

محاضرات في مناهج المحدثين

أعدّها وألقاها

الدكتور فتح الرحمن القرشي

أستاذ الحديث وعلومه

بكلية أصول الدين

الجامعة الإسلامية العالمية

إسلام آباد

الفصل الأول
مناهج المحدثين في كتب المسانيد

﴿دراسة مسانيد الأئمة: الطيالسي، وأحمد ، والبزار، وأبي يعلى﴾

التمهيد: تعريف المسانيد

التعريف اللغوي:

المسانيد أو المساند جمع: مسند، وهو: اسم مفعول من الثلاثي: (سَنَدَ)، قال ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ): " السين والنون والدال أصل واحد يدل على انضمام الشيء إلى الشيء. وقد سُمِّي الدهر: مُسنَدًا؛ لأن بعضه متضام"[١].

وقال الليث: "السند ما ارتفع عن الأرض "[٢]، وقال الأزهري (ت ٣٧٠ هـ): "كل شيء أسندت إليه شيئًا فهو مُسنَد "[٣]، وحكى أيضًا عن ابن بُزُرْج أن السَّنَد مثقل: (سنود القوم في الجبل)، وقال الجوهري (ت ٣٩٣ هـ): "السَنَد: ما قابلك من الجبل وعلا عن السطح، وفلان سَنَده أي: معتمد"[٤]. وقال ابن منظور (ت ٧١١هـ): "ما يسند إليه يُسمى مسْنَدًا ومُسْنَدًا، وجمعه: المَساند"[٥]، وزاد صاحب القاموس أنه يجمع أيضًا بلفظ: (مسانيد)، ويرى أبو عبد الله: محمد بن عبد الله الشافعي الزركشي، (ت ٧٩٤ هـ) أن الحذف أولى.

ومما سبق يتبين أن المُسند هو: ما ضُمَّ إلى شيء أو رُفع إليه ليقوى به، أو ليعرف به ويُنسب إليه.

التعريف الاصطلاحي للمسانيد:

المساند والمسانيد جمع مسند، ويطلق في الاصطلاح على الرواية بالإسناد، أي رفع الأحاديث إلى قائلها، وعلى الكتاب الذي يروي مؤلفه أحاديث كل صحابي على حدة، والمعنى الثاني هو المقصود في هذا البحث، قال الخطيب أبو بكر: أحمد بن علي بن ثابت البغدادي (ت ٤٦٣ هـ) عن أنواع المؤلفين في الأحاديث: " ومنهم من يختار تخريجها على المسند، وضم أحاديث كل واحد من الصحابة بعضها إلى بعض "[٦]، وقال الزركشي عنهم: " ومنهم من جمع حديث كل

---

(١) معجم مقاييس اللغة، مادة: سند.

(٢) كما في تهذيب اللغة (١٢/٣٦٥)، مادة: سند.

(٣) تهذيب اللغة (١٢/٣٦٥)، مادة: سند.

(٤) الصحاح (٢/٤٨٩)، مادة: سند

(٥) لسان العرب (٣/٢٢٠)، مادة: سند.

(٦) الجامع لأخلاق الراوي (٢/٢٨٤).

صحابي وحده، ثم رتبهم على حروف المعجم، ومنهم من رتب على سوابق الصحابة، فبدأ بالعشرة المبشرين ثم بأهل بدر "[١].

وقد سُميت بعض المصنفات على الأبواب بالمسانيد، وهي ليست كذلك بالمعنى السابق، وإنما لإرادة مؤلفيها منها: مطلق الرواية بالإسناد، وعليه تحمل بقية المصنفات التي يرد في أسمائها لفظة " مسند "، وإلا فهي مرتبة على الأبواب الفقهية، مثل:

(١) الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسُننه وأيامه، للإمام البخاري (ت ٢٥٦ هـ).

(٢) المُسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ، للإمام مسلم (ت ٢٦١هـ).

(٣) مسند الدرامي، قال الحافظ عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٠٦ هـ): "عَدَّه ـ يعني ابن الصلاح ـ مسند الدرامي في جملة هذه المسانيد مما أُفرد فيه حديث كل صحابي وحده، وَهْم منه فإنه مرتب على الأبواب كالكتب الخمسة، واشتهر تسميته بالمسند كما سمى البخاري: المسند الجامع الصحيح ـ وإن كان مرتبًا على الأبواب ـ لكون أحاديثه مسندة، إلا أن مسند الدرامي كثير الأحاديث المرسلة والمنقطعة والمقطوعة، والله أعلم"[٢].

(٤) مسند الإمام الشافعي، وهو من جمع غيره، وذكر محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢ هـ)[٣] أنه مرتب على الأبواب.

(٥) مسند الإمام: عبد الله بن المبارك ـ ت ١٨١ هـ ـ وهو مرتب على أبواب الفقه أيضًا.

وكذا يُحمل ما رتب على أبواب الآداب: مثل: مسند الشهاب لأبي عبد الله: محمد بن سلامة القضاعي (ت ٤٥٤ هـ)، ومسند الفردوس للحافظ أبي المنصور: شَهْرَدار بن شَيْرَوَيه الديلمي (ت ٥٥٨ هـ)، يقول العلامة عبد الرؤوف المناوي (ت ١٠٣١هـ): "هذا احتراز عن المسند بمعنى الإسناد، كمسند الشهاب ومسند الفردوس، أي: إسناد حديثهما"[٤].

---

(١) النكت على مقدمة ابن الصلاح (٣٤٨/١).

(٢) التقييد والإيضاح (٢٢).

(٣) فتح المغيث (٣٣٣/٢).

(٤) **اليواقيت والدرر شرح** شرح نخبة الفكر (٥٢٥/٢).

وغالبًا ما تكون تسمية هذه المصنفات بالمسند مقيدة بما يدل على ذلك كما تقدم في تسمية صحيح البخاري ومسلم.

۞ العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي:

يتصل المعنى الاصطلاحي لكلمة: (مسند) بمعناها اللغوي من عدة أطراف، منها الضم والجمع فصاحب الكتاب المُسند يضم الأحاديث إلى راويها، أو يضم أحاديثه كلها على حِدة، ومنها الرفع والنِّسبة، ومنها الاعتماد، وذلك من جهة أن المحدث يرفع الحديث إلى قائله فيسوق إسناده به، بحيث يعتمد على صنيعه، قال الزركشي: "هو مأخوذ من السند، وهو ما ارتفع وعلا عن سفح الجبل؛ لأن المُسْنِد يرفعه إلى قائله، ويجوز أن يكون مأخوذًا من قولهم: فلان سَنَد، أي: معتمد، فسمي الإخبار عن طريق المتن: مسندًا؛ لاعتماد النقاد في الصحة والضعف عليه"(١).

۞ نشأة المسانيد:

بدأت عناية أهل العلم بتأليف المسانيد ـ بمعناها الاصطلاحي المختار(٢) في أوائل عصر تدوين أصول المصادر الحديثية، وذلك في أواخر القرن الثاني الهجري ومطلع القرن الثالث الهجري، حيث عُني المتقدمون من أئمة الحديث بإفراد حديث النبي ﷺ بمساند خاصة به ـ في الغالب ـ وفي ذلك يقول الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ): " رأى بعض الأئمة أن يفرد حديث النبي ﷺ خاصة، وذلك على رأس المائتين، فصنف عُبيد الله بن موسى العَبْسي الكوفي مسندًا، وصنف مُسَدَّد بن مُسَرْهَد البصري مسندًا"(٣).

وبالرغم مما اختاره الحافظ ابن حجر، فإن أهل العلم اختلفوا في أول من صنف مسندًا، على أقوال، منها:

---

(١) النكت على مقدمة ابن الصلاح (١/٤٠٥).

(٢) قد تقدم بيان المقصود بالمسانيد هنا، وأن المصنفات على الأبواب المسماة بالمسانيد لا تدخل في هذا الباب، ولا يتأتى استدراكها على مشهور كلام أهل العلم في أوائل المسانيد. وقد أشار إلى ذلك أبو عبد الله: محمد بن عبد الله الحاكم (ت ٤٠٥ هـ) (في المدخل إلى كتاب الإكليل ص ٢٠) حيث يقول: " وهم أول من صنف المسند على تراجم الرجال في الإسلام ".

(٣) هدي الساري: ٦.

القول الأول: إنه: عبيد الله بن موسى العَبْسي الكوفي (ت ٢١٣ هـ)، وأبو داود: سليمان بن داود الطيالسي البصري (ت ٢٠٣ هـ).

وبه قال الحاكم[١]، وابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ)[٢]، وأبو السعادات ابن الأثير[٣]، والزَّرْكَشي[٤]، وغيرهم.

وقد ابتدأ الحافظ ابن حجر العسقلاني بعُبيد الله بن موسى، ولكنه ثنى بمُسَدَّد بن مُسَرْهَد الأسدي البصري (ت ٢٢٨ هـ)[٥]، كما تقدم.

أما الإمام أبو عمرو: عثمان بن عبد الرحمن بن الصلاح (ت ٦٤٣ هـ) فقد ابتدأ بالطيالسي فقال: "كتب المسانيد غير ملتحقة بالكتب الخمسة وما جرى مجراها في الاحتجاج بها.. كمسند أبي داود الطيالسي، ومسند عُبيد الله بن موسى"[٦].

القول الثاني: إنه: نُعيم بن حماد الخزاعي المصري (ت ٢٢٨ هـ)، وأسد بن موسى الأموي المصري المعروف بأسد السنة (ت ٢١٣ هـ)، وفي ذلك يقول الدارقطني (ت ٣٨٥ هـ): "قال أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ: أول من رأيناه، يكتب المسند: نُعيم ابن حماد"[٧]. ويقول أيضًا: " أول من صنف مسندًا وتتبعه: نُعيم بن حماد"[٨]، إلا أن الخطيب البغدادي يقول: " صنف أسد بن موسى المصري مسندًا، وكان أسد أكبر من نُعيم سنًّا وأقدم سماعًا، فيحتمل أن يكون نُعيم سبقه إلى تخريج المسند وتتبع ذلك في حداثته، وخَرَّج أسدٌ بعده على كبر سنه والله أعلم "[٩].

القول الثالث: إنهم أوائل بحسب البلدان.

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح (١/٣٤٩).

(٣) جامع الأصول (١/٤٤).

(٤) النكت على مقدمة ابن الصلاح (١/٣٤٩).

(٥) هدي الساري: ٦.

(٦) علوم الحديث: ٣٨.

(٧) سؤالات السلمي له: ٣٥٥.

(٨) كما في الجامع لأخلاق الراوي للخطيب البغدادي (٢/٢٩٠).

(٩) المصدر نفسه.

قال ابن عدي (ت ٣٦٥ هـ) عند ترجمة يحي بن عبد الحميد الحِمَّاني الكوفي (ت ٢٢٨ هـ): "ليحيي ـ يعني صاحب الترجمة ـ مسند صا لح، يقال إنه أول من صنف مسندًا بالكوفة، وأول من صنف بالبصرة: مُسَدَّد، وأول من صنف بمصر: أسد السنة، وأسد قبلهما وأقدم موتًا"[1].

❁ **الترجيح:**

الذي يظهر ـ والله أعلم ـ من كلام الحفاظ السابقين، أن أوائل من جمع المسانيد، هم على النحو الآتي:

الأول: نُعيم بن حماد الخزاعي المصري (ت ٢٢٨ هـ)، يدل على ذلك كلام الإمام أحمد المتقدم ـ وحسبك به ـ فهو صريح بأن نُعيمًا صَنَّف المسند في حداثته، حيث اشتهر عن نُعيم بن حماد حثه على جمع حديث رسول الله ﷺ، وعنايته به يقول الإمام أحمد عنه: "أول من قدم علينا في آخر عمر هُشَيم يطلب المسند: نُعيم بن حماد "[2]، وقال أيضًا: "جاءنا نُعيم بن حماد ونحن على باب هُشَيم نتذاكر المقطعات، فقال: جمعتم حديث رسول الله ﷺ قال: فعُنينا بها منذ يومئذ "[3].

وهُشَيم، هو: ابن بشير الواسطي (ت ١٨٣ هـ)، ونُعيم قد صنف مسنده قبل هذا التاريخ، فتبين وجه ترجيح كلام الإمام أحمد هنا عن غيره، وبه يتأكد الاحتمال الذي ذكره الخطيب البغدادي ـ آنفًا.

الثاني: عُبيد الله بن موسى العَبْسي.

الثالث: أسد السنة، كما أفاد الأئمة الحفاظ عنهما ـ وفق ما تقدم ـ.

أما من أورد مسند الطيالسي، فصنيعه محل تأمل؛ لأن مسنده ليس من جمعه، فقد قال أبو نعيم: أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت٤٣٠ هـ): "صنف أبو مسعود الرازي ليونس بن حبيب مسند أبي داود"[4].

وأبو مسعود، هو: الحافظ أحمد بن الفرات بن خالد الضبي الرازي ثم الأصبهاني سمع من أبي داود الطيالسي وغيره، ومات سنة ٢٥٨ هـ[5].

---

(1) الكامل (٧/٢٦٩٤).
(2) مسائل عبد الله للإمام أحمد: (٥٨٦٠).
(3) تأريخ بغداد (١٣/٣٠٦).
(4) تأريخ بغداد (٩/٢٧).
(5) تأريخ بغداد (٤/٣٤٣).

ويونس بن حبيب، هو: العجلي مولاهم الأصبهاني، راوي مسند حديث الطيالسي، ومات سنة ٢٦٧ هـ.

هذا ويقول ابن حجر العسقلاني عن المسند المذكور: "وهو... الذي جمعه بعض الأصبهانيين من رواية يونس بن حبيب عنه"[١]، ويقول السخاوي: "لولا أن الجامع لمسند الطيالسي غيره بحسب ما وقع له بخصوص من حديثه لا بالنظر لجميع ما رواه الطيالسي، فإنه مكثر جدًّا، لكان أول مسند فإن الطيالسي متقدم على هؤلاء"[٢]، وقال أيضًا: "هذا المسند يسير بالنسبة لما كان عنده، فقد كان يحفظ أربعين ألف حديث، والسبب في ذلك عدم تصنيفه هو له، إنما تولى جمعه بعض حفاظ الأصبهانيين من حديث يونس بن حبيب الراوي"[٣]، وبنحو ذلك قال السيوطي (ت ٩١١ هـ)[٤].

ويرى الزركشي: أن يونس بن حبيب هو الجامع لمسند حديث الطيالسي[٥].

وأما من رأى أن الأولية في جمع المسانيد مقيدة بالبلدان، فكلامه لا يطرد؛ لأنه يشترك في البلد أكثر من مؤلف واحد: نُعيم وأسد السنة من مصر، وعُبيد الله العَبْسي ويحيي الحِمَّاني من الكوفة، والطيالسي ومُسَدَّد من البصرة، وكل واحد منهم ذكر فيمن صنف مسندًا أولاً.

۞ مرتبة المسانيد بين المصادر الحديثية من جهة الصحة وعدمها:

تعتبر المؤلفات على المسانيد في المرتبة التالية للمصنفات على الأبواب من الصحاح والسنن القريبة منها، هذا من حيث الأصل، يقول الخطيب البغدادي: "ومما يتلو الصحيحين: سنن أبي داود السجستاني وأبي عبد الرحمن النَّسَوي، وأبي عيسى الترمذي، وكتاب محمد بن إسحاق ابن خزيمة النيسابوري، الذي شرط فيه على نفسه إخراج ما اتصل سنده بنقل العدل عن العدل إلى النبي ﷺ، ثم كُتب المسانيد الكبار"[٦]، والسبب في ذلك أن الأصل في هذه المسانيد جَمْع مرويات مرويات كل صحابي، دون النظر إلى ثبوتها أو عدمه، ولهذا يقول أبو عبد الله الحاكم: "هذه

---

(١) المعجم المؤسس: ١٣٣.

(٢) فتح المغيث (٢/٣٤٠).

(٣) المصدر نفسه (١/٨٥).

(٤) تدريب الراوي (١/١٧٤).

(٥) النكت على مقدمة ابن الصلاح (١/٣٤٨).

(٦) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/١٨٥).

المسانيد التي صنفت في الإسلام على روايات الصحابة مشتملة على رواية المُعَدلين من الرواة وغيرهم من المجروحين"[١]، وهو حكم ابن الأثير كما تقدم[٢].

ويقول ابن الصلاح: "عادتهم فيها ـ يعني أصحاب المسانيد ـ: أن يخرجوا في مسند كل صحابي ما رووه من حديثه، غير متقيدين بأن يكون حديثًا محتجًّا به، فلهذا تأخرت مرتبتها ـ وإن جَلّت لجلالة مؤلفها ـ عن مرتبة الكتب الخمسة، وما التحق بها من الكتب المصنفة على الأبواب، والله أعلم"[٣]، ويقول الحافظ ابن حجر: "هذا هو الأصل في وضع هذين الصنفين ـ يعني التأليف على المسانيد وعلى الأبواب ـ ومَن يُصَنِّف على المسانيد فإن ظاهر قصده: جمع حديث كل صحابي على حِدة سواء أكان يصلح للاحتجاج به، أم لا"[٤].

والتعبير بالأصل يدل على أن هناك من المصنفين من خالف الأصل في ذلك، بمعنى أنه انتقى مروياته في المسانيد، أو اقتصر على الصحيح ـ بناء على شرطه ـ يقول الحافظ ابن حجر: "بعض من صنف على المسانيد انتقى أحاديث كل صحابي فأخرج أصح ما وجد من حديثه"[٥]، وبالرغم من ذلك، فإن انتقاء الحديث لكونه أصح من غيره، أو أصح ما في الباب، لا يلزم منه أن يكون صحيحًا في ذاته، فالضعيف أصح من الموضوع، وكلاهما في حكم المردود كما هو معلوم.

ولذلك فإن في المسانيد أحاديث صحيحة وأخرى ضعيفة على تفاوت في درجات الصنفين، وإنه وإن قُدمت المسانيد المنتقاة عما سواها من المسانيد، فإن الاحتجاج بالحديث منها يبقى خاضعًا لمدى توافر شروط الاحتجاج، وفق ما يُبينه المحققون من الحفاظ والمحدثين.

۞ الخلاصة:

أن مرتبة المسانيد بعد مرتبة المصنفات على الأبواب ـ هذا من حيث الأصل ـ؛ لأنهم اعتنوا بالجمع في الغالب دون اشتراط الصحة.

---

(١) المدخل إلى كتاب الإكليل: ٣٠.

(٢) المقدمة، ص: ٢.

(٣) علوم الحديث: ٣٨.

(٤) النكت على مقدمة ابن الصلاح: ١٤٨.

(٥) المصدر نفسه.

۞ مراتب المسانيد:

تتمايز الكتب الحديثية منزلة بحسب مدى التزام مؤلفيها بشروط الصحة فيما يجمعونه فيها من الروايات، وهكذا المسانيد أيضًا، فهي ليست على صعيد واحد، والمقصود هنا: الموازنة بين المسانيد ذاتها، وبيان أعلاها مكانة، ولا شك أنه إذا قلت الأحاديث الضعيفة، ارتفعت مرتبة الكتاب على غيره، وعمت فائدته للعامة والخاصة.

فالأصل أن أعلى المسانيد أنقاها وأصحها حديثًا؛ لأن فائدتها ـ والحالة هذه ـ عامة للعلماء وطلاب العلم وغيرهم، شأنها في ذلك شأن المصنفات على الأبواب، حيث تقدم منها: المصنفات التي اشترط أصحابها الصحة فيها، بما يوافق ما عليه أهل التحقيق، ولهذا يقول الإمام مسلم: "ضبط القليل من هذا الشأن وإتقانه، أيسر على المرء من معالجة الكثير منه، ولا سيما عند من لا تمييز عنده من العوام فالقصد منه إلى الصحيح القليل، أولى بهم من ازدياد السقيم، وإنما يُرجى بعض المنفعة في الاستكثار من هذا الشأن وجمع المكررات منه لخاصة الناس ممن رزق فيه بعض التيقظ، والمعرفة بأسبابه وعلله"[١].

وإذا تقرر ما سبق فإن كلام من قدم المسانيد المعلة على غيرها يحمل على اعتبار ما فيها من نفع للعلماء الذين لهم بصر في معرفة العلل، وإلى ذلك أشار الإمام مسلم كما تقدم، وبه يجاب على صنيع من قدم المعل مطلقًا مثل الخطيب البغدادي حيث يقول: " يستحب أن يصنف المسند مُعَلَلا فإن معرفة العلل أجل أنواع علم الحديث"[٢]، وأصرح منه كلام ابن الصلاح حيث يقول: " مِنْ أعلى المراتب في تصنيفه، تصنيفه معللا، بأن يجمع في كل حديث طرقه واختلاف الرواة فيه، كما فعل يعقوب بن شيبة"[٣].

والخلاصة أن على مراتب المسانيد منها:

المرتبة الأولى: المسانيد المنتقاة.

المرتبة الثانية: المسانيد المعلة.

المرتبة الثالثة: المسانيد العامة، وهي أكثر المسانيد.

---

(١) مقدمة صحيحه: المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل (١/٤).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي (٢/٢٩٤).

(٣) علوم الحديث (ص: ٢٥٣).

وقد نبه السخاوي إلى نحو من ذلك فقال: "ثم من أهلها من يجمع في ترجمة كل صحابي ما عنده من حديثه من غير نظر لصحته وغيرها، وهم الأكثر، ومنهم من يقتصر على الصالح للحجة كالضياء"[1].

۞ وإليك بعض المسانيد بحسب مراتبها، في المباحث الآتية:

أولاً: المسانيد المنتقاة (أصح المسانيد):

تتميز المسانيد المنتقاة بانتخاب أصحابها لأصح الروايات وأجودها فيما يُروى عن الصحابة، إلا إنه من الجدير بالتنبيه إليه ـ كما تقدم ـ أن الحكم لمسند بأنه أصح المسانيد، أو الحكم لحديث بأنه: أصح ما في الباب، لا يلزم أن يفيد صحة المسند نفسه أو الحديث، وفي ذلك يقول الحافظ العراقي: "لا يلزم من كونه يُخرج أمثل ما يجد عن الصحابي، أن يكون جميع ما خرَّجه صحيحًا، بل هو أمثل بالنسبة لما تركه"[2].

۞ وأشهر تلك المسانيد المنتقاة:

(١) مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني (ت ١٤٢ هـ)، وهو من أنقى المسانيد كما يقول الحافظ ابن حجر عنه في باب المفاضلة بين المسانيد: " لا يشك منصف أن مسنده أنقى أحاديث وأتقن رجالا من غيره، وهذا يدل على أنه انتخبه "[3].

ومما يدل على ذلك قول ابنه عبد الله عن بعض الأحاديث: "وهذا الحديث لم يخرجه أبي في مسنده من أجل ناصح؛ لأنه ضعيف في الحديث، وأملاه عليَّ في النوادر"[4]. ويقول حنبل بن إسحاق: "جمعنا أحمد أنا وابناه: عبد الله وصالح، وقال: انتقيته من أكثر من سبعمائة ألف وخمسين ألفًا، فما اختلف فيه المسلمون من حديث رسول الله ﷺ فارجعوا إليه، فإن وجدتموه وإلا فليس بحجة"[5]، ويُحمل إطلاق الإمام أحمد ذلك الحكم، على أن في مسنده أصول أو نظائر أو شواهد أو ما يقوم مقام الأحاديث الصحيحة التي خلا منها المسند، ولعله بهذا يجاب عن قول الحافظ

---

(١) فتح المغيث (٣٤١/٢)

(٢) التقييد والإيضاح: ٤٢.

(٣) النكت على مقدمة ابن الصلاح ١٤٩

(٤) المسند (٩٦/٥).

(٥) النكت على مقدمة ابن الصلاح لابن حجر: ١٤٩.

العراقي: "ثَمَّ أحاديث صحيحة مخرجة في الصحيح وليست في مسند أحمد، منها: حديث عائشة في قصة أم زرع"[1]، وقد أجاب الحافظ ابن حجر عليه بما تقدم.

ومن المعلوم أن كون المسند منتقى لا يلزم منه صحة جميع ما فيه؛ إذ فيه الضعيف بل والموضوع، وقد أفرد الحافظ ابن حجر جزءاً سماه: (القول المُسَدَّد في الذب عن مسند الإمام أحمد)، وذكر فيه الأحاديث الموضوعة والواهية التي انتُقدت في مسند الإمام أحمد، ثم أجاب عنها، ولكن لا تخلو إجابته في بعض المواضع من الحاجة إلى تأمل، وإعادة نظر، إذ حَسَّن أحاديث كان قد حكم عليها بالوضع فريق من الأئمة قبله كشيخ الإسلام ابن تيميَّة[2].

(٢) مسند الإمام: إسحاق بن راهُوَيْه[3] (ت ٢٣٨ هـ)، الذي ذكر نفسه أنه: "انتقى في مسنده أصح ما وجده من حديث كل صحابي إلا أن لا يجد ذلك المتن إلا من تلك الطريق، فإنه

---

(١) التقييد والإيضاح: ٤٢

(٢) مثل حديث " سدوا الأبواب إلا باب علي " حيث قال ابن حجر (١٨): " حديث مشهور له طرق متعددة ، كل طريق منها على انفرادها لا تقصر عن رتبة الحسن " وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية (في منهاج السنة ٣/١٠) أنه: كذب.

(٣) تنطق " راهويه " ، وما في هذا الباب (سيبويه ، زنجويه ، مردويه) على الوجهين: أحدهما: راهويه ، وهذا هو مذهب المحدثين؛ لأنه الأقرب إلى نطقها بالفارسية ، حيث إنها لفظة فارسية.

والآخر: راهويه ، وهو مذهب النحاة وأهل الأدب. (انظر: تهذيب الأسماء واللغات للنووي ١/٢٥٨ ، ومعجم البلدان لياقوت الحموي ١/٢٥٤).

ولعل من أسباب عدول المحدثين إلى نطقها كذلك – مع ما تقدم من كونه أقرب لنطقها بـ**الفارسية** - **قول إبراهيم النخعي "ويه ، اسم شيطان"** (كما في المقاصد الحسنة للسخاوي ٤٥٤ ، وتدريب الراوي **للسيوطي (١/ ٣٣٨)**، وكذلك يدل **على التعجب في اللغة الفارسية**. ومعنى لفظة: راهويه: الطريق ، وهي لقب إبراهيم والد: إسحاق ، لأنه ولد في طريق مكة ، فقالت: المراوزة: راهويه ، **والطريق بالفارسية ، راه و ويه**. (انظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٦/٣٤٧).

وكان إبراهيم – والد إسحاق – يكره هذا اللقب ، وكان الإمام أحمد إذا أراد ذكره لم ينسبه إلى لقب أبيه ، وإنما يقول: إسحاق بن إبراهيم الحنظلي.

يخرجه"[1]، كما صرح أيضًا بقوله عن صنيعه: "خرجت عن كل صحابي ـ صح ـ أمثل ما ورد عنه"[2].

وذكر ذلك أبو زرعة الرازي قائلاً: إن إسحاق يخرج أمثل ما ورد عن ذلك الصحابي[3].

ولا يلزم من التعبير بذلك صحة جميع ما فيه، وفي كلام الإمام إسحاق نفسه ما يشير إلى ذلك، ومسنده فيه بعض الأحاديث الضعيفة والواهية، وفي ذلك يقول الحافظ العراقي: "لا يلزم من كونه يخرج أمثل ما يجد للصحابي أن يكون جميع ما خرجه صحيحًا، بل هو أمثل بالنسبة لما تركه"[4]، ثم ذكر بعض الأمثلة على الأحاديث الضعيفة الموجودة فيه.

(٣) مسند الإمام بقي بن مَخْلَد الأندلسي القرطبي (ت ٢٧٦ هـ)، وقد انتقى أحاديثه مثل انتقاء الإمام إسحاق بن راهُوَيْه كما نبه إلى ذلك الحافظ ابن حجر[5]، وأشار إلى ذلك الإمام أبو محمد. علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت ٤٥٦ هـ) عندما وصف طريقة ترتيب مسنده قائلاً: "لا أعلم هذه الرتبة لأحد قبله، مع ثقته، وضبطه، وإتقانه، واحتفائه فيه في الحديث، وجودة شيوخه، فإنه روى عن مائتي رجل وأربعة وثمانين رجلا ليس فيهم عشرة ضعفاء، وسائرهم أعلام مشاهير"[6].

(٤) البحر الزخار، وهو: مسند الإمام أبي بكر: أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار (ت ٢٩٢ هـ) وقد انتقاه، واجتهد فيه، ومما يفيد ذلك أنه أحيانًا يروي الحديث الذي فيه مقال، ثم يبين علته، ويعتذر عن تخريجه له بأنه لم يعرفه إلا من هذا الوجه، مثل صنيعه عند حديث علي ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ـ مرفوعًا: (الْمَهْدِيُّ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ)، حيث قال: "لا نعلمه يُروى عن النبي ﷺ بهذا اللفظ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، وإنما كتبناه مع لين ياسين؛ لأنا لم نعرفه عن النبي ﷺ، إلا بهذا الإسناد فلذلك كتبناه وبينّا العلة فيه"[7].

---

(١) النكت على مقدمة ابن الصلاح لابن حجر (١/٤٤٧).
(٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (١/٣٦٦).
(٣) التقييد والإيضاح للعراقي: ٤٢.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/١٤٨).
(٦) انظر: جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس لأبي عبد الله: محمد بن أبي نصر الحميدي: ١٧٧.
(٧) البحر الزخار (٢/٢٤٤/٦٤٤).

الأحاديث المختارة مما ليس في الصحيحين لضياء الدين أبي عبد الله: محمد بن عبد الواحد بن أحمد الحنبلي المقدسي (ت ٦٤٣ هـ)، وهو مرتب على مسانيد الصحابة، واشترط الصحة في كتابه، وعن ذلك يقول السخاوي: "منهم من يقتصر على الصالح للحجة، كالضياء"[١]، وتسميته: بالمختارة، دليل على ذلك، وهو يقول في مقدمته: "هذه أحاديث اخترتها مما ليس في البخاري ومسلم، إلا أنني ربما ذكرت بعض ما أورده البخاري تعليقًا، وربما ذكرنا أحاديث بأسانيد جياد ولها علة، فنذكر بيان علتها حتى يُعرف ذلك"[٢].

ثانياً: المسانيد المُعَلة:

عِلل الأحاديث فن جليل خفي تُميز به الأحاديث صحة وضعفًا، ويُعرف بعدة مسالك، منها جمع طرق الحديث وما جاء في الباب ومقارنة بعضها ببعض، والنظر في حال رواتها واختلافهم، فقد روى الحاكم بإسناده عن يحيي بن معين أنه قال: "لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهًا ما عقلناه"[٣]، ويقول الخطيب البغدادي: "السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه، وينظر وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانتهم من الحفظ، ومنزلتهم في الانتقاء والضبط"[٤].

ولقد عُني عدد من مؤلفي المسانيد بعلل الأحاديث، عناية كبيرة، بالرغم من أن أيًّا منهم لم يُتمَّ مسنده المُعَل، قال أبو القاسم: عبيد الله بن أحمد بن عثمان الأزهري (ت ٤٣٥ هـ): "سمعت الشيوخ يقولون: لم يتم مسند معل قط"[٥].

والمصنفات في العلل منها ما هو على المسانيد، ومنها ما هو على الأبواب، والكلام هنا على: المسانيد التي يروي مؤلفوها الحديث بإسنادهم مع بيان العلل والاختلاف والتفرد، ومنها:

(١) المسند الكبير المعلل للإمام يعقوب بن شيبة بن الصلت السدوسي (ت ٢٦٢ هـ). قال عنه الإمام محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ): "صاحب المسند الكبير العديم النظير

---

(١) فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي (٣٤١/٢).
(٢) الأحاديث المختارة (٦٩/١).
(٣) المدخل إلى كتاب الإكليل: ٣٢.
(٤) الجامع لأخلاق الراوي (٢٩٥/٢).
(٥) تاريخ بغداد ، عند ترجمة يعقوب بن شيبة (٢٨١/١٤).

المعلل الذي تم من مسانيده نحو من ثلاثين مجلدًا، ولو كمل لجاء منه مجلد"[١]، والمطبوع منه جزء صغير من مسند أمير المؤمنين: عمر بن الخطاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)[٢].

(٢) العلل الكبير للإمام أبي عيسى: محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي (ت ٢٧٩ هـ)، وهو مرتب على المسانيد، إلا أن أبا طالب: محمود بن علي بن أبي طالب القاضي (ت ٥٨٥ هـ) قد رتبه بعدئذ على الأبواب، وهو مطبوع متداول، وتظهر فيه عناية الإمام الترمذي الكبرى بكلام شيخه الإمام أبي عبد الله البخاري في العلل، حيث كان يسأله عن الأحاديث، ويجيبه الإمام البخاري عما فيها من العلل.

(٣) البحر الزخار المعروف بمسند البزار ـ المتقدم، يقول الحافظ إسماعيل ابن عمر بن كثير الشافعي الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ) عنه: "في مسند الحافظ أبي بكر البزار من التعاليل ما لا يوجد في غيره من المسانيد"[٣]. ولعله يريد ما فيه من العناية ببيان تفرد الرواة.

(٤) مسند الإمام أبي علي: الحسن بن محمد بن ماسَرْجِس الماسَرْجِسي (ت ٣٦٥ هـ)، قال السخاوي عنه: "له مسند معلل في ألف وثلاثمائة جزء"[٤].

ثالثاً: المسانيد العامة:

المسانيد العامة هي تلك التي لم يُعْنَ فيها أصحابها بانتقاء الأحاديث ولا ببيان عللها، وإنما كان همهم الجمع للروايات دون النظر إلى مدى صحتها أو ضعفها، ودون الاهتمام بجمع طُرُقها واختلاف رواتها ومنازلهم جرحًا وتعديلا، ومن أشهر تلك المسانيد الكثيرة:

(١) مسند أبي بكر: عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت ٢٣٥ هـ).

(٢) المنتخب من مسند عبد بن حميد (٢٤٩ هـ)، انتخبه من مسنده الكبير.

(٣) مسند أبي بكر: محمد بن هارون الرُّويَاني (ت ٣٠٧ هـ).

(٤) مسند الهيثم بن كليب الشاشي (ت ٣٣٥ هـ).

۞ أنواع المسانيد وطريقة ترتيبها.

أولاً: أنواع المسانيد.

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٢/٤٧٦).

(٢) بتحقيق: كمال يوسف الحوت (ط ١/١٤٠٥ هـ) في مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت.

(٣) اختصار علوم الحديث: ٦٤.

(٤) فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي (٢/٣٤٢).

تتنوع المسانيد بالنسبة لشموليتها، إلى نوعين:

النوع الأول: المسانيد الشاملة.

والنوع الثاني: المسانيد الخاصة، وقد نبه الحافظ ابن حجر العسقلاني إلى أصل هذا التقسيم، فقال عند تقسيم المسانيد: "الباب الثاني: في المسانيد، وبدأت بالكوامل منها، ثم بالمفردات"[1].

(١) المسانيد الشاملة هي تلك التي جُمعت فيها مرويات كثير من الصحابة وعامتهم في الغالب، وهي على أقسام ـ كما سبق بيانها ـ:

القسم الأول: المسانيد المنتقاة.

القسم الثاني: المسانيد المعلة.

القسم الثالث: المسانيد العامة، وهي: بقية المسانيد التي تشتمل على الثابت وغيره، دون بيان العلل.

(٢) المسانيد الخاصة:

وهي تلك المسانيد التي جُمعت فيها مرويات صحابي واحد، أو مرويات عدد من الصحابة يجمعهم وصف مخصوص، وتقدم أن الحافظ ابن حجر سماها بالمفردات[2]، وأشار السخاوي أيضًا إلى صنيع مؤلفيها فقال: "ومنهم من يقتصر على صحابي واحد كمسند أبي بكر مثلا أو مسند عمر"[3]، وقال محمد بن جعفر الكتاني (ت ١٣٤٥ هـ): "قد يقتصر في بعضها على أحاديث صحابي واحد، كمسند أبي بكر، وأحاديث جماعة منهم كمسند الأربعة أو العشرة، أو طائفة مخصوصة جمعها وصف واحد، كمسند المقلين، ومسند الصحابة الذين نزلوا مصر إلى غير ذلك"[4].

ومما سبق يتبين أنها على أحوال:

الحال الأولى: المسانيد الخاصة بمرويات صحابي واحد، ومن ذلك:

(١) مسند عبد الله بن عمر (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) لأبي أمية: محمد بن إبراهيم الطَرْسُوسي (ت ٢٧٣ هـ).

---

(١) المعجم المفهرس: ١٢٨، ١٢٩.

(٢) المعجم المفهرس: ١٢٨، ١٢٩.

(٣) فتح المغيث (٣٤١/٢).

(٤) الرسالة المستطرفة: ٦٠.

(٢) مسند أبي بكر الصديق (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) لأبي بكر: أحمد بن علي بن سعيد الأموي المروزي (ت ٢٩٢ هـ).

(٣) مسند عائشة (رَضِيَ اللَّهُ عَنْها)، لأبي بكر: عبد الله بن ـ الإمام أبي داود صاحب السنن ـ سليمان بن الأشعث السجستاني، (ت ٣١٦ هـ).

(٤) مسند عبد الله بن أبي أوفى ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ـ، لأبي محمد: يحيي بن محمد بن صاعد (ت ٣١٨ هـ).

(٥) مسند سعد بن أبي وقاص ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ـ، لأبي عبد الله: أحمد بن إبراهيم بن كثير الدورقي البغدادي (ت٢٤٦ هـ).

(٦) مسند عمر بن الخطاب ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ـ، لأبي بكر: أحمد بن سلمان بن الحسن النجاد الفقيه البغدادي (ت ٣٤٨ هـ).

الحال الثانية: المسانيد الخاصة بجمع مرويات عدد من الصحابة يجمعهم وصف معين، مثل معرفة المُقلين من الصحابة ـ وهم: من قلّت مروياتهم ـ ومن ذلك: المنتقى من مسند المُقلين للحافظ دَعْلَج بن أحمد السِّجزي (ت ٣٥١ هـ).

ثانياً: طريقة ترتيب المسانيد:

طريقة ترتيب المسانيد إجمالاً: تقدم ما يدل على أن مؤلفي المسانيد جعلوا مرويات كل صحابي على حدة، ولهم بعد ذلك عدة مسالك في ترتيب أسماء الصحابة (رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ)، وكذا في ترتيب مرويات كل واحد منهم.

وعلى ذلك فالكلام عن طريقة ترتيب المسانيد من جانبين، كما يلي:

۞ طريقة المسانيد في ترتيب أسماء الصحابة (رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ):

لأهل المسانيد طرق متعددة في ترتيب أسماء الصحابة (رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ)، داخل مسانيدهم، وهي مبينة في الصور الآتية:

الصورة الأولى: الترتيب بحسب السابقة في الإسلام بحيث يُقدمون في الرجال:

(أ) العشرة المبشرين بالجنة، وهم: الخلفاء الأربعة، والزبير بن العوام، وطلحة بن عُبيد الله، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص، وسعيد بن زيد، وأبو عبيدة بن الجراح، (رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ).

(ب) ثم أهل بدر.

(ج) ثم أهل الحديبية.
(د) ثم من أسلم وهاجر بين الحديبية والفتح.
(هـ) ثم من أسلم يوم الفتح.
(و) ثم أصاغر الأسنان كالسائب بن يزيد، وأبي الطفيل (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا):

ويُقدمون في النساء غالبا: أمهات المؤمنين، مبتدئين بأم المؤمنين عائشة، ثم حفصة بنت عمر، وأم سلمة: هند بنت أبي أمية، وأم حبيبة بنت أبي سفيان، وزينب بنت جحش، وميمونة بنت الحارث، وجويرية بنت الحارث، وصفية بنت حُيَي، وسودة بنت زمعة رضوان الله عليهن.

وهذه الطريقة في ترتيب أسماء الصحابة فصَّلها غير واحد من الحفاظ، يقول الخطيب البغدادي: "وهذه الطريقة أحب إلينا في تخريج المسند"[١]، وبنحوه قال ابن الصلاح[٢]، وقالا ذلك مقارنة بالصور الآتية:

الصورة الثانية: الترتيب بحسب القبائل بحيث يُقدمون: بني هاشم، ثم الأقرب فالأقرب إلى رسول الله ﷺ في النسب.

الصورة الثالثة: الترتيب بحسب الحروف الهجائية، كما هو ظاهر في معجم الطبراني الكبير، والأحاديث المختارة للضياء المقدسي[٣].

الصورة الرابعة: ما لم يُرتب على المسانيد، ولا على الأبواب، وهي مسانيد قليلة جدًّا، يمثلها: مسند الحارث بن محمد بن أبي أسامة التميمي البغدادي (ت ٢٨٢ هـ)، فقد ذكر الإمام الذهبي: أنه لم يرتب على الأبواب ولا على المسانيد[٤].

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وأداب السامع (٢/٢٩٢).

(٢) علوم الحديث: ٢٥٣.

(٣) مثل السخاوي في فتح المغيث (٢/٣٤١) على هذه الصورة بهذين الكتابين، فأفاد صنيعه أنهما ملحقان بالمسانيد، وقد رتب الإمام الطبراني المرويات على مسانيد الصحابة وقسمهم على رجال ونساء، وبدأ الرجال بمسانيد العشرة المبشرين بالجنة، ثم ساق باقي الصحابة، ورتبهم على حروف المعجم، وبدأ بأصحاب الأسماء ثم بأصحاب الكنى، وبدأ النساء بمسانيد بنات النبي صلى الله عليه وسلم ثم أعقبهن بزوجاته صلى الله عليه وسلم ثم ساق بقية النساء على حروف المعجم، وقسمهن كطريقته في تقسيم الرجال، إلا أنه زاد في النساء قسم للمبهمات من الصحابيات رضوان الله عليهن.

(٤) سير أعلام النبلاء (١٣/٣٨٨).

وقد قام العلامة علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧ هـ) بترتيب زوائد مسند الحارث على الأبواب الفقهية، وسماه: (بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث).

۞ الأمور المشتركة في المسانيد المطبوعة:

(١) تقديم العشرة المبشرين بالجنة مبتدئين بالأربعة الخلفاء (رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ)، في الغالب.

ومن المسانيد المرتبة كذلك:

☆ مسند حديث أبي داود: سليمان بن داود الطيالسي والذي جمعه غيره.

☆ مسند عبد الله بن الزبير الحميدي.

☆ مسند إسحاق بن إبراهيم راهُويَه الحنظلي.

☆ مسند الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني.

☆ المنتخب من المسند الكبير لعبد بن حميد.

☆ والبحر الزخار لأحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار.

☆ ومسند أبي يعلى: أحمد بن علي بن المثنى التميمي الموصلي.

☆ ومسند أبي بكر: محمد بن هارون الروياني.

☆ ومسند أبي سعيد: الهيثم بن كُليب الشاشي

(٢) تقديم أمهات المؤمنين في النساء من الصحابة، مبتدئين بعائشة رضوان الله عليهن، وهذا في الغالب أيضًا.

وربما قدم بعضهم مسند فاطمة بنت رسول الله ﷺ، (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا)، عمن سواها كما في مسند أبي داود الطيالسي.

(٣) جمع مسانيد نساء الصحابة في موضع أثناء مسانيد الرجال غالبًا، وربما جعلت مسانيد نساء الصحابة مجتمعات في آخر مسانيد الرجال، كصنيع عبد بن حميد في المنتخب من مسنده.

(٤) يغلب أيضًا على هذه المسانيد: تقسيم مسند كل صحابي من المكثرين على التراجم، أي: تقسيم مرويات الصحابي على حسب من روى عنهم.

ومنهم من يبدأ ذلك برواية الصحابة عن الصحابي صاحب المسند، وهو ما يعرف بتقسيم المرويات على الطبقات، وسيأتي ـ إن شاء الله ـ بيان ذلك مفصلا في المبحث الثاني.

وهذه الصور الإجمالية في هذا الجانب، قد نبه إليها: الخطيب البغدادي[١]، وابن الصلاح[٢]، والسخاوي[٣]، وغيرهم.

۞ طريقة المسانيد في ترتيب مرويات كل صحابي:

سلك مصنفوا المسانيد عدة طرق في ترتيب مرويات كل صحابي، منها ما يلي:

الصورة الأولى: ترتيب مرويات الصحابي على التراجم، وذلك بأن يجعلوا مرويات كل تابعي عن ذلك الصحابي على حِدة، ويضعوا ذلك عنوانًا له، كقولهم: ما رَوى سعيد بن جبير عن ابن عباس، ثم يسوقوا بأسانيدهم مرويات سعيد بن جبير عن ابن عباس في ذلك الموضع.

يقول أبو عبد الله الحاكم: "التراجم شرطها أن يقول المصنف: ذكر ما رُوي عن أبي بكر عن رسول الله ﷺ، ثم يترجم هذا المسند فيقول: ذكر ما رَوى قيس بن أبي حازم عن أبي بكر (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) صحيحًا أو سقيمًا"[٤].

ومن أمثلة المسانيد المرتبة وفق هذه الطريقة: مسند الطيالسي، والبحر الزخار للبزار، ومسند الهيثم الشاشي.

الصورة الثانية: ترتيب مرويات الصحابي على أبواب الفقه، وهي طريقة تجمع بين: الترتيب على المسانيد والترتيب على الأبواب، إلا أن الكتب المرتبة وفقها تُعد من المسانيد؛ لأن ترتيبها الأساسي على المسانيد، وترتيبها على الأبواب تبع له.

والمسانيد المرتبة على هذا النحو قليلة بالنسبة لغيرها، ومنها:

☆ مسند الحميدي، فقد رتب أحاديث جماعة من الصحابة المكثرين على الأبواب.

☆ ومسند بقي بن مَخْلَد القرطبي، الذي قال عنه ابن حزم: "مُصَنَّفه الكبير الذي رتبه على أسماء الصحابة (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ)، فروى فيه عن ألف وثلاثمائة صاحب ونيف، ثم رتب حديث كل صاحب على أسماء الفقه وأبواب الأحكام، فهو مُصَنَّف ومُسْنَد، ولا أعلم هذه الرتبة لأحد

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/٢٩٢).

(٢) علوم الحديث: ٢٥٣.

(٣) فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي (٢/٣٤١).

(٤) المدخل إلى كتاب الإكليل: ٣٠.

قبله"[1]. على أن كلام ابن حزم محل تأمل؛ من أجل صنيع الحميدي ـ الآنف الذكر ـ المتوفى سنة ٢١٩ هـ.

الصورة الثالثة: سرد مرويات كل صحابي دون ترتيب معين، ومن أمثلة المسانيد التي جُمعت فيها المرويات كذلك:

☆ مسند ابن أبي شيبة.

☆ ومسند الإمام أحمد.

☆ ومسند أبي يعلى الموصلي.

أهمية المسانيد للباحث في علم السنة:

(١) أهمية المسانيد تكمن في أنها تعتبر من المصادر الأصلية للحديث. والمراد بالمصدر الأصلي: كل كتاب يروي فيه مصنفه الأحاديث بأسانيده عن شيوخه عمن فوق شيوخه حتى يصل إلى المتن.فلذلك يمكن لباحث علم السنة أن يرجع إليها لتخريج الحديث[2].

(٢) المسانيد تفيد باحث علم السنة في تخريج الحديث عن طريق معرفة الراوي الأعلى يعني الصحابي أو التابعي أو من دونه.

(٣) يجد الباحث كل أحاديث صحابي أو تابعي في مكان واحد، فيسهل عليه معرفة أشهر طرق الرواية عنه.

(٤) المسانيد لها زوائد على الكتب الستة فهي أوعى جمعا من الكتب الستة.

ولا نستقصي في هذا الفصل جميع كتب المسانيد، وإنّما نتناول مناهج المحدثين في أهمِّ وأشهر الكتب في هذا الشأن وهي: مسند أبي داؤد الطيالسي، ومسند الإمام أحمد بن حنبل، ومسند الإمام أبي يعلى، ومسند الإمام البزار.

وأسأل الله أن يسهل لنا الأمر، ويكتب لنا التوفيق والسداد، إنّه وليّ ذلك والقادر عليه.

---

(١) في جذوة المقتبس لأبي عبد الله: محمد بن أبي نصر الحميدي، ت ٤٨٨ –، ص ١٧٧.

(٢) ينظر: مذكرة التخريج: لسعيد بن صالح الرقيب الغامدي، ص٢، مركز الفلاح لخدمات الطالب،جامعة الإمام سعود، المدينة المنورة، بدون تاريخ الطبعة.

المبحث الأول
مسند أبي داود الطيالسي (رحمه الله)

أولاً: نبذة عن صاحب الكتاب:

(١) اسمه ونسبه وكنيته ولقبه ونسبته:

سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي، ابوداود الفارسي الأصل[١]، ثم الأسدي، البصري.الحافظ الكبير. مولى الزبير بن العوام القرشي[٢].

(٢) مولده ووفاته:

ولد سنة ثلاث وثلاثين ومائة (١٣٣هـ) هجرية، ومات في ربيع الأول سنة أربع ومائتين(٢٠٤هـ) هجرية[٣].

(٣) شيوخه وتلامذته:

رحل مبكراً في طلب العلم إلى بغداد والكوفة والمدينة المنورة وغيرها من البلاد[٤]. فأخذعن شعبة بن الحجاج المتوفى١٦٠هـ، وعنه أكثر مرويات أبي داود في مسنده، وأيمن بن نابل التابعي، وحماد بن سلمة بن دينار المتوفى ١٦٧هـ. والوضاح بن عبد الله اليشكري المتوفى ١٧٦هـ وغيرهم.

---

(١) تهذيب الكمال للإمام يوسف بن الزكي عبدالرحمن أبي الحجاج المزي، (٤٠١/١١) بتحقيق الدكتور بشار عواد معروف، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت.

(٢) انظر: طبقات ابن سعد (٧/ ٧٩٨). سير أعلام النبلاء للذهبي (٣٧٨/٩- ٣٨٤)، تاريخ بغداد (٢٤/٩).

(٣) انظر: طبقات ابن سعد (٢٩٨/٩)، وتذكرة الحفاظ للإمام الذهبي (١/ ٣٥١)، والتاريخ الكبير (١٠/٤)، والجرح والتعديل (١١١/٤)، وسير أعلام النبلاء (٣٧٨/٩)، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (٤٥٨/١) رقم (٢٠٨٢)، وتذكرة الحفاظ للذهبي (٢٥٧/١)، وتهذيب التهذيب (١٦٠/٤).

(٤) انظر: التاريخ الكبير: محمد بن إسماعيل البخاري، ١٠/٤،دارالفكر.بيروت.لبنان. وسير أعلام النبلاء: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي،تحقيق: محمد بن عيادي بن عبد الحكيم،٥٠٢/٦وما بعدها،مكتبة

أبرز تلاميذه: يونس بن حبيب، المتوفى ٢٦٧هـ. وهو راوي المسند عن أبي داود، ويعرّفه المترجمون بصاحب الطيالسي، أو راوي مسند الطيالسي. والإمام أحمد بن حنبل الشيباني،(ت ٢٤١هـ)، ويكفى لأبي داود شرفاً أن يكون الإمام أحمد أحد تلاميذه ممن رضيه ووثّقه وأكثر من الرواية عنه [1]، وعمرو بن علي الفلاس، ومحمد بن بشار، ويونس بن حبيب (راوي المسند) وخلق.

(٤) مكانته العلمية:

حظي أبو داود بمكانة علمية عالية، حيث وثّقه العلماء وأثنوا عليه.

نقل الذهبي في تذكرة الحفّاظ: "قال الفلاس: ما رأيت أحفظ منه. وقال رفيقه ابن مهدي: هو أصدق الناس ... وقال وكيع: ما بقي أحد أحفظ لحديث طويل من أبي داود، فبلغه ذلك فقال: ولا قصير. وقال ابن المديني: ما رأيت أحفظ منه. وقال عمر بن شبة: كتبوا عن أبي داود من حفظه أربعين ألف حديث.

قلت: كان يتكل على حفظه فغلط في أحاديث"[2].

وروى له البخاري في التعاليق ومسلم والأربعة.

وقد عاب عليه البعض ثلاثة أمور:

الأول : وقوع الخطأ في حديثه فقد كان يحدث من حفظه، فقد ذكر أبو حاتم أنّه كان كثير الخطأ وذكر في موضع آخر: هو أحفظ من أبي أحمد الزبيري، وكان أبو أحمد ثقة ثبتاً[3].

الثاني : وصفه بالتدليس:

قال ابن حجر: "سليمان بن داود الطيالسي أبو داود الحافظ المشهور بكنيته من الثقات المكثرين قال يزيد بن زريع سألته عن حديثين لشعبة فقال لم أسمعهما منه قال ثم حدث بهما عن شعبة قال

الصف، القاهرة.الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م وشذرات الذهب في أخبار من ذهب: عبد الحي بن عماد الحنبلي: ١٢/٢،دار إحياء التراث العربي. بدون تاريخ.

(١) انظر على سبيل المثال: مسند أحمد أرقام: ١٢٢، ٣٥٨، ٣٠٢١، إلى غير ذلك في مواضع عديدة من المسند.

(٢) تذكرة الحفاظ للذهبي (٢٥٧/١).

(٣) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١١٢/٤).

الذهبي ودلسهما عنه فكان ماذا قلت ويحتمل أن يكون تذكرهما وان كان دلسهما نظر فان ذكر صيغة محتملة فهو تدليس الاسناد وان ذكر صيغة صريحة فهو تدليس الاجازة"[١].

قلت: إن صحّ عنه التدليس هنا، فلا يضره، لقلتهلذا ذكره ابن حجر في الطبقة الثانية من المدلسين الذين يحتمل تدليسهم.

الثالث : اجتناب البخاري لحديثه: فهذا ليس جرحا من البخاري له، ولا أنه أقل من شرط الصحيح، بل لأن البخاري سمع عدةً من أقران أبي داؤد كابن الجعد وأبي الوليد الطيالسي فما احتاج إليه، ولم يكن مضطراً إلى إخراج حديثه، وكذا ليس من عادة البخاري أن يخرج حديث جميع مشايخه، ولا يقتضي عدم إخراج البخاري لراوٍ في صحيحه، طعناً فيه[٢].

فنستطيع أن نقول ان الإمام البخاري وجد أحاديث ثابتة من غير الطريق عن أبي داؤد فذكرها.

ومما يظهر مكانته العلمية أقواله في الرجال، مع أنّه غير مكثر من أقوال الجرح والتعديل، ولم يشتهر بهذا، بل اشتهر بنقل أقوال شيوخه في ذلك، ومن أبرزهم شعبة[٣]، ومع ذلك فقد وجد له كلام في الرجال[٤]، فهو ممن يعتدّ بقوله في الجرح والتعديل، لذلك نقل العلماء كلامه في الرجال وأثبتوه في كتبهم، كالذهبي في كتابه: (ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل)[٥]، وكذا السخاوي في كتابه: (المتكلمون في الرجال) تحت عنوان: ثم كان بعدهم ممن إذا قال سُمع منه[٦].

ثانياً: نبذة مختصرة عن الكتاب:

---

(١) طبقات المدلسين (ص ٣٣).

(٢) سير أعلام النبلاء (٩/٣٨٣).

(٣) انظر مثلاً: تهذيب التهذيب: (٨/٦٥و٧٠و٣٥٣و٣٩٢)، و(٩/١٥٦و١٦٧و٣٠٢و٤٤٢).

(٤) انظر على سبيل المثال تراجم:

سهل بن أسلم العدوي، قال أبو داود: "كان ثقة"، ووافقه العلماء، الجرح والتعديل (٤/١٩٤).

صالح بن رستم المزني، قال أبو داود: "كان ثقة"، الجرح والتعديل (٤/٤٠٣).

عبد الله بن بجير بن حُمْران التميمي، قال أبو داود: " ثقة"،التهذيب (٥/١٥٣).

(٥) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل: (ص١٦٧).

(٦) المتكلمون في الرجال: (٩١).

هذا المسند ليس من تصنيف أبي داود الطيالسي رحمه الله، بل هو عدة مجالس سمعها منه يونس بن حبيب الراوي عنه. فهذا المسند جزء من حديث أبي داود وليس كل حديثه. وحوى روايات من رواية يونس بن حبيب عن غير الطيالسي، وهي قليلة.

جمع فيه مرويات الصحابة عن رسول الله، بحيث تكون مرويات كل صحابي على حدة، وهذه الطريقة تعرف عند المحدثين بطريقة التصنيف على المسانيد، أي مسانيد الصحابة رضي الله عنهم.

واتبع المؤلف في هذا الكتاب المنهج الآتي:

(١) بدأ بذكر مسانيد العشرة المبشرين بالجنة رضي الله عنهم، ثم أتبعهم بذكر مسانيد بقية الأصحاب، كحديث ابن مسعود ثم حذيفة... ا لخ، وانتهى بأحاديث عبد الله بن عباس.

(٢) جعل لكل مسند ترجمة تحمل اسم الصحابي ونسبه، واسم من روى عنه في هذه الترجمة، ثم يسوق تحت هذه الترجمة ما وقع له من هذا الطريق، فإذا انتهى أورد طريقًا أخرى وهكذا.

(٣) مسند الصحابي الواحد مرتب على أسماء التابعين الذين رووا عنه، حيث جمع أحاديث كل تابعي في مكان واحد؛ فذكر مثلاً أحاديث طاووس عن ابن عباس، ثم جابر بن زيد عن ابن عباس، ثم سعيد بن جبير عن ابن عباس وهكذا.

(٤) بدأ بذكر ما رواه الصحابة عن الصحابة، ثم يثني بذكر رواية التابعين[١].

(٥) بدأ بذكر مسانيد الرجال وجعل مسانيد النساء في وسط مسانيد الرجال! وبدأ بمسند فاطمة بنت النبي رضي الله عنها.

(٦) عدد احاديث السند: اختلفت المصادر والمراجع في عدد أحاديثه فمنهم من قال أنه يبلغ ٢٧٦٧ حديثا ومنهم من عده ٢٨٩٠حديثا وهناك من قال: ٢٨٨٢ حديثاً[٢].

(٧) لم يذكر مسانيد الصحابيات في آخر الكتاب بل جعله في وسط مسانيد الرجال، مما أخل بالترتيب. وبدأ بمسند سيدتنا فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم.

---

(١) راجع مسند أبي بكر الأحاديث من (١-٥).

(٢) انظر: الواضح في فن التخريج ودراسة الأسانيد" للدكتور سلطان سند العكاية وآخرون، طبع الدار العالمية للنشر والتوزيع، عمّان- الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، (ص٢٣).

(٨) عدد الصحابة الذين روى لهم في المسند: ٢٦٧ صحابيا[١].

ثالثاً: قيمة الكتاب العلمية:

تبرز قيمة الكتاب وأهميته – كمصدر من مصادر السنة النبوية وأصل من أصولها ـ بمعرفة مكانة مؤلفه واعتماد الأئمة على الكتاب وخدمتهم له، وقد امتاز كتاب الطيالسي بتخريج مسانيد كثيرة [٢] تفرد بصحابة ليسوا عند الإمام أحمد [٣] ثم إن المكرر في أحاديثه قليل جدّاً.

أما اعتماد الأئمة عليه فيظهر من خلال روايتهم لأحاديثه في كتبهم كما فعل البيهقي، وابن عدي، وأبو نعيم، والطحاوي، والطبراني، وغيرهم. ولعل البيهقي قد استوعب المسند أو أكثر في كتبه.

واستفاد أهل العلم من الكتاب ظاهرة، سواءً في كتب الحديث أو التفسير أو الشروح، أو التراجم.

ولأجل هذه المكانة العلمية فقد تنوعت خدمة أهل العلم له. وسيأتي بيان ذلك في المطالب الآتية:

استخراج زوائده:

أي ما زاد من الأحاديث على الكتب الستة، ولذلك فوائد معروفة، ومن الكتب في ذلك:

إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة" للحافظ شهاب الدين أبي العباس أحمد بن أبي بكر عبد الرحمن بن إسماعيل البوصيري المتوفى ٨٤٠هـ.

استخرج مؤلفه فيه زوائد مسانيد أبي داود الطيالسي، ومسدد، والحميدي، وابن أبي عمر العدني، و اسحاق بن راهويه، وأبي بكر بن أبي شيبة، وأحمد بن منيع، وعبد بن حميد، والحارث بن محمد بن أبي أسامة، والمسند الكبير لأبي يعلى وغيرهم.

وقد تبين المؤلف فيه درجات الأحاديث غالباً، ورتبه على أبواب الجوامع.

المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية" للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى ٨٥٢هـ.

---

(١) المرجع السابق: (ص ٢٣).

(٢) الصحابة المخرج لهم (٢٨٥)، وهو أكثر مما عند أبي يعلى حيث بلغت المسانيد عنده (٢٠٧).

(٣) مثل: مسند أُذَينة، وبشر بن حزن، وثعلبة بن الحكم الليثي، وثعلبة بن زهدم، وثعلبة بن الضحاك وغيرهم.

استخرج فيه مؤلفه الزوائد على الكتب الستة ومسند أحمد في مسانيد أبي داود الطيالسي، والحميدي وابن أبي عمر، ومسدد، وأحمد بن منيع، وأبو بكر ابن أبي شيبة، وعبد بن حميد، والحارث بن أسامة.

رتبه على الأبواب مبتدئاً بالطهارة، ومنتهياً بكتاب الحشر.

ترتيبه على الأطراف: أي على طريقة تحفة الأشراف للمزي، وهي طريقة معروفة، ولها فوائد مشهورة.

ومن الكتب التي خدمت مسند الطيالسي بهذه الطريقة:

أطراف المسانيد العشرة للبوصيري، جمع فيه أطراف مسانيد أبي داود الطيالسي، والحميدي، ومسدد، والعدني، وإسحاق، وأبي بكر بن أبي شيبة، وابن منيع، وعبد بن حميد، والحارث بن أبي أسامة، وأبي يعلى الموصلي [1].

ترتيبه على الأبواب الفقهية:

رتبه الشيخ أحمد بن عبد الرحمن بن محمد البنّا ـ الشهير بالساعاتي في كتاب سماه: " منحة المعبود في ترتيب مسند الطيالسي أبي داود". ذكر في مقدمته أنه رتبه كما فعل في ترتيب مسند الإمام أحمد الشيباني، وجعله سبعة أقسام:

قسم التوحيد وأصول الدين. والترغيب والترهيب. والتاريخ. وعلامات الساعة. والفتن. وعلامات القيامة. وأحوال الآخرة.

وكل قسم من هذه الأقسام يشتمل على جملة كتب، وكل كتاب يندرج تحته عدة أبواب، وفي تراجم الأبواب ما يدل على محتوى أحاديث الباب[2]. ويذكر الأحاديث بأسانيدها وعلق عليها تعليقات يسيرة جدّاً.

ويؤخذ على الشيخ البنّا في عمله هذا أنه اعتمد على مطبوعة دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد بالهند، وهي مليئة بالأغلاط والتصحيفات والسقط [3].

---

(١) انظر: الرسالة المستطرفة (ص: ١٢٧).

(٢) انظر: مقدمة "منحة المعبود" (١/١٦-١٧).

(٣) انظر: مقدمة تحقيق مسند الطيالسي، للدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، (ج١/ ص ٤٩- ٥٧).

طبع في مطبعة دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد بالهند قبل مائة سنة تقريباً. وطبع بدار المعرفة – بيروت، في مجلد واحد. وكذا اعتنى بطبعه مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر. بتحقيق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، وهي أحسن الطبعات، والله أعلم.

وقبل أن نختم هذا المبحث، لابدّ أن نشير إلى أن مسند الطيالسي اشتمل على الأحاديث المرفوعة وهي الغالبة فيه. لكن فيه المرسل (لا سيما عند ذكر اختلاف الرواة)، والموقوف، والمقطوع، والمعلق (عند ذكر اختلاف الرواة) كذلك[١]. وأن غالب أحاديثه مرفوعة مسندة. ومع ذلك، لا يحتوي على الرواية المجردة فقط؛ بل فيه بيان اختلاف الرواة، وعلل الحديث، وبيان بعض أقوال الإمام أبي داود الطيالسي.

---

(١) الواضح في فن التخريج: (ص٢٣).

المبحث الثاني

مسند الإمام أحمد بن حنبل (رحمه الله)

أولاً: ترجمة موجزة للمؤلف:

هو: أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، أبو عبد الله المروزي، ثم البغدادي[1].

خرجت به أمه من مرو حملاً، وولد ببغداد في سنة أربع وستين ومائة في أولها في ربيع الأول، فنشأ، ومات بها، وطاف البلاد في طلب العلم، ودخل الكوفة والبصرة، ومكة، والمدينة، واليمن، الشام[2].

أشهر شيوخه بشر بن المفضل، وإسماعيل بن علية، وسفيان ابن عيينة، ويحي بن سعيد القطان، وأبي داود الطيالسي، وعبد الله ابن نمير، وعبد الرزاق الصنعاني والشافعي وجماعة[3].

وأشهر تلاميذه الأئمة: البخاري، ومسلم، وأبو داود، والشافعي، وعبد الرزاق، ووكيع، ويحي بن آدم، ويزيد بن هاورن، وقتيبة، ويحي بن معين، وعلي بن المديني وابناه: عبدالله،

---

(1) انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد (٧/٣٥٤)، ٣٥٥، ومقدمة كتابه " الزهد "، والتاريخ الكبير (٢/٥)، والتاريخ الصغير (٢/٣٧٥)، وتاريخ الفسوي (١/٢١٢)، والجرح والتعديل (١/٢٩٢ – ٣١٣ و٢/٧٠،٦٨)، وحلية الأولياء ٩/١٦١، ٢٣٣، والفهرست: ٢٨٥، وتاريخ بغداد ٤/٤١٢، ٤٢٣، وطبقات الحنابلة ١/٤، ٢٠، وتهذيب الأسماء واللغات ١/١١٠، ١١٢، ووفيات الأعيان ١/٦٣، ٦٥، وسير أعلام النبلاء (١١/١٧٧–١٧٨)، وتذكرة الحفاظ ٢/٤٣١، والعبر ١/٤٣٥، وتذهيب التهذيب ١/٢٢، والوافي بالوفيات ٦/٣٦٣، ٣٦٩، ومرآة الجنان ٢/١٣٢، وطبقات الشافعية للسبكي ٢/٢٧، ٣٧، والبداية والنهاية ١٠/٣٢٥، ٣٤٣، وغاية النهاية في طبقات القراء ١/١١٢، والنجوم الزاهرة (٢/٣٠٤، ٣٠٦)، وطبقات الحفاظ: ١٨٦، ومناقب الامام أحمد، خلاصة تذهيب الكمال: ١١، ١٢، وطبقات المفسرين (١/٧٠)، والرسالة المستطرفة: ١٨، وشذرات الذهب (٢/٩٦، ٩٨).

(٢)طبقات الحفاظ للإمام السيوطي (١/١٤٣) دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى.

(٣) طبقات الحفاظ (١/١٤٣).

وصا لح، وأبو بكر الأثرم، وحرب الكرماني، وبقي بن مخلد، وحنبل بن اسحاق، وشاهين بن السميدع، والميموني، وغيرهم. وآخر من حدث عنه أبو القاسم البغوي[(١)].

أما مناقبه وصفاته وثناء العلماء عليه، فلا تعدُّ ولا تحصى. قال أبو بكر المروذي: "حضرت أبا ثور وقد سئل عن مسألة فقال قال أبو عبد الله أحمد بن حنبل شيخنا وإمامنا.

وقال أحمد بن سلمة النيسابوري: سمعت أحمد بن سعيد الدارمي يقول: ما رأيت أسود الرأس أحفظ لحديث رسول الله ﷺولا أعلم بفقهه ومعانيه من أبي عبد الله أحمد بن حنبل.

قال ابن أبي حاتم وسمعت أبا جعفر محمد بن هارون المخرمي الغلاس يقول إذا رأيت الرجل يقع في أحمد بن حنبل فاعلم أنه مبتدع"[(٢)].

له العديد من المؤلفات منها: تفسير القرآن. طاعة الرسول. كتاب الأشربة الصغير. كتاب الأيمان. كتاب الرد على الجهمية. كتاب الزهد. كتاب العلل في الحديث. كتاب الفرائض. كتاب فضائل الصحابة. كتاب المسند. كتاب المناسك. كتاب مناقب الإمام علي ابن أبي طالب. كتاب الناسخ والمنسوخ من القرآن.

محنته: فقد دُعي إلى القول بخلق القرآن أيام المعتصم، فقال أحمد: أنا رجل علمتُ علماً ولم أعلم فيه بهذا، فأحضر له الفقهاء والقضاة فناظروه... فلم يجب، فضُرب وحبس وهو مصرٌّ على الامتناع، وكان ضربه في العشر الأخير من شهر رمضان، سنة عشرين ومائتين، وكانت مدة حبسه إلى أن خلِّي عنه ثمانية وعشرين يوماً، وبقي إلى أن مات المعتصم، فلما ولي الواثق منَعَه من الخروج من داره إلى أن أخرجَه المتوكّل، وخلَع عليه وأكرمه، ورفع المحنة في خلق القرآن.

وفاته: قال عبدالله بن أحمد بن حنبل: توفي أبي رحمه الله يوم الجمعة ضحوة ودفنّاه بعد العصر لاثنتي عشرة ليلة من ربيع الآخر سنة إحدى وأربعين ومائتين، وقد حضر في صلاته الجنازة: ثمانمائة ألف رجل، وستين ألف امرأة، ونظروا من صلى في مسجد الرصافة العصر فكانوا نيفا وعشرين ألف رجل[(٣)].

(١) المرجع السابق (١/١٤٤).

(٢)تهذيب الكمال (١/ ٤٥٨).

(٣) طبقات الحفاظ (.١/١٤٣).

قال ابن أبي حاتم الرازي: "حدثني أبو بكر محمد ابن عباس المكي، قال: سمعت الوركاني جار أحمد بن حنبل قال: أسلمَ يوم مات أحمد بن حنبل عشرون ألفاً من اليهود والنصاري والمجوس"[١].

مؤلفاته :

له من التصانيف كتاب التفسير، وكتاب طاعة الرسول، وكتاب الأشربة، وكتاب الإيمان، وكتاب الرد على الجهمية، وكتاب الزهد، وكتاب العلل، وكتاب الفرائض، وكتاب الفضائل، وكتاب المسند، وكتاب المناسك، وكتاب الإمامة، وكتاب الفتن، وكتاب فضائل أهل البيت، وكتاب الناسخ والمنسوخ [٢].

ثانياً: الكلام على المسند:

شرع الإمام أحمد بتصنيف المسند منصرفه من عند عبد الرزاق[٣]، أي نحو سنة (٢٠٠ هـ)، وهو في السادسة والثلاثين من عمره، انتقاه من أكثر من سبع مئة ألف حديث[٤]، سمعها في رحلاته، فضم نحو ثلاثين ألف حديث[٥] يرويها عن مئتين وثلاثة وثمانين شيخا من شيوخه[٦]، وكان قد كتبه في أوراق مفردة، و فرقه في أجزاء منفردة على نحو ما تكون المسودة[٧]، ورواه لولده عبد الله نسخا وأجزاء، وكان يأمره: أن ضع هذا في مسند فلان، وهذا في مسند فلان[٨]، وظل ينظر ينظر فيه إلى آخر حياته.

---

(١) انظر: تهذيب الكمال للمزي، (٤٢٧/١)، الوافي بالوفيات (١٦٢/٥-١٦٥)، هدية العـارفين في أسماء المؤلفين (٤٨/١) طبع: دار العلوم الحديثة.

(٢) مقدمة تحقيق المسند لشعيب الأرنؤوط (٤٧/١-٥٠) مؤسسة الرسالة .

(٣) خصائص المسند: ٢٥.

(٤) خصائص المسند: ٢١.

(٥) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي: ١٩١.

(٦) المصعد الأحمد: ٣٤.

(٧) المصعد الأحمد: ٣٠.

(٨) السير: ٥٢٢/١٣.

وكان رحمه الله شديد الحرص على إيراد ألفاظ التحمل كما سمعها، مثل: "حدثنا"، "أخبرنا"، "سمعت"، "عن"، لا سيما إذا روى الحديث عن أكثر من شيخ، فإنه يذكر لفظ كل واحد منهم كما هو بين في الأصول الصحيحة المسموعة المعتمدة في طبعتنا هذه.

ولم يكن مرمى الإمام أحمد أن يرتب كتابه على أبواب الفقه، وإنما غايته هو جمع ما اشتهر من الحديث[١]على امتداد الرقعة الإسلامية بسند متصل إلى رسول الله ﷺحسب رواته من الصحابة رضوان الله عليهم، وهي طريقة غايتها الاستيعاب، وهو ما أراده الإمام أحمد بقوله لابنه عبد الله: احتفظ بهذا المسند، فإنه سيكون للناس إماماً[٢]. بل هذا ما دفع الإمام حقا إلى عمل المسند مع ما عرف عنه من كراهيته لوضع الكتب، لكن في عصر اختلطت فيه العقائد والأفكار والاجتهادات أراد الإمام أحمد أن يكون المسند مفزعا يلجأ إليه الناس، فقد ذكر أنه قال فيه: عملت هذا الكتاب إماما، إذا اختلف الناس في سنة رسول الله ﷺرجعوا إليه[٣]. ولهذا أصبح أصلاً من أصول الأمة كما قال الإمام السبكي[٤]، بل إنه كتاب لم يرو على وجه الأرض كتاب في الحديث أعلى منه، كما قال الإمام ابن الجزري[٥].

ونحو عام (٢٢٥ هـ) عقيب المحنة[٦]شرع الإمام أحمد بإسماعه لولديه صا لح وعبد الله وابن عمه حنبل بن إسحاق، مع معاودة النظر في أحاديثه، وأمر عبد الله بالضرب على ما يتبين له علة فيه حتى وفاته[٧]. وكان عبد الله أكثرهم مداومة على السماع، وهو الذي انفرد بعد برواية المسند عن أبيه[٨]وزاد فيه أحاديث كثيرة عن مشايخه مما يماثله ويشابهه، ولكنه لم يحرر ترتيب المسند ولا

---

(١) خصائص المسند: ٢٧.

(٢) سير أعلام النبلاء: ٣٢٧/١١.

(٣) طبقات الحنابلة: ١٨٤/١.

(٤) طبقات الشافعية: ٣١/٢.

(٥) المصعد الأحمد: ٢٨.

(٦) المرجع السابق ص ٤٢.

(٧) خصائص المسند: ٢٤.

(٨) طبقات الحنابلة: ١٨٠/١، والسير: ٥١٦/١٣.

ولا سهله ولا هذبه[١]، بل أبقاه على حاله، مما جعل الرغبة فيه تقل، والإفادة منه عسرة المطلب، مع شدة الحاجة إليه، وكأن الخطيب البغدادي عنى ما كان من بابة هذا المسند بقوله: " فإني رأيت الكتاب الكثير الإفادة المحكم الإجادة، ربما أريد منه الشيء، فيعمد من يريد إلى إخراجه، فيغمض عنه موضعه، ويذهب بطلبه زمانه، فيتركه وبه حاجة إليه، وافتقار إلى وجوده "[٢] ولذا كان تيسير الإفادة من هذا المسند أمنية كثير من أهل العلم والفضل، ومنهم الإمام الذهبي الذي قال عندما تقدمت به السن، وأصبح عاجزا عن النهوض بأعبائه يستنهض همم من يأتي بعده من أهل العلم: " فلعل الله يقيض لهذا الديوان العظيم من يرتبه ويهذبه، ويحذف ما كرر فيه، ويصلح ما تصحف، ويوضح حال كثير من رجاله، وينبه على
مرسله، ويوهن ما ينبغي من مناكيره، ويرتب الصحابة على المعجم، وكذلك أصحابهم على المعجم، ويرمز على رؤوس الحديث بأسماء الكتب الستة، وإن رتبه على الأبواب فحسن جميل، ولولا أني قد عجزت عن ذلك لضعف البصر وعدم النية، وقرب الرحيل، لعملت في ذلك"[٣].
ذلك"[٣].

ثم روى المسند عن عبد الله بن أحمد، أبو بكر القطيعي، وزاد فيه زيادات في مسند الأنصار[٤]، ولابن القطيعي وابن المذهب من بعده يعزو الإمام الذهبي بعض الأشياء غير المحكمة في المتن والإسناد بروايتهما[٥].

وعلى هذه الصورة التي هي أقرب ما تكون إلى المسودة وصلنا المسند، ومن ثم وقع فيه خلل في جملة مواضع منه لا تمس جوهر الكتاب، من مثل إدراج عدد من أحاديث المكثرين في غير مسانيدهم، وتكرار الحديث الواحد بإسناده ومتنه لغير فائدة في إعادته، وتفريق أحاديث الصحابي الواحد في أكثر من موضع من المسند، والخلط بين أحاديث الشاميين والمدنيين، وعدم

---

(١) السير: ١٣/٥٢٤، والمصعد الأحمد: ٣٠.

(٢) تاريخ بغداد: ١/٢١٣.

(٣) السير: ١٣/٥٢٥، ونرجو من الله العلي القدير أن نكون أهلا لتحقيق أمنية الإمام الذهبي في هـــذا المسند لتتاح الإفادة منه لكل طالب علم بأيسر طريق وأهون سبيل

(٤) المصعد الأحمد: ٢٩، الفتح الرباني: ٦/٢٥٤، ولا يمكننا القطع بوجود هذه الزيادات والحكم عليها إلا بعد الانتهاء من تحقيق المسند كاملا.

(٥) ميزان الاعتدال: ١/٥١٢.

التمييز بين روايات الكوفيين والبصريين، وتداخل بعض أحاديث الرجال بأحاديث النساء، واختلاط مسانيد القبائل بمسانيد أهل البلدان. وقد نبه على ذلك كله الحافظ ابن عساكر في كتابه ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج حديثهم أحمد بن حنبل في المسند. ثم قال: ولست أظن ذلك إن شاء الله وقع من جهة أبي عبد الله رحمه الله، فإن محله في هذا العلم أوفى، ومثل هذا على مثله لا يخفى، وقد نراه توفي قبل تهذيبه، ونزل به أجله قبل تلفيقه وترتيبه، وإنما قرأه لأهل بيته قبل بذل مجهوده فيه خوفاً من حلول عائق بموته دون بلوغ مقصوده فيما يرتضيه.

وقد بين الدكتور عامر حسن صبري محقق كتاب " ترتيب أسماء الصحابة " الأحاديث التي أدرجت في غير موضعها من المسند، معتمداً على الطبعة الميمنية، وهي في مقدمة تحقيق المسند، فليراجعها من شاء.

أقسام الأحاديث التي في المسند:

هذا المسند الذي ينتظم نحو ثلاثين ألف حديث مسندة، تنقسم أحاديثه بطريق الاستقراء إلى ستة أقسام، منها ما هو صحيح لذاته، ومنها ما هو صحيح لغيره، ومنها ما هو حسن لذاته، ومنها ما هو حسن لغيره[1]، ومنها ما هو ضعيف ضعفاً خفيفاً، ومنها ما هو شديد الضعف، يكاد يقترب من الموضوع.

([1]) الحديث الحسن لذاته: هو الحديث المتصل الإسناد برواة معروفين بالصدق، وفي ضبطهم قصور عن رتبة رواة الصحيح، ولا يكون معلا ولا شاذا، وهو والصحيح سواء إلا في تفاوت الضبط، وأنه إذا ورد من طرق أو كان في الباب ما يشهد له ارتقى إلى درجة الصحيح لغيره، وقد أدرجه غير واحد من المحدثين الذين التزموا الصحة في تواليفهم مع قولهم: إنه دون الصحيح، كالإمام البخاري والإمام مسلم، فإنهما رحمهما الله لم يلتزما في أحاديث كتابيهما أن تكون كلها في أعلى درجات الصحة، وكذا الإمامان ابن خزيمة وابن حبان. انظر: شروط الأئمة الخمسة للحازمي ص ٥٧ – ٥٨ وشرح مسلم ١/١٥ للنووي، والموقظة ص ٧٩ – ٨٠ للذهبي، واختصار علوم الحديث ص ٣٧ لابن كثير، وهدي الساري ٢/١٦٢ و٢/١٣٧ – ١٣٨ للحافظ ابن حجر.

والحسن لغيره أصله ضعيف كأن يكون في سنده مستور أو سيئ الحفظ أو موصوف بالاختلاط أو التدليس، أو مختلف في جرحه وتعديله اختلافا لعذر الترجيح فيه، وإنما طرأ عليه الحسن بالعاضد الذي عضده، فاحتمل لوجود العاضد، ولولا العاضد، لاستمرت صفة الضعف فيه. وفي هذا النوع من الحسن

وهذه الأقسام بأنواعها ما عدا الأخير منها يقر بوجودها في المسند الإمام أحمد، وكثير من أتباعه، ومن غير أتباعه الذين لهم معرفة بهذا الفن.

أما القضية التي أثيرت قديماً حول ما إذا كان في المسند أحاديث ضعيفة أو معلولة، فهذا مما يسلم به من له معرفة بهذا الشأن، والإمام أحمد نفسه يقول لابنه عن منهجه في المسند: قصدت في المسند الحديث المشهور، وتركت الناس تحت ستر الله تعالى، ولو أردت أن أقصد ما صح عندي، لم أرو من هذا المسند إلا الشيء بعد الشيء، ولكنك يا بني تعرف طريقتي في الحديث، لست أخالف ما ضعف إذا لم يكن في الباب ما يدفعه[1].

وفي كتاب العلل للإمام أحمد عدد غير قليل من الأحاديث التي طعن هو بصحتها، وهي موجودة في المسند[2].

ولو كان كتاب " العلل " للخلال بين أيدينا، لوقفنا فيه على أحاديث كثيرة مما هو في المسند قد طعن فيها الإمام أحمد كما قال ابن الجوزي رحمه الله، فيما سيأتي من كلامه قريبا.

وقال العلامة ابن القيم في كتاب الفروسية، وهو يرد دعوى القائل: "إن ما سكت عنه أحمد في المسند صحيح" إن هذه الدعوى لا مستند لها البتة، بل أهل الحديث كلهم على خلافها، والإمام

تتفاوت أنظار المحدثين، وتختلف أحكامهم فيه، ففريق منهم يعمد إلى حديث ما من هذا الباب، فيلتمس له الشواهد والمتابعات، ويرى أنها صالحة لتعضيده، فيخرجه من قسم الضعيف ويحسنه ويحتج به، بينما الفريق الآخر لا يرى أن تلك المتابعات والشواهد كافية لإخراجه من قسم الضعيف وتحسينه ولكل وجهة هو موليها. وانظر الموقظة ص ٣٣.

أما إذا كان ضعف الحديث لفسق الراوي، أو اتهامه بالكذب، أو لفحش غلطه ثم جاء من طرق أخرى من هذا النوع، فإنه لا يرتقي إلى الحسن بل يزداد ضعفاً إلى ضعف إذ إن تفرد المتهمين بالكذب أو المجروحين في عدالتهم بحديث لا يرويه غيرهم يرجح عند جهابذة النقاد التهمة، ويؤيد ضعف روايتهم.

وقد تساهل غير واحد من المتأخرين ممن ينتحل هذه الصناعة في هذا القيد فحكموا على أحاديث ضعاف بالترقي إلى الحسن مع هذه العلة القوية.

(١) خصائص المسند: ٢٧.

(٢) راجع: العلل الأرقام: (١٨٨): (١٨٨)، و(٣٦٧)، و(٥٣٨)، و(٥٣٩)، و(٧٠٩)، و(٧١٥)، و(١٢٩٠)، و(١٣٦٦)، و(١٧١١)، و(١٧٩٥)، و(١٨٨٤).

أحمد لم يشترط في مسنده الصحيح، ولا التزمه، وفي مسنده عدة أحاديث سئل هو عنها، فضعفها بعينها، وأنكرها"[١].

والمقصود أنه ليس كل ما رواه، وسكت عنه يكون صحيحاً عنده وحتى لو كان صحيحاً عنده، وخالفه غيره في تصحيحه لم يكن قوله حجة على نظيره.

ولا يغض من قيمة المسند كثرة الأحاديث الضعيفة فيه، فإن عدداً غير قليل منها صا لح للترقي إلى الحسن لغيره، والصحيح لغيره، وذلك بما وجد له من متابعات وشواهد كما يظهر ذلك من تخريجنا للأحاديث وبيان درجاتها، وما تبقى منها، فهو من الضعيف الذي خف ضعفه، ما عدا الأحاديث القليلة التي انتقدت عليه، فإنه رحمه الله كان يرى الأخذ بها والعمل بمضمونها، وتقديمها على القياس كما مر في قوله لابنه عبد الله: "لست أخالف ما ضعف من الحديث إذا لم يكن في الباب ما يدفعه"[٢].

وقال رحمه الله: "وليس كل ما رواه أحمد في المسند وغيره يكون حجة عنده، بل يروي ما رواه أهل العلم، وشرطه في المسند أن لا يروي عن المعروفين بالكذب عنده، وإن كان في ذلك ما هو ضعيف"[٣].

وقال الإمام الذهبي عن المسند: "فيه جملة من الأحاديث الضعيفة مما يسوغ نقلها، ولا يجب الاحتجاج بها"[٤].

وكذلك قال الحافظ العراقي فيما نقله عنه الحافظ ابن حجر في القول المسدد: "إن في المسند أحاديث ضعيفة كثيرة"[٥].

وقال الحافظ ابن حجر: "ومسند أحمد ادعى قوم فيه الصحة، وكذا في شيوخه، وصنف الحافظ أبو موسى المديني في ذلك تصنيفاً، والحق أن أحاديثه غالبها جياد، والضعاف منها إنما يوردها

---

(١) الفروسية (ص ٢٤٧).

(٢) خصائص المسند: ٢٧.

(٣) منهاج السنة: ٢٧/٤.

(٤) سير أعلام النبلاء: ٣٢٩/١١.

(٥) القول المسدد: ٣.

للمتابعات، وفيه القليل من الضعاف الغرائب الأفراد، أخرجها، ثم صار يضرب عليها شيئا فشيئاً، وبقي منها بعده بقية"[١].

أما الأحاديث الشديدة الضعف التي تكاد تقترب من الموضوع، فقد أشار إليها الإمام الذهبي في كلامه عن المسند، فقال: "وفيه أحاديث معدودة شبه موضوعة، ولكنها قطرة في بحر، وقد أدرجها النقاد في سلك الموضوعات فبلغت ثمانية وثلاثين حديثاً"[٢].

أورد الحافظ ابن حجر في القول المسدد في الذب عن مسند أحمد الأحاديث التسعة التي جمعها الحافظ العراقي في جزءٍ وانتقدها، وأضاف إليها خمسة عشر حديثاً أوردها الإمام ابن الجوزي في الموضوعات، وأجاب عنها حديثاً حديثاً، وقد فاته أحاديث أخر ذكرها ابن الجوزي في الموضوعات نقلها الإمام السيوطي في جزء، وسماها: الذيل الممهد، وأجاب عنها وعدتها أربعة عشر حديثاً.

زيادات عبد الله بن أحمد والقطيعي[٣]:

يقول الدكتور: عامر حسن صبري في كتابه (زوائد عبد الله بن أحمد في المسند): ذكرتُ فيه ما انفرد عبد الله عن أبيه من حديث بتمامه أو من حديث شاركه فيه، وفيه زيادة عنده، أو من طريق صحابي آخر غير الصحابي الذي روى له الإمام أحمد، وإن كان المتن واحداً.

فعلى هذا الاعتبار لم أجعل الأحاديث التي يرويها عبد الله عن أبيه وغيره من الزوائد، فإن هذه الأحاديث إنما يرويها عبد الله لفائدة: كعلوّ السند وغيره.. وهذا الذي تقرر عندي بعد البحث والاستقراء، وعليه كان عمل الأئمة المخرِّجين...

---

(١) تعجيل المنفعة: ٦.

(٢) سير أعلام النبلاء: ١١/٣٢٩.

(٣) القطيعي هو: أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك بن شعيب البغدادي القَطِيعي أبو بكر، واشتهر "بالقَطِيعي" و"بأبي بكر ابن مالك"، وربما نسبه بعضهم إلى جده فقال: أحمد بن شبيب، وحمدان لقب جده، واسمه: أحمد. وهو الراوي عن عبد الله بن أحمد بن حنبل. ولد سنة (٢٧٤هـ) وتوفي سنة (٣٦٨) ببغداد، ودفن في مقابر باب حرب قريباً من قبر الإمام أحمد، رحمة الله عليهما. انظر: مقدمة التحقيق لشعيب الأرنؤوط. (ج١/ ٩١-٩٨).

ثم يقول: وهذا الذي تقرّر عندي هو الذي ذهب إليه أيضاً الأستاذ: أحمد عبد الرحمن البنا ـرحمه اللهـ فقد قال في مقدمة الفتح الرباني (1/19) ما فحواه:

بتتبعي لأحاديث المسند وجدتها تنقسم إلى ستة أقسام:

١ـ قسم رواه أبو عبد الرحمن عبد الله بن الإمام أحمد عن أبيه سماعاً منه وهو المسمّى بمسند الإمام أحمد، وهو كبير جداً يزيد على ثلاثة أرباع الكتاب، وهو الذي يقال في أول سنده: حدثنا عبد الله، حدثنا أبي...

٢ـ وقسم سمعه عبد الله من أبيه وغيره، وهو قليل جداً.

٣ـ وقسم رواه عبد الله عن غير أبيه، وهو المسمى عند المحدثين: بزوائد عبد الله. وهو كثير بالنسبة للأقسام كلها عدا القسم الأول.

٤ـ وقسم قرأه عبد الله على أبيه، ولم يسمعه منه، وهو قليل.

٥ـ وقسم لم يقرأه عبد الله على أبيه ولم يسمعه منه، ولكنه وجده في كتاب أبيه بخط يده، وهو قليل جداً.

٦ـ وقسم رواه الحافظ أبو بكر القطيعي عن غير عبد الله وأبيه، وهو أقل الجميع.

قال الشيخ أحمد البنا: وكل هذه الأقسام من المسند إلا الثالث فإنه من زوائد عبد الله، والسادس فإنه من زوائد القطيعي.

وقد أثبت كثير من العلماء والحفاظ كابن تيمية والعراقي واللكنوي وغيرهم، وتبعهم صاحب الفتح الرباني: أن القطيعي زاد في المسند زيادات عن غير عبد الله. إلا أن الشيخ الألباني يرى أنه لا يوجد زيادات للقطيعي البتة في المسند المطبوع منه. وقد صنّف في ذلك كتاباً مستقلا سماه: الذب الأحمد عن مسند الإمام أحمد .انتهى فيه إلى عدم وجود زيادات للقطيعي البتة في المسند المطبوع.

قال الشيخ الألباني في كتاب "الذب الأحمد عن مسند الإمام أحمد" ص (٧٥) تذييل واستدراك. وبعد انتهائي من تأليف هذه الرسالة بأكثر من عشرين سنة صدرت كتب علمية حديثية كثيرة والحمد لله لم تكن مطبوعة من قبل، وقد تأكدت من بعضها صحة ما انتهيت إليه فيها من سلامة المسند المطبوع من الأحاديث الموضوعة من رواية القطيعي[1].

---

(1) انظر: (زوائد عبد الله بن أحمد في المسند) عامر صبري ص (١١٥–١٢٠)، الذب الأحمد عن مسند الإمام أحمد. للشيخ الألباني.

عناية العلماء بالمسند:

قد تجلت عناية العلماء به في الوجوه التالية:

أـ حرصهم على سماعه وقراءته:

فقد كان لدى أئمة علم الحديث رغبة شديدة في تحصيل قراءته، والظفر بسماعه، حتى إذا ظفر أحدهم بسماع جزء منه لم يستطع أن يخفي فرحته بتحصيله، فها هو الحافظ المتقن أبو موسى المديني يقول: "إن مما أنعم الله علينا أن رزقنا سماع كتاب المسند للإمام الكبير إمام الدين أبي عبد الله أحمد"[1].

ويكفي لتعليل هذه العناية الكبرى التي لقيها هذا المسند أن نذكر ما قاله فيه ابن الجزريحين وصفه فقال: "هو كتاب لم يرو على وجه الأرض كتاب في الحديث أعلى منه"[2].

ب ـ تقريبه وتيسير الإفاده منه:

وهذا هو الوجه الثاني من وجوه اعتناء العلماء بهذا الديوان العظيم، فقد دفعهم إلى ذلك صعوبة البحث عن الأحاديث التي يحتاج إليها العالم منه، فكان أن ألفوا مؤلفات لتذليل هذه الصعوبة، وتيسير الاستفادة منه، فمن المطبوع من ذلك:

(١) ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج حديثهم أحمد ابن حنبل في المسند للحافظ أبي القاسم ابن عساكر المتوفى سنة ٥٧١ هـ، طبع بتحقيق الدكتور عامر حسن صبري.

(٢) الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد ابن حنبل الشيباني" للشيخ العلامة أحمد بن عبد الرحمن البنا الشهير بالساعاتي المتوفى نحو سنة ١٣٧١ هـ١٩٥١م، وقد عمد فيه إلى السند فحذفه، ولم يثبته في المتن إلا في مواضع يسيرة حين تمس الحاجة إلى ذكر اسم أحد رواته، ثم إنه عقب كل حديث بسنده في التعليق، وجمع الحديث الواحد المتكرر في غير ما موضع، وجعله في مكان واحد بحيث لا يختل المعنى، وألمع إلى اختلاف الروايات، وميز بينها بقوله: وفي رواية كذا وكذا... ثم إنه كسر الكتاب على سبعة أقسام، وهي: التوحيد وأصول الدين، الفقه، تفسير القرآن، الترغيب، الترهيب، التاريخ، أحوال الآخرة وما يتقدم ذلك من الفتن، وأدرج تحت كل قسم ما يدخل في معناه من الكتب والأبواب، أما الأحاديث الطويلة الواردة في المسند فقد

---

(١) خصائص المسند ص ٢٠.

(٢) المصعد الأحمد ص ٢٩، ٣٠.

وضعها في أول باب يليق بها، ثم جزأ الحديث الواحد، فوضع كل جزء منه في الباب الذي يندرج تحته. وهذا الكتاب مطبوع في القاهرة مع مختصر شرحه في أربعة وعشرين جزءاً.

جـ - في التأليف حوله:

ومن مظاهر عناية العلماء بالمسند والاحتفاء به كثرة المؤلفات التي ألفها أهل العلم فيه، وفي رجاله، وخصائصه، وشرح غريبه، وتجريد ثلاثياته، وإعراب ما يشكل من ألفاظه، فمن المطبوع من ذلك:

(١) خصائص المسند للحافظ أبي موسى المديني، المتوفى سنة (٥٨١ هـ)، طبع في أول كتاب المسند بتحقيق العلامة أحمد شاكر. وكتاب المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد، لابن الجزري المتوفى سنة (٨٣٣هـ) وهو مطبوع كذلك في أول المسند بتحقيق العلامة أحمد شاكر.

(٢) تجريد ثلاثياته للإمام العلامة المحدث محب الدين إسماعيل بن عمر المقدسي المتوفى سنة (٦١٣ هـ). وللإمام الحجة ضياء الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي المتوفى سنة (٦٤٣ هـ). وشرح بعضهم هذه الثلاثيات كالعلامة المتفنن محمد بن أحمد بن سالم السفاريني المتوفى ١١٨٨ هـ، وسماه: نفثات صدر المكمد وقرة عين المسعد بشرح ثلاثيات مسند الإمام أحمد، طبع في دمشق بعناية الأستاذ الفاضل الشيخ عبد القادر الأرنؤوط سنة ١٣٨٠ هـ.

(٣) تراجم رجاله، صنف في ذلك الإمام الحافظ أبو المحاسن شمس الدين محمد بن علي بن الحسن بن حمزة الحسيني الشافعي المتوفى سنة ٧٦٥ هـ، كتابا سماه الإكمال في تراجم من له رواية في مسند الإمام أحمد ممن ليس لهم ذكر في تهذيب الكمال، للحافظ المزي، وقد طبع بتحقيق عبد المعطي قلعجي سنة ١٩٨٩م، ثم طبع سنة ١٩٩٢ م بتحقيق عبد الله السرور. وكذلك كتاب: تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة للحافظ الناقد العلامة شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة (٨٥٢ هـ). وقد فاته أن يترجم لعدد غير قليل من رواة المسند الذين هم من شرطه.

(٤) إفراد زوائده، وألف في ذلك الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي المتوفى سنة (٨٠٧ هـ) كتاب " غاية المقصد في زوائد المسند " أفرد زوائده على الكتب الستة بأسانيدها، ورتبها على الأبواب، وقد أدرجت زوائد المسند بعد حذف الأسانيد في " مجمع الزوائد " للمؤلف نفسه.

(٥) إعراب ما يشكل من ألفاظه، وألف في ذلك جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ كتابه المسمى " عقود الزبرجد على مسند أحمد " طبع في بيروت. ولأبي البقاء العكبري كتاب "

إعراب الحديث النبوي " أورد فيه أحاديث كثيرة من مسند الإمام أحمد، طبع ضمن مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق بتحقيق الأستاذ عبد الإله نبهان.

(٦) الدفاع عن الأحاديث القليلة الموجودة فيه، التي انتقدها الحفاظ وحكموا عليها بالوضع، وألف في ذلك الحافظ ابن حجر العسقلاني كتاب "القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد" طبع بدائرة المعارف بحيدرأباد، وفي غيرها. وألف العلامة محمد صبغة الله المدراسي الهندي رحمه الله "ذيل القول المسدد" طبع مع "القول المسدد" بحيدرآباد، الطبعة الثالثة، سنة ١٩٧٩م.

(٧) شرحه، وألف في ذلك حاشية نفيسة عليه العالم المحدث المحقق أبو الحسن نور الدين محمد بن عبد الهادي السندي المتوفى سنة ١١٣٩ هـ. وقد تضمنت تعليقات لطيفة اقتصر فيها على ذكر ما يحتاج إليه القارئ والمدرس من ضبط اللفظ وإيضاح الغريب والإعراب، وما إلى ذلك.

د- روايته:

انفرد عبد الله بن أحمد ابن حنبل برواية المسند عن أبيه، مع أنه سمعه مع أخيه صالح وابن عم أبيه حنبل بن إسحاق، فصالح - وهو أكبر أولاد الإمام - كان كثيراً ما يتغيب عن السماع سعيا وراء عياله[١]، ولعل حنبل بن إسحاق اهتم بفقه الإمام أحمد أكثر من اهتمامه بحديثه[٢]، ومن ثم انفرد عبد الله بسماع سائر المسند عن أبيه[٣]، بل إن بعض الأحاديث سمعها منه مرتين وثلاثة[٤]، وقد أدى لنا المسند كما سمعه وزاد عليه أحاديث عن عوالي شيوخه[٥]، وقد بلغ عددهم مئة وثلاثة وسبعين شيخاً[٦].

---

(١) طبقات الحنابلة: ١/١٨٢.

(٢) طبقات الحنابلة: ١/١٤٣.

(٣) سير أعلام النبلاء: ١١/١٨١، ١٣/٥١٧.

(٤) المرجع السابق: ١٣/٥٢٠.

(٥) المرجع السابق: ١٣/٥٢٤.

(٦) المصعد الأحمد: ٣٤.

وثقه النسائي والدارقطني والخطيب وغيرهم، وحدث عنه النسائي وابن صاعد، وأبو علي بن الصواف، وأبو بكر بن النجاد، وأبو بكر القطيعي، وخلق كثير. كانت ولادته سنة (٢١٣ هـ)، وتوفي سنة (٢٩٠ هـ) عن سبع وسبعين سنة[١].

وقد انتهى إلينا المسند برواية ابن الحصين عن ابن المذهب، عن القطيعي، عن عبد الله بن أحمد، عن الإمام أحمد.

فأما الراوي عن عبد الله: فهو أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك القطيعي، ولد سنة (٢٧٤ هـ)، سمع المسند مع عم أمه عبد الله بن الجصاص، وكان لأبيه جعفر اتصال بالدولة، وكان عبد الله يقرأ المسند لابن ذلك السلطان، فحضر القطيعي أيضاً، وسمعه منه[٢]. وقد اتهمه ابن أبي الفوارس، فقال: لم يكن بذاك، له في بعض المسند أصول فيها نظر، ذكر أنه كتبها بعد الغرق[٣]. وكانت القطيعة ـ حيث يسكن ـ قد غرقت، فغرق فيها بعض كتبه، فغمزه الناس لاستحداث نسخها من كتاب لم يكن فيه سماعه[٤]، وقد دافع ابن الجوزي عن هذه التهمة بقوله: بقوله: ومثل هذا لا يطعن به عليه، لأنه يجوز أن تكون تلك الكتب التي غرقت قد قرئت عليه، وعورض بها أصله، وقد روى عنه الأئمة كالدارقطني، وابن شاهين، والبرقاني وأبي نعيم والحاكم[٥]. وقال الخطيب البغدادي: لم يمتنع أحد من الرواية عنه، ولا ترك الاحتجاج به[٦]. وقال الحاكم: ثقة مأمون[٧]. توفي أبو بكر سنة (٣٦٨ هـ) وله خمس وتسعون سنة[٨].

---

(١) سير أعلام النبلاء: ١٣/٥١٦ – ٥٢٦.
(٢) المرجع السابق: ١٦/٢١٢.
(٣) سير أعلام النبلاء: ١٦/٢١٢.
(٤) تاريخ بغداد: ٤/٧٣.
(٥) المنتظم: ٧/٩٣.
(٦) تاريخ بغداد: ٤/٧٣.
(٧) ميزان الاعتدال: ١/٨٨.
(٨) سير أعلام النبلاء: ١٦/٢١٣.

وأما الراوي عن القطيعي: فهو أبو علي الحسن بن علي ابن المذهب، البغدادي الواعظ، ولد سنة (٣٥٥ هـ). قال الخطيب البغدادي: كتبنا عنه، وكان يروي عن ابن مالك القطيعي مسند أحمد ابن حنبل بأسره، وكان سماعه صحيحاً إلا في أجزاء منه، فإنه ألحق اسمه فيها[١].

وقد دافع ابن الجوزي عن هذه التهمة أيضا بقوله: هذا لا يوجب القدح، لأنه إذا تيقن سماعه للكتاب جاز أن يكتب سماعه بخطه[٢]. توفي ابن المذهب سنة (٤٤٤ هـ)[٣].

وأما الراوي عن ابن المذهب: فهو أبو القاسم هبة الله بن محمد بن عبد الواحد بن الحصين الشيباني البغدادي. ولد سنة (٤٣٢ هـ). قال ابن الجوزي: كان ثقة، صحيح السماع، وسمعت منه مسند الإمام أحمد جميعه[٤].

وقال السمعاني: شيخ ثقة، دين، صحيح السماع، واسع الرواية[٥]. وقد حدث عن ابن الحصين الحصين أيضا أبو القاسم بن عساكر، وأبو موسى المديني، وحنبل بن عبد الله المكبر.

وعن ابن الحصين اشتهرت رواية المسند وذاع في جميع البلدان، ورواه العدد الجم من الحفاظ الثقات، وتصدوا لإسماعه وروايته. توفي ابن الحصين سنة (٥٢٥ هـ)[٦].

---

(١) تاريخ بغداد: ٣٩٠/٧.

(٢) المنتظم: ١٥٥/٨.

(٣) سير أعلام النبلاء: ٦٤٠/١٧ – ٦٤٣.

(٤) المنتظم: ٢٤/١٠.

(٥) سير أعلام النبلاء: ٥٣٨/١٩.

(٦) المرجع السابق: ٥٣٦/١٩ – ٥٣٩.

نسخ «المسند» المطبوعة:

للمسند طبعاتٍ كثيرة، تعود أصولها إلي أربع طبعاتٍ، وما سواها لا يَعْدُو أن يكون مأخوذاً عنها أو مذيلاً عليها، وهذه الطبعات الأربعة هي: الطبعة الميمنية القديمة، وطبعة الشيخ أحمد محمد شاكر، وطبعة مؤسسة الرسالة، وطبعة عالم الكتب.

أولا: الطبعة الميمنية:

صدرتْ عن المطبعةِ الميمنية بمصر المحروسة، قريبًا من الجامع الأزهر، إدارة أحمد البابي الحلبي، سنة ١٣١٣ هـ. تقع هذه النسخة في ست مجلدات كبار، عُني بتصحيحها محمد الزهري الغمراوِي.

وطبعت مؤسسة قرطبة للطباعة والنشر المسند منفردًا عن «المنتخب من كنز العمال» مصورًا عنها، ورقمت أحاديث المسند علي الحواشي.

وصنع لها فضيلة الشيخ الألباني فهرسًا لأسماء الصحابة كان لاستعماله الشخصي، ثم طبعه المكتب الإسلامي في أول «المسند»، وتبعه غيره، وصنع لها الشيخ حمدي السلفي فهرسًا لأطراف الأحاديث والآثار، وكذلك صنع لها أبو هاجر السعيد بسيوني فهرسًا للأطراف، وقد أعادت عدةُ دورٍ جمع هذه الطبعة جمعًا تصويريًا مع ترقيم أحاديثها.

"يؤخذ علي هذه الطبعة عدة أمور:

منها: أنها أصبحتْ لدقة خطها وتكدُس صفحاتها كأنها نسخةً خطيةً؛ لذا يصعب استفادة كثيرٍ من الطلبة منها.

ومنها: أنه وقع فيها في مواضع متعددة تحريفات وتصحيفات في الأسانيد والمتون، خاصةً في الألفاظ المتشابهة، مثل لفظي: «عن» و«بن» يحرف أحدهما إلي الآخر كثيرًا، وهو أمرٌ معروفٌ لكلِ من طالع هذه النسخة بإمعان، أو قارنها ببعض النسخ الخطية.

ومنها: أنه وقع فيها في مواضع متعددة سقطٌ في الأسانيد والمتون، وهو أمرٌ أصبح معلومًا لا يحتاج إلي دليل.

ومنها: أنه اختلط «المسند» فيها بـ«زوائد عبد الله بن أحمد»، بل جاءت زوائد عبد الله في كثيرٍ من المواضع من رواية الإمام أحمد نفسه، وهو خطأٌ يُعلم بمراجعة النسخ الخطية للمسند، أو بمراجعة «جامع المسانيد» لابن كثير، و«غاية المقصد في زوائد المسند» للهيثمي، و«أطراف المسند» لابن حجر، ونحوها من الكتب التي اهتمت بالمسند".

ومنها: أنه وقع فيها سقطٌ كبيرٌ في «مسند الأنصار»، ظهر ذلك جليًّا بمراجعة «ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج حديثهم أحمدُ بن حنبل في المسند» لابن عساكر، و«جامع المسانيد» لابن كثير، و«أطراف المسند» لابن حجر، وظهر أن هذا السقط في الجزأين الخامس عشر والسادس عشر من «مسند الأنصار»، وهذا يكون في أوائل المجلد السادس منها، وقد حاول بعضهم سدَّ هذا النقص، منهم محمود الحداد فجمع جزءاً سماه «صلة المسند»، وكذلك حاول سَدَّه محققو طبعة الرسالة للمسند فجمعوا اثنين وتسعين حديثًا من «جامع المسانيد» لابن كثير، و«أطراف المسند» لابن حجر، و«غاية المقصد في زوائد المسند» للهيثمي، و«ترتيب أسماء الصحابة» لابن عساكر، ووضعوها في ملحق آخر المجلد التاسع والثلاثين (ص ٤٣٤-٥٣٥) من طبعتهم، وكذلك حاول سَدَّه محققو طبعة عالم الكتب له، فجمعوا واحدًا وتسعين حديثًا من نفس المصادر، ووضعوها في داخل طبعتهم من الحديث (٢٤٢١٨) إلي الحديث (٢٤٣٠٨) وعزوا في الهوامش كل حديث إلي مصادره التي أثبتوه منها، وهي محاولات مشكورة، لكنها لم تعتمد نسخًا خطية للمسند، فلا يمكن أن نحكم لها باستيعاب الأحاديث التي سقطت كلها، بل بعد الوقوف علي نسخ خطية متقنة من المسند لهذا الموضع تبين أن السقط أكبر من ذلك.

ومنها: أنه وقع فيها سقط عشرة أحاديث متتالية في «مسند أبي سعيد الخدري» في أثناء الصفحة الثانية عشرة من المجلد الثالث، وتداخل حديثان لوقوع هذا السقط، ومن ثم انتقل هذا الخلل لكل النسخ المطبوعة بعد، وفيها سقوطات أخر.

ثانيًا: طبعة الشيخ أحمد محمد شاكر

حاز فضيلة الشيخ العلامة أحمد محمد شاكر رحمه الله قصب السبق في تحقيق «المسند» وإخراجه في صورة جميلة، فقد رقَّم أحاديثه، وخَرَّج بعضها، وتَكلَّم على أسانيدها، وبَيَّن أحوال كثير من رواتها، وأَوْضَحَ مشكلاتها، وصنع لها فهارس دقيقة، فخرج المسند لأول مرةٍ في حُلةٍ بهية تليق بمكانته العظيمة، وقعَّد من خلال تحقيقه قواعد تطبيقية لتحقيق كتب الحديث المسندة وتوثيقها، فرحمه الله رحمةً واسعةً.

وقدم لهذه الطبعة بثلاث رسائل سماها «طلائع المسند»، هي: «خصائص المسند» لأبي موسي المديني، و«المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد» لابن الجزري، و«ترجمة الإمام أحمد من تاريخ الإسلام» للذهبي.

ويُؤخذ على هذه الطبعة عدة أمورٍ:

منها: أنه لم يتوافر لفضيلة الشيخ شاكر من النسخ الخطية إلا ثلاث نسخ خطية، هي: النسخة الكتانية، كما ذكر في مقدمة تحقيقه للمسند (ص١٢)، ونسخة من الرياض في ثلاث مجلدات، كما ذكر في مقدمة الجزء السابع (ص٣)، وهما نسختان متأخرتان، وقطعة فيها مسند أبي هريرة، كما ذكر في مقدمة مسند أبي هريرة (ص٨١).

ومنها: أن هذه الطبعة لم تكتمل، فقد توفي الشيخ شاكر رحمه الله قبل أن يخراج ثلث المسند، وقد رأيت محاولات لإكمال طبعته، وكلها تقصُر عن عمل الشيخ أحمد شاكر رحمه الله قصورًا بيِّنًا.

ومنها: أنه قد أُخذ على فضيلة الشيخ شاكر رحمه الله اعتباره أن من لم يذكر فيه البخاري في «التاريخ الكبير» ولا ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» جرحًا ولا تعديلاً أنه ثقة عندهما، وبناء على ذلك صحح فضيلة الشيخ بعض الأحاديث التي لم يُسبق إلى تصحيحها.

ومنها: أنه قد أُخذ على فضيلة الشيخ شاكر توثيقه لبعض من لا يستحق التوثيق من الرواة؛ لاعتداده بذكر ابن حبان للراوي في «ثقاته» توثيقًا مطلقًا، ونحو ذلك.

ومنها: تصرف فضيلة الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في النص في بعض الأحيان، فإنه لما حذف من أوائل الأحاديث: «حدثنا عبد الله حدثني أبي» اضطُر إلى وضع في ثنايا النص «قال عبد الله بن أحمد» بين معقوفين هكذا في مواضع كثيرة، مخالفًا للنسخ التي اعتمد عليها.

ثالثًا: طبعة مؤسسة الرسالة

صدر أول أجزائها عام ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م وصدر آخر أجزائها عام ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م، بإشراف معالي الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، وتحقيق فضيلة الشيخ شعيب الأرنؤوط وجماعة، وشارك في وضع منهج التحقيق والتعليق كل من الأستاذ الدكتور محمود أحمد ميرة والأستاذ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم الأستاذان بقسم السنة وعلومها بجامعة الإمام محمد بن سعود حينذاك ـ ذكر ذلك معالي الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي في مقدمته للكتاب (١/٢٧).

هي أفضل الطبعات الكاملة للمسند في الجملة، وقد قُوبلت على عدة نسخ خطية منها نسخ موثقة، ذكرها المحققون في مقدمة عملهم (١/١٠٤ـ١٣٧) ووضعوا صورًا لبعض أوراقها في (١/١٥٤ـ ١٧٥)، وذكروا كثيرًا من فروقها بالحواشي، وراجعوا بعض الكتب التي لها تعلق مباشر بالمسند مثل «جامع المسانيد» لابن كثير، و«أطراف المسند» لابن حجر، و«غاية المقصد في زوائد المسند» للهيثمي، و«ترتيب أسماء الصحابة» لابن عساكر، و«حاشية السندي على المسند»، وبذلك جاءت هذه الطبعة أكمل من كل الطبعات السابقة عليها، مع ترقيم

الأحاديث، والحُكم على أسانيدها، والتوسع في تخريجها وذكر الشواهد والمتابعات لها، وبذلوا جهدًا كبيرًا، جزاهم الله خيرًا، وطبُع الكتاب مع فهارسه في خمسين مجلدة من القطع المتوسط، منها خمس مجلدات للفهارس.

ويُؤخذ على هذه الطبعة عدة أمورٍ:

منها: كبر حجمها جدًا، مما أدى إلى غلاء سعرها وكونها ليست في متناول كثير من طلبة العلم.

ومنها: عدم كفاية النسخ التي اعتمدوها لتحقيق المسند؛ فقد وقع فيها نفس السقط الكبير الذي وقع في الطبعة الميمنية القديمة، مما دفعهم إلى محاولة استكماله من الكتب التي اعتنت بالمسند كما تقدم.

ومنها: أن حكم محققيها على الأحاديث لا يسلم لهم في كثير من الأحاديث، فقد أهملوا كثيرًا من كلام أهل العلم على الأحاديث، خاصة ما يتعلق بالعلل الخفية وأخطاء الثقات، وهذا أمر معروف لا يحتاج إلى تدليل.

ومنها: تصرف محققيها في النص في بعض الأحيان، فإنهم لما حذفوا من أوائل الأحاديث «حدثنا عبد الله حدثني أبي» اضطروا إلى وضع في خلال النص «قال عبد الله بن أحمد» بين معقوفين هكذا في مواضع كثيرة، مخالفين للنسخ التي اعتمدوا عليها، وقد تبعوا في ذلك الشيخ أحمد شاكر، وكذلك تصرفوا في مواضع أخرى من «المسند».

رابعًا: طبعة عالم الكتب:

طبعةٌ كاملةٌ في الجملة صدرت عام ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م، بتحقيق السيد أبي المعاطي النوري وأحمد عبد الرزاق عيد وجماعة، في إحدى عشرة مجلدة، منها مجلدة للمقدمة، ومجلدتان للفهارس.

تتفق النسخ التي اعتمدها محققوها مع النسخ التي اعتمدها محققو طبعة الرسالة تقريبًا – وراجعوا بعض الكتب التي لها تعلق مباشر بالمسند مثل «جامع المسانيد» لابن كثير، و«أطراف المسند» لابن حجر، و«غاية المقصد في زوائد المسند» للهيثمي، و«ترتيب أسماء الصحابة» لابن عساكر.

وقد بُذل فيها جهدٌ جهيدٌ، وضبط نصها ضبطًا جيدًا، وأثبتت فروق النسخ في الهوامش ـ وهي تُسَامي إن لم تكن تَفُوق طبعة الرسالة في ضبط النص وذكر فروق النسخ، فقد صرف محققوها عنايتهم إلى ذلك ـ وخُرِّجت أحاديثها تخريجًا مختصرًا.

ويُؤخذ على هذه الطبعة عدة أمورٍ:

منها: عدم كفاية النسخ التي اعتمدوها لتحقيق المسند؛ فقد وقع فيها نفس السقط الذي وقع في الطبعة الميمنية القديمة، مما دفعهم إلى محاولة استكماله من الكتب التي اعتنت بالمسند؛ كما تقدم.

ومنها: أنه لم يفصل منهج العمل في المقدمة الطويلة التي جاءت في مجلدة مفردة، على أنه بوب فيها (ص٤١٤): «خطة العمل في تحقيق المسند» وكُتب تحت هذا الباب ست صفحات لم يُفصَّل فيها خطة ولم يُبين فيها منهجٌ واضحٌ للعمل.

ومنها: مقدمتها التي كتب عليها: بقلم أبي صهيب الكرمي بالتنسيق مع المستشرق السويدي جان جاربيه جامعة لندن. وهي مقدمة سيئة، أول ما يلفت النظر فيها أن كاتبها ـ الذي لم يجرؤ أن يُصرح باسمه ـ كتبها بالتعاون مع رجل مستشرق غير مسلم، وكتب مقدمة لكتاب لم يُذكر أنه عمل فيه أصلاً، ثم فيها تشكيك في أحاديث الصحيحين، وفيها من حدة الانتقاد التي تصل إلى حدٍ لا يُطاق حين يُقال في حق فضيلة العلَّامة الشيخ أحمد شاكر رحمه الله: وهذا تدليس رخيص وتمويه فاسد وجهل بألف باء علم حديث. اهـ. أيُقال هذا عن العلَّامة أحمد شاكر، ألا يدري المتكلم عمَّن يتكلم ؟! إنه لاشك يتكلم عمَّن هو أعلم منه بمراحل، نعم ما هو بمعصوم كما قرر الشيخ نفسه ذلك في مقدمته ـ وقد تقدمت ـ وعند الله تجتمع الخصوم، وقد آذى هذا الكاتب نفسه بهذا الكلام، ولعل هذه المقدمة السيئة من أسباب عدم انتشار هذه النسخة مع جودتها ورُخصٍ ثمنها بالموازنة بطبعة مؤسسة الرسالة.

المبحث الثالث

مسند الإمام البزار (رحمه الله)

أولاً: ترجمة موجزة للمؤلف:

هو: الحافظ العلامة أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري، **صاحب "المسند" الكبير**، ولد سنة نيف عشرة ومائتين[1].

أخذ العلم **العلم** عبد الله بن معاوية الجمحي، وعيسى بن هارون القرشي وعمرو بن علي الفلاس، وعبد الأعلى بن حماد، وبشر بن معاذ العقدي، وسعيد بن يحي الأموي، وعبد الله بن جعفر البرمكي، وغيرهم. وتلمّذ على يده خلق كثير من العلماء وأهل العلم منهم: أبو القاسم الطبراني، وأبو الشيخ الأصبهاني، وعبد الله بن جعفر بن أحمد بن فارس، وأحمد بن الحسن بن أيوب التميمي وأحمد بن جعفر بن سلم الفرساني، وأبو بكر عبد الله بن محمد بن محمد بن عطاء القباب، ومحمد بن عبد الله بن حيوية النيسابوري، وغيرهم[٢].

منزلته في الحديث، وكلام أهل العلم فيه:

ذكره الدارقطني وأثنى عليه، فقال: ثقة، يخطئ ويتَّكل على حفظه.

قال الحاكم أبو عبد الله: سألت الدارقطني عن أبي بكر البزار، فقال: يخطئ في الإسناد والمتن، حدث بالمسند بمصر حفظاً، ينظر في كتب الناس، ويحدِّث من حفظه، ولم يكن معه كتب، فأخطأ في أحاديث كثيرة. وقد جرحه الإمام أحمد بن شعيب النسائي.

وقال الخطيب البغدادي: كان ثقة حافظاً صنف المسند وتكلّم على الأحاديث وبين عللها.

وقال الحافظ الذهبي: صدوق مشهور. وقال ابن القطان الفارسي: كان أحفظ الناس للحديث.

وفاته: توفي بالرملة سنة اثنتين وتسعين ومائتين، (٢٩٢هـ). [٣].

([1]) تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٥٣- ٦٥٤).

(٢) انظر: السير للذهبي، (١٤/ ١٧٤- ١٧٨)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٦٥٣- ٦٥٤).

([3]) انظر: لسان الميزان (١/٢٣٧- ٢٣٩)، سير أعلام النبلاء (١٣/ ٥٥٤- ٥٥٧)، تذكرة الحفاظ – (٢/٦٥٣- ٦٥٤) كلاهما للذهبي، تاريخ بغداد (٤/٣٣٥)، الأعلام للزركلي (١/١٨٩)، معجم

ثانياً: نبذه عن المسند:

ذكر الإمام الهيثمي أن اسمه "البحر الزخار" وسماه الكتاني: "البحر الزاخر"[(١)].

و قد تم طبعه باسم: "البحر الزخار المعروف بمسند البزار" بتحقيق الدكتور. محفوظ الرحمن السلفي زين الله، ونشره دار العلوم والحكم بالمدينة المنورة عام ١٤٠٩هـ.

مع أن جميع النسخ التي اعتمد عليها المحقق لم يأت فيها بهذا العنوان، وإنما سُمِّي الكتاب فيها بـ (مسند البزار).قال: ولعلّ أصل العنوان هو "المسند" فحُذفت الألف واللام وأُضيف اللفظ إلى مصنّف الكتب، كما حصل مع أمثاله من كتب المسانيد [(٢)].

وصف "المسند": أخرج المؤلف فيه الأحاديث الأفراد لينبه على غرابتها، ويكثر من ذلك، ولذا قال الحافظ ابن حجر : "من مظان الأحاديث الأفراد "مسند" أبي بكر البزار؛ فإنه أكثر فيه من إيراد ذلك وبيانه".اهـ[(٣)].

ميزات الكتاب:

إن مكانة مسند البزار العلمية معروفة لدى كل من يشتغل بعلم الحديث، فكتابه من أعظم الكتب التي ألفت في هذا الفن، وتوجد فيه من التعاليل ما لا يوجد في غيره من المسانيد كما صرح به ابن كثير[(٤)]، وهو يحتوي جملة من الفوائد الغزار[(٥)].

وانفرد مسند البزّار بأحاديث لم يذكرها أصحاب الأصول الستة، وأصحاب الكتب المؤلفة في العلل، فهذه الكتب تتكامل ولا يسدّ أحدها مكان الآخر.

المؤلفين: عمر كحالة (٢/٣٦)، الرسالة المستطرفة للكتاني (ص ٥١)، ومقدمة الشيخ محفوظ الرحمن لتحقيقه للمسند.

(١) كما في "الرسالة المستطرفة" (ص ٥١).

(٢) انظر: "فهرست ابن خير" (ص: ١٣٨)، "المعجم المفهرس" (ص: ١٣٩).

(٣) النكت على ابن الصلاح (٢/٢٠٨)، وانظر: مقدمة التحقيق البحر الزخار للدكتور محفوظ الرحمن، الطبعة الأولى، (ج١/٢٩) فما بعدها.

(٤) الباعث الحثيث (ص٦٤).

(٥) كشف الأستار (١/٥).

ولأهميته البالغة اعتمد عليه العلماء واهتموا به نقلاً واختصاراً. فقد أفرد الهيثمي لزوائد هذا الكتاب على الكتب الستة كتاباً سمّاه: "كشف الأستار عن زوائد البزّار"[١]، ورتبه على أبواب الفقه، ونهج في اختصاره وتجريدهمثل ما يقول: "وبعد فقد رأيت مسند الإمام أبي بكر البزّار المسمّى بـ "البحر الزخّار"، قد حوى جملة من الفوائد الغزار يصعب التوصل إليها على من التمسها، ويطول عليه ذلك عليه قبل أن يخرجها، فأردتُ أن أتتبع ما زاد فيه على الكتب الستة من حديث بتمامه وحديث شاركهم... وفيه زيادة، مميّزاً بقولي:

قلتُ: رواه فلان خلا كذا، أو لم أره بهذا اللفظ، أو لم أره بتمامه، اختصره فلان، أو نحو هذا،وربما ذكر الحديث بطرق فيكتفي بذكر سند الحديث الثاني ثم يقول: فذكره، أو فذكر نحوه وما أشبه ذلك، فأقول بعد ذكر السندقال: فذكره، أو قال: فذكر نحوه، وربما ذكر السند والمتن فأقول: قلتُ: فذكره أو فذكر نحوه، وإذا تكلم على حديث بجرح لبعض رواته أو تعديل بحيث طوّل اختصرتُ كلامه من غير إخلال بمعنى، وربما ذكرته بتمامه إذا كان مختصراً، وقد ذكر فيه جرحاً وتعديلاً مستقلاً لا يتعلق بحديثٍ بعده، وروى فيه أحاديث بسنده فرويت الأحاديث والكلام عليها إن كان تكلم عليها وتركتُ ما عداه، وقد ذكرتُ فيه ما رواه البخاري تعليقاً، وأبو داؤد في المراسيل، والترمذي في الشمائل، والنسائي في غير السنن الكبرى مثل أن يرويه النسائي في المناقب أو التفسير أو السير أو الطب أو غير ذلك مما هو ليس في نسختي... ثمّ ذكر الهيثمي أنّه رتبه على أبواب... إلخ[٢]. كما أن الهيثمي جعل مسند البزّار من الكتب الثمانية التي أفرد أحاديثها الزائدة على الكتب الستة في مؤلف سماه بـ "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد".

ثمّ اختصر الحافظ ابن حجر رحمه الله "كشف الأستار" حيث أنه حذف الأحاديث الموجودة في مسندالإمام أحمد فذكر الأحاديث الزائدة على الكتب الستة ومسند الإمام أحمد، وزاد جملة في الكلام على الأحاديث[٣].

ثالثاً: منهج المؤلف وطريقة ترتيبه للمسند:

---

(١) والكتاب طبع في أربعة أجزاء بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، نشرته مؤسسة الرسالة بسورية.

(٢) انظر كشف الأستار (١/٥-٧).

(٣) انظر مقدمة مختصر زوائد البزّار، وقد طبع الكتاب سنة ١٤١٢هـ، بتحقيق: صبري عبد الخالق.

(١) رتب المؤلف كتابه على مسانيد الصحابة، ولم يراع فيه ترتيب المعجم، بل رتبه مثل المتقدمين الذين صنفوا المسانيد ولم يراعوا في مسانيدهم أن تكون مرتبة على حروف المعجم الدقيق كمسند أبي داؤد الطيالسي، ومسند أحمد بن حنبل، ومسند أبي يعلى، ومسند الحارث، ومسند الهيثم بن كليب وغيرها من المسانيد.

(٢) ذكر أولاً مسانيد العشرة، بدءاً بالخلفاء الأربعة، ثم باقي العشرة المبشرين بالجنة، ثم مسند العباس والحسن والحسين وغيرهم من آل البيت ثم بقية الصحابة حسب السابقة والأفضلية.

(٣) رتب الأحاديث على الرواة عن الصحابة فقال مثلاً: ما روي عثمان عن أبي بكر[١]، ومما روى علي بن أبي طالب عن أبي بكر رضي الله عنهما[٢].

(٤) إذا كان للصحابي أحاديث كثيرة، فلم يكتف بترتيبها على الرواة عن الصحابة بل رتب على الرواة عن من رواه عن الصحابة، أو على الرواة عن من رواه عن الرواة عن الصحابة، فمثلاً يقول: "ومما روى طاووس عن ابن عباس عن عمر[٣]، ومن حديث عمرو بن حمزة عن سالم عن ابن عمر[٤]، ومما روى عاصم بن عبيد الله عن سالم..."[٥].

(٥) يذكر الأحاديث مسندة إلا إذا ورد الحديث في أثناء الكلام على الأحاديث[٦]، أو لبيان أنه ترك هذا الحديث لعلة كذا[٧].

(٦) يبدأ بذكر السند ثم المتن إلا إذا جاء الحديث أثناء الكلام عليه فيؤخر السند[٨].

---

(١) انظر الحديث رقم: (٤ص٥٦).

(٢) انظر الحديث رقم: (٦ص٦٠).

(٣) انظر الحديث رقم: (٢٠٧ص٣٢٣).

(٤) انظر الحديث رقم: (١١٧ص٢٢٩).

(٥) انظر الحديث رقم: (١١٩ص٢٣١).

(٦) انظر الحديث رقم: (٤٤).

(٧) انظر الحديث رقم: (٩٤، ٩٥، ٩٩، ١٠٠).

(٨) انظر الحديث رقم: (١٦، ١٧).

(٧) يحذو حذو المحدثين الآخرين في تحويل الإسناد[١]، وذكره: أنّ اللفظ لفلان إذا رواه أكثر من واحد ويوجد خلاف في ألفاظهم[٢]، أو يقول: يتقاربان في حديثيهما"[٣].

(٨) غالباً يبدأ بذكر إسناد الحديث قبل المتن إلا إذا جاء الحديث أثناء الكلام عليه فحينئذ أحياناً يؤخر السند.

(٩) يذكر المتن مفصلاً في الغالب، ولا يكتفي بالإشارة أو بذكر الأطراف إلا إذا كان من الأحاديث التي يذكر سبب تركها[٤] أو إذا كان المتن طويلاً وفيه قصة فأحياناً يختصر المتن ويشير إلى القصة[٥].

(١٠) أحياناً بعد ما يسرد المتن بسند، يتبعه بسند آخر، ويقول: "مثله"[٦] أو: "نحوه"[٧].

(١١) بعدما ينتهي من ذكر المتن يتكلم في الحديث ويصدّر كلامه غالباً بقوله: "قال أبو بكر"[٨]. وكثيراً ما يذكر في العلل بتفرد الراوي فيقول مثلاً: "لا نعلمه يروي عن فلان إلا فلان" أو نحوه[٩].

(١٢) أحياناً يتكلم في الحديث فيذكر الخلاف على الرواة، ويتوسع في ذكر الطرق وبيان العلل فيه[١٠].

(١٣) احياناً يشير إلى المتابعة والشواهد للحديث الذي ذكره[١١].

---

(١) انظر الحديث رقم: (٤، ٩م، ٧م، ٦م، ١٠م، ١١م).

(٢) انظر الحديث رقم: (٤٥، ١٩٤، ٢٤١، ٢٧٥، ٢٤٧).

(٣) انظر الحديث رقم: (٢٢٩).

(٤) انظر الحديث رقم: (٨٩، ٩٠).

(٥) انظر الحديث رقم: (٢٧).

(٦) انظر الحديث رقم: (١٠).

(٧) انظر الحديث رقم: (٥، ٧، ١١).

(٨) انظر الحديث رقم: (٥، ٧، ٨، ١١).

(٩) انظر الحديث رقم: (٣٤، ١٤، ٢٨، ٣٢، ٦١).

(١٠) انظر الحديث رقم: (١-٢، ٤-٥، ٦-١١).

(١١) انظر الحديث رقم: (١، ٤٤).

(١٤) أحياناً يحكم على إسناد الحديث فمثلاً يقول: هذا الحديث حسن الإسناد[١]، أو إسناده صحيح[٢].

(١٥) أحياناً يسرد الحديثين المشتركين في السندكله أو بعضه ثمّ يتكلم عليهما[٣].

(١٦) إذا ذكر للحديث مروياً من عدّة طرق، بعضها أعلى من بعض، فالحافظ البزار يذكر الطريق العالي فيقول مثلاً: " وقد رواه جماعة عن النبيّ صلى الله عليه وسلم، فاجتازنا بحديث أبي بكردون غيره"[٤]، أو يقول: " عمر أرفع من رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم"[٥]، "فذكرناه "فذكرناه عن عمر لجلالة عمر وصحة إسناده"[٦].

(١٧) أحياناً يسرد الإسنادين من عنده إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ثمّ يذكر المتن"[٧].

(١٨) أحياناً يتكلم على الرواة من حيث الجرح والتعديل[٨]، ومن حيث السماع والإدراك[٩]، كما يذكر أحياناً أسماء الرواة الذين سمعوا من الراوي المذكور ورووا عنه وتحملوا حديثه[١٠].

(١٩) إنّ البزّار يحكم على الرواة بنفسه، ولم ينقل أقوال العلماء الآخرين إلاّ قليلاً[١١].

(٢٠) في الحكم على الرواة، لا يستعمل البزّار الألفاظ الغليظة كالكذّاب والوضّاع، بل هو لطيف العبارة فيقول مثلاً: "ليس بالقوي"[١]، أو ليّن الحديث"[٢] أو "منكر الحديث"[٣] أو "أجمع

---

(١) انظر الحديث رقم: (١٥، ٢٣).
(٢) انظر الحديث رقم: (٣٦، ٣٧).
(٣) انظر الحديث رقم: (٤٣-٤٤).
(٤) انظر الحديث رقم: (١م، ٢٩م، ٥٥م، ٥٣م، ٧١م).
(٥) انظر الحديث رقم: (٣٢٣).
(٦) انظر الحديث رقم: (٢٦٠، ٢٦٦، ٣٠٠).
(٧) انظر الحديث رقم: (٤٦، ٤٧).
(٨) انظر الحديث رقم: (١٩-٢٢).
(٩) انظر الحديث رقم: (١٩، ٤٤).
(١٠) انظر الحديث رقم: (٢١، ٢٧).
(١١) انظر الحديث رقم: (٢١، ٩٧).

"أجمع أهل العلم بالنقل على ترك حديثه"(٤) مع أنّ العلماء الآخرين كذبوه أو قالوا فيه: متروك.

(٢١) أحياناً يـذكر بعـض قواعـد المصـطلح الحديثيـة ويبيّن رأيـه مثلاً بقـول: "زيـادة الحـافظ مقبولة"(٥) أو "والحديث لمن زاد إذا كان ثقة"(٦).

(٢٢) كما أنه يذكر أنّه إذا روى اثنان عن الراوي ترتفع الجهالة فهو كما قال: "وحفص بن أبي حفص الذي روى عنه موسى بن أبي عائشة هذا فقد روى عنه السُّدِّي، وموسى بن أبي عائشة فقد ارتفعت جهالته"(٧).

(٢٣) يذكر أحاديث صحيحة، وحسنة، ولا يبين عللها لأمور منها كما يقول: "وإنما ذكرنا هذا الحديث لأنا لم نحفظه عن رسول الله إلا من هذا الوجه، فلذلك كتبناه"

(٢٤) أحيانا يذكر الأحاديث المرسلة والمنكرة والضعيفة لأسباب منها:

آ ـ لأنه لم يحفظ غيرها.

ب ـ ورود الحديث بفضيلة.

---

(١) انظر الحديث رقم: (٤٤م)، قاله في عبد الواحد بن زيد، مع أن البخاري قال فيه تركـوه، ومنكـر الحديث، وقال النسائي: متروك. انظر التاريخ الصغير (ص١٨١)، والضعفاء للنسائي (٢٩٦).

(٢) انظر الحديث رقم: (٦٤)، قاله في محمد بن الحسين بن زبالة، وذكره ابن حجر في التقريب فقـال: كذبوه. التقريب (٢/١٥٤). وانظر الحديث رقم (٣٣٣)، قاله في عمرو بن جرير مع أنّ أبا حاتم كذبه، وقال الدارقطني متروك؛ انظر الجرح والتعديل (٣/١/٢٢٤)، والميزان (٣/٢٥٠).

(٣) انظر الحديث رقم: (٢٨٠)، قاله في ابن زبالة وقد تقدم قول ابن حجر: كذبوه.

(٤) انظر الحديث رقم: (٤٥)، قاله في محمد بن السائب الكلـبي، وفي التقريـب (٢/١٦٣): متـهم بالكذب.

(٥) انظر الحديث رقم: (٢)، ولا شكّ أن أن العلماء اختلفوا في زيادة الثقة، فذهب بعضهم إلى الـرد مطلقاً، والبعض الآخر إلى القبول مطلقاً، والبعض قال بالتفصيل وهم اختلفوا في التفصيل كما هو موضح في كتب المصطلح.

انظر للتفصيل: فتح المغيث للسخاوي (١/١٩٩-٢٠٤)، وتدريب الراوي (١/٢٤٥-٢٤٧).

(٦) انظر الحديث رقم: (٢٣م).

(٧) انظر الحديث رقم: (٤٥، ٤٥م).

ج - لجلالة الراوي.

هـ لأن أهل النقل تحملوه ورووه .

(٢٥) أحيانا يحكم على الحديث، فيقول مثلا: هذا الحديث حسن الإسناد، أو: إسناده صحيح .

هذا؛ وقد بلغت نصوص الكتاب (٣٤٤٢) نصاً.

وبالجملة فالكتاب كنز لمن ملكه، وبحر لمن قصده، من طالعه انتفع، وعلا قدره وارتفع.

المبحث الرابع
مسند الإمام أبي يعلى الموصلي (رحمه الله)

أولاً: تـرجمة موجزة للمؤلف:

اسمه ونسبه وكنيته: هو الإمام الحافظ، شيخ الإسلام، أبو يعلى، أحمد بن علي بن المثنى بن يحي بن عيسى بن هلال التميمي الموصلي، محدث الموصل، وصاحب المسند والمعجم[1].

ولادته: ولد سنة عشر ومائتين، فهو أكبر من النسائي بخمس سنين، وأعلى إسناداً منه.

شيوخه: أحمد بن حاتم الطويل، وأحمد بن إبراهيم الموصلي، وإبراهيم بن عبد الله الهروي، وأحمد بن منيع، وإبراهيم بن عبد الله الهروي، وأبي معمر إسماعيل بن إبراهيم الهذلي وغيرهم كثير.

من تلامذته: أبو بكر بن أبي شيبة، وأبو بكر محمد بن ابراهيم المقرئ، وأبو عمرو بن حمدان، وخليفة بن خياط، وخالد بن مرداس، وعبد الله بن معاوية الجمحي، وعبد الله بن سلمة البصري، وعبد الرحمن بن سلام الجمحي، وعبد الرحمن بن صا لح الأزدي، وعثمان بن أبي شيبة، وعلي بن المديني، وعمرو الناقد، ويحي بن معين، ويحي بن أيوب المقابري، وأبي خيثمة زهير بن حرب وغيرهم.

ثناء العلماء على أبي يعلى وعلى مسنده:

أثنى كثير من أهل العلم على أبي يعلى وعلى مسنده:

"قال السلمي: سألت الدارقطني عن أبي يعلى، فقال: ثقة مأمون. وقال يزيد بن محمد الأزدي في " تاريخ الموصل ": ومنهم أبو يعلى التميمي، فذكر نسبه وكبار شيوخه، وقال: كان من أهل الصدق والأمانة، والدين والحلم. وقيل لأبي عمرو بن حمدان ـ وكان يفضل أبا يعلى الموصلي على الحسن بن سفيان: كيف تفضِّل أبا يعلي و"مسند" الحسن أكبر، وشيوخه أعلى؟ قال: لأن أبا يعلى كان يحدث احتساباً، والحسن بن سفيان كان يحدث اكتساباً.

---

(1) انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: (١٤/ ١٧٤)، وتذكرة الحفاظ: (٢/ ٧٠٧-٧٠٨)، والعبر: (٢/١٣٤)، ودول الإسلام: (١/١٨٦)، والوافي بالوفيات: (٧/٢٤١)، ومرآة الجنان: (٢/٢٤٩)، والبداية والنهاية: (١١/١٣٠)، والنجوم الزاهرة: (٣/١٩٧)، وطبقات الحفاظ: (٣٠٦)، ومفتاح السعادة: (٢/١٦)، والرسالة المستطرفة: (٧١).

وقد وثّق أبا يعلى ؛ أبو حاتم البستي وغيره، قال ابن حبان: هو من المتقنين المواظبين على رعاية الدين وأسباب الطاعة.

وقال الحافظ عبد الغني الأزدي: أبو يعلى أحد الثقات الأثبات، كان على رأي أبي حنيفة.

وقد وصف أبو حاتم البستي أبا يعلى بالإتقان والدين، ثم قال: وبينه وبين رسول الله ﷺثلاثة أنفس.

وقال أبو سعد السمعاني: سمعت إسماعيل بن محمد بن الفضل التميمي الحافظ يقول: قرأت المسانيد كمسند العدني، ومسند أحمد بن منيع، وهي كالأنهار، ومسند أبي يعلى كالبحر يكون مجتمع الأنهار"[١]. ويعقب الذهبي بعد هذا الكلام: "قلتُ: صدق، ولا سيما في مسنده الذي عند أصفهان من طريق ابن المقري، عنه، فإنه كبير جدّاً، بخلاف المسند الذي رويناه من طريق أبي عمر بن حمدان، عنه، فإنّه مختصر"[٢].

ثانياً: المسند ومنهج أبي يعلى فيه:

لمسند أبي يعلى روايتان مشهورتان

الأولى: رواية طويلة والتي رواها أبو بكر محمد بن إبراهيم المقرئ عن أبي يعلى، وهي التي اعتمد عليها ابن حجر في: (المطالب العالية)، والبوصيري في (إتحاف المهرة)، في تخريج زوائدها على الكتب الستة، وتسمى هذه الرواية بـ (المسند الكبير) وهذا المسند غير موجود.

والثانية: رواية قصيرة رواها أبو عمرو بن حمدان، وهذه الرواية هي التي اعتمد عليها الهيثمي في كتابيه: (المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي) و (مجمع الزوائد ومنبع الفوائد). وهذه الرواية القصيرة هي التي وصلت إلينا، وقد حققها الشيخ حسين أسد، وتم طبعها في (١٣ مجلداً مع ثلاثة مجلدات للفهارس).

رتّب الإمام أبو يعلى المرويات على مسانيد الصحابة، ورتب مرويات المكثرين منهم على التراجم في الغالب، حيث:

(١) بدأ الرجال بمرويات العشرة ـ إلا عثمان رضي الله عنه، ثم بمرويات مجموعة من الصحابة المقلّين. ثم المكثرين من الصحابة، وهم: جابر بن عبد الله، ثم عبد الله بن عباس، ثم أنس بن مالك، ثم عائشة، ثم عبد الله بن مسعود، ثم ابن عمر، ثم أبو هريرة رضي الله عنهم. ثم

---

(١) بتصرف يسير من سير أعلام النبلاء: (١٤/١٧٤-١٨٠).

(٢) سير أعلام النبلاء: (١٤/١٨٠).

بمجموعة من قرابة النبي ﷺ وآل بيته وهم: الفضل بن عباس، وفاطمة، والحسن والحسين، وعبد الله بن جعفر، وعبد الله بن الزبير رضي الله عنهم، ثم بمجموعة من الصحابة المقلين أيضاً والذي يظهر أنه اعتبر أهل القبائل منهم، وذكر معهم بعض المبهمين.

ثم عاد إلى النساء وبدأهن بأمهات المؤمنين ـ في الغالب ـ إلا عائشة رضي الله عنها حيث تقدَّمت مع المكثرين. ثم ببقية النساء، والمبهمات. ثم عاد إلى الرجال.

(٢) رتب مرويات المكثرين بحسب الرواة عنهم، وهذا يظهر في مسند جابر بن عبد الله، وأنس بن مالك ـ مثلاً ـ، وقد ترجم بالرواة عن أنس في مسنده بعنوان ظاهر.

(٣) وضع مسند عائشة رضي الله عنها في مسانيد المكثرين، وأما بقية النساء، فذكرهنّ مجتمعات في أواخر الكتاب تقريباً، وبدأهنّ بأمهات المؤمنين في الغالب.

(٤) ترجم لمسانيد المبهمين والمبهمات، ومن ذلك قوله: "رجل غير مُسمَّى عن النبي صلى الله عليه وسلم"،

(٥) ختم الكتاب بمرويات مجموعة من رجال الصحابة رضوان الله عليهم، بعد نهاية مرويات النساء.

(٦) أتت الأحاديث تحت كل ترجمة، لا يربطها ترتيب معين، بل كل حديث وحدة قائمة بذاتها، بيد أنه يراعي إذا تكرر النص، أو وُجِدَ أكثر من نص من مرويات هذا المترجم تتناول موضوعًا واحدًا أن يجمع كلَّ ذلك في مكانٍ واحد.

الملاحظات على الكتاب:

(١) لم يخرج مسندًا لعثمان بن عفان رضي الله عنه.

(٢) خلو الكتاب من أحاديث سعيد بن زيد رضي الله عنه.

(٣) عدم ترتيب أحاديث الصحابة ترتيباً معيناً. مما يجعل الباحث يضطر للعودة إلى الفهارس من حين لآخر.

(٤) ربما خرج حديثًا لصحابي في مسند صحابي آخر لكن يكون لصاحب الباب تعلق بموضوع الحديث.

(٥) أخّر مرويات المقلّين والنساء والمجاهيل إلى نهاية الكتاب.

أهم مميزات مسند أبي يعلى:

(١) يُعتبر من المصادر الحديثية الأصيلة المسندة التي لها أثر في علوم الحديث إسناداً ومتناً.

(٢) إثبات صحبة عدد من الصحابة، إذا ثبت الإسناد إليه.
(٣) احتواؤه على مجموعة من الأحاديث الصحيحة والزائدة على مرويات الكتب الستة.
(٤) لقي الإمام أبي يعلى الكبار فوقع حديثه عاليا. قال الحافظ ابن حبان: "بينه وبين رسول الله ﷺثلاثة أنفس.
(٥) انفرد الحافظ أبي يعلى بإخراج أحاديث كثيرة لم يذكرها أصحاب الأصول الستة.والإمام الهيثمي أفرد زوائده في كتاب اسمه "المقصد العلي في زوائد مسند الإمام أبي يعلى الموصلي".وهو مطبوع في مجلدين بتحقيق سيد كسروي حسن.
(٦) معظم أحاديثه صالحة للاحتجاج[١].
(٧) بلغ عدد الصحابة الذين أخرج لهم في المسند: (٢١٠) صحابياً، وبلغ عدد أحاديثه: (٧٥٥٥) حديثاً أغلبها من المرفوع.

عناية أهل العلم بمسند أبي يعلى:

قد خدم العلماء الكتاب واعتنوا به عناية بالغة، ومن أبرز هؤلاء: الحافظ نور الدين الهيثمي؛ حيث أنه أفرد زوائده في كتاب سماه "المقصد الأعلى في زوائد أبي يعلى" يعني على الكتب الستة المعروفة، ثم ضمّ إليها زوائد مسندَي أحمد، والبزار، وزوائد معاجم الطبراني الثلاثة، وجرّد أسانيد الجميع ورتبها على الأبواب مع عزو كلّ حديث إلى مخرجه، ثم الحكم عليه في كتابه العظيم"مجمع الزوائد ومنبع الفوائد".
وهكذا اعتنى به أيضًا الحافظ ابن حجر، ففصل زوائده مع زوائد سبعة مسانيد أخرى في كتابه الجليل "المطالب العالية في زوائد المسانيد الثمانية". والبوصيري في "إتحاف المهرة بزوائد المسانيد العشرة". ففي هذين الكتابين نجد الأحاديث التي قد لا توجد في المسند المطبوع أو زوائده للهيثمي. وذلك لاعتمادهما على المسند الكبير لأبي يعلى.
كما أكثر أهل العلم من الاستفادة من هذا الكتاب والنقل عنه ـ لاسيما في كتب التخريج ـ مع العزو إليه، فمِن ذلك: المنذري في "الترغيب" في أكثر من (١٥٢) موضعًا، والزيلعي في "نصب

---

(١) انظر: مقدمة حسين سليم أسدعلى المسند: (ص١٨)، وانظر: الواضح في فن التخـريج ودراسة الأسانيد: (ص٢٨).

الراية " في أكثر من (٨٥) موضعًا، وابن حجر في "فتح الباري" في أكثر من (٢٢٦) موضعًا، والمناوي في " فيض القدير " في أكثر من (١٠٩) موضعًا،.. وغيرهم الكثير [1].

طبعات الكتاب:

حسب اطلاعي، للكتاب ثلاث طبعات:

الأولى: بتحقيق الشيخ إرشاد الحق الأثري، في (٦) مجلدات؛ نشرته دار القبلة، ومؤسسة علوم القرآن، الطبعة الأولى لعام ١٤٠٤هـ بلغ عدد الأحاديث حسب ترقيمه (٧٥١٧).

الطبعة الثانية: بتحقيق الشيخ حسين سليم أسد على حسب الرواية المختصرة ـ وهي رواية أبي عمرو بن حَمْدان عن أبي يعلى ـ، وطُبع الكتاب في دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى لعام ١٣٩٣هـ، في (١٦) مجلداً مع الفهارس، والطبعة الثانية في سنة ١٤١٠هـ. وبلغ عدّ الأحاديث حسب ترقيمه (٧٥٥٥).

وقد اعتنى المحقق بتحقيق النص، وتخريج أحاديثها ـ مع الحكم عليها بالصحة أو الحسن أو الضعف مع بيان سبب الضعفـ وترقيمها، وأعد فهارس متنوعة، منها: فهرس للأحاديث، وفهرس للصحابة الذين روى لهم أبو يعلى في مسنده.

الطبعة الثالثة: بتحقيق مصطفى عبد القادر عطا، ونشره دار الكتب العملية بيروت الطبعة الأولى في عام ١٤١٨هـ.

بناءً على ذلك تُعَدُّ طبعة دار المأمون للتراث، من أوسع الطبعات من حيث التحقيق والتخريج والفهارس.

وبعد: ـ

يمكننا أن نقول: أنّ أول من ألف على هذا الترتيب هو الإمام أبو داؤد الطيالسي، وأعظم ما ألف فيه هو مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأن مادة مسند أحمد انتقيت من سبعمائة ألف حديث، وبلغت النصوص نحو من ثلاثين ألف حديث.

---

(1) انظر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة العدد (١١٧) مقال بعنوان: طرق التخريج بحسب الراوي الأعلى، وبستان المحدثين للدهلوي ص (٥٦-٥٨)، مقدمة تحقيق المسند لـ: حسين أسد (٢١/١)، مقدمة تحقيق المسند لإرشاد الحق الأثري (٨/١).

المكرر في أحاديث مسند الطيالسي قليل جداً، والآئمة يعتمدون على رواياته، ورووا أحاديثه في كتبهم كما فعل البيهقي والطحاوي وغيرهم، ويعد و من مصادر معرفة العلل واختلافات الروايات، وكذلك من مصادر مرويات شعبة بن الحجاج المختلف فيها.

وأما مسند البزّار فيعد من الكتب المعللة وتوجد فيه الغرائب، وبعض العلماء يذكرونه من مظان الأحاديث الأفراد، والبزّار يحكم على الرواة والأحاديث ولكن لا يستعمل الألفاظ الغليظة.

المسند للإمام أحمد بن حنبل حسن الصناعة، وشامل لكثير من الروايات التي في الكتب الستة بل زاد عليها.

الفصل الثاني
مناهج المحدثين في كتب الجوامع

﴿البخاري، ومسلم ، والترمذي﴾

تمهيد:

الجوامع هي الكتب التي أُلفت لتضم جميع أبواب الدين، بما في ذلك أحاديث الأحكام، كالطهارة والصلاة، والزكاة،وغير ذلك بالإضافة إلى باقي الأبواب كالتفسير، والرقائق، والسنة، والاعتصام بها، والتوحيد، وغير ذلك من الأبواب التي لا تدخل تحت باب الأحكام.

وهي كتب مرتبة على الأبواب الفقهية مشتملة على السنن وما هو في حيزها أو له تعلق بها[١].

ومن أشهرها: صحيح البخاري، وصحيح مسلم فهما من الجوامع، وكذلك كتاب الترمذي فهو من الجوامع أيضاً.

والجامع من كتب الحديث هو ما اشتمل على جميع أبواب الحديث التي اصطلحوا على أنها ثمانية، وهي:

١ـ العقائد، ٢ـ الأحكام، ٣ـ الرقاق، ٤ـ آداب الطعام والشراب، ٥ – التفسير والتاريخ، ٦ـ السير والشمائل، ٧ـ الفتن، ٨ـ المناقب والمثالب[٢].

وأول من صنف الجامع أبو عروة معمر بن راشد الأزدي (١٥٣هـ أو ١٥٤ هـ)، وسفيان الثوري (١٦١ هـ)، وسفيان بن عيينة (ت ١٩٨هـ). و بعدهم الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، باسم الجامع الصحيح المسند المختصر من حديث رسول الله وسننه وأيامه. لكنه أول مصنف وجامع في الصحيح المجرد[٣].

---

(١) انظر: الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة: محمد بن جعفر الكتاني (ت١٣٤٥هـ) فهارس:محمد المنتصر الكتاني،ص ٤٢، دار البشائر الأسلامية. بيوت.لبنان. الطبعة الرابعة. ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

(٢) انظر: الحديث النبوي، مصطلحه وبلاغته وكتبه: محمد بن لطفي الصباغ،ص ٢٨٤، المكتب الأسلامي. بيروت. لبنان. الطبعة السادسة. ١٤١١هـ/١٩٩٠م. وانظر: مناهج المحدثين: سعدبن عبدالله آلحميد،اعتنى به:أبوعبيدة ماهر بن صالح آلمبارك، ص ٨٧،دار علوم السنة الرياض، المملكة العربية السعودية. الطبعة الأولى. ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م

(٣) انظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(ت٩١١هـ)، تحقيق:صلاح بن محمد بن عويضة، ج١/ ص٤٠_٤١، قديمي كتب خانة.آرام باغ كراتشي. وبحوث في

أهمية الجوامع للباحث في علم السنة:

١.الجوامع من المصادر الأصلية للحديث.
٢.إنها تفيد الباحث في تخريج الحديث عن طريق معرفة موضوع الحديث، لأنها مرتبة حسب الكتب والأبواب الفقهية.
٣.الجوامع أوعى جمعاً من السنن، لأنها تضم جميع أبواب الدين.
٤.الجوامع أسهل تناولاً، لأن الوقوف على الحديث فيها أسهل، لحسن ترتيبها.

تاريخ السنة المشرفة: أكرم ضياء العمري، ص٢٣٨، مطبعة الإرشاد. بدون اسم البلد. الطبعة الرابعة. ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م. ومناهج المحدثين: سعد بن آل حميد، ص ١٧، ومصادر السنة ومناهج مؤلفيها: حاتم بن عارف العوني، ص٩، نشر أبو مهند النجدي. بدون بيانات النشر، والواضح في فن التخريج ودراسة الأسانيد:سلطان سند العكايلة و آخرون، ص ٩٨، الدار العالمية للنشر والتوزيع: عمان.الأردن.الطبعة الأولى. ١٤٢٠هـ /١٩٩٩م

المبحث الأول

الجامع الصحيح للإمام البخاري (رحمه الله)

أولاً: ترجمة موجزة للمؤلف:

اسمه ونسبه ومولده:

هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفي[1].

وأما الجعفي فلأن أبا جده ـ وكان مجوسيا ـ أسلم على يد اليمان الجعفي والي بخارى، فنسب إليه لأنه مولاه من فوق[2]. وقد طلب والد البخاري العلم، قال البخاري: "سمع أبي من مالك بن أنس، ورأى حماد بن زيد وصافح ابن المبارك بكلتا يديه".

ولد الإمام البخاري يوم الجمعة بعد الصلاة لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة [3].

طلبه للعلم: طلب العلم وهو صبي، وكان يشتغل بحفظ الحديث وهو في الكتاب ولم تتجاوز سنه عشر سنين، وكان يختلف إلى محدثي بلده ويرد على بعضهم خطأه فلما بلغ ستة عشر سنة،

---

(١) انظر ترجمته في: مقدمة كتابه: التاريخ الصغير، الجرح والتعديل (١٩١/٧)، وطبقات الحنابلة (٢٧١/١، ٢٧٩)، وتاريخ بغداد (٤/٢، ٣٣)، واللباب (١٢٥/١)،و تهذيب الأسماء واللغات: الجزء الأول من القسم الأول، (ص: ٦٧، ٧٦)، ووفيات الأعيان (١٨٨/٤، ١٩١)، وتهذيب الكمال: (٤٣٧/٢٤)، وتذهيب التهذيب (٢/١٨٥/٣، ١/١٨٩)، وجامع الأصول (١٨٦/١)، والعبر: (١٢/٢، ١٣)، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٣٩١)، وتذكرة الحفاظ (٥٥٥/٢، ٥٥٧)، الوافي بالوفيات (٢٠٦/٢، ٢٠٩)، وطبقات الشافعية للسبكي (٢١٢/٢، ٢٤١)، وتاريخ ابن كثير (٢٤/١١، ٢٦)، وتهذيب التهذيب (٤٧/٩، ٥٥)، مقدمة فتح الباري، النجوم الزاهرة (٢٥/٣، ٢٦)، وطبقات الحفاظ: (٢٤٨، ٢٤٩)، وطبقات المفسرين (١٠٠/٢)، ومرآة الجنان (١٦٧/٢)، ومفتاح السعادة (١٣٠/٢)، وشذرات الذهب (١٣٤/٢، ١٣٦).

(٢) تهذيب الكمال (٤٣٧/٢٤).

(٣) تذكرة الحفاظ (٥٥٥/٢).

كان قد حفظ كتب ابن المبارك ووكيع وعرف فقه أصحاب الرأي، ثم خرج مع أمه وأخيه أحمد إلى مكة، فلما حجّ رجع أخوه بأمه، وتخلف هو في طلب الحديث(١).

شيوخه: مكي بن إبراهيم، وهو من عوالي شيوخه، و عبدان بن عثمان، وعلي بن الحسن بن شقيق، وصدقة بن الفضل، ويحي بن يحي، و إبراهيم بن موسى. و محمد بن عيسى ابن الطباع، وسريج بن النعمان، ومحمد بن سابق، وعفان، ومن محمد بن عرعرة، وحجاج بن منهال، وبدل بن المحبر، وعبد الله بن رجاء، وأبو نعيم، وخالد بن مخلد، وطلق بن غنام، وغيرهم(٢).

تلاميذه: أبو عيسى الترمذي، وأبو حاتم، وإبراهيم بن إسحاق الحربي، وأبو بكر بن أبي الدنيا، وأبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم، وصا لح بن محمد جزرة، .. وروى عنه الإمام مسلم في غير " صحيحه "(٣).

منزلته العلمية:

اشتهر البخاري في عصره بالحفظ والعلم والذكاء، وقد وقعت له حوادث كثيرة تدل على حفظه منها امتحانه يوم دخل بغداد وهي قصة مشهورة. وكان ـ رحمه الله ـ واسع العلم غزير الإطلاع، وقال: " لا أعلم شيئاً يحتاج إليه إلا وهو في الكتاب أو السنة. فقيل له: يمكن معرفة ذلك كله قال: نعم ". وقال له بعضهم، قال فلان عنك لا تحسن أن تصلي، فقال: لو قيل شيء من هذا ما كنت أقوم من ذلك المجلس حتى أروي عشرة آلاف حديث في الصلاة خاصة.

ثناء الأئمة عليه:

أثنى عليه أئمة الإسلام، وحفاظ الحديث ثناءً عاطراً واعترفوا بعلمه وفضله وخاصة في الرجال وعلل الحديث، وهذا شيء يسير من ثناء هؤلاء الأئمة عليه.

قال الإمام البخاري رحمه الله: ذاكرني أصحاب عمرو بن علي الفلاس بحديث، فقلت: لا أعرفه فسُروا بذلك، وصاروا إلى عمرو فأخبروه، فقال: حديث لا يعرفه محمد بن إسماعيل ليس بحديث.

---

(١) انظر: تهذيب الكمال (٢٤/ ٤٣٩).تذكرة الحفاظ (٢/٥٥٥).

(٢) تذكرة الحفاظ (٢/٥٥٥).

(٣) تهذيب الكمال (٢٤/ ٤٣٦).

وكان إسحاق بن راهوية يقول: اكتبوا عن هذا الشاب ـ يعني البخاري ـ فلو كان في زمن الحسن لاحتاج الناس إليه لمعرفته بالحديث وفقهه.

وقال الإمام أحمد: ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل[١]. وكان علماء مكة يقولون: محمد بن إسماعيل إمامنا وفقيهنا وفقيه خراسان.

وقال محمد بن أبي حاتم: سمعت محمود بن النضر أبا سهل الشافعي يقول: دخلت البصرة والشام والحجاز والكوفة ورأيت علماءها كلما جرى ذكر محمد بن إسماعيل فضلوه على أنفسهم[٢].

وقال محمد بن أبي حاتم أيضاً: سمعت إبراهيم بن خالد المروزي، يقول: رأيت أبا عمار الحسين بن حريث يثني على أبي عبد الله البخاري، ويقول: لا أعلم أني رأيت مثله، كأنه لم يخلق إلا للحديث.

وقد قال له الإمام مسلم عندما سأله عن حديث كفارة المجلس: دعني حتى أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين وسيد المحدثين وطبيب الحديث في علله.. وقال له: لا يبغضك إلا حاسد، وأشهد أنه ليس في الدنيا مثلك [٣].

عبادته وورعه وصلاحه:

وكما جمع الإمام البخاري بين الفقه والحديث فقد جمع الله له بين العلم والعبادة. فقد كان كثير التلاوة والصلاة، وخاصة في رمضان فهو يختم القرآن في النهار كل يوم ختمة، ويقوم بعد التراويح كل ثلاث ليال بختمة.

وكان أحياناً يعرض له ما يؤذيه في صلاته فلا يقطعها حتى يتمها، فقد أبّره زنبور في بيته سبعة عشر موضعاً وقد تورّم من ذلك جسده فقال له بعض القوم: كيف لم تخرج من الصلاة أول ما أبرك ؟ فقال: كنت في سورة فأحببت أن أتمها.

كما كان ـ رحمه الله ـ ورعاً في منطقه وكلامه فقال رحمه الله: أرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني أني اغتبت أحداً.

---

(١) تذكرة الحفاظ (٢/٥٥٥).

(٢) تذكرة الحفاظ (٢/٥٥٥).

(٣) انظر: تهذيب الكمال (٢٤/٤٣٦). وتذكرة الحفاظ (٢/٥٥٥). وسير أعلام النبلاء (١٢/٤١٢).

قال الذهبي معلقاً على كلامه هذا: قلت: صدق رحمه الله، ومن نظر في كلامه في الجرح والتعديل علم ورعه في الكلام في الناس، وإنصافه فيمن يضعفه، فإنه أكثر ما يقول: منكر الحديث، سكتوا عنه، فيه نظر، ونحو هذا.

وقل أن يكون: فلان كذاب، أو كان يضع الحديث، حتى إنه قال: إذا قلت فلان في حديثه نظر، فهو متهم واه.

وهذا معنى قوله: لا يحاسبني الله أني اغتبت أحدا. وهذا هو والله غاية الورع.

وكان مستجاب الدعاء، فلما وقعت له محنته قال بعد أن فرغ من ورده: "اللهم إنه قد ضاقت عليَّ الأرض بما رحبت فاقبضني إليك" فما تم شهر حتى مات. حكاه ابن عدي(١).

بعض مؤلفاته:

الجامع الصحيح، والأدب المفرد، والتاريخ الكبير، والتاريخ الأوسط، والتاريخ الصغير، وخلق أفعال العباد، والرد على الجهمية، والمسند الكبير، والأشربة، والهبة، وأسامي الصحابة الوحدان، والعلل، والكنى، والفوائد، وقضايا الصحابة والتابعين وأقاويلهم، ورفع اليدين في الصلاة، والقراءة خلف الإمام، وبر الوالدين، والضعفاء. وغيرها كثير(٢).

وفاته:

لما منع البخاري من العلم خرج إلى «خرتنك» وهي قرية على فرسخين من سمرقند، كان له بها أقرباء فبقي فيها أياماً قليلة، ثم توفي وكان ذلك ليلة السبت ليلة عيد الفطر عند صلاة العشاء، ودفن يوم الفطر بعد صلاة الظهر سنة ستة وخمسين ومائتين، وعاش اثنين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوماً وكانت حياته كلها حافلة بالعلم معمورة بالعبادة، فجزاه الله عن الإسلام وأهله خير الجزاء(٣).

ثانياً: دراسة عن الجامع الصحيح للإمام البخاري.

اشتهر بين العلماء والناس بـ «صحيح البخاري». أما اسمه كما وضعه مؤلفه:

---

(١) تهذيب الكمال (٢٤/ ٤٦٦). تذكرة الحفاظ (٢/٥٥٥).سير أعلام النبلاء (١٢/٣٩٢).

(٢) انظر: تهذيب الكمال (٢٤/ ٤٦٦).). وتذكرة الحفاظ (٢/٥٥٥).سير أعلام النبلاء (١٢/٣٩٢).

(٣) انظر: تهذيب الكمال (٢٤/ ٤٦٦).). وتذكرة الحفاظ (٢/٥٥٥). وسير أعلام النبلاء (١٢/٣٩٢).

فقال الإمام ابن الصلاح، و النووي سماه «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه» [(١)].

وقال الحافظ ابن حجر سماه مؤلفه: « الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»[(٢)].

فكلمة «الْجَامِع» المقصود بها: أن هذا الكتاب يجمع أبواب العلم كلها ولا يقتصر فقط على نوع من أنواع الأحاديث أو قسم من أقسامها؛ لأن كتب السنن أكثر عنايتها بالأحاديث التي تتعلق بالأحكام الفقهية، أما كتب الجوامع فهي تشمل كل الأحاديث، سواء استُنْبِط منها حكم فقهي أو لم يُستنبط منها حكم فقهي.

و«المسند» اختُلف في تعريفه لكن الأشهر أنه: المرفوع المتصل . والتعريف الذي عرفه به ابن حجر هو: «مرفوع صحابي بسند ظاهره الاتصال». وكلا التعريفين ينفع في بيان منهج الإمام البخاري في هذا الكتاب .

فأول شرط للإمام البخاري نستفيده من كلمة «مسند» في هذا الكتاب شرط الاتصال: أن يكون الحديث متصلاً، وهذا الشرط هو الذي يجعلنا نعتبر كتاب الإمام البخاري هو أول كتاب أُلِّفَ في الصحيح المجرد .

وأمّا قوله: «الصحيح»: فهو لُبُّ العنوان و أكبر ما يُمَيّز هذا الكتاب اشتراط الصحة، وبذلك يعلن البخاري شرطه من عنوان كتابه، فشرط الصحة لم يكن باستنباط من العلماء، وإنما من عنوان الكتاب ومن تصريح المؤلف أنه سيخرج الحديث الصحيح[(٣)].

موضوع الكتاب:

يمكن تلخيص موضوع الكتاب فيما يلي:

(١) التزم الصحة في أصْلُ موضوعه، وأنه لا يورد فيه إلا صحيحاً، وهو مأخوذ من تسميته إياه "الجامع الصحيح".

---

(١) انظر: مقدمة علوم الحديث لابن الصلاح، طبعة دار الكتب العلمية بيروت، سنة ١٣٩٨هـ، (ص ١٣).

(٢) انظر: هدي الساري للحافظ ابن حجر طبعة دار المعرفة،(ص ٨).

(٣) انظر: مناهج السنة ومصادر مصنفيها" لحاتم شريف العوني. الشريط الأول، (ص ٩- ١٠).

(٢) التزم أن يخرّج الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور من غير اختلاف بين الثقات الأثبات ويكون إسناده متصلاً غير مقطوع [(١)].

(٣) لا يقتصر على إيراد الأحاديث، بل استنبط واستدل لأبواب أرادها.

قال النووي: "ليس مقصود البخاري الاقتصار على الأحاديث فقط بل مراده الاستنباط منها والاستدلال لأبواب أرادها، ولهذا المعنى أخلى كثيراً من الأبواب عن إسناد الحديث"[(٢)]، بل يقتصر على قوله: " وفيه فلان عن النبي ﷺ، ونحو ذلك.

الباعث على تأليفه:

(١) الباعث له على وضع صحيحه، ما رآه من الكتب المؤلفة في زمانه من جمعها بين الصحيح والضعيف، فهو –رحمه الله- أراد تمييزه عن الأحاديث الضعيفة.

(٢) تلبية لرغبة شيخه إسحاق بن راهويه؛ حيث قال: لو جمعتم كتاباً لصحيح سنة رسول الله ﷺ، قال البخاري: فوقع ذلك في قلبي فأخذت في جمع الجامع الصحيح.

(٣) الرؤية الصالحة التي رآها، يقول ابن فارس: سمعت البخاري يقول:" رأيت النبي ﷺ وكأنني واقف بين يديه، وبيدي مِروحةٌ أذبُّ بها عنه، فسألت بعض المعبرين فقال لي: أنت تذب عنه الكذب، فهو الذي حملني على إخراج الجامع الصحيح"[(٣)].

قيمة الكتاب العلمية وثناء العلماء عليه:

قال النسائي: ما في هذه الكتب كلها أجود من كتاب البخاري[(٤)].

وقال النووي: اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم، وتلقتهما الأمة بالقبول، وكتاب البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة، وقد صح أن مسلما كان ممن يستفيد من البخاري ويعترف بأنه ليس له نظير

---

(١) انظر:"هدي الساري".(ص ٨).

(٢) انظر:"هدي الساري" (ص ٨).

(٣) انظر:"هدي الساري" (ص ٦– ٧).

(٤) توجيه النظر إلى أصول الأثر (١/٣٠٤).

في علم الحديث، وهذا الذي ذكرناه من ترجيح كتاب البخاري هو المذهب المختار الذي قاله الجماهير وأهل الإتقان والحذق والغوص على أسرار الحديث[١].

ثالثاً: اعتناء الإمام البخاري بكتابه الصحيح:

يقول الإمام البخاري -رحمه الله-: "صنفت كتاب الصحيح لستة عشر سنة خرجته من ستة مائة ألف حديث، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله تعالى"[٢].

وقال الفِرَبْري عن الإمام البخاري: "ما وضعت في كتابي حديثاً إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين"[٣].

وقال إبراهيم بن معقل: "سمعت البخاري يقول: ما أدخلت في هذا الكتاب إلا ما صح، وتركت من الصحاح كي لا يطول الكتاب"[٤].

وقال العقيلي أبو جعفر: "لما ألف البخاري كتاب الصحيح عرضه على أحمد بن حنبل ويحي بن معين وعلى بن المديني وغيرهم، فاستحسنوه، وشهدوا له بالصحة، إلا في أربعة أحاديث. قال العقيلي: والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة"[٥].

أهم رواة الجامع الصحيح:

قال الحافظ بن حجر: "ذكر الفربري أنه سمع الصحيح البخاري من مؤلفه تسعون ألفاً وأنه لم يبق أحد يرويه عنه غيره. قال الحافظ: أطلق ذلك بناء على علمه، وقد تأخر بعده بتسع سنين، أبو طلحة بن محمد". على كل حال أن المسموع عند المشائخ خمس رواة للبخاري، وكل واحد منهم صاحب نسخة:

أولاً: المُحَدِّثُ الثِّقَةُ، أبو عبد الله محمد بن يوسف بن مطر بن صا لح بن بشر، الفَرَبْرِيُّ[٦].

---

(١) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٤/١).

(٢) هدي الساري لابن حجر (ص٤٩٠). تهذيب الكمال (٤٤٢/٢٤).

(٣) هدي الساري لابن حجر (ص٤٩٠)

(٤) النكت على مقدمة ابن الصلاح (١٨٩/١).

(٥) انظر: تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر (٤٦/٩).

(٦) انظر ترجمته في: إفادة النَّصيح ١٠، سير أعلام النبلاء (١٠/١٥)، التقييد (١٣١/١).

ثانيا: ومن رواة الصحيح، عن البخاري الإمام الحافظ الفقيه، القاضي، أبو إسحاق، إبراهيم بن مَعْقِل بن الحجاج، النسفي، قاضي نسف (ت٢٩٥هـ)[١].

ثالثا: الإمام المحدث الصدوق، أبو محمد، حماد بن شاكر بن سوِّية، النسفي (ت٣١١هـ)[٢].

رابعا: الشيخ المسند، أبو طلحة، منصور بن محمد بن علي بن قرينة ابن سوية البزديُّ، ويقال: البزدويُّ، النسفي (ت٣١٩هـ)[٣].

خامسا: الإمام القاضي أبو عبد الله الحسين بن إسماعيل المحاملي (ت٣٣٠هـ)[٤].

قال الحافظ ابن حجر: الرواية التي اتصلت بالسماع في هذه الأعصار وما قبلها هي رواية الفربري كان سماع الفربري من البخاري مرتين، مرة بفربر، سنة(٢٤٨ هـ) ومرة ببخارى سنة(٢٥٢ هـ) وعليه مدار الروايات في هذا الزمان."[٥].

عدد الكتب والأبواب والأحاديث فيه:

فيه سبعة وتسعون كتاباً، وأربعة آلاف وواحد وستون باباً، يبدأ ببدء الوحي وينتهي بكتاب التوحيد، وقد أفردتُ ذلك مفصلاً عدد أبواب كل كتاب وعدد أحاديث كل باب في كتابي(الإحصاء والتلخيص لما في كتب وأبواب الصحيح من الأحاديث)، ولله الحمد.

أما عدد أحاديثه، فقال ابن الصلاح: "سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثا بالأحاديث المكررة[٦]، وتعقبه ابن حجر فقال: جميع أحاديثه بالمكرر سوى المعلقات سبعة آلاف وثلاث مئة وسبعة وتسعون حديثاً"[٧].

---

(١) انظر ترجمته ومصادرها في: سير أعلام النبلاء (١٣/٤٩٣)، الجواهر المضية (١/١١١/٥٢).

(٢) انظر ترجمته في: التقييد (١/٣١٤)، سير أعلام النبلاء (١٥/٥).

(٣) انظر ترجمته ومصادرها في: الإكمال (٧/٢٤٣)، التقييد (٢/٢٥٨/٦٠٣)، سير أعلام النبلاء (١٥/٢٧٩).

(٤)انظر ترجمته في: تاريخ بغداد (٢/٥) وسير أعلام النبلاء (١٥/٢٥٨).

(٥) هدي الساري مقدمة فتح الباري (١/٨).

(٦) النكت على مقدمة ابن الصلاح (١/١٧٣).

(٧) هدي الساري مقدمة فتح الباري (١/٤٦٨).

هذا وقد ذكر ابن حجر (رحمه الله) عدد أحاديث كل صحابي، ومن لا يعرف اسمه منهم أو اختلف فيه، والنساء في صحيح البخاري موصولاً ومعلقاً على ترتيب حروف المعجم وبذلك يتبين صحة عدده بلا تكرير، ثمّ قال:

"فجميع ما في صحيح البخاري من المتون الموصولة بلا تكرير على التحرير ألفا حديث وستمائة حديث وحديثان، ومن المتون المعلقة المرفوعة التي لم يوصلها في موضع آخر من الجامع المذكور مائة وتسعة وخمسون حديثاً فجميع ذلك ألفا حديثاً وسبعمائة وأحد وستون حديثاً. وبين هذا العدد الذي حررته والعدد الذي ذكره بن الصلاح وغيره تفاوت كثير وما عرفت من أين أتى الوهم في ذلك ثم تأولته على أنه يحتمل أن يكون العاد الأول الذي قلدوه في ذلك كان إذا رأى الحديث مطولاً في موضع ومختصراً في موضع آخر؛ يظن أن المختصر غير المطول إما لبعد العهد به، أو لقلة المعرفة بالصناعة، ففي الكتاب من هذا النمط شيء كثير؛ وحينئذ يتبين السبب في تفاوت ما بين العددين والله الموفق"[1].

قلتُ: هذا الذي ذكره ابن حجر هنا هو صحيح بناءً على إحدي النسخ، ففي نسخة أخرى: "ألفا حديث وأربعمائة وأربعة وستون، ثم قال: فجميع ذلك ألفا حديث وستمائة وثلاثة وعشرون، وهو صحيح أيضاً، وقال رحمه الله في الفتح في آخر كتاب التوحيد: "وجميع ما فيه موصولاً ومعلقاً بغير تكرار ألفا حديث وخمسمائة وثلاثة عشر وفي نسخة "ألفا حديث وأربعمائة حديث وأربعة وستون حديثاً". فالإعتذار الذي ذكره ابن حجر لعله يبرر هذا التناقض في العدّ.

الثلاثيات:

وللبخاري في صحيحه أحاديث علا فيها حتى صار بينه وبين النبي ﷺ ثلاثة رواة، وهي المعروفة بالثلاثيات، وعدتها اثنان وعشرون حديثاً بالمكرر، وبدون المكرر ستة عشر حديثاً، وقد أفردها بعض العلماء بالتأليف كمحمد بن عبد الدايم البرماوي (٨٣١هـ)، وابن الحاج حسن (٩٣٩هـ)، والعلامة الشيخ علي القاري الحنفي (١٠١٤هـ)، والشيخ عبد الباسط رستم بن علي القنوجي (١٢٢٣هـ)، وغيرهم.

---

(1) مقدمة فتح البارى (ص ٤٧٨).

وثلاثيات البخاري وقعت عن مكي بن إبراهيم، ومحمد بن عبد الله الأنصاري، وأبي عاصم النبيل، وعصام بن خالد، وخلاد بن يحيى. وهم من الطبقة الأولى من شيوخه، ممن حدثه عن التابعين.

وهذه أرقام الثلاثيات متسلسلة على حسب وقوعها في الكتاب:

(١٠٩، ٤٩٧، ٥٠٢، ٥٦١، ١٩٢٤، ٢٠٠٧، ٢٢٨٩، ٢٢٩٥، ٢٤٧٧، ٢٧٠٣، ٢٩٦٠، ٣٠٤١، ٣٥٤٦، ٤٢٠٦، ٤٢٧٢، ٤٤٩٩، ٥٤٩٧، ٥٥٦٩، ٦٨٩١، ٦٨٩٤، ٧٢٠٨، ٧٤٢١).

ثم أن هذه الأحاديث تدور على خمسة أسانيد:

الأول: المكي بن إبراهيم، عن يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة بن الأكوع (أحد عشر حديثاً).

الثاني: أبو عاصم الضحاك بن مخلد، عن يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة بن الأكوع (ستة أحاديث).

الثالث: محمد بن عبد الله الأنصاري، عن حميد، عن أنس (ثلاثة أحاديث).

الرابع: عصام بن خالد، عن حريز بن عثمان ، عن عبد الله بن بسر (حديث واحد).

الخامس: خلاد بن يحي، عن عيسى بن طهمان، عن أنس (حديث واحد).

وهناك بعض الأسانيد تلتحق بالثلاثيات، أو لها حكم الثلاثيات وأن لم تكن لها صورتها وهي:

(١٢٧، ٣٤٧، ٢٣٨٢، ٢٣٨٢، ٦٠٧٤، ٦٣٩٧، ٦٤٧١، ٦٥١٠، ٦٨٨١).

عناية الإمام البُخَاريِّ بالجامع الصَّحيح ومُصنَّفاته الأخرى

إن الحديث عن الأوهام الواقعة في الجامع الصحيح بسبب اختلاف الرواة، يجب أن لا تُعَدُّ من السلبيات التي يظن البعض إنها من المآخذ على الجامع الصحيح وإنما هي أمر طبيعي يعطينا فكرة عن مدى الدقة والأمانة العلمية التي كان يتميز بها المحدثون في تأليفهم للمصنفات، ومدى رعايتهم لعلم الرواية، وحرصهم على مراجعة ما يكتبونه، واستمرارهم في تنقيح ما يأخذونه عن شيوخهم، ومراجعة مصادرهم للوصول إلى أدق الروايات، وأتقنها، وهذا الأمر ليس موقوفاً على كتاب الجامع الصحيح فإن كتاب الموطأ للإمام مالك رحمه الله تعالى هو الاخر قد كثرت رواياته وتباينت بسبب مراجعته المستمرة لكتابه، وتعدد رواة الموطأ، وغير ذلك من المصنفات الحديثية، والتي كثرت روايتها وتعددت ... دليل واضح على المدى الذي وصل إليه المسلمون في ضبط النصوص وتوثيقها .

ولقد كانت عناية الإمام البخاري بمصنفاته كبيرة، وروى عنه أنه قال: "صنفت جميع كتبي ثلاث مرات[١]، أي أنه ما زال ينقحها ويراجعها أكثر من مرة". وقال: "ما وضعت في كتاب الصحيح حديثاً إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين، وعنه أنه قال: صنفت الجامع من ستمائة ألف حديث في ست عشرة سنة، وجعلته حجّة فيما بيني وبين الله، وقال: "صنفت كتابي الجامع في المسجد الحرام، وما أدخلت فيه حديثاً حتى استخرت الله تعالى، وصليت ركعتين وتيقنت صحته".

قال الحافظ ابن حجر: "الجمع بين هذا وبين ما تقدم أنه كان يصنفه في البلاد: أنه ابتدأ تصنيفه وترتيبه وأبوابه في المسجد الحرام، ثم كان يخرج الأحاديث بعد ذلك في بلده وغيرها، ويدلّ عليه قوله: إنه أقام فيه ست عشرة سنة، فإنه لم يجاور بمكة هذه المدة كلها، وقد روى ابن عديٍّ عن جماعة من المشايخ أن البخاري حوّل تراجم جامعه بين قبر النبي ﷺ ومنبره، وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين".

قال الحافظ: "ولا ينافي هذا أيضاً ما تقدم لأنه يحمل على أنه كتبه في المسودّة وهنا حوّله من المسودّة إلى المُبيضة"[٢].

وقال أبو جعفر العُقيلي: "لما صنف البخاري كتابه الصحيح عرضه على ابن المديني، وأحمد بن حنبل، ويحي بن معين، وغيرهم فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة إلا أربعة أحاديث، قال العقيلي: والقول فيها قول البخاري، وهي صحيحة"[٣].

وكان الإمام البخاري رحمه الله يعقد مجالس علمية لإملاء الحديث وكتابة الصحيح وقد ذكر الفربري انه قد سمع منه ـ يعني البخاري ـ تسعون ألف رجل، وآخر من سمع منه ببغداد القاضي حسين المحاملي[٤].

قال ابن رُشيد: "ثم تواتر الكتاب من الفربري، فتطوق به المسلمون، وانعقد الإجماع عليه"[٥].

شرط الإمام البخاري في صحيحه:

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٢/٤٠٣)، هدي الساري (٤٨٧).
(٢) هدي الساري (٤٨٩)، تغليق التعليق (٥/٤١٨).
(٣) المصدر السابق.
(٤) انظر تاريخ بغداد (٢/٥)، سير أعلام النبلاء (١٢/٤٣٣).
(٥).إفادة النصيح بسند الجامع الصحيح ١٩.

لم ينقل عن الإمام البخاري رحمه الله أنه اشترط عدداً من الشروط وإنما يُعرف ذلك من اسم كتابه وتتبع أسانيد أحاديثه ومعرفة أحوال رجاله. وأنّ الإمام اشترط في اتصال السند المعنعن ثبوت اتصال الراوي بمن روى عنه بالعنعنة بالنص دون الاكتفاء بالمعاصرة وإمكانية اللقاء.

فشرطه تجريد الصحيح المستوفي لشروط الصحة: من اتصال الإسناد، وثقة الرواة، والسلامة من العلل.

وذلك مستفاد من تتبع كتابه.

كذلك يتبين من عنوانه، فإنه سماه: "الجامع المسند المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه".

وقال البخاري: "ما أدخلت في كتابي (الجامع) إلا ما صح، وتركت من الصحاح لحال الطول"[1].

وهذا صريح منه أنه لم يقصد إلى مجرد الجمع، بل جرد الصحيح في كتابه لم يَشُبه بغيره، كذلك يدل هذا على ضعف الاستدراك عليه لما لم يخرجه من الحديث، فإنه قصد إلى الاختصار.

فأما شرطه في الاتصال فشديد، فإنه لم يكتف بمعاصرة الراوي لشيخه، بل اشترط لقاءه له ولو مرة.

وأما في الرجال، فإنه عمد إلى أحاديث الثقات الذين هم في أعلى درجات الثقة، واحترز من أحاديث من قامت الشبهة أو قويت مظنتها في روايته.

قال الدارقطني: "أخرج البخاري عن بقية بن الوليد وعن بهز بن حكيم اعتباراً ؛ لأن بقية يحدث عن الضعفاء، وبهزاً متوسط"[2].

قال الحافظ ابن حجر: الإسناد المعنعَن له حكم الاتصال إذا تعاصر المعنعِن والمعنعَن عنه وإن لم يثبت اجتماعهما إلا أن يكون المعنعِن مدلساً، والبخاري لا يحمل ذلك على الإتصال حتى يثبت اجتماعهما ولو مرّة وقد أظهر البخاري هذا المذهب في تاريخه وجرى عليه في صحيحه وأكثر منه

---

(1) أخرجه ابن عَدي في الكامل (٢٢٦/١) وأسامي من روى عنهم البخاري ومسلم (ص: ٦٢) ومن طريقه: الخليلي في الإرشاد (٩٦٢/٣) والخطيب في تاريخ بغداد (٨/٢ – ٩) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٧٣/٥٢) من طريق إبراهيم بن مَعْقل النسفي عن البخاري، به. وعند ابنِ عساكر من وجهين عنه، هو صحيحٌ بهما.

(2) سؤالات السلمي للدارقطني (النص: ٧٥).

حتى إنه ربما خرّج الحديث الذي لا تعلّق له بالباب جملة إلا ليبين سماع راو من شيخه حيث يقول: هنك طعن أو شك في السماع وهذا مما ترجح به كتابه لأنا وإن سلّمنا ما ذكره مسلم من الحكم بالاتصال فلا يخفى أن شرط البخاري أوضح بالاتصال"[1] .

وقال محمد بن طاهر المقدسي حول شرط البخاري: "اعلم أن البخاري ومسلماً ومن ذكرنا بعدهم، لم ينقل عن واحد منهم أنه قال: شرطتُ أن أخرّج في كتابي ما يكون على الشرط الفلاني، وإنما يعرف ذلك من سبر كتبهم، فيعلم بذلك شرطُ كل رجلٍ منهم. واعلم أن شرط البخاري ومسلم أن يُخرجا الحديث المُتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور، من غير اختلاف بين الثقات الأثبات، ويكون إسناده متصلاً غير مقطوع، فإن كان للصحابي راويان فصاعداً فحسن، وإن يكن له إلا راوٍ واحد إذا صح الطريقُ إلى الراوي أخرجاه، إلا أن مسلماً أخرج أحاديث أقوامٍ ترك البخاري حديثهم، لشبهةٍ وقعت في نفسه، أخرج مسلم أحاديثهم بإزالة الشبهة، مثل حماد بن سلمة، وسهيل بن أبي صا لح، وداود بن أبي هند، وأبي الزبير، والعلاء بن عبد الرحمن، وغيرهم[2].

لهذا قال الحازمي: "شرط البخاري أن يخرج ما اتصل إسناده بالثقات المتقنين الملازمين لمن أخذوا عنه ملازمة طويلةً. وقد يخرج أحياناً عن أعيان الطبقة التي تلي هذه في الإتقان والملازمة لمن رووا عنه فلم يلزموه إلا ملازمة يسيرة وهو شرط مسلم، وقد يخرج مسلم حديث من لم يسلم من غوائل الجرح إذا كان طويل الملازمة لمن أخذ عنه"[3].

أن الشرط المتفق عليه بين الجميع لتحقيق الاتصال: أن يكون الراوي المعنعن لم يثبت عليه في حديثه المعنعن تدليس، وأن أخذه الحديث عمن عنعن عنه مترجح.

فشرط البخاري ومن وافقه: أن يكون قد عرف بينهما اللقاء ولو مرة.

وشرط مسلم ومن وافقه: أن يكونا تعاصرا، فثبوت المعاصرة مع عدم التدليس مظنة للقاء الموجب للسماع فالاتصال.

وما يشترط له البخاري ثبوت اللقاء مندفع عند مسلم بعد ثقة الراوي بعدم تدليسه، فهو لا يسقط واسطة بينه وبين شيخه، وألزم القائل بمذهب البخاري أن ما خشيه من مظنة عدم

([1]) النكت على مقدمة ابن الصلاح، للحافظ ابن حجر (١/٢٧٩).

([2]) شروط الأئمة الستة (ص: ١٧ ــ ١٨).

([3]) شروط الأئمة الخمسة لابن طاهر (ص ٤٣ – ٤٧).

الاتصال في هذه الحالة، أنه وارد كذلك في حالة اشتراط ثبوت اللقاء ولو مرة، فإن مظنة عدم الاتصال واردة أيضاً، ويلزم عليه اشتراط ثبوت السماع في كل موضع عنعنة.

والبخاري ومن وافقه يقولون بما قال به مسلم من تصحيح الاتصال بالمعاصرة إذا ترجح اللقاء بالقرائن، ومسلم أطلق القول في الاكتفاء بها، فأخذت على "صحيحه" أسانيد أعلت بالانقطاع، وليس كذلك البخاري.

وطريق البخاري أمكن وأرجح، والمظنة التي أوردها مسلم مندفعة بشرط عدم التدليس أو ثبوت الإرسال في رواية معينة، وهو أوفق لما يوجبه مقتضى الاتصال كشرط للحديث الصحيح.

وعليه فالراجح: أن الإسناد المعنعن يحكم له بالاتصال فيما بين الراوي والمروي عنه بتلك الصيغة، بشرط ثلاثة:

الأول: أن يثبت اللقاء بينهما يقيناً أو غالباً.

والثاني: أن يسلم التلميذ من التدليس.

والثالث: أن لا يقوم دليل على عدم سماعه.

وأما تحري البخاري في سلامة الحديث من العلل المؤثرة، فغاية في الظهور لمن درس كتابه، ولذا ندر التعقب عليه في ذلك، وكان لفطنته لما قد يتعقب به مما يقع من اختلاف الرواة في حديث، فإنك تراه يسوق الحديث بأحسن إسناد عنده محتجا به، ثم يذكر بعده ما وقع من الاختلاف، كأنه يقول بذلك: قد اطلعت على الاختلاف في الرواية وعلمته، ولكن لا أثر له.

منهج الإمام البخاري في الجامع الصحيح.

(١) يكرر الأحاديث ويقطعها: لفائدة إسنادية أو متنية، أو يكون الحديث عن صحابي فيعيده عن صحابي آخر، أو أن يسوقه بالعنعنة ثم يعيده بالتصريح بالسماع. قال ابن حجر في هدي الساري: الفصل الثالث: في بيان تقطيعه للحديث واختصاره وفائدة إعادته له في الأبواب وتكراره قال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي فيما رويناه عنه في جزء سماه جواب المتعنت: اعلم أن البخاري رحمه الله كان يذكر الحديث في كتابه في مواضع ويستدل به في كل باب بإسناد آخر ويستخرج طريق واحدة فيتصرف حينئذ فيه، فيورده في موضع موصولا وفي موضع معلقا ويورده تارة تاما وتارة مقتصرا على طرفه الذي يحتاج إليه في ذلك الباب، فإن كان المتن مشتملا على جمل متعددة لا تعلق لإحداها بالأخرى فإنه منه بحسن استنباطه وغزارة فقهه معنى يقتضيه الباب الذي أخرجه فيه وقلما

يورد حديثا في موضعين بإسناد واحد ولفظ واحد وإنما يورده من طريق أخرى لمعان نذكرها والله أعلم بمراده منها فمنها أنه يخرج الحديث عن صحابي ثم يورده عن صحابي آخر والمقصود منه أن يخرج الحديث عن حد الغرابة وكذلك يفعل في أهل الطبقة الثانية والثالثة وهلم جرا إلى مشايخه فيعتقد من يرى ذلك من غير أهل الصنعة أنه تكرار وليس كذلك لاشتماله على فائدة زائدة"[١].

(٢) جعل كتابه كتاباً جامعاً؛ نوّع في موضوعاته، وفصّل حتى صار أجمع كتاب من كتب السنة فلم يؤلف كتاب مثله لا قبله ولا بعده، وضم بين دفتيه كتبه وأبوابه على نسق فريد وترتيب محكم، بدأ بكتاب الوحي إشعاراً بأن الوحي هو أساس الدين، ثم الإيمان، ثم العلم ..الخ.

(٣) وضع تراجمه بما يناسب لها الأحاديث، وربما لم يجد حديثاً موافقاً للترجمة التي وضعها على شرطه فيذكره بالمعنى ويستشهده بآية أو أحاديث أخرى تدل على عموم معناه، ولهذا أخلى كثيراً من الأبواب عن إسناد الحديث واقتصر فيه على قوله (فيه فلان عن النبي ﷺ، لذا قيل: "فقه البخاري في تراجم أبوابه، أو في تراجم صحيحه" يعني من أراد أن يعرف فقه البخاري وآرائه الفقهية فعليه أن يقرأ تراجم الأبواب فإنه سيعرف فقه الإمام البخاري.

(٤) تراجم البخاري في صحيحه على نوعين:

- "ظاهرة: وهي أن تكون دالة بالمطابقة لما يورد في مضمونها.. وقد تكون بلفظ المترجم له أو بعضه أو بمعناه.
- خفية: وهي التي لا تدرك مطابقتها لمضمون الباب إلا بالنظر الفاحص والتفكير الدقيق.. وهذا الموضع هو معظم ما يشكل من تراجم هذا الكتاب، ولهذا اشتهر من قول جمع من الفضلاء فقه البخاري في تراجمه وأكثر ما يفعل البخاري ذلك إذا لم يجد حديثا على شرطه في الباب ظاهر المعنى في المقصد الذي ترجم به ويستنبط الفقه منه، وقد يفعل ذلك لغرض شحذ الأذهان في إظهار مضمره واستخراج خبيئه، وكثيرا ما يفعل ذلك أي هذا الأخير حيث يذكر الحديث المفسر لذلك في موضع آخر متقدما أو متاخرا، فكأنه يحيل عليه ويومئ بالرمز والإشارة إليه".

---

(١) هدي الساري مقدمة فتح الباري ص١٥.

مثال التراجم الظاهرة:

- يقول البخاري: باب التداوي بأبوال الإبل وألبانها، أورد فيه حديث العُرَانِيِّينَ ((الَّذِينَ اجْتَوَوْا الْمَدِينَة فَأَوْصَاهُمُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِأَنْ يَخْرُجُوا إِلَى رَاعِيه له، وذَوْدٍ له مِنَ الْإِبِلِ لِيَشْرَبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَالِهَا" ويتداووا بذلك مما أصابهم من الداء .

فهذا التبويب علاقته بالحديث واضحة وصريحة، لا تحتاج إلى دقة استنباط وفهم .

مثال التراجم الخفية:

- ومن أمثلة ذلك: بابٌ عقده الإمام البخاري في صحيحه، قال: "باب تزويج المعسر الذي معه القرآن والإسلام" ثم أورد فيه حديث سهل بن سعد ﷺ قال: "كُنَّا نَغْزُو مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لَيْسَ لَنَا نِسَاءٌ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ أَلَا نَسْتَخْصِي- استأذنوا النبي ﷺ في الخِصاء... - فَنَهَانَا عَنْ ذَلِكَ" علاقة هذا الحديث بباب تزويج المُعْسِر الذي معه القرآن والإسلام علاقته خفية جداً، يقول بعض العلماء الذين شرحوا هذا الحديث: لَّما كان الشاب لا يستغني عن الزواج، ولا بد له من الزواج وهو مأمور بأن لا يقع في الإثم وأن يرتكب الفاحشة، يعلم النبي ﷺ أن نَهْيَهُ عن الخصاء في مثل هذه الحالة سيحقق له مشقة عظيمة، فقير كما تأتي رواية أخرى لابن مسعود: ((وَلَيْسَ لَنَا شَيْءٌ)) . يعني ليس عندنا مال حتى نتزوج ... إذاً ما هو الحل ؟ لا حَلَّ إلا أن يُزَوَّج بما معه من القرآن والإسلام ؛ لأنه لا يخلو مسلم أن يكون معه شيء من القرآن، فدل ذلك على أن النبي ﷺ لما نهاهم عن الاختصاء كأنه يقول للناس: فزَوِّجوهم وإن كانوا فقراء بما معهم من الإسلام والقرآن. استنباط بعيد ودقيق جداً !! وللإمام البخاري من هذه الأمثلة شيء كثير، ولذلك اعتنى العلماء بتأليف مؤلفات خاصة في بيان علاقة الحديث بالباب، وقد طُبِع من هذه المصنفات عدة كتب.منها:
- كتاب " المُتَوَارِي " على تراجم أبواب البخاري لناصر الدين بن المُنَيِّر الإسكندراني.
- كتاب " مناسبات تراجم البخاري " لابن جماعة . وغيرها من المؤلفات[1].

(٥) تنوع تراجم البخاري: قال صديق حسن خان:

([1]) انظر: مناهج السنة ومصادر مصنفيها. الشريط الأول، (ص ١٠– ١٣). (ملحوظة: في كتاب مناهج السنة: أن الحديث تحت هذا الباب هو حديث ابن مسعود بينما في صحيح البخاري هو لسهل بن سعد، فصححته هنا لعله سهو من المؤلف).

"وجملة تراجم أبوابه تنقسم أقساماً؛ منها أنه يترجم بحديث مرفوع ليس على شرطه ويذكر في الباب حديثاً شاهداً على شرطه.

ومنها أنه يترجم بحديث مرفوع ليس على شرطه لمسألة استنبطها من الحديث بنحو من الاستنباط من نصه أو إشارته أو عمومه أو إيمائه أو فحواه.

ومنها أنه يترجم بمذهب ذهب إليه ذاهبٌ قبله، ويذكر في الباب ما يدل عليه بنحو من الدلالة لو يكون له شاهداً في الجملة من غير قطعٍ بترجيح ذلك المذهب فيقول: باب من قال كذا.

ومنها أنه يترجم بمسألة اختلفت فيها الأحاديث، فيأتي بتلك الأحاديث على اختلافها، ليقرب إلى الفقيه من بعده أمرها، مثاله: باب خروج النساء إلى البراز. جمع فيه حديثين مختلفين.

ومنها أنه قد تتعارض الأدلة، ويكون عند البخاري وجه تطبيق بينها، يحمل كل واحد على محمل فيترجم بذلك المحمل، إشارة إلى التطبيق، مثاله: باب خوف المؤمن أن يحبط عمله وما يحذر من الإصرار على النفاق والعصيان. ذكر فيه حديث: "سباب المسلم فسوق وقتاله كفر".

ومنها أنه قد يجمع في الباب أحاديث كثيرة كل واحد منها يدل على الترجمة، ثم يظهر له في حديث واحد فائدة أخرى سوى الفائدة المترجم عليها، فيعلم ذلك الحديث بعلامة الباب، وليس غرضه أن الباب الأول قد انقضى بما فيه وجاء الباب الآخر برأسه، ولكن قوله: "باب" هنالك بمنزلة ما يكتب أهل العلم على الفائدة المهمة لفظ: تنبيه أو لفظ فائدة أو لفظ قف...

ومنها أنه قد يكتب لفظ: باب مكان قول المحدثين: وبهذا الإسناد، وذلك حيث جاء حديثان بإسناد واحد، كما يكتب حيث جاء حديث واحد بإسنادين، مثاله: باب ذكر الملائكة؛ أطال فيها الكلام حتى أخرج حديث:" الملائكة يتعاقبون ملائكة بالليل وملائكة بالنهار" برواية شعيب عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة، ثم كتب: باب إذا قال أحدكم: آمين والملائكة في السماء آمين...الحديث" ثم أخرج حديث:" إن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه صورة" ... ومنه أنه يذهب في كثير من التراجم إلى طريقة أهل السير في استنباطهم خصوصيات الوقائع والأحوال من إشارات طرق الحديث، وربما يتعجب الفقيه لعدم ممارسة هذا الفن، لكن أهل السير لهم اعتناء شديد بمعرفة تلك الخصوصيات"[(١)].

(٦) كثيراً ما يترجم للمسائل الخلافية -التي لا يترجح فيها شيء يذكره- بصيغة السؤال: كقوله: "باب متى يصح سماع الصغير؟ أورد فيه حديث ابن عباس وهو راكب على حمار

([١]) الحطة (ص١٧٣-١٧٤).

والنبي ﷺ يصلي بمنى..[١]. وهذه المسألة (أي صحة سماع الصغير) خلافية عند المحدثين وغيرهم، فعند بعض المحدثين يشترطون له التمييز، وقيل:خمس سنين، وبعضهم اشترطوا البلوغ، لكن عندهم أدلة.

(٧) قد يذكر المتن بغير إسناد، وقد يورده معلقاً وإنما يفعل هذا ؛ لأنه أراد الاحتجاج للمسألة التي ترجم لها وأشار إلى الحديث لكونه معلقاً وقد يكون مما تقدم أو نحو ذلك.

(٨) إذا لم يجد في الباب إلا حديثا واحداً لا يوافق شرطه مع أنه صا لح للحجة كتبه في الباب مغايرا للصيغة التي يسوق بها ما هو من شرطه، وإن لم يجد فيه ما على شرطه ولا على شرط غيره وكان مما يستأنس به ويقدمه قوم على القياس استعمل لفظه أو معناه ترجمة (باب) ثم أورد فيه إما آية أو حديثاً تدل على عموم ما دلّ عليه ذلك الخبر.

(٩) يورد أحاديث معلولة فيخالفه بعض العلماء فيها، بعد أن يترجح له أن تلك العلة غير مؤثرة [٢].

(١٠) يكرر الأحاديث ويقطعها، لفائدة إسنادية أو متنية، أو يكون الحديث عن صحابي فيعيده عن صحابي آخر، أو أن يسوقه بالعنعنة ثم يعيده بالتصريح بالسماع.

الإنتقادات على البخاري:

انتقد على البخاري في كتابه الصحيح، في بعض الأحاديث، وكذا في رجاله حيث انتقده الإمام الدارقطني رحمه الله تعالى، وله تأليف في ذلك باسم: "التتبع".

وكذا انتقد ترتيب الكتاب: كتقطيعه للأحاديث، جزء هنا وجزء هناك في كثير من الأحيان في مواضع كثيرة ربما تزيد على عشرين موضعاً. وكذا انتقدوه بذكر المعلقات.[٣] وحتى في التراجم وذلك لأن الكتاب ألف في الحديث وأدخل المؤلف فيه هذه التراجم التي فيها مسائل فقهية والخلافية.

---

(١) صحيح البخاري، (ج ١/ ص ٢٦).

(٢) "مناهج المحدثين" للدكتور سعد. ص:٢٠- ٢١).

(٣) والكلام المفصل عن معلقات البخاري في صحيحه سوف يأتي بعد هذا المبحث.

وأحسن من أجاب عن هذه الشبهات كلها، هو الحافظ ابن حجر في "هدي الساري، فقال في معرض كلامه على الأحاديث التي انتقدها الدارقطني: "الجواب عنه على سبيل الإجمال أن نقول: لا ريب في تقديم البخاري ثم مسلم على أهل عصرهما ومن بعده من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والمعلل، فإنهم لا يختلفون في أن علي بن المديني كان أعلم أقرانه بعلل الحديث، وعنه أخذ البخاري ذلك حتى كان يقول: ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني، ومع ذلك فكان علي بن المديني إذا بلغه ذلك عن البخاري يقول: دعوا قوله فإنه ما رأى مثل نفسه. وكان محمد بن يحي الذهلي أعلم أهل عصره بعلل حديث الزهري، وقد استفاد منه ذلك الشيخان جميعاً. وروى الفربري عن البخاري قال: ما أدخلت في الصحيح حديثاً إلا بعد أن استخرت الله تعالى، وتيقنت صحته. وقال مكي بن عبد الله: سمعت مسلم بن الحجاج يقول: عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي، فكل ما أشار أن له علة تركته. فإذا عرف وتقرر أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له أو له علة إلا أنها غير مؤثرة عندهما، فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارضاً لتصحيحهما؛ ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما. فيندفع الاعتراض من حيث الجملة"[1].

لكنه سلم ببعض الانتقادات للدارقطني على ما انتقد صحيح البخاري، حيث قال مقولته المشهورة: " واليسير منه في الجواب عنه تعسف "[2].

وأما الطعن في الرجال فعقد له الفصل التاسع وأجاب عن الاعتراضات موضعاً موضعاً، وميّز من أخرج له منهم في الأصول أو في المتابعات والاستشهادات، مفصلاً لذلك جميعه، فقال:

"وقبل الخوض فيه ينبغي لكل مصنف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأي راو كان، مقتض لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته، ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطباق جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين، وهذا معنى لم يحصل لغير من خرج عنه في الصحيح، فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما، هذا إذا خرج له في الأصول، فأما إن خرج له في المتابعات والشواهد والتعاليق، فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره مع حصول اسم الصدق لهم، وحينئذ إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعناً، فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام فلا يقبل إلا مبيَّن السبب مفسراً بقادح يقدح في عدالة هذا الراوي وفي

---

(١) مقدمة فتح البارى (ص ٣٤٥).

(٢) انظر: هدي الساري (١/ ٣٨٠).

ضبطه مطلقاً أو في ضبطه لخبر بعينه. لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة، منها ما يقدح ومنها ما لا يقدح، وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل الذي يخرج عنه في الصحيح: "هذا جاز القنطرة" يعني بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه...

قال ابن حجر: "فلا يقبل الطعن في أحد منهم إلا بقادح واضح، لأن أسباب الجرح مختلفة ومدارها على خمسة أشياء البدعة أو المخالفة أو الغلط أو جهالة الحال أو دعوى الانقطاع في السند بأن يدعي في الراوي أنه كان يدلس أو يرسل.

فأما جهالة الحال، فمندفعة عن جميع من أخرج لهم في الصحيح لأن شرط الصحيح أن يكون راويه معروفاً بالعدالة فمن زعم أن أحداً منهم مجهول، فكأنه نازع المصنف في دعواه أنه معروف، ولا شك أن المدعي لمعرفته مقدم على من يدعي عدم معرفته، لما مع المثبت من زيادة العلم. ومع ذلك فلا تجد في رجال الصحيح أحداً ممن يسوغ إطلاق اسم الجهالة عليه أصلاً كما سنبينه.

وأما الغلط، فتارة يكثر من الراوي وتارة يقل، فحيث يوصف بكونه كثير الغلط ينظر فيما أخرج له إن وجد مروياً عنده أو عند غيره من رواية غير هذا الموصوف بالغلط، علم أن المعتمد أصل الحديث لا خصوص هذه الطريق، وإن لم يوجد إلا من طريقه، فهذا قادح يوجب التوقف عن الحكم بصحة ما هذا سبيله، وليس في الصحيح بحمد الله من ذلك شئ. وحيث يوصف بقلة الغلط كما يقال: سئ الحفظ، أوله أو اهام، أوله مناكير وغير ذلك من العبارات، فالحكم فيه كالحكم في الذي قبله، إلا أن الرواية عن هؤلاء في المتابعات أكثر منها عند المصنف من الرواية عن أولئك.

وأما المخالفة ـ وينشأ عنها الشذوذ والنكارة ـ فإذا روى الضابط والصدوق شيئاً فرواه من هو أحفظ منه أو أكثر عدداً بخلاف ما روى بحيث يتعذر الجمع على قواعد المحدثين، فهذا شاذ. وقد تشتد المخالفة أو يضعف الحفظ فيحكم على ما يخالف فيه بكونه منكراً، وهذا ليس في الصحيح منه الا نزر يسير قد بين في الفصل الذي قبله بحمد الله تعالى.

وأما دعوى الانقطاع، فمدفوعة عمن أخرج لهم البخاري لما علم من شرطه؛ ومع ذلك فحكم من ذكر من رجاله بتدليس أو إرسال: أن تسبر أحاديثهم الموجودة عنده بالعنعنة، فإن وجد التصريح بالسماع فيها اندفع الاعتراض وإلا فلا.

وأما البدعة، فالموصوف بها إما أن يكون ممن يكفر بها أو يفسق، فالمكفر بها لابد أن يكون ذلك التكفير متفقاً عليه من قواعد جميع الأئمة، كما في غلاة الروافض من دعوى بعضهم حلول

الإلهية في علي أو غيره، أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة، أو غير ذلك. وليس في الصحيح من حديث هؤلاء شئ البتة. والمفسق بها كبدع الخوارج والروافض الذين لا يغلون ذلك الغلو وغير هؤلاء من الطوائف المخالفين لأصول السنة خلافاً ظاهراً لكنه مستند إلى تأويل ظاهرة سائغ، فقد اختلف أهل السنة في قبول حديث من هذا سبيله إذا كان معروفاً بالتحرز من الكذب مشهوراً بالسلامة من خوارم المروءة موصوفاً بالديانة والعبادة، فقيل: يقبل مطلقاً، وقيل: يرد مطلقاً، والثالث: التفصيل بين أن يكون داعية أو غير داعية فيقبل غير الداعيه ويرد حديث الداعيه. وهذا المذهب هو الأعدل وصارت إليه الطوائف من الأئمة، وادعى ابن حبان إجماع أهل النقل عليه لكن في دعوى ذلك نظر. ثم اختلف القائلين بهذا التفصيل فبعضهم أطلق ذلك وبعضهم زاده تفصيلاً فقال: ان اشتملت رواية غير الداعيه على ما يشيد بدعته ويزينه ويحسنه ظاهراً فلا تقبل، وإن لم تشتمل فتقبل. وطرد بعضهم هذا التفصيل بعينه في عكسه في حق الداعيه فقال: أن اشتملت روايته على ما يرد بدعته قبل وإلا فلا...

وأعلم أنه قد وقع من جماعة الطعن في جماعة بسبب اختلافهم في العقائد، فينبغي التنبه لذلك وعدم الاعتداد به إلا بحق. وكذا عاب جماعة من الورعين جماعة دخلوا في أمر الدنيا فضعفوهم لذلك! ولا أثر لذلك التضعيف مع الصدق والضبط والله الموفق. وأبعد ذلك كله من الاعتبار تضعيف من ضعف بعض الرواة بأمر يكون الحمل فيه على غيره، أو للتجامل بين الأقران. وأشد من ذلك تضعيف من ضعف من هو أوثق منه أو أعلى قدراً أو أعرف بالحديث فكل هذا لا يعتبر به"[1].

وأمّا تقطيعه للحديث واختصاره وفائدة اعادته له في الأبواب وتكراره، فمعلومٌ بالاستقراء أن البخاري رحمه الله يذكر الحديث في مواضع ويستدل به في كل باب بإسناد آخر، ويستخرج منه بحسن استنباطه وغزارة فقهه معنى يقتضيه الباب الذي أخرجه فيه؛ وقلّمَا يورد حديثاً في موضعين بإسناد واحد ولفظ واحد، وإنّما يورده من طريق أخرى لمعان، نوضحها في النقاط التالية:

إعادة المتن الواحد في موضع آخر أو أكثر:

(١) أن يخرج الحديث عن صحابي ثم يورده عن صحابي آخر، والمقصود منه أن يخرج الحديث عن حد الغرابة، وكذلك يفعل في أهل الطبقة الثانية والثالثة وهلم جرا إلى مشايخه،

---

(١) بتصرف من مقدمة فتح البارى (ص٣٨١-٣٨٢).

فيعتقد من يرى ذلك من غير أهل الصنعة أنه تكرار وليس كذلك لاشتماله على فائدة زائدة.

(٢) أن يصحح أحاديثَ على هذه القاعدة، يشتمل كل حديث منها على معان متغايرة فيورده في كل باب من طريق غير الطريق الأولى.

(٣) أن يخرج أحاديث يرويها بعض الرواة تامة ويرويها بعضهم مختصرة، فيوردها كما جاءت ليزيل الشبهة عن ناقليها.

(٤) ومنها أن الرواة ربما اختلفت عباراتهم، فحدث راوٍ بحديث فيه كلمة تحتمل معنى، وحدث به آخر فعبر عن تلك الكلمة بعينها بعبارة أخرى تحتمل معنى آخر، فيورده بطرقه إذا صحت على شرطه ويفرد لكل لفظة باباً مفرداً.

(٥) أن يخرج أحاديث تعارض فيها الوصل والارسال، ورجح عنده الوصل فاعتمده، وأورد الإرسال منبهاً على أنه لا تأثير له عنده في الوصل.

(٦) أن يخرج أحاديث تعارض فيها الوقف والرفع والحكم فيها كذلك.

(٧) أن يخرج أحاديث زاد فيها بعض الرواة رجلاً في الإسناد ونقصه بعضهم، فيوردها على الوجهين حيث يصح عنده أن الراوي سمعه من شيخ حدثه به عن آخر ثم لقي الآخر فحدثه به، فكان يرويه على الوجهين.

(٨) أن يخرج حديثاً عنعنه راويه، فيورده من طريق أخرى مصرحاً فيها بالسماع، على ما عرف من طريقته في اشتراط ثبوت اللقاء في المعنعن.

تقطيعه متن الحديث في الأبواب:

"حكى بعض شراح البخاري أنه وقع في أثناء الحج في بعض النسخ بعد باب قصر الخطبة بعرفة باب تعجيل الوقوف، قال أبو عبد الله: يزاد في هذا الباب حديث مالك عن ابن شهاب، ولكني لا أريد أن أدخل فيه معاداً". هذا يقتضي أنه لا يتعمد أن يخرج في كتابه حديثاً معاداً بجميع إسناده ومتنه، وإن كان قد وقع له من ذلك شيء فعن غير قصد وهو قليل جداً. فتقطيعه للحديث له أحوال:

(١) إن كان المتن قصيراً أو مرتبطاً بعضه ببعض وقد اشتمل على حكمين فصاعداً، فإنه يعيده بحسب ذلك مراعياً مع ذلك عدم إخلائه من فائدة حديثية؛ وهي إيراده له عن شيخ سوى

الشيخ الذي أخرجه عنه قبل ذلك كما تقدم تفصيله فتستفيد بذلك تكثير الطرق لذلك الحديث.

(٢) إن كان المتن مشتملاً على جمل متعددة لا تعلق لإحداها بالأخرى، فإنه يخرج كل جملة منها في باب مستقل فراراً من التطويل، وربما نشط فساقه بتمامه.

(٣) إن ضاق عليه مخرج الحديث حيث لا يكون له إلا طريق واحدة، فيتصرف حينئذ فيه فيورده في موضع موصولاً وفي موضع معلقاً، ويورده تارة تاماً وتارة مقتصراً على طرفه الذي يحتاج إليه في ذلك الباب.

اقتصاره على بعض المتن:

اقتصاره على بعض المتن ثم لا يذكر الباقي في موضع آخر، لا يقع له ذلك في الغالب إلا حيث يكون المحذوف موقوفاً على الصحابي، وفيه شيء قد يحكم برفعه، فيقتصر على الجملة التي يحكم لها بالرفع، ويحذف الباقي لأنه لا تعلق له بموضوع كتابه.

ومثاله: حديث هزيل بن شرحبيل عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه قال: "إن أهل الإسلام لا يسيبون، وإن أهل الجاهلية كانوا يسيبون". هكذا أورده وهو مختصر من حديث موقوف أوله: جاء رجل إلي عبد الله بن مسعود فقال: أني أعتقت عبداً لي سائبة، فمات وترك مالاً ولم يدع وارثاً؟ فقال عبد الله: "إن أهل الإسلام لا يسيبون، وإن أهل الجاهلية كانوا يسيبون، فأنت ولي نعمته فلك ميراثه، فإن تأثمت وتحرجت في شيء، فنحن نقبله منك ونجعله في بيت المال". فاقتصر البخاري على ما يعطي حكم الرفع من هذا الحديث الموقوف وهو قوله: "إن أهل الإسلام لا يسيبون"، لأنه يستدعى بعمومه النقل عن صاحب الشرع لذلك الحكم، واختصر الباقي لأنه ليس من موضوع كتابه، وهذا من أخفى المواضع التي وقعت له من هذا الجنس.

وإذا تقرر ذلك؛ اتضح أنه لا يعيد إلا لفائدة حتى لو لم تظهر لإعادته فائدة من جهة الإسناد ولا من جهة المتن، لكان ذلك لإعادته لأجل مغايرة الحِكَم التي تشتمل عليه الترجمة الثانية، موجباً لئلا يعد مكررا بلا فائدة، كيف وهو لا يخليه مع ذلك من فائدة إسنادية وهي إخراجه للإسناد

عن شيخ غير الشيخ الماضي، أو غير ذلك على ما سبق تفصيله وهذا بين لمن استقرأ كتابه وأنصف من نفسه والله الموفق لا إله غيره"[١].

أما عن المعلقات فقال الحافظ ابن حجر: والمراد بالتعليق ما حذف من مبتدأ إسناده واحد فأكثر، ولو إلى آخر الإسناد، وتارة يجزم به ك: (قال)، وتارة لا يجزم به ك (يذكر).

فأما المعلق من المرفوعات فعلى قسمين:

أحدهما: ما يوجد في موضع آخر من كتابه هذا موصولاً، وثانيهما: ما لا يوجد فيه إلا معلقاً.

فالأول: أنه يورده معلقاً حيث يضيق مخرج الحديث، إذ من قاعدته أنه لا يكرر إلا لفائدة، فمتى ضاق المخرج واشتمل المتن على أحكام، فاحتاج إلى تكريره فإنه يتصرف في الإسناد بالاختصار خشية التطويل. والثاني: وهو ما لا يوجد فيه إلا معلقاً فإنه على صورتين: إما أن يورده بصيغة الجزم، وإما أن يورده بصيغة التمريض.

فالصيغة الأولى يستفاد منها الصحة إلى من علق عنه، لكن يبقى النظر فيمن أبرز من رجال ذلك الحديث. فمنه ما يلتحق بشرطه، ومنه ما لا يلتحق. أما ما يلتحق، فالسبب في كونه لم يوصل إسناده: إما لكونه أخرج ما يقوم مقامه فاستغنى عن إيراد هذا مستوفى السياق ولم يهمله بل أورده بصيغة التعليق طلباً للاختصار، وإما لكونه لم يحصل عنده مسموعاً أو سمعه وشك في سماعه له من شيخه، أو سمعه من شيخه مذاكرة، فما رأى أنه يسوقه مساق الأصل.

وأما ما لا يلتحق بشرطه فقد يكون صحيحاً على شرط غيره وقد يكون حسناً صالحاً للحجة وقد يكون ضعيفاً لا من جهة قدح في رجاله بل من جهة انقطاع يسير في إسناده.

والصيغة الثانية: وهي صيغة التمريض لا تستفاد منها الصحة إلى من علق عنه، لكن فيه ما هو صحيح، وفيه ما ليس بصحيح.

فأما ما هو صحيح فلم نجد فيه ما هو على شرطه إلا مواضع يسيره جداً، ووجدناه لا يستعمل ذلك إلا حيث يورد ذلك الحديث المعلق بالمعنى، كقوله في الطب: "ويذكر عن بن عباس عن النبي ﷺ في الرقى بفاتحة الكتاب" فإنه أسنده في موضع آخر... وأما مالم يورده في موضع آخر مما أورده بهذه الصيغة: فمنه ما هو صحيح إلا أنه ليس على شرطه. ومنه ما هو حسن. ومنه ما هو ضعيف فرد إلا أن العمل على موافقته. ومنه ما هو ضعيف فرد لا جابر له... وأن جميع ما فيه صحيح باعتبار أنه كله مقبول ليس فيه ما يرد مطلقاً إلا النادر . فهذا حكم المرفوعات.

---

(١) بتصرف من مقدمة فتح البارى (١٣-١٤).

وأما الموقوفات فإنه يجزم منها بما صح عنده ولو لم يكن على شرطه، ولا يجزم بما كان في إسناده ضعف أو انقطاع إلا حيث يكون منجبراً، إما بمجيئه من وجه آخر، وإما بشهرته عمن قاله. وإنما يورد ما يورد من الموقوفات، من فتاوى الصحابة والتابعين ومن تفاسيرهم لكثير من الآيات، على طريق الاستئناس والتقوية لما يختاره من المذاهب في المسائل التي فيها الخلاف بين الأئمة، فحينئذ ينبغي أن يقال: جميع ما يورد فيه إما أن يكون مما ترجم به، أو مما ترجم له؛ فالمقصود من هذا التصنيف بالذات هو الأحاديث الصحيحة المسندة، وهي التي ترجم لها، والمذكور بالعرض والتبع، الآثار الموقوفة والأحاديث المعلقة، نعم والآيات المكرمة!! فجميع ذلك مترجم به، إلاّ أنها إذا اعتبرت بعضها مع بعض، واعتبرت أيضا بالنسبة إلى الحديث، يكون بعضها مع بعض، منها مفسَّر ومنها مفسِّر، فيكون بعضها كالمترجم له باعتبار، ولكنَّ المقصود بالذات هو الأصل، فافهم هذا فإنه مخلص حسن يندفع به اعتراض كثير عما أورده المؤلف من هذا القبيل"[1].

وقد وصل ابن حجر جميع المعلقات في كتاب مستقل سماه: "تغليق التعليق".

عناية العلماء بصحيح البخاري:

ليس من المبالغة إذا قلنا إن المسلمين على اختلاف طبقاتهم وتباين مذاهبهم لم يعنوا بكتاب بعد كتاب الله عز وجل عنايتهم بصحيح البخاري، من حيث السماع والرواية، والضبط والكتابة، وشرح أحاديثه، وتراجم رجاله، واختصاره وتجريد أسانيده.[2]

وقد بلغت شروحه المخطوطة والمطبوعة: إحدى وسبعين شرحاً حسب إحصاء الأستاذ عبد الغني بن عبد الخالق، وحسب إحصائه أيضا بلغت التعليقات والمختصرات وما جرى مجراها: أربعة وأربعين تعليقاً ومختصراً، ما بين مخطوط ومطبوع [3]. وفيما يلي ذكر بعض أهم تلك الكتب :

---

(١) انظر: (هدي الساري) (ص ١٩)، والنكت (١/ ١١٥)، ومناهج المحدثين للدكتور سعد آل حميد (ص٢٤-٣٠).

(٢) " الإمام البخاري وصحيحه" لعبد الغني بن عبد الخالق. طبع: دار المنارة. جدة (ص ٢٢٨-٢٤٥).

(٣) " الإمام البخاري وصحيحه" لعبد الغني (ص ٢٢٨ وما بعده)

أولاً: أهم شروح الجامع:

(١) "فتح الباري شرح صحيح البخاري" للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ).
(٢) "أعلام الحديث" للخطابي (ت ٣٨٦هـ)، اختصر فيه على شرح أحاديث الأحكام.
(٣) "عمدة القاري" للعيني- بدر الدين (ت ٨٥٥هـ).
(٤) "إرشاد الساري" للقسطلاني-أحمد بن محمد بن أبي بكر (ت ٩٢٣هـ).
(٥) "شرح صحيح البخاري" لابن بطال، أبي الحسن علي بن خلف.
(٦) "الكوكب الدراري في شرح صحيح البخاري" للكرماني محمد بن يوسف(٧٨٦هـ).
(٧) "فيض الباري" للشيخ محمد أنور الكشميري (ت ١٣٥٢هـ).

ثانياً: المستخرجات على صحيح البخاري : وهي كثيرة منها:

(١) مستخرج الحافظ أبي بكر الإسماعيلي الجرجاني المتوفى سنة ٣٧١هـ .
(٢) مستخرج الحافظ أبي بكر البرقاني المتوفى سنة ٤٢٥هـ .
(٣) مستخرج الحافظ أبي بكر بن مردويه الأصبهاني الكبير صاحب التاريخ والتفسير المسند ، المتوفى سنة ٤١٦هـ ، وهو غير الحافظ ابن مردويه محدث أصبهان ، فإنه حفيد الكبير، ولم يلحق جده ، توفي سنة ٤٩٨هـ .
(٤) مستخرج الغطريفي المتوفى سنة ٣٧٧هـ .
(٥) مستخرج الحافظ أبي عبد الله محمد بن العباس المعروف بابن أبي ذهل الهروي المتوفى سنة ٣٧٨هـ .
(٦) مستخرج أبي عبد الله النيسابوري المعروف بـ(بابن الأخرم).

ثالثا: كتب الأطراف: وهي:

(١) أطراف الصحيحين لأبي مسعود الدمشقي.
(٢) أطراف الصحيحين لأبي نعيم الأصبهاني. وغيرها.

رابعاً: الكتب المؤلفه في رجال البخاري:

العناية برجاله فقد بدأ مبكراً حيث ألف ابن عدي (ت ٣٦٥هـ) كتابا سماه: "من روى عنه البخاري)، ثم تتابع التأليف في ذلك، وهي أنواع:

(١) ما ألف في الجمع بين رجال الكتب الستة، كالمعجم المشتمل لابن عساكر والكمال لعبد الغني المقدسي وتهذيب الكمال للمزي وتهذيب التهذيب لابن حجر وغيرها.

(٢) ما ترجم لرجال البخاري ومسلم فقط؛ كـ "رجال البخاري ومسلم" للدارقطني والجمع بين رجال الصحيحين لأبي نصر الكلاباذي والجمع بين رجال الصحيحين لمحمد بن طاهر المقدسي.

(٣) ما ترجم لرجال البخاري على سبيل الانفراد، مثل:

(أ) الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد الذين أخرج لهم البخاري في صحيحه" لأبي نصر أحمد بن محمد الكلاباذي.

(ب) التعديل والتجريح لمن أخرج له البخاري في الصحيح" لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي.

(ت) أسماء من روى عنهم البخاري في الصحيح" لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني.

(ث) تسمية المشايخ الذين روى عنهم البخاري في صحيحه: لأبي عبد الله بن منده.

(ج) رفع التماري فيمن تكلم فيه من رجال البخاري" لأبي بكر محمد بن إسماعيل بن خلفون الأندلسي.

(ح) فك أغراض البخاري المبهمة في الجمع بين الحديث والترجمة" لمحمد بن منصور بن حمامة السجلماسي[١].

☆☆☆ ☆☆☆

(١) انظر: "تدوين السنة النبوية" لدكتور محمد بن مطر الزهراني. (ص ١٢١- ١٢٣).

المبحث الثاني

الجامع المسند الصحيح للإمام مسلم (رحمه الله)

أولاً: ترجمة موجزة للإمام مسلم بن الحجاج:

هو الإمام الحافظ أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد القشيري النيسابوري[١]. ولد في سنة ٢٠٦هـ وهو الراجح، وقيل سنة ٢٠٤هـ[٢].

اتجه إلى طلب العلم في صغره، فسمع الحديث وتلقى العلم عن شيوخ بلده ثم ارتحل وطوّف في البلدان. قال الذهبي: وأول سماعه سنة ثماني عشرة ومائتين[٣] .

أما شيوخه: وهم كثر، منهم: يحي بن يحي التميمي، والقعنبي، وأحمد بن يونس اليربوعي، وإسماعيل بن أبي أويس، وسعيد بن منصور، ومحمد بن إسماعيل البخاري، وعون بن سلام، وأحمد بن حنبل وخلق كثير. وذكر الذهبي في السير مائتين واثنين وعشرين شيخاً له[٤].

ومن تلاميذه: إبراهيم بن أبي طالب، وأبو عوانة وأبو حامد بن الشرقي، والإمام الترمذي (روى عنه حديثاً واحداً) كما روى عنه بعض شيوخه مثل أبي حاتم الرازي وغيره.[٥].

ثناء العلماء عليه:

لقد أثنى عليه علماء العلماء كثيرا، وفيما يلي بعضا منها:

---

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل (١٨٢،١٨٣/٨)، وتاريخ بغداد (١٠٠/١٣، ١٠٤)، وطبقات الحنابلة (٣٣٧/١، ٣٣٩)، ووفيات الأعيان (١٩٤/٥، ١٩٦)، وتهذيب الكمال (١٣٢٤/٣)، وتهذيب التهذيب (٢٢٦/١٢٦/١٠)، وتذكرة الحفاظ (٥٨٨،٥٩٠/٢)، والعبر (٢٣/٢)، وتاريخ ابن كثير (٣٣/١١، ٣٥)، والمنتظم (٣٢/٥)، والنجوم الزاهرة (٣٣/٣)، وطبقات الحفاظ (٢٦٠)، وشذرات الذهب (١٤٤/٢، ١٤٥)، وسير الأعلام (٥٥٧/١٢)، والعبر (٥٤٧/١).

(٢) تهذيب الكمال (٥٠٧/٢٧).تذكرة الحفاظ (٥٨٨/٢).

(٣) تذكرة الحفاظ (٥٨٨/٢).

(٤) انظر: "سير أعلام النبلاء " للذهبي (٥٥٧/١٢).

(٥) انظر: "تهذيب الكمال" (٥٠٧/٢٧).تذكرة الحفاظ (٥٨٨/٢).

قال الحاكم نقلاً عن شيخه محمد بن عبد الوهاب الفراء: "كان مسلم من علماء الناس وأوعية العلم، ما علمته إلا خيِّراً وكان بزازاً، وكان أبوه الحجاج من المشيخة". وقال ابن الأخرم: "إنما أخرجت مدينتنا هذه من رجال الحديث ثلاثة: محمد بن يحي، وإبراهيم بن أبي طالب، ومسلم بن الحجاج". وقال ابن عقدة: "قلّما يقع الغلط لمسلم في الرجال، لأنه كتب الحديث على وجهه".وقال مسلمة بن قاسم: "ثقة جليل القدر من الأئمة". وقال ابن أبي حاتم: "كتبت عنه، وكان ثقة من الحفاظ، له معرفة بالحديث، وسئل عنه أبي فقال: صدوق".[1]

بعض مؤلفاته: وله من التصنيف غير الجامع "كتاب الانتفاع بجلود السباع" و"الطبقات مختصر و "الكنى "و "مسند حديث مالك" ..، وقيل إنه صنف مسندا كبيرا على الصحابة لم يتم.[2]

وفاته: يذكر في سبب وفاته بأنه سُئل عن حديث أو عن مسألة؛ فمكث طول الليل وهو يقلب ويراجع إلى أن أدركه الفجر، وكان في جنبه مكتل فيه تمر وكان يقلب في الصفحات ويراجع ويأخذ من هذا التمر تمرة تمرة، فما جاء الفجر إلا وقد نفد ما في ذلك المكتل، ووجد المسألة التي كان يبحث عنها ولكن أكْله من هذا التمر أضرّ به من حيث لا يشعر، فكان سبب وفاته، وتوفي لخمس بقين من رجب سنة إحدى وستين ومائتين. رحمه الله رحمة واسعة [3]

([1]) تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر (١٠/١١٣).

([2]) تهذيب التهذيب لابن حجر (١٠/ ١١٣).

(٣) انظر: "مناهج المحدثين" للدكتور سعد آل حميد ص: ٣٤ــ٣٥)، وفيات الأعيان لابن خلكان (٥/ ١٩٤).

ثانياً: دراسة حول المسند الصحيح:

۞ التعريف بالكتاب:

للكتاب عدة تسميات هي:

(١) «صحيح مسلم»، وبه اشتهر في حلقة أهل العلم والعوام، وهو الموافق للواقع، فإنه اقتصر فيه على الأحاديث الصحيحة.

(٢) «المسند الصحيح» سماه به المؤلف نفسه.[1] قال ابن الصلاح:" روينا عن مسلم قال: صنفت هذا «المسند الصحيح» من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة. وقال أيضاً: عن مكي بن عبدان عن مسلم:"لو أن أهل الحديث يكتبون مائتي سنة الحديث فمدارهم على هذا المسند، يعني: مسنده الصحيح"[2]

(٣) «المسند»، جاء ذلك في بعض الروايات عن الإمام مسلم، فإنه لما عرض كتابه الصحيح على أبي زرعة الرازي قال:"عرض كتاب المسند على أبي زرعة ..."

(٤) «المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ»[3] وكأن هذا والله أعلم إنما هو وصف للكتاب لا اسم له.

(٥) ويقال له «الجامع»[4].

موضوع الكتاب: الحديث الصحيح المجرد المسند إلى رسول الله ﷺ ولم يذكر الموقوفات والمعلقات إلا نادراً وليس في كتابه التفريعات ولا الاستنباطات الفقهية على خلاف البخاري.

انتقاؤه أحاديث الكتاب: وقد انتقى الإمام مسلم رحمه الله أحاديث صحيحه من بين ألوف الأحاديث، فقد جاء عنه أنه قال:" صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة" وقد مكث رحمه الله في تأليفه قرابة خمس عشرة سنة أو تزيد[5].

---

(1) انظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (١٣/١٠١) والسير للذهبي (١٢/٥٦٥).

(2) انظر" صيانة صحيح مسلم" لابن الصلاح. (ص ٦٧– ٦٨). طبع: دار الغرب الإسلامي.

(3) وقع في فهرست ابن خير (ص٩٨) وبنحوه في برنامج التجيبي (ص٨٣).

(٤) انظر:" تهذيب التهذيب" لابن حجر الطبعة الاولى ١٤٠٤ هـ دار الفكر بيروت، (ج ١٠/ص ١١٣).

(5) انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٢/٥٦٥)

۞ الباعث على تأليفه لهذا الكتاب:

١ـسبب تأليفه له هو: "تلبية لطلب وإجابة لسؤال" وقد صرّح بذلك في مقدمة صحيحه، حيث قال:" أما بعد! فإنك يرحمك الله بتوفيق خالقك ذكرت أنك هممت بالفحص عن تعرف جملة الأخبار المأثورة عن رسول الله ﷺ في سنن الدين وأحكامه وما كان منها في الثواب والعقاب ... وغير ذلك .. فأردت أن توقف على جملتها مؤلفة محصاة، وسألتني أن ألخصها لك في الصحيح بلا تكرار يكثر ...فإذا كان الأمر في هذا كما وصفنا فالقصد منه إلى الصحيح القليل أولى بهم من ازدياد السقيم ....[1].

كما ذكر الخطيب: أن مسلماً جمع الصحيح لأبي الفضل أحمد بن سلمة النيسابوري تلميذه وصاحبه، فقال في ترجمة أحمد في الموضع السابق:" ثم جمع له مسلم الصحيح في كتابه" فبين الخطيب بهذا ما أبهمه الإمام مسلم في مقدمته[2].

٢ـ وأيضاً من دوافع تأليفه لهذا الكتاب هو غيرته على سنّة المصطفى ﷺ، وذلك لما رأى في عصره أن بعض المحدثين يحدثون العوام بالأحاديث الباطلة والمنكرة والموضوعة والضعيفة؛ فأخذته الغيرة على سنة الحبيب المصطفىﷺ فألف كتابه ليكف الناس عما سوى الصحيح، ويحثهم على رواية الصحيح.[3]

۞ رواة صحيح مسلم:

لصحيح الإمام مسلم رواة كثيرون والذي وصلنا من طرق كتب الفهارس والأثبات روايته من طريق أربعة من تلاميذه وهم:

(١) إبراهيم بن محمد بن سفيان الفقيه أبو إسحاق، ولم يسمع الصحيح كاملا عن مسلم، بل إن له فائتا لم يسمعه، يقال فيه: أخبرنا إبراهيم عن مسلم، كما قال ابن الصلاح في صيانة صحيح مسلم.

(٢) أحمد بن علي بن المغيرة القلانسي أبو محمد. وقد ساق ابن عطية سنده إلى القلانسي عن مسلم في فهرسه (ص٨٥) حديث عائشة في الإفك.

(٣) مكي بن عبدان بن محمد التميمي النيسابوري.

---

(١) انظر: مقدمة صحيح مسلم (ص ٣- ٤).طبع دار عالم الكتب الرياض ١٤١٧هـ.

(٢) انظر: تاريخ بغداد للخطيب (١٨٦/٤).

(٣) انظر: مقدمة صحيح مسلم (١٩/١) ومناهج المحدثين لسعد آل حميد (ص: ٣٥ــ٣٦).

(٤) أبو حامد بن الشرقي أحمد بن محمد بن الحسن النيسابوري.

وقد روى ابن نقطة في التقييد بعضاً من رواية مكي بن عبدان عن الإمام مسلم، ورواه الجوزقي الحافظ من طريق ابن الشرقي، سماعا لبعضه ومن طريق مكي ابن عبدان سماعا لجميعه.

۞ عدد أحاديثه:

ذكر النووي في التقريب أن عدد أحاديث صحيح مسلم أربعة آلاف حديث دون المكرر[١].

ونقل عن أحمد بن سلمة رفيق مسلم أنها تبلغ بالمكرر (١٢٠٠٠) اثني عشر ألف حديث.

وقد فسَّر الذهبي المكرر في قول أحمد بن سلمة هذا بقوله: (يعني بالمكرر بحيث أنه إذا قال: حدثنا قتيبة وأخبرنا ابن رمح يعدان حديثين اتفق لفظهما أو اختلف في كلمة)[٢].

أما على ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي فهي بدون المكرر تبلغ ٣٠٣٣حديثاً.

۞ منهجه في كتابه:

(١) قدّم لكتابه بمقدمة ممتازة تعتبر من أوائل المقدمات العلمية المنهجية، وقد انفرد الإمام مسلم بهذه الميزة عن شيخه البخاري، وبين في هذه المقدمة سبب تأليفه الصحيح، ومنهجه وطريقته فيه، وبعض قواعد علم الحديث، وبهذا يعتبر الإمام مسلم من الأوائل الذين كتبوا قواعد هذا الفن، وبيّن في تلك المقدمة:

(أ) وجوب الرواية عن الثقات، وترك الرواية عن الكذابين.

(ب) ناقش صحة الاحتجاج بالحديث المروي بصيغة (عن)، وحمل هذه الصيغة على الاتصال إذا برئ صاحبها من التدليس، وشدّد النكير على من اشترط اللقاء، أي: أنكر منهج البخاري وابن المديني ومن سار على نهجهم.

(ت) بيّن فيها أقسام الأخبار، وأنها ثلاثة أقسام.

(٢) شرطه في هذه المقدمة ليس هو شرطه في صحيحه. قال الحاكم بعد إخراجه لحديث:"هذا حديث ذكره مسلم في خطبة الكتاب مع الحكايات ولم يخرجه في أبواب الكتاب وهو صحيح"(٣).

---

(١) انظر: التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير" للنووي ص١)، موقع الوراق، وهو موجود في المكتبة الشاملة الإصدار الثاني.

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٥٦٦/١٢).

(٣) المستدرك على الصحيحين للحاكم (١٠٣/١)

وقال ابن القيم في معرض رده على مخالف له: (وأما قولكم إن مسلم روى لسفيان بن حسين في صحيحه فليس كما ذكرتم وإنما روى له في مقدمة كتابه، ومسلم لم يشترط فيها ماشرطه في الكتاب من الصحة، فلها شأن ولسائر كتبه شأن آخر ولا يشك أهل الحديث في ذلك)(١).

ومما يدل على صحة التفريق في الشرط بين الصحيح والمقدمة أن أصحاب كتب التراجم يرمزون للراوي عند مسلم في الصحيح بحرف (م) وله في المقدمة بـ (مق) كما في التهذيب وغيره.

(٣) رد الإمام مسلم رحمه الله في مقدمته في باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن على بعض العلماء ولم يسمّه، فاختلف فيمن أراد برده عليه على أقوال:

قيل أراد البخاري: قال الحافظ بن حجر في نزهة النظر: (واكتفى مسلم بمطلق المعاصرة وألزم البخاري بأنه يحتاج إلى ألا يقبل العنعنة أصلا)(٢)

وقال الصنعاني: "واعلم أنا راجعنا مقدمة مسلم فوجدناه تكلم في الرواية بالعنعنة وأنه شرط فيها البخاري ملاقاة الراوي لمن عنعن عنه، وأطال مسلم في رد كلامه والتهجين عليه، ولم يصرح أنه البخاري وإنما اتفق الناظرون أنه أراده ورد مقالته" ا.هـ. (٣)

(٤) رتب كتابه على الكتب والأبواب، لكنه لم يذكر تراجم الأبواب التفصيلية، بل اكتفى بأسماء الكتب فحسب.

قال ابن الصلاح في صيانة صحيح مسلم: (ثم إن مسلما رتب كتابه على الأبواب فهو مبوب في الحقيقة ولكنه لم يذكر فيه تراجم الأبواب لألا يزداد بها حجم الكتاب أو لغير ذلك.

وقال النووي في مقدمة شرحه لصحيح مسلم: "وقد ترجم جماعة أبوابه بتراجم بعضها جيد وبعضها ليس بجيد إما لقصور في عبارة الترجمة وإما لركاكة لفظها وإما لغير ذلك. وإنا إن شاء الله أحرص على التعبير عنها بعبارات تليق بها في مواطنها"(٤).

وترتيب النووي هو الذي اشتهر وعوّل عليه الأئمة.

---

(١) "الفروسية" لابن قيم الجوزية ص١٤٥)

(٢) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (١ / ٧٥)

(٣) "توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار" للأمير الصنعاني، (١/٤٤) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. طبع: المكتبة السلفية – المدينة المنورة– عدد الأجزاء: ٢

(٤) توجيه النظر إلى أصول الأثر (١ / ٢٢٦). طاهر الجزائري الدمشقي، طبع:مكتبة المطبوعات الإسلامية. حلب

(٥) قسم الإمام مسلم مجموع ما أسند إلى رسول الله ﷺ إلى ثلاثة أقسام وثلاث طبقات من رواتها:

١ـ الطبقة الأولى: أهل الإتقان والاستقامة في الرواية، وهم الحفاظ المتقنين، وقد التزم بتخريج رواياتهم.

٢ـ الطبقة الثانية: من ليس موصوفا بالحفظ والإتقان ممن يشملهم اسم الستر والصدق. فهؤلاء يتبع رواياتهم أهل القسم الأول.

٣ـ الطبقة الثالثة: المتهمون بوضع الحديث ومن الغالب على حديثه المنكر أو الغلط، مثل: عبد الله بن المسور، وغياث بن إبراهيم، فهؤلاء يمسك عن حديثهم.

(٦) اعتنى الإمام مسلم بالتمييز بين حدثنا وأخبرنا، وتقييد ذلك على مشايخه، كما في قوله: حدثني محمد بن رافع وعبد بن حميد، قال عبد: أخبرنا وقال ابن رافع: حدثنا عبد الرزاق. وكان مذهبه الفرق بينهما، وأن حدثنا لما سمعه من لفظ الشيخ خاصة، وأخبرنا لما قرئ على الشيخ، وما قرأ على المحدث بنفسه:" أخبرني فلان"،وما قرئ على المحدث وهو حاضر:"أخبرنا فلان"...قال ابن الصلاح:وهو حسنٌ رائق.

(٧) اعتنى الإمام مسلم بضبط ألفاظ الأحاديث عند اختلاف الرواة، إذا كان بينهما اختلاف في حرف من متن الحديث، أو صفة الراوي أو نسبه، أو نحو ذلك، فإنه يبينه وربما كان بعضها لا يتغير معنى، وربما كان في بعضه اختلاف في المعنى، كقوله: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو سعيد بن الأشج،كلاهما عن أبي خالد، قال أبو بكر: حدثنا أبو خالد الأحمر، عن الأعمش..وساق الحديث. قال ابن الصلاح: فإعادته ثانيا ذكر أحدهما خاصة إشعار منه بأن اللفظ المذكور له. وقد رجح السخاوي كلام ابن الصلاح هذا، أما البخاري، فعيب عليه الجمع بين عدة رواة قد اتفقوا في المعنى، وليس ما أورده لفظ كل واحد منهم، وسكوته عن بيان ذلك.

(٨) تحريه فيما يرويه من الصحائف المشتملة على أحاديث تروى بإسناد واحد: كصحيفة همام بن منبه عن أبي هريرة فإنه يقول فيها مثلا: حدثنا محمد بن رافع قال: ثنا عبد الرزاق قال حدثنا معمر عن همام بن منبه قال: رسول الله ﷺ . فذكر أحاديث منها: وقال: رسول الله ﷺكذا.

قال ابن الصلاح:"فتكريره ـرحمه الله وإياناـ في كل حديث منها لقوله: هذا ما حدثنا أبو هريرة وقوله: فذكر أحديث منها كذا وكذا يفعله المتحرِّي الورع"[1].

قلت: وقد أثنى العلماء على صنيع مسلم هذا وفضلوه على البخاري في ذلك، فإن البخاري ليس له ضابط معين في إيراده للأحاديث من هذه الصحيفة، فربما قدم أول حديث من الصحيفة، وهو حديث"نحن الآخرون السابقون"، ثم يعطف عليه الحديث الذي يريده، وقد يورد الحديث الذي يريد من غير أن يورد الحديث الأول فيها، ولعله يريد بذلك جواز الأمرين، والله أعلم.

(٩) تحريه في بيان المهمل كوله حدثنا عبد الله بن سلمة حدثنا سليمان يعني بلال. يستجز رحمه الله أن يقول سليمان بن بلال لكونه لم يقع في روايته منسوبا.

(١٠) تلخيصه الطرق وتحوُّل الأسانيد، مع إيجاز العبارة وكمال حسنها.

(١١) حسن ترتيبه وترصيفه الأحاديث على نسق يقتضيه تحقيقه وكمال معرفته لجوامع الخطاب ودقائق العلم، وأصول القواعد وخفيات علم الأسانيد ومراتب الرواة.

قال المعلمي: "عادة مسلم أن يرتب روايات الحديث بحسب قوتها، يقدم الأصح فالأصح"([2])، ومن هذه الحيثية قدِّم على البخاري.

(١٢) التزامه شرح العلل في بعض الأخبار التي يوردها في مواطنها. قال في المقدمة: "قد شرحنا من مذهب الحديث وأهله بعض ما يتوجه به من أراد سبيل القوم ووفِّق لها، وسنزيد إن شاء الله شرحا وإيضاحا في مواضع من الكتاب عند ذكر الأخبار المعللة، إذا أتينا عليها في الأماكن التي يليق بها الشرح والإيضاح"[3].

قال القاضي عياض: (وكذلك علَّل الأحاديث التي ذكر ووعد أن يأتي بها قد جاء بها في مواضعها من الأبواب من اختلافهم في الأسانيد، كالإرسال والزيادة والنقص .

([1]) صيانة صحيح مسلم " لابن الصلاح. (١ / ١٠٤). طبع: دار الغرب الإسلامي، بيروت سنة: ١٤٠٨هـ.

([2]) الأنوار الكاشفة للمعلمي (ص٢٩).

([3]) عبقرية الإمام مسلم في ترتيب أحاديث مسنده الصحيح" حمزة المليباري. (ص ٧).

(١٣) أعلى ما عنده رحمه الله من الأسانيد يكون بينه وبين رسول الله ﷺ أربعة رواة، وليس عنده ولا عند أبي داود والنسائي ثلاثيات، كما هو الحال عند البخاري، فعنده أحاديث ثلاثية كثيرة، وعند الترمذي حديث واحد، وعند ابن ماجه خمسة أحاديث إلا أنها ضعيفة[1].

۞ **شرطه في الصحيح:**

قال ابن طاهر في شروط الأئمة الستة: ... واعلم أن شرط البخاري ومسلم أن يُخرجا الحديث المُتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور، من غير اختلاف بين الثقات الأثبات، ويكون إسناده متصلاً غير مقطوع، فإن كان للصحابي راويان فصاعداً فحسن، وإن يكن له إلا راوٍ واحد إذا صح الطريقُ إلى الراوي أخرجاه.

إلا أن مسلماً أخرج أحاديث أقوامٍ ترك البخاري حديثهم، لشبهةٍ وقعت في نفسه، أخرج مسلم أحاديثهم بإزالة الشبهة، مثل: (حماد بن سلمة)، و (سهيل بن أبي صالح)، و (داود بن أبي هند)، و (أبي الزبير)، و (العلاء بن عبد الرحمن)، وغيرهم.

وقال الحازمي في شروط الأئمة الخمسة: مذهب من يخرج الصحيح أن يعتبر حال الراوي العدل في مشايخه وفيمن روى عنهم، وهم ثقات أيضا، وحديثه عن بعضهم صحيح ثابت يلزمه إخراجه، وعن بعضهم مدخول لا يصح إخراجه إلا في الشواهد والمتابعات، وهذا باب فيه غموض، وطريقه معرفة طبقات الرواة عن راوي الأصل ومراتب مداركهم. ولنوضح ذلك بمثال، وهو أن تعلم أن أصحاب الزهري مثلا على طبقات خمس، ولكل طبقة منها مزية على التي تليها وتفاوت. فمن كان في الطبقة الأولى فهو الغاية في الصحة، وهو غاية مقصد البخاري والطبقة الثانية شاركت الأولى في العدالة، غير أن الأولى جمعت بين الحفظ والإتقان وبين طول الملازمة للزهري، حتى كان فيهم من يُزامله في السفر ويُلازمه في الحضر، والطبقة الثانية لم تلازم الزهري إلا مدة يسيرة فلم تمارس حديثه، وكانوا في الإتقان دون الطبقة الأولى، وهم شرط مسلم..

وقال ابن رجب: .. وأما مسلم فلا يخرج إلا حديث الثقة الضابط، ومن في حفظه بعض شيء، وتكلم فيه لحفظه، لكنه يتحرى في التخريج عنه، ولا يخرج عنه إلا ما لا يقال إنه مما وهم فيه.([1])

([1]) انظر: موقع شبكة الانترنيت: الجمعية العلمية السعودية للسنة وعلومها، منــهج الإمــام مســلم في صحيحه

۞ مذهبه في عدم اشتراط اللقي في السند المعنعن:

نقل مسلم في مقدمة صحيحه الإجماع على أن الإسناد المعنعن السالم صاحبه من وصمة التدليس؛ له حكم الاتصال إذا تعاصر المعنعِن والمعنعَن عنه، وإن لم يثبت اجتماعهما، أي إذا أمكن اللقاء فحسب، فقال رحمه الله: "وهذا القول يرحمك الله في الطعن في الأسانيد، قول مخترع مستحدث، غير مسبوق صاحبه إليه، ولا مساعد له من أهل العلم عليه، وذلك أن القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار والروايات قديماً وحديثاً: أن كل رجل ثقة روى عن مثله حديثاً وجائز ممكن له لقاؤه والسماع منه، لكونهما جميعاً كانا في عصر واحد وإن لم يأت في خبر قط أنهما اجتمعا ولا تشافها بكلام، فالرواية ثابتة والحجة بها لازمة، إلا أن يكون هناك دلالة بينة أن هذا الراوي لم يلق من روى عنه أو لم يسمع منه شيئا..."(٢)، وقد سار الإمام مسلم على هذا المنهج في كتابه، مثال ذلك: أنه أخرج حديث عبد الله بن يزيد عن حذيفة رضي الله عنه قال: أخبرني رسول الله صلى الله عليه وسلم بما هو كائنٌ إلى أن تقوم الساعة..." الحديث، وقد قال في مقدمة صحيحه: (ولا حفظنا في شيءٍ من الروايات أن عبد الله بن يزيد شافه حذيفة وأبا مسعود بحديث قط، ولا وجدنا ذكر رؤيته إياها في رواية بعينها..)

في حين ذهب البخاري وشيخه ابن المديني وأبو بكر الصيرفي الشافعي وغيرهم إلى اشتراط ثبوت اللقاء ولو مرة واحدة. قال النووي في جزءه "ما تمس إليه حاجة القاري من صحيح البخاري": (وهذا أقوى)، وقد أظهره البخاري في التاريخ وجرى عليه في الصحيح.(٣)

قال الذهبي: ثم إن مسلما رحمه الله افتتح صحيحه بالحط على من اشترط اللقي لمن روي عنه بصيغة عن، وادَّعى الإجماع في أن المعاصرة كافية ولا يتوقف على العلم بالتقائهما، ووبخ من اشترط ذلك، وإنما يقول ذلك أبو عبد الله البخاري وشيخه ابن المديني، وهو الأصوب الأقوى(٤).

۞ مميزات صحيح مسلم:

---

(١) انظر: شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي (٢/٦١٣).

(٢) مقدمة صحيح مسلم ص ٢٩- ٣٠).

(٣) ينظر على الشبكة: الجمعية العلمية السعودية للسنة وعلومها منهج الإمام مسلم في صحيحه

(٤) انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (١٢/ ٥٧٣). طبع مؤسسة الرسالة بيروت.

يقول الحافظ ابن حجر: حصل لمسلم في كتابه حظ عظيم مفرط، لم يحصل لأحد مثله بحيث أن بعض الناس كان يفضله على صحيح محمد بن إسماعيل وذلك لما اختص به من جمع الطرق، وجودة السياق، والمحافظة على أداء الألفاظ كما هي من غير تقطيع ولا رواية بمعنى وقد نسج على منواله خلق عن النيسابوريين فلم يبلغوا شأوه وحفظت منهم أكثر من عشرين إماماً ممن صنف المستخرج على مسلم فسبحان المعطي الوهاب.[1] ومن سمات هذا الكتاب:

(١) إنه الكتاب الثاني صُنف في صحيح الحديث.
(٢) ليس فيه بعد المقدمة إلا الحديث المجرد.
(٣) ليس فيه من التعليقات إلا اثنا عشر.
(٤) جمع طرق الحديث وأسانيده في مكان واحد.
(٥) جمع المتون المتعلقة بالمسألة الواحدة في موطن واحد.
(٦) حسن ترتيبه وصياغته.
(٧) تقديم أحاديث الثقات المتقنين، ثم من دونهم.
(٨) كثرة المتابعات والشواهد.
(٩) المحافظة على آداء الألفاظ كما هي من غير تقطيع ولا رواية بالمعنى مع العناية بضبط ألفاظ الرواة في الحديث عند اختلافهم فيها.
(١٠) التمييز بين صيغ التحمل.
(١١) الاهتمام بالروايات المصرّحة بسماع المدلسين.
(١٢) اشتمال الكتاب على مقدمة بيّن فيها منهجه في الكتاب، وتحدّث عن أصول الحديث

۞ **المعلقات في صحيح مسلم:**

قال الحافظ ابن الصلاح:" ليس في صحيح مسلم من المعلقات إلا القليل، وذكر أبو علي الغساني: أن مسلماً وقع الانقطاع فيما رواه في كتابه في أربعة عشر موضعاً"[2].

يقول الدكتور سعد آل حميد: إننا نجد هذه الأربعة عشر حديثاً ترجع إلى اثني عشر حديثاً، والسبب أن أحدها مكرر، والحديث الآخر ليس في الحقيقة بمعلق. ثم قال: أما الأحاديث الاثنا عشر التي قيل إنها معلقة، ففي الحقيقة أن هذه الأحاديث أيضاً وصلها مسلم نفسه في موضع

---

[1] تهذيب التهذيب (١١٣/١٠)

[2] انظر: "صيانة صحيح مسلم" لابن الصلاح. (ص ٧٦).

آخر من صحيحه، وعدد هذه الأحاديث خمسة. هناك أحاديث عدّها بعض العلماء معلقة وهي في الحقيقة موصولة وعددها ستة أحاديث؛ لأنها بعد التتبع نجدها موصولة، كما يقول الإمام مسلم في حديثٍ: حُدّثت، أو حدثنا صاحب لنا، أو نحوه فهذه يقال: في إسناده راوٍ مبهم، وليست أحاديث معلقة، فنجد هذه الأحاديث بعد التتبع موصولة عند غير مسلم في خارج الصحيح.وقد قام بوصلها الشيخ علي حسن عبد الحميد الحلبي في كتاب له سماه: "تغليق التعليق". يبقى بعد ذلك حديثٌ واحد هو الذي نصّ عليه الحافظ العراقي بأن عدد المعلقات في صحيح مسلم حديث واحد فقط. فهذا في جانب عدد أحاديث كثيرة لا حكم له.

۞ عناية العلماء بصحيح مسلم:

لم يعتن العلماء بكتاب بعد كتاب الله عنايتهم بالصحيحين، وقد سبق الكلام عن عنايتهم بالبخاري، وقد اعتنى العلماء بصحيح مسلم رواية وإسماعاً، إلا أنه اشتهرت عند المتأخرين برواية أبي إسحاق إبراهيم بن سفيان النيسابوري ... الخ. ومما خدم العلماء حوله من التأليف ما يلي:

(١) مختصرات صحيح مسلم:

وقد أعطى العلماء عناية فائقة لصحيح مسلم فصنفوا عليه مصنفات عديدة من حيث الاختصار له والمستخرجات عليه والشروح له إلى غير ذلك وفيما يلي نبذة إلى هذه الأعمال:

(أ) مختصر القرطبي " أبو العباس القرطبي، وهو غير أبو عبد الله القرطبي صاحب" الجامع لأحكام القرآن".

(ب) مختصر صحيح مسلم للمنذري واسمه " الجامع المعلِم لمقاصد جامع مسلم".

(ت) تنبيه المعلِم بمبهمات صحيح مسلم "، هذا الكتاب ليس في المختصرات، وإنما في المبهمات وهو الأسماء التي أُبْهِمَتْ في " صحيح مسلم " سواء في الأسانيد أو المتون، واعتنى بالمتون خاصة لسبط بن العجمي (ت ٨٨٤هـ).

(ث) عبقرية الإمام مسلم للدكتور حمزة المليباري أحد المعاصرين، وهو كتاب جيد ونافع في بيان منهج الإمام مسلم في كتابه .

(٢) الشروح حول صحيح مسلم:

(أ) من أقدم الشروح كتاب " المعلِم " لمحمد بن علي المازني (ت: ٣٦٥هـ). والذي كتب عليه القاضي عياض (ت: ٥٤٤هـ) كتابه " إكمال المعلم ".

(ب) ثم جاء بعدهم الإمام ابن الصلاح، فألَّف كتابًا سماه: " صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغَلَط، وحمايته من الإِسْقاط والسَّقَط "، وهو مطبوع في حجم إلا أنه كثير الفائدة.

(ت) ومن الشروح: كتاب " المفهم " لأبي العباس القرطبي، وهو كتاب مهم جدًّا الحقيقة، وهو الذي اختصر " صحيح مسلم " وشرح فيه مختصره هذا، ولذلك فهو خاص بالمتون، حيث يستنبط من تلك الأحاديث من الفوائد العلمية، فلا يشرح الأسانيد والعلل والاختلافات.

(ث) ثم جاء الإمام النووي في شرحه الشهير "المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج"

(ج) ثم جاء محمد بن خليفة الأُبِّي(ت:٨٢٧هـ) وألف: " إكمال إكمال المعلِم "، جمَع في هذا الكتاب بين شرح المازري وشرح القاضي عياض وشرح القرطبي وشرح النووي مع زيادات واجتهادات له، فكتاب الأُبِّي يكاد يشمل على أربعة كتب سابقة مع زيادات له، وهو كتاب مطبوع لكن مع الأسف طبعته رديئة وسقيمة .

(ح) الديباج للسيوطي، وهو شرح مختصر جدًّا لصحيح الإمام مسلم .

(خ) ومن الشروح أيضاً " فتح الملهِم " لشبِّير بن أحمد العثماني (ت ١٣٦٩هـ).

(د) فتح المنعم " لأحد دكاترة الأزهر المعاصرين، واسمه: موسى شاهين لاشين.

(ذ) هناك كتابان يتكلمان عن منهج الإمام مسلم، هما كتاب " الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح " لمحمد بن عبد الرحمن الطوالبة، وكتاب " الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في الصحيح " لمشهور حسن سلمان[1].

۞ المفاضلة بين الصحيحين:

أنقل هنا ما ذكره ابن حجر في نزهة النظر، قال رحمه الله:

"وقد صرح الجمهور بتقديم صحيح البخاري في الصحة، ولم يوجد عن أحد التصريح بنقيضه. وأما ما نقل عن أبي علي النيسابور، أنه قال: ما تحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم، فلم يصرح بكونه أصح من صحيح البخاري؛ لأنه إنما نفى وجود كتاب أصح من كتاب مسلم؛ إذ المنفي إنما هو ما تقتضيه صيغة "أفعل"، من زيادة صحة في كتاب شارك كتاب مسلم في الصحة، يمتاز بتلك الزيادة عليه، ولم ينف المساواة.

وكذلك ما نقل عن بعض المغاربة أنه فضل صحيح مسلم على صحيح البخاري فذلك فيما يرجع إلى حسن السياق، وجودة الوضع والترتيب، ولم يفصح أحد منهم بأن ذلك راجع إلى

---

(1) انظر: مصادر السنة ومناهج مصنفيها ـــ للدكتور الشريف حاتم العوني (ص ٢٦).

الأصحية، ولو أفصحوا به لرده عليهم شاهد الوجود. فالصفات التي تدور عليها الصحة في كتاب البخاري أتم منها في كتاب مسلم وأشد، وشرطه فيها أقوى وأسد.

أما رجحانه من حيث الاتصال: فلاشتراطه أن يكون الراوي قد ثبت له لقاء من روى عنه، ولو مرة، واكتفى مسلم بمطلق المعاصرة.

وألزم البخاري بأنه يحتاج أن لا يقبل العنعنة أصلا، وما ألزمه به ليس بلازم؛ لأن الراوي إذا ثبت له اللقاء مرة لا يجري في رواياته احتمال أن لا يكون سمع؛ لأنه يلزم من جريانه أن يكون مدلسا، والمسألة مفروضة في غير المدلس.

وأما رجحانه من حيث العدالة والضبط: فلأن الرجال الذين تكلم فيهم من رجال مسلم أكثر عددا من الرجال الذين تكلم فيهم من رجال البخاري، مع أن البخاري لم يكثر من إخراج حديثهم، بل غالبهم من شيوخه الذين أخذ عنهم، ومارس حديثهم، بخلاف مسلم في الأمرين.

وأما رجحانه من حيث عدم الشذوذ والإعلال: فلأن ما انتقد على البخاري من الأحاديث أقل عددا مما انتقد على مسلم، هذا مع اتفاق العلماء على أن البخاري كان أجل من مسلم في العلوم، وأعرف بصناعة الحديث منه، وأن مسلما تلميذه وخريجه ولم يزل يستفيد منه ويتبع آثاره، حتى لقد قال الدارقطني: "لولا البخاري لما راح مسلم ولا جاء[1]"[2].

بعض المغاربة وأبي علي النيسابوري رحمه الله من المشارقة يفضّلون صحيح مسلم على صحيح البخاري، ولكن هل هذا التفضيل من ناحية الأصحية أم في أمور أخرى خارجة عن حيز الصحة؟ بعضهم فهم أن هذا التفضيل يشمل حتى الأصحية، لكن في الحقيقة أن أحاديث البخاري أصح من أحاديث مسلم. كما سبق أن قلت.

ولكن بالنظر إلى جوانب أخرى لما لمسلم في صحيحه من المزايا قد يُفضله بعض الناس على البخاري، من أهم هذه الأسباب أو المزايا ما يلي:

---

(١) ذكرها المؤلف، أيضا، في هدي الساري، ١١، ولتقرير أصحية صحيح البخاري وتقديمه على صحيح مسلم ينظر الفصل الثاني من هدي الساري، وتدريب الراوي، للسيوطي، ٨٨–٩٨.

(٢) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (٧٤–٧٥).

(١) جمعه طرق الحديث وألفاظه في مكان واحد. الإمام مسلم إذا أخرج الحديث يذكر الطرق كاملةً بألفاظها في موطن واحد، بخلاف الإمام البخاري فإنه يروي الحديث في كل موطن حسب التبويبات التي يذكرها[١].

(٢) ومن مزايا صحيح مسلم على صحيح البخاري عنايته الكبرى بلفظ الحديث وتحرير اختلاف الرواة في الألفاظ ولو دَقَّت، بل حتى في صيغ الأداء مثل: حدثنا، وأخبرنا.

(٣) ومن مزايا الإمام مسلم في هذا الكتاب وهي متعلقة أيضاً بدقته وتحريه: فمثلاً صحيفة همام بن منبه عن أبي هريرة كلما أراد أن يروي حديثاً منها يروي بالإسناد عن همام بن منبه عن أبي هريرة يقول: "وذكر أحاديث ومنها حديث كذا". أما البخاري فربما فعل شيئاً آخر يقول بالإسناد: حدثنا همام بن منبه عن أبي هريرة .." يذكر أول حديث من هذه النسخة ثم يذكر الحديث الذي يريد أن يستدل به؛ هذه طريقة عند الإمام البخاري في إيراده لهذه النسخة، أو أن يكتفي فقط بالحديث التي يريد أن يحتج بها. فتصرف الإمام مسلم أدق وأوضح من تصرف الإمام البخاري رحمهما الله[٢].

---

(١) انظر: مصادر السنة ومناهج مصنفيها لشريف حاتم (ص: ١٨-١٩)، ومناهج المحدثين لسعد الحميد(ص:٤٢-٤٣).

(٢) المرجع السابق.

المبحث الثالث

الجامع المختصر للإمام الترمذي (رحمه الله)

أولاً: ترجمة موجزة للإمام الترمذي:

هو: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك السُّلمي أبوعيسى الترمذي[١]، ولد رحمه الله سنة ٢٠٩هـ وتوفي سنة ٢٧٩هـ. عاش سبعين سنة. أقدم شيوخه وفاةً وهو محمد جعفر السمناني القومسي توفي قبل سنة (٢٢٠هـ) يعني: سنة (٢١٩هـ). فيكون سمع من هذا الشيخ وعمره أقل من عشر سنوات.

بدأ رحلته سنة (٢٣٥هـ)، يعني كان عمره نحو خمسة وعشرين سنة وبقي في الرحلة فترة طويلة إلى نحو سنة (٢٥٥هـ). دخل فيها خراسان والعراق والحجاز والشام.

من أشهر شيوخه: الإمام البخاري (ت٢٥٦هـ)، و عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي صاحب السنن، (٢٥٥هـ)، وأبو زرعة، ومسلم بن الحجاج، وأبو داود صاحب السنن، وقتيبة بن سعيد(ت٢٤٠هـ) وغيرهم من كبار المحدثين، بلغ عدد شيوخه واحد وعشرين ومائتي شيخ[٢].

أشهر تلاميذه راوي السنن أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب المحبوبي. وممن روى عنه السنن أيضاً: الهيثم بن كليب الشاشي، وأبو ذر محمد بن إبراهيم، وأبو محمد الحسن إبراهيم القطان،

---

(١) انظر ترجمته في: تهذيب الكمال: (١٢٥٥/٣)، وتهذيب التهذيب: (٣٨٧/٩)، والكاشف: (٨٦/٣)، وميزان الاعتدال: (٦٧٨/٣)، وتذكرة الحفاظ للذهبي (١٥٤/٢)، والأنساب: (٣/٢، ٤٢/٣٦١)، والوافي بالوفيات: (٢٩٤/٤)، وطبقات الحفاظ: (٢٧٨)، وسير الأعلام: (٢٧٠/١٣)، والعبر: (٤٤٤/١، ٤٤٢)، وفيات الأعيان: (٢٧٨/٤)، والبداية والنهاية: (٦٦/١١-٦٧)، والنجوم الزاهرة: (٨٨/٣)، وشذرات الذهب: (١٧٤/٢-١٧٥).

(٢) انظر: تهذيب الكمال للمزي (٢٥٠/٢٦-٢٥٢).

وأبو حامد أحمد بن عبد الله التاجر، وأبو الحسن الوازري، ومحمد بن محمد بن يحي القراط، والشاشي رواي كتاب الشمائل للترمذي [١].

۞ - منزلته عند العلماء:

قال الترمذي قال لي محمد بن إسماعيل: "ما انتفعت بك، أكثر مما انتفعت بي."

وقال المزي: "أحد الأئمة الحفاظ المبرزين، ومن نفع الله به المسلمين"[٢].

وقال الذهبي: "الحافظ العَلَم الإمام البارع"، وقال أيضا: "جامعه قاضٍ له بإمامته وحفظه وفقهه"[٣]

وأما وصف ابن حزم له بأنه مجهول، فقد رده الأئمة عليه بأنه ما عرفه (رحمه الله)، قال الذهبي: "ثقة مُجمعٌ عليه، ولا التفات إلى قول أبي محمد بن حزم فيه ... فإنه ما عرفه ولا درى بوجود الجامع، ولا العلل اللذَين له" [٤]

قلتُ: تبع الذهبي[٥] في هذا، الإمام أبو الحسن علي ابن القطان، ونصه: "محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمي الترمذي، وترمذ بخراسان، جهله بعض من لم يبحث عنه، وهو أبو محمد ابن حزم، فقال في كتاب الفرائض من (الإيصال) إثر حديث أورده، إنه مجهول"[٦].

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٢٥/٢٧١- ٢٧٥)،تحقيق: شعيب الأرنؤوط، طبع: مؤسسة الرسالة. و انظر: "تهذيب الكمال" للمزي (٢٦/٢٥٠-٢٥٢) تحقيق: بشار عواد، طبع ١٤٠٠هـ مؤسسة الرسالة. بيروت. وكذا " مصادر السنة ومناهج مصنفيها لشريف حاتم- الشريط الثاني عشر. (ص: ٨).

(٢) تهذيب الكمال" للمزي (٢٦/٢٥٠، وكذا ص ٢٥٢).

(٣) سير أعلام النبلاء للذهبي (٢٥/٢٧١).

(٤) "ميزان الاعتدال في نقد الرجال" للذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت.(٣/٦٧٨).

(٥) تاريخ الاسلام، وفيات (٢٦١هـ/٢٨٠ هـ)، (ص ٤٦١).

(٦) بيان الوهم والإيهام (٥/٦٣٧).

وتبعهما ابن كثير[١]، والحافظ ابن حجر في ترجمة الإمام الترمذي، فقال: "وأما أبو محمد بن حزم فإنه نادى على نفسه بعدم الاطلاع، فقال في كتاب الفرائض من (الإيصال إلى فهم كتاب الخصال): محمد بن عيسى بن سورة مجهول! ولا يقولن قائل لعله ما عرف الترمذي ولا اطلع على حفظه وتصانيفه، فإن هذا الرجل قد أطلق هذه العبارة في خلق من المشهورين من الثقات الحفاظ كأبي القاسم البغوي، وإسماعيل بن محمد بن الصفّار، وأبي العباس الأصمّ، وغيرهم، والعجب أن الحافظ ابن الفَرَضي ذكره ـ أي الإمام الترمذي ـ في كتابه "المؤتلف والمختلف"، ونبه على قدره، فكيف فات ابن حزم الوقوف عليه فيه!!"[٢].

قلتُ: ليس بين أيدينا اليوم كتاب (الإيصال) للتحقق من صحة النسبة. والعلامة أحمد شاكر (رحمه الله) يذهب إلى أن الحافظ ابن حجر لم يقف على كتاب الإيصال أصلاً، حيث يقول: "وأنا أظن أن هذا تحامل شديد من الحافظ ابن حجر على ابن حزم، ولعله لم يعرف الترمذي ولا كتابه، بل لعل الحافظ الذهبي أخطأ نظره حين نقل ما نقل عن كتاب الايصال، وما أظن ابن حجر رأى كتاب الإيصال ونقل منه، وإنما أرجح أنه نقل من الذهبي، والله أعلم"[٣]. ويؤيد ذلك، أن الحافظ ابن حجر (رحمه الله)لم ينقل عن كتاب الإيصال في فتح الباري البتة، إنما كان ينقل عن المحلى، وأيضاً لم يذكره في المعجم المفهرس مما يعضُدُ من أنه نقله عن الحافظ الذهبي أو الإمام ابن القطان.

والتحقيق أن ابن حزم عرف الإمام الترمذي، وأثنى عليه في أحد رسائله آخرة العهد بقوله: "وأما الحفظ فهو ضبط ألفاظ الأحاديث، وتثقيف سوادها في الذكر، والمعرفة بأسانيدها، وهذه صفة حفاظ الحديث كالبخاري ومسلم والترمذي والنسائي وأبي داود وابن عقدة والدارقطني والعقيلي والحاكم ونظرائهم، فهؤلاء في هذه الطريقة فوق هؤلاء المذكورين إلا أحمد، فإنه في الحفظ نظير هؤلاء، وبالله تعالى التوفيق"[٤].

فهذا النقل قطع لكل من قال بتجهيل الإمام ابن حزم للإمام الترمذي، وبالله التوفيق.

---

(١) البداية والنهاية، وفيات (٦٧/١١).
(٢) تهذيب التهذيب (٣٤٤/٩).
(٣) في مقدمة تحقيقه لسنن الترمذي (٨٦/١).
(٤) **الرسالة الباهرة في الرد على أهل الأقوال الفاسدة لابن حزم الأندلسي، تحقيق محمد صغير حسن المعصومي، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد: ٦٤، العدد:١، السنة: ١٩٨٩م، (ص٥٠).**

۞ مصنفات الترمذي:

مصنفات كثيرة منها: الجامع وهو أشهر مؤلفاته. والعلل الصغير، وقد اختلف فيه هل هو من كتب الجامع أو هو كتاب مستقل، والأشهر أنه من الجامع، وأنه كتبه كالخاتمة لكتاب الجامع. وكتاب العلل الكبير. والشمائل المحمدية. زتسمية أصحاب رسول الله ﷺ. وكتاب الزهد. وكتاب الأسماء والكنى.

ثانياً: دراسة كتاب: الجامع للترمذي:

۞ التعريف بالكتاب:

اسم الكتاب هو: " الجامع المختصر من السنن ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل ". ويسمى اختصاراً: " الجامع". ويسمى أيضاً: " السنن" وهي تسمية غير دقيقة؛ وسماه الخطيب: "صحيح الترمذي" كما نص على ذلك السيوطي في تدريب الراوي.[١] . ومنهم من سماه "الجامع الكبير"[٢]. قال المباركفوري: "قال صاحب كشف الظنون: قد اشتهر جامع الترمذي بالنسبة إلى مؤلفه، فيقال: "جامع الترمذي "

وقال أيضاً: لقد أطلق الحاكم والخطيب عليه "الجامع الصحيح". وهو الاسم الموجود على طبعة الشيخ أحمد شاكر للترمذي، وهذا الاسم غير صحيح، لأن الكتاب في الصحيح والحسن والضعيف والمنكر والشديد الضعف بل والموضوع.[٣].

۞ شرح مفردات العنوان:

هذا العنوان يبين منهج الترمذي في كتابه: يقول الدكتور الشريف حاتم: "وللأسف الشديد إن هذا العنوان لم يكتب على أغلفة كتاب الترمذي بل كتب عليه عناوين مختلفة كلها غير صحيحة وبعيدة في بعض الأحيان كل البعد عن هذا العنوان، مثلاً طبع بعنوان " الجامع الصحيح "، وطبع بعنوان " السنن"، وطبع بعنوان " الجامع الكبير " وكلها عناوين غير صحيحة، والعنوان الصحيح هو الذي سبق ذكره.

---

(١) انظر: مصادر السنة ومناهج مصنفيها " (ص: ١٢)

(٢) "الرسالة المستطرفة" للكتاني (ص ٩).

(٣) انظر: " تحفة الأحوذي" مقدمة المؤلف، الباب الثاني. (ص ١٧٩ – ١٨٠)، و " مصادر السنة ومناهج مصنفيها" لشريف حاتم، الشريط الثاني عشر. (ص: ١٢)

وهنا نحاول استنباط منهج الترمذي من خلال عنوان الكتاب:

(١) كلمة " الجامع ": هذا يدل على أن هذا الكتاب ليس من كتب السنن، أي ليس خاصاً بأحاديث الأحكام، فهو من الكتب الجامعة لأبواب العلم، وهذا هو واقع هذا الكتاب فإن فيه كتاب الفضائل، وكتاب التفسير، وكتاب صفة الجنة والنار، وكتاب الزهد، وكتاب الأمثال وغير ذلك، بل وفي أخره يأتي كتاب العلل وهو يخرج عن أن يكون داخل ضمن السنن أيضاً.

(٢) كلمة "المختصر": فهذا يعني أنه ألف هذا الكتاب مختصراً من عددٍ كبيرٍ من الأحاديث؛ فعدد أحاديثه حسب المطبوعة ثلاثة آلاف وتسعمائة وستة وخمسين حديثاً، والترمذي قليل التكرار في كتابه للحديث، وقد أكد على أنه يريد الاختصار في العلل عندما قال في أخر كتابه العلل: وقد وضعنا هذا الكتاب على الاختصار لما رجونا فيه من المنفعة".

(٣) كلمة: "من السنن" وهذا يبين أن هذا الكتاب خاصٌ بالمرفوعات، وهذا واقع الكتاب ولم يورد الموقوفات إلا نادراً.

(٤) الترمذي شرع في كتابة على التمييز بين حدثنا وأخبرنا في أثناء الإسناد

(٥) للترمذي تدقيقات تشبه تدقيق الإمام مسلم فهو ينبه على الفروق في ألفاظ المتون في جامعه، ويشبه أيضاً مسلم في كونه يأتي بالحديث برواياته وألفاظه وأسانيده في موطنٍ واحد بخلاف البخاري الذي يفرق الحديث في أبواب متفرقة. ويشبهه أيضاً في العناية البالغة بالصنعة الحديثية، وإبراز العلل ويمتاز الترمذي على مسلم بمزيتين:

المزية الأولى: التصريح بالإعلال بخلاف الإمام مسلم الذي في الغالب يكتفي بالتلميح عن التصريح

المزية الثانية: يتميز كتاب الترمذي من ناحية العلل بإيراده لكتاب العلل الصغير الذي في أخر الجامع.

(٦) طريقة إيراده للأحاديث المعلة: منهج الترمذي في كتابه كثيراً ما يبدأ بالحديث الذي فيه علة ثم يثني بالحديث المقبول، وهكذا الإمام النسائي.

ومن الأمثلة على ذلك: قول الترمذي:(باب ما جاء في الإمام ينهض في الركعتين نسياً)، ثم أورد تحته حديثاً يقول: حدثنا أحمد بن منيع قال حدثنا هشيم قال أخبرنا ابن أبو ليلى عن الشعبي قال:" صلى بنا المغيرة بن شعبة فنهض في الركعتين.." ثم ذكر حديثاً في سجود السهو، ثم قال: "وقد تكلم بعض أهل العلم في ابن أبي ليلى من قبل حفظه وبين الترمذي أن هذا الحديث ضعيف من جهة قلة ضبط وحفظ محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى. ثم

أورد بعده رواية أخرى من رواية زياد بن علاقة عن المغيرة بن شعبة . ثم قال عقبه: وهذا حديثٌ صحيح"[١].

ومن خلال ما سبق يمكننا أن نستخلص منهجه في النكات التالية:

(١) قسم الترمذي جامعه إلى كتب وعددها (٥١)كتاباً، بدأها بكتاب الطهارة وختمها بكتاب المناقب، وألحق بالجامع كتاباً سماه "العلل الصغير" ثم قسم الكتاب إلى أبواب، جعل في كل باب أحاديث، يختلف عددها من باب لآخر، فإذا كانت في أبواب الطهارة فإنه يقتصر ـ في الغالب ـ على حديث أو اثنين أو ثلاثة، أما في الكتب المتأخرة فإنه يذكر تحت الباب أحاديث كثيرة.

(٢) جعل أبواب كتابه تحمل عناوين المسائل التي روى الأحاديث من أجلها.

(٣) يتبع الأحاديث التي يوردها بأقوال الفقهاء في المسألة التي تضمنها الحديث.

(٤) يتكلم على درجة الحديث ورجال الإسناد، وما اشتمل عليه الإسناد من علل.

(٥) يبين ما إذا كان العمل على هذا الحديث أولا.

(٦) يذكر ما للحديث من طرق.

(٧) يوضح الأسماء المبهمة والمهملة في الباب.

(٨) قد يشرح ما جاء في الحديث من غريب، مثال: حديث أبي هريرة (رقم١٢١): "فانخنست" قال الترمذي: ومعنى قوله: فانخنست يعني: تنحيت عنه.

(٩) يسمي من ذكر بكنيته، مثل: أبو قلابة: عبد الله بن زيد الجرمي.

۞ سبب تأليف الكتاب:

قال الإمام الترمذي في العلل: "وإنّمَا حملنا على ما بيّنا في هذا الكتاب ـ أي الجامع ـ من قول الفقهاء وعلل الحديث، لأنا سئلنا عن هذا فلم نفعله زماناً، ثم فعلناه لما رجونا فيه منفعة الناس"[٢]. فبدأ الإمام الترمذي تأليف جامعه فيما يبدو عام ٢٥٥هـ. وقد صرح في كتابه العلل وفي كتابه الجامع أن غالب ما في كتابه الجامع من التعليم والجرح والتعديل والكلام عن الأحاديث مأخوذاً عن البخاري.[٣]

---

(١) انظر: مصادر السنة ومناهج مصنفيها لشريف حاتم– الشريط الثاني عشر. (ص: ١٣– ١٤)

(٢) انظر: جامع الترمذي (٥: ٧٣٨)، و شرح علل الترمذي لابن رجب (ص ٥٣٣).

(٣) انظر: مصادر السنة ومناهج مصنفيها لشريف حاتم– الشريط الثاني عشر. (ص: ١١)

وضع فيه ثلاث آلاف وتسع مئة وست وخمسون حديثاً، ليس فيها إلا حديث ثلاثي واحد، وإسناده ضعيف لا يصح وهو ما روي فقال: حدثنا إسماعيل بن موسى الفزاري بن ابنة السدي الكوفي، قال: حدثنا عمر بن شاكر عن أنس بن مالك قال رسول الله ﷺ: يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ الصَّابِرُ فِيهِمْ عَلَى دِينِهِ كَالْقَابِضِ عَلَى الْجَمْرِ»، قال أبو عيسى: هذا حديث غريب من هذا الوجه و عمر بن شاكر شيخ بصري قد روى عنه غير واحد من أهل العلم.

قلت: والترمذي إذا قال غريب وحدها ولم يتبعها بحكم بحسن أو صحة هذا يساوي الضعف عنده، وهذا الحديث بالفعل ضعيف وعمر بن شاكر ضعيف كما في التقريب، لكن للحديث شواهد يتقوى بها، وقد حكم الشيخ الألباني بصحته في صحيح سنن الترمذي.

۞ ثناء أهل العلم على هذا الكتاب:

قال الإمام الترمذي: "صنفت هذا الكتاب فعرضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان، فرضوا به. ومن كان في بيته هذا الكتاب فكأنما في بيته نبي يتكلم"[1]

وقال الذهبي: "قال ابن طاهر: وسمعت أبا إسماعيل يقول: كتاب أبي عيسى الترمذي عندي أفيد من كتاب البخاري ومسلم. قلت: ولم ؟ قال، لأنهما لا يصل إلى الفائدة منهما إلا من يكون من أهل المعرفة التامة، وهذا كتاب قد شرح أحاديثه، وبينها، فيصل إلى فائدته كل فقيه وكل محدث"[2]

وقال ابن الأثير: "كتاب الصحيح أحسن الكتب وأكثرها فائدة وأحسنها ترتيباً وأقلها تكراراً، فيه ما ليس في غيره من ذكر المذاهب ووجه الاستدلال وتبيين أنواع الحديث والحسن والغريب"[3].

وقال الذهبي: جامعه قاضٍ بإمامته وحفظه وفقهه وفيه علم نافع وفوائد غزيرة"[4].

قال الدهلوي: "وخلف تآليف، وأفضلها جامعه الذي يترجح على سائر كتب الحديث من وجوه منها الترتيب وعدم التكرار، ومنها ذكر مذاهب الفقهاء ووجوه ما احتجوا به، ومنها بيان

---

(1) .(تذكرة الحفاظ٢/٦٣٤)

(2) سير أعلام النبلاء للذهبي (٣٥/٤٩٠).

(3) جامع الأصول في أحاديث الرسول لابن الأثير (١/١١٤)

(4) سير أعلام النبلاء للذهبي (٢٥/ ٢٧٥).

أنواع الحديث من الصحيح والحسن والضعيف والغريب والمعلل، ومنها بيان أسماء الرواة وألقابهم، وكناهم، وفوائد تتعلق بعلم الرجال"[1].

۞ شرط الترمذي في كتابه الجامع:

ذكر الإمام الترمذي أن قصده جمع الأحاديث التي يستدل بها الفقهاء، في أول كتاب العلل: "جميع ما في هذا الكتاب من الحديث، فهو معمولٌ به وقد أخذ به بعض أهل العلم، ما خلا حديثين؛ حديث ابن عباس أن النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر بالمدينة، والمغرب والعشاء، من غير خوف ولا سفر ولا مطرٍ. وحديث النبيﷺ أنه قال: "إذا شرب الخمر فاجلدوه، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه".

وقال ابن طاهر المقدسي: "وأما أبو داود فمن بعده فإن كتبهم تنقسم على ثلاثة أقسام: القسم الأول: صحيح؛ وهو الجنس المخرج في هذين الكتابين للبخاري ومسلم، فإن أكثر ما في هذه الكتب مخرج في هذين الكتابين، والكلام عليه كالكلام على الصحيحين فيما اتفقا عليه واختلفا فيه. والقسم الثاني: صحيح على شرطهم، حكى أبو عبد الله بن منده أن شرط أبي داود والنسائي: (إخراج أحاديث أقوام لم يجمع على تركهم، إذا صح الحديث باتصال الإسناد من غير قطع ولا إرسال)، ويكون هذا القسم من الصحيح ... والقسم الثالث: أحاديث أخرجوها للضدية في الباب المتقدم، وأوردوها لا قطعاً منهم بصحتها، وربما أبان المخرِّج لها عن علتها بما يفهمه أهل المعرفة". ثم قال: "وأما أبو عيسى الترمذي فكتابه وحده على أربعة أقسام: قسم صحيح مقطوع به، وهو ما وافق فيه البخاري ومسلم. وقسم على شرط الثلاثة دونهما كما بيَّنَّا. وقسم أخرجه للضدية، وأبان عن علته ولم يغفله. وقسم رابع أبان هو عنه، فقال: ما أخرجت في كتابي هذا إلا حديثاً قد عمل به بعض الفقهاء. وهذا شرط واسع"[2].

وقال ابن رجب: "أحاديث الكتاب فيها الصحيح، والحسن الذي فيه بعض الضعف، والغريب، والغرائب عنده في بعضها مناكير، ولا سيما في كتاب الفضائل، ولكنه غالباً ما يبين ذلك ولا يسكت عليه"... وقال أيضاً: "وهو يخرج عن الثقة، ومن يهم قليلاً، ومن يهم كثيراً، ويخرج عن المتهم بالكذب ... ثم قال: لكنني لم أجد حديثاً عن راوٍ متهم بالكذب متفق على اتهامه ليس له إلا طريقاً واحدة، من ذلك حديث كثير بن عبد الله المزني عن أبيه عن جده: "

---

(1) بستان المحدثين للدهلوي (ص٨٤).

(2) "شروط الأئمة الستة" لابن طاهر المقدسي (ص٨٨)

الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً " كثير بن عبد الله الكثيرون على اتهامه بالكذب، لكن البخاري قواه، ثم إن الحديث له طرقاً كثيرة... فلم يتفرد به كثير"[(١)].

۞ المصطلحات التي استخدمها الترمذي في جامعه:

لفظ "الكراهة": أرد بها مراد المتقدمين: وهو التحريم وهذا في الغالب.

٢- المرسل: يريد بذلك: المنقطع. وبه قال أصحابنا: يريد أهل الحديث.

٣- قد يقول في أحد حديثين:"وهذا أصح" أو " هذا أصح ما في الباب"

فهو يريد بذلك قوة الصحة وتفضيل أحدهما على الآخر، وقد يكون الحديثان ضعيفين فالذي قال فيه: أصح أقل ضعفاً من الآخر. وقد يكونا صحيحين وقد يكون أحدهما صحيح والآخر ضعيف.

٤- يعبر بـ"العلة" ويريد النسخ، مثال ذلك: ما قاله في أول العلل: حديث ابن عباس أن النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر بالمدينة والمغرب والعشاء من غير خوف ولا سفر ولا مطرٍ. وحديث النبي ﷺ أنه قال إذا شرب الخمر فاجلدوه فإن عاد في الرابعة فاقتلوه، فقال الترمذي: وقد بينا علة الحديثين جميعا في الكتاب. قال ابن رجب: لم يرد ضعف الحديثين، وإنما أراد ما ينسخ العمل بالحديثين.

٥- الحديث الحسن: وتعريف الحسن عند الترمذي: (الذي ليس في إسناده متهم بالكذب، ويروى من غير وجه، ولم يكن شاذا)، فالمراد به الحسن لغيره.

تنبيه: إطلاق الحسن وجد قبل الترمذي في كلام شيخه البخاري وعلي ابن المديني

٦- الغريب: ويطلقه على أربعة معاني:

١- يطلقه ويريد به الغرابة المطلقة وهو تفرد راوٍ في طبقة من الطبقات.

٢- يريد به الغرابة النسبية، أي بالنسبة لهذا الشيخ وهذا البلد يعتبر غريباً.

٣- أن يكون الحديث بألفاظه مشتهراً لكن أحد رواته تفرد ببعض ألفاظه.

٤- إذا قال: "حديث غريب" فقط: فيريد به تضعيف الحديث.

٧- حديث حسن غريب؛ وفي معناه أقوال:

---

(١) انظر: مقدمة تحفة الأحوذي للمباركفوري – الباب الثاني، الفصل الرابع، ص ٢٣٥) طبع دار الكتب العلمية بيروت،١٤٢٦هـ. وكذا: موقع الشبكة: الجمعية العلمية السعودية للسنة وعلومها، منهج الترمذي في جامعه.

١ـ أن لفظة الحسن هنا على ما أراد من الحسن، والغريب عنده على درجات، فهو يريد:"الحسن لغيره" والغرابة النسبية من جهة اللفظ.

٢ـ أن الحديث غريب: أي غرابة مطلقة، والحسن يراد به الحسن اللغوي.

٣ـ أنه يريد بذلك: "حسن لذاته" غريب غرابة مطلقة.

٨ـ حسن صحيح: أقوال العلماء في مراده:

١ـ حسن باعتبار إسناد صحيح باعتبار إسناد آخر. قال به ابن الصلاح والنووي.

ويرد عليه الأحاديث التي ليس لها إلا إسناد واحد ويقول فيها الترمذي: "حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه" (قاله العراقي).

٢ـ الحسن هنا لغوي، بأن يكون معناه مقبولاً لا يأباه القلب. وقال به ابن الصلاح أيضاً والذهبي. ويرد عليه: الأحاديث الموضوعة والضعيفة، فبعضها حسنة الألفاظ، وعلى هذا المعنى يحمل قول شعبة لما قيل له: لَمِ تدع حديث عبد الملك بن أبي سليمان، وقد كان حسن الحديث، قال: من حسنها فررت. (يعني أنها منكرة).

٣ـ حسن باعتبار الصفة الدنيا ـ كالصدق مثلا ـ صحيح باعتبار الصفة العليا ـ وهي الحفظ والإتقان ـ وهذا قول ابن دقيق العيد وسبه ابن الموَّاق، ويلزم من هذا القول: أن كل حديث صحيح حسن.

٤ـ أن الجمع بين الصحة والحسن درجة متوسطة بين الصحيح والحسن، فما يقول فيه: حسن صحيح: أعلى رتبة من الحسن، ودون الصحيح. قال العراقي: وهذا تحكم لا دليل عليه.

٥ـ حسن لذاته، صحيح لغيره، وقال به السيوطي.

٦ـ حسن باعتبار إسناده، صحيح أي أنه أصح حديث في الباب، وقال به السيوطي أيضاً.

٧ـ أنه للتردد فيه هل هو صحيح أو حسن، لاختلاف المجتهدين من المحدثين في حكمه، فهو حسن باعتبار قوم صحيح باعتبار آخرين.

٨ـ حديث صحيح معمول به إذا قال (حسن صحيح)، وإن قال: (صحيح) فهو صحيح لكن غير معمول به.

٩ـ أن الترمذي يشوب الحسن بالصحة، أي أنه أعلى من الحسن ولكنه لا يصل مرتبة الصحيح. [1].

۞ قول الترمذي: "وفي الباب"

(١) قول الترمذي: "وفي الباب" تنبيه إلى أنه: لا يريد بذلك ذكر ما يشهد للحديث من اللفظ أو المعنى، وإنما همه ذكر ما في الباب من أحاديث، فقد يكون الحديث الذي يذكره بعد قوله: وفي الباب معارضا لحديث الباب، مثال: حديث الوضوء من لحم الإبل (رقم٨١)، قال:وفي الباب عن جابر: " كان آخر الأمر ترك الوضوء مما مست النار".

(٢) ليس كل ما ذكره مسنداً يكون أصح مما قال فيه: وفي الباب مثال ـ في باب رؤية الهلال، ذكر حديث ابن عباس"صوموا لرؤيته...." ثم قال: وفي الباب عن أبي هريرة وابن عمر. وحديث أبي هريرة وابن عمر في الصحيحين، بخلاف حديث ابن عباس.

(٣) لم يرد المصنف بقوله: وفي الباب الاستيعاب، إنما أراد بذلك أنه يوجد أحاديث أخر.

(٤) قد يقول: (وفي الباب) ثم يذكر نفس الصحابي، ماذا يريد من هذا؟ ج: يريد أن يشير إلى طرق حديث هذا الصحابي.

۞ مميزات جامع الترمذي:

تظهر الصناعة الحديثية في الكتاب بما يلي:

(١) حكمه على الأحاديث وعلى الرجال.

(٢) يبين الاختلاف في الألفاظ والأسانيد.

(٣) يشرح الكلمات الغريبة في الحديث: (ثم انخنست) قال: تسللت خفية.

(٤) يبين أسماء الألقاب والكنى.

(٥) استعماله لصيغة التحويل كما هو الحال عند مسلم، مثاله: قوله: حدثنا قتيبة بن سعيد وعلي بن حجر قالا: حدثنا غندر (مثلاً) ح، وحدثنا محمد بن بشار قال حدثنا غندر قال: حدثنا شعبة.

---

[1]انظر: مقدمة تحفة الأحوذي، (ص:٢٦٠- ٢٦٣)، ومصادر السنة ومناهج مصنفيها: لشريف حاتم (ص:١٧-٢٤)

(٦) ومما يتميز به كتاب الترمذي على الصحيحين: بيانه للعلل صراحة، فيورد الحديث ويورد كلام أهل العلم في إعلال ذلك الحديث، وربما أقرهم على إعلال ذلك الحديث، وربما دافع عن الحديث، ونفى تلك العلة وبين أنها علة غير مؤثرة.

۞ مكانة أحكام الإمام الترمذي:

وُصِفَ الترمذي بالتساهل، وممن وصفه بالتساهل الإمام الذهبي في كتابه: "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل" لما تكلم عن أئمة الجرح والتعديل المتشدد منهم والمتساهل قال: "قسم منهم متعنتٌ في الجرح، متثبتٌ في التعديل. ثم قال: "وقسم في مقابلة هؤلاء كأبي عيسى الترمذي والحاكم والبيهقي متساهلون". فوصف الترمذي بالتساهل. وقال أيضاً في الموقظة: "المتساهل كالترمذي والحاكم، والدارقطني في بعض الأوقات".

وقال في السير "جامعه ـ أي جامع الترمذي ـ قاضيًا له بإمامته وحفظه وفقهه ولكن يترخص في قبول الأحاديث ولا يشدد نفسه في التضعيف رخو يعني لين وسهل[١].

وقال في الميزان: في ترجمة كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني بعد نقله تضعيفه عن بعض من أهل العلم قال: "وأما الترمذي فروى من حديثه الصلح جائز بين المسلمين وصححه فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي"[٢].

۞ كتاب العلل الصغير الملحق في آخر الجامع:

(١) سبب تأليف الكتاب: أنه سئل عن تصنيف كتاب يجمع فيه أحاديث النبي ﷺ فامتنع أولاً ثم لما رأى من قبله تكلف ما لم يسبق إليه شرع في الكتاب.

(٢) ذكر طريقته في الكتاب: يجمع بين فقه الحديث والعلل.

(٣) ذكر حال الأحاديث: فبين فيه أنه لا يوجد حديثٌ في كتابه إلا وقد عمل به بعض الفقهاء خلا حديثين: ـ حديث ابن عباس: "أنه ﷺ جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء من غير خوف ولا مطر"ـ وحديث "إذا شرب الرابعة فاقتلوه"

(٤) ذكر طرقه وأسانيده إلى من ذكر أقوالهم في الجامع..(أحمد، الشافعي...) بأسانيده.

(٥) ذكر حكم نقد الرجال: بين أن نقد الرجال الحامل عليه النصح لله ولرسوله، وذكر بعضاً ممن انتقد الرجال وتكلم فيهم.

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء (٢٥/ ٢٧٥).

(٢) "ميزان الاعتدال في نقد الرجال" للذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي دار المعرفة بيروت (٤٠٧/٣).

(٦) ذكر أن رواية الثقة عن رجل ليست توثيقاً له، قال: لأنه وجد أناس من الثقات رووا عن بعض الضعفاء.

(٧) ذكر أقسام الرواة: أـ الثقات. بـ من يهم قليلاً. جـ من يهم كثيراً. دـ المتهمون بالكذب.

(٨) حكم المرسل واختلاف العلماء في الاحتجاج به.

(٩) ذكر أنواع التحمل.

(١٠) ذكر أنواع الغريب: ـ غريب مطلق، غريب نسبي، تفرد بعض الرواة بلفظ.

(١١) ذكر اختلاف الرواة في الشيخ.

(١٢) ذكر أول من فتش في الأسانيد، وذكر بعض من تكلم في الرجال.[١]

۞ خدمة العلماء لجامع الترمذي:

أعطى العلماء أهمية بالغة لهذا الكتاب القيم، فعكفوا عليه وخدموه. ومن أهم شروحاته:

(١) النفح الشذي لابن سيد الناس ولم يكمله ثم أكمله العراقي ثم ابنه.

(٢) عارضة الأحوذي لابن العربي المالكي.

(٣) شرح الحافظ ابن الملقن (شرح لزوائد الترمذي، واهتم بالمتون دون الأسانيد).

(٤) تحفة الأحوذي للمباركفوري. "جمع بين دراسة الأسانيد والمتون".

أمّا الكتب التي اهتمت بتخريج ما قال فيه الترمذي: (وفي الباب):

(١) "نزهة الألباب فيما قال فيه الترمذي وفي الباب" لـ حسين الوائلي.

(٢) "رش السحاب في تخريج ما قال فيه الترمذي وفي الباب"

(٣) "كشف النقاب فيما قال فيه الترمذي وفي الباب" لـ فيض الله.

وما ألف في رجاله والحكم على احاديثه وغير ذلك:

(١) "شيوخ أبي عيسى الترمذي" لأبي بكر محمد بن إسماعيل بن خلفون.

(٢) الكتب التي ترجمت لرجال الكتب الستة: كالكمال وتهذيب الكمال وتهذيب التهذيب..

(٣) صحيح سنن الترمذي، و"ضعيف سنن الترمذي" للشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله.

(٤) السلسبيل فيما تكلم فيه الترمذي بجرح أو تعديلٍلمحمد ابن عبد الله الشنقيطي.

---

[١] شرح علل الترمذي". (ص ٥٣٢).

(٥) الموازنة بين جامع الترمذي وبين الصحيحين لـ نور الذين عتر.

(٦) كتاب عداب الحمش "دراسة عن الجامع الترمذي"

*** ***

الفصل الثالث
مناهج المحدثين في كتب السنن

﴿أبو داود، والنسائي، وابن ماجة، والدارقطني، وسعيد بن منصور﴾

تمهيد:

السـنن لغـة واصـطلاحاً: السـنن جمـع السـنة، واصـطلاحاً قـال الكتـاني:"السـنن في اصـطلاحهم (المحـدثين) هـي الكتـب المرتبـة علـى الأبـواب الفقهيـة مـن الإيمـان والطهـارة والصـلاة والزكـاة إلى آخرهـا.ولـيس فيهـا شـيئ مـن الموقـوف(إلا النـادر)، لأن الموقـوف لا يسـمى في اصـطلاحهم سـنة ويسمى حديثا"[1].

وقال الشيخ لطفي الصباغ:"وهي كتب تكتفي بذكر الأحاديث وتقتصر عليها ولاتذكر شيئا من الآثار وتلتزم غالبا الترتيب على أبواب الأحكام[2]".

مثـال السـنن: السـنن للإمـام أبي داود سـليمان بـن الأشـعث السجسـتاني(ت٢٧٥ هـ)، والسـنن المجتبى للإمام أبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي(٣٠٣هـ).

اهمية السنن للباحث في علم السنة:

١.السنن من المصادر الأصلية للسنة الشريفة.

٢.يجد فيها الباحث جميع الأحاديث المتعلقة بالأحكام في مكان واحد.

٣.السنن تناولها سهل لكونها مرتبة على الأبواب الفقهية.

٤.يمكن الباحث استخراج الحديث منها عن طريق معرفة موضوع الحديث.

[1] الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة:محمد بن جعفر الكتاني(ت١٣٤٥هــ)فهارس:محمد المنتصر الكتاني،ص ٣٢، دار البشائر الأسلامية. بيوت.لبنان. الطبعة الرابعة. ١٤٠٦هــ/١٩٨٦م.

[2] الحديث النبوي، مصطلحه وبلاغته وكتبه: محمد بن لطفي الصــبا غ،ص ٢٨٧، المكتــب الأســلامي. بيروت. لبنان. الطبعة السادسة. ١٤١١هــ/١٩٩٠م.

المبحث الأول

منهج الإمام أبي داود في سننه

المطلب الأول: ترجمة الإمام أبي داود:

❁ **اسمه ونسبه ومولده:**

هو الإمام أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السجستاني، محدث البصرة.

ولد سنة اثنتين ومئتين، ورحل، وجمع، وصنف، وبرع في هذا الشأن.

قال أبو عبيد الآجري: سمعته يقول: ولدت سنة اثنتين، وصليت على عفان سنة عشرين، ودخلت البصرة وهم يقولون: أمس مات عثمان بن الهيثم المؤذن، فسمعت من أبي عمر الضرير مجلساً واحداً[1].

❁ **طلبه للعلم وشيوخه:**

حرص الإمام أبو داود على طلب العلم والرحلة في سبيل تحصيله في سن مبكر من حياته، فقد رحل إلى بغداد سنة ٢٢٠هـ، وكان عمره آنذاك ثمانية عشر عاما، ورحل إلى الشام سنة٢٢٢هـ، لذا فإنه حظي بعلو الإسناد؛ فهو يفوق الإمام مسلم في علو الإسناد، بل إنه يشارك البخاري في جماعة من شيوخه لم يشاركه في الرواية عنهم غيره[2].

شيوخه: أحمد بن حنبل، وقد لازمه ملازمة شديدة؛ حتى إنه يعد من كبار أصحاب الإمام أحمد، وسننه مرتبة على طريقة الحنابلة في كتبهم الفقهية، وله سؤالات للإمام أحمد في الجرح والتعديل وفي الفقه وكلاهما مطبوع، علي بن المديني، ويحي بن معين ومحمد بن بشار، وسمع

---

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل: (٤/١٠١ – ١٠٢)، تاريخ بغداد: (٩/٥٥ – ٥٩)، طبقات الحنابلة: (١/١٥٩ – ١٦٢)، المنتظم: (٥/٩٧– ٩٨)، وفيات الأعيان: (٢/٤٠٤– ٤٠٥)، تذكرة الحفاظ: (٢/٥٩١– ٥٩٣)، سير أعلام النبلاء للإمام الذهبي، (١٣/٢٢١)، العبر للذهبي: (٢/٥٤– ٥٥)، طبقات السبكي: (٢/٢٩٣– ٢٩٦)، البداية والنهاية: (١١/٥٤– ٥٦)، تهذيب التهذيب: (٤/١٦٩ – ١٧٣)، طبقات الحفاظ: (٢٦١ – ٢٦٢)، طبقات المفسرين: (١/٢٠١ – ٢٠٢)، شذرات الذهب: (٢/١٦٧ – ١٦٨).

(٢)تذكرة الحفاظ: (٢/٥٩١)، تهذيب التهذيب: (٤/١٦٩).

بمكة من القعنبي، وسليمان بن حرب، وسمع من: مسلم بن إبراهيم، وعبد الله بن رجاء، وأبي الوليد الطيالسي، وموسى بن إسماعيل، وطبقتهم بالبصرة،...

وسكن البصرة، فنشر بها العلم، وكان يتردد إلى بغداد(١).

۞ تلامذته والرواة عنه:

قد روى عن أبي داود جماعة من الحفاظ، منهم:

الإمام أحمد بن حنبل – وقد سمع منه حديثاً واحداً - وكان أبو داود يفتخر بذلك، والإمام الترمذي (صاحب السنن)، والنسائي (صاحب السنن) ومحمد بن أبي بكر ابن داسة، وأبو علي محمد بن أحمد اللؤلؤي، - وهما يرويان عنه كتاب السنن(٢)، وطائفة من العلماء غير هؤلاء(٣).

۞ ثناء العلماء عليه:

قال أبو بكر الخلال: أبو داود الإمام المقدم في زمانه، رجل لم يسبقه إلى معرفته بتخريج العلوم، وبصره بمواضعه أحد في زمانه، رجل ورع مقدم، سمع منه أحمد بن حنبل حديثا واحدا، كان أبو داود يذكره...

وقال أحمد بن محمد بن ياسين: كان أبو داود أحد حفاظ الإسلام لحديث رسول الله وعلمه وعلله وسنده، في أعلى درجة النسك والعفاف، والصلاح والورع، من فرسان الحديث..

وقال الحافظ موسى بن هارون: خلق أبو داود في الدنيا للحديث، وفي الآخرة للجنة.

وقال علان بن عبد الصمد: سمعت أبا داود، وكان من فرسان الحديث(٤).

قال عنه إبراهيم الحربي: ألين لأبي داود الحديث، كما ألين لداود الحديد.

---

(١) انظر المرجعين السابقين.

(٢) تذكرة الحفاظ: ٥٩١/٢ تهذيب التهذيب: ١٦٩/٤.

(٣) انظر: تهذيب الكمال لأبي الحجاج المزي (ج ١١/ص ٣٥٥)، نشر: مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ. تحقيق: د. بشار عواد معروف. عدد الأجزاء: ٣٥). سير أعلام النبلاء (٢٠٢/١٣).

(٤) تذكرة الحفاظ: ٥٩١/٢ تهذيب التهذيب: ١٦٩/٤.

وقال ابن حبان: أبو داود أحد أئمة الدنيا فقهًا وعلمًا وحفظًا ونسكًا وورعًا وإتقانًا. جمع وصنّف ودافع عن السنن(١).

۞ **وفاته:**

قال أبو عبيد الآجري: توفي أبو داود في سادس عشر شوال، سنة خمس وسبعين ومئتين(٢).

المطلب الثاني: دراسة عن كتابه السنن:

۞ **اسم الكتاب:**

اسم الكتاب على ما سماه به مؤلفه في رسالته **إلى أهل مكة**: السنن. ولا أعلم تسمية أخرى للكتاب غير السنن(٣).

۞ **عدد أحاديث الكتاب:**

قال أبو بكر بن داسة: سمعت أبا داود يقول: كتبت عن رسول الله خمسمائة ألف حديث، انتخبت منها ما ضمنته هذا الكتاب ـ يعني كتاب " السنن " ـ جمعت فيه أربعة آلاف حديث وثماني مئة حديث، ذكرت الصحيح، وما يشبهه ويقاربه، ويكفي الإنسان لدينه من ذلك أربعة أحاديث... (٤)

۞ **موضوع الكتاب:**

---

(١) "تهذيب التهذيب" لابن حجر العسقلاني المتوفي سنة ٨٥٢ هـ الطبعة الاولى ١٤٠٤ هـ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (١٥١/٤). "تهذيب الكمال" للمزي (٣٥٥/١١- ٣٦٥) الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت–الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ. تحقيق: د. بشار عواد معروف عدد الأجزاء: ٣٥).

(٢)سير أعلام النبلاء للإمام الذهبي، (٢٢١/١٣)، وتذكرة الحفاظ: ٥٩١/٢ تهذيب التهذيب: ١٦٩/٤.

(٣) انظر: رسالة أبي داود إلى أهل مكة. طبع: دار العربية – بيروت. تحقيق: محمد الصباغ. الأجزاء: ١). ص ٢٢).

(٤) رسالة أبي داؤد إلى أهل مكة:ص٢٢.

أراد رحمه الله لهذا الكتاب أن يكون جامعاً لأحاديث الأحكام، فقد قال في رسالته إلى أهل مكة: ولم أصنف في " كتاب السنن" إلا الأحكام، ولم أصنف كتب الزهد وفضائل الأعمال وغيرها، فهذه الأربعة آلاف والثمانمئة، كلها في الأحكام [1]

۞ أشهر رواة السنن عن أبي داود:

رواية اللؤلؤي، ورواية ابن داسة ورواية ابن الأعرابي ورواية ابن العبد ورواية الأُشناني ورواية ابن الصريع ورواية الجلودي، وغيرهم. والمشهور من هذه الروايات رواية اللؤلؤي ورواية ابن داسة، ورواية اللؤلؤي هي المقدمة عند علماء المشرق، وسبب ذلك أن اللؤلؤي أطال ملازمة أبي داود، وكان هو الذي يقرأ السنن حينما يعرض أبو داود كتابه السنن على طلبة العلم إلى أن توفي أبو داود.

أما رواية ابن داسة فإنها مشتهرة في بلاد المغرب أكثر من شهرتها في بلاد المشرق، وسبب تقديمهم لها أنها أكثر أحاديثاً من رواية اللؤلؤي فهي أكمل من رواية اللؤلؤي ـ حسب رأيهم ـ، لكن في الحقيقة أن الزيادات التي في رواية ابن داسة حذفها أبو داود في آخر حياته لشيء كان يريده في إسنادها، ذكر ذلك أبو عمر الهاشمي الراوي للسنن عن اللؤلؤي، والله أعلم[2].

۞ قيمة الكتاب العلمية وثناء العلماء عليه:

قال أبو بكر محمد بن إسحاق الصاغاني، وإبراهيم الحربي: لما صنف أبو داود كتاب " السنن " ألين لأبي داود الحديث، كما ألين لداود عليه السلام الحديد.

قال الحاكم: سمعت الزبير بن عبد الله بن موسى، سمعت محمد بن مخلد يقول: كان أبو داود يفي بمذاكرة مئة ألف حديث، ولما صنف كتاب " السنن "، وقرأه على الناس، صار كتابه لأصحاب الحديث كالمصحف، يتبعونه.

قال الحافظ زكريا الساجي: كتاب الله أصل الإسلام، وكتاب أبي داود عهد الإسلام.

وقد ألف كتاب السنن في حياة الإمام أحمد وعرضه عليه فاستحسنه الإمام عليهم رحمة الله أجمعين.

---

(١) رسالة أبي داؤد إلى أهل مكة:ص٢٢.

(٢) مناهج المحدثين (ص٦٦).

ومادام أنه عرضه على الإمام أحمد والإمام متوفى سنة ٢٤١ هـ إذاً فقد ألف كتابه هذا في عصر مبكر[١].

شرطه:

قال الإمام ابن طاهر المقدسي: "وأما أبو داود فمن بعده فإن كتبهم تنقسم على ثلاثة أقسام:

(١) القسم الأول: صحيح؛ وهو الجنس المخرج في هذين الكتابين للبخاري ومسلم، فإن أكثر ما في هذه الكتب مخرج في هذين الكتابين، والكلام عليه كالكلام على الصحيحين فيما اتفقا عليه واختلفا فيه.

(٢) والقسم الثاني: صحيح على شرطهم، حكى أبو عبد الله بن منده أن شرط أبي داود والنسائي: (إخراج أحاديث أقوام لم يجمع على تركهم، إذا صح الحديث باتصال الإسناد من غير قطع ولا إرسال)، ويكون هذا القسم من الصحيح...

(٣) والقسم الثالث: أحاديث أخرجوها للضدية في الباب المتقدم، وأوردوها لا قطعاً منهم بصحتها، وربما أبان المخرِّج لها عن علتها بما يفهمه أهل المعرفة [٢].

وقال الحازمي بعد أن ذكر مذهب من يخرج الصحيح:.. وهذا باب فيه غموض، وطريقه معرفة طبقات الرواة عن راوي الأصل ومراتب مداركهم. ولنوضح ذلك بمثال، وهو أن تعلم أن أصحاب الزهري مثلا على طبقات خمس، ولكل طبقة منها مزية على التي تليها وتفاوت. فمن كان في الطبقة الأولى فهو الغاية في الصحة، وهو غاية مقصد البخاري والطبقة الثانية شاركت الأولى في العدالة، غير أن الأولى جمعت بين الحفظ والإتقان وبين طول الملازمة للزهري، حتى كان فيهم من يُزامله في السفر ويُلازمه في الحضر، والطبقة الثانية لم تلازم الزهري إلا مدة يسيرة فلم تمارس حديثه، وكانوا في الإتقان دون الطبقة الأولى، وهم شرط مسلم. والطبقة الثالثة: جماعة لزموا الزهري مثل أهل الطبقة الأولى، غير أنهم لم يسلموا من غوائل الجرح، فهم بين الرد والقبول، وهو شرط أبي داود والنسائي[٣].

منهجه:

قال الإمام أبو داود في رسالته لأهل مكة:..

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء للإمام الذهبي، (١٣/٢٢١).

(٢) شروط الأئمة الستة (ص٨٨).

(٣)شروط الأئمة الخمسة "(ص١٥٠)

فإنكم سألتم أن أذكر لكم الأحاديث التي في " كتاب السنن"، أهي أصحُّ ما عرفتُ في الباب؟ ووقفت على جميع ما ذكرتم. فاعلموا أنه كذلك كله، إلا أن يكون قد روي من وجهين صحيحين، فأحدهما أقدمُ إسناداً، والآخر صاحبه أقومُ في الحفظ، فربما كتبت ذلك، ولا أرى في كتابي من هذا عشرةَ أحاديث... وأما المراسيل فقد كان يحتج بها العلماء فيما مضى.. فإذا لم يكن مسندٌ ضد المراسيل، ولم يوجد المسند، فالمرسل يُحتجُّ به وليس هو مثل المتصل في القوة. وليس في كتاب السنن الذي صنفته عن رجل متروك الحديث شيء، وإذا كان فيه حديثٌ منكرٌ بينت أنه منكر، وليس على نحوه في الباب غيره... وقد ألفته نسقاً على ما وقع عندي، فإن ذُكر لك عن النبي سنةٌ ليس مما خرجته، فاعلم أنه حديثٌ واه، إلا أن يكون في كتابي من طريقٍ آخر، فإني لم أخرج الطرق، لأنه يكثر على المتعلم... وما كان في كتابي من حديثٍ فيه وهنٌ شديد فقد بينته، ومنه ما لا يصح سنده، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصح من بعض..."[1].

۞ ويمكن أن يلخص منهجه في النقاط التالية:

(١) يخرج أصح ما عرف.

(٢) يخرج الإسناد العالي وإن كان ضعيفا، ويترك الأصح لنزوله.

(٣) لم يورد في الباب إلا حديثا أو حديثين، طلباً للاختصار وقرب المنفعة.

(٤) لا يعيد الحديث إلا إذا كان فيه زيادة كلمة أو نحوها.

(٥) قد يختصر الحديث الطويل، لأنه لو كتبه بطوله لم يعلم من سمعه المراد منه، ولا يفهم موضع الفقه منه.

(٦) إذا لم يجد حديثاً مسنداً متصلاً في الباب فإنه يحتج بالمرسل(قال: وليس هو مثل المتصل في القوة)

(٧) لا يخرّج عن المتروك (المجمع على تركه).

(٨) يبين الحديث المنكر ويورده إذا لم يجد في الباب غيره.

(٩) ألفه على نسق واحد حسب ما اقتضاه نظره.

(١٠) ما كان في كتابه من حديث فيه وهنٌ شديد فقد بينه.

---

[1] رسالة أبي داود إلى أهل مكة. ص (٢٢-٢٧).

(١١) ما سكت عنه فهو صالح، وبعضه أصح من بعض[1].

(١٢) يورد الأحاديث على أحسن ترتيب وأبدع نظام، وقد أشبه صنيعه صنيع الإمام مسلم في الحرص على تمييز ألفاظ الشيوخ في الصيغ والأنساب، فضلاً عن ألفاظ المتون التي هي المقصود الأهم.

(١٣) إذا روى عن الحارث بن مسكين يقول: قرئ عليه وأنا شاهد؛ لكونه لم يقصده بالإسماع.(رقم٣٢٨٨مثلا)

(١٤) إذا سمع من شيخٍ حديثاً وفاتته منه كلمة أو نحوها، كابن في الإسناد نبه على ذلك، وأن بعض أصحابه أفهمه إياها عن ذلك الشيخ.

(١٥) إذا سمع الحديث من شيخين له وكان له عن أحدهما أضبط، نبه عليه في أمثلة لذلك من هذا النمط.

(١٦) شابه البخاري في إيضاح بعض غريب الألفاظ، كقوله: سمعت أحمد بن شبويه، يقول: قال النضر بن شميل: إنما يسمى الإهاب ما لم يدبغ، فإذا دبغ يقال: شنٌّ أو قِربة.(رقم٤١٢٨)، وكوله في بناء عثمان المسجد النبوي بالقَصَّة عي الجبس.(رقم٤٥١)، وفي الاستحداد: هو حلق العانة (رقم٤٢٠١) قلت: ومثال آخر: قوله عقب حديث: " فيما سقت السماء والأنهار والعيون أو كان بعلا العشر... " قال أبو داود: (البعل ما شرب بعروقه ولم يتعن في سقيه وقال قتادة: البعل من النخل مران.)

(١٧) قد يذكر أقوال السلف في المسألة وينسبها إلى أصحابها، كقوله في المستحاضة تدع الصلاة أيام أقرائها: وهو قول الحسن وسعيد بن المسيب وعطاء ومكحول وإبراهيم وسالم والقاسم.(رقم٢٨١)

(١٨) يسمي الرواة المشهورين بالكنى، ويكني المشهورين بأسمائهم، ويعين المهمل والمبهم مثاله: قوله عقب حديث:" سيأتيكم ركيب مبغضون فإذا جاءوكم فرحبوا بهم..."الحديث. قال أبو داود: أبو الغصن: هو ثابت بن قيس بن غصن. وكذا قوله في أبي الحسن ـ شيخٍ لشعبة ـ: هو مهاجر(رقم٤٠١)، وقوله في سليمان: يعني ابن موسى (رقم٤٥٦٤)

(١٩) ربما يورد الحديث معلقاً، كقوله: قال عمر رضي الله عنه:"حصير البيت خيرٌ من امرأةٍ لا تلد"(رقم٣٩٢٢).

---

(١) الجمعية العلمية للسنة وعلومها، منهج الإمام أبي داؤد في سنه.

(٢٠) يذكر بعض الفوائد التي تتعلق بالأحاديث، مثاله: لما نقل في باب بئر بضاعة عن شيخه قتيبة بن سعيد أنه قال له: سألت قيِّم بئر بضاعة عن عمقها، قال: أكثر ما يكون الماء فيها إلى العانة، فإذا نقص فدون العورة، قال عقبه: وقدَّرت أنا بئر بضاعة بردائي مددته عليه ثم ذرعته فإذا عرضها ستة أذرع، وسألت الذي فتح لي باب البستان وأدخلني إليه: هل غُيِّر بناؤها عما كانت عليه؟ قال: لا، ورأيت فيها ماءاً متغير اللون.

(٢١) يبين علة الحديث إن وجدت، وينبه على الانقطاع ونحوه، مثاله: قال في كتاب الزكاة: حدثنا أيوب بن محمد الرقي ثنا محمد بن عبيد ثنا إدريس بن يزيد الأودي عن عمرو بن مرة الجملي عن أبي البختري الطائي عن أبي سعيد الخدري يرفعه إلى ﷺ قال: " ليس فيما دون خمسة أوسق زكاة " والوسق ستون مختوما، قال أبو داود: أبو البختري لم يسمع من أبي سعيد. وكذا ما قاله عقب (حديث ١٦٠٤): قال أبو داود: وسعيد لم يسمع من عتاب شيئا.

(٢٢) ينبه أحياناً على المحفوظ والشاذ، مثاله: (حديث١٦١٢) حدثنا يحي بن محمد بن السكن ثنا محمد بن جهضم ثنا إسماعيل بن جعفر عن عمر بن نافع عن أبيه عن عبد الله بن عمر قال: فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر صاعا فذكر بمعنى مالك زاد والصغير والكبير وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة، قال أبو داود: رواه عبد الله العمري عن نافع بإسناده قال: على كل مسلم ورواه سعيد الجمحي عن عبيد الله عن نافع قال فيه من المسلمين والمشهور عن عبيد الله ليس فيه " من المسلمين " ومثاله أيضاً ما قاله عقب (حديث١٦١٦): حديث أبي سعيد الخدري قال: كنا نخرج إذ كان فينا رسول الله ﷺ زكاة الفطر عن كل صغير وكبير حر أو مملوك صاعا من طعام أوصاعا من أقط أو صاعا من شعير أو صاعا من تمر أو صاعا من زبيب... الحديث. قال أبو داود رواه ابن علية وعبدة بن سليمان وغيرهما عن ابن إسحاق عن عبد الله بن عبد الله بن عثمان بن حكيم بن حزام عن عياض عن أبي سعيد بمعناه وذكر رجل واحد فيه عن ابن علية " أو صاعا من حنطة " وليس بمحفوظ.

(٢٣) أحيانا يذكر بعض العجائب التي يراها فيما يتعلق ببعض الأحاديث، مثال ذلك ما ذكره في كتاب الزكاة: باب صدقة الزرع (حديث١٥٩٩): قال أبو داود: (شبرت قثاءة بمصر ثلاثة عشر شبرا، ورأيت أترجة على بعير بقطعتين قطعت وصيرت على مثل عدلين.)

۞ **ما سكت عنه أبو داود:**

قال أبو داود: "ما كان في كتابي من حديث فيه وَهَنٌ شديد فقد بيَّنته، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصح من بعض"[(١)].

قال الذهبي: "فقد وفَّى رحمه الله بذلك بحسب اجتهاده، وبيَّن ما ضعفُه شديدٌ، ووهنُه غير محتمل، وكاسَرَ عن ما ضعفه خفيف محتمل، فلا يلزم من سكوته والحالة هذه عن الحديث أن يكون حسناً عنده، ولا سيما إذا حكمنا على حد الحسن باصطلاحنا المولَّد الحادث، الذي هو في عرف السلف يعود إلى قسم من أقسام الصحيح الذي يجب العمل به عند جمهور العلماء، أو الذي يرغب عنه أبو عبد الله البخاري ويمشيه مسلم وبالعكس، فهو داخل في أداني مراتب الصحة، فإنه لو انحط عن ذلك لخرج عن الاحتجاج ولبقي متجاذباً بين الضعف والحسن.

فكتاب أبي داود أعلى ما فيه من الثابت: ما أخرجه الشيخان، وذلك نحو من شطر الكتاب، ثم يليه: ما أخرجه أحد الشيخين ورغب عنه الآخر، ثم يليه: ما رغبا عنه وكان إسناده جيداً سالماً من علة وشذوذ، ثم يليه: ما كان إسناده صالحاً وقبله العلماء لمجيئه من وجهين لينين فصاعداً يعضد كل إسناد منهما الآخر، ثم يليه: ما ضعُف إسناده لنقص حفظ راويه فمثل هذا يمشيه أبو داود ويسكت عنه غالباً، ثم يليه: ما كان بَيِّن الضعف من جهة راويه فهذا لا يسكت عنه بل يوهنه غالباً، وقد يسكت عنه بحسب شهرته ونكارته، والله أعلم"[(٢)].

وذكر ابن حجر في تفسير عبارة أبي داود كلام نفيس أسوقه بتمامه لفائدته، فإنه يغني عن كلام كثير غيره، قال: "وفي قول أبي داود: "وما كان فيه وهن شديد بينته": ما يُفهِم أن الذي يكون فيه وهنٌ غير شديد أنه لا يبينه، ومن هنا يتبين أن جميع ما سكت عليه أبو داود لا يكون من قبيل الحسن الاصطلاحي بل هو على أقسام:

١ـ منه ما هو في الصحيحين أو على شرط الصحة.

٢ـ ومنه ما هو من قبيل الحسن لذاته.

٣ـ ومنه ما هو من قبيل الحسن إذا اعتضد، وهذان القسمان كثير في كتابه جداً.

٤ـ ومنه ما هو ضعيف ؛ لكنه من رواية من لم يُجمَع على تركه غالباً.

---

(١) رسالة أبي داود إلى أهل مكة (ص٢٧). البدر المنير (١/٣٠٠). النفح الشذي (١/٢٤). التقييد والإيضاح (ص٥٢). تدريب الراوي (١/١٦٧). وانظر: رسالة أبي داود إلى أهل مكة (ص٢٥).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٣/٢١٤)، وتاريخ الإسلام (٢٠/٣٦٠).

وكل هذه الأقسام عنده تصلح للاحتجاج بها، كما نقل ابن منده عنه: أنه يخرج الحديث الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره، وأنه أقوى عنده من رأي الرجال.

وكذلك قال ابن عبد البر: " كل ما سكت عليه أبو داود فهو صحيح عنده، لاسيما إن كان لم يذكر في الباب غيره ".

ونحو هذا ما روينا عن الإمام أحمد بن حنبل فيما نقله ابن المنذر عنه: أنه كان يحتج بعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده إذا لم يكن في الباب غيره، وأصرح من هذا ما رويناه عنه فيما حكاه أبو العز ابن كادش، أنه قال لابنه: " لو أردت أن أقتصر على ما صح عندي لم أرو من هذا المسند إلا الشيء بعد الشيء، ولكنك يا بني تعرف طريقتي في الحديث أني لا أخالف ما يضعف إلا إذا كان في الباب شيء يدفعه "، ومن هذا ما روينا من طريق عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل بالإسناد الصحيح إليه، قال: سمعت أبي يقول: " لا تكاد ترى أحداً ينظر في الرأي إلا وفي قلبه دغل، والحديث الضعيف أحب إليَّ من الرأي "، قال: فسألته عن الرجل يكون ببلد لا يجد فيها إلا صاحب حديث، لا يدري صحيحه من سقيمه، وصاحب رأي، فمن يسأل ؟ قال: " يسأل صاحب الحديث، ولا يسأل صاحب الرأي ".

فهذا نحو مما حكي عن أبي داود، ولا عجب فإنه كان من تلامذة الإمام أحمد، فغير مستنكر أن يقول قوله، بل حكى النجم الطوفي عن العلامة تقي الدين ابن تيمية أنه قال: " اعتبرت مسند أحمد فوجدته موافقاً لشرط أبي داود ".

وقد أشار شيخنا في النوع الثالث والعشرين إلى شيء من هذا، ومن هنا يظهر ضعف طريقة من يحتج بكل ما سكت عليه أبو داود، فإنه يخرج أحاديث جماعة من الضعفاء في الاحتجاج ويسكت عنها، مثل: ابن لهيعة، وصا لح مولى التوأمة، وعبد الله بن محمد بن عقيل، وموسى بن وردان، وسلمة بن الفضل، ودلهم بن صا لح، وغيرهم.

فلا ينبغي للناقد أن يقلده في السكوت على أحاديثهم، ويتابعه في الاحتجاج بهم ؛ بل طريقه أن ينظر هل لذلك الحديث متابع فيعتضد به، أو هو غريب فيتوقف فيه، ولاسيما إن كان مخالفاً لرواية من هو أوثق منه ؛ فإنه ينحط إلى قبيل المنكر.

وقد يخرِّج لمن هو أضعف من هؤلاء بكثير: كالحارث بن وجيه، وصدقة الدقيقي، وعثمان بن واقد العمري، ومحمد بن عبد الرحمن البيلماني، وأبي جناب الكلبي، وسليمان بن أرقم، وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، وأمثالهم من المتروكين.

وكذلك ما فيه من الأسانيد المنقطعة، وأحاديث المدلسين بالعنعنة، والأسانيد التي فيها من أبهمت أسماؤهم، فلا يتجه الحكم لأحاديث هؤلاء بالحسن من أجل سكوت أبي داود ؛ لأن سكوته تارة يكون اكتفاء بما تقدم له من الكلام في ذلك الراوي في نفس كتابه، وتارة يكون لذهول منه، وتارة يكون لشدة وضوح ضعف ذلك الراوي واتفاق الأئمة على طرح روايته، كأبي الحويرث، ويحي بن العلاء، وغيرهما.

وتارة يكون من اختلاف الرواة عنه وهو الأكثر ؛ فإن في رواية أبي الحسن ابن العبد عنه من الكلام على جماعة من الرواة والأسانيد ما ليس في رواية اللؤلؤي وإن كانت روايته أشهر، ومن أمثلة ذلك: ما رواه من طريق: الحارث بن وجيه، عن مالك بن دينار، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه: حديث «إن تحت كل شعرة جنابة...» الحديث، فإنه تكلَّم عليه في بعض الروايات، فقال: " هذا حديث ضعيف، والحارث: حديثه منكر "، وفي بعضها اقتصر على بعض هذا الكلام، وفي بعضها لم يتكلم فيه.

وقد يتكلم على الحديث بالتضعيف البالغ خارج السنن، ويسكت عنه فيها، ومن أمثلته: ما رواه في السنن من طريق: محمد بن ثابت العبدي، عن نافع، قال: انطلقت مع ابن عمر رضي الله تعالى عنهما في حاجة إلى ابن عباس رضي الله تعالى عنهما، فذكر الحديث في الذي سلَّم على النبي - ﷺ - فلم يرد عليه، حتى تيمم ثم رد السلام، وقال: «إنه لم يمنعني أن أرد عليك إلا أني لم أكن على طهر»، لم يتكلم عليه في السنن، ولما ذكره في كتاب التفرد قال: " لم يتابع أحدٌ محمد بن ثابت على هذا " ثم حكى عن أحمد بن حنبل أنه قال: " هو حديث منكر ".

وأما الأحاديث التي في إسنادها انقطاع أو إبهام: ففي الكتاب من ذلك أحاديث كثيرة، منها: وهو ثالث حديث في كتابه: ما رواه من طريق: أبي التياح قال: حدثني شيخ، قال: لما قدم ابن عباس البصرة كان يحدِّث عن أبي موسى رضي الله تعالى عنه، فذكر حديث: «إذا أراد أحدكم أن يبول فليرتد لبوله»: لم يتكلم عليه في جميع الروايات، وفيه هذا الشيخ المبهم، إلى غير ذلك من الأحاديث التي يمنع من الاحتجاج بها ما فيها من العلل.

فالصواب عدم الاعتماد على مجرد سكوته ؛ لما وصفنا أنه يحتج بالأحاديث الضعيفة، ويقدمها على القياس إن ثبت ذلك عنه، والمعتمد على مجرد سكوته لا يرى الاحتجاج بذلك فكيف يقلده فيه.

وهذا جميعه إن حملنا قوله: " وما لم أقل فيه شيئاً فهو صالح " على أن مراده: أنه صالح للحجة، وهو الظاهر، وإن حملناه على ما هو أعم من ذلك، وهو الصلاحية للحجة أو للاستشهاد أو للمتابعة: فلا يلزم منه أنه يحتج بالضعيف.

ويحتاج إلى تأمل تلك المواضع التي يسكت عليها وهي ضعيفة: هل فيها إفراد أم لا؟ إن وجد فيها إفراد: تعين الحمل على الأول، وإلا حمل على الثاني، وعلى كل تقدير: فلا يصلح ما سكت عليه للاحتجاج مطلقاً.

وقد نبه على ذلك الشيخ محيي الدين النووي رحمه الله تعالى، فقال: " في سنن أبي داود أحاديث ظاهرة الضعف لم يبينها ؛ مع أنه متفق على ضعفها، فلابد من تأويل كلامه "، ثم قال: " والحق: أن ما وجدناه في سننه مما لم يبيِّنه، ولم ينصّ على صحته أو حسنه أحد ممن يعتمد: فهو حسن، وإن نصّ على ضعفه مَن يعتمد، أو رأى العارف في سنده ما يقتضي الضعف ولا جابر له: حكم بضعفه، ولم يلتفت إلى سكوت أبي داود ".

قلت: وهذا هو التحقيق، لكنه خالف ذلك في مواضع من شرح المهذب وغيره من تصانيفه، فاحتج بأحاديث كثيرة من أجل سكوت أبي داود عليها ؛ فلا يغتر بذلك والله أعلم"[1] انتهى كلام ابن حجر بنصه من النكت.

قلت: لو تأملنا الأحاديث والتي سكت عنها أبو داود وجدنا أن منها ما هو مخرج في الصحيحين، ومنها ما هو صالح للاعتبار، وسكت أيضا عن أحاديث ضعيفة وشديدة الضعف وهذه لا يمكن الاحتجاج بها وكذلك سكت عن أحاديث منكرة وهي لا يجوز الاعتبار بها، فلا يعني الصالح بأنه حسن على الإطلاق ولا هو ضعيف دائماً. والأحاديث التي سكت عنها أبو داود وفيها ضعف شديد قليلة جداً.

تنبيه: قال السخاوي: "يتعين ملاحظه ما وقع في غيرها مصرحاً فيه بالضعف الشديد مما سكت عليه في السنن، لا مطلق الضعف. وكذا ينبغي عدم المبادرة لنسبه السكوت إلا بعد جمع الروايات واعتماد ما اتفقت عليه لما تقدم. وقد صرح ابن

---

(1) النكت على ابن الصلاح لابن حجر: (١/٤٣٥-٤٤٥)، وانظر: البحر الذي زخـر (٣/١٠٧٥-١١٠٨)، وختم سنن أبي داود لعبد الله بن سالم البصري (ص٧٨).

الصلاح مما تبعه فيه النووي بذلك في نسخ الترمذي حيث قرر إختلافها في التحسين والتصحيح"[١].

۞ مثال لما سكت عنه أبو داود:

قال أبو داود في سننه: "حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا وهيب حدثنا عمرو بن يحي عن أبى زيد عن معقل بن أبى معقل الأسدى قال نهى رسول الله -ﷺ- أن نستقبل القبلتين ببول أو غائط.

قال أبو داود وأبو زيد هو مولى بنى ثعلبة"[٢].

أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٧/٣٩١). وابن ماجه (٣١٩). وأحمد (٤/٢١٠). وابن أبي شيبة في المصنف (١/١٣٩و١٤٠). وفي المسند (٧٧٢). وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢/٢٩٥و٢٩٦/١٠٥٧و١٠٥٨). والطحاوي في شرح المعاني (٤/٢٣٣). وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٥/٢٥١٣/٦٠٩١). والبيهقي (١/٩١). والخطيب في الموضح (٢/٤٧٥). والحازمي في الاعتبار (٣٨).

قال مغلطاي: "وهذا حديث: إسناده ضعيف؛ للجهل بحال راويه أبي زيد؛ فإنه لم يرو عنه غير عمرو، وينضم إلى جهالته: انقطاع حديثه؛ فيما ذكره العسكري: من أن معقلاً مات في أيام النبي - ﷺ -، فإذا كان كذلك؛ فيكون حديثه عنه منقطعاً، لأنه ليس صحابياً، ولا ذكره منهم أحد؛ فتعين انقطاع حديثه" وقال أيضاً: "ولم أر أحداً - فيما أعلم- تعرض لمعرفة حاله" وقال أيضاً: "وليس بكاف سكوت أبي داود عنه،...، وكذا سكوت المنذري عنه"[٣].

وقال الذهبي: "لم يصح"[٤]. وقال البيهقي في أبي زيد هذا: "لا يدرى من هو"[٥]. وقال ابن حجر: "وهو حديث ضعيف ؛ لأن فيه راوياً مجهول الحال"[٦]. وقال الصنعاني: "وهو حديث ضعيف،

---

(١) فتح المغيث للسخاوي (١/٧٧).

(٢) سنن أبي داود (١/٧).

(٣) شرح سنن ابن ماجه: لمغلطاي (١/١١٤)، وانظر: فيض القدير (٦/٣٤٣).

(٤) الكنى للذهبي (٢/٨٩)

(٥) السنن الكبرى للبيهقي (١/٩٨/٣٨٧)

(٦) فتح الباري: (١/٢٤٦)

لا يقوى على رفع الأصل"[١]. وقال الشوكاني: "وفي إسناده: أبو زيد، الراوي له عن معقل، وهو: مجهول؛ فلا تقوم به حجة، ولم يرِد في بيت المقدس غيره"[٢].

قلت: وبهذا تعرف ضعف ما ذهب إليه النووي حين قال في هذا الحديث: "وإسناده جيد، ولم يضعفه أبو داود"[٣].

۞ الكتب التي اعتنت بسنن أبي داود:

الشروح:

١. معالم السنن لأبي سليمان حمد الخطابي.

٢. مختصر سنن أبي داود لعبد العظيم بن عبد القوي المنذري.

٣. تهذيب السنن لشمس الدين ابن قيم الجوزية.(وثلاثتها مطبوعة بتحقيق: أحمد شاكر ومحمد حامد فقي)

٤. وشرح النووي قطعة منه.

٥. وكذا شرح قطعة منه علاء الدين مغلطاي.

٦. وشرح جزءاً منه ولي الدين العراقي.

٧. وشرح زوائده على الصحيحين سراج الدين ابن الملقن.

٨. عون المعبود شرح سنن أبي داود، لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي.

٩. وللآبادي أيضاً: غاية المقصود في حل سنن أبي داود

١٠. بذل المجهود في حل أبي داود، لخليل أحمد السهارنفوري[٤].

المستخرجات: عمل عليه مستخرجاً كلٌ مِنْ:

١. محمد بن عبد الملك بن أيمن الأندلسي.

٢. أبو بكر أحمد بن علي بن إبراهيم الأصبهاني.

٣. قاسم بن أصبغ القرطبي[٥].

---

(١) سبل السلام للصنعاني (١/٧٨).

(٢) السيل الجرار للشوكاني (١/٦٩).

(٣) المجموع للنووي (٢/٩٩)

(٤) مصادر السنة ومناهج مصنفيها ص٧.

(٥) مصادر السنة ومناهج مصنفيها ص٧.

ترجم لرجاله:

١. أبو علي الجياني (على ما ذكره السخاوي).

٢. محمد بن طاهر المقدسي في كتابه" مشايخ أبي داود".

٣. محمد بن إسماعيل الأزدي ابن خلفون في كتابه "شيوخ أبي داود"

٤. أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر في كتابه"المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل"

٥. أبو محمد بن عبد الغني المقدسي في كتابه" الكمال في أسماء الرجال"

٦. أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي في " تهذيب الكمال في أسماء الرجال"[(١)].

خرج أحاديثه:

خرج أحاديثه تخريجاً موسعاً الشيخ الألباني في كتابه "صحيح سنن أبي داود وضعيف سنن أبي داود" ـ لكنه لم يكمله ـ، وحكم على أحاديثه أحكاماً مختصرة في كتابيه المختصرين: "صحيح سنن أبي داود" و"ضعيف سنن أبي داود"[(٢)].

۞ دراسات حول سنن أبي داود:

١. أبو داود وجهوده في الحديث، رسالة لـ عبد الوهاب السامرائي.

٢. ما سكت عنه أبو داود، لـ عبد الحميد أزهر الهندي.

٣. ما سكت عنه أبو داود مما في إسناده ضعف، رسالة ماجستير لـ محمد بن هادي المدخلي.

٤. أبو داود وأثره في علم لحديث، رسالة لـ معوض بلال العوفي.

٥. أبو داود حياته وسننه، لـ محمد لطفي الصباغ.

٦. المتروكون ومروياتهم في سنن أبي داود (رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة أم القرى عام ١٣٩٦هـ)

وغيرها من الكتب والأبحاث.

---

(١) الجمعية العلمية للسنة وعلومها، منهج الإمام أبي داؤد في سنه.

(٢) الجمعية العلمية للسنة وعلومها، منهج الإمام أبي داؤد في سنه.

المبحث الثاني

دراسة منهج الإمام النسائي رحمه الله في سننه.

المطلب الأول: ترجمة المؤلف:

۞ اسمه ونسبه ومولده ووفاته:

هو الإمام الحافظ أبو عبد الرحمن، أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر الخراساني النسائي.

ولد بنسا في سنة خمس عشرة ومئتين (٢١٥هـ)[١].

وفاته: قال الحاكم أبو عبد الله الحافظ سمعت علي بن عمر يقول كان أبو عبد الرحمن النسائي أفقه مشايخ مصر في عصره وأعرفهم بالصحيح والسقيم من الآثار وأعلمهم بالرجال فلما بلغ هذا المبلغ حسدوه فخرج إلى الرملة، فسئل عن فضائل معاوية فأمسك عنه فضربوه في الجامع، فقال: أخرجوني إلى مكة فأخرجوه إلى مكة وهو عليل وتوفي بها مقتولا شهيدا قال الحاكم أبو عبد الله: ومع ما جمع أبو عبد الرحمن من الفضائل رزق الشهادة في آخر عمره [٢].

۞ شيوخه وتلاميذه:

شيوخه: إن الإمام النسائي رحمه الله ارتحل في طلب العلم في صباه فارتحل إلى قتيبة في سنة ثلاثين ومئتين. وقد أكثر من الأخذ عن الشيوخ ومنهم ما يلي: إسحاق بن راهويه، وعيسى بن حماد زغبة، وهشام بن عمار، ومحمد بن النضر بن مساور، وسويد بن نصر، وأحمد بن عبدة الضبي، والحارث بن مسكين، والحسن بن صباح البزار وغيرهم [٣].

تلاميذه: لقد تتلمذ على يده رحمه الله كثير من طلبة العلم ومنهم: أبو بشر الدولابي، وأبو جعفر الطحاوي، وأبو علي النيسابوري، وحمزة بن محمد الكناني، وعبد الكريم بن أبي عبدالرحمن النسائي، وأبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني وغيرهم [٤].

۞ عقيدته ومذهبه:

---

(١)تهذيب الكمال(١/٢٣،٢٥) و تذكرة الحفاظ(٢/٦٩٨،٧٠١).

(٢)تهذيب الكمال(١/٢٣،٢٥) و تذكرة الحفاظ(٢/٦٩٨،٧٠١).

(٣)تهذيب الكمال(١/٢٣،٢٥) و تذكرة الحفاظ(٢/٦٩٨،٧٠١).

(٤)تهذيب الكمال(١/٢٣،٢٥) و تذكرة الحفاظ(٢/٦٩٨،٧٠١).

إن الإمام النسائي رحمه الله كان على عقيدة أهل السنة وأما ما رمي به من التشيع والانحراف عن خصوم علي، فبسبب تأليفه لكتاب خصائص علي رضي الله عنه، فمن أحسن ما يعتذر له به ما قاله هو لما سُئل عن ذلك:

قال الوزير ابن حنزابة: سمعت محمد بن موسى المأموني صاحب النسائي قال: سمعت قوما ينكرون على أبي عبد الرحمن النسائي كتاب: " الخصائص" لعلي رضي الله عنه، وتركه تصنيف فضائل الشيخين، فذكرت له ذلك، فقال: دخلت دمشق والمنحرف بها عن علي كثير، فصنفت كتاب: " الخصائص"، رجوت أن يهديهم الله تعالى(١).

وبالنسبة لمذهبه الفقهي فقد قال ابن الأثير: كان شافعيا، له مناسك على مذهب الشافعي، وكان ورعا متحريا.قال الذهبي في معرض ثنائه على النسائي: إلا أن فيه قليل تشيع وانحراف عن خصوم الإمام علي، كمعاوية وعمرو، والله يسامحه (٢).

۞ ثناء العلماء عليه:

يقول الإمام الذهبي رحمه الله: وكان من بحور العلم، مع الفهم، والإتقان، والبصر، ونقد الرجال، وحسن التأليف، جال في طلب العلم في خراسان، والحجاز، ومصر، والعراق، والجزيرة، والشام، والثغور، ثم استوطن مصر، ورحل الحفاظ إليه، ولم يبق له نظير في هذا الشأن.. وقال أيضاً: هو أحذق بالحديث وعلله ورجاله من مسلم، ومن أبي داود، ومن أبي عيسى، وهو جار في مضمار البخاري، وأبي زرعة(٣).

۞ **بعض مؤلفاته:**

له مؤلفات كثيرة من أهمها "السنن الكبرى" و"السنن الصغرى(المجتبى)" و" مسند علي " وأما كتاب "خصائص علي " فهو داخل في " سننه الكبير " كما قال الذهبي، وكذلك كتاب "عمل يوم وليلة" (وكتاب ابن السني كالمستخرج على كتاب النسائي" وله كتاب " التفسير " و" الضعفاء" و"الكنى" وغيرها (٤).

۞ وفاته:

---

(١) تهذيب التهذيب (٣٣/١).

(٢)تذكرة الحفاظ(٦٩٨/٢، ٧٠١).

(٣) تذكرة الحفاظ (٦٩٨/٢، ٧٠١).

(٤) تهذيب الكمال(٢٣/١، ٢٥) وتذكرة الحفاظ(٦٩٨/٢، ٧٠١).

قال الحاكم أبو عبد الله الحافظ سمعت علي بن عمر يقول كان أبو عبد الرحمن النسائي أفقه مشايخ مصر في عصره وأعرفهم بالصحيح والسقيم من الآثار وأعلمهم بالرجال فلما بلغ هذا المبلغ حسدوه فخرج إلى الرملة، فسئل عن فضائل معاوية فأمسك عنه فضربوه في الجامع، فقال: أخرجوني إلى مكة فأخرجوه إلى مكة وهو عليل وتوفي بها مقتولا شهيدا قال الحاكم أبو عبد الله: ومع ما جمع أبو عبد الرحمن من الفضائل رزق الشهادة في آخر عمره [1].

المطلب الثاني: كتابه (المجتبى) السنن للنسائي:

۞ اسم الكتاب:

لم ينقل عن النسائي اسم لكتابه على عادة أغلب المؤلفين في ذلك العصر، لكنه اشتهر باسم: السنن، وقيل: السنن الكبرى، والصغرى.

كتاب النسائي هو "السنن الكبرى"، وهو عدّة روايات استعمل منها المزّي في "التحفة" تسع روايات. وقد طبع الكتاب في دار الكتب العلمية (الحرامية)، ١٩٩١، بتحقيق: الدكتور عبد الغفار البنداري، وسيد كسروي.

أما الصغرى فقد سميت المجتبى- بالباء ومعناه: المجموع على جهة الاصطفاء كما قال تعالى:﴿ فاجتباه ربه﴾ [٢] واجتباء الله تخصيصه إياه بنعم من غير كسب، وبعضهم قال: المجتنى- بالنون من: جنى الثمرة واقتطفها وجرّها إليه. وهذه التسمية للسنن الصغرى صحيحة ؛ لأنه اصطفاه من كتابه الكبير، [٣] كما سيأتي بيان ذلك.

أطلق عليه اسم "الصحيح " كل من ابن منده وابن السكن وأبي علي النيسابوري والدارقطني وابن عدي والخطيب البغدادي، فلعل مقصودهم من هذه التسمية: تحريه وشدة شرطه إذا قورن بشرط غيره من أصحاب السنن.

ويسمى " السنن الصغرى" تمييزاً له عن الكبرى.

ويسمى " المجتبى" لأن النسائي اصطفاه وانتقاه من السنن الكبرى،

---

(١) تهذيب الكمال(١/٢٣،٢٥) وتذكرة الحفاظ(٢/٦٩٨،٧٠١).

(٢) سورة القلم. الآية ٥٠).

(٣) انظر: مقدمة الإمام السندي في حاشيته على سنن النسائي. (١/٩-١٠).طبع: دار المعرفة بيروت.

ويسمى " المجتنى " ـ بالنون ـ من: جنى الثمرة واقتطفها وجرّها إليه، ويصح إطلاق هذا الاسم على السنن الصغرى لأنه اقتطفها من السنن الكبرى[١].

۞ قيمة الكتاب العلمية وثناء العلماء عليه:

قال الحاكم: كلام النسائي على فقه الحديث كثير، ومن نظر في سننه تحير في حسن كلامه.

قال ابن رشيد: كتاب النسائي أبدع الكتب المصنفة في السنن تصنيفاً وأحسنها ترصيفاً[٢]، وهو جامع بين طريقي البخاري ومسلم مع حظٍ كبير من بيان العلل التي كأنها كِهانة من المتكلم.

قال السِّلفي: الكتب الخمسة اتفق على صحتها علماء المشرق والمغرب[٣].

هل المجتبى من تصنيف الإمام النسائي أو ابن السني؟ هناك رأيان في المسألة:

- الرأي الأول: أنه ليس من اختيار النسائي، بل هو من اختيار تلميذه أبي بكر أحمد بن محمد بن السني. نصّ على هذا الذهبي ([٤]).
- الرأي الثاني: أن المجتبى من اختيار النسائي، وأنّه أهدى السنن لأميرٍ فقال: «أصحيح كلّه؟». قال: «لا». قال: «فاكتب لنا منه الصحيح»، فجرّد المجتبى[٥] وهو رأي أكثر العلماء، ومنهم ابن الأثير وابن كثير والعراقي والسخاوي، وغيرهم.

وقد ردَّ الذهبي هذا فقال: «هذا لم يصحّ. بل المجتبى اختيار ابن السني»([٦]).

وفي الحقيقة أن المجتبى هو من صنع النسائي نفسه من السنن الكبرى، وابن السني مجرد راويه له. لأنه يقف في هذا الجانب فريقٌ كبيرٌ جداً من الأعلام والمحدّثين. وهو المعروف المشهور بين الناس وإلى هذا الرأي ذهب

---

(١) مصادر السنة ومناهج مصنفيها ص١).

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح (٤٨٤/١).

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح (٤٨٤/١).

(٤) انظر: "تذكرة الحفاظ" (٣ | ٩٤٠)، و "سير أعلام النبلاء"(١٤ | ١٣١). كلاهما للذهبي.

(٥) انظر: "جامع الأصول في أحاديث الرسول" لابن الأثير (١ | ١٩٦)

(٦) "سير أعلام النبلاء " (١٤ | ١٣١).

الدكتور فاروق حمادة حيث أنه رد ما قاله الإمام الذهبي قائلاً بأن الذهبي لم يذكر دليلاً لتقوية ما ذهب إليه، لا نقلاً ولا استنباطاً. ([1])

قلتُ: ولعل هذا الرأي هو الراجح، ومن الأدلة عليه:

(١) حكاية مفادها أن أمير الرملة لما اطلع على السنن الكبرى للنسائي سأله: هل كل ما في هذا الكتاب صحيح؟ قال: لا، فقال: أخرج لي الصحيح منه، فانتقى هذا المجتبى [٢].

(٢) عن أبي علي الغساني قوله:(كتاب الإيمان والصلح ليسا من المصنف إنما هما من المجتبى له بالباء في السنن المسندة لأبي عبد الرحمن النسائي اختصره من كتابه الكبير المصنف.. [٣]

(٣) وجود نسخ خطية قديمة تفيد بأن السنن الصغرى من تأليف النسائي وأن ابن السني مجرد راوٍ لها عن النسائي [٤].

(٤) أن ابن الأثير عندما ضم المجتبى في جامع الأصول ساقه بإسناده إلى النسائي من طريق ابن السني، ففيه نص ظاهر أنها من تأليف النسائي، ولو كانت من تأليف ابن السني لنص عليه ابن الأثير ولاكتفى بالإسناد إلى ابن السني [٥].

(٥) أن ابن السني ذاته نص أنه سمع المجتبى من النسائي في مواضع من الكتاب [٦].

(٦) وقد قال ابن كثير في ترجمة النسائي "وقد جمع السنن الكبير، وانتخب ما هو أقل حجماً منه بمرات، وقد وقع لي سماعهما. [٧]

۞ شبهات وجوابها:

([1]) انظر: مقدمته لكتاب" عمل اليوم والليلة" للإمام النسائي. ص: ٦٩- ٧٣). طبع: مؤسسة الرسالة. بيروت. بتحقيقه (أي: د. فاروق حمادة).

(٢) مناهج المحدثين (٢٥١،٢٥٤)

(٣) مناهج المحدثين (٢٥١،٢٥٤)

(٤) مناهج المحدثين (٢٥١،٢٥٤)

(٥) مناهج المحدثين (٢٥١،٢٥٤)

([6]) انظر: مقدمته لكتاب" عمل اليوم والليلة" للإمام النسائي. ص: ٦٩- ٧٣). طبع: مؤسسة الرسالة. بيروت. بتحقيقه (أي: د. فاروق حمادة).

(٧)البداية والنهاية(١١/١٢٣).

(١) توجد أحاديث نصّ النسائي على ضعفها في "المجتبى". فيدلّ ذلك على أنّه لم يجتبِ الأحاديث الصحيحة من الكبرى. ومن المستبعد بالاستقراء أن يكون كل ما في الصغرى صحيح. وفي الصغرى أحاديث أعلّها النسائي في الكبرى ببيان الاختلاف على بعض رواتها. مثل حديث كفارة إتيان الحائض. وأحياناً يورد الرواية ويبين انقطاعها وعلتها. فكيف تكون صحيحة؟

والجواب: أن هذا لا يعني أن الكتاب ليس من تأليف النسائي. فالحديث الذي أعله ليس على شرطه، وإنما ذكره لغرض ما. وهذا كتاب الجامع الصحيح للبخاري، يورده فيه أحاديث معلقة أو مرسلة ليبين علتها. فهل وجود حديث في صحيح البخاري -ويكون قد أعله خارج الصحيح- يجعل الكتاب ليس من تصنيف المؤلف؟ بل ينبغي دراسة منهج النسائي في سننه الصغرى، ولماذا أورد الأحاديث التي أعلها في موضع آخر.

(٢) الحكايات التي ذكرها الدكتور فاروق (عما ذكره الغساني والتجيبي)، تبقى احتمالاً لأنها منقطعة.

والجواب: أن هذه الحكايات المنقطعة، أولى من جزم الذهبي الذي ليس له مستند ولاشيء منصوص، سوى احتمالات ظنية. والذهبي رغم أنه من أهل الاستقراء التام، إلا أنه يجزم في مواطن كان ينبغي له أن يتثبت قبل أن يجزم. ومن ذلك نفيه أن يكون الإمام أحمد صنف التفسير، وقد رد عليه بعض الحنابلة.

(٣) من الممكن القول بأن "المجتبى" هو رواية ابن السنّي للسنن الكبرى. وقد يقال: كم من كتاب لم يرويه إلا شخص واحد، وقد يكون سمعه عشرات ولكن الراوي واحد. أقول: نعم، لكن عدم وجود راو للمجتبى من غير طريق ابن السني يجعل احتمال كون ابن السني هو المؤلف، أمراً وارداً. أما ما ذكره ابن الكثير من سماع ابن السني للسنن من النسائي، فهذا أمر لم ننكره أصلاً. نعم، سمع السنن الكبرى، وسمع غيرها، ثم اجتبى من حديث شيخه بعضه.

(٤) لماذا هناك أحاديث ضعيفة في المجتبى (رغم أنه من المفروض أن يكون كله صحيح) مع علمنا أن النسائي متعنت في توثيق الرجال كما يزعمون؟

والجواب أن: الغالب أن الذي في السنن الصغرى أو المجتبى أنه صحيح على شرط النسائي. هذا الغالب. وأحياناً يخرج عن هذا الشرط لسبب أو لآخر. والإنسان نفسه قد يشترط شرطاً ويخالفه. ثم أغلب الأحاديث التي فيها ضعف، ينبه عليها النسائي. وشرط غيره لا يلزمه، فالنسائي له منهج خاص. وأما القول بأن هناك أحاديث أعلها النسائي في المجتبى، فالقول: الحكم للغالب. فالبخاري قد يذكر حديث فيه ضعف أو زيادة. فهل معنى ذلك أنه لم يشترط في كتابه الصحة؟

وكذا الأحاديث التي ذكرها النسائي، لعل بعضها ذكرها عرضاً. وهذه المسألة تحتاج مزيد بحث وتوسع. هذا مع الفارق الشاسع بين صحيح البخاري ومجتبى النسائي.

(٥) الإشكال أن أمير الرملة قد طلب من النسائي تجريد الصحيح من "السنن الكبرى"، لكن: هناك أحاديث في "الصغرى" ليست صحيحة. وهذه وإن كانت قليلة لكنها موجودة. فإن قال معترض أن مسلم أخرج في صحيحه أحاديث ضعيفة، فلنا أن نقول أن النسائي لم يلتزم بأمر أمير الرملة بتجريد الصحيح فحسب.

هذا الإشكال جوابه: كيف حكم على الحديث بالضعف؟ هل ضعفه النسائي وأورده في السنن؟ إن كان كذلك صح هذا الإشكال. وإلا فتضعيف غيره ليس بحجة عليه.

(٦) **هناك أحاديث صحيحة كثيرة، بل كتب بأكملها في "الكبرى" مثل كتاب "التفسير" و"خصائص علي" و"الطب" و"فضائل الصحابة"، ليس منها شيء في "الصغرى".**

والجواب أنه: اختلف في نسبة بعض هذه الكتب إلى السنن الكبرى. ولو ثبتت، فإن كتابه السنن الصغرى اقتصر في ذلك على ما ورد في السنن والأحكام على أصل الكتاب. أي أن النسائي قد جرد صحيح أحاديث الأحكام فحسب.

(٧) هناك كتب في "الصغرى" مثل كتاب "الإيمان وشرائعه" و"الصلح" ليست في "الكبرى". وهناك أحاديث في "الصغرى" ليست في "الكبرى". فلعل النسائي قد غفل عنها في "الكبرى"، فأضافها هنا؟

(٨) **توجد ألفاظ وتراجم وأبواب في "الصغرى" لا وجود لها في "الكبرى".**
والجواب: بل مجرد ثبوت وجود أحاديث في المجتبى ليست في الكبرى، تدل على أن الكتاب للنسائي وليس لابن السني. وإلا كان الكتاب لابن السني، وليس للنسائي فيه مدخل. أو يقال حينها: زيادات ابن السني على النسائي، كما قالوا في زيادات عبد الله. ولابد أن يكون سندها واضحاً كما هي في مسند أحمد. وما سمعنا بأحد قال ذلك.

لكن يبقى مجتبى النسائي (السنن الصغرى) أفضل وأعلى طبقة من كثير من الكتب التي ادعت الصحة وفشلت فيها، مثل صحيح ابن حبان، ومستدرك الحاكم، والمختارة، والمنتقى، والسلسلة الصحيحة، وأمثال ذلك. والله أعلم بالصواب

۞ رواة السنن عن النسائي:

رواها عن الإمام النسائي جماعة، منهم:

(١) أحمد بن محمد بن إسحاق بن السني (ت: ٣٦٤هـ). سمعها من الإمام النسائي سنة ٣٠٢هـ.

(٢) ابن الإمام النسائي: عبد الكريم بن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٤٤هـ).

(٣) وليد الصوفي: أبو بكر محمد بن قاسم الصوفي، المصري. (ذكر ابن خير في فهرسه ص ١١٧) أن أبو على الغساني ذكره من الرواة عن النسائي، وكذا ذكره المزي في التهذيب من الرواة عنه.[1]

۞ شرطه في كتابه:

قال الإمام ابن طاهر المقدسي: "وأما أبو داود فمن بعده فإن كتبهم تنقسم على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: صحيح؛ وهو الجنس المخرج في هذين الكتابين للبخاري ومسلم، فإن أكثر ما في هذه الكتب مخرج في هذين الكتابين، والكلام عليه كالكلام على الصحيحين فيما اتفقا عليه واختلفا فيه.

والقسم الثاني: صحيح على شرطهم، حكى أبو عبد الله بن منده أن شرط أبي داود والنسائي: (إخراج أحاديث أقوام لم يجمع على تركهم، إذا صح الحديث باتصال الإسناد من غير قطع ولا إرسال)، ويكون هذا القسم من الصحيح...

والقسم الثالث: أحاديث أخرجوها للضدية في الباب المتقدم، وأوردوها لا قطعاً منهم بصحتها، وربما أبان المخرِّج لها عن علتها بما يفهمه أهل المعرفة"[2].

وقال الحازمي بعد أن ذكر مذهب من يخرج الصحيح: "وهذا باب فيه غموض، وطريقه معرفة طبقات الرواة عن راوي الأصل ومراتب مداركهم. ولنوضح ذلك بمثال، وهو أن تعلم أن أصحاب الزهري مثلا على طبقات خمس، ولكل طبقة منها مزية على التي تليها وتفاوت. فمن كان في الطبقة الأولى فهو الغاية في الصحة، وهو غاية مقصد البخاري والطبقة الثانية شاركت الأولى في العدالة، غير أن الأولى جمعت بين الحفظ والإتقان وبين طول الملازمة للزهري، حتى

---

(١) انظر: مقدمة السندي في حاشيته على سنن النسائي (١/م ص ٤٩- ٥٠).

(٢) شروط الأئمة الستة ص٨٨.

كان فيهم من يُزامله في السفر ويُلازمه في الحضر، والطبقة الثانية لم تلازم الزهري إلا مدة يسيرة فلم تمارس حديثه، وكانوا في الإتقان دون الطبقة الأولى، وهم شرط مسلم. والطبقة الثالثة: جماعة لزموا الزهري مثل أهل الطبقة الأولى، غير أنهم لم يسلموا من غوائل الجرح، فهم بين الرد والقبول، وهو شرط أبي داود والنسائي(١).

وقال الحافظ ابن طاهر: "سألت سعد بن علي الزنجاني عن رجل، فوثقه، فقلت: قد ضعفه النسائي، فقال: يا بني ! إن لأبي عبد الرحمن شرطا في الرجال أشد من شرط البخاري ومسلم"(٢).

وقال السخاوي في ختمه على النسائي (ص٦١): "وقد سئل شيخنا ـ رحمه الله - عن ذكر النسائي لبعض الأئمة في ضعفائه، فأجاب بقوله: "النسائي من أئمة الحديث، والذي قاله إنما هو بحسب ما ظهر له وأدَّاه إليه اجتهاده، وليس كل أحدٍ يؤخذ بجميع قوله سيما وقد وافق النسائي في مطلق القول جماعة".

ومن تشدده في الرجال أنه تجنب إخراج أحاديث جماعة ممن أخرج لهم صاحبا الصحيحين، مثل: إسماعيل بن أبي أويس، بل إن الدارقطني جمع مصنفا في أسماء الرواة الذين ضعفهم النسائي وأخرج لهم الشيخان في صحيحيهما.

وقد صرح النسائي بأنه لا يترك حديث الراوي حتى يجمع الجميع على تركه، وهذا في الظاهر مذهب متسع كما قال ابن منده، وليس كذلك بل مقصوده إجماعاً خاصاً كما بين ابن حجر؛ وهو أن كل طبقة لا تخلو من متشدد ومتوسط، فالنسائي لا يترك حديث الراوي حتى يجمع علماء الطبقة الواحدة على تركه.. مثال ذلك: أنه أخرج حديث عبد الله بن عثمان بن خثيم ثم قال: " ابن خثيم ليس بالقوي في الحديث، ويحي بن سعيد القطان لم يترك ابن خثيم ولا عبد الرحمن ـ يعني ابن مهدي- إلا أن علي بن المديني قال: ابن خثيم منكر الحديث". فهذا الراوي مختلف فيه، فلذلك أخرج حديثه لأنه لم يجمع الجميع تركه.

وقد نصَّ ابن حجر في تهذيب التهذيب على أن النسائي من المتشددين في الجرح والتعديل(٣).

۞ منهج الإمام النسائي في المجتبى:

---

(١) شروط الأئمة الخمسة (ص١٥٠).

(٢) شروط الأئمة الستة ص٨٨.

(٣)تهذيب التهذيب (١/٣٣).

قال السخاوي: ولعمري فكتابه بديعٌ لمن تدبره، وتفهَّم موضوعه وكرَّره، وكم من جواهرٍ اشتمل عليها، وأزاهر انتعشت الأرواح بالدخول إليها وذلك:

(١) أنه يفسِّر الغريب أحيانا: ـكقوله في حديث الأعرابي الذي بال: " لا تزرموه" يعني: " لا تقطعوا عليه" ومرة: " لا تقطعوه"...

(٢) ويعيِّن المهمل: ـ كقوله فيما رواه من جهة بكر: ـ وهو بن مُضرـ

وفيما رواه من جهة عبد الله: ـ وهو ابن القِبطية ـ

وقد يذكره ـ أي المهمل ـ مع الشك...

(٣) ويسمي المبهم:

ـ في أصل السند: كإيراده حديث محمد بن عبد الرحمن عن رجل عن جابر رضي الله عنه مرفوعا... ثم ساقه من طريق محمد ـ أيضاً ـ فقال: (عن محمد بن عمرو بن حسن عن جابر)...

ـ وكذلك في المتن: ـ كقوله في حديث ذي اليدين: فقام إليه رجل يقال له: الخِرباق. بل أورده كذلك في موضع آخر مسمىً في أصل رواية أخرى.

والمكنى: كقوله فيما رواه: ـ من جهة أبي مُعَيد: هو حفص بن غيلان.

ومن جهة أبي هشام: هو المغيرة بن سلمة.

(٤) ويكني المسمى حيث كان مشهوراً بكنيته: كقوله: أخبرنا زكريا بن يحي: هو أبو كامل.. وذكوان: أبو صا لح وذكوان: أبو عمرو.

(٥) ويشير للمتفِق والمفترق، ومنه: آخر الأمثلة في الذي قبله.

(٦) ونحوه مما يندفع به تعدد الواحد، " كهارون بن أبي وكيع وهو هارون بن عنترة" ولما يزول به اللبس من ذلك، فساق: من طريق ابن المبارك عن أبي جعفر عن أبي سلمان، وقال: (وليس بأبي جعفر الفرّاء).

(٧) وهو كثيراً ما يسمي المنقطع مرسلاً، وكثيراً ما يرجح المرسل على المتصل بقرينة على ذلك.

(٨) يحرص النسائي في الباب الواحد على إخراج الحديث الصحيح إذا وجده، فإن لم يجد أخرج بعض الأحاديث الضعيفة التي يرى أن رواتها المضعفين ممن لم يجمع الأئمة على ضعفهم وترك حديثهم، وربما أخرج الحديث الصحيح ثم أعقبه ببعض الأحاديث الضعيفة وذلك لكون الحديث الضعيف تضمن زيادة لم ترد في الحديث الصحيح. وهو يبين أصح ما في الباب، كقوله عقب حديث عبد الله بن عُكيم:" كتب إلينا رسول الله: لا تستمتعوا من الميتة بإهاب ولا

عصب":(أصح ما في هذا الباب في جلود الميتة إذا دُبغت حديث الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة: ألا دبغتم إهابها فاستمتعتم به)

(٩) قال الحافظ ابن رجب في "شرح علل الترمذي" عن سنن النسائي: «نجد النسائي إذا استوعب طرق الحديث، بدأ بما هو غلط، ثم يذكر بعد ذلك الصواب المخالف له».(١) وهذا نجده في السنن الكبرى أكثر من الصغرى. وهذه الملاحظة من الحافظ هي في غاية الأهمية؛ لأن منهج النسائي في الترتيب هو بعكس منهج مسلم. لذلك قال المعلمي «عادة مسلم أن يرتب روايات الحديث بحسب قوتها: يُقدّم الأصح فالأصح»(٢).

(١٠) اعتنى رحمه الله بالناحية الفقهية، فكتابه جامع بين الناحيتين الفقهية والحديثية، كما هو صنيع الترمذي في كتابه.

۞ **من الأدلة على عنايته بالناحية الفقهية:**

(١) تكراره للحديث، فإنه يكرر الحديث في مواضع متعددة، كما هو الحال عند البخاري. والذي دعاه لذلك كثرة التفريعات والتفصيلات في الباب الواحد في كتابه، حتى إن القارئ ليشعر أنه يتناول كتاباً فقهياً يخرج للفقهاء آراءهم ويبين مستندهم.. ومثال ذلك: حديث " إنما الأعمال بالنيات" كرره ست عشرة مرة.

(٢) أنه أحيانا يقتصر على موضع الشاهد من الحديث، ويختصر المتون، وهذه نزعة إلى الفقه أقرب منها إلى الحديث.

(٣) أنه أحيانا يورد كلاماً من عنده يدل على فقه الحديث.

(٤) أنه يورد أحيانا بعض الأحاديث المتعارضة في الباب الواحد إذا صحت عنده، وكأنه يشير إلى جواز العمل بهذا وذاك، كما في أحاديث الجهر والإسرار بالبسملة، فإنه أورد أحاديث الجهر والإسرار بها، وكذلك فعل في الإسفار والتغليس لصلاة الفجر (١/٢٧١)

(٥) أن كتابه لا يخلو من نقلٍ عن الفقهاء، وإن كان ذلك قليلاً، مثال ذلك: نقل عن مسروق فتوى في الهدية والرشوة وشرب الخمر.

---

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب (ج ١/ص ١٧).

(٢) "الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة" لـ: عبدالرحمن المعلمي (٢٨/١).

(٦) ينقل صور كتب فقهية في المزارعة والشركات والتدبير، وهذا عمل فقهي محض، مثاله: قال أبو عبد الرحمن: كتابة المزارعة على أن البذر والنفقة على صاحب الأرض، وللمزارع ربع ما يخرج الله عز وجل منها هذا كتاب فلان وفلان..[١]

۞ الأدلة على عنايته بالناحية الحديثية:

(١) أنه يعتني بعلل الأحاديث، وينقد المتون التي ظاهرها الصحة. ويوجد في كتابه ما لا يوجد في غيره من بيان العلل والتنبيه على أوهام بعض الحفاظ، مثال ذلك قوله في (٨٨/٧): أخبرنا محمد بن المثنى، قال: حدثنا الأنصاري، قال: حدثنا محمد بن عمرو عن أبي الزناد عن خارجة بن زيد بن ثابت قال:... الحديث ثم قال: قال أبو عبد الرحمن: محمد بن عمرو لم يسمعه من أبي الزناد.

وأيضاً قال أبو عبد الرحمن: أنبأنا قتيبة بهذا الحديث مرتين، ولعله أن يكون قد سقط عليه منه شطر.

(٢) ويبين الحديث المنقطع، كقوله في حديث مخرمة بن بُكير عن أبيه: (مخرمة لم يسمع من أبيه شيئاً).. ويبين المرسل، كقوله في حديث لجرير عن منصور عن رِبعي عن حذيفة رفعه: " لا تقدَّموا الشهر":(أرسله الحجاج بن أرطاة عن منصور بدون حذيفة)

(٣) يعتني بنقد الرجال، وهو في الغالب لا يسكت عن الضعيف، بل يبينه، ومثال ذلك: قوله في عمرو: ليس بالقوي في الحديث، وإن كان روى عنه مالك. وقوله في محمد بن الزبير الحنظلي عقب حديث" لا نذر في غضب..": ضعيف لا تقوم بمثله حجة، وقد اختلف عليه في هذا الحديث، ثم بدأ يسوق اختلاف رواياته التي اضطرب بها مدللاً على كلامه وكلامه في العلل والجرح والتعديل كثير حتى لا يكاد يخلو كتاب من كتب الرجال من نقلٍ عن النسائي، وقد تلقى العلماء ذلك من سننه ومن كتبه الأخرى، وقد اعتمدوا على جرحه وتعديله لأنه كان في غاية التحري والدقة. وهذا الأمر غير موجود في صحيح البخاري ولا صحيح مسلم، ويوجد بقلة عند الترمذي وبشكل نادر عند أبي داود وابن ماجه.

(٤) تسميته لبعض المكنين وتكنيته لبعض المشهورين بأسمائهم، مما قد يلتبس في الأسانيد، مثاله: قال أبو عبد الرحمن: أبو عمار اسمه عريب بن حميد، وعمرو بن شرحبيل يكنى أبا ميسرة.

---

(١) مناهج المحدثين (ص٢٥٩)الجمعية العلمية السعودية للسنة وعلومها، منهج الإمام النسائي في سننه.

(٥) محافظته على سياق الأحاديث بإسنادها، فيندر أن تجد معلقاً ولعله لا يوجد في المجتبى سوى موضعين لهما صورة المعلق ويمكن أن يحملا على الاتصال.

(٦) حكمه على الأحاديث؛ وقد استعمل كثيراً من المصلحات الحديثية السائدة في عصره، فكثيرا ما يقول: هذا حديث منكر أو غير محفوظ، أو ليس بثابت، أو أخطأ فيه فلان، أو هذا حديث صحيح. وقد اعتنى الأئمة بنقل أحكام النسائي على الأحاديث لأنه إمام مطلع[١].

(٧) ويشير إلى الحديث المنكر، والغريب، والموقوف، ولما يعلم منه عدم التلازم بين السند والمتن حيث وصف سند بالحسن ومتنه بالنكارة، وللمدرج، ولما يدرج في حديث بعض الرواة مما هو عند غيرهم، ولما يشير به لنوع من التدليس، ولما لعله يقع تصحيفاً، ويشير لما يثبت به العلة أو يدفعها، وإذا اختلف الرواة في شيء رجح بالأثبتية ونحوها، وربما يشير لإيضاح النسبة، ويسرد نسب شيخه أحياناً، وكذا لقبه، وللمحل الذي سمع من شيخه فيه، ولما يزول به اللبس كقوله: (أخبرنا عبد الله بن محمد الضعيف- شيخ صا لح- والضعيف: لقبٌ لكثرة عبادته)، ونحوه:(الضال لكونه ضل الطريق).(ختم السخاوي على سنن النسائي باختصار وتصرف يسير).

(٨) سياقه الروايات وبيان الخلافات في الأسانيد والمتون، ويرجح بينها اعتماداً على الأحفظ والأكثر.

۞ أوجه الشبه بين منهج الإمام النسائي ومنهج الإمامين البخاري ومسلم:

(١) يشبه منهج البخاري في تدقيق الاستنباط والتبويب لما يستنبطه بحيث يكرر لذلك المتون، ومثاله: قصة عائشة رضي الله عنها في اتباعها سراً للنبي لما خرج من عندها ليلاً إلى البقيع. فإنه ذكرها في:

الأمر بالاستغفار للمؤمنين من الجنائز.

وأعادها في الغيرة من النكاح بسندها ومتنها سواء، ولكن بزيادة في نسب شيخه فقط، وباختصار يسير في آخر المتن، مع زيادة طريقين للحديث...

(٢) وكذا شابه البخاري في التقليل من الإتيان بحاء للفصل بين السندين، بل هي عنده قليلة جداً.

---

(١) مناهج المحدثين (ص٢٥٩)الجمعية العلمية السعودية للسنة وعلومها، منهج الإمام النسائي في سننه.

(٣) ووافقه على جواز الرواية بالمعنى ومنه: روايته من جهة ابن عليَّة عن أيوب وابن عون وسلمة بن علقمة وهشام بن حسان؛ دخل حديث بعضهم في بعض كلهم عن محمد بن سيرين. قال سلمة ـ فقط ـ في روايته: نبِّئتُ عن أبي الجعفاء. وقال الباقون: عنه. بلا واسطة.

(٤) وفيما ذهب إليه من المسمى أصح الأسانيد وإن خالفه في نفس التراجم، فقال: إن أصح الأسانيد ما رواه ابن شهاب عن زين العابدين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عن أبيه عن جده... وذكر تمام أربع تراجم.

(٥) وشابه مسلماً في كثير مما اعتنى به معهما. كالإشارة لصاحب اللفظ ممن يورد المتن عنهم أو عنهما. وربما يقول: لفظ فلان كذا، ولفظ الآخر كذا. ومنه: ما رواه من طريق حجاج ورَوْح كلاهما عن ابن جريج، وساق الحديث " من شك في صلاته فليسجد سجدتين" قال حجاج: "بعدما يسلِّم" وقال رَوح: " وهو جالس".

(٦) وكذا شابه مسلماً في الاعتناء بصيغة التحديث، كقوله: " أخبرني: الحسن بن إسماعيل وأيوب بن محمد قالا: حدثنا حجاج بن محمد" قال أيوب: حدثنا، وقال حسن: أخبرني شعبة.

(٧) وشابهه في بيان ما عند الراويين من لفظ:(النبي) و(الرسول)..

(٨) وشابهه في إرداف العام بالمخصص، والمجمل بالمبيَّن المنصص، والمنسوخ بالناسخ له، ونحوه..

(٩) وفي الكناية عن الضعيف إذا قُرن في الرواية بثقة، كروايته في غير موضع عن محمد بن عبد الله بن يزيد المُقرئ عن أبيه عن حَيْوة، وذكر آخر كلاهما عن شرحبيل بن شريك، فإن المبهم هنا هو ابن لهيعة، كما صرحت به رواية لأحمد في مسنده في أمثلة لذلك عن ابن لهيعة وغيره... والظاهر من حاله في التثبت أنه عرف أن لفظهما أو معناهما سواء، وفائدة ذلك: الإشعار بضعف المبهم، وكونه ليس من شرطه، وكثرة الطرق ليترجح بها الخبر عند المعارضة. (بغية الراغب المتمني في ختم النسائي بتصرف يسير).

۞ الانتقاد الموجه إليه والجواب عنه:

الأول: انتقد الإمام النسائي بإخراجه عن رجال مجهولين حالاً أو عيناً.

والجواب عن هذا الانتقاد: أن إخراجه عن هؤلاء الرجال لا يغضُّ من قيمة مصنفه خصوصاً مجهولي الحال، وذلك أن هذا الصنيع مذهبٌ لعدد من المحدثين كابن حبان وغيره، وقد ارتضى هذا المذهب غير واحد من الأئمة منهم ابن حجر حيث عدَّ هذا الفعل من قبيل إدخال الحسن في قسم الصحيح وذلك اصطلاح لا مشاحة فيه، كما أن ابن حجر قد ارتضى رواية النسائي عن شيوخه مجهولي الحال والعين

توثيقاً وتعديلاً ورفعاً للجهالة عنهم حيث قال في تهذيب التهذيب(١/٨٩ - (مستدركاً على الذهبي تجهيله لأحمد بن يحي بن محمد بن كثير الحراني- قلت: بل يكفي رواية النسائي عنه في التعريف بحاله وتوثيقه له.

ومن شدة انتقاء النسائي وتحريه استنتج التهاوني نتيجة مهمة في كتابه "قواعد في علوم الحديث" حيث قال: وكذا من حدَّث عنه النسائي فهو ثقة. (وينبغي أن تقيَّد هذه القاعدة فيما إذا لم يضعفه النسائي نفسه

الثاني: ومن الانتقاد الموجه له: أن ابن الجوزي أورد حديثاً موضوعاً من سنن النسائي. ويجاب: بأن الأئمة الذهبي وابن حجر والسيوطي وغيرهم قد ردُّوا على ابن الجوزي صنيعه هذا وبينوا أنه لا يوجد في السنن حديثاً موضوعاً.

فرع: أعلى ما عند النسائي في كتابه وأنزل ما عنده:

لم يقع للنسائي أسانيد ثلاثية، فأعلى ما عند النسائي الأسانيد الرباعية، وأنزل ما عنده إسناد عشاري.

عناية العلماء بسنن النسائي:

١. ما ألف حول سنن النسائي:

أولاً: الشروح :

شرح لأبي العباس أحمد بن أبي الوليد بن رشد (٥٦٣هـ)

١. شرح سراج الدين ابن الملقن (٨٠٤هـ) زوائده على الصحيحين وسنن أبي داود والترمذي.
٢. شرحه السيوطي شرحا مختصرا وسماه: "زهر الربى على المجتبى"
٣. حاشية لأبي الحسن محمد بن عبد الهادي السندي (١١٣٦هـ)، وهي مطبوع مع "زهرالربى"
٤. التعليقات السلفية على سنن النسائي لمحمد عطاء الله حنيف.
٥. شرح محمد آدم الإثيوبي الولوي، وهو أوسعها على الإطلاق، وهذه نبذة عنه لأهميته[١]:

شرح سنن النسائي المسمى: ذخيرة العقبى في شرح المجتبى.

نبذة عن الكتاب: هذا شرح موسوعي على السنن الصغرى للإمام أبي عبدالرحمن النسائي – رحمه الله –، قام بشرحه العلامة محمد بن علي بن آدم الأتيوبي – حفظه الله – دعاه لشرحه عدم وجود شرح يليق بمقام هذا الكتاب الذي هو أحد الكتب الستة.

قد ابتدأ الكتاب بخطبة قصيرة ثم أعقبها ببعض مصادره التي رجع إليها في شرح الكتاب وبين أنه قد أكثر من الاعتماد على فتح الباري للحافظ ابن حجر –رحمه الله-، ثم ترجم للمؤلف مع ذكر

---

(١) ذخيرة العقبى في شرح المجتبى: تأليف: محمد بن علي بن آدم الاتيوبي الولوي،الناشر: دار آل بروم – مكة المكرمة – السعودية، الطبعة: الأولى: ٠٨/٠٦/٢٠٠٣م.

مذهبه في الجرح والتعديل، ثم أعقب ذلك بعدة مسائل تتعلق بالسنن الصغرى وعلاقتها بالكبرى، ثم عناية العلماء بالسنن الصغرى ثم أورد رسالة السخاوي في ختم الكتاب برمتها المسماة (بغية الراغب المتمني في ختم النسائي برواية ابن السني) ثم تحدث عن كتاب (تقريب التهذيب) وبيان منهجه ؛ وذلك لأن غالب اعتماده في الحكم على الرجال عليه، ثم ذكر منهجه في الشرح، ثم أسانيده إلى الإمام النسائي، ثم ابتدأ شرح الكتاب.

أما عن منهجه في الشرح فقد ذكر ذلك بقوله ((اعلم أن منهج هذا الشرح كما يلي:

١ـ كتابة ترجمة المصنف باباً أو كتاباً أو غيرهما، ثم شرح تلك الترجمة.

٢ـ كتابة الحديث سنداً ومتناً.

٣ـ الكلام على تراجم رجال ذلك الإسناد.

٤ـ ذكر لطائف ذلك الإسناد.

٥ـ شرح ذلك المتن، وأكتب له عنوان: (شرح الحديث).

٦ـ مسائل تتعلق بذلك الحديث.

وتتنوع تلك المسائل بحسب متعلقات الحديث:

١ـ الأولى: في درجة ذلك الحديث.

٢ـ المسألة الثانية: في بيان مواضع ذكر المصنف له، في الكتابين الصغرى، والكبرى، وهذه المسألة ربما أضمها مع التي بعدها اختصارا.

٣ـ بيان من أخرجه من أصحاب الأصول، وقد أذكر غيرهم أحيانا.

٤ـ بيان فوائد ذلك الحديث.

٥ـ ذكر مذهب العلماء إن كان هناك اختلاف في حكم ذلك الحديث، ثم ترجيح الراجح منها بما يقترن معها من الدليل القوي.

ثم إذا بقي هناك أمور تتعلق بذلك الحديث فأذكرها بمسألة سادسة، فسابعة، فثامنة، وهلم جرا، وربما يغير هذا الأسلوب بزيادة أو نقص لسبب ما)).

التقويم: مما لا شك فيه أن خدمة كتب السنة عموماً، والكتب الستة خصوصاً هو من أولى الواجبات التي لا بد أن تصرف لها أنظار أهل العلم، وقد جاء هذا الكتاب ليسد فراغاً في المكتبة الإسلامية في شروح سنن النسائي، فكتاب النسائي – كما هو معلوم – لا يوجد له شرح يحل ألفاظه ويكشف عن مخبآته كما لكتب السنة الأخرى.

وهذا الشرح تظهر قيمته العلمية من عدة جوانب:

١ـ علاقته بكتاب من الكتب الستة – وقد مر –.

٢ـ سير المؤلف في الشرح على منهج واضح ؛ حسن الترتيب، والتبويب، بل والتزامه بهذا المنهج في جميع الكتاب، فلم يكل المؤلف ويغير هذا المنهج رغم ما يُلزمه ذلك من طول، كما حصل ذلك لكثير من المؤلفين ؛ تجده يتوسع في أول الكتاب ثم مايلبث أن يغير ذلك المنهج فيقتضب في آخره، كما حصل للعيني – رحمه الله – في شرحه للبخاري.

٣ـ إطالة النفس في الشرح. وإن كان القارئ للكتاب قد يمل – في بعض الأحيان – من طول الكتاب، ويكفي أن يعلم أنه قد شرح كتاب الطهارة في خمسة مجلدات كل مجلد في قرابة سبعمائة صفحة.

نعم مثل هذا الطول ينتفع به المراجع ؛ فالمراجع لمسألة معينة يريد التوسع والإطناب لا الاختصار فالكتاب مفيد من هذه الحيثية للمراجع، ولمن رزق طول النفس في القراءة.

٤ـ كثرة النقول وجمعها في شرحه للحديث، وإن كان المؤلف يطيل النقل – أحياناً –، وربما يحبذ البعض أن لو اختصرها، وأحال إلى مصدرها لكان أولى.

ولكن مهما يكن من شيء فلكلٍ وجهة، ولو لم يكن للمؤلف من جهد إلا أنه جمع أقوال العلماء ورتبها، ونسقها وآلف بينها، وجعلها على هذا الكتاب لكفاه.

٥ـ إن هذا الشرح يعد مرجعاً شاملاً في استقصاء تراجم رجال الكتاب ؛ فالمؤلف يترجم للرجل في أول موضع ورد ذكره ترجمة موسعة، وعندما يرد مرة أخرى فإنه يكتفي بتعيينه وذكر خلاصة رأي الحافظ في توثيقه مع ذكر طبقته، وهكذا كلما ورد. ولا يخفى فائدة مثل هذا التكرار في ضبط أسماء رجال النسائي، وبنحو هذا الصنيع فعل العلامة القسطلاني ـرحمه اللهـ في شرحه للبخاري(إرشاد الساري).

٦ـ إن المؤلف يسير في شرحه لمسائل العقيدة على منهج أهل السنة والجماعة في الأحاديث المتعلقة بالعقائد، وهذا ما يقل في كثيرمن شروح الحديث كما هو معلوم، والله المستعان.

هذا الشرح وإن كان غالبه النقل والجمع – كما ذكر المؤلف في مقدمته – إلا أنه ظاهر للعيان نفَس المؤلف في: انتقائه وترتيبه، وكذلك في ترجيحه بين الأقوال ؛ فالمؤلف من عاداته أنه يقول:(قال الجامع) بدل (قلت)، ويعقب الأقوال بذكر مايرجحه، فهو ليس بجامع للأقوال من غير تفهم لها، بل هو في ترجيحه تراه يعتمد ما يراه من قوة دلالة الكتاب والسنة على ما يراه، من غير اتباع منه لمذهب معين في كل ترجيح، وكذلك يظهر نفَس اللغوي في شرحه للحديث

عند حله لألفاظه بما يضيفه من مسائل لغوية نحوية كانت أو صرفية تفيد في فهم الحديث، فالشيخ له القدح المعلى في علوم العربية.

ملاحظة:

الجدير بالذكر أن المؤلف قد أمضى في تأليفه للكتاب خمس عشرة سنة وتزيد قليلاً، ومع ذلك فلم يتغير منهج الشارح إلا في أمرين اثنين هما: دمجه في أواخر الكتاب المسألة الثانية بالثالثة، ومخالفته لترتيب النسخة المصرية- التي رقمها أبو غدة- بعد باب النكاح ؛ وذلك بوضعه كتاب عشرة النساء بعده مباشرة ثم كتاب الطلاق، وكان متأخراً عن هذا المكان، إلا أن المؤلف وجد في النسخة الهندية أن عشرة النساء بين كتاب النكاح والطلاق وهذا أنسب، فحصل تغيير في الترقيم المتعارف عليه، وكان الأفضل أن يبقى الترقيم المتعارف عليه ولو قدم كتاب عشرة النساء، ولعله يستدرك في طبعات أخرى.

واعتنى الشيخ الألباني بالتمييز بين الأحاديث الصحيحة والضعيفة في سنن النسائي في كتابيه "صحيح النسائي" و"ضعيف النسائي"

وهناك دراسة عن سنن النسائي لقاسم علي سعد، في خمس مجلدات.

ثانياً الاعتناء بتسمية شيوخ النسائي في سننه:

١ـ أبو محمد عبد الله بن محمد بن أسد الجهني الأندلسي (١)

٢- أبو علي الحسين بن محمد الجياني (٤٩٨هـ

٣ـ رجال النسائي، لأبي محمد الدورقي(٢)

٤- شيوخ النسائي، لأبي بكر محمد بن إسماعيل بن خلفون(636) هـ

واعتنى الشيخ الألباني بالتمييز بين الأحاديث الصحيحة والضعيفة في سنن النسائي في كتابيه "صحيح النسائي" و"ضعيف النسائي".

وهناك دراسات حول النسائي ومنهجه نذكر منها:

١. الامام النسائي ابو عبدالرحمن النسائي: احمد بن علي بن شعيب بن علي، ابو عبد الرحمن النسائي: لعلي يوسف علي

---

(١) " الفهرست" لابن خير. (ص٢٢١).

(٢) الرسالة المستطرفة للكتاني. (١/٢٠٦). صدر من: دار البشائر الإسلامية – بيروت.ط/٤. ١٤٠٦هـ. تحقيق: محمد المنتصر محمد الزمزمي الكتاني.

٢. الامام النسائي وكتابه المجتبي: تأليف عمر ايمان ابو بكر

٣. الرواة الذين ترجم لهم النسائي في كتابه الضعفاء والمتروكين واخرج لهم في سننه لعواد الخلف

٤. بغية الراغب المتمني في ختم النسائي: للسخاوي، بتحقيق عبد العزيز بن محمد العبد اللطيف رحمه الله تعالى

٥. القول المعتبر في ختم النسائي رواية ابن الأحمر: للسخاوي، بتحقيق جاسم الفجي

طبعات الكتاب:

١. طبع في مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب. الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ. بتحقيق: عبدالفتاح أبو غدة. في ثماني أجزاء. والأحاديث مذيلة بأحكام الألباني عليها.

٢. وكذلك طبعه بتحقيق مكتب تحقيق التراث الإسلامي ـ دار المعرفة بيروت. مع حاشية السندي. وفي سنة ١٣٤٨هـ من دار الفكر بيروت. إلى غير ذلك من الطبعات الأخرى المتعددة.

المبحث الثالث

منهج الإمام ابن ماجه في سننه

المطلب الأول: ترجمة الإمام

اسمه ونسبه: أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني[(١)]

مولده: ٢٠٩هـ

شيوخه: سمع من علي بن محمد الطنافسي الحافظ، وأبي بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن عبد الله بن نمير وغيرهم كثير.

تلاميذه: محمد بن عيسى الأبهري، محمد بن عيسى الصفار، إسحاق بن محمد القزويني، علي بن سعيد بن عبدالله العسكري [(٢)].

۞ ثناء العلماء عليه:

قال الخليلي: ثقة كبير متفق عليه، محتج به، له معرفة بالحديث وحفظ، وكان حافظًا ناقدًا واسع العلم، ارتحل إلى العراقين ومكة والشام ومصر[(٣)].

مصنفاته: له عدة مصنفات أعظمها وأشهرها كتابه السنن.

قال الحافظ أبو يعلى الخليلي: " له مصنفات في السنن والتفسير والتاريخ".

وقال ابن طاهر المقدسي: رأيت له بقزوين تاريخاً على الرجال والأمصار من عهد الصحابة إلى عصره[(٤)].

---

(١)انظر ترجمته في: المنتظم: (٥/٩٠)، وفيات الأعيان: (٤/٢٧٩)، تهذيب الكمال: خ: (٢٧/٤٠)، تذكرة الحفاظ: (٦٣٦ – ٦٣٧)، العبر:(٢/٥١)، الوافي بالوفيات: (٥/٢٢٠)، البداية والنهاية: (١١/٥٢)، تهذيب التهذيب: (٩/٥٣٠ – ٥٣٢)، النجوم الزاهرة: (٣/٧٠)، طبقات الحفاظ: (٢٧٨ – ٢٧٩)، سير أعلام النبلاء (١٣/٢٧٧)، طبقات المفسرين: (٢/٢٧٢ – ٢٧٣)، شذرات الذهب: (٢/١٦٤).

(٢) تهذيب الكمال (٢٧/٤٠).

(٣) المرجع السابق.

(٤) تهذيب الكمال " للمزي (٢٧/٤١).

وفاته: رحل ابن ماجه رحمه الله عن دنيا الناس يوم الاثنين، ودفن يوم الثلاثاء لثمان بقين من شهر رمضان سنة ثلاث وسبعين ومائتين من الهجرة؛ وصلى عليه أخوه أبو بكر[1].

المطلب الثاني: كتابه السنن:

يعرف كتاب ابن ماجه بـ(السنن) وقد جاءت هذه التسمية على لسان ابن ماجه فيما ذكره الذهبي فقال:

(وعن ابن ماجه قال عرضت هذه السنن على أبي زرعة الرازي فنظر فيها وقال أظن إن وقع هذا في أيدي الناس تعطلت هذه الجوامع أو أكثرها ثم قال لعل لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثا مما في اسناده ضعف أو نحو ذا)[2].

والجدير بالذكر أن كتاب ابن ماجه أقرب إلى الكتاب الجامع أكثر مما ينطبق عليه اسم السنن، فقد احتوى على سبعة وثلاثين كتابًا من كتب الحديث، جمعت بين الأحكام والأدب والفتن والزهد والمقدمة المستوفية لقضايا العلم[3].

۞ منزلة الكتاب العلمية:

كتاب ابن ماجه "السنن" احتل مكانته المعروفة بين كبار الحفاظ والمحدثين، وهو من أَجَلِّ كتبه وأعظمها وأبقاها على الزمان.

قال ابن حجر: «كتابه في السنن جامعٌ جيدٌ كثير الأبواب والغرائب. وفيه أحاديث ضعيفة جداً، حتى بلغني أن المزي كان يقول: "مهما انفرد بخبر فيه فهو ضعيفٌ غالباً". وليس الأمر في ذلك على إطلاقه باستقرائي. وفي الجملة ففيه أحاديث منكرة، والله تعالى المستعان. ثم وجدت بخط الحافظ شمس الدين محمد بن علي الحسيني ما لفظه: سمعت شيخنا الحافظ أبا الحجاج المزي يقول: "كل ما انفرد به ابن ماجه فهو ضعيف"، يعني بذلك ما انفرد به من الحديث عن الأئمة الخمسة. انتهى ما وجدته بخطه. وهو (الحسيني) القائل: "يعني".

---

(1) تهذيب الكمال، (٤١/٢٧). سير أعلام النبلاء: (٢٧٧/١٣-٢٨١).

(٢) (سير أعلام النبلاء، ٢٧٨/١٣) و (شروط الأئمة الستة، ص١٦).

(٣) مناهج المحدثين (ص٢١٧).

وكلامه هو ظاهر كلام شيخه، لكن حمله على الرجال أولى. وأما حمله على أحاديث، فلا يصح، كما قدمت ذكره من وجود الأحاديث الصحيحة والحسان مما انفرد به عن الخمسة»[١].

مرتبته بين الكتب الستة: وقد عد هذا الكتاب رابع كتب السنن المعروفة، وهي سنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، ومتمم للكتب الستة التي تشمل إلى ما سبق صحيح البخاري ومسلم، وهي المراجع الأصول للسنة النبوية الشريفة وينابيعها.

"والمتقدمون من العلماء كانوا يعدون هذه الكتب الأصول خمسة ليس من بينها سنن ابن ماجه، غير أن المتأخرين أدخلوها ضمن الكتب الستة المعتمدة، وأول من جعلها كذلك هو الإمام الحافظ ابن طاهر المقدسي(ت٥٠٧هـ)، الذي وضع كتابًا في شروط الأئمة الستة[٢] وآخر في أطراف الكتب الستة، أي في جميع الأحاديث التي تشتمل عليها، وبعد ذلك اتفق معه في الرأي جميع الأئمة.

وكان العلماء قد بحثوا أي المصنفين يكون السادس بين كتب الصحاح: موطأ الإمام مالك أم سنن ابن ماجه، ويجيب على هذا العلامة المحدث عبد الغني النابلسي (المتوفى ١١٤٣هـ) فيقول ": "وقد اختُلف في السادس، فعند المشارقة هو كتاب السنن لأبي عبد الله محمد بن ماجه القزويني، وعند المغاربة الموطأ للإمام مالك بن أنس، ولكن عامة المتأخرين اتفقوا على أن سنن ابن ماجه هو أولى من الموطأ، وهو السادس في الصحاح".(٣) وقال السخاوي: "وقدموه على الموطأ لكثرة زوائده على الخمسة بخلاف الموطأ"(٤)، حيث **نجد أحاديث الموطأ موجودة في الكتب الخمسة**

❁ **المشهورون برواية السنن:**

١ـ أبو الحسن بن القطان القزويني.

٢ـ وسليمان بن يزيد القزويني.

٣ـ وأبو جعفر محمد بن عيسى المطرعي الأبهري

٤ـ وأبو بكر حامد الأ بهري

---

(١) تهذيب التهذيب (٤٦٨/٩)

(٢) انظر: شروط الأئمة الستة، ص١٠.

(٣) انظر: مقدمة"ذخائر المواريث في الدلالة على موضع الحديث"لعبد الغني النابلسي، وانظر: توجيه النظــر للشيخ طاهر الجزائري، ص١٥٣. وكذا: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٧١/١).

(٤) انظر: فتح المغيث للسخاوي (٨٧/١).

٦ـ و إبراهيم بن دينار (١).

قال الشيخ جانباز: "يبدو أن الكتاب لم يشتهر ولا يروي اليوم إلا عن طريق الحافظ أبي الحسن القطان. ولعل بقية الروايات لهذا الكتاب اندثرت في وقت مبكر"([2]).

۞ منهج الإمام ابن ماجه في السنن:

صنف ابن ماجه كتابه على الأبواب؛ فبدأ بالمقدمة التي حاكى فيها الإمام الدارمي في مقدمة "سننه"، وقد فصل في هذه المقدمة موضوعات كتاب العلم، وكتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، والإيمان والفضائل. ولم يذكر في مقدمته شيئًا عن منهج كتابه كما فعل الإمام مسلم في مقدمة صحيحه، والإمام الترمذي في آخر جامعه، وعلى كلٍ فهي مقدمة عامة تتناول قضايا تمهيدية للكتاب.

وقد نظم الإمام ابن ماجه كتابه على الكتب والأبواب[3]، وكان ترتيبه موفقًا بارعًا، على درجة بالغة من الشمول والاستيعاب...

وقد بلغت أبوابه ـ كما قال تلميذه ابن القطان في السنن ـ: ألفًا وخمسمائة باب.

قال ابن حجر في كتاب ابن ماجه: جامع جيد كثير الأبواب والغرائب.

ترجم الإمام ابن ماجه لأبواب كتابه بعناوين تجمع بين الدقة والإيجاز والفقه. وإذا كرر الحديث فإنما يكرره في الباب نفسه لبيان اختلاف في السند أو المتن، ولتتقوى الأحاديث في الموضوع الواحد.

مثال: باب المحافظة على الوضوء[4]:

([1]) انظر: تهذيب التهذيب (٩/٤٦٩)، ومقدمة إنجاز الحاجة شرح سنن ابن ماجه. لمحمد على جانباز. (١/١١٤).

([2]) مقدمة إنجاز الحاجة شرح سنن ابن ماجه. (١/١١٤).

(٣) بلغ عدد كتب سنن ابن ماجه وفق طبعة محمد فؤاد عبد الباقي (رحمه الله) سبعة وثلاثين كتابً، وعدد أحاديثه (٤٣٤١) حديثًا، وعدد أبوابه (١٥١٥) بابًا، وبلغت كتبه وفق طبعة الدكتور الأعظمي اثنين وثلاثين كتابًا وأحاديثه (٤٣٩٧) حديثًا. وهذا الاختلاف ناشئ عن دمج بعض الكتب أو فصلها، والاختلاف في عدد الأحاديث ناشئ عن عدم ترقيم بعض الأحاديث عند عبد الباقي، ولاسيما أحاديث أبي الحسن بن القطان، فهذه لم تأخذ أرقامًا في نسخته.

(٤) (السنن لابن ماجه، ١/٥٦).

(١) حَدَّثنا عَلِيّ بْن مُحَمَّد. حَدَّثنَا وكيع، عَن سفيان، عَن منصور، عَن سالم بْن أَبِي الجعد، عَن ثوبان؛ قَالَ: قَالَ رَسُول اللَّه ﷺ: "استقيموا ولن تحصوا. واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة. ولا يحافظ عَلَى الوضوء إلاَّ مؤمن".

(٢) حَدَّثنَا إسحاق بْن إبراهيم بْن حبيب بن الشهيد قال: حَدَّثنَا المعتمر بْن سليمان، عَن ليث، عَن مجاهد، عَن عَبْد اللَّه بْن عمرو؛ قَالَ: قَالَ رَسُول اللَّه ﷺ: "استقيموا ولن تحصوا. واعلموا أن من أفضل أعمالكم الصلاة. ولا يحافظ عَلَى الوضوء إلاَّ مؤمن".

(٣) حَدَّثنَا مُحَمَّد بْن يَحْيَى. حَدَّثنَا ابْن مريم. حَدَّثنَا يَحْيَى بْن أيوب. حَدَّثني إسحاق بْن أسيد، عَن أَبِي حفص الدمشقي، عَن أَبِي أمامة، يرفع الحديث؛ قَالَ "استقيموا. ونعما أن استقمتم. وخير أعمالكم الصلاة. ولا يحافظ عَلَى الوضوء إلاَّ مؤمن".

يلاحظ على هذا الباب ما يلي:

(١) يروي ابن ماجه عن شيوخه بصيغة (حدثنا).

(٢) كل رواية من الروايات الثلاث انتهت إلى صحابي، الأول انتهت إلى ثوبان والثانية إلى ابن عمر، والثالثة إلى أبي أمامة ـ رضي الله عن الجميع.

(٣) كل سند من هذه الأسانيد لا يخلو من مقال؛ ففي السند الأول انقطاع بين منصور وسالم بن أبي الجعد، وفي السند الثاني ليث بن أبي سليم فيه ضعف وله أحاديث صالحة[(١)]، وفي السند الثالث إسحاق بن أسيد ضعيف[(٢)]، وأبو حفص الدمشقي مجهول.

وهؤلاء الضعفاء والمجاهيل ليس فيهم من أجمع العلماء على رد حديثه أو تركه. وبالجملة فإن هذه الأسانيد تقع في مراتب الضعف الدنيا التي لا يفصل بينها وبين المردود المتروك شيء. مما يجعل منهج ابن ماجه منهجًا منصبًّا على الدرجات الدنيا من الأسانيد التي يغلب عليها أنها تكتب ولا يحتج بها، وتصلح للاعتبار وللعتضيد.

إن نظرة سريعة على كتاب ابن ماجه تعطي الانطباع بكثرة الأحاديث الضعيفة فيه. وهذا المأخذ الذي سجله الإمام الذهبي وغيره على كتاب السنن فقال: "وإنما غض من رتبة سننه ما في

---

(١) (تهذيب التهذيب، ٨/٤٦٥).

(٢) (تهذيب التهذيب، ١/٢٢٧).

الكتاب من المناكير وقليل من الموضوعات". ثم قال: "وأما الأحاديث التي لا تقوم بها حجة فكثيرة لعلها نحو الألف"[١]

قال ابن حجر: "وفيه أحاديث ضعيفة جدًّا حتى يلغني أن السري كان يقول: "مهما انفرد بخبر منه فهو ضعيف غالبًا، وليس الأمر في ذلك على إطلاقه باستقرائي. وفي الجملة ففيه أحاديث كثيرة منكرة، والله تعالى المستعان".

ثم وجدت بخط الحافظ شمس الدين محمد بن علي الحسيني ما لفظه: "سمعت شيخنا أبا الحجاج المزي يقول: كل ما انفرد به ابن ماجه فهو ضعيف" ـ يعني بذلك ما انفرد به عن الأئمة الخمسة ـ ثم قال: "ولكن حمله على الرجال أولى، وأما حمله على الأحاديث فلا يصح كما قدمت ذكره من وجود الأحاديث الصحيحة والحسان مما انفرد به عن الخمسة"[٢].

ومعنى كلام ابن حجر هذا: أن الضعيف قد يكون في رجل من رجال الإسناد أو أكثر، ولكن الحديث صحيح أو حسن لوجود روايات أخرى تقويه وتعضده.

۞ ميزات سنن ابن ماجه:

(١) أنه صدر الكتاب بمقدمة عظيمة المتعلقة باتباع السنة وفضائل الصحابة وذكر فيها ٢٦٦ حديثا.

(٢) أن كتابه حسن في الترتيب وسرد الأحاديث باختصار من غير تكرار.

(٣) ذكر في كتابه زوائد كثيرة حتى بلغ عددها إ لى ١٣٣٩وهذه ميزة التي جعله من بين الكتب الستة.

(٤) لا يذكر في سننه إلا الأحاديث مثل الإمام مسلم [٣].

(٥) من ميزات سنن ابن ماجه أن فيه خمسة أحاديث ثلاثيات. وكلها من طريق شيخه جبارة بن مغلس، ولولا ضعف شيخه جبارة لارتفعت منزلة سننه بهذه الثلاثيات، ولكنها كلها لا تصح؛ لأنها جاءت من هذه الطريق الضعيفة، وكلها جاءت بإسناد واحد من طريق جبارة بن مغلس عن كثير بن سليم عن أنس رضي الله عنه.

---

(١) (سير أعلام النبلاء، ٢٧٩/١٣.

(٢) (تهذيب التهذيب، ٥٣١/٩)

(٣) مناهج المحدثين (٢٢٢).

ومما يجدر التنبيه عليه في هذا الموضع، علو اسناد ابن ماجه، وهذا ما أكد عليه الدكتور عبد العزيز عزت بقوله: في سنن ابن ماجه رباعيات كثيرة، أي أحاديث سلسلة رواتها أربع طبقات، وهو بذلك يعتبر ذا أفضلية بين الصحاح الستة من هذه الزاوية، فإن روايات الإمام البخاري الثلاثية كثيرة وهذه ميزة انفرد بها، كما سبق بيانه، ورباعيات ابن ماجه كثيرة وهذه ميزة تشبهها.

۞ الانتقادات على سنن ابن ماجه:

لاقى "سنن ابن ماجه" كغيره من كل الكتب جملة من التعليقات أحياناً بالرضا والقبول وأحياناً أخرى بالنقد والتجريح، وهو ليس مصونا عن الخطأ فلم يولد بعد من يؤلف كتابا لا ينتقده هو نفسه ولو بعد حين من الدهر.

فكان في "سنن ابن ماجه" الصحيح، والحسن، والضعيف، بل والمنكر والموضوع ولكن على قلة، ومهما يكن من شيء فالأحاديث الموضوعة قليلة بالنسبة إلى جملة أحاديث الكتاب، التي تزيد عن أربعة آلاف حديث، فهي لم تَغُضَّ من قيمة الكتاب.

وقد قال الذهبي: "سنن أبي عبد الله كتاب حسن لولا ما كدره أحاديث واهية ليست بالكثيرة"[١].

وقال أيضا: "فعن ابن ماجه قال: عرضت هذه السنن على أبي زرعة فنظر فيه، وقال: أظن إن وقع هذا في أيدى الناس تعطلت هذه الجوامع أو أكثرها، ثم قال: لعل لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثا مما في إسناده ضعف"[٢].

وقال (الذهبي) معلقا: "وإنما غض من رتبة سننه ما في الكتاب من المناكير، وقليل من الموضوعات، وقول أبي زرعة ـ إن صح ـ فإنما عنى بثلاثين حديثا، الأحاديث المطرحة الساقطة، وأما الأحاديث التي لا تقوم بها حجة فكثيرة، لعلها نحو الألف[٣].

ولا يفوتنا هنا أن نورد تعليق الحافظ ابن حجر حين يقول: "كتابه في السنن جامع جيد كثير الأبواب والغرائب، وفيه أحاديث ضعيفة جدا حتى بلغني أن السري كان يقول: مهما انفرد بخبر فيه هو ضعيف غالبا، وليس الأمر في ذلك على إطلاقه باستقرائي، وفي الجملة ففيه أحاديث منكرة والله تعالى المستعان"[٤].

---

(١) تذكرة الحفاظ للذهبي. دراسة وتحقيق: زكريا عميرات. ناشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ– (ج٢/ص ١٥٥).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٣/٢٧٨).

(٣) المرجع السابق (١٣/٢٧٩).

(٤) تهذيب التهذيب (٩/٤٦٨).

وقال السيوطي في مقدمة حاشيته على سنن النسائي وهو يقارن بينه وبين سنن ابن ماجه: " ويقابله من الطرف الآخر كتاب ابن ماجه فإنه تفرد فيه بإخراج أحاديث عن رجال متهمين بالكذب وسرقة الأحاديث، وبعض تلك الأحاديث لا تعرف إلا من جهتهم، مثل حبيب بن أبي حبيب كاتب مالك، والعلاء بن زيد، وداود بن المحبر، وعبد الوهاب بن الضحاك..."(١).

ولذلك لم يضفه غير واحد إلى الخمسة بل جعلوا السادس الموطأ، واقترح بعضهم الدارمي[٢].

❁ عناية العلماء بسنن ابن ماجه:

أولاً: ما ألف حول سنن ابن ماجه من شروح وتعليقات وزوائد:

لقيمة هذا الكتاب ومكانته، فقد أولاه كبار الحفاظ والمحدثين عناية خاصة، فراحوا يسهبون في شروحه ويضعون عليه من تعليقاتهم، وكان من ذلك:

١ـ الإعلام بسنته عليه السلام" (في خمس مجلدات غير كامل). للحافظ علاء الدين مغلطاي. (ت: ٧٦٢هـ).

٢ـ "ما تمس إليه الحاجة إلى سنن ابن ماجه": لسراج الدين عمر بن علي بن الملقن، المتوفى سنة أربع وثمانمائة من الهجرة، واقتصر فيه على شرح الأحاديث التي انفرد بروايتها ابن ماجه، ولم تدرج في كتب الصحاح الخمسة.

٣ـ "الديباجة في شرح سنن ابن ماجه": للشيخ كمال الدين محمد بن مرسي الدبيري، المتوفى سنة ثمان وثمانمائة من الهجرة.

٤ـ "مصباح الزجاجة في شرح سنن ابن ماجه": للجلال الدين السيوطي، المتوفى سنة إحدى عشر وتسعمائة من الهجرة.

٥ـ "كفاية الحاجة في شرح ابن ماجه": المعروف بـ" حاشية السندي" للمحدث محمد بن عبد الهادي السندي، المتوفى سنة ثمان وثلاثين ومائة وألف من الهجرة.

٦ـ " مفتاح الحاجة بشرح سنن ابن ماجه" لمحمد بن عبد الله العلوي، البنجابي.

٧ـ " إنجاز الحاجة شرح سنن ابن ماجه" للشيخ محمد على جانباز حفظه الله.

٨ـ مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه" للعلامة المحدث شهاب الدين أحمد بن زين الدين البوصيري، و قد أفرد البوصيري في هذا الكتاب زوائد سنن ابن ماجه وخرجها، وتكلم على أسانيدها بما يليق بحالها من صحة وحسن وضعف.

---

(١) مقدمة زهر الربى على سنن النسائي (١/٤، ٥) ط: دار البشائر الإسلامية.

(٢) كان العلائي يقول ينبغي أن يكون كتاب الدارمي سادسا للخمسه، انظر: فتح المغيث (١/٨٧).

ثانياً: طبعات سنن ابن ماجه:

وأما عن طبعات سنن ابن ماجه يقول الدكتور سعد بن عبد الله آل حميد: "سنن ابن ماجه طبعت عدة مرات، من أهمها طبعة مع شرح السندي، وهي طبعة قديمة.

والطبعة المشهورة هي التي بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، وإنما اشتهرت؛ لأنها تتلاقى مع ترقيم المستشرقين في المعجم المفهرس.

المبحث الرابع
منهج الإمام الدارقطني في سننه

المطلب الأول: ترجمة الإمام الدارقطني:

❁ **اسمه و نسبه:**

الإمام الحافظ المجوِّد، شيخ الإسلام، علم الجهابذة، أبو الحسن، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار بن عبد الله البغدادي المقرئ المحدِّث، من أهل محلة دار القطن ببغداد(١).

مولده:ولد سنة وثلاث مائة، هُوَ أخبَرَ بذلك(٢).

❁ **شيوخه:**

أبو القاسم البغوي، ويحي بن محمد بن صاعد، وأبو بكر بن أبي داود وأبو علي محمد بن سليمان المالكي، ومحمد بن القاسم بن زكريا المحاربي، وأبو عمر محمد بن يوسف بن يعقوب القاضي، وأبو بكر بن زياد النيسابوري، والحسن بن علي العدوي البصري، ويوسف بن يعقوب النيسابوري(٣).

❁ **ثناء العلماء عليه:**

---

(١) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ٣٤/١٢ – ٤٠، الأنساب: ٢٤٥/٥ – ٢٤٧، المنتظم: ١٨٣/٧ – ١٨٤، معجم البلدان: ٤٢٢/٢، اللباب: ٤٨٣/١، وفيات الأعيان: ٢٩٧/٣ – ٢٩٩، المختصر في أخبار البشر: ١٣٠/٢، تذكرة الحفاظ: ٩٩١/٣ – ٩٩٥، تاريخ الإسلام: ٤ الورقة: ٥٦/ب، العبر: ٢٨/٣ – ٢٩، طبقات السبكي: ٤٦٢/٣ – ٤٦٦، طبقات الاسنوي: ٥٠٨/١ – ٥٠٩، البداية والنهاية: ٣١٧/١١ – ٣١٨، وفيات ابن قنفذ: ٢٢٠، غاية النهاية في طبقات القراء: ٥٥٨/١ – ٥٥٩، النجوم الزاهرة: ١٧٢/٤، طبقات الحفاظ: ٣٩٣ – ٣٩٤، طبقات ابن هداية الله: ١٠٢ – ١٠٣، شذرات الذهب: ١١٦/٣ – ١١٧، هدية العارفين: ٦٨٣/١ – ٦٨٤، الرسالة المستطرفة: (ص٢٣)، سير أعلام النبلاء (٤٤٩/١٦).

(٢) تاريخ بغداد (٣٩/١٢).

(٣) سير أعلام النبلاء(٤٥٢/١٦).

وكان من بحور العلم ومن أئمة الدنيا، انتهى إليه الحفظ ومعرفة علل الحديث ورجاله، مع التقدم في القراءات وطرقها، وقوة المشاركة في الفقه، والاختلاف، والمغازي، وأيام الناس، وغير ذلك.

قال أبو عبد الله الحاكم في كتاب " مزكي الاخبار ": أبو الحسن صار واحد عصره في الحفظ والفهم والورع.

قال أبو بكر الخطيب: كان الدارقطني فريد عصره، وقريع دهره، ونسيج وحده، وإمام وقته، انتهى إليه علو الاثر والمعرفة بعلل الحديث وأسماء الرجال، مع الصدق والثقة، وصحة الاعتقاد، وإماما في القراء والنحويين، أول ما دخلت بغداد، كان يحضر المجالس وسنه دون الثلاثين، وكان أحد الحفاظ(١).

۞ **رحلاته العلمية:**

ارتحل في الكهولة إلى الشام ومصر، وسمع من ابن حيويه النيسابوري، وأبي الطاهر الذهلي، وأبي أحمد بن الناصح، وخلق كثير(٢).

۞ **وفاته**: وتوفي يوم الخميس لثمان خلون من ذي القعدة من سنة خمس وثمانين وثلاث مئة.

المطلب الثاني: منهجه في السنن:

۞ سننه ومكانته عند العلماء:

لا شك فيه أن لسنن الدارقطني المكانة العظمى عند الحفاظ المتقنين من العلماء والمحدثين وأئمة الجرح والتعديل وهذاالكتاب ألفه الإمام على الأبواب الفقهية فهو يعتبر نموذجا للكتب التي الفت على الأبواب في القرن الرابع، وهو ممزوج بمعرفة مذاهب الفقهاء بالأحاديث الصحيحة والضعيفة بل والموضوعة على ندرة (٣).

وقد عده الإمام النووي من الكتب الصحيحة وهو يقول: ثم إن الزيادة في الصحيح تعرف من السنن المعتمدة كسنن أبي داؤد والترمذي والنسائي وابن خزيمة والدارقطني والحاكم والبيهقي وغيرها منصوصا على

---

(١) المرجع السابق.

(٢) سير أعلام النبلاء للذهبي (١٦/٤٥٢).

(٣) حجة الله البالغة للدهلوي(١/١٣٤).

صحتها [١].

❁ منهج المؤلف في سننه:

كان الإمام الدارقطني بمنزلة عظيمة من علم الحديث وعلله، وبهذاالسبب منهجه في كتابه السنن خليط منهج بأسلوبين، أسلوب أصحاب كتب السنن، وأسلوب أصحاب كتب العلل، ويظهر براعته في مناهج الفقه حيث قام بترتيبه على الأبواب الفقهية ترتيبا يعتبر نموذجا لكتب التي ألفت في هذا الفن وذلك يشهد له بطول الباع في الفقه والأحكام.

قد بدأ كتابه على منهج أصحاب كتب السنن بكتاب الطهارة، وذكر فيه أولا الأبواب التي تتعلق بالماء لأن الأصل في الطهارة إنما تحصل من الماء حتى إلى الأخير. وكذلك الحق أن سنن الدارقطني أشبه بكتب العلل وأن كانت تختلف عنها كذلك في الأسلوب، فالملاحظ على الدارقطني في كتاب السنن ما يلي:

(١) أحياناً يبين الدارقطني علل الحديث بكلمات موجزة مختصرة مثل هذا مرسل، وفلان مجهول.

(٢) وأحياناً يبين العلة باصطلاح خاص له هو حديث حسن.

(٣) لم يلتزم بيان الضعف والعلة في السند فأحياناً لا يذكر العلة ولكنه يذكر الروايات التي تبين العلة، حيث يكتفي بذلك.

(٤) أحياناً يذكر رواية ضعيفة ولا يذكر ما يدل على ضعفها كأنه قصد جمع هذه الراوايات المستغربة في الفقه[٢].

❁ شروطه في رواية الحديث:

والذي يظهر من كلام أهل العلم بل ومن صنيعه أيضاً أنه لم يؤلفها لحتج بما أورده فيها بل يذكر ما احتج به الفقهاء من الغرائب والأفراد والمناكير والضعاف مع بيان علل بعضها وربما خرج عن هذا فيذكر أحاديث صحيحة وحسنة، [٣].

❁ **القيمة العلمية لسننه ومراتب أحاديثه:**

---

(١)تدريب الراوي للسيوطي (١/٨٠).

(٢) العلل (٢/٨٢) و السنن (١/٣٣٥).

(٣) مقدمة تراجم رجال الدارقطني للشيخ مقبل هادي ص١٢.

لم يشترط الدارقطني الصحة والحسن في هذاالكتب بل جمع فيه الصحيح والضعيف والحسن والمعلل فمراتبه:

(١) قد يحصل منها على أحاديث صحيحة غير ما في الصحيحين.

(٢) قد يذكر فيها الحديث الحسن ونص الدارقطني في سننه على كثير من ذلك.

(٣) ويكثر فيها الأحاديث الضعيفة والموضوعة.

فتحصل من هذا أن الدارقطني قد جمع في كتابه جميع الأصناف ثم نبه على مكانة الأحاديث(١).

عدد الأحاديث في السنن:

قد اشتمل كتاب سنن الدارقطني على ٤٧٤٩ حديثا بتحقيق الشيخ عادل أحمد أو ٤٧٩٠ على تحقيق مجدي بن منصور الشوري أو ٤٥٤٥ على تحقيق الشيخ ارشاد الحق الأثري (٢).

۞ مميزات سنن الدارقطني:

(١) أنه يلتزم بطرق الأحاديث واختلاف الراويات في السند والمتن حتى يبتهد استيعاب طرق الحديث ويذكر بعض الأحيان لحديث واحد أكثر من خمسين طرقا كما في حديث القلتين.

(٢) كان يجمع الطرق مع كلام مفصل عليها من قوة وضعفا وصحيحا وحسنا ومرفوعا.

(٣) كتابه مملوء من كلمه على الرواة جرحاً وتعديلاً.

(٤) يورد كنية الراوي واسمه وبلاده.

(٥) يورد في السنن الموقوفات والمقطوعات.

(٦) يتكلم حول أصول الحديث.

(٧) ألف هذاالسنن في القرن الرابع ولأجله أعلى سنده خماسي ولا يوجد فيه ثلاثي.

(٨) ترتيب الأحاديث ناقص.

(٩) ما بوب جميع أحاديثه (٣).

۞ بعض الملاحظات على سنن الدارقطني:

(١) استخدامه للاصطلاح في علل الأحاديث بكلمات موجزة، مثلاً: " هذا مرسل". وكذا قوله: " فلان مجهول". ونحو ذلك من العبارات.

---

(١) الرسالة المستطرفة ص٣٥.

(٢)الرسالة المستطرفة ص٣٥.

(٣) لسان الميزان ٤/٤٩٢. السنن ٢/١٦٢.

(٢) أثناء بيان علة للحديث استعمل اصطلاح خاص له، نحو "حديث حسن" يريد به انقطاع في السند، أو الأخطاء الصادرة من الثقات، مثال ذلك:

(٣) حديث عمر ﷺ في التشهد بلفظ:" التحيات لله والصلوات والطيبات والمباركات لله" ذكر عقب الحديث: " هذا إسناد حسن وابن لهيئة ليس بالقوي"([1]).

(٤) يجمع في كتابه غرائب السنن، ويكثر فيه من رواية الأحاديث الضعيفة والمنكرة، بل والموضوعة.

(٥) لم يلتزم بيان الضعف والعلة في السند، قد لا يذكر العلة بل يذكر الروايات التي تبين العلة حيث يكتفي بذلك.

(٦) قد يذكر الروايات الضعيفة ولا يذكر سبب الضعف. فتارة يقول:" صحيح" ويراد منه صحيح سنداً لا متناً، أو أنه صحيح بالمتابعات والشواهد. مثال ذلك: حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ:" أكثر عذاب القبر من البول". قال عقب الحديث:" صحيح" [2]، والحق أنه موقوف عنده كما صرّحه في كتابه العلل [3]

۞ عناية العلماء بسنن الدار قطني:

أولاً: ما ألف حول سنن الدار قطني:

(١) "التعليق المغني على سنن الدار قطني" لشمس الحق العظيم آبادي، وأول طبعة لسنن الدار قطني طبعت مع هذا التعليق من الهند سنة ١٣١٠هـ.

(٢) تعليق مجدي بن منصور الشورى" طبع ذلك أول مرة في سنة ١٤١٧هـ. من دار الكتب العلمية بيروت، في مجلدين.

(٣) رجال سنن الدار قطني " لزين الدين عبد الرحيم العراقي.

(٤) "تراجم رجال الدار قطني في سننه" للشيخ مقبل بن هادي الوادعي.

(٥) تخريج سنن الدار قطني" لأبي إسحاق المزكي،([4]).

(٦) تخريج سنن الدار قطني" للبغوي.

---

(١) انظر: السنن للدارقطني (٣٥١/١)

([2]) سنن الدارقطني (١٢٨/١).

([3]) انظر: العلل للدارقطني (ص ١٨١).

([4]) انظر: نيل الأوطار للشوكاني (٢٠٥/١).

(٧) تخريج سنن الدار قطني " للسيوطي.

(٨) كتاب في الأحاديث الخماسيات في سنن الدار قطني"

(٩) المتروكون ومروياتهم في سنن الدار قطني" لمحمد راضي بن حاج.

ثانياً: طبعات سنن الدار قطني:

طبعت سنن الدار قطني عدة مرات من أهمها طبعة بتحقيق السيد عبد الله هاشم يماني المدني وصدرت من دار المعرفة ـ بيروت، ١٣٨٦هـ. طبع في أربع مجلدات.

وكذلك طبع بتحقيق الشيخ شعيب الأرناءوط وآخرون.

المبحث الخامس
منهج سعيد بن منصور في سننه

المطلب الأول: ترجمة الإمام

۞ هو سعيد بن منصور بن شعبة، الحافظ الإمام، شيخ الحرم، أبو عثمان الخراساني المروزي، ويُقال: الطالقاني البلخي، ثم المكي المجاوِر. مؤلف كتاب السُّنَن (١).

مولده: وُلِدَ بِجَوزجان، ونشأ ببلخ، وطاف البلاد، وسكن مكة، ومات بها(٢).

شـيوخه: الإمام مالك بن أنس، والليث بن سعد، وفُليح بن سليمان، وسفيان بن عيينة، وشَرِيك القاضي، وغيرهم.

تلاميذه: الإمام أحمد بن حنبل، والإمام الدارمي، وأبو بكر الأثرم، والإمام أبو داود، والإمام مسلم، ومحمد بن يحيى الذهلي " شيخ البخاري "، وأبو زرعة الدمشقي، وأبو حاتم الرازي، وخَلْق سواهم.

فهو شيخ لهؤلاء العلماء الأجلاّء.

۞ **مكانته وثناء العلماء عليه:**

قال سلمة بن شبيب: ذَكَرْتُ سعيد بن منصور لأحمد بن حنبل، فأحسن الثناء عليه، وَفَخَّم أمره.

وقال أبو حاتم الرازي: هو ثقة من المتقنين الأثبات ممن جمع وصَنَّف.

وقال حرب الكرماني: أَمْلَى علينا سعيد بن منصور نحوا من عشرة آلاف حديث من حفظه.

وقال الذهبي: كان ثقة صادقا من أوعية العلم.

---

(١) انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٥/٥٠٢، التاريخ الكبير ٣/٥١٦، التاريخ الصغير ٢/٣٥٨، الجرح والتعديل ٤/٦٨، الجمع بين رجال الصحيحين ١/١٧٠، المعجم المشتمل: ١٢٩، تهذيب الكمال (١١/٧٧)، تذهيب التهذيب ٢/٢٩/٢، تذكرة الحفاظ ٢/٤١٦، سير أعلام النبلاء (١٠/٥٨٦)، ميزان الاعتدال ٢/١٥٩، العبر ١/٣٩٩، الكاشف ١/٣٧٣، العقد الثمين ٤/٥٨٦، ٥٨٧، تهذيب التهذيب ٤/٨٩، طبقات الحفاظ: ١٧٩، خلاصة تذهيب الكمال ١٤٣، شذرات الذهب ٢/٦٢، الرسالة المستطرفة: (ص٣٤).

(٢) تهذيب الكمال (١١/٧٧).

وقد كان محمد بن عبد الرحيم " صاعقة " الحافظ إذا حَدَّث عن سعيد أثنى عليه وأطراه، فكان يقول: حَدَّثنا سعيد بن منصور، وكان ثَبْتاً.

وقال حنبل بن إسحاق: قال أبو عبد الله « يعني الإمام أحمد »: كان سعيد من أهل الفضل والصدق.

قال أبو زرعة الدمشقي: أخبرني أحمد بن صا لح ودُحيم أنهما حضرا يحي بن حسان مُقَدِّماً لسعيد بن منصور يَرى له حِفْظَه، وكان حافظا.

وقد روى كتاب السنن عن سعيد: مُحَدِّث هراة أحمد بن نجدة بن العُريان.

وقال أبو عبد الله الحاكم: سَكَن سعيدٌ مكة مُجَاوِراً، فَنُسِبَ إليها.

وهو راوية سفيان بن عيينة. وأحد أئمة الحديث.

له مصنفات كثيرة، متفق على إخراجه في الصحيحين.

وقال ابن كثير: سعيد بن منصور صاحب السنن المشهورة التي لا يُشاركه فيها إلا القليل [١].

وفاته:

مات بمكة سنة سبع وعشرين ومائتين (٢٢٧ هـ) [٢].

مؤلفاته:

كتاب السنن وبعضهم يسميه " مصنف سعيد بن منصور، وكتاب التفسير، وكتاب الزهد.

قال الحاكم أبو عبد الله: "له مصنفات كثيرة" [٣].

المطلب الثاني: السنن لسعيد بن منصور:

ويظهر اسم كتابه بـ " السنن" كما سماه به غير واحد من العلماء، حيث قال عنه الذهبي: مؤلف كتاب السُّنَن [٤]. والبعض الآخر سماه بـ: " المصنف " أو مصنف سعيد بن منصور بمعنى مؤلف سعيد بن منصور، والأول أشهر [٥].

---

(١) تهذيب الكمال (١١/٨٠)

(٢)تهذيب الكمال (١١/٨٠)

(٣)تهذيب الكمال (١١/٨٠)

(٤) سير أعلام النبلاء (١٠/٥٨٦).

(٥) سير أعلام النبلاء (١٠/٥٨٦)، و " تدريب الراوي (١/٢١٤).

۞ توثيق نسبته إلى المؤلف:

من أقوى دلائل توثيق نسلة الكتاب إلى المؤلف صحة سند الكتاب وهذا يتضح بعد سياق الإسناد الوارد على النسخة وجاء في بداية كتاب فضائل القرآن، يذكر سنده الكامل وسنده صحيح [(١)].

۞ رواة سننه:

أما الرواة الذين رووا هذاالسنن عن سعيد بن منصور فهم أربعة:

(١) محمد بن علي بن زيد الصائغ.

(٢) أبو الفضل أحمد بن نجدة بن العريان الهروي.

(٣) مسعدة بن سعد بن مسعدة.

(٤) أبو عبد الله محمد رزيق بن جامع المديني.[(٢)]

۞ موضوع الكتاب:

الكتاب شامل لمعظم أبواب الدين مع الإهتمام بما يتعلق بالفقه والأحكام والإختلاف فيها وغبراز هذا الإختلاف، وهذاالذي دعاه للإهتمام بأقوال الصحابة والتابعين وفاويهم[(٣)].

۞ منهج المؤلف في السنن:

(١) أول ما ابتدأ المؤلف سننه باب الأذان وأول حديث فيه قوله أن رسول الله ﷺ، اهتم بالصلاة، ثم ذكر الحديث في رؤيا عبد الله بن زيد للأذان. ثم يتلو ذلك عدة كتب منها كتاب الوضوء، والصلاة والجنائز والزكاة وصلاة العيدين وصدقة الفطر والصيام والإعتكاف والمناسك والجهاد والفرائض والاشربة، إلى غير ذلك من الكتب، وجميع هذه الكتب المذكورة تقع في الجزء المفقود من السنن عدا كتاب الجهاد وكتاب الفرائض فإنها من ضمن المطبوع من السنن بتحقيق الشيخ الأعظمي، وهو يبدأ بكتاب الفرائض ثم الوصايا، ثم النكاح ثم الطلاق، ثم الجهاد، وهو آخر المطبوع.

---

(١)سنن سعيد بن منصور بتحقيق الدكتور سعد بن عبد الله آل حميد (٥/١).

(٢)مقدمة المحقق الدكتور سعد بن عبد الله (١٦١/١).

(٣)مقدمة المحقق الدكتور سعد بن عبد الله (١٦١/١).

أما النسخة التي طبعت بتحقيق الدكتور سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد فهي تبدأ بكتاب فضائل القرآن، ثم كتاب التفسير، مرتبا حسب ترتيب السور ، والآيات ايضاً، عدا مواضع يسيرة ن الآيات فقط، [(١)].

(٢) وجرت عادة المصنف أن يقسم الكتاب إلى ابواب عدا كتب فضائل القرآن.

(٣) طريقة المصنف في الرواية وسياق الأسانيد والمتون ليست طريقة تميزه من غيره من المصنفين في عصره، فهو يسوق الإسناد، ثم يتبعه بالمتن، عدا ما يفعله أحياناً بدافع الأختصار تتعلق بالإسناد أو المتن.

(٤) نجده أحياناً يقرن روايات بعض شيوخه في سياق واحد.

(٥) وإذا قرن شيخين في رواية وكان لفظ أحدهما زيادة بين ذلك،

(٦) وقد يذكر كلاماً في لعض رجال الأسناد أثناء الرواية.

(٧) وقد يسوق بعض الروايات التي يحكى بعضها علة الآخرى[(٢)].

(٨) والمصنف شديد التوقي في الرواية فإن شك في شيئ أو كان في الرواية شك من غيره بين.

(٩) وقد يعقب على بعض الأحاديث تعقيبا يزيل الإشكال الوارد في سند الحديث كبيان المبهم في الأسناد، أو بيان نسب بعض الرواة.

(١٠) وقد يكون تعقيبه لبيان بعض الرواة بالحديثومن منهجه في الرواية اهتمامه بالفقهيات حتى في التفسير فتجده يعرض للمسائل المختلف فيها[(٣)].

(١١) ومن منهجه في الرواية إيراده الحديث الواحد بأسانيد متعددة وكذا تعقيبه على بعض الأحاديث أحياناً.

(١٢) وقد تكون الترجمة عند المصنف بلفظ الإستفهام. [(٤)]

۞ درجة الأحاديث فيه:

(١)مقدمة المحقق الدكتور سعد بن عبد الله (١/١٦٦).

(٢)مقدمة المحقق الدكتور سعد بن عبد الله (١/١٦٦).

(٣) سنن سعيد بن منصور بتحقيق الأعظمي(١/٢٨٢).

(٤) سنن سعيد بن منصور بتحقيق الأعظمي(١/٢٨٢).

جرت عادة أكثر المصنفين في العصر الذي عاش فيه الإمام سعيد بن منصور ان احدهم غذا صنف أخرج في كتابه الصحيح والحسن والضعيف وكانوا يتجنبون الموضوع وكذا المنكر وما اشتد ضعفه في الغالب، وكتب سعيد بن منصور شبيه كتبهم، فإنه تضمن جملة كبيرة من الأحاديث الصحاح والحسان، وفيه الضعيف أيضاً الذي لم يشتد ضعفه وفيه عدد يسيو من الأحاديث الشديدة الضعف التي قد تختلف وجهات النظر في الحكم عليها بشدة الضعف من عدمه[(١)].

۞ **أنواع المرويات عنده في سننه:**

لم يرد سعيد بن منصور أن يجعل كتابه " السنن" مقصوراً على الأحاديث الموفوعة المسندة بل أدخل فيه المسند وغير المسند، كالموقوف، والمرسل والمقطوع.

۞ **مميزاته:**

لقد حرص العلماء على الظفر بسنن سعيد بن منصور ورواياتها ولذا تعددت طرقها عن المصنف وتلاميذه فمن بعدهم، ويعود هذاالحرص والإهتمام بالكتب إلى ما له من مميزات، وهي ما يلي:

(١) مكانة المؤلف العلمية فهو أئمة الحفاظ المتقنين الذين أخرج لهم الجماعة أصحاب الكتب الستة، ومن تتلمذ عليه كبار الأئمة الحفاظ كما تقدم في تلامذته.

(٢) قيمة الكتب العلمية تتجلى في كونه من الكتب القليلة التي تعني بتخريج الآثار عن الصحابة والتابعين ومن بعدهم لالإضافة للأحاديث المرفوعة.

(٣) يمتاز الكتب بعلو الإسناد.

(٤) كثرة العزو إلية عند الفقهاء والمحدثين والمفسرين.

(٥) تفرد المصنف ببعض الآثار التي لا توجد في غيره.

(٦) تفرد المصنف ببعض الطرق[(٢)].

۞ الانتقادات على الكتاب:

١ـ أنه يخلي بعض الكتب من سننه أحياناً من التبويب كما صنع في فضا ئل القرآن.

٢ـ إخلاله أحيانا بترتيب بعض الأحاديث التي تتعلق بتفسير الآيات التي يتطرق لها في كتاب التفسير.

٣ـ وقوع المؤلف في بعض الأوهام في بعض الأحيان والشكّ في أحيان أخرى.

---

(١)سنن سعيد بن منصور بتحقيق الأعظمي(١/٥٣).

(٢)سنن سعيد بن منصور بتحقيق الأعظمي(١/٥٣).

٤ـ عدم ذكره للآيات التي يتطرق لتفسيرها.

٥ـ إخراجه بعض الأحاديث من طريق بعض الرواة الذين اشتّد ضعفهم.

۞ عناية العلماء بكتاب سنن سعيد بن منصور:

لقد بحث الدكتور محمد حميد الله النسخة الخطية لسنن سعيد بن منصور وعثر على هذه القطعة (أي المجلد الثالث منه فقط)، من مكتبة محمد باشا كوبريلي (باستانبول)، وقام الدكتور حبيب الأعظمي بتحقيقها ونشرت في مجلدين.

ثم بدأ الدكتور سعد بن عبد الله بدراسته وتحقيقه لنيل درجة الدكتوراه حتى أكمله[(١)].

۞ طبعات الكتاب والنسخة الموجودة منه:

الكتاب مطبوع في خمسة أجزاء، ونشره: دار العصيمي ـ الرياض سنة ١٤١٤هـ. الطبعة الأولى بتحقيق: دكتور سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد.

وطبع كذلك بتحقيق وتعليق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، بتقديم: محمد حميد الله ـ الدار السلفية – الهند. الطبعة الأولى 1403هـ. وكذا صدر هذا التحقيق: من دار الكتب العلمية بيروت.

نسخ الكتاب:

قال الدكتور سعد بن عبد الله آل حميد: يوجد للكتاب ثلاث نسخ:

(١) النسخة الأولى: نسخة كاملة موجودة في الخزانة الألمانية، مكتوبة بخط الشوكاني.

(٢) النسخة الثانية: هي النسخة التي اعتمدها الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي في ما نشره من هذه السنن.

(٣) النسخة الثالثة: هي التي اعتمد عليها الدكتور سعد بن عبد الله آل حميد[(٢)].

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وأصحابه أجمعين.

---

(١) مقدمة المحقق، ١/ ٢٢٠.

(٢) مقدمة المحقق، ١/ ٢٢٠.

الفصل الرابع
مناهج المحدثين في الكتب الصحاح
غير الصحيحين

﴿دراسة صحاح الأئمة: ابن خزيمة، وابن حبان، و الضياء المقدسي﴾

المبحث الأول

مختصر المختصر من المسند الصحيح

للإمام ابن خزيمة (رحمه الله)

المطلب الأول: ترجمة موجزة للمؤلف:

هو: محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صا لح بن بكر، أبو بكر السلمي النيسابوري الشافعي، الحافظ الحجة الفقيه، صاحب التصانيف الكثيرة.

ولد رحمه الله تعالى في سنة ثلاث وعشرين ومائتين (٣٢٢هـ) ببلدة نيسابور، واعتنى منذ صغره بالحديث والفقه حتى صار يُضرب به المثل في سعة العلم والإتقان(١).

شيوخه: من أكبر شيوخه وأعلاهم سنداً: إسحاق بن رَاهُوْيَه. (ت ٢٣٨هـ). ومحمود بن غيلان.(ت ٢٣٩هـ)، وأبو كريب محمد بن علاء الهمداني، ومحمد بن المثنى، والإمام البخاري والإمام مسلم، وإسماعيل بن يحي المزني، والربيع بن سليمان المرادي. كلاهما تلميذا للشافعي.

تلاميذه: من أشهر تلاميذه: الإمام البخاري، والإمام مسلم، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم أحد شيوخه، وأحمد بن المبارك المستملي، وأبو حاتم البستي، وأبو نصر أحمد بن الحسين المرواني.

❁ ثناء العلماء عليه:

قال الحافظ أبو علي النيسابوري: لم أر أحداً مثل ابن خزيمة. وقال أبو علي الحافظ: كان ابن خزيمة يحفظ الفقهيات من حديثه كما يحفظ القارئ السورة. وقال أبو حاتم بن حبان التميمي: ما رأيت على وجه الأرض من يحفظ صناعة السنن، ويحفظ ألفاظها الصحاح، وزياداتها، حتى كأن السنن كلها بين عينيه إلا محمد بن إسحاق بن خزيمة فقط. وقال أبو الحسن الدارقطني: كان ابن خزيمة إماما ثبتاً، معدوم النظير(٢).

وفاته: توفي ليلة السبت الثاني من ذي القعدة في سنة إحدى عشرة وثلاث مائة، (٣١١هـ).

---

(١) انظر: "سير أعلام النبلاء" (٣٦٥/١٤) و "تذكرة الحفاظ" (٧٢٠/٢). كلاهما للذهبي.

(٢) انظر: " سير أعلام النبلاء"(٣٦٥/١٤-٣٨٣). و مقدمة الأعظمي لتحقيق صحيح ابن خزيمة (١٢/١-١٤)

۞ آثاره العلمية:

مصنفاته تزيد على المائة وأربعين كتاباً سوى المسائل، والمسائل المصنفة مائة جزء، وله فقه حديث بريرة في ثلاثة أجزاء".

يقول الشيخ سعد آل حميد: وجدت من هذه المؤلفات ثلاثة كتب فقط في عصرنا الحاضر، هي: كتاب التوحيد. وشأن الدعاء وتفسير الأدعية المأثورة عن رسول الله ﷺ، وكتابه الصحيح، المعروف بـ "صحيح ابن خزيمة"[1].

المطلب الثاني: دراسة عن الكتاب:

۞ اسم الكتاب وما يتعلق به:

اشتهر الكتاب بين العلماء باسم ـ "صحيح ابن خزيمة" ـ مع أن اسمه الحقيقي ليس كذلك، وإنما سماه مؤلفه بـ: "مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ بنقل العدل عن العدل موصولاً إليه ﷺ؛ من غير قطع في أثناء السند، ولا جرح في ناقلي الأخبار"

هذا هو عنوان الكتاب الكامل الوارد في نسخته، والذي نقل كثيراً من مقاطعه غير واحد من أهل العلم [2].

وقد أشار ابن خزيمة إلى ذلك الاختصار عدة مرات في ثنايا كتابه هذا وفي غيره فمن ذلك: قوله في المقدمة: "كتاب الوضوء مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ".

ويقول في كتاب التوحيد: "قد أمليت طرق هذا الخبر في كتاب المختصر من كتاب الصلاة". إلى غير ذلك من المواضع العديدة من كتبه نجد الأمثلة لذلك.

هل الكتاب ألفه الإمام مستقلاً أم اختصره من كتاب آخر؟

إن "صحيح ابن خزيمة" ليس كتابا مستقلاً، بل اختصره مؤلفه من المسند الكبير، ومما يدل على ذلك أمران:

١ـ يُبان من اسم الكتاب الحقيقي أن هذا الكتاب مختصر من كتاب آخر اسمه "المسند الكبير"

٢ـ أقوال الإمام ابن خزيمة يدل على أن الكتاب مختصر من كتاب آخر. كما يذكر الإمام في بداية كل كتاب: المختصر من المختصر من المسند، كما سبق ذكره.

۞ شرط ابن خزيمة:

---

(1) انظر "مناهج المحدثين" لسعد بن عبد الله آل حميد (ص ١١١).

(٢) انظر: "مصادر السنة ومناهج مصنفيها" للدكتور حاتم الشريف. الشريط الخامس (ص: ١١)

وجدنا أن الحافظ بن حجر قد تعرض لشرط ابن خزيمة في صحيحه في كتاب النكت فنريد أن ننقل كلام ابن حجر ثم ندرسه، ونرى هل هذا الكلام يسلم أم يحتاج إلى إعادة نظر؟

لما ذكر ابن الصلاح عليه رحمة الله أن الصحيح الزائد على ما في الصحيحين يستفاد من تصحيحات الأئمة الذين جاءوا بعد صاحبي الصحيح ضرب أمثلة من هؤلاء العلماء الذين نستفيد أحكاماً جديدة منهم بالصحة على بعض الأحاديث سوى ما أخرجه الشيخان سمى من بينهم ابن خزيمة في صحيحه، فتعقبه الحافظ ابن حجر في كتابه النكت على كتاب ابن الصلاح، تعقب ابن الصلاح في هذا الرأي حيث قال:

ومقتضى هذا أن يؤخذ ما يوجد في كتاب ابن خزيمة، وابن حبان وغيرهما ممن اشترط الصحيح بالتسليم، وكذا ما يوجد في الكتب المخرجة على الصحيحين، وفي كل ذلك نظر هذا كلام الحافظ.

يقول: أما النظر الأول، فلم يلتزم ابن خزيمة، وابن حبان في كتابيهما أن يخرجا الصحيح الذي اجتمعت فيه الشروط التي ذكرها المؤلف، لأنهما ممن لا يرى التفرقة بين الصحيح والحسن بل عندهم الحسن قسم من الصحيح لا قسيمه، وقد صرَّح ابن حبان بشرطه، و حَاصِله أن يكون راوي الحديث عدلاً مشهوراً بالطلب غير مدلس سمع ممن فوقه إلى أن ينتهي، فإن كان يروي هذا شرط ابن حبان الآن يقول، فإن كان يروي من حفظه، فليكن عالماً بما يحيل المعاني يقول: فلم يشترط على الاتصال والعدالة ما اشترطه المؤلف في الصحيح من وجود الضبط، ومن عدم الشذوذ والعلة الآن الكلام على ابن حبان يقول إن ابن حبان لا يشترط في الصحيح إلا الاتصال، والعدالة، ولا يشترط الضبط، ولا عدم الشذوذ، ولا عدم العلة يقول: وهذا وإلا لم يتعرض ابن حبان لاشتراطه، فهو إن وجده كذلك أخرجه، وإلا فهو ماش على ما اصَّل يعني إذا وجد الحديث وجدت فيه هذه الشروط فيخرجه في الكتاب، ولكن لو لم يجد في الحديث هذه الشروط، فإنه على أصله يخرجه في كتابه يقول لأن وجود هذه الشروط لا ينافي ما اشترطه، ثم يقول عن ابن خزيمة يقول: وسمَّى ابن خزيمة كتابه المسند الصحيح المتصل بنقل العدل عن العدل من غير قطع في السند ولا جرح في النقل، وهذا الشرط مثل شرط ابن حبان سواء، لأن ابن حبان تابع لابن خزيمة مغترف من بحره ناسج على منواله ...إلخ كلامه.

هنا يقرر الحافظ ابن حجر أن ابن خزيمة مثل ابن حبان، إنما يشترط العدالة، والاتصال ولا يشترط الضبط، ولا نفي العلة، ولا نفي الشذوذ فهل هذا الكلام صحيحاً بالنسبة لابن خزيمة ؟ ابن حبان يكون له لقاء منفصل[١].

۞ منهج الإمام ابن خزيمة في صحيحه:

(١) يذكر الأحاديث مسندة.

(٢) يختصر الأحاديث وخاصة الأحاديث الطويلة، فهو يقتصر على موضع الشاهد، ثم يقول: "وذكر الحديث". أما طريقته في هذا الاختصار:

(٣) كان من دأبه وطريقته عند سياق الأحاديث أن يسوق بالاختصار، وخاصة الأحاديث الطويلة، وهذا يدل على أنه أراد الاختصار في كتابه هذا ولم يرد التطويل، فنجده يقتصر على موضع الشاهد، ثم يقول: "وذكر الحديث"، فلا يتم الحديث. مثال ذلك: كما قال ابن خزيمة في صحيحه: "ثم أخذ بيمينه ـ يعني الماء ـ وصك بها وجهه... وذكر الحديث"[٢].

(٤) وقد يختصر الحديث من وسطه كما فعل في حديث عمران بن حصين في سفره مع النبي ﷺ حيث ناموا عن صلاة الفجر، والحديث مشهور، وفي هذا الحديث يقول عمران ـ ﷺ ـ: "فما أيقظنا إلا حر الشمس فذكر بعض الحديث وقال: ثم نادى بالصلاة فصلى بالناس.. [٣]"

(٥) رتب كتابه على ثلاثة أقسام يعني أصل، وفرع، وتحت الفرع أيضا فروع، فأول شيئ: الكتاب، فيقول: كتاب كذا، ثم يضع تحت الكتاب يسميه جماع الأبواب، ثم تحت جماع الأبواب يضع تفاصيل الأبواب.

(٦) تعهده كتبه بالزيادة والتنقيح: وكعادة كثير من العلماء حينما يصنف الواحد منهم الكتاب نجده لا يزال يتعهد كتابه هذا بالزيادة والحذف، والتنسيق، وما إلى ذلك، فنجد ابن خزيمة ـ رحمه الله ـ يصنع هذا الصنيع. يدل عليه ما يظهر من كلامه عن "المسند الكبير" حينما يقول مرة ـ كما سبق منذ قليل ـ: "قد خرجت هذا الباب بتمامه في كتاب الصلاة في كتاب الكبير"، وهذا يدل على أنه صنفه قبل ذلك، ثم يعود مرة أخرى فيقول: "سأبين هذه المسألة

---

(١) انظر: مصادر السنة ومناهج مصنفيها، لدكتور العوني ص ١٢.

(٢) "صحيح ابن خزيمة" (79/1). باب استحباب صك الوجه بالماء عند غسل الوجه.

(٣) "صحيح ابن خزيمة" (136/1). باب ذكر الدليل على أن الجنب يجزيه التيمم عند الإعواز من الماء في السفر.

بتمامها في كتاب الصلاة في "المسند الكبير" لا "المختصر"[١]. وهذا يدل على أنه استدرك وسيلحق ذلك.

(٧) إملاؤه لكتبه ودليل ذلك: وعادته أيضاً كعادة كثير من علماء تلك العصور حينما يصنف الواحد منهم المصنف، ثم يمليه على تلاميذه إملاء، يدل على ذلك كثير من عباراته في أثناء كتابه الصحيح، في قصة قتل ابن مسعود أبا جهل. قال: " قد أمليت هذه القصة في كتاب الجهاد "[٢]، ونظير هذه الصيغة نجد كثيرا في كتابه، فهذا يدل على أنه يملي الحديث إملاء.

(٨) دقته في تعقبه للأحاديث:... ومن دقته ـ رحمه الله ـ تعقبه للأحاديث بما يزيل اللبس على المطلع على كتابه، مثال ذلك: أنه عند ذكره للأدلة التي تتعلق بالحجامة للصائم، ـوحتى لا يقال: إنه ذكر الحديث في كتابه فهو صحيح على شرطه ـ نبه على ذلك فقال: "فكل ما لم أقل إلى آخر هذا الباب: إن هذا صحيح؛ فليس من شرطنا في هذا الكتاب"[٣].

(٩) إكثاره باستنباطات فقهية دقيقة: يعنون بها على كل باب، أي أن فيه شبهاً من صنيع البخاري ـ رحمه الله ـ في أبوابه، ويتبع ابن خزيمة هذه الأبواب بالأحاديث. وعلى هذا يعد كتابه كتاباً فقهياً ذا أهمية بالغة، لأن هذه الاستنباطات منه مبنية على أدلتها، مستندة إلى نصوص يخرجها في نفس الكتاب.

(١٠) التعليقات المهمة على كثير من الأحاديث، بتفسيره للألفاظ الغريبة،و توضيحه للمعاني المستغلقة، ورفعه للإشكالات، وإزالته للإبهامات، وبجمعه بين روايتين ظاهرهما التعارض، وبذكره اسم رجل بتمامه إذا ذكر في الإسناد بالكنية أو اللقب، أوبذكره اسمه دون نسبه.

ـمثال لتفسيره للألفاظ الغريبة والمعاني المستغلقة...": ما ذكره عن سهل بن سعد "أن منبر رسول الله ﷺ من أثل الغابة"، ثم قال ابن خزيمة: "الأثل هو الطرفاء"[٤].

(١١) يتكلم في بعض الرجال جرحاً وتعديلاً: ويرد رواية المدلس إذا كانت بالعنعنة ممن لا يحتمل تدليسه عنده، وكذا رواية بعض الضعفاء المختلطين وإن كانت من الاختلاط[١].

---

(١) المصدر السابق (199/1). باب الترجيع في الأذان مع تثنية الإقامة.

(٢) المصدر السابق (١١٩/٢).

(٣) المصدر السابق (٢٣٦/٣). باب ذكر البيان أن الحجامة تفطر الحاجم و المحجوم جميعا.

(٤) "صحيح ابن خزيمة" (١٤١/٣). باب ذكر العود الذي منه اتخذ منبر رسول الله ﷺ.

مثال لتعديل الراوي منه: قوله:"عن عبد الرحمن ابن إسحاق الملقب بـ "عباد": هو صالح الحديث"[2]. فهذا تعديل منه. وكذلك قوله: "عاصم العنزي وعباد بن عاصم مجهولان لا يدري من هما؟"[3]؛ فهذا جرح منه – رحمه الله رحمة واسعة.

(١٢) ينص كذلك على عدم سماع بعض الرواة من شيوخهم، وبيانه لعلل الأحاديث الخفية على اختلاف أنواع هذه العلل، إما لسقط في الإسناد غير ظاهر، أو لقلب في المتن أو السند، أو غير ذلك من أنواع العلل.

(١٣) قد يتكلم على الحديث من الناحية الفقهية المصحوبة بالترجيح والموازنة بين الروايات وبيان عللها في نحو من أربع صفحات.

(١٤) يشير إلى أوهام الثقات أن ذكر حديثاً رواه عن شيخه محمد بن بشار (الملقب ببندار) ـ وهو ثقة حافظ ـ، ومحمد بن بشار، رواه عن يحي بن سعيد، عن ابن عجلان، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبيه، عن عبد الله بن وديعة، عن أبي ذر في الغسل يوم الجمعة، ثم قال: "لا أعلم أحداً تابع بنداراً في هذا، والجواد قد يفتر في بعض الأوقات".[4] فهو بهذا يشير إلى أن الثقة قد يهم، كما أن الجواد قد يفتر، وإنما قال هذا لأجل إن هذا الحديث روي على غير هذا الوجه.

(١٥) إزالته للمشكل ورفعه للتعارض: ما ذكره بقوله: "باب ذكر أبواب ليلة القدر والتأليف بين الأخبار المأثورة عن النبي ﷺ، فيها ما يحسب كثير من حملة العلم ممن لا يفهم صناعة العلم أنها متهاترة متنافية، وليس هي كذلك، بل هي مختلفة الألفاظ متفقة المعنى على ما سنبينه إن شاء الله"[5]. ثم أخذ في ذكر الأخبار الواردة في ليلة القدر، فرجح أولاً أنها ليست في جميع العام، كما ظنه بعض العلماء، بل هي في رمضان، ثم أخذ يقرر أنها في العشر الأواخر من رمضان، ثم انتقل إلى ترجيح أنها في الوتر من العشر الأواخر من رمضان لا في الشفع. ثم رجّح

---

(١) انظر: مصادر السنة ومناهج مصنفيها (ص: ١٢ــ١٣)، ومناهج المحدثين للدكتو آل حميـــد (ص: ١١٣، ١٣١)

(٢) "صحيح ابن خزيمة" (٣/٣٠٦).

(٣) "صحيح ابن خزيمة" (١/٢٣٩). باب إباحة الدعاء بعد التكبير وقبل القراءة

(٤) "صحيح ابن خزيمة" (٣/١٥٧).

(٥) "صحيح ابن خزيمة" (٣/٣١٩).

أن الأخبار غير متعارضة وأن الصواب فيها أنها تنتقل من ليلة إلى أخرى في الوتر من العشر الأواخر، وأنها جائز أن تكون في عام ليلة إحدى وعشرين، وفي عام آخر ليلة تسع وعشرين.

(١٦) إزالته لالتباس اسم راو باسم راو آخر، وذكره اسم الرجل بتمامه إن ذكر في الإسناد بكنية أو لقب أو نحو ذلك: أنه ذكر حديثاً من طريق عبد الرحمن ابن إسحاق عن النعمان بن سعد عن علي. فهناك راويان يشتبه كل منهما بالآخر، وهما عبد الرحمن بن إسحاق أبو شيبة الكوفي وهذا ضعيف، وعبد الرحمن بن إسحاق الملقب بـ "عباد" وهو صا لح الحديث.

فهنا بيّن ابن خزيمة أن الذي فيه الحديث هو الضعيف، لا الآخر.

حيث أنه قال: "باب ذكر ما أعد الله ـ جلّ وعلا ـ في الجنة من الغرف لمداوم صيام التطوع ـ إن صح الخبر ـ فإن في القلب من عبد الرحمن بن إسحق أبي شيبة الكوفي، وليس هو بعبد الرحمن ابن إسحاق الملقب بـ "عباد" الذي روى عن سعيد المقبري والزهري وغيرهما، وهو صا لح الحديث مدني سكن واسط، ثم انتقل إلى البصرة"[1].

(١٧) ردُّه لرواية المدلسين: ومن أمثلة رده لرواية بعض المدلسين قوله: "أما خبر أبي إسحاق عن الأسود عن عائشة، فإن فيه نظراً؛ لأني لا أقف على سماع أبي إسحاق هذا الخبر من الأسود"[2].

وأبو إسحاق هذا هو السبيعي، وهو مذكور وموصوف بالتدليس، وبعض العلماء يحتمل تدليسه، فبيَّن ابن خزيمة أن منهجه رد تدليسه، وهذا من شدة تحريه ـ رحمه الله ـ.

(١٨) نصُّه على عدم سماع بعض الرواة من الآخرين:

ومن الأمثلة على ذلك: قوله: "عبد الرحمن ابن أبي ليلى لم يسمع من معاذ بن جبل، ولا من عبد الله بن زيد بن عبد ربه صاحب الأذان، فغير جائز أن يحتج بخبر غير ثابت على أخبار ثابته"[3].

(١٩) بيانه للعلل الخفية في الأحاديث:

ومن الأمثلة على ذلك: حديث رواه خالد الحذاء، عن رجل، عن أبي العالية، عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ في دعائه ﷺ في سجود التلاوة الذي فيه: "اللهم إني لك سجدت، وبك آمنت، وعليك توكلت، سجد وجهي لله الذي خلقه..." إلى أخر الحديث.

---

(١) "صحيح ابن خزيمة" (٣/٣٠٦).

(٢) "المصدر السابق " (١/٢١٢).

(٣) "المصدر السابق " (١/١٩٩). باب الترجيع في الأذان مع تثنية الإقامة

قال ابن خزيمة: "هكذا رواه إسماعيل بن إبراهيم بن علية عن خالد ـ يعني خالد الحذاء، ورواه عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، وخالد بن عبد الله الواسطي، كلاهما عن خالد الحذاء عن أبي العالية عن عائشة، بإسقاط الراوي بين خالد الحذاء وبين أبي العالية".

فبيَّن ابن خزيمة هذه العلة التي قد لا يفطن لها، وذكر أنها السبب في عدم إخراجه للحديث. فقال: "إنما تركت إملاء خبر أبي العالية عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في سجود القرآن بالليل: "سجد وجهي للذي خلقه وشق سمعه وبصره بحوله وقوته"؛ لأن بين خالد الحذاء وبين أبي العالية رجلاً مسمى، لم يذكر الرجل عبد الوهاب بن عبد المجيد وخالد بن عبد الله الواسطي "[1].

وبيَّن أن الذي ذكره إنما هو ابن علية، ثم أخرج جميع الروايات الثلاث ثم قال: "وإنما أمليت هذا الخبر وبينت علته في هذا الوقت، مخافة أن يفتن بعض طلاب العلم برواية الثقفي وخالد بن عبد الله، فيتوهم أن رواية عبد الوهاب وخالد بن عبد الله صحيحة". فهذا مثال للعلة التي بسبب سقط في الإسناد[2].

۞ النسخة الموجودة المطبوعة لصحيح ابن خزيمة:

هذا وللأسف الشديد إن كتاب ابن خزيمة لم يصلنا كاملاً، بل هو مفقود من زمن متقدم. ومما يدل على ذلك، قول الإمام الدمياطي: المتوفى سنة سبع مائة وخمسة (٧٠٥هـ). يقول في مقدمة كتابه: "المتجر الرابح" أنه لم يقف إلا على ربع كتاب ابن خزيمة، وهو ربع العبادات وهو نفس الربع الموجود لدينا نحن اليوم".

وكذلك ذكر ذلك الحافظ بن حجر، وإن كان ابن حجر عنده غير ربع العبادات كتابان آخران من كتاب صحيح بن خزيمة، فعنده كتاب السياسة وكتاب التوكل من صحيح ابن خزيمة، يقول الشيخ الشريف حاتم:" نحن لا نعرف عن مكان وجودها حتى اليوم".

فعدد الأحاديث في هذا الجزء المتبقي الذي يمثل ربع الكتاب حسب ترقيم المطبوعة ثلاث آلاف وتسعة وسبعين حديثاً.(٣٠٧٩). وهذا في الجزء المتبقي الذي يمثل ربع الكتاب من كتاب الوضوء حتى كتاب المناسك. ولو كان كاملاً يمكن أن يكون عدد الأحاديث أكثر من عشرة

---

(١) "المصدر السابق " (١/٢٨٣).

(٢) انظر: مناهج المحدثين لسعد بن عبدالله آل حميد. ص ١٢٤. وموقع الشبكة: الجمعية السعودية للسنة وعلومها.

آلاف على أقل أو تسعة آلاف بدون المكرر، وهذا يدل على أنه أوسع بكثير من صحيح البخاري ومسلم(١).

۞ قيمة الكتاب العلمية ومكانته من بين كتب الصحاح عموماً:

أول من تكلم عن منزلة صحيح ابن خزيمة هو الخطيب البغدادي رحمه الله، فقد عد الخطيب كتاب ابن خزيمة بعد الصحيحين وسنن أبي داود والترمذي والنسائي. وكذلك عدّ ابن الصلاح صحيح ابن خزيمة ضمن الكتب التي يستفاد منها صحة الحديث(٢).

وهناك كثير من أهل العلم اعتبروا صحيح ابن خزيمة في المرتبة الثالثة بعد صحيح البخاري وصحيح مسلم. وأما الحافظ ابن حجر رحمه الله فقد عدّه ضمن الكتب التي تشترط الحديث المقبول عند المؤلف، يعني لا يلزم أن تكون كذلك عند غيره.(٣)

وقد ذكر الخطيب البغدادي رحمه الله في كتابه "الجامع لآخلاق الراوي.." في معرض النصيحة لطلبة العلم: إن أحق الكتب بالتقديم بالسماع، قال: "أحقها بالتقديم كتاب الجامع والمسند الصحيحين، لمحمد بن إسماعيل، ومسلم بن الحجاج النيسابوري" ثم قال:" ومما يتلو الصحيحين سنن أبي داود السجستاني وأبي عبد الرحمن النسائي وأبي عيسى الترمذي وكتاب محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري الذي شرط فيه على نفسه إخراج ما اتصل سنده بنقل العدل عن العدل إلى النبي ﷺ (٤).

---

(١) انظر:" مصادر السنة ومناهج مصنفيها" لدكتور الشريف حاتم العوني. ص ١٢، ومقدمة الشيخ محمد مصطفى الأعظمي لتحقيقه صحيح ابن خزيمة (١/١٦-٢٦) بمراجعة الشيخ ناصر الدين الألباني، مناهج المحدثين للشيخ سعد الحميد ص (١٠٦-١٤٤)، تدوين السنة للشيخ محمد مطر الزهراني ص (١٤٩-١٥٢) دار الهجرة.

(٢) انظر: مصادر السنة ومناهج مصنفيها (ص: ٨)

(٣) المرجع السابق.

(٤) انظر: "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع" للخطيب البغدادي. (ص ٢٩٧) باب القول في كتب الحديث على وجهه وعمومه وذكر الحاجة إلى ذلك...الخ.

وقال الشيخ أحمد شاكر: صحيح ابن خزيمة والمسند الصحيح على التقاسيم والأنواع لابن حبان، والمستدرك على الصحيحين للحاكم " هذه الكتب الثلاثة هي أهم الكتب التي ألفت في الصحيح المجرد بعد الصحيحين للبخاري ومسلم"[١].

۞ صحيح ابن خزيمة و صحيح ابن حبان: أيّ منها يقدّم على الآخر؟

وبالنظر إلى رأي علماء المتقدمين لهذين الكتابين يظهر لنا أنهم يقدمون صحيح ابن خزيمة على صحيح ابن حبان، كما صرّح بذلك الإمام السيوطي رحمه الله، وقال به الشيخ أحمد شاكر رحمه الله.

لكن الشيخ شعيب الأرناؤط-محقق صحيح ابن حبان- خالف في ذلك حيث أنه ذهب إلى تقديم صحيح ابن حبان على صحيح ابن خزيمة، وذكر في مقدمة تحقيقه لهذا الصحيح كلاماً مقتضاه أنه يقدم صحيح ابن حبان على صحيح ابن خزيمة.

فيقول ما نصه: "إن ما ذهب إليه السيوطي لا يسلم له، إذ إن صنيع ابن خزيمة هذا يدل على أنه أدرج في صحيحه أحاديث لا تصح عنده ونبه على بعضها ولم ينبه على بعضها الآخر، ويتبين ذلك بجلاء من مراجعة القسم المطبوع من صحيحه، ففيه عدد غير قليل من الأسانيد الضعيفة، بالإضافة إلى أن عدداً لا بأس به من أحاديثه لا يرتقي عن رتبة الحسن، فأين هو من صحيح ابن حبان الذي غالب أحاديثه على شرط الصحيح...".

ثم أخذ يسهب في الكلام إلى أن قال: "إن صحيح ابن حبان أعلى مرتبة من صحيح شيخه ابن خزيمة، بل إنه ليزاحم بعض الكتب الستة وينافس بعضها في درجاته"أهـ[٢].

وقد علّق الشيخ سعد بن عبد الله على كلام الشيخ الأرناؤط، حيث يقول:

"والحقيقة أن موقفنا من هاتين النظرتين – سواء تقديم ابن حبان أو تقديم ابن خزيمة – ينبغي أن يكون موقف الناقد المتبصر، فالشيخ شعيب الأرناءوط عنده تساهل في التصحيح، ويعرف ذلك من سبر منهجه، فحكمه على غالب أحاديث ابن حبان أنها على شرط الصحيح، هذا حكم فيه نظر، ومن الظلم لابن خزيمة – رحمه الله – أن يحكم على كتابه بهذا الحكم، وليس في أيدينا منه سوى الربع فقط، أما الباقي فإنه مفقود.

---

(١) انظر: "مقدمة محقق صحيح ابن حبان" للشيخ أحمد شاكر. (ص ٦-٧).

(١) انظر: "صحيح ابن حبان" تحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط (١/٤٢، ٤٣).

فالأولى أن تكون هناك دراسة فيها مقارنة بين هذا الموجود من صحيح ابن خزيمة وما يقابله من نفس الأبواب من صحيح ابن حبان، فيستبعد ما اتفقا على إخراجه من الحديث وينظر فيما زاده كل منهما على الآخر، وفق قواعد أهل الاصطلاح، مع الأخذ بعين الاعتبار بأن ابن خزيمة – رحمه الله – يذهب إلى عدم تصحيح حديث الراوي الذي لا يعرف بعدالة ولا جرح، وأما ابن حبان فإنه يصحح حديث الراوي الذي بهذه الصفة ويوافقه عليه شعيب الأرناؤوط، فهذا يعتبر تغيراً منهجياً عندهم.

فابن خزيمة استبعد أحاديث يمكن أن يخرجها في صحيحه، لو خرجها لأصبحت جملة الصحيح – بناء على نظرة ابن حبان وشعيب الأرناؤط– كبيرة، ولكن ابن خزيمة يستبعدها لأنه لا يرى تصحيح حديث من لا يعرف بعدالة ولا جرح وإذا خرج شيئاً من هذه الأحاديث على قلتها فإنه ينص على التوقف عن الحكم على هذه الأحاديث بالصحة.

ومن ثم ننظر في عدد الأحاديث المنتقدة على كل منهما – على ابن خزيمة وعلى ابن حبان-، ومن خلال ذلك نحكم أي الكتابين أرجح، وأيهما أصح حديثاً..[1].

۞ هل ذكر ابن خزيمة الأحاديث الضعيفة في كتابه الصحيح؟

هناك مائتين وثمانية وثلاثين حديثاً التي ضعفها الألباني رحمه الله ومحقق كتاب صحيح ابن خزيمة.

لقد اعتذر بعض أهل العلم عن ابن خزيمة وملخص أقوالهم ما يلي:

الأول: أن يكون الصواب مع ابن خزيمة يعني بعد دراسة الحديث تبين لنا أن الصواب في بعض الأحاديث مع ابن خزيمة وأن من ضعف الحديث اجتهد فأخطأ في ذلك.

الثاني: أن يكون أوردها بسبب من الأسباب، يعني يكون هناك سبب لإيرادها، ومثال ذلك: أخرج حديثاً من طريق أبي كليب بن ذهل الحضرمي عن عبيد بن جبير ثم قال: "لست أعرف كليب بن ذهل ولا عبيد بن جبير ولا أقبل دين من لا أعرفه بعدالة"[2].

الثالث: أن يكون نبه على ضعفها فيما لم يصل إلينا من كتابه، ومثال ذلك ما يلي:

---

(1) انظر: مناهج المحدثين للدكتور آل حميد (ص: ١٢٢)

(2) صحيح ابن خزيمة" (٣/٢٦٥)، باب: إباحة الفطر في اليوم الذي يخرج فيه المرء فيه مسافرا من بلده...

أخرج حديثاً من طريق موسى بن أبي عثمان عن أبي هريرة رضي الله عنه، ثم قال: "غلطنا في إخراج هذا الحديث لأن هذا مرسل، موسى بن أبي عثمان لم يسمع من أبي هريرة، أبوه أبو عثمان التّبّان روى عن أبي هريرة أخباراً سمعها منه"(١).

الرابع: أن يكون مجال الاختلاف في ذلك الحديث سائغاً، يعني هناك أحاديث وإن كنا قد نرجح ضعفها لكن الخلاف فيها قديم وللعلماء فيها من قديم آراء متباينة ومختلفة،

ومن أمثلة ذلك: الأحاديث التي يرويها أحد الرواة وهو كثير بن عبد الله المزني وهو راو أطلق عليه كثير من أهل العلم الضعف، بل ربما ضعفه بعضهم بضعف شديد، إلا أن الترمذي حسّن له بل والبخاري قال عنه: إنه مقارب الحديث، فلعل ابن خزيمة على رأي البخاري وعلى رأي الترمذي(٢).

الخامس: أن يكون من باب الخطأ الذي لا يخلو منه بشر، فهذان الإمامان البخاري ومسلم رحمها الله لم يسلما من الانتقادات فما بال بابن خزيمة رحمه الله.

وهناك بعض النقاد ينتقدون على الإمام ابن خزيمة رحمه الله على أن ابن خزيمة يوثق بعض الرواة المجهولين فيمكن الرد على هذا الإنتقاد من عدة وجوه(٣):

(١) أن ابن خزيمة هو إمام ناقد من أئمة الجرح والتعديل وذو معرفة بالرواة واذا يوثق أحد فهو يعرفه فهذا من خدمته.

(٢) توثيق الإمام يخرج الراوي المجهول من جهالة العين، وأما جهالة الحال فهذه الحالة تريد أمور اخرى.

(٣) من يوثقه الإمام فهو ليس مجهولاً عنده.

(٤) توثيق المجاهيل من قبل الإمام هي من خبرة الإمام ليس غفلته، وهذا توثيق مقبول وليس توثيق ابن حبان مثله.

۞ هل يُسلم لجميع ما في صحيح ابن خزيمة بالصحة؟

وللجواب عن هذا السوال نرجع إلي كلام الأعظمي وهو محقق الكتاب وفكلام معتبر جدا، حيث يقول(١):

---

(١) "صحيح ابن خزيمة" (٣/١١٥). باب في ذكر فضل يوم الجمعة وأنها أفضل الأيام

(٢) مصادر السنة ومناهج مصنفيها (ص: ٢)

(٣)ذكرها الشيخ د/فتح الرحمن أثناء الدراسة.

"أن صحيح ابن خزيمة ليس كالصحيحين، بحيث يمكن القول بأن كل ما فيه صحيح، بل فيه الصحيح، والحسن، والضعيف، والضعيف جدا، وهذا يتضح لمن سبر الكتاب لكن نسبة الضعيف به ضئيلة جدا إذا قورنت بالصحيح والحسن."

وقال أيضا: "وتكاد لا توجد الأحاديث الواهية أو التي فيها الضعف الشديد إلا نادراً".

۞ عناية العلماء بصحيح ابن خزيمة:

أولاً: مؤلفات حول صحيح ابن خزيمة:

اعتنى العلماء بصحيح ابن خزيمة فألفوا مؤلفات حوله، ومن ذلك:

حول أطرافه صنف الحافظ ابن حجر كتاباً سماه "إتحاف المهرة بأطراف العشرة"، ذكر فيه أطراف أحاديث عشرة كتب من كتب السنة، ومنها صحيح ابن خزيمة. وبالتتبع وجد أن عددها أحد عشر كتاباً، وإنما زاد العدد واحداً لأنه لم يعتدّ بصحيح ابن خزيمة لكونه لم يوجد منه سوى قدر ربعه فقط.

وحول رجاله قام ابن الملقن باختصار تهذيب الكمال للحافظ المزي، وذيّل عليه برجال ستة كتب أخرى، وهي: "مسند أحمد، وصحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان، ومستدرك الحاكم، وسنن الدار قطني، وسنن البيهقي".

قام محمد أيمن الشبراوي بصنع الفهرس بعنوان: "فهارس صحيح ابن خزيمة".

ويعتبر مفتاحاً للكتاب، حيث رتب أحاديثه على الحروف الهجائية التي تسهل على الطالب الوقوف على الحديث في وقت وجيز إذا كان يحفظ طرفه الأول.

تصحيح أغلاطه: لم يطبع صحيح ابن خزيمة سوى هذه الطبعة التي بتحقيق الشيخ محمد مصطفى الأعظمي، وعليها تعليقات للشيخ الألباني، لكن هذه الطبعة فيها أخطاء مطبعية وتصحيفات وسقط وللشيخ د.عبد العزيز بن عبد الرحمن العثيم – رحمه الله – الأستاذ المساعد بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى – تتبع للكتاب واستخراج ما وقف عليه فيه من تصحيف وسقط، وجمع ذلك في كتاب سماه: "النقط لما وقع في أسانيد صحيح ابن خزيمة من التصحيف والسقط"، وواضح من العنوان أنه يقوم بتتبع الأسانيد فقط، وبيان الخطأ فيها ووجه الصواب.

---

(١)انظر: مقدمة صحيح ابن خزيمة لدكتور مصطفى الأعظمي. ومناهج المحدثين لسعد ص ١١٩.

كما قام الدكتور سعد بن عبد الله آل حميد وبعض أهل العلم بمقابلة صحيح ابن خزيمة مع أصل خطي.[١]

ثانياً: طبعات الكتاب: طبع في أول مرة باسم: "صحيح ابن خزيمة" بعناية وتحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، بعد ما عثر على مخطوطته من تركيا في عام ١٣٨١هـ. وراجعه المحدث الشيخ ناصر الدين الألباني، فنشره: المكتب الإسلامي. بيروت. في أربعة مجلدات سنة ١٣٩٠هـ.

ثم طبع مرة ثانية سنة ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢م.

ثم أعاد الناشر الأستاذ زهير الشاويش طباعته، في مجلدين سنة ١٤٢٤هـ[٢] .

---

(١) انظر: "صحيح ابن خزيمة" كلمة الشكر والتقدير للمحقق د. مصطفى الأعظمي. (١/٥-٦). و كذ "مناهج المحدثين" للدكتور سعد آل حميد (ص: ١٤٢ ــ ١٤٤)

(٢) انظر: مناهج المحدثين لسعد آل حميد ص ١٤٤.

المبحث الثاني

المسنَد الصحيح على التقاسيم والأنواع
للإمام ابن حبان (رحمه الله)

المطلب الأول: ترجمة موجزة للإمام ابن حبان:

❁ اسمه ونسبه ونسبته وكنيته:

هو محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ أبوحاتم التميمي البستي السجستاني، الإمام الحافظ[1]. ولد سنة بضع وسبعين ومائتين. (٢٧٠هـ).

❁ شيوخه:

سمع من الحسين بن إدريس الهروي، وأبو خليفة الجمحي، وأبو عبد الرحمن النسائي، وعمران بن موسى بن مجاشع، والحسن ابن سفيان، وأبو يعلى الموصلي، وأبو بكر بن خزيمة، وأمم لا يحصون من مصر إلى خراسان.

❁ تلاميذه:

روى عنه: أبو عبد الله الحاكم، ومنصور بن عبد الله الخالدي، وأبو معاذ عبد الرحمن بن محمد بن رزق الله، وأبو الحسن محمد بن أحمد بن هارون الزوزني، ومحمد بن أحمد بن منصور النوقاتي، وخلقٌ كثيرون.

❁ مذهبه رحمه الله:

مذهب الإمام ابن حبان واضح من كتبه ومن تراجم العلماء له، بأنه كان ميالاً إلى مذهب الشافعي، لكنه مع ذلك كان ربما خالف الشافعي لو خالف الدليل قوله[1].

---

(١) انظر ترجمته في: الأنساب: (٢٠٩/٢ - ٢١٠)، معجم البلدان: (٤١٥/١ - ٤١٩)، إنباه الرواة: (١٢٢/٣)، الكامل لابن الأثير: (٥٦٦/٨)، اللباب: (١٥١/١)، المختصر في أخبار البشر: (١٠٥/٢ - ١٠٦)، تذكرة الحفاظ: (٩٢٠/٣ - ٩٢٤)، ميزان الاعتدال: (٥٠٦/٣ -٥٠٨)، العبر: (٣٠٠/٢)، دول الإسلام: (٢٢٠/١)، الوافي بالوفيات: (٣١٧/٢ - ٣١٨)، البداية والنهاية: (٢٥٩/١١)، النجوم الزاهرة: (٣٤٢/٣ - ٣٤٣)، طبقات الحفاظ: (٣٧٤ - ٣٧٥)، شذرات الذهب: (١٦/٣)، هدية العارفين: ٤٤/٢ - ٤٥، الرسالة المستطرفة: (٢٠ - ٢١، ٢٨٧/٢).

مصنفاته: صنف كتباً كثيراً، من أهمها: "كتاب تفسير القرآن"، كتاب "التقاسيم والأنواع" وهو المشهور بـ "الصحيح". "الجرح والتعديل". كتاب الجمع بين الأخبار المتضادة. وغيرها كثير.

۞ ثناء العلماء عليه:

١ـ قال أبو سعد الإدريسي: كان من فقهاء الدِّين وحفّاظ الآثار عالما بالطب والنجوم وفنون العلم، وفقّه الناس بسمرقند.

٢ـ وقال الحاكم: كان من أوعية العلم في الفقه واللغة والحديث والوعظ، ومن عقلاء الرجال.

٣ـ وقال الخطيب: كان ثقة نبيلاً فهماً. وقال الذهبي: الإمام العلامة، الحافظ المجوِّد، شيخ خراسان.

وفاته: مات الإمام أبو حاتم بن حبان ـرحمه اللهـ في شوال سنة أربع وخمسين وثلاث مائة.٣٥٤هـ[٢].

المطلب الثاني: دراسة كتاب "صحيح ابن حبان" "التقاسيم والأنواع"

۞ اسم الكامل للكتاب وسبب تأليفه له:

الاسم الكامل للكتاب هو: "المسنَد الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قَطْع في سندها ولا ثبوت جَرْح في ناقِلها". وثبت هذا في عنوان الكتاب من النسخة الموجودة بدار الكتب المصرية وغيرها[٣]

وأما على ألسنة المحدثين والحُفاظ وأهل العلم شاع باسم " صحيح ابن حبان "، هذا ما دعا الشيخ أحمد شاكر أن يُطلق عليه في الجزء الذي طبعه من الكتاب، اسم"صحيح ابن حبان".[٤]

۞ المراد بالتقاسيم والأنواع:

---

(١) انظر: مصادر السنة ومناهج مصنفيها. الشريط السابع. (ص: ١).

(٢) انظر: "تذكرة الحفاظ" (٣/٩٢٠)، "السير (١٦/٩٢-١٠٤)."صحيح ابن حبان" مقدمة شعيب الأرناؤط. (١/٧ – ٣٣).

(٣) انظر: " مقدمة المحقق لصحيح ابن حبان" شعيب الأرناؤط. (الإحسان) (١/٣٤).

(٤) المصدر السابق (١/٣٥).

إن الإمام ابن حبان ـرحمه الله ـ في ترتيب كتابه انتهج نهجاً غريباً انفرد دون بقية العلماء جميعاً، ولم يوافقه عليه أحد من العلماء، ذلك أنه رأى أن يقسّم الكتاب على خمسة أقسام أساسية، وكل قسم منها يقسمه إلى أنواع، ولذلك سماه: "التقاسيم والأنواع"

وقال: ذلك مثل القرآن كما هو مقسم إلى أجزاء وسور فالأقسام مثل الأجزاء والأنواع مثل السور. فرأي الإمام ابن حبان أن السنن تنقسم إلى خمسة أقسام، وهي ما يلي:

القسم الأول: الأوامر التي أمر الله بها عباده.

القسم الثاني: النواهي التي نهى الله عباده عنها.

القسم الثالث: الأخبار: إخباره عما احتيج إلى معرفته.

القسم الرابع: الإباحات: التي أبيح ارتكابها.

والقسم الخامس: الأفعال: أفعال النبي ﷺ التي انفرد بفعلها عن سائر الأمة.

فقسم الإمام كتابه إلى خمسة أقسام المذكورة ثم جعل تحت كل قسم عدة أنواع[1].

۞ سبب تأليفه لهذا الكتاب:

لما رأى رحمه الله الناسَ قد انصرفوا عن صحاح السنن، وإيرادهم للغث والضعيف من الأحاديث والمناكير والبواطيل، فغيرة منه على سنة الحبيب ﷺ ألف هذا الصحيح، لكي يرجع هؤلاء الزائغين إلى المنهج الصحيح الذي عليه العلماء من السلف الصالحين.[2].

۞ شرط المؤلف في الرواة، ومنهجه في الكتاب:

يقول رحمه الله عن شرطه في الرواة: "وأما شرطنا في نَقَلة ما أودعناه كتابنا هذا من السنن فإنا لم نحتج فيه إلا بحديث اجتمع في كل شيخ من رواته خمسة أشياء:

الأول: العدالة في الدين بالستر الجميل.

الثاني: الصدق في الحديث بالشهرة فيه.

الثالث: العقل بما يحدث من الحديث.

الرابع: العلم بما يحيل من معاني ما يروي.

الخامس: المتعري خبره عن التدليس.

([1]) انظر: "مقدمة صحيح ابن حبان" (الإحسان) (١/١٠٣). وانظر: "مناهج المحدثين" لسعد بن عبدالله ص ١٦٢.

([2]) انظر: مناهج المحدثين للدكتور سعد آل حميد (ص: ١٦٠)

۞ **منهجه في هذا الكتاب:**

يتلخص منهجه في النكات التالية:

١ـ قسم السنن على خمسة أقسام، كما سبق ذلك أثناء الشرح لاسم الكتاب.

٢ـجعل تحت هذه التقاسيم أنواعا والتي بلغت عددها ٤٠٠ نوع.

٣ـثم وضع الأحاديث تحت هذه لأنواع.

٤ـاشترط الإمام في الراوي الذي يخرج له خمسة شروط. وقد سبق بيانه.

٥ـ لا يرى التفرقة بين الحديث الصحيح والحسن: مثل شيخه ابن خزيمة، فعنده أن الحسن قسم من الصحيح وهو داخل فيه.

٦ـيبين علل الأحاديث الواردة في صحيحه من حيث إذا تعارض الرفع والوقف فيأخذ بالرفع ولا يحل الرواية الأخرى.(١)

٧ـقد يصحح بعض الأحاديث فيها نكارة، وهذا لأجل المنهج الذي يسير عليه في توثيق من لا يعرف بعدالة ولا جرح وقد يحكم عليها بالضعف والنكارة.

٨ـربما يستنبط استنباطات الكلامية و يستغرب في بعض الاستنباطات.

٩ــ يُتبع الأحاديث بكلام بديع جداً في كثير من الأحيان، حيث إنه يوضِّح بعض المعاني التي يحتاج إليها في فقه الحديث (٢).

١٠ـ منهجه من حيث التساهل والتشدد: فالإمام ابن حبان حينما يشترط مثل هذه الشروط نجد أنه ينطلق من منهج عُرف عنه فهو من الموصوفين بالتساهل في التوثيق وبالتشدد في التجريح، فلذلك هؤلاء الرواة الذين يوثقهم ممن عرف أنهم لا يعرفون بعدالة ولا جرح، ينبغي احتياط في قبول أحاديثهم عند ابن حبان (٣).

۞ عناية العلماء بصحيح ابن حبان وما استفاد العلماء منه:

أولاً: مؤلفات حول صحيح ابن حبان:

---

(١) انظر: مناهج المحدثين لسعد بن عبدالله ص ١٦٨

(٢) انظر: مقدمة الشيخ شعيب الأرنئوط على صحيح ابن حبان،و تدوين السنة النبوية للدكتور محمد مطر الزهراني ص (١٥٣-١٥٩)، ومناهج المحدثين للدكتور سعد الحميد ص (١٤٥-١٧٥)،

(٣) انظر: مناهج المحدثين لسعد بن عبدالله ص ١٦٨).

أكثر أهل العلم من الاستفادة من هذا الكتاب والنقل عنه، لاسيما في كتب التخاريج مع العزو إليه، فمن ذلك المنذري في الترغيب في أكثر من (٥٨٠) موضعاً، والواديآشي في تحفة المحتاج في أكثر من (٧٤) موضعاً، والزيلعي في نصب الراية في أكثر من (٢٩٢) موضعاً، وابن حجر في فتح الباري في أكثر من (٧٠) موضعاً، والمناوي في فيض القدير في أكثر من (٢٧) موضعاً،.. وغيرهم الكثير.

وممن عنى العلماء بهذا الكتاب، بالتأليف حوله من المختصرات، والترتيب ونحو ذلك: سراج الدين عمر بن علي المعروف: بابن الملقن الشافعي المتوفى: سنة ٨٠٤هـ.

ولما صعُب على طلبة العلم الانتفاع من صحيح ابن حبان من هذه الصورة التي وضعه عليها المؤلف، لمس الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي(ت٧٣٩هـ) هذا الأمر، فقام بترتيب الكتاب على صورته الحالية والتي لقيت قبولا عجيباً عند أهل العلم لسهولتها حتى تُنوسي معها منهج الأصل. والكتاب طبع كاملاً بتحقيق كمال يوسف الحوت في ٩ مجلدات باسم "الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان"

۞ منهج "ابن بلبان الفارسي" في ترتيبه للاحسان:

مادة الكتاب متمثلة في (٧٦١٥) نصاً مسنداً، بعضها مكرَّر، رتبها ابن بلبان على (٢٨) كتاباً، لكن الحقيقة أن عدد أحاديث الكتاب كثيرة بالفعل، ويدل على ذلك عدد ما لديه من الزوائد على الصحيحين، وعدد هذه الأحاديث الزوائد: ألفان وستمائة وسبعة وأربعون حديثاً وهو عدد كبير.

ـ قدّم لها بكتاب يمثل مقدمة الكتاب تناول فيه: باب ما جاء في الابتداء بحمد الله تعالى، وباب الاعتصام بالسنة وما يتعلق بها نقلا وأمرا وزجراً.

ثم عقب ذلك بكتاب الوحي، فكتاب الإسراء، كتاب العلم، كتاب الإيمان، كتاب الإحسان، كتاب الرقائق، كتاب الطهارة، كتاب الصلاة،... حتى ختم الأبواب الفقهية، فختم الكتاب بكتاب الأنواء والنجوم، فكتاب الكهانة والسّحر، فكتاب التاريخ، وبه تمّ الكتاب.

ـ أتى تحت هذه الكتب الكثير من الأبواب، وربما طال الباب فيقسِّمه إلى فصول.

ـ وأبقى كلام ابن حبان الذي ترجم به لكل نص من النصوص، والذي يمثل جانب فقه النص، الذي حرص المؤلف كل الحرص على إيصاله لمن يطالع كتابه كما هو على حاله.

ـ هذا والمؤلف يخرج الحديث الواحد من طرق متعددة ويترجم مضمونه في الطريق الأول، ويذكر كل نص بسنده ومتنه حرصاً على ما في كل لفظ من الفقه، فيثبت المرتب كل هذا كما هو.

ـ قد عقب المؤلف بعض الأحاديث ببعض المناقشات للدلالة الموجودة في النص وناقش من عزف عن بعض النصوص أو أوّلها على غير وجهها، كما أوضح بعض غوامض السند.

ـ أما مسألة انتقاء النصوص ؛ فالمؤلف مجتهد مطلق في هذا الباب ؛ وهو ممن لا يقبلون غير الثابت ولا يرون جواز العمل به، كما صرح بذلك في مقدمة كتابه المجروحين.

ـ ومن ثم فقد حرص على أن يكون كل نص من نصوص الكتاب صحيحاً على شرطه في الصحيح الذي صرّح به في مستهل كتابه، وقد وفى بهذا الشرط.

ـ وحينئذ فلا يلتفت إلى من وسَمَ كتابه بأنه ليس كل ما فيه صحيحاً، لأنه وإن كان كذلك في حقيقة الأمر، لكنه ليس كذلك في نقد المؤلف بشرطه الذي اصطلح عليه.

۞ المؤلفات الأخرى على صحيح ابن حبان:

(١) موارد الظمآن في زوائد صحيح ابن حبان، للشيخ الحافظ نور الدين: علي بن أبي بكر الهيثمي المصري الشافعي المتوفى: سنة ٨٠٧ هـ. جرّد في هذا الكتاب الزوائد على (الصحيحين).

(٢) زوائد رجال صحيح ابن حبان على الكتب الستة "، ألّفه: يحي الشهري. وطبع من مكتبة الرشدآسنة ١٤٢٢هـ.

(٣) معجم شيوخ ابن حبان" للشريف حاتم العوني.

(٤) المجهولون ومروياتهم في صحيح ابن حبان" عبد الباسط أحمد كريج الحموي، وهي رسالة ماجستير.

(٥) صحيح موارد الظمآن" للشيخ ناصر الدين الألباني (رحمه الله)، وضعيف موارد الظمآن له أيضاً، وفي هذين الكتابين مقدمة قيمة نافعة عن منهج ابن حبان في التوثيق، وكذلك تعقبات واستدراكات على الحافظ الهيثمي في غاية النفاسة.

۞ طبعات الكتاب: وقد طبع الكتاب عدة مرات محققة، منها:

١ ـ بتحقيق العلامة المحدث أحمد محمد شاكر، صدرت عن دار المعارف بالقاهرة ١٣٧٢هـ، ثم في دار ابن تيمية بالقاهرة ١٤٠٦ه. ولم يخرج منها إلا مجلد واحد. ثم صدر جزءان بتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، صدر عن المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ١٣٩٠هـ. وطبع كاملاً بتحقيق كمال يوسف الحوت في ٩ مجلدات باسم "الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان". ثم بتحقيق

شعيب الأرناؤط، باسم "صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان" صدرت عن مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٨هـ. في (١٨) مجلد، مع الفهارس. و بتحقيق الشيخ العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني باسم "التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان" عن دار باوزيرأسنة ١٤٢٤.

المبحث الثالث

الأحاديث المختارة للضياء المقدسي

المطلب الأول: ترجمة موجزة للمؤلف

۞ اسمه ونسبه ونسبته وكنيته:

هو: محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن المقدسي ثم الصالحي نسبة إلى الصالحية قرية بجوار دمشق ، ولذلك يُقال له أيضًا الدمشقي أبو عبد الله ضياء الدين الحنبلي، ولذلك يُقال له الضياء ؛ لأن لقبه ضياء الدين(١).

ولادته: وُلد سنة تسع وستين وخمسمائة من الهجرة (٥٦٩هـ).

۞ **شيوخه و بداية سماعه:**

ابتدأ سماع الحديث وعمره ثماني سنوات من جماعة كبيرة، منهم: عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي صاحب كتاب "الكمال في أسماء الرجال". وابن الجوزي أبو الفرج، الإمام المعروف. وأبو المظفر بن السمعاني وهو حفيد أو ابن صاحب الأنساب.

وهكذا رحل من دمشق إلى خراسان، وسمع بمرو ونيسابور وأصبهان، ودخل العراق، و مصر فسمع من جماعة من العلماء والشيوخ فيها، والحجاز وغيرها من البلدان.

۞ **تلاميذه:**

تتلمذ عليه عدد كبير من العلماء من أشهرهم: أبو بكر بن نقطة صاحب كتاب التقييد، وصاحب كتاب " تكملة الإكمال " وأيضًا من مشاهير تلامذته: ابن النجار صاحب " ذيل تاريخ بغداد " الشهير.

۞ ثناء العلماء عليه:

قال عنه زكي الدين البرزالي: "حافظ، ثقة، جبل، دين، خير".

---

(١) انظر ترجمته في: العبر: (١٧٩/٥)، والوافي بالوفيات: (٦٥/٤، ٦٦)، والبداية والنهاية: (١٦٩/١٣، ١٧٠)، والنجوم الزاهرة: (٣٥٤/٦). شذرات الذهب: (٢٢٤/٥)، وتذكرة الحفاظ للذهبي (١٣٣/٤).

وقال الشيخ عز الدين عبدالرحمن ابن العز: ما جاء بعد الدار قطني مثل شيخنا الضياء. أو نحوه.
وقال الحافظ يوسف بن بدر:"رحم الله شيخنا ابن عبد الواحد، كان عظيم الشأن في الحفظ ومعرفة الرجال، هو كان المشار إليه في علم صحيح الحديث وسقيمه ما رأت عيني مثله".
وقال عمر بن الحاجب:"شيخنا الضياء شيخ وقته ونسيج وحده علما وحفظا وثقة ودينا من العلماء الربانيين، وهو أكبر من أن يدل عليه مثلي".

❁ **مصنفاته:**

للضياء المقدسي رحمه الله مصنفات كثيرة طُبع منها شيء كثير، منها: كتاب " أحاديث الأحكام " ومنها كتاب " النهي عن سب الأصحاب ".
وكتاب " صفة النار " وكتاب " المرض والكفارات "وغيرها من الكتب وله كتاب في ترجمة أحد أبناء عمومته وهو: عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي وهو شيخه، مطبوع، كتب كثيرة ومتعددة طُبعت لهذا الإمام، من أشهرها كتابه ‘‘ المختارة ‘‘ والذي أتحدث عنه هنا.

المطلب الثاني: دراسة عن كتاب "الأحاديث المختارة"

❁ اسم الكتاب:

الراجح والصحيح في اسم الكتاب هو: " الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما"

فالمؤلف ابتدأ بتصنيف هذا الكتاب في أواخر عمره حيث إن أول سماع عليه كان سنة اثنتين وثلاثين وستمائة من الهجرة، يعني قبل وفاته بأحد عشر سنة ؛ لأنه تُوفيَ سنة ستمائة وثلاثة وأربعين كما سبق، وهذا الإملاء هو أول إملائه لهذا الكتاب سنة ستمائة واثنين وثلاثين.

❁ طريقة ترتيب كتابه:

وقد رتب المؤلف كتابه على المسانيد ؛ حيث كل صحابي وذكر اسمه أو تحت اسمه الأحاديث التي رواها، ويصح أن يوصف أيضًا أنه من كتب المعاجم لأنه رتَّب أسماء الصحابة على حروف المعجم، وفقط اختل هذا الترتيب عندما ابتدأ بالعشرة المبشرين بالجنة، فابتدأ بالصحابة العشرة المبشرين بالجنة حسب ترتيب الخلفاء المعروفين، ثم ببقية العشرة، ثم ساق بعد ذلك بقية الصحابة مرتبين على حروف المعجم، إلا أن المؤلف تُوفيَ ولم يتم الكتاب، وصل إلى مسند عبد الله بن عمر فيما قيل، وتُوفيَ ولم يتم هذا الكتاب، وللأسف الشديد فإن هذه القطعة التي ألّفها

المؤلف لم تصل إلينا أيضًا كاملة، وصلت إلينا مجلدات متعددة منها، لكنها لا تشمل كل ما ألّفه المؤلف.

وأما ترتيبه في داخل كل مسند: ففيها شيء من الدقة حيث يرتب مسند كل صحابي حسب الرواة عنه، فينظر في كل مسند صحابي ويرتب الرواة عن هذا الصحابي حسب حروف المعجم، وهو بذلك يشبه كتب الأطراف من هذه الجهة ويمتاز عليها بأنه يسوق المتن والإسناد كاملًا.

لم يختل هذا الترتيب إلا في مسند أبي بكر أول مسند فإنه رتبه أو رتب الرواة عن أبي بكر حسب الأفضلية، لا حسب حروف المعجم، فابتدأ بما رواه عمر بن الخطاب عن أبي بكر، ثم ببقية الصحابة، ثم ببقية مشاهير التابعين وهكذا، فعموم الكتاب مرتب على المسانيد وفي مسند كل صحابي رُتِّب على التابعون أو الرواة عنه على حروف المعجم إلا في مسند أبي بكر كما سبق.

۞ قيمة الكتاب العلمية:

قال إبراهيم الصارفيني (ت ٦٤١هـ) عن كتاب المختارة للضياء المقدسي شرطه فيه خير من شرط الحاكم. وقال شيخ الإسلام ابن تيمية:" كتاب `` المختارة `` أصح من صحيح الحاكم"[١].

وقال في موطن آخر: "وشرطه فيه أحسن من شرط الحاكم في صحيحه"[٢]

وقال ابن كثير: "وفيه علوم حسنة حديثية، وهو أجود من مستدرك الحاكم لو كمل"[٣]. وقال ابن عبد الهادي: الغلط فيه قليل، ليس هو مثل صحيح الحاكم.

وتقديم الضياء على الحاكم خاصة هو قول جماعة من أهل العلم كابن القيم والعراقي والسخاوي. قال الزركشي في النكت: إن تصحيحه أعلى مزية من تصحيح الحاكم، وإنه قريب من تصحيح الترمذي، وابن حبان، وهو بذلك رفعه منزلة أعلى من المنزلة التي وضعه فيها شيخ الإسلام ابن تيمية.[٤]

۞ منهج المؤلف وشرطه فيه:

---

(١) "قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة" لابن تيمية الحراني أبو العباس. تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي. طبع: مكتبة الفرقان – عجمان.(ص ١٥٧). وكذا الفتاوى الكبرى" لابن تيمية (٤٨/٣).

(٢) "اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم" لابن تيمية. تحقيق: محمد حامد الفقي. طبع: مطبعة السنة المحمدية – القاهرة. الطبعة الثانية، ١٣٦٩هـ. (ص ٣٢٢).

(٣) " سير أعلام النبلاء (١٨٣/٥).

(٤) "تحرير علوم الحديث" لعبدالله الجديع (١٣٣/٢).

سلك المؤلف رحمه الله في تأليف هذا الكتاب المنهج الآتي:

(١) ذكر للكتاب مقدمة مختصرة، وهي تنبئ عن مضمونه حيث ذكر في هذه المقدمة: أنه سيخرج أحاديث لم يخرجها البخاري ومسلم، يعني أحاديث صحيحة بأسانيد صحيحة لم يخرجها البخاري ولا مسلم.

(٢) يخرج أحاديث بأسانيد جياد، ولها علل ليبين علتها، يقول: "سأذكر في هذا الكتاب مع الأحاديث التي أسانيدها صحيحة أحاديث أخرى أسانيدها ظاهرها الجودة والصحة إلا أن لها علل خفية تقدح في صحة تلك الأحاديث"، فهو بهذا يستوعب كل الأحاديث التي ظاهرها الصحة، سواءً وقف على علة فيها ، أو لم يقف، وقد صار على هذا المنهج بالفعل في كتابه، فربما أورد الحديث وتكلم عن صحته كأن يصححه صراحة، أو ينقل تصحيح بعض أهل العلم له كتصحيح الترمذي أو ابن خزيمة أو ابن حبان وهو كثير النقل عن هؤلاء العلماء.

(٣) إذا كان في الحديث علة، أو اختلاف، قد تكون هذه العلة أو ذلك الاختلاف يقدح في صحة الحديث، وقد لا يقدح في صحته، فهو يعرض لذلك في كتابه ويبينه، وكثيرًا ما يعتمد على العلماء السابقين في ذلك كالدار قطني مثلاً، فإذا أعلّ الدارقطني هذا الحديث في كتابه"العلل" ينقل كلام الدارقطني كاملًا وترجيحه. ومما يدل على إمامته أنه وإن كان يوافق الدارقطني وغيره من أهل العلم في أغلب الأحيان إلا أنه ربما خالف تعليل الدارقطني ورجح غير ترجيح الدارقطني في حكمه على الحديث بالصواب أو الخطأ.

النتيجة: ومما سبق من منهج الضياء رحمه الله تبين لنا أنه خرّج في كتابه كل ما يعرفه من الأحاديث التي أسانيدها جياد مما لم يخرجه البخاري ومسلم حتى ولو كانت فيها علة، هذا فيه إشارة واضحة إلى أن الضياء المقدسي معتمد في حكمه على الحديث على أمرين:

الأمر الأول: على دراسة ظاهر السند.

الأمر الثاني: على من سبقه من الأئمة النقاد الذين حكموا على هذا الحديث ؛ فإن سبقه أحد في الحكم عليه بالصحة ولم يُعِلَّه أحد، ولم يخالفه أحد فهذا لا شك مرتبة عليا من أحاديث " المختارة " وأحيانا يذكر تصحيح بعض النقاد كالترمذي وغيره.

۞ مميزات الكتاب:

من مزايا هذا الكتاب أنه حفظ لنا أسانيد كتب كثيرة منها ما هو مفقود ومنها ما هو موجود لكنَّ نسخه فيها أخطاء وأوهام ؛ فيأتي نقل الضياء من هذه الكتب ليصحح لنا تلك الأوهام

والأخطاء ، وقد اعتمد على مصادر كثيرة، وخاصةً كتب المسانيد، فهو اعتمد كثيرًا على كتب المسانيد المرتبة على أسماء الصحابة.

فهو يدرس أي إسناد يجده صحيحا وليس مخرجًا في الصحيحين، و يودعه في كتابه.

ـيخرج هذه الأحاديث من الباب، ويبحث عن مسنده ثم يضعه فيه كل ما في الأمر كل الذي يحتاجه يأتي إلى مسند أبي بكر فينظر في كل هذه المسانيد.

۞ الكتب والمصادر التي رجع إليها الضياء أثناء تأليفه للمختارة:

من أكثر الكتب التي رجع إليها الضياء هو: "المسند" الإمام أحمد، ولا شك فهو موسوعة ضخمة، ومؤلفه هو إمام مذهب المعروف، ولا ننسى أن الضياء حنبلي المذهب، فعنايته لمسند الإمام أحمد لا تُستغرب بعد ذلك، لذلك كثير من أحاديث كتابه ترجع إلى مسند الإمام أحمد.

أيضًا من المسانيد التي اعتنى بها: مسند أبي يعلى الموصلي، ولمسند أبي يعلى الموصلي روايتان: المسند الكبير والمسند الصغير.ا المطبوع هو المسند الصغير.

يمتاز كتاب الضياء أنه نقل كثيرًا من النسخة الأخرى وهي المسند الكبير والذي حتى الآن لم يُطبع ولا يُعرف عن مكان وجوده شيء.

من المسانيد التي اعتنى بها أيضًا، ونقل منها كثيرًا: مسند أحمد بن منيع ـوهو من شيوخ أصحاب الكتب الستةـ وكذا مسند الهيثمي بن كُلَيب الشاشي. وغيرها من الكتب العديدة.

۞ عناية العلماء حول كتاب المختارة للضياء:

(١) أكمله أحد علماء الحنابلة وهو: محمد بن المحب الصامت، (ت ٧٨٩هـ). وكان الضياء المقدسي رحمه الله توقف عند مسند عبد الله بن عمر، فجاء هذا العالِم وحاول أن يُكمِل هذا الكتاب، فرتب بقية الصحابة على حروف المعجم، وتمم خطة الكتاب، لكننا لا نعرف شيئًا عن مكان وجود هذه التكملة.

(٢) اختصره الإمام الذهبي في كتاب سمَّاه " المنتقى من المختارة " وسبق أن ذكرنا أن الذهبي له اختصارات كثيرة لكتب السنة منها : اختصاره لكتاب " المختارة " للضياء المقدسي.

(٣) درس في جامعة أم القرى في رسالة دكتوراه بعنوان: "الضياء وكتابه المختارة" أو "الضياء المقدسي وجهوده في علم الحديث" لإحدى الطالبات، وتمت المناقشة قبل سنوات[(١)].

---

(١) انظر:" مصادر السنة ومناهج مصنفيها" للدكتور الشريف حاتم بن عارف العوني ، (بتصرف واختصار).

(٤) رتبه على الأطراف الحافظ ابن حجر كتاب: "الإنارة في أطراف المختارة" لكن هذا الكتاب مفقود لا يُعرف عن مكان وجوده شيء.

طبع كتاب الضياء:" الأحاديث المختارة " بتحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش. من مكتبة النهضة الحديثة. بمكة المكرمة. سنة ١٤١٠هـ.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

☆☆☆ ☆☆☆

الفصل الخامس

مناهج المحدثين في كتب السنة

دراسة كتب السنة للأئمة:

﴿أحمد ين حنبل، وابن أبي عاصم﴾

﴿وعبد الله بن الإمام أحمد﴾

تمهيد:

من أنواع المؤلفات في الحديث التأليف على الأجزاء. والجزء كتاب يضم أحاديث مروية عن صحابي معين، أو تابعي معين، أو أحاديث متعلقة بموضوع واحد كجزء في قيام الليل للمروزي، وجزء القراءة خلف الإمام للبخاري[1]. ومنها كتب السنة. وهي في الحقيقة كتب تتعلق بمباحث العقيدة. قال الكتاني: "هي الكتب الحاضّة على اتباع (السنة)، والعمل بها وترك ما حدث بعد الصدر الأول من البدع والأهواء"[2].

([1]) انظر: الحديث النبوي: الصباغ: (ص٢٨٧).

([2]) الرسالة المستطرفة: (ص٣٧).

المبحث الأول

أصول السنة للإمام أحمد (رحمه الله)

قبل بدء الكلام في موضوع دراسة الكتاب أود التنويه إلى أن ترجمة المؤلف قد سبقت أن كتبتها مفصلةً عند الحديث عن مسنده، فلا داعي لتكرارها هنا.

أما الكلام حول دراسة كتاب " أصول السنة" سوف يكون ضمن أربعة مطالب:

المطلب الأول: أصول السنة عند الإمام أحمد بن حنبل:

إن الإمام أحمد رحمه الله يبين مذهبه وعقيدته، قائلاً: " أصول السنة عندنا:

(١) التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ، والإقتداء بهم، وترك البدع، وكل بدعة فهي ضلالة، وترك الخصومات والجلوس مع أصحاب الأهواء، وترك المراء والجدال والخصومات في الدين".

(٢) وقال أيضاً: "السنة عندنا آثار رسول الله ﷺ، والسنة تفسير القرآن، وهي دلائل القرآن، وليس في السنة قياس، ولا تضرب لها الأمثال، ولا تدرك بالعقول ولا الأهواء، إنما هو الإتباع وترك الهوى".

(٣) ومن السنة اللازمة التي من ترك منها خصلة لم يكن من أهلها: الإيمان بالقدر خيره وشره، والتصديق بالأحاديث فيه، والإيمان بها، لا يُقال لِمَ ولا كيف، إنما هو التصديق والإيمان بها.

(٤) والقرآن كلام الله وليس بمخلوق،.... قال: ومن وقف فيه، فقال: لا أدري مخلوق أو ليس بمخلوق، وإنما هو كلام الله فهذا صاحب بدعة..

(٥) والإيمان بالرؤية يوم القيامة، كما روي عن النبي ﷺ من الأحاديث الصحاح، وأن النبي ﷺ قد رأى ربه، فإنه مأثور عن رسول الله ﷺ، صحيح، رواه قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس ؛ ورواه الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس ؛ ورواه علي بن زيد، عن يوسف بن مهران، عن ابن عباس.

(٦) والإيمان بالميزان يوم القيامة كما جاء، يوزن العبد يوم القيامة... وتوزن أعمال العباد كما جاء في الأثر.

(٧) وأن الله يكلم العباد يوم القيامة.. والتصديق به.والإيمان بالحوض.

(٨) والإيمان بعذاب القبر، وأن هذه الأمة تُفتَن في قبورها، وتُسأل عن الإيمان والإسلام، ومن ربه ؟ ومن نبيه؟ ويأتيه منكر ونكير....

(٩) والإيمان بشفاعة النبي ﷺ، وبقوم يخرجون من النار بعد ما احترقوا...

(١٠) والإيمان أن المسيح الدجال خارج، مكتوب بين عينيه كافر، والأحاديث التي جاءت فيه، والإيمان بأن ذلك كائن، وأن عيسى ابن مريم عليه السلام ينزل فيقتله بباب لُدٍّ.

(١١) والإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، كما جاء في الخبر: " أكمل المؤمنين إيمانا أحسنهم خلقا "

(١٢) ومن ترك الصلاة فقد كفر، وليس من الأعمال شيء تركه كفر إلا الصلاة، من تركها فهو كافر، وقد أحل الله قتله.

(١٣) وخير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر الصديق، ثم عمر بن الخطاب، ثم عثمان بن عفان، نُقدّم هؤلاء الثلاثة كما قدمهم أصحاب رسول الله ﷺ

(١٤) وكل من صحبه سنة أو شهرا أو يوما أو ساعة، أو رآه فهو من أصحابه، له من الصحبة على قدر ما صحبه، وكانت سابقته معه

(١٥) والسمع والطاعة للأئمة وأمير المؤمنين البَرّ والفاجر.

(١٦) والغزو ماض مع الأمير إلى يوم القيامة البَرّ والفاجر لا يُترَك.

(١٧) وقسمة الفيء وإقامة الحدود إلى الأئمة ماضٍ، ليس لأحد أن يطعن عليهم، ولا ينازعهم، ودفع الصدقات إليهم جائزة نافذة، من دفعها إليهم أجزأت عنه، بَرّاً كان أو فاجراً.

(١٨) وصلاة الجمعة خلفه وخلف من ولاه، جائزة باقية تامة ركعتين، من أعادهما فهو مبتدع تارك للآثار، مخالف للسنة.

(١٩) ومن خرج على إمام من أئمة المسلمين فقد شق عصا المسلمين، وخالف الآثار عن رسول الله ﷺ: فإن مات الخارج عليه مات ميتة جاهلية.

(٢٠) ولا يحل قتال السلطان، ولا الخروج عليه لأحد من الناس، فمن فعل ذلك فهو مبتدع على غير السنة والطريق.

(٢١) وقتال اللصوص والخوارج جائز، إذا عرضوا للرجل في نفسه وماله فله أن يقاتل عن نفسه وماله، ويدفع عنها بكل ما يقدر... وإن قُتِل هذا في تلك الحال وهو يدفع عن نفسه وماله رجوت له الشهادة

(٢٢) ولا نشهد على أحد من أهل القبلة بعمل يعمله بجنة ولا نار، نرجو للصالح ونخاف عليه، ونخاف على المسيء المذنب، ونرجو له رحمة الله.

(٢٣) والرجم حق على من زنا وقد أُحصن، إذا اعترف أو قامت عليه بيّنة، فقد رجم رسول الله ﷺ والأئمة الراشدون

(٢٤) ومن انتقص أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ أو أبغضه بحدث كان منه أو ذكر مساوئه كان مبتدعا حتى يترحم عليهم جميعا، ويكون قلبه لهم سليما.

(٢٥) والنفاق هو: الكفر. أن يكفر بالله ويعبد غيره، ويُظهِر الإسلام في العلانية، مثل المنافقين الذين كانوا على عهد رسول الله ﷺ

(٢٦) والجنة والنار مخلوقتان، كما جاء عن رسول الله ﷺ: «دخلتُ الجنة فرأيت قصراً...»، «واطلعت في الجنة، فرأيت أكثر أهلها...» الخ.... فمن زعم أنهما لم تُخلقا، فهو مكذّب بالقرآن وأحاديث رسول الله ﷺ.

(٢٧) ومن مات من أهل القبلة مُوَحِداً يُصلّى عليه ويُستغفر له، ولا يُحجب عنه الاستغفار، ولا تترك الصلاة عليه لذنب أذنبه صغيرا كان أو كبيرا، أمرُهُ إلى الله تعالى[١].

المطلب الثاني: منهج الإمام أحمد في هذا الكتاب:

أولاً: إن المؤلف رحمه الله ضمن في هذا الكتاب معتقد أهل السنة والجماعة الذي هو مستوحى من الكتاب الكريم، والسنة المطهرة، وخصَّ من ذلك الأمور الغيبية، ومسائل الإيمان، وما حصل فيه من خلاف مع بعض المبتدعة.

أولاً: كما أنه قرر فيه الضوابط العامة والقواعد الأساسية التي تضبط مذهب السلف والتي تخالف أهل البدع.

ثانياً إن الإمام أحمد كتب وحرر في الكتاب أصول عقيدة الفرقة الناجية أهل السنة والجماعة التي كان عليها رسول الله ﷺ وأصحابه.

ثالثاً: يذكر -رحمه الله- في هذا الكتاب أسس العقائد، ثم يشير إلى الأدلة المؤيدة لذلك من الكتاب والسنة. كما يقول في مسألة رؤية المؤمنين ربهم يوم القيامة: قال:" والإيمان بالرؤية يوم القيامة، كما روي عن النبي ﷺ من الأحاديث الصحاح، وأن النبي ﷺ قد رأى ربه، فإنه مأثور

---

(١) انظر: «أصول السنة» للإمام أحمد بن حنبل. من (ص: ١ إلى ص ٦).

عن رسول الله ﷺ صحيح، رواه قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس ؛ ورواه الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس...الخ.

رابعاً: ذكر مراتب الصحابة من حيث الأفضلية في ضوء الأحاديث الصحيحة.

خامساً: ثم ذكر مذهبه في إثبات الصحبة.

المطلب الثالث: قيمة الكتاب العلمية وثناء العلماء عليه:

لما كان الإمام أحمد رحمه الله إمام أهل السنة والجماعة –الفرقة الناجية- لا شك أنه به تزداد أهمية هذ الكتاب وقدره.

وكذلك اهتم أهل العلم بهذا الكتاب بشكل غريب، حتى قال القاضي أبو يعلى - رحمه الله -: «لو رحل إلى الصين في طلبها لكان قليلاً »[1].

قال الشيخ العلامة عبدالله بن عبدالرحمن الجبرين -حفظه الله-:" إن الإمام أحمد ابن حنبل -رحمه الله تعالى- كتب رسالة سماها " أصول السنة " ضمنها معتقد أهل السنة والجماعة الذي هو مستوحى من الكتاب الكريم، والسنة المطهرة، وخصَّ من ذلك الأمور الغيبية، ومسائل الإيمان، وما حصل فيه من خلاف مع بعض المبتدعة، فكانت رسالة قيمة مفيدة في بابها، يعرف بها حرص الأئمة -رحمهم الله تعالى- على إنقاذ الأمة من المحدثات والضلالات، وتحذيرهم من مخالفة الكتاب والسنة، وبيان القول الصحيح السليم في تلك المسائل"[2].

المطلب الرابع: عناية العلماء بهذا الكتاب:

۞ شروح الكتاب: توجد بعض الشروح المطبوعة للكتاب، منها:

١- " شرح أصول السنة " للشيخ عبدالله الجبرين.

٢- "تمام المِنَّة في التعليق على أصول السنة " لعمرو بن عبدالمنعم سليم.

٣- "شرح أصول السنة" للشيخ عمر بن عبد الله بن عاتق العلوي الحربي.

۞ طبعات الكتاب: طبع كتاب " أصول السنة " عدة طبعات منها:

طبعة مكتبة ابن تيمية بمصر، تحقيق الوليد بن نصر.

---

(١) انظر: «شرح أصول السنة للإمام أحمد»، (ص ١) ألفه الشيخ عمر بن عبد الله بن عاتق العلوي الحربي سنة ١٤٢٨هـ. والكتاب موجود في المكتبة الشاملة.

(٢) انظر: مقدمة " شرح أصول السنة " للشيخ الجبرين- حفظه الله- (ص٨-٩).

المبحث الثاني

كتاب السنة لابن أبي عاصم (رحمه الله)

المطلب الأول: ترجمة مختصرة للمؤلف:

۞ اسمه ونسبه وكنيته:

هو أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الضحاك بن مخلد، أبو بكر الشيباني[(١)]

ولادته: تقول بنته عاتكة: ولد أبي في شوال سنة ست ومائتين ٢٠٦هـ.[(٢)]

۞ من أبرز شيوخه:

أبو الوليد الطيالسي، وعمرو بن مرزوق، وأبو عمر الحوضي، ومحمد بن كثير، ومحمد بن أبي بكر المقدمي، وشيبان بن فرّوخ، وأبو بكر بن أبي شيبة وعبد الأعلى بن حماد وخلق كثير.

۞ تلاميذه:

تتلمذ عليه كثيرون، منهم: ابنته أم الضحاك عاتكة، وأحمد بن جعفر بن معبد، والقاضي أبو أحمد العسال، ومحمد بن إسحاق بن أيوب، وأحمد بن محمد بن عاصم، وأحمد بن بندار الشعار، وغيرهم[(٣)]

۞ مصنفاته:

وفي هذا الصدد يقول الذهبي: جمع جزء فيها فيه زيادة على ثلاث مئة مصنف، رواها عنه أبو بكر القباب، من ذلك: " المسند الكبير " نحو خمسين ألف حديث، و "الآحاد والمثاني " نحو عشرين ألف حديث في الاصناف، " المختصر من المسند " نيف وعشرون ألفاً.

ويقول الحافظ ابن كثير: له مصنفات كثيرة منها: كتاب السنة في أحاديث الصفات على طريقة السلف"[(١)]

---

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل: (٦٧/٢)، تاريخ دمشق (١٠٤/٥)، ذكر أخبار أصبهان: (١٠٠/١ – ١٠١)، سير أعلام النبلاء (٤٣٠/١٣)، تذكرة الحفاظ: (٦٤٠/٢ – ٦٤١)، العبر: (٧٩/٢)، الوافي بالوفيات: (٢٦٩/٧ – ٢٧٠)، لسان الميزان: (٣٤٩/٦ – ٣٥٠)، شذرات الذهب: (١٩٥/٢ – ١٩٦).

(٢) انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٤٣١/١٣).

(٣) المرجع السابق (٤٣٦/١٣ –٤٣٧).

قلت: وقد اطلعت من تصانيفه المطبوع على كتابين: الأول: كتاب السنة: صدر من مكتب الإسلامي بيروت. في مجلدين، وطبع معه تخريجه للعلامة محدث العصر الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله تعالى. والثاني: الآحاد والمثاني: طبع بتحقيق: الشيخ باسم فيصل جوابرة، صدر الكتاب من دار الراية، الرياض.

۞ ثناء العلماء عليه:

قال الذهبي: "حافظ كبير، إمام، بارع، متبع للآثار، كثير التصانيف. قدم أصبهان على قضائها، ونشر بها علمه".

قال أبو الشيخ: كان من الصيانة والعفة بمحل عجيب.

وقال أبو بكر بن مردويه: حافظ، كثير الحديث، صنف (المسند) والكتب.

وقال أبو العباس النسوي: أبو بكر بن أبي عاصم، وهو: أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني، من أهل البصرة، من صوفية المسجد، من أهل السنة والحديث والنسك والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، صحب النساك، منهم: أبو تراب، وسافر معه، وكان مذهبه القول بالظاهر، وكان ثقة نبيلا معمرا.

وقال الحافظ أبو نعيم: "كان فقيها، ظاهري المذهب"[٢].

قال الذهبي: وفي هذا نظر، فإنه صنف كتابا على داود الظاهري أربعين خبرا ثابتة، مما نفى داود صحتها"[٣].

وفاته: توفي ـ رحمه الله ـ سنة سبع وثمانين ومائتين (٢٨٧هـ). لخمس خلون من ربيع الآخر.(٤).

المطلب الثاني: معنى السنة عند الإمام ابن أبي عاصم – رحمه الله –

قال أبو بكر بن أبي عاصم رحمه الله: سألت عن السنة ما هي ؟ قال: "والسنة اسم جامع لمعان كثيرة في الأحكام وغير ذلك ومما اتفق أهل العلم على أن نسبوه إلى السنة:

(١) القول بإثبات القدر.

(٢) و أن الاستطاعة مع الفعل للفعل.

---

(١) انظر: البداية والنهاية" (٦٩٢/١٤).

(٢) ذكر أخبار أصبهان (١٠٠/١).

(٣) سير أعلام النبلاء (٤٣١/١٣).

(٤) انظر: «سير أعلام النبلاء» (٤٣٥/١٣).

(٣) والإيمان بالقَدَرِ خيره وشره، وحلوه ومره.

(٤) وكل طاعة مع مطيع فبتوفيق الله له، وكل معصية من عاص فبخذلان الله السابق منه وله، والسعيد من سبقت له السعادة، والشقي من سبقت له الشقاوة.

(٥) والأشياء غير خارجة من مشيئة الله وإرادته.

(٦) وأفعال العباد من الخير والشر فعل لهم خلق لخالقهم.

(٧) والقرآن كلام الله تبارك وتعالى تكلم الله به ليس بمخلوق، ومن قال: مخلوق، ممن قامت عليه الحجة فكافر بالله العظيم، ومن قال من قبل أن تقوم عليه الحجة فلا شيء عليه.

(٨) والإيمان قول وعمل يزيد وينقص.

(٩) وإثبات رؤية الله عز وجل يراه أولياؤه في الآخرة نظر عيان كما جاءت الأخبار.

(١٠) وأبو بكر الصديق أفضل أصحاب رسول الله ﷺ بعده، وهو الخليفة خلافة النبوة، بويع يوم بويع وهو أفضلهم وهو أحقهم بها. ثم عمر بن الخطاب بعده على مثل ذلك. ثم عثمان بن عفان بعده على مثل ذلك. ثم علي ﷺ بعده على مثل ذلك، رحمة الله عليهم جميعا.

(١١) وأبو بكر الصديق أعلمهم عندي بعد رسول الله ﷺ، وأفضلهم وأزهدهم وأشجعهم وأسخاهم. ومن الدليل على ذلك قوله في أهل الردة، وقد نازله أصحاب النبي ﷺ على أن يقبل منهم بعضاً فأبى إلا كل ما أوجب الله عليهم أو يقاتلهم. ورأى أن الكفر ببعض التنزيل يحل دماءهم فعزم على قتالهم فعلم أنه الحق. ومن شجاعته كونه مع النبي عليه السلام في الغار وهجرته معه معرضا نفسه لقريش وسائر العرب مع قصد المشركين وطلبهم له. وسماه الله من السماء الصديق، وبويع واتفق المسلمون على بيعته. ثم عمر بن الخطاب رحمة الله عليه على مثل سبيل أبي بكر، وما وصفنا به مع شدته واستقامته وسياسته. ثم عثمان بن عفان من أعلمهم وأشجعهم وأسخاهم وأجودهم جودا. ومن سخائه أن النبي ﷺ ندب إلى جيش العسرة فجاء بألف دينار، ثم ألف، ثم ألف، ثم جهز جيش العسرة بأجمع جهازهم. ثم علي، رحمة الله عليه، مثل ذلك في كماله وزهده وعلمه وسخائه. ومن زهده أنه اشتغل في سنة أربعين ألف دينار ففرقها، وقميصه كرابيس سنبلاني..."

(١٢) والإيمان بعذاب القبر ومنكر ونكير.

(١٣) الإيمان بالشفاعة، والحوض، والميزان.

(١٤) وحب أصحاب رسول الله ﷺ، ومعرفة فضائلهم وترك سبهم والطعن عليهم وولايتهم.

(١٥) والصلاة على من مات من أهل التوحيد، والترحم على من أصاب ذنبا والرجاء للمذنبين، وترك الوعيد، ورد العباد إلى مشيئة الله.
(١٦) والخروج من النار يخرج الله من يشاء منها برحمته.
(١٧) والصلاة خلف كل أمير جائر.
(١٨) والصلاة في جماعة.
(١٩) والغزو مع كل أمير.
والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والتعاون[1].

المطلب الثالث: منهج ابن أبي عاصم في كتابه السنة:

(١) كتاب السنة هو كتاب في العقيدة وأصول الدين، وكذا تناول فيه الأحاديث والآثار الواردة في تفسير الآيات والأحاديث.
(٢) قسمه إلى مائتين وثلاثة وثلاثين باباً.
(٣) ذكر تحت كل باب من الأحاديث ما يتعلق به.
(٤) يترجم لكل باب، وقد لا يترجم، كما ذكر كل حديث بأسانيده.
(٥) يوجد فيه بعض المعلقات، ويظهر من تناول أحاديثه أنه شديد الرغبة إلى اتباع السنة.
(٦) يكرر الحديث في نفس الباب، وقد يكرر في مواضيع أخرى.
(٧) يترجم للباب أحياناً على الأحاديث وعلى الآيات، وقد يترجم الباب في ذم الفرق المبتدعة، وأهل الأهواء، وكذلك تناول الأشياء التي تتعلق بالخلافة وأهل البيت.
(٨) يوجد في الكتاب أحاديث وآثار من كل نوع، يوجد أحاديث صحيحة وضعيفة، وكذلك بعض الأحاديث موضوعة أيضاً.

وخرّج الشيخ الألباني أحاديثه، وسمّاه:« ظلال الجنة في تخريج السنة»، وذكر أن فيه مائتين (٢٠٠) حديثاً، منها: (١٢٣) أحاديث صحيحة. (٣١) ضعيفة. و عشرة (١٠) أحاديث ضعيف جداً. والتي أسانيدها جيدة: هي ثمانية. (٨). أما الأحاديث الحسان عددها: ستة وعشرون (٢٦).

۞ بعض الأمثلة لتراجم الأبواب:

---

(١) انظر: كتاب "السنة" للإمام ابن أبي عاصم، تحقيق الألباني، طبع المكتب الإسلامي بيروت، ١٤١٣هـ، (ج٢/ص ٤٨٠) رقم (١٥٥٩).

الباب الأول: "ذكر الأهواء المذمومة نستعصم الله تعالى منها ونعوذ به من كل ما يوجب سخطه" وبحديث: معاوية بن أبي سفيان، قال: قال رسول الله ﷺ: «يكون أقوام تتجارى بهم تلك الأهواء كما يتجارى(يدخل ويسري) الكلب بصاحبه... »الحديث.

أما الباب الأخير فهو في "باب في فضائل أهل البيت"[1] وآخر حديثه حديث علي رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: « إني تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا: كتاب الله...ا لخ.[2]

☆☆☆ ☆☆☆

---

(1) انظر: "ظلال الجنة" (٢/٤٧٥). (رقم: ٢٣٣).

(2) "كتاب السنة " وانظر: "ظلال الجنة" (٢/٤٧٩). (رقم:١٥٥٨).

المبحث الثالث

كتاب السنة

المنسوب إلي عبد الله بن الإمام أحمد (رحمه الله)

المطلب الأول: نبذة عن الإمام عبدالله بن أحمد

۞ هو: عبدالله بن أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني، أبوعبد الرحمن الذهلي، الإمام الحافظ الناقد.محدث بغداد[١].

ولد سنة ثلاث عشرة ومائتين(٢١٣هـ).هو أصغر من أخيه صا لح بن أحمد(قاضي أصبهان).

روى عن أبيه شيئا كثيراً، من جملته المسند كله، وكتاب الزهد. و روى عن يحي بن عبدويه صاحب شعبة. ويحي بن معين وأبي بكر بن أبي شيبة وآخرين.

روى عنه النسائي حديثين في سننه والبغوي وابن صاعد وأبوعوانة الإسفراييني وقاسم بن الأصبغ، وسليمان الطبراني وأبو بكر الشافعي، وأبوبكر القطيعي

عاش في عمر أبيه سبعاً وسبعين سنة. ومات سنة تسعين ومائتين(٢٩٠هـ).

من مؤلفاته الرد على الجهمية، وكتاب الجمل. ونسب إليه الكتاني كتاب السنة في الرسالة المستطرفة[٢].

۞ ثناء العلماء عليه:

"قال عباس الدوري: سمعت أحمد يقول: قد وعى عبدالله علماً كثيراً.

وقال الخطمي: بلغني عن أبي زرعة قال: قال لي أحمد: ابني عبدالله محفوظ من علماء الحديث، لا يكاد يذاكر إسماعيل بن علي إلا بما لا أحفظ.

---

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل: (٥/٧)، تاريخ بغداد: (٩/٣٧٥ – ٣٧٦)، تهذيب الكمال: (١/٤٣٧)، طبقات الفقهاء: (١٦٩ – ١٧٠)، طبقات الحنابلة: (١/١٨٠ – ١٨٨)، المنتظم:(٦/٣٩ – ٤٠)، تذهيب التهذيب: خ: (٢/١٢٩ – ١٣٠)، سير أعلام النبلاء (١٣/٥١٦)، تذكرة الحافظ: (٢/٦٦٥ – ٦٦٦)، العبر: (٢/٨٦)، البداية والنهاية: (١١/٩٦ – ٩٧)، طبقات القراء لابن الجزري: (١/٤٠٨)، تهذيب التهذيب: (٥/١٤١ – ١٤٣)، شذرات الذهب: (٢/٢٠٣ – ٢٠٤).

(٢) انظر:الرسالة المستطرفة:الكتاني: (ص ٣٧).

وقال أبو علي الصواف: قال عبدالله بن أحمد بن حنبل: كل شئ أقول قال أبي، فقد سمعته مرتين أو ثلاثة.

وقال ابن أبي حاتم: كتب إلي بمسائل أبيه وبعلل الحديث.

وقال أبو الحسين بن المنادي: ما زلنا نرى أكابر شيوخنا يشهدون له بمعرفة الرجال وعلل الحديث والأسماء والكنى والمواظبة على الطلب حتى أن بعضهم أسرف في تفريطه إياه بالمعرفة وزيادة السماع على أبيه.

وقال ابن عدي: نبل بأبيه وله في نفسه محل في العلم ولم يكتب عن أحد إلا من أمره أبوه أن يكتب عنه.

وقال بدر ابن أبي بدر البغدادي: عبدالله بن احمد جهبذ ابن جهبذ.

وقال الخطيب: كان ثقة ثبتاً فهماً"[١].

المطلب الثاني: دراسة عن الكتاب:

۞ أهمية الكتاب ومنهجه:

يعتبر كتاب السنة من المصادر العقدية الأولى، ذلك أنه مبني على طريقة المحدثين التي لا تقبل أي قول أو فكر إلا بسند مقبول؛ فهو من هذا الجانب له مكانة كبيرة حيث اعتمدت عليه كثير من الكتب التي صنفت في عقيدة السلف.

ويعتمد الكتاب في إثبات القضايا العقدية على النقل من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وما قرره علماء السلف، ويبرز طريقة من طريقة الدفاع عن العقيدة وهي الجواب على ما اشتبه على المخالفين لأهل السنة من الآيات والأحاديث. كما رتب العقائد السلفية مسندة تحت عناوين توضح المراد بسياق هذه الأسانيد.

۞ توثيق نسبة الكتاب إلى الإمام عبد الله بن الإمام أحمد:

هذا الكتاب حصل حوله جدل كبير نظراً لما حواه من تجسيم صريح وشكك غير واحد في نسبته لعبد الله بن أحمد، يعلم بالاستقراء أن نسبته إليه خطأ علمي. وذلك للأمور الآتية:

(١) في الإسناد لعبد الله بن أحمد (كما في النسخة المحققة والمطبوعة بدار ابن القيم بالدمام تحقيق الدكتور محمد بن سعيد بن سالم القحطاني) رجلان هما:

١ـ أبو النصر محمد بن الحسن بن سليمان السمسار.

---

(١) بتصرف من تهذيب التهذيب (١٢٥/٥).

٢ـ وشيخه أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن خالد الهروي.
لا أثر لهما في كتب الرجال.
ومحاولة محقق الكتاب جعل الأول هو أبو بكر محمد بن الحسن بن سليمان السمسار، تسوية مكشوفة لا تفيد شيئا، فالأول جده سليمان وكنيته أبو النصر، والثاني جده أحمد وكنيته أبو بكر.
فهذان رجلان لا يعرفان في إسناد واحد فلا تثبت نسبة هذا الكتاب لمؤلفه.
(٢) لا يوجد على مخطوطات الكتاب التي بين أيدينا أي أثر لسماعات.
(٣) نرى أن فيه مسائل تخالف منهج الإمام عبد الله بن الإمام أحمد، بل عقيدة أهل السنة والجماعة، خاصة في الأسماء والصفات. فنجد في الكتاب تحريف وتعطيل للأسماء و الصفات. فكأن الواضع أراد أن يسيئ إلى الإمام عبدالله رحمه الله. ونجد أن محقق الكتاب (دكتور محمد بن سعيد بن سالم القحطاني) رد على بعض الأشياء ولكنه مع ذلك لم ينتبه أن ينفي نسبة الكتاب إلى الإمام، فمن تلك الشنائع:
في (١/١٠٦) وهل يكون الاستواء إلا بجلوس. وفي (١/١٧٥) إثبات الحد صراحة. وفي (١/٣٠١) إذا جلس تبارك وتعالى على الكرسي سمع له أطيط كأطيط الرحل الجديد.
وهذا قبيح جداً وجرأة خبيثة وتجسيم صريح.
وفي (١/٣٠٥) إنه ليقعد عليه جل وعز فما يفضل منه إلا قيد أربعة أصابع. وفي (١/٢٨٤) عن محمد بن كعب قال: قالت لبنو إسرائيل لموسى عليه السلام بما شبهت صوت ربك حين كلمك من هذا الخلق ؟ قال: شبهت صوته بصوت الرعد حين لا يترجع. ومثله في (٢/٤٧٩) تعالى الله عما يقول الظالمون ليس كمثله شيء وهو السميع البصير. وفي (١/٢٨٥) عن وائل بن داود في قول الله عز وجل: " وكلم الله موسى تكليماً " قال مشافهة مراراً. وفي (٢/٤٧٩) أوحى الله عز وجل إلى الجبال إني نازل على جبل منك قال فتطاولت الجبال وتواضع طور سيناء. وفي (٢/٥٠١) ويده الأخرى خلو ليس فيها شيء. وفي (٢/٤٥٥) إن الرحمن ليثقل على حملة العرش.
وفي الكتاب شنائع وفضائح أخرى كثيرة، وفيه كلام شنيع جداً حول بعض فقهاء الرأي.
(٤) لم ينسب المترجمون المتقدمون هذا الكتاب إليه. ولعل الذين يذكرونه اختلط عليهم الأمر بكتاب السنة للإمام أحمد.

(٥) ومن الأدلة القاطعة على وضع الكتاب ونسبته المزورة إلى الإمام رد الواضع الشديد على الإمام أبي حنيفة رحمه الله، فما ترك مسألة إلا وذكر الرد عليه. وهذا ليس من طريقة الأئمة العلماء القدامى.

۞ محتويات الكتاب:

تدور مباحث الكتاب على جملة محاور منها:

١ـ إثبات أن القرآن كلام الله غير مخلوق.

٢ـ نقد الإمام أبي حنيفة في الاعتقاد.

٣ـ بيان مسائل الإيمان والرد على المرجئة.

٤ـ القدرية وحكم الصلاة خلفهم.

٥ـ ما ورد في ذكر الدجال وصفته.

٦ـ آراء العلماء حول رؤية الرسل صلى الله عليه وسلم لربه ليلة الإسراء والمعراج.

٧ـ ذكر الآيات التي اشتبهت على الجهمية، والرد عليهم.

٨ـ مسألة الخلافة.

٩ـ عذاب القبر.

١٠ـ الرد على الخوارج وبيان ضلالاتهم.

۞ طبعات الكتاب:

طبع الكتاب في مجلدين بتحقيق د. محمد سعيد القحطاني، وأصله بحث معد لنيل درجة الدكتوراة في العقيدة، حيث قام بدراسة مختصرة عن الكتاب وتخريج أحاديثه وآثاره، والترجمة لرجاله، وقد ذكر المحقق أن الكتاب قد اشتهر باسم (الرد على الجهمية والزنادقة).

۞ المآخذ على الكتاب:

١ـ المبالغة في ذم الإمام أبي حنيفة، لأمور منها نسبة القول بخلق القرآن إليه . والتحقيق أن هذا غير صحيح .

٢ـ التكرار فإنه يورد الأثر بسنده في موضع ثم يكرره بعد ذلك بنفس السند والمتن.

٣ـ أن المصنف رحمه الله قد أورد أشياء واهية لم تثبت من ناحية سندها ومتنها ومعناها يخالف ما عليه السلف.

۞ الفرق بين كتاب السنة للإمام أحمد، وكتاب السنة المنسوب إلى الإمام عبدالله بن أحمد:

كتاب السنة للإمام أحمد كتاب صغير مثل الرسالة.والكتاب المنسوب إلى عبدالله بن أحمد كتاب في مجلدين في أربعة أجزاء.

تعرض الإمام أحمد في كتابه لمسائل العقيدة وعا لج رؤوس المسائل. أما كتاب_المنسوب إلى الإمام عبد الله بن أحمد نرى أن أكثر من ثلثي الكتاب يشتمل على الرد على الإمام أبي حنيفة.مع أن فيه مسائل تخالف منهج الإمام عبد الله بن أحمد. وسيأتي تفصيل ذلك في المطلب الثالث.

☆☆☆ ☆☆☆

الفصل السادس
مناهج المحدثين في كتب المستخرجات

﴿دراسة مستخرجات الأئمة: أبي عوانة، وأبي نعيم﴾

تمهيد:

۞ تعريف الاستخراج لغة واصطلاحاً:

الاستخراج لغةً: الاستخراج مصدر الفعل « استخرج »، المزيد من الفعل الثلاثي « خَرَجَ »، يقال: خرج خروجاً، ومخرجاً: إذا برز من مقره وانفصل، وخرج من الأمر: إذا خَلُصَ منْه. ويُقال: استخرجه استخراجاً: إذا استنبطه استنباطاً، وأيْضاً: إذا طلب إليه أن يخرج، واستخرج الشيء من المعدن: إذا خَلَّصَهُ من تُرابه(١).

أما اصطلاحاً، فالمستخرج هو: أن يعمد المحدث إلى كتاب من كتب الحديث المسندة كـ "صحيح البخاري"، فيروي أحاديث ذلك الكتاب بأسانيده الخاصة بحيث يلتقي مع البخاري في كل حديث في شيخه، أو من فوقه، ولا يتجاوز الشيخ الأقرب إلى البخاري حتى لا يجد في مسموعاته ذلك الحديث عن ذلك الشيخ، ويجب أن يستخرج الحديث من طريق نفس الصحابي الذي أخرج البخاري عنه الحديث، غير ملتزم فيها ثقة الرُّواة،وإنْ شَذَّ بعضُهم حيث جعله شرطاً(٢).

وجماع أمر « الاستخراج » قائمٌ على ثلاثة أركان: تخريج أحاديث الكتاب المُستخرَج عليه بأسانيد خاصة، ومجانبة طريف مؤلف الكتاب ما أمكن، والاجتماع مع صاحب الكتاب في بعض طبقات الإسناد.

وهذه الثلاثة الأركان، قد لا يَطَّردُ وقوعها للمُستخرِج، إذْ رُبَّما أسقط أحاديث لم يجد لَهُ بها سَنَداً يرتضيه، ورُبَّما ذَكَرهَا من طريق صاحب الكتاب(٣).

۞ مِن صور المُسْتَخرَجات:

---

(١) لسان العرب (٢/٢٤٩)؛ دار صادر؛ بيروت بدون تاريخ والقاموس المحيط (ص٢٣٧)؛ تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة؛ الطبعة الثانية ١٤٠٧هـوتاج العروس (٢٨/٢ ـــ ٣٠)؛ دار الفكر؛ بيروت بدون تاريخ؛ مادة خرج.

(٢) فتح المغيث شرح ألفية الحديث (١/٥٢)؛ تحقيق: صلاح محمد محمد عويضة؛ دار الكتب العلمية؛ بيروت ١٤١٧هـ.

(٣) فتح المغيث ٢ (١/٥٣)، وتدريب الرّاوي (١/١١٢) للسيوطي؛ تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف؛ دار الفكر؛ بيروت بدون تاريخ.

(١) قال البُخَارِيُّ: وقال خَارِجَةُ بنُ زَيدِ بنِ ثَابتٍ عن زيدِ بنِ ثَابتٍ (أنَّ النَّبيَّ ﷺ أَمَرَهُ أنْ يَتعَلَّمَ كِتَابَ اليَهُودَ، حَتَّى كَتَبْتُ للنَّبيِّ ﷺ كُتُبَه، وَأقْرَأتهُ كُتبهم إذَا كَتَبُوا إليهِ)[١].

وقد أخرجهُ البَرْقَانيُّ في مُسْتَخْرَجه موصولاً، قال: قَرأتُ على أبي حَاتِمٍ محمدِ بن يَعْقُوبَ، أخبركم مُحمدُ بنُ عَبدِالرَّحمن السَّاميُّ، حَدَّثنا خَلَفُ بنُ هِشَامٍ، حَدَّثنا ابنُ أبي الزِّنادِ، عن أبيهِ، عن خَارِجَةَ بن زيدٍ، عن أبيهِ، قَالَ: أَمَرَني رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أنْ أَتَعَلَّمَ كِتَابَ يَهُود، فَما مَرَّ بِي نصْفُ شَهْرٍ حَتَّى تَعَلَّمْتُ، فقالَ رسولُ اللَّهِ ﷺ: (واللَّهِ إنِّي لا آمِنُ اليَهُودَ عَلَى كِتَابي) . قَالَ: فَلَمَّا تَعَلَّمْتُ كُنْتُ أكْتُبُ لَهُ إلى يَهُود إذَا كَتَبَ إلَيهِم، فَإذَا كَتَبُوا إليهِ، قَرَأْتُ لَهُ)[٢].

وهكذا أوصلهُ البَرْقَانيُّ بسندهِ، فالتقى مع البخاريِّ في خارجة بن زيد.

(٢) قال مُسلمٌ: حدَّثنا محمدُ بنُ عَبْدِاللَّهِ بنِ نُميرٍ الهَمْدَانيُّ، حَدَّثنا أبو خالدٍ (يعني سُليمان بن حَيَّانَ الأحمرَ)، عن أبي مالكٍ الأشْجَعِيِّ، عن سعد ابن عُبَيْدَةَ، عن ابنِ عُمَرَ، عن النَّبيِّ ﷺ قال: (بُنِيَ الإسْلامُ عَلَى خَمْسَةٍ.. الحديث)[٣].

وقد روى أبو نُعيم هذا الحديث في مُسْتَخْرَجه بأسانيدَ لنفسهِ، مِن غيرِ طريقِ صاحب الكتاب، واجتمعَ معهُ في شيخهِ عبدِاللَّهِ ان نُمَيْر. فقال: حَدَّثنا أبوعمرو بن حمدان، ثنا الحَسَنُ بنُ سُفيانَ، وأبو عَليٍّ العلاء، قالا: ثنا مُحَمَّدُ بنُ عبدِاللَّهِ ابن نُمَيرٍ. وحَدَّثنا أبو بكرٍ محمدُ بنُ إبراهيمَ، وعبدُاللَّهِ بنُ مُحَمَّدٍ، قالا: ثنا أحمدُ ابنُ عَلِيٍّ بن عيسى التَّميميُّ، قالا: ثنا مُحَمَّدُ بنُ عبدِاللَّهِ بنِ نُمَيْرٍ، ثنا أبو خالدٍ الأحمرُ، عن أبي مالكٍ الأشْجَعِيِّ، عن سعد بن عُبَيْدَةَ، عن ابنِ عُمَرَ، عن النَّبيِّ ﷺ قال: (بُنِيَ الإسْلامُ عَلَى خَمْسَةٍ...). ثُمَّ قال: رواهُ مسلمٌ عن ابنِ نُمَيْرٍ[٤].

وهذهِ الطُّرُق جميها لا يخفى على المُتَخصصِ مافيها مِن الفوائد الإسناديَّة المُختلفة التي تُقوِّي رواية مُسْلِمٍ.

---

(١) فتح الباري: ١٣/١٨٥-١٨٦، برقم: (٧١٩٥)، في الأحكام، باب تَرجمة الحُكَّام، وهل يجوزُ تَرجمان واحد؟ قال الحافظ ابنُ حَجرٍ: (وهذا التَّعليق مِنَ الأحاديثِ التي لم يُخرجها البُخاريُّ إلاَّ مُعَلَّقةً، وقد وصلهُ مُطولاً في كتاب (التاريخ) عن إسماعيلَ بن أبي أويس، حدَّثني عبدُالرَّحمن بن أبي الزِّناد، عن أبيهِ، عن خارجةَ بن زيد بن ثابت). فتح الباري: ١٣/١٦٨.

(٢) سير أعلام النُّبلاء: ١٧/٤٦٧-٤٦٨.

(٣) صحيح مسلم: ١/٤٥، الإيمان باب بيان أركان الإسلام ودعائمه العظام، حديث رقم(١٩).

(٤) المسند المستخرج لأبي نُعيم: ١/١٠٩، برقم: (٩٨).

(٣) قال أبو عُبيدٍ القاسِمُ بنُ سَلاَّمٍ في كتابهِ الأموال: حدَّثنا إسماعيلُ بنُ عَيَّاشٍ، عَن سُهَيلِ بنِ أبي صَالِحٍ، عن عطاء بن يَزيدَ اللَّيْثِيِّ، عن تَميمِ الدَّارِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (الدِّينُ النَّصيحَةُ) ، قيلَ: لِمَنْ يَارَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: (لِلَّهِ، وَلِرَسُولِهِ، وَلِكِتَابِهِ، وَلِلأَئِمَّةِ وَلِجَمَاعَةِ المُسْلمِينَ)[١].

وقد أخرجهُ ابنُ زَنْجويه في كتابه الأموال الذي يُعَدُّ مُسْتَخْرَجَاً على كتاب الأموال لأبي عُبيدٍ. قال: أنا مُحمدُ بنُ يُوسُفَ، أنا سُفيانُ، قال: سَمِعْتُ سُهَيْلَ بنَ أبي صَا لِحٍ يَذْكُرُ عن عَطاء بن يَزيدَ اللَّيْثِيِّ، عن تَميمِ الدَّارِيِّ قال: قالَ رسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إنَّما الدِّينُ النَّصيحَةُ، إنَّما الدِّينُ النَّصيحَةُ، إنَّما الدِّينُ النَّصيحَةُ)، قيلَ: لِمَنْ؟ قال: (لِلَّهِ، وَلِكِتَابِهِ، وَلِرَسُولِهِ، وَلِلأَئِمَّةِ المؤمِنينَ وَعَامَّتِهِم)[٢].

ويلاحظُ هنا أنَّ الإمام ابن زنجويه قد روى هذا الحديثَ بسندهِ والتقى معَ أبي عُبيد في سُهيلِ بن أبي صا لحٍ، هذهِ واحدة، والثَّانية زيادة بعض الألفاظ، والمعاني التي وردت في رواية ابنِ زنجويه.

۞ فوائد المستخرجات:

إنَّ تتبعَ الطُّرق المختلفة للروايةِ الواحدةِ، ومحاولة ربط الأسانيد بعضها ببعضٍ، ومحاولة بيان الإسناد العالي وأقسامهِ المختلفةِ للرواياتِ ليسَ هو الغرض الوحيد للمُصَنِّفِينَ للمُسْتَخْرَجَاتِ، وإنَّما شَاركتَهُ أغراضٌ أُخرى مُتَعَدِّدة حاولَ المُصَنِّفُون مُعالجتها، بعضها يتعلَّقُ بالأسانيدِ، وبعضُها الآخرُ يتعلَّقُ بالمتون. ولم يذكر الحافظُ ابنُ الصَّلاح للاستخراج سوى فائدتين هُما: عُلو الإسناد، والزيادة في قَدْرِ الصَّحيح[٣]. واستدرك الحافظُ العراقي على ابن الصَّلاح فائدة ثلاثة، وهي تكثيرُ طرق الحديث، ليرجَّحَ بها عند التَّعارض[٤]. وأفاد الحافظُ ابنُ حجر أنَّ مَا ذَكَرَهُ

---

(١) أخرجهُ أبو عُبيد القاسم بن سلاَّم في كتاب الأموال: ١٠، برقم: (١). باب حقّ الإمام على الرَّعية، وحقّ الرَّعِيَّة على الإمام.

(٢) الأموال لابن زنجويه: ١/٦١، برقم:(١)، باب ما يجب على الإمامِ مِنَ النَّصيحَةِ لِرَعِيَّتِهِ، وعلى الرَّعيَّةِ لإمامِهِم.

(٣) مقدمة ابن الصَّلاح (ص١٢) دار الكتب العلمية بيروت ١٣٩٨هـ.

(٤) انظر: التقييد والإيضاح للعراقي (ص٣٢) تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان؛ دار الفكر؛ بيروت؛ الطبعة الأولى١٣٨٩هـ وحكى الأَبْناسي استدراك العراقي على ابن الصلاح؛ في الشَّذَا الفَيَّاح من علـوم ابـن الصلاح (ص٤١)؛ دار الكتب العلمية بيروت ١٤١٨هـ.

العراقيُّ على أنَّه فائدة ثالثة للاستخراج، قد أَوْرَدَهَا ابنُ الصَّلاح في مقدمة شرح مسلم، وتَلَقَّاهَا عنْه الإمامُ النووي، فاستدركها عليه في مختصره في علوم الحديث(١).

وقد زَادَ الحافظُ ابنُ حجر سَبْعاً من فوائد المستخرجات، جَزَمَ عدم تعرض ابن الصَّلاح والنووي لِذِكْرها(٢).

وقد نَقل برهان الدين البقاعي أنَّه قيل للحافظ ابن حجر: إنَّ الحافظ شمس الدين محمد بن أبي بكر المعروف بابن ناصر الدين الدمشقي، قد ذكر للمستخرجات بضع عشرة فائدة(٣)، فَأَطْرق الحافظُ، ثم قال: "عندي ما يزيد على ذلك بكثير، وهو أنَّ كُلَّ علةٍ أُعِلَّ بها حديثٌ في أحد الصحيحيْن، جاءت روايةُ المستخرج سالمةً منْها، فهي من فوائد المستخرج، وذلك كثيرٌ جداً"(٤).

ويُمكنني أن أُجْمِلَ بعضَ هذهِ الأغراض وفوائدها بما يأتي:

(١) عُلُو الأسنادِ: إنَّ علو الإسناد: هو قِلَّةُ الوسائِط في السَّنَدِ، أو قِدَمِ سَمَاع الرَّاوي، أو وفاته(٥). وعُلوه يُبعِدهُ مِن الخَللِ المُتَطَرِّقِ إلى كُلِّ رَاوٍ(٦).

ولـذلكَ فإنَّ أصحابَ المُسْتَخْرَجات، ومعاجم الشُّيُوخ قد حرصوا على هذهِ الفائدةِ في معظمِ مَروِيَّاتهم، ومِن أمثلة ذلكَ ما أخرجهُ ابنُ ظهيرة في ترجمة شيخِهِ محمد بن أحمد ابن عبدالرحمن، مِن طريق سُليمان بنِ داودَ الهاشِمِيِّ، قال ثنا إبراهيم بن سَعْد، عن أبيهِ، عن عبدِالله بنِ جَعفر

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٣٢١/١)؛ تحقيق: د/ربيع بن هادي عمير؛ دار الراية؛ الرياض ١٤٠٨هـ

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح: لابن حجر (٣٢١/١).

(٣) ساق الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي في " افتتاح القاري لصحيح البخاري "، عشر فوائد للمستخرجات.

(٤) النكت الوفية (٢٦/١)، والتدريب (١١٦/١).

(٥) فتح المغيث: ٥/٣.

(٦) انظر: المحدث الفاصل: ٢١٦، الجامع لأخلاق الراوي: ١١٦/١، علوم الحديث لابن الصلاح: ٢٣١.

ابنِ أبي طالبٍ رضي اللهُ تعالى عنهُما، قال: "رأيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَأْكُلُ القِثَّاءَ بالرُّطَبِ"، ثُمَّ أتبعهُ بقولِهِ: "وأخبرنا أعلى مِن هذهِ الروايةِ بِدَرَجتينِ معَ اتِّصَالِ السَّمَاعِ[1].

وذَكَرَ في ترجمة شيخِهِ محمد بن أحمد بن عبدِالعزيزِ حديث العِرْبَاض ابن سَارِيَةُ رضي الله عنه عنهُ في مَوعظة النَّبِيِّ ﷺ: "فعليكُم بِسُنَّتِي" الحديث، ثُمَّ أتبعهُ بقولِهِ: "وأخبرنا أعلا مِن هذهِ الرواية بِدَرَجتينِ وأَتَمّ معَ اتِّصَالِ السَّماعِ"، وبعدَ أنْ ذَكَرَ الرواية بسندهِ، أتبعها بقولِهِ: "وأخبرنا أعلا مِن هذهِ الرواية بِدَرَجَةٍ، وَمِنَ الأولى بثلاثِ دَرَجَاتٍ"، وبعدَ أن ذَكَرَ إسناده والرواية، عادَ فقال: "وأخبرنا أعلا مِن هذهِ الروايةِ بِدَرَجَةٍ، وَمِنَ الأولى بِأربع دَرَجاتٍ، وَمِنَ الثَّانيةِ بثلاث دَرَجَاتٍ"[2].

(٢) زيادةُ الثِّقَات: زيادةُ الثِّقاتِ، هو ما نراهُ زائِداً مِنَ الألفاظِ في رواية بعضِ الثِّقاتِ لحديثِ ما رواهُ الثِّقاتُ الآخرونَ لذلكَ الحديثِ، وتقَعُ هذهِ الزيادة في المَتْنِ بزيادةِ كلمةٍ، أو جُملةٍ، أو في الإسنادِ برفع موقوفٍ، أو وَصْلِ مُرْسَلٍ[3]. وهو فَنٌّ لطيفٌ يُسْتَحْسَنُ العِناية بهِ، ويُعْرَفُ بجمع الطُّرُق والأبوابِ[4].

مثال: روى البُخَاريُّ بسندهِ عن محمد، عن شُعبة، عن سُليمان، عن إبراهيمَ، عن عَلْقَمَةَ، عن عبدِاللَّهِ قال: لَمَّا نَزَلَتْ ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمانَهُم بِظُلْمٍ﴾ قال أصحابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَيُّنا لَمْ يَظْلِم؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾[5]. قال الحافظ ابنُ حجر: "زادَ أبو نُعيمٍ في مُسْتَخْرَجِهِ من طريقِ سليمان بنِ حَرْبٍ، عن شُعْبَةَ بعد قولِهِ: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾: فطابت أنفسنا"[6].

---

(1) الترجمة رقم: (٧).

(2) الترجمة رقم: (٨).

(3) المنهل الروي: ٥٨، شرح نخبة الفِكَر لابنِ حَجَرٍ: ٤٥..

(4) علوم الحديث لابن الصلاح: ٧٧، فتح المغيث: ١/١٩٩، تدريب الراوي: ١/٢٤٥.

(5) البخاري: ٢/٨٧، كتاب الإيمان، باب ظُلمٌ دُونَ ظُلم، برقم: (٣٢).

(6) فتح الباري: ٢/٨٨. وانظر مثالاً آخراً في: ٢/٩٣.

ويُنَبَّهُ هُنا أنَّ صاحب المُستَخرج، قد لا يُصَرِّحُ بالزِّيادات، وإنَّمَا يكتفي بِذِكْرِ الأسانيدِ المُخْتَلِفَةِ، والألفاظِ المُتَعَدِّدَةِ للرِّوايةِ الواحِدَةِ، تارِكاً أمر معرفَةِ الزِّيادات إلى فِطنَةِ القارئ، ومعرفتِهِ بهذا الفَنِّ الجليلِ[1].

(٣) القوة بِكَثْرَةِ الطُّرُق: وفائِدتُهُ للتَّرْجيح عندَ المُعَارَضَةِ[2]. وقد تَطَرَّقَ ابنُ ظهيرة لهذا الفنِّ في معجمه، ومثال ذلكَ ما رواهُ في ترجمةِ شيخِهِ محمدِ بنِ أحمدَ بنِ عبدِالرَّحمن حيثُ ذَكَرَ حديث كانَ رسولُ الله ﷺ يقولُ إذا سَافَرَ: "اللَّهُمَّ إنِّي أعُوذُ بِكَ مِنْ وَعَثَاءِ السَّفَرِ..."[3]، الحديث، حيثُ تَطَرَّقَ إلى ألفاظِ الحديثِ وأسانيدِهِ، وذكَرَ لفظَةَ "وَمِنَ الحَوْرِ بَعْدَ الكَوْنِ"، وهذِهِ اللفظة استشكلها بعضُ المُحَدِّثينَ وقالوا صوابها: "الكَوْرِ بالرَّاء".

(٤) الزيادةُ في قَدْرِ الصَّحيح: وذلكَ لِمَا يقعُ مِن ألفاظٍ زائِدَةٍ، وتَتِمَّاتٍ في بعضِ الأحاديثِ[4].

من ذلك ماروِاهُ البُخاريُّ: حدَّثنا مُعاذُ ابنُ فُضَالَةَ، قال: حَدَّثنا هِشَامٌ، عن يحيى، عن مُحَمَّدِ بنِ إبراهيمَ بن الحارثِ، قال: حَدَّثني عيسى بنُ طَلْحَةَ أنَّهُ سَمِعَ مُعاويةَ يوماً فقال: مثلهُ إلى قولهِ: "وأشْهَدُ أنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللَّهِ".

وَحدَّثنا إسحاقُ بنُ رَاهويه، قال: حَدَّثنا وَهْبُ بنُ جَرِيرٍ، قال: حَدَّثنا هِشَامٌ، عن يحيى..." نحوه[5].

قال الحافظ ابنُ حجرٍ: "وقد وقع لنا هذا الحديث مِن طُرقٍ عن هِشامٍ، منها للإسماعيليِّ مِن طريقِ مُعاذِ بن هشامٍ، عن أبيهِ، عن يحيى، حدَّثنا محمدُ بنُ إبراهيمَ، حدَّثنا عيسى بن طلحةَ، قال: دخلنا على مُعاويةَ، فنادى مُنَادٍ بالصَّلاةِ، فقال: اللَّهُ أكبر اللَّهُ أكبر، فقال مُعاويةُ: اللّهُ أكبر اللَّهُ أكبر، فقال: أشهدُ أنْ لا إلهَ إلاَّ اللَّه، فقال مُعاويةُ: وَأنا أشهدُ أن لا إلهَ إلاَّ اللَّه، فقال: أشهدُ أنَّ مُحَمَّداً رسولُ اللَّهِ، فقال مُعاويةُ: وأنا أشهدُ أنَّ مُحَمَّداً رَسولُ اللَّهِ، قال يحيى: فحدَّثني صاحِبٌ لنا: أنَّهُ لَمَّا قالَ: حَيَّ على الصَّلاةِ، قال: لا حَولَ ولا قُوَّةَ إلاَّ باللَّهِ، ثُمَّ قال: هكذا

---

(1) انظر الترجمة رقم: (٤١).

(2) انظر: صيانة صحيح مُسْلِم لابن الصلاح: ٨٨، علوم الحديث لابن الصلاح: ١٩.

(3) انظر الترجمة رقم: (١٤).

(4) انظر: صيانة صحيح مُسْلِم لابن الصلاح: ٨٨، علوم الحديث لابن الصلاح: ١٩.

(5) البخاري: ٢/٩٠، كتاب الإيمان، باب ما يقولُ إذا سمع المُنادي، برقم: (٦١٢).

سَمِعنا نبيكم. انتهى. فاشتمل هذا السِّياق على فوائدَ: أحدها تصريح يحي بنُ أبي كثيرٍ بالسَّماع لهُ مِن محمد ابن إبراهيم، فَأَمِنَ ما يُخشى مِن تدليسهِ، ثانيها: بيان ما اختصر مِن رِوايتي البُخاريِّ، ثالثهما: أنَّ قولهُ في الرِّواية الأولى: أنَّهُ سمع مُعاوية يوماً فقال مثلهُ. فيه حَذْفٌ تقديرهُ أنَّهُ سَمِعَ مُعاويةَ يَسْمَعُ المؤذِّنَ يوماً فقال مثلهُ، رابعها: أنَّ الزِّيادةَ في رواية وَهْبِ ابنِ جَريرٍ لم ينفرد بها لِمُتابعة مُعاذ ابن هِشامٍ لهُ، خامسها: أنَّ قولهُ: قال يحي. ليس تَعليقاً مِنَ البُخاريِّ كما زَعم بعضهم، بل هو عندهُ بإسناد إسحاق. وأبدى الحافظ قُطب الدِّين احتمالاً أنَّهُ عندهُ بإسنادين، ثُمَّ إنَّ إسحاق هذا لم يُنسب، وهو ابنُ راهويه، كذلكَ صَرَّحَ بهِ أبو نُعيمٍ في مُسْتَخْرَجِهِ، وأخرجهُ مِن طريقِ عبدِاللَّهِ بن شيرويه عنهُ"[1].

(٥) تَمييزُ رواية المُخْتَلِط، وبيان زَمَنِها: وذلكَ أن تكونَ الرواية عَمَّن اختلطَ ولَم يتَبَيَّن هل سَماع ذلكَ الحديث في هذهِ الرواية قبلَ الاختِلاطِ أو بعدَهُ؟ فَتُبَيِّنهُ الطُّرُقُ الأُخرى، إمَّا تَصريحاً، أو بأن يأتي عنهُ مِن طَريقِ مَن لَم يَسْمَع مِنهُ إلاَّ قبلَ الاختلاط[2].

(٦) التَّصريحُ بالسَّماع عندَ ورودِ عَنْعَنَة المُدَلِّسِ: إذ قد يأتي الحديثُ في رِوايةٍ عن مُدَلِّسٍ بالعَنْعَنَةِ، فتأتي الطُّرُقُ الأخرى بالتَّصْريح بالسَّماع[3].

روى البُخَاريُّ بسندهِ، عن قَتَادَة، عن أنسٍ، عن النَّبيِّ ﷺ قالَ: "ثَلاثٌ مَنْ كُنَّ فيه" وذَكَرَ الحديث[4]. قال الحافظ ابنُ حجرٍ: "وصَرَّح النَّسائيُّ والإسماعيليِّ بسماعِ قَتَادة لهُ مِن أنسٍ"[5].

(٧) التَّصريحُ بالأسماءِ المُبْهَمَةِ في الإسنادِ، أو المَتْنِ: كَحَدَّثَنا فُلان، أو رَجُل، أو فلان وغيره، أو غير واحدٍ، أو رأى رجُلاً، فتأتي الطُّرُقُ الأخرى فتُعَيِّنهُ[6].

---

(1) فتح الباري: ٩٣/٢. وهذا المثال فيه الكثير مِن الفوائد التي سيأتي ذِكرها، وبالتالي سأكتفي به عن إيراد المزيد مِنَ الأمثلة.

(2) انظر: النكت على ابنِ الصَّلاح: ٣٢٢/١، تدريب الراوي: ١١٦/١، توضيح الأفكار: ٧٢/١.

(3) انظر: النكت على ابنِ الصَّلاح: ٣٢٢/١، تدريب الراوي: ١١٦/١، توضيح الأفكار: ٧٢/١.

(4) البخاري: ٧٢/١، في الإيمان، باب مَن كرهَ أن يعودَ في الكُفر كما يكرهُ أن يُلْقضى في النَّار مِنَ الإيمان، برقم:(٢١).

(5) فتح الباري: ٦٢/١.

(6) انظر: النكت على ابنِ الصَّلاح: ٣٢٢/١، تدريب الراوي: ١١٦/١، توضيح الأفكار: ٧٢/١.

(٨) تَعْيينُ الأسماء المُهْمَلَة في الإسْنادِ، أو في المَتْنِ: كَأن يأتي في طَريقٍ مُحَمَّدٌ مِن غَيرِ ذِكْر ما يُمَيزهُ عن غَيرهِ مِنَ المُحَدِّثينَ، ويكونُ في مَشايخِ مَن رواهُ كذلكَ مَن يُشارِكُهُ في الاسمِ، فتأتي الطُّرُقُ الأخرى فتُمَيِّزُهُ عن غَيرهِ[١].

(٩) التَّمييزُ للمَتْنِ المُحَال بهِ على المَتْنِ المُحال عليهِ: كَما وقعَ في كِتابِ مُسْلِمٍ، فإنَّهُ يُخَرِّجُ الحديثَ على لفظ بعضِ الرُّواةِ، ويُحيلُ بباقي ألفاظِ الرواة على ذلِكَ اللَّفظِ الذي يُوردهُ فتارةً يقولُ: مثلهُ، فيحملُ على أنَّهُ نظيرٌ سواء. وتارةً يقولُ: نحوهُ أو مَعناهُ، فتوجد بينهُما مُخالفةٌ بالزِّيادةِ والنَّقْصِ، وفي ذلكَ مِنَ الفوائِدِ ما لا يَخْفى[٢].

(١٠) تَعيينُ الإدْراج في الإسنادِ، أو في المَتْنِ: إذ قَد تأتي روايَةٌ فيها إدراجٌ، وهو ما كانت فيهِ زيادةٌ ليست منهُ[٣]، فتأتي الطُّرُقُ الأخرى للرِّوايةِ فتكشفُ الإدْراج[٤].

(١١) وصلُ المُعَلَّقَات: قد تأتي روايةٌ فيها حديثٌ مُعَلَّقٌ، وهو ما حُذِفَ مِن مبدأ إسنادِهِ واحد فأكثَر[٥]، فتأتي بقيَّة الرواياتِ فتوصلها.

(١٢) رفعُ الموقُوف: قد تأتي الرواية موقوفة على الصَّحابيِّ مِن قَولِهِ أو فِعْلِهِ، أو نحوهِما، فتأتي الطُّرُقُ الأُخرى للرِّوايةِ فَتُصَرِّحُ برَفْعِها[٦].

(١٣) بيانُ أحكامٍ فِقْهيَّةٍ: قد تأتي رِوايةٌ مُختصَرَةُ الألفاظِ، فتأتي بقيَّةُ الطُّرُقِ الأُخرى فتزيدُ فيها مِنَ الأحكامِ الفقهيَّةِ.

---

(١) انظر: النكت على ابنِ الصَّلاح: ٣٢٢/١، تدريب الراوي: ١١٦/١، توضيح الأفكار: ٧٢/١.

(٢) انظر: النكت على ابنِ الصَّلاح: (٣٢٢/١-٣٢٣)، توضيح الأفكار: ٧٢/١.

(٣) الباعث الحثيث: ٧٤.

(٤) انظر الإدراج في: الفصل للوصلِ المُدْرج في النَّقْلِ للخطيب البغداديِّ، طبع بتحقيق عبدالسَّميع محمد الأنيس، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى(١٤١٨هـ -١٩٩٧م)، نزهة النظر: ٤٦، فتح المُغيث: (٢٢٦/١-٢٣٠)، تدريب الراوي: (٢٦٨/١-٢٧١).

(٥) فتح المغيث: ٥٤/١، تدريب الراوي: ١١٧/١، توضيح الأفكار: ١٣٤/١.

(٦) انظر: التبصرة والتذكرة: ١٢٣/١، النكت على ابنِ الصَّلاح: ٣٢٣/١، توضيح الأفكار: (٢٦١/١).

مثالُ ذلكَ ماروى ابنُ ظهيرة في ترجمة شيخِهِ مُحَمَّدِ بنِ رَافِعٍ مِن حديثِ أَنَسٍ رضي اللهُ تعالى عنهُ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ سَقَطَ مِن فَرَسٍ على شِقِّهِ الأَيْمَنِ، فَدَخَلوا عليهِ يَعُودُونَهُ، فَحَضَرَتِ الصَّلاةُ فَلَمَّا قضى الصَّلاة، قال: "إنَّما جُعِلَ الإمامُ لِيُؤْتَمَّ بهِ" الحديث، ثُمَّ ذَكَرَ للرِّوايةِ طُرُقَاً أُخرى مِن روايةِ أنسٍ فيها مَزيد مِنَ الفوائِدِ الفِقْهيَّةِ[1].

(١٤) بيانُ عِلَّةٍ مِنَ العِلَلِ، سواءٌ في الإسنادِ، أو في المَتْنِ: قد يذكُرُ المُصَنِّفُ رواية فيها عِلَّةً مِنَ العِلَلِ، ثُمَّ يروي لها طُرُقاً أُخرى لِيُبَيِّنَ طبيعة الرِّواية الصَّحيحة، ومكان العِلَّة في الرواية المُعلَّةِ، وَمَن هو الراوي الذي تسببَ في هذهِ العِلَّة. ومثالُ ذلكَ ما رواهُ ابنُ ظَهيرَةَ في ترجمة شَيخِهِ مُحَمَّدِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عَرَفَةَ، حيثُ ذَكَر مِن طريقِ مَالكِ بن أَنَسٍ حديث ابن عُمَرَ رضي اللهُ عنهُ: "اللَّهُمَّ ارْحَم المُحَلِّقِينَ"، قالوا: والمُقَصِّرينَ يارسولَ الله؟، قالَ: "وَالمُقَصِّرينَ"، ثُمَّ أتبع هذهِ الرواية بذِكْرِ طُرقها المُختلفةِ عن مالكٍ لبيان الاختلاف عليهِ في ألفاظِ هذهِ الرواية[2].

(١٥) شَرحُ لفظٍ، أو بيانُ معْنَىً مِنَ المعاني:

قد تأتي روايةٌ مِنَ الروايات تحتملُ أوجُهَاً مُخْتَلِفَة، فيتبعها المُصَنِّفُ بروايات أُخر لِتُؤكِدُ وجهَاً مِنَ الوجوهِ، ومِن ذلكَ ماأخرجهُ ابنُ ظهيرة في ترجمة شيخهِ مُحَمَّدِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ مُحَمَّدِ ابنِ مَنْصُورٍ، حيثُ ذَكَرَ حديث حَرِيْز بن عُثمانَ أنَّهُ سألَ عَبْدَاللهِ بنَ بُسْرٍ صاحب رَسول الله ﷺ، ورضِيَ عنهُ، قالَ: "أرَأَيْتَ النَّبيَّ ﷺ كانَ شَيْخَاً؟" الحديث، وأردفهُ برواية "أَشَابَ رسولُ الله ﷺ؟"[3].

(١٦) بيانُ الاختلاف في الأسانيدِ:

قد يذكُرُ المُصَنِّفُ روايةً مِنَ الرِّواياتِ، ثُمَّ يُتْبِعُها بذكرِ طُرُقٍ أُخرى لبيانِ الاختلافِ الواقِعِ في إسنادِ الرواية الأولى.

---

(١) الترجمة رقم: (٣٣)، وغير ذلكَ مِنَ التراجم التي وَرَدت فيها روايات متعددة ذُكِر فيها مِنَ الفوائِد الفِقهيَّةِ ما لم تُذْكَر في الرواية الأولى، انظر التراجم: (٤٣، ١٠٩).

(٢) انظر التَّرجمة رقم: (٩٧)، فتح الباري: ٣/٥٦٢.

(٣) انظر الترجمة رقم: (١٠٩)، و (٣٨١)، والتَّعليق عليهما.

مِن ذلكَ ما جاءَ في ترجمة شيخِهِ عبدالرَّحمنِ بنِ أحمدَ بنِ عبدِالهادي، حيثُ روى مِن طرقِهِ حديثَ عليٍّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنه عنهُ، قال: "عَلَّمَني رسولُ اللَّهِ ﷺ إذا نَزَلَ بِيَ كَرْبٌ أَنْ أقولَ..." الحديث، ثُمَّ أتبعهُ بِطُرُقٍ أُخرى عن عَليٍّ رضي الله عنه ، وقال: "وفي سَنَدِهِ اختلاف"[1].

(١٧) الحكم بعدالة مَنْ أُخرج لَهُ في المُستخرج على الصَّحيح، « لأنَّ المُخَرِّج على شرْط الصَّحيح، يلزمُهُ أنْ لا يُخرِّجَ إلاّ عن ثقة عنده[2].

ثم قَسَّمَ الحافظُ ابنُ حجر رجال المستخرج إلى ثلاثة أقسام: قسم ثبتت عدالتهُ قبل الاستخراج، فلا كلام فيهم، وقسم وُجد فيه طعنٌ من غير المُخَرِّج، فَيُبْحَثُ في ذلك الطّعن، إنْ كان مقبولاً قُدِّم، وإلاَّ فلا، وقسم لا يُعرف لأحد قبل المُخَرِّج فيه توثيق، ولا تجريحٌ، فَرِجَالُ هذا القسم يُكتفى في قَبُولهم تخريجُ مَنِ اشترط الصحة لأحاديثهم لأنَّهم نُقلوا من درجة مَنْ هو مَسْتُورٌ إلى درجة مَنْ هو مَوْثوقٌ[3].

(١٨) أنْ يكون الحديث مشتملاً على لفظٍ مُخالفٍ للقاعدة العربية، فَيُتَكَلَّفُ في توجيهه، ويُتَمحَّلُ لتخريجه، فيجيءُ المستخرَجُ على القاعدة، فَيُعْرف أنَّه الصَّواب، وأنّ ما وَقَعَ في الصَّحيح وَهْمٌ من تغيير الرُّواة[4].

وهذه الأخيرة من فوائد المستخرجات التي نَبَّه عليها السيوطي، وأفادَ أنَّه لم يُسْبَق إليها.

وبعد فإنَّ مُحاولة الاستقراء للفوائِد الحديثيَّةِ التي يُمكننا استخلاصها مِن منهج المُحَدِّثينَ في تتبُّعِهِم للطُّرُق المُختلِفَةِ[5] للرِّوايةِ الواحدة قد تُخرجنا عن جادَّة الطَّريقِ في هذهِ المقدمة الموجزة، نظراً لاتِّساعِ أُفُقِ هذه المادة، وارتباطها ارتباطاً وثيقاً بفنِّ مُصطلح الحديثِ المتشَعب الجوانبِ، إضافةً إلى أنها تفتقرُ إلى تحليلٍ دقيقٍ وأمثلةٍ وافيةٍ تضيق بها هذهِ الصَّفحات التي أريد لها أن تكونَ مقدمة قصيرة تُعطي القارئ فكرة واضحة عن هذا النَّوع مِن المُصَنَّفاتِ.

۞ تنبيهات:

---

(١) انظر: الترجمة رقم: (٢٦٩).

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح: لابن حجر (٣٢١/١).

(٣) المرجع السابق (٣٢١/١، ٣٢٢).

(٤) البحر الذي زخر للسيوطي (٨٩٧/٣).

(٥) ليس المرادُ بتتبع الطرق المختلفةِ أن يتغيَّر أصل السَّنَد وهو الصَّحابيّ، بل قد يُرادُ بِهِ تتبع طرق الرواية إلى صحابيٍّ واحدٍ.

التنبيه الأول: قال السخاوي: "وتقع في (صحيح أبي عوانة) الذي عمله مستخرجاً على مسلم أحاديث كثيرة زائدة على أصله، وفيها الصحيح والحسن، بل والضعيف أيضاً، فينبغي التحرز في الحكم عليها"[١]

وقال: " المستخرجون ليس جل قصدهم إلا العلو، يجتهدون أن يكونوا هم والمخرج عليه سواء، فإن فاتهم فأعلى ما يقدرون عليه كما صرح به بعض الحفاظ مما يساعده الوجدان، وقد لا يتهيأ لهم علو فيوردونه نازلاً، وإذا كان القصد إنما هو العلو ووجدوه، فإن اتفق فيه شرط الصحيح فذلك الغاية، وإلا فقد حصلوا على قصدهم، فرب حديث أخرجه البخاري من طريق بعض أصحاب الزهري عنه مثلاً، فأورده المخرج من طريق آخر ممن تكلم فيه عن الزهري بزيادة، فلا يحكم حينئذ فيه بالصحة"[٢].

قلت: وهذا تنبيه جدير بالملاحظة في جميع المستخرجات على " الصحيحين " ؛ إذ الحاجة إلى تخريج الحديث من غير طريق صاحب الصحيح قد تلجئ إلى تخريجه من طريق مجروح.

ويؤكد ذلك أنه لم يعرف عن أحمد ممن خرج على الصحيحين أنه اشترط أن لا يخرج إلا عمن يحتج به.

والمطلوب اعتباره من النظر في إسناد المستخرج: البحث في درجة الإسناد من جهة المستخرج حتى يلتقي في إسناده مع صاحب " الصحيح "، لا ما بعده إلى منتهى الإسناد ؛ فذلك إسناد " الصحيح " فلا يحتاج إلى النظر.

التنبيه الثاني: وقع الاستخراج على " الصحيحين " للحديث بعد الحديث في بعض مصنفات من جاء بعد الشيخين، وليس على سبيل الاستقلال بالتصنيف في هذا الموضوع، وذلك مثل ما يقع في كتب البيهقي وأبي محمد البغوي وغيرهما، يخرجون الحديث بإسناد ينطبق عليه نعت الاستخراج، ثم يتبع مثلاً بالقول: (متفق عليه) أو (أخرجه البخاري عن فلان) أو (من طريق فلان) وهكذا، فاعلم أن هذا العزو إلى " الصحيحين " أو أحدهما إنما يعني الاتفاق على الإسناد من موضع الالتقاء بين البغوي مثلاً وصاحب الصحيح، والاتفاق على أصل المتن، وقد يتطابق إلى المتن أو يتغاير زيادة واختصاراً، فاحذر أن تأخذ من هذه الكتب ما عزي إلى " الصحيحين " وتقول: (متفق عليه) أو (أخرجه البخاري) أو (مسلم) دون الرجوع إلى " الصحيحين " ذاتهما.

---

(١) فتح المغيث (١/٣٨).

(٢) فتح المغيث (١/٤٠).

كما عليك أن تحذر من الحكم على لفظ البغوي مثلاً بالصحة، بمجرد عزوه الحديث إلى " الصحيح" وهو قد استخرجه عليه.

التنبيه الثالث: الفرق بين المستخرجات والزيادات أنَّ شرط الزيادات أن تكون من راوية ذلك الكتاب عن مصنِّفه، في حين أنَّ مؤلفي المستخرجات ليسوا من رواة الكتاب المستخرج عليه.

۞ أشهر المستخرجات[١]:

أولاً: المستخرجات على صحيح البُخاري:

١ـ المُسْتَخْرَج على صحيح البُخاريِّ: للإمامِ الحافظِ أبي العبَّاس محمد بن أحمد بن حَمدانَ بن ابن عليٍّ الحِيْرِيِّ النَّيْسَابُورِيِّ (ت٣٦٠هـ)[٢]. قال الذَّهبيُّ: وقد سَمِعَ بمنصورة ـ وهي أمُّ بلاد بلاد خُوارزم ـ بعضَ "صحيح البُخاري" مِنَ الفَرَبْرِيِّ، فوجدهُ نازلاً، فَصَنَّفَ على مثالهِ مُسْتَخْرَجاً لهُ[٣].

٢ـ المُسْتَخْرَج على صحيح البخاري: للحافظ الكبير الثَّبْت الجَوَّال الإمام أبي عليٍّ، الحُسين بن محمد بن أحمدَ بن محمد بن الحُسين بن عيسى بن ماسَرْجِس المَاسَرْجسيِّ النَّيْسَابُورِيِّ (ت٣٦٥هـ)[٤].

قال أبو عبدِاللَّهِ الحاكم في "تاريخه": "وخَرَّجَ على "صحيح البُخاريِّ" كتاباً، وعلى "صحيح مسلمٍ"[٥].

---

(١) هذا بتصرف من المبحث الثَّالث من موضوع "المُسْتَخْرَجات نشأتها وتطورها"، للدكتور موفق بن عبدالله بن عبدِ القادر، نشره في مجلة جامعة أمِّ القرى، نقلته لشموله وفائدته، جزى الله الكاتب خيراً.

(٢) ترجمته في: سير أعلام النبلاء: ١٦/١٩٣، العبر: ٢/٣٢٢، شذرات الذهب: ٣/٣٨. وفيات (٣٦٠هـ). ويُنَبَّه أنَّ لهُ أخاً باسم ((أبو عمرو محمد بن أحمد بن حمدان بن عليٍّ الحيريّ النَّيْسَابوريّ (ت٣٧٦هـ) ترجمته ومصادرها في: سير أعلام النبلاء: ١٦/٣٥٦، وهذا مِن المُتَّفق والمفترق.

(٣) سير أعلام النبلاء: (١٦/١٩٥).

(٤) ترجمته ومصادرها في سير أعلام النبلاء: (١٦/٢٨٧).

(٥) الأنساب: ١٢/٣٧ (المَاسَرْجِسيّ)، سير أعلام النبلاء: (١٦/٢٨٨).

٣ـ المُسْتَخْرَج على صحيح البُخَاريِّ: للإمامِ الحافظ الرَّحَّالِ النَّحْوِيِّ أبي محمدٍ، وأبي القاسم، عبدِالصَّمَدِ بن محمد بن حَيَّويه البُخَاريِّ (ت٣٦٨هـ)[١]، قال أبو عبدِاللَّهِ الحاكِمُ: استخرج على صحيح البُخاريِّ وجوَّدهُ[٢].

٤ـ المُسْتَخْرَج على صحيح البُخَاري: للإمام الحافظِ الحُجَّةِ الفقيهِ، شيخ الإسلام، أبي بكرٍ أحمد بن إبراهيمَ بن إسماعيلَ الجُرْجَانِيِّ الإسْمَاعيليِّ الشَّافعيِّ (ت٣٧١هـ)[٣]، قال الذَّهبيُّ، وابنُ كثيرٍ: يقعُ في أربع مُجَلَّداتٍ[٤]. وقد أُطلق عليهِ تسميات مُختلفةٍ، فمنهم مَنْ سَمَّاهُ: الصَّحيح[٥]، ومنهم مَنْ سَمَّاهُ: الصَّحيح على شَرْطِ البُخَاريِّ[٦]. ومنهم مَن سمَّاه: المُسْتَخْرَج على الصَّحيح[٧]، ومنهم مَن أطلق عليهِ: المُسْتَخْرَج على الصَّحيحين[٨]، وقال السَّخاويُّ: استخرج على البُخاريِّ فقط[٩].

وقد ذَكر المباركفوري في مقدمة تحفة الأحوذي أنَّ منه نُسخة مكتوبة بخط الحافظ ابن حجرٍ محفوظة في الخزانة الجرمنية، وأنَّ الحافظ اختصر هذا الكتاب ولخصه وسمَّاه المنتقى.

وقد استفاد الحافظ ابن حجرٍ من هذا الكتاب في شرحه للبخاري[١٠].

---

(١) ترجمته ومصادرها في: سير أعلام النُّبلاء: ١٦/٢٩١.

(٢) سير أعلام النبلاء: ١٦/٢٩١، تذكرة الحفاظ: ٣/٩٥٦.

(٣) ترجمته ومصادرها في: سير أعلام النبلاء: ١٦/٢٩٢.

(٤) سير أعلام النُّبلاء: ١٦/٢٩٣، البداية والنهاية: ١١/٢٩٨.

(٥) تبيين كذب المفتري: ١٩٤، تذكرة الحفاظ: ٣/٩٤٩، وسمَّاه الحافظ ابنُ حجرٍ: في المجمع المؤسس: (١/٣٣١/٢٥٥) باسم: "مُسْتَخْرَج أبي بكرٍ أحمد بن إبراهيم الإسماعيليِّ الجُرْجَانِيِّ".

(٦) النجوم الزَّاهرة: ٤/١٤٠.

(٧) سير أعلام النبلاء: ١٦/٢٩٣.

(٨) تدريب الراوي: ١/١١١.

(٩) فتح المغيث: ١/٣٩.

(١٠) انظر: مقدمة تحفة الأحوذي: ١/٣٣٠، معجم المصنفات الواردة في فتح الباري، برقم: (١١٦٨).

٥ـ المستخرج على صحيح البخاري: للإمامِ الحافظِ المُجوِّدِ الرَّحَّال، أبي أحمد محمد ابن أحمد بن حسين العبديِّ، الغِطْرِيفيِّ، الجُرْجَانِيِّ (ت٣٧٧هـ)[١]، قال الإمامُ السَّمْعَانِيُّ: "صنَّفَ المُسْنَد الصَّحيح على كتاب البُخاري"[٢].

٦ـ المُسْتَخرَج على صحيح البُخاري[٣]: للإمام الحافظِ، رئيس أصبهان، أبي عبدِاللَّهِ، محمد بن أحمد بن محمد بن عُصْم ابن أبي ذُهْلٍ العُصْمِيِّ الضَّبِّيِّ الهَرَوِيِّ (ت٣٧٨هـ).

٧ـ المُسْتَخْرَج على صحيح البُخاري: للحافظ المُجَوِّدِ العلاَّمَةِ، مُحَدِّث أصبهَانَ، أبي أيوبَ، أحمدَ بنُ موسى بن مَرْدويه بن فُوْرَك الأصبهاني[٤]، قال الذَّهبيُّ: "وَمِن تَصانيفِهِ كتاب: المُسْتَخْرَج المُسْتَخْرَج على صحيح البُخَارِيِّ، بِعُلُوٍّ في كثيرٍ مِن أحاديثِ الكتابِ حتَّى كأنَّهُ لقي البُخارِي"[٥].

٨ـ المُسْتَخْرَج على البُخاريِّ: للإمام الحافظِ، الثِّقةِ العلاَّمةِ، أبي نُعيم، أحمد ابن عبدِاللَّهِ بن إسحاقَ المِهْرَانيِّ، الأصبهانيِّ، الصُّوفيِّ، الأحولِ[٦]، ذكره الذَهبيُّ في سير أعلام النبلاء[٧]، وذكرهُ ابن حجرٍ في المجمع المؤسس[٨]، ويُعدُ هذا الكتاب أحد المراجع التي أكثر الإمامُ ابن حجرٍ حجرٍ الاقتباس منها في كتابه فتح الباري[٩].

ثانياً: المستخرجات على صحيح مُسْلِمٍ:

---

(١) ترجمته ومصادرها في: سير أعلام النبلاء: ١٦/٣٥٤.

(٢) الأنساب: ٩/١٥٩(الغِطْرِيْفِيِّ)، وانظر: سير أعلام النبلاء: ١٦/٣٥٥.

(٣) قال الذَّهبيُّ: "لابن أبي ذُهْلٍ (صحيح) خَرَّجهُ على صحيح البخاريِّ"، سير أعلام النبلاء: ١٦/٣٨١.

(٤) ترجمته ومصادرها في: سير أعلام التبلاء: ١٧/٣٠٩.

(٥) سير أعلام النبلاء: ١٧/٣١٠.

(٦) ترجمته ومصادرها في: سير أعلام النبلاء: ١٧/٤٥٣.

(٧) سير أعلام النبلاء: ١٩/٣٠٦. وذكره أيضاً في تذكرة الحفاظ:٤/١٠٩٧، وذكره السُّبكي في طبقات الشَّافعية الكبرى: ٤/٢٢، وذكره غيرهم مِمَّن ترجم للإمام أبي نُعيم.

(٨) المعجم المؤسس لابن حجر ٢/٩٤، برقم: ٦٢٣.

(٩) انظر: معجم المصنفات الواردة في فتح الباري:(٣٦٣-٣٦٥)، برقم:(١١٦٧).

١ـ المُسْتَخْرَج على صحيح مُسْلِمٍ: للإمام الحافظِ أبي بكرٍ، محمد ابن محمد بن رجاء الإسْفَرَايينيّ[١]، قال ابنُ الصَّلاح وهو يتحدَّث على المُصَنَّفات على صحيح مُسْلِمٍ: ومنها المسند المسند الصَّحيح... المُصَنَّف على شرطِ مسلم، وهو مُتقدِّمٌ يُشارك مُسْلِماً في أكثر شيوخه[٢].

٢ـ المُسْتَخْرَجُ على صحيح مُسْلِمٍ: للإمام الحافظِ الحُجَّةِ، أبي الفَضْلِ، أحمدَ بن سَلَمَةَ النَّيْسَابُوريِّ، البَزَّازِ، رفيق مُسْلِمٍ في الرِّحْلَةِ إلى بَلْخ وإلى البصرة [٣]، قال الذَّهبيُّ: "لهُ مُسْتَخْرَجٌ مُسْتَخْرَجٌ كهيئة صحيح مُسْلِمٍ. قال الشَّيخ أبو القاسم النَّصْراباذي: رأيتُ أبا عليٍّ الثَّقَفِيّ في النَّوم، فقال لي: عليكَ بصحيح أحمد بن سَلَمَةَ"[٤].

٣ـ المستخرج على صحيح مسلم: للإمام الحافظِ الزَّاهدِ شيخ الإسلام، أبي جعفرٍ، أحمد بن حمدانَ بن عليٍّ الحِيْرِيِّ النَّيْسَابُوريِّ[٥].

قال الخطيب البغداديُّ: "ولم يزل يطلب الصَّحيح على شرط مُسْلِمٍ حتَّى صَنَّفهُ"[٦]. وقال ابنُ الصَّلاح: "المُخَرَّج على صحيح مسلم، للعبد الصَّالح أبي جعفر أحمد بن حمدان"[٧].

٤ـ المُسْتَخْرَج على صحيح مُسْلِمٍ: للإمام الحافظِ أبي عَوَانةَ يعقوب بن إسحاقَ بن إبراهيمَ بن يزيدَ النَّيْسَابُوريِّ الأصلِ، الإسْفَرَايينيِّ (ت٣١٦هـ)[٨]، قال ابنُ الصَّلاح: "ومنها: مختصر المُسْنَد الصَّحيح، المُؤلَّف على كتاب مُسلمٍ تأليف الحافظ أبي عوانةَ يعقوب ابن إسحاقَ الإسفَرَايينيِّ،

---

(١) ترجمته ومصادرها في: سير أعلام النبلاء: ٤٩٢/١٣.
(٢) صيانة صحيح مسلم: ٨٩.
(٣) ترجمته ومصادرها في: سير أعلام النبلاء: ٣٧٣/١٣.
(٤) تذكرة الحفاظ: ٦٣٧/٢.
(٥) ترجمته ومصادرها في: سير أعلام النبلاء: ٢٩٩/١٤.
(٦) ترجمته ومصادرها في: سير أعلام النبلاء: ٢٩٩/١٤.
(٧) صيانة صحيح مسلم: ٨٨، وسير أعلام النبلاء: ٢٩٩/١٦.
(٨) ترجمته ومصادرها في سير أعلام النبلاء: ٤١٧/١٤.

روى فيه عن يونس بن عبدِالأعلى، وغيرِهِ مِن شيوخ مُسْلِمٍ"[١]. وقال الإمامُ الكتَّانيُّ: "وفيه زيادات عدَّةٌ"[٢].

٥ـ المُسْتَخْرَجُ على صَحيح مُسْلِمٍ: للإمام الكبيرِ، شيخ الإسلام، أبي عِمرانَ، موسى ابن العبَّاسِ، الخُرَاسَانِيِّ، الجُوَيْنِيِّ (ت٣٢٣هـ)[٣]، قال الحاكم النَّيْسَابُورِيُّ: "خَرَّجَ على كتاب مُسْلِمٍ"[٤].

٦ـ المُسْتَخْرَجُ على صَحيح مُسْلِمٍ: للإمام الحافظِ المُفيدِ، أبي مُحمَّدٍ أحمدَ بن محمد ابن إبراهيمَ الطُّوسيِّ البَلاذُرِيِّ (ت٣٣٩هـ)[٥]، قال الحاكمُ أبو عبدِاللَّهِ: "وَحُكِيَ عن أبي مُحمدٍ البَلاذُرِيِّ أنَّهُ قال: لم تكن لي هِمَّة في سماع الحديثِ أكبر مِن التَّخريج على كتاب مُسْلِمٍ، فلمَّا انصرفتُ مِنَ الرِّحْلَةِ أخذتُ في التَّخْريجِ عليهِ، وأفنيتُ عُمري في جَمْعِهِ"[٦].

---

(١) صيانة صحيح مسلم: ٨٩. وقال الإمامُ الذَّهبيُّ: "صاحب المسند الصَّحيحالذي خَرَّجهُ على صحيح مسلمٍ". سير أعلام النبلاء: ٤١٧/١٤. وقال الإمامُ الكتَّانيُّ: "وفيه زيادات عدَّةٌ". الرسالة المستطرفة: (ص٢٧).

(٢) الرسالة المستطرفة: ٢٧، وسمَّاه الحافظ ابن حجرٍ في المجمع المؤسس (٢٢٦/٢): صحيح أبي عوانة، وكذا ذكره الذَّهبي في عدَّة مواطن في سير أعلام النبلاء، وقد طبع منه الجزء الأول، والثاني، والرابع، والخامس بدائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن في الهند. تحت عنوان: مسند أبي عَوانة، وهو مرتب على الأبواب. ويوجد مخطوطاً تحت عنوان: المُسْنَد المُخرَّج على كتاب مُسْنَدِ ابنِ الحَجَّاج. انظر: تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين: (٣٤٣/١/١).

(٣) ترجمته ومصادرها في: سير أعلام النبلاء: ٢٣٥/١٥.

(٤) سير أعلام النبلاء: ٢٣٥/١٥، وقال السَّمعاني: وصنَّفَ على كتاب مُسلِمِ بنِ الحَجَّاجِ. الأنساب: ٣٨٥/٣(الجُوَيْنيّ). وقال الذَّهبيُّ: "مؤلِّفُ المُسْنَد الصَّحيح الذي خَرَّجهُ كهيئة صحيح مُسْلِمٍ. سير أعلام النبلاء: (٢٣٥/١٥).

(٥) ترجمته ومصادرها في: سير أعلام النبلاء: ٣٦/١٦.

(٦) الأنساب: ٣٥١/١(البَلاذُرِيّ).

٧ـ المُستَخرجُ على صَحيح مُسْلِمٍ: للإمامِ الحافظ العَلاَّمةِ مُحَدِّث الأندلس، أبي محمدٍ، قاسم بن أصْبَغ بن محمدٍ القُرْطُبيِّ، مولى بني أُمَيَّةَ (ت٣٤٠هـ)[١]، قال الذَّهبيُّ: "وَفاتَهُ السَّماع مِن أبي داودَ، فصَنَّفَ سُنناً على وَضْع سُننِهِ، وصحيح مُسلم فاتهُ أيضاً فَخَرَّجَ صَحيحاً على هيئتِهِ"[٢].

٨ـ المُستخرَج على صحيح مُسلم: للإمام الحافظِ الفقيهِ القدوةِ شيخ الإسلام، أبي النَّضْرِ، محمد بن محمد بن يوسفَ، الطُّوسِيِّ، الشَّافعيِّ (ت٣٤٤هـ)[٣]، قال الإمامُ الذَّهبيُّ: "وَعَمِلَ مُسْتَخْرَجاً على صحيح مُسْلِمٍ"[٤].

٩ـ المُسْتَخْرَجُ على صَحيح مُسْلِمٍ: للإمام الحافظِ المُتْقِنِ الحُجَّةِ، أبي عبدِاللَّهِ محمد ابن يعقوبَ بن يوسفَ الشَّيْبَانِيِّ النَّيْسَابوريِّ، المعروف بابنِ الأَخْرَمِ، ويُعْرَفُ قديماً بابنِ الكِرْمَانِيِّ (ت٣٤٤هـ)[٥]، قال الحَاكمُ: "صَنَّفَ كتابَ المُسْتَخْرَجِ على الصَّحيحين، وَصَنَّفَ المُسْنَد الكبير، وسألهُ أبو العبَّاس السَّرَّاجُ أن يُخَرِّجَ لهُ كِتاباً على صحيح مُسلِمٍ فَفَعَلَ. وسمعتُ أبا عَبداللَّهِ ابنَ يعقوبَ غيرَ مَرَّةٍ، يقولُ: ذَهبَ عُمري في جَمْعِ هذا الكتاب، يعني المُسْتَخْرَج على كتاب مُسْلِمٍ، وسمعتهُ تندَّمَ على تصنيفِهِ المُخْتَصَر الصَّحيحِ المُتَّفق عليه، ويقولُ: مِن حَقِّنا أن نَجْهَدَ في زيادة الصَّحيح"[٦].

١٠ـ المُسْتَخْرَج على صحيح مُسْلِمٍ: للإمام الحافظِ المُفتي، شيخ خُرَاسَانَ أبي الوَليدِ حَسَّانَ بنِ محمد بن أحمدَ بن هارونَ النَّيْسَابُوريِّ، الشَّافعيِّ (ت٣٤٩هـ)[٧]، قال الحَاكِمُ: "صَنَّفَ أبو الوليدِ المُسْتَخْرَج على صحيح مُسْلِمٍ"[٨].

---

(١) ترجمته ومصادرها في: سير أعلام النبلاء: ١٥/٤٧٢.

(٢) سير أعلام النبلاء: ١٤/٤٧٣، وقال ابنُ فَرْحون: وصنَّفَ في الحديثِ مُصَنَّفاتٍ حَسَنَةٍ، منها: مُصَنَّفهُ المُخَرَّج على كتاب أبي داودَ.. الدِّيباج المُذْهَب: ٢/١٤٦.

(٣) ترجمته ومصادرها في: سير أعلام النبلاء: ١٥/٤٩٠.

(٤) سير أعلام النبلاء: ١٥/٤٩٠.

(٥) ترجمته ومصادرها في: سير أعلام النبلاء: ١٥/٤٦٦.

(٦) سير أعلام النبلاء: ١٥/٤٦٧-٤٦٨.

(٧) ترجمته ومصادرها في: سير أعلام النبلاء: ١٥/٤٩٢.

(٨) سير أعلام النبلاء: ١٥/٤٩٤.

١١ـ المُستَخرجُ على صَحيح مُسْلِم: للحافظ المُجَوِّدِ، أبي سعيدٍ، أحمد بن محمد ابن سعيد بن إسماعيلَ الحِيْرِيِّ النَّيْسابُوريِّ الشَّهيد (ت٣٥٣هـ)[١]، سمَّاهُ الذَّهبيُّ "المستخرج على صحيح مُسْلِم"[٢].

١٢ـ المُسْتَخْرَج على صَحيح مُسْلِم: للعلاَّمةِ الحافظِ أبي حامدٍ، أحمدَ بنِ مُحمد بن شَارك، الهَرَوِيِّ، الشَّافعيِّ (ت٣٥٨هـ)[٣]، قال السُّبْكيُّ: "وللحافظِ أبي حامدٍ الشَّارِكِيِّ كتاب ((المُخَرَّج على صحيح مُسْلِمٍ)) لم أقف عليهِ"[٤].

١٣ـ المُسْتَخْرَج على صَحيح مُسْلِم: للحافظ الكبير الثَّبْت الجَوَّال الإمام أبي عليٍّ، الحُسينِ بن محمد بن أحمدَ بن محمد بن الحُسين بن عيسى بن ماسَرْجِس المَاسَرْجِسيِّ النَّيْسَابُورِيِّ (ت٣٦٥هـ)[٥]، قال أبو عبدِاللَّهِ الحاكم في تاريخه: "وخَرَّجَ على صحيح البُخاريِّ كتاباً، وعلى صحيح مسلم"[٦].

١٤ـ المُستخرجُ على صَحيح مُسْلِم: للإمام الحافظِ الصَّادِقِ، مُحَدِّث أصبهان، أبي محمد عبدِاللَّهِ بن محمد بن جعفر بن حَيَّانَ، المعروف بأبي الشَّيخ، (ت٣٦٩هـ)[٧]، ذكره الإمامُ السَّمعانيُّ ضمن ضمن مروياته وسمَّاه: "المُسْنَد المُنْتَخَب على الأبواب المُسْتَخْرَج مِن كتاب مُسْلِمِ بنِ الحَجَّاج"[٨]، وسمَّاهُ ابنُ الصَّلاح: "المُخَرَّج على مُسْلِم.

---

(١) ترجمته ومصادرها في: سير أعلام النبلاء: ١٦/٢٩.

(٢) سير أعلام النبلاء: (١٦/٢٩)، وسمَّاه في تذكرة الحفاظ: (٣/٩٢٠): الصَّحيح المُخَرَّج على كتاب مُسْلِمٍ.

(٣) ترجمته ومصادرها في: سير أعلام النبلاء: ١٦/٢٧٣.

(٤) طبقات الشَّافعية الكبرى: (٣/٤٥)، وذكره ابنُ الصَّلاح في كتاب صيانة صحيح مُسلِمٍ: (ص٨٩).

(٥) ترجمته ومصادرها في سير أعلام النبلاء: ١٦/٢٨٧.

(٦) الأنساب: ١٢/٣٧(المَاسَرْجسيّ)، سير أعلام النبلاء: ١٦/٢٨٨.

(٧) ترجمته ومصادرها في سير أعلام النبلاء: ١٦/٢٧٦.

(٨) المنتخب من معجم شيوخ الإمام أبي سعد السَّمعاني: ٣/١٤٧٣، برقم:(١٠٠٥)، صيانة صحيح مسلم: ١٦١، شرح مسلم للنووي: ١/١٩٣–١٩٤، سير أعلام النبلاء: ١٩/٤١٩.

١٥ـ المُسْتَخْرَجُ على صَحيح مُسْلِمٍ: للإمام الحافظِ الحُجَّةِ الفقيهِ، شيخ الإسلام، أبي بكرٍ أحمد بن إبراهيمَ بن إسماعيلَ الجُرْجَانيِّ الإسْمَاعيليِّ الشَّافعيِّ (ت٣٧١هـ)[١]، قال الخليليُّ: "صَنَّفَ على كتاب مُسْلِمٍ، والبُخَارِيِّ"[٢]. وقال السَّخاويُّ: "استخرج على البُخاريِّ فقط"[٣].

١٦ـ المُسْتَخْرَج على صَحيح مُسْلِم: للمُحَدِّثِ الحافظِ الجَوَّالِ، أبي عبدِاللَّهِ، الحُسينِ ابن أحمدَ بن محمدٍ الشَّماخِيِّ، الهَرَوِيِّ، الصَّفَّار (ت٣٧٢هـ)[٤]، قال الإمامُ البَرْقَانيُّ: "عندي عن الشَّماخيِّ رزمة، وكان قد أخرجَ كتاباً على صحيح مُسْلِمٍ، ولا أُخَرِّجُ عنهُ في الصَّحيح حَرْفاً واحداً"[٥]. وقال الذَّهبيُّ: "صاحبُ المُسْتَخْرَج على صحيح مُسْلِمٍ"[٦]. وقد تُكُلِّمَ فيهِ.

١٧ـ المُسْتَخْرَج على صَحيح مُسْلِمٍ: للإمام الحافظِ المُجَوِّدِ، أبي بكرٍ، محمد بن عبدِاللَّهِ بن محمد بن زكريا الشَّيبانيِّ الخُرَاسَانيِّ الجَوْزَقِيِّ (ت٣٨٨هـ)[٧]، قال أبي عبدِاللَّهِ الحاكم: "صَنَّفَ المُسْنَد الصَّحيحَ على كتاب مُسْلِمٍ"[٨]. وذكر المُباركفوريّ أنَّ منه نُسخة مكتوبة بخط الحافظ ابن حجرٍ، حجرٍ، موجودة في الخزانة الجرمنية، وأنَّ الحافظ ابن حجرٍ اختصر هذا الكتاب وسمَّاه: "المُنْتَقى"[٩].

---

(١) ترجمته ومصادرها في: سير أعلام النبلاء: ١٦/٢٩٢.

(٢) الإرشاد: ٢/٧٩٤، برقم: (٦٨٥).

(٣) فتح المغيث: ١/٣٩.

(٤) ترجمته ومصادرها في: سير أعلام النبلاء: ١٦/٣٦٠.

(٥) تاريخ بغداد: ٤/٩.

(٦) سير أعلام النبلاء: ١٦/٣٦٠

(٧) ترجمته ومصادرها في: سير أعلام النبلاء: ١٦/٤٩٣.

(٨) الأنساب: ٣/٣٦٦(الجَوْزَقِيّ) من قرى نَيْسَابُور، وكذا سماه ابنُ الصَّلاح في: صيانة صحيح مسلم: ٩٠.

(٩) انظر: مقدمة تحفة الأحوذي: ١/٢٣٠.

١٨ـ المُستَخرجُ على صَحيح مُسْلِمِ: للإمامِ الحافظِ، الثِّقةِ العلاَّمةِ، أبي نُعيمِ، أحمد ابن عبدِاللَّهِ بن إسحاقَ المِهْرَانيِّ، الأصبهانيِّ، الصُّوفيِّ، الأحولِ (ت٤٣٠هـ)[١]، ذكره ابنُ الصَّلاح وسمَّاه: "المُسْنَد المُسْتَخْرَج على كتاب مُسْلِمٍ"[٢].

ثالثاً: المُسْتَخْرَجَات على الصَّحِيحين:

١ـ المُسْتَخْرَجُ عَلى الصَّحِحَين: للإمام الحافظِ المُتْقِنِ الحُجَّةِ، أبي عبدِاللَّهِ محمد بن يعقوبَ بن يوسفَ الشَّيْبَانِيِّ النَّيْسَابُوريِّ، المعروف بابنِ الأَخْرَم، ويُعْرَفُ قديماً بابنِ الكِرْمَانِيِّ (ت٣٤٤هـ)[٣]، قال الحَاكمُ: "صَنَّفَ كتابَ المُسْتَخْرَج على الصَّحيحين، وَصَنَّفَ المُسْند الكبير، وسألهُ أبو العبَّاس السَّرَّاجُ أن يُخَرِّجَ لهُ كِتاباً على صحيح مُسلِمٍ فَفَعَلَ. وسمعتُ أبا عَبدِاللَّهِ ابنَ يعقوبَ غيرَ مَرَّةٍ، يقولُ: ذَهبَ عُمري في جَمْع هذا الكتاب، يعني المُسْتَخْرَج على كتاب مُسْلِمٍ، وسمعتهُ تندَّمَ على تصنيفهِ المُخْتَصَر الصَّحيح المُتَّفق عليه، ويقولُ: مِن حَقِّنا أن نَجْهَدَ في زيادة الصَّحيح"[٤].

٢ـ المُسْتَخْرَجُ عَلى الصَّحِحَين: للإمام الحافظ أبي عليٍّ الحُسين ابن محمد بن أحمد المَاسَرْسَجِيِّ (ت٣٦٥هـ)، ذَكره الكَتَّانيُّ فيمن صَنَّفَ على كُلٍّ منهما[٥].وقد تقدَّم أنَّهُ: خَرَّجَ على صحيح البُخاريِّ كتاباً، وعلى صحيح مُسْلِمٍ[٦]. وهما كتابان مستقلاَّن، والمرادُ من قولنا المستخرج على الصَّحيحين ما اشتمل عليه البخاري ومسلم.

---

(١) ترجمته ومصادرها في: سير أعلام النبلاء: ٤٥٣/١٧.

(٢) صيانة صحيح مُسْلِم: ٩٠، وقد طبع تحت عنوان ((المُسْنَد المُسْتَخْرَج على صحيحِ مُسْلِمٍ))، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٦م. بتحقيق محمد حسن.

(٣) ترجمته ومصادرها في: سير أعلام النبلاء: ٤٦٦/١٥.

(٤) سير أعلام النبلاء: ٤٦٧/١٥-٤٦٨.

(٥) الرِّسالة المستطرفة: ٣٠،٢٩.

(٦) سير أعلام النبلاء: ٢٨٨/١٦، تذكرة الحفاظ:٩٥٦/٣.

٣ـ المُسْتَخْرَجُ عَلى الصَّحِيحَين: للإمام الحافظ، المُعَمَّرِ الثِّقَةِ، شيخ الأهواز، أبي بَكْرٍ، أحمد بن عَبْدَانَ بن محمد بن الفَرَجِ، الشِّيْرَازِيِّ (ت٣٨٨هـ)[١]، ذكره الكتَّانيُّ فيمن صَنَّفَ على كُلٍّ منهما[٢].

٤ـ المُسْتَخْرَجُ عَلى الصَّحِيحَين: للإمام الحافظ، العَلاَّمَةِ الثِّقَةِ، شيخ الفُقهاءِ والمُحَدِّثينَ، أبي بَكْرٍ، أحمدَ بن محمد بن أحمد بن غَالبٍ، الخُوَارِزْمِيِّ، ثُمَّ البَرْقَانيِّ، المتوفى ببغدادَ سنة (٤٢٥هـ)[٣]، قال الخطيبُ البغداديُّ: "وَصَنَّفَ مُسْنَداً ضَمَّنَهُ ما اشتملَ عليه صَحيح البُخاريّ ومُسْلِم"[٤].

٥ـ المُسْتَخْرَجُ عَلى الصَّحِيحَين: للإمام الحافظِ المُجَوِّدِ، أبي بكرٍ، أحمدَ بن عليِّ بن محمد بن إبراهيمَ بن مَنْجُويه، اليَزْدِيِّ، الأَصْبَهانِيِّ، نزيلِ نيسابور (ت٤٢٨هـ)[٥]، قال الذَّهبيُّ: "قد صَنَّفَ ابنُ مَنْجُويه على الصَّحيحين مُسْتَخْرَجاً، وعلى جامع أبي عيسى، وسُنن أبي داودَ"[٦].

٦ـ المُسْتَخْرَجُ عَلى الصَّحِيحَين: للإمام الحافظِ، الثِّقةِ العلاَّمةِ، أبي نُعيمٍ، أحمد بن عبدِاللَّهِ بن إسحاقَ المِهْرَانِيِّ، الأصبهانيِّ، الصُّوفيِّ، الأحولِ (ت٤٣٠هـ)[٧]، ذكره الإمامُ الذَّهبيُّ، وسمَّاه: "المُسْتَخْرَجُ عَلى الصَّحِيحَين"[٨].

٧ـ المُسْتَخْرَجُ عَلى الصَّحِيحَين: للإمام الحافظِ المُجَوِّدِ، شيخِ الحَرَمِ، أبي ذَرٍّ، عَبْدِ ابنِ أحمد بن محمد، المعروف ببلدهِ بابنِ السَّمَّاكِ، الأنصاريِّ، الخُرَاسَانيِّ، الهَرَوِيِّ، المَالِكِيِّ (ت٤٣٤هـ)[١]،

---

(١) ترجمته ومصادرها في: سير أعلام النبلاء: ١٦/٤٨٩.

(٢) الرِّسالة المستطرفة: ٢٩،٣٠.

(٣) ترجمته ومصادرها في: سير أعلام النبلاء: ١٧/٤٦٤.

(٤) تاريخ بغداد: ٤/٣٧٤. وقال الكتَّانيُّ: "على كلِّ منهما" الرسالة المستطرفة: (ص٣٠). وأفاد منه الإمام ابنُ حجر في فتح الباري. انظر: (٢/٤٢٤، ٥٦٤، و ٥/٣٢٩ و ٦/٥٥، ١٢/٣٠٩، ٤٣٣، و١٣/٥١٤،٢١٠).

(٥) ترجمته ومصادرها في: سير أعلام النبلاء: ١٧/٤٣٨.

(٦) سير أعلام النبلاء: ١٧/٤٤٠.

(٧) ترجمته ومصادرها في: سير أعلام النبلاء: ١٧/٤٥٣.

(٨) سير أعلام النبلاء: ١٧/٤٥٥-٤٥٦.

قال القاضي عِياض: "ولأبي بكر كتابه الكبير في المسند الصحيح المخرج على البخاري ومسلم"[٢].

٨ـ المُسْتَخْرَجُ عَلى الصَّحِيحَين: للإمام الحافظِ المُجَوِّدِ، مُحَدِّث العراق، أبي محمدٍ، الحَسَنِ بن محمد بن الحَسن بن عليٍّ، البغداديِّ، الخَلاَّل (ت٤٣٩هـ)[٣]، قال الخطيبُ البغداديُّ: "وخَرَّجَ المُسْنَد على الصَّحيحين"[٤].

٩ـ المُسْتَخْرَجُ على الصَّحِيحين: للإمام المُحَدِّثِ الثِّقَةِ، أبي الحَسَنِ، أحمد بن محمد ابن أحمد بن منصورٍ، البغداديِّ العَتيقِيِّ، المُجَهِّزِ السَّفَّارِ (ت٤٤١هـ)، قال ابنُ ماكولا: "خَرَّجَ على الصَّحيحين"[٥].

١٠ـ المُسْتَخْرَجُ عَلى الصَّحِيحَين: للحافظِ العالِمِ المُفيدِ، أبي مَسْعودٍ، سُليمانَ بنِ إبراهيم بن محمد بن سُليمانَ الأصْبَهَانيِّ، المِلَنْجيِّ (ت٤٨٦)[٦]، قال السَّمعانيُّ: "خَرَّجَ على الصَّحيحين"[٧].

رابعاً: المُسْتَخْرَجَات على السُّنَنِ وَغَيرِها:

١ـ المُسْتَخْرَجُ على جامع التِّرْمِذِيِّ: للإمام الحافظ المُجَوِّدِ، أبي عليٍّ، الحسنِ بن عليٍّ ابن نَصْر بن منصورٍ، الطُّوسِيِّ، المعروف بمُكردش (ت٣١٢هـ)[٨]، ذكرَ الكَتَّانيُّ أنَّ لهُ مُسْتَخرجاً على التِّرْمِذِيِّ، وأضاف قائلاً: "لقد شارك التِّرْمِذِيّ في كثيرٍ مِن شيوخهِ"[٩].

---

(١) ترجمته ومصادرها في: سير أعلام النبلاء: ١٧/٥٥٤.

(٢) ترتيب المدارك: ٤/٦٩٧، وسمّاه الحافظ الذَّهبيُّ: "الصَّحيح المُسْنَد المُخَرَّج على الصَّحيحين" سير أعلام النبلاء: ١٧/٥٦٠.

(٣) ترجمته ومصادرها في: سير أعلام النبلاء: ١٧/٥٩٣.

(٤) تاريخ بغداد: ٧/٤٢٥، الأنساب: ٥/٢١٨(الخَلاَّل)، سير أعلام النبلاء: ١٧/٥٩٣.

(٥) سير أعلام النبلاء: ١٧/٦٠٣، الوافي بالوفيات: ٧/٣٧٩.

(٦) ترجمته ومصادرها في: سير أعلام النبلاء: ١٩/٢١.

(٧) سير أعلام النبلاء: ١٩/٢٣.

(٨) ترجمته ومصادرها في: سير أعلام النبلاء: ١٤/٢٨٧.

(٩) الرسالة المستطرفة: ٣١.

٢ـ المُسْتَخْرَجُ على جامع التِّرْمِذِيِّ: للإمامِ الحافظِ المُجَوِّدِ، أبي بكرٍ، أحمدَ بن عليٍّ ابن محمد بن إبراهيمَ بن مَنْجُويه، اليَزْدِيِّ، الأَصْبَهانيِّ، نزيلِ نيسابور (ت٤٢٨هـ)[1]، قال الذَّهبيُّ: "قد صَنَّفَ ابنُ مَنْجُويه مُسْتَخْرَجاً على جامع أبي عيسى"[2].

٣ـ المُسْتَخْرَج على سُنن أبي داود: للإمام الحافظِ العَلاَّمةِ، شيخ الأندلسِ، ومُسْنِدِها، أبي عبدِاللَّهِ محمد بن عبدِالملك بن أيمن بن فَرَجٍ القُرْطُبِيِّ (ت٣٣٠هـ)[3]، قال الذَّهبيُّ: "صَنَّفَ كتاباً في السُّنَنِ، خَرَّجَهُ على سُنن أبي داود"[4].

٤ـ المُسْتَخْرَج على سُنن أبي داود: للإمامِ الحافظِ المُجَوِّدِ، أبي بكرٍ، أحمدَ بن عليٍّ ابن محمد بن إبراهيمَ بن مَنْجُويه، اليَزْدِيِّ، الأَصْبَهانيِّ، نزيلِ نيسابور (ت٤٢٨هـ)[5]، قال الذَّهبيُّ: "قد صَنَّفَ مُسْتَخْرَجاً على سُنن أبي داودَ"[6].

٥ـ المُسْتَخْرَج على سُنن أبي دَاودَ: للإمام الحافظ العَلاَّمةِ مُحَدِّث الأندلس، أبي محمدٍ، قاسم بن أَصْبَغ بن محمدٍ القُرْطُبِيِّ، مولى بني أُمَيَّةَ (ت٣٤٠هـ)[7]، قال الذَّهبيُّ: "وَفاتَهُ السَّماع مِن أبي داودَ، فصَنَّفَ سُنناً على وَضْعِ سُننه"[8]. قال الكَتَّانيُّ: "ثُمَّ اختصر قاسمُ ابن أصبغ كتابه وسَمَّاهُ المُجتنى بالنُّون، فيه مِنَ الحديثِ المُسْنَدِ ألفٌ وأربعمائة وتسعونَ حديثاً، في سبعة أجزاء"[9].

---

(١) ترجمته ومصادرها في: سير أعلام النبلاء: ١٧/٤٣٨.

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء: ١٧/٤٤٠، الرسالة المستطرفة: (ص٣٠).

(٣) ترجمته ومصادرها في: سير أعلام النبلاء: ١٥/٢٤١.

(٤) سير أعلام النبلاء: ١٥/٢٤٢، وانظر: تاريخ علماء الأندلس: ٢/٥٠-٥١، الرِّسالة المستطرفة: ٣٠.

(٥) ترجمته ومصادرها في: سير أعلام النبلاء: ١٧/٤٣٨.

(٦) أنظر: سير أعلام النبلاء: (١٧/٤٤٠).

(٧) ترجمته ومصادرها في: سير أعلام النبلاء: ١٤/٤٧٢.

(٨) سير أعلام النبلاء: ١٤/٤٧٣، وقال ابنُ فَرْحون: وصنَّفَ في الحديثِ مُصَنَّفاتٍ حَسَنَةٍ، منها: مُصَنَّفهُ المُخَرَّج على كتاب أبي داودَ.. الدِّيباج المُذْهَب: ٢/١٤٦.

(٩) الرسالة المستطرفة: (ص٣٠).

٦ـ الأموال: لأبي أحمد حُميد بن مَخْلَد بن قُتَيْبَةَ بن عبدِاللَّهِ الأزديِّ النَّسائيِّ، المعروف بابنِ زَنْجُويه، وهو لقبُ أبيهِ (ت٢٤٨، وقيل: ٢٥١هـ)(١)، قال الكَتَّانيُّ: "وكتابه كالمُسْتَخْرَجِ على كتاب أبي عُبيدٍ، وقد شاركهُ في بعض شيوخهِ وزاد عليهِ زيادات"(٢).

٧ـ المُنْتَقى: للإمام الحافظ العَلاَّمةِ مُحَدِّث الأندلس، أبي محمدٍ، قاسم بن أصْبَغ بن محمدٍ القُرْطُبِيِّ، مولى بني أُمَيَّةَ (ت٣٤٠هـ)(٣)، قال الكَتَّانيُّ: "وكتاب المُنْتَقَى لأبي محمد قاسم بن أصبغ، أصبغ، وهو على نحو كتاب المُنْتَقَى لابن الجارود عبداللّه بن عليٍّ (ت٣٠٦، أو٣٠٧هـ)، وهو كالمُسْتَخْرَجِ على صحيح ابنِ خُزَيْمَةَ، وكان قد فاتهُ السَّماع منهُ ووجدهُ قد مات، فألَّفهُ على أبوابِ كتابهِ بأحاديثَ خرَّجَها عن شيوخهِ، قال أبو محمد ابن حزمٍ: وهو خير انتقاء منه"(٤).

٨ـ المُسْتَخْرَج على كتاب التَّوحيد لابن خُزَيْمَةَ: للإمام الحافظِ، الثِّقةِ العلاَّمةِ، أبي نُعيم، أحمد بن عبدِاللَّهِ بن إسحاقَ المِهْرَانيِّ، الأصبهانيِّ، الصُّوفيِّ، الأحولِ (ت٤٣٠هـ)(٥)، ذكره الإمامُ الإمامُ الكَتَّانيُّ(٦).

٩ـ المُسْتَخْرَجُ على المُسْتَدْرَك للحاكم النَّيْسَابُوريِّ: للإمام أبي الفَضْلِ عَبْدِالرَّحيم ابنِ الحُسينِ بن عبدِالرَّحمن العِراقيِّ (٨٠٦هـ)(٧)، قال الحافظ ابن حجرٍ في ترجمة العراقيِّ: "ثُمَّ شَرَعَ في الإملاء من تخريج المُسْتَدْرَك، فكتب منه قَدْر مُجَيْلَدة إلى أثناء كتاب الصَّلاة"(٨). وقال الكَتَّانِيُّ: "وأملى "وأملى على المُسْتَدْرَكِ للحاكم مُسْتَخْرَجاً لم يَكْمل"(١).

---

(١) ترجمته ومصادرها في سير أعلام النبلاء: ١٢/١٩.

(٢) الرسالة المستطرفة: (ص٤٧).

(٣) ترجمته ومصادرها في: سير أعلام النبلاء: ١٥/٤٧٢.

(٤) الرسالة المستطرفة: (ص٢٥).

(٥) ترجمته ومصادرها في: سير أعلام النبلاء: ١٧/٤٥٣.

(٦) الرِّسالة المستطرفة: (ص٣١).

(٧) ترجمته ومصادرها في: المجمع المؤسس: ٢/١٧٦.

(٨) المجمع المؤسس: ٢/١٨٥،برقم: (٧٥٣)، ولحظ الألحاظ: ٢٣٣، ويوجد ((سبعة مجالس من المُسْتَخْرَج على المُسْتَدْرك)) في ليدن بخطِّ اللبودي، وفي المكتبة البلدية بالأسكندرية: ٢٤٣٦، طبعةُ محمد

قال الكَتَّانيُّ رحمهُ اللَّهُ تعالى: "وقد يطلق الْمُسْتَخْرَجُ عندهم على كتابٍ استخرجهُ مؤلِّفهُ، أي جمعهُ مِن كُتُبٍ مَخصوصةٍ، كَمُسْتَخْرَجِ الحافظِ أبي القاسمِ عبدالرَّحمن بن محمد ابن إسحاقَ بن محمد بن يحيي بن مَنْدَه العَبْدِيِّن مولاهم، الأصفهاني، المتوفى سنة (٤٧٠هـ)، واستخرجَهُ للنَّاسِ للتذكرةِ، وسمَّاهُ: الْمُسْتَخْرَج مِن كُتُبِ النَّاسِ للتذكرةِ والْمُسْتَطْرَفِ مِن أحوالِ النَّاسِ للمعرفةِ، جمعَ فيهِ فأوعى... وكثيراً ما ينقل عن مُسْتَخْرَجِهِ المذكور الحافظ ابن حجرٍ في كُتُبِهِ، فيقولُ: ذَكَرَ ابنُ مَنْدَه في مُسْتَخْرَجِهِ، وتارةً يقولُ: في تذكرتهِ، واللَّهُ أعلم"(٢).

وفي الصفحات التالية دراسة موجزة عن:

۞ المبحث الأول: مستخرج أبي نعيم على صحيح البخاري.

۞ المبحث الثاني: مستخرج أبي عوانة في مستخرجه على صحيح مسلم.

عبدالمنعم بن رشاد، بمكتبة السُّنَّة في القاهرة(١٤١٠هـ-١٩٩٠م)، في(١٣٢صفحة)، انظر: المجمع المؤسس: ٢/١٨٥(حاشية رقم:٧٥٣).

(١) الرسالة المستطرفة: (ص٣١).

(٢) الرسالة الْمُسْتطرفة: (ص٣١-٣٢).

المبحث الأول
المستخرج على صحيح البُخاري
للإمام أبي نعيم (رحمه الله)

المطلب الأول: ترجمةٌ مختصرة للحافظ أبي نُعيم

۞ اسمه ونسبه ومولده: هو أبو نُعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني[١].

۞ طلبه للعلم وشيوخه:

حَدَثٌ صغيرٌ لم يُجاوز ست سنين، سمع على حُفَّاظ زمانه، كَمُسْنِد أصبهان العمر أبي محمد بن فارس، وأبي أحمد العسال، وأحمد بن معبد السَّمسار، وأحمد بن بُندار العشَّار، وأحمد بن محمد القصَّار، وأبي القاسم الطَّبراني، وأبي بكر الآجري، وأبي علي بن الصَّواف وأبي الشيخ بن حيان، وخلائق سواهم[٢]. قال الذهبي: "وتهيَّأ لَهُ من لُقيِّ الكبار مَا لَمْ يقع لِحَافِظِ"[٣].

۞ منزلته العلمية وثناء العلماء عليه:

قال أحمد بن محمد بن مردويه: "كان أبو نُعيم في وقته مَرْحُولاً إليه، لم يكن في أُفُقٍ من الآفاق، أحدٌ أحفظَ منه ولا أَسْنَدَ منه، كان حُفَّاظ الدنيا قد اجتمعوا عنده، وَكُلٌ يوم نَوْبَةُ واحدٍ منهم، قرأ ما يُريدُهُ إلى قريب الظُّهر، فإذا قام إلى داره رُبَّما كان يُقرأ عليه في الطّريق جُزءٌ، وكان لا يَضْجَرُ، لم يكن لَهُ غذاءٌ سوى التَّسميع والتَّصنيف"[٤].

---

(١) انظر: وفيات الأعيان (١/١١٠) دار الكتب العلمية؛ بيروت ١٤١٩هـوالوافي بالوفيات (٨١/٧) دار النشر فرانز شتاينر بفيسبادن ١٤٠١هـوطبقات الشافعية الكبرى (٧/٣)؛ دار المعرفة؛ بيروت بلا تاريخ

(٢) تذكرة الحفاظ (١٠٩٢/٣ ــ ١٠٩٣) وطبقات الشافعية الكبرى (٧/٣ ــ ٨).

(٣) تذكرة الحفاظ (١٠٩٣/٣).

(٤) تذكرة الحفاظ (١٠٩٤/٣) وطبقات الشافعية الكبرى (٨/٣).

وقال الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ): "لم أَرَ أحداً أُطلق عليه اسم الحفظ غير أبي نُعيم، وأبي حازم العبدوي"[١].

وقال الذهبي: "الحافظ الكبير محدث العصر[٢]، وعُرف لأبي نُعيم أفاضلُ أخذوا عنه، وانتفعوا به، فمن أعلامهم: أبو سعد الماليني، والخطيب البغدادي، وأبو صالح المؤذن، وأبو علي الوخشي، وخلق كثير"[٣].

ولقد ألَّف أبو نعيم تصانيف أشتهر بها حتَّى قال ابنُ كثير (ت٧٧٤هـ): "ذُو التصانيف المُفيدة الكثيرة الشهيرة"[٤]. ومن هذه التصانيف:

١ . حلية الأولياء: وهو الكتاب الذي رَفَعَ لأبي نعيم في العالمين ذِكْراً، وقال الحافظُ السِّلفي فيه: "لم يُصَنَّف مثل كتابه حلية الأولياء"[٥]، وأفاد ابن كثير أنّه "في مجلدات كثيرة، دلَّت على اتَّساع روايته، وكثرة مشايخه، وقوة اطلاعه على مخارج الحديث، وشعب طُرقه"[٦]، والكتاب مطبوع عدة مرات.

٢ . معجم الصحابة، هكذا ذَكَرهُ ابن كثير[٧]، وذكره لَهُ الذَّهبي وسَمَّاهُ: "معرفة الصَّحابة"[٨]، وبهذا العنوان طُبع بتحقيق عادل بن يوسف العزازي، نشرته دار الوطن للنشر – الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م)، في سبع مجلدات.

---

(١) تذكرة الحفاظ (١٠٩٣/٣) وطبقات الحُفاظ (ص٤٢٣) تحقيق: علي محمد عمر؛ مكتبة وهبة ١٤١٥هـ.

(٢) تذكرة الحفاظ (١٠٩٤/٣)

(٣) سير أعلام النبلاء (٤٥٦/١٧ ــ ٤٥٨)؛ وتذكرة الحُفّاظ (١٠٩٤/٣)؛ وطبقات الشافعية الكبرى (٩/٣ ــ ١٠).

(٤) البداية والنهاية (٤٨/١٢).

(٥) تذكرة الحفاظ (١٠٩٤/٣).

(٦) البداية والنهاية (٤٨/١٢).

(٧) المصدر السابق.

(٨) تذكرة الحفاظ (١٠٩٧/٣).

٤ . المستخرج على مسلم: قد طُبع بتحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، نشرته الكتب العلمية في طبعة الأولى سنة: (١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م)، في أربعة الأجزاء.

٥ . المستخرج على صحيح البخاري: وسيأتي الكلام عليه مُفصَّلاً.

۞ وفاته:

توفي في العشرين من المحرم سنة ثلاثين وأربع مائة، عن أربع وتسعين سنة[١]. وقال ابن خلكان: "توفي في صفر، وقيل: يوم الاثنين الحادي والعشرين من المحرم سنة ثلاثين وأربعمائة، بأصبهان"[٢]. وقال ابن كثير: "توفي أبو نعيم في الثامن والعشرين من المحرم"[٣].

المطلب الثاني: دراسة المُستخرجٌ ومنهج أبي نُعيم فيه[٤]:

۞ عنوان المستخرج:

لقد ثبت أنَّ لأبي نُعيم على البخاري مُستخرجاً، بَيْد أنَّ أهل العلم اختلفوا في ذِكْره على كَيْفيات متعددة: فمنهم من قال: «المستخرج على البخاري»[٥]، ومنهم مَنْ قال: «المستخرج على على صحيح البُخاري»[٦]، ومنهم مَنْ أشار إلى الكتاب بقوله: «المستخرج على كتاب البخاري»[٧]، ومنْهم مَنْ ذكر الكتاب فقال: «المستخرج»[٨].

۞ ترتيب الكتاب ومنهج المؤلف فيه:

---

(١) تذكرة الحفاظ (١٠٩٧/٣) وطبقات الشافعية الكبرى (٩/٣)؛ وطبقات الحُفّاظ (ص٤٢٣).

(٢) وفيات الأعيان (١١٠/١).

(٣) البداية والنهاية (٤٨/١٢٣ ــ ٤٩).

(٤) بتصرف من موضوع: «المستخرج على صحيح البخاري لأبي نُعيم الأصبهاني ــ دراسة وتحليل»، للدكتور محمد بن زين العابدين رستم، أجزل الله له المثوبة.

(٥) تذكرة الحفاظ (١٠٩٧/٣) وطبقات السبكي (٩/٣) وطبقات الحفاظ (ص٤٢٣).

(٦) المجمع المؤسس للمعجم المُفهرس (ص٣٦٠)؛ مؤسسة الرسالة ١٤١٧هـ وصلة الخلف (ص٣٦٧).

(٧) عمده القاري للعيني (١٤٧/٥) دار الفكر بدون تاريخ.

(٨) فتح الباري (١٦٣/٣): دار الفكر؛ وانتقاص الاعتراض (٢١٠/٢) تحقيق: عبد المجيد السلفي؛ وصبحي السّامرائي؛ مكتبة الرشد ١٤١٨هـ وإرشاد الساري (٢١٩/٢) دار الفكر ١٤٠٨هـ.

لا شكّ أنّ مستخرج أبي نُعيم مفقودٌ، ولقد غَلِطَ غَلَطاً فاحشاً مَنْ زعم أنَّه مخطوطٌ، منْه نُسخةٌ خطيةٌ في خزانة الكتب الجرمنية[1]، كما ذهب إلى ذلك صَاحِبَا «مُعجم المصنفات الواردة في فتح الباري»[2]، ووجهُ غَلَطِهما أنهما قَدْ تَابَعَا المُبَاركْفُوري في «مُقدمة تُحفة الأَحْوذي»[3].

بَيْد أنَّهما ما وُفِّقَا إلى فَهْم عبارةِ المُبَاركفوري، الذي ذَكَر جُملةً من المستخرجات على الصحيحين، أو على أحدهما، ثم قال: «والمستخرج على كلٍّ منهما لأبي نُعيم الأصبهاني»[4]، (٧٦) ثم قال بعد ذلك: «وأيضاً نُسخةٌ كاملةٌ صحيحةٌ من كتاب المستخرج لأبي نعيم الأصبهاني المذكور، موجودة فيها»[5].

فالمباركفوريُّ كما تَرى، لم يُعيِّنْ أيُّ المستخرجَيْن موجودٌ، مخطوطاً بالمكتبة الجرمنية، واقتصر على عبارة مُوهمة تحتمل ضُروبا من التأويل.

ولَمَّا كان الذي وَصَل إلينا يقيناً من مُستخرجَيْ أبي نُعيم، هُوَ مستخرجُه على مُسلم، جَزَمْنَا أنَّه الذِّي عَنَاهُ المُبَاركفوريُّ بعبارته.

وأيضاً، فلقد نَفَضَ الباحثون مكتبات العالم شرقاً وغرْباً، فَلَوْ أنَّ أحدهم وَجَدَ مُستخرج أبي نُعيم على البخاري، لَطَارَ بهِ أيّما مَطَارٍ، ولأشتهر بذلك أيّما اشتهار، فَلَمَّا لم يَكُنْ من ذلك شيءٌ، عُلِمَ أنَّ الكتابَ يكاد يَكُونُ مفقوداً، وأنَّ عبارة المُبَاركْفُوري في مُستخرج أبي نُعيم على مُسلم خاصَّةً.

مادة مُستخرج أبي نعيم على البُخاري، موجودة مَبْثُوثةً في كُتبِ ثلاثةِ مشاهير من شُرّاح الجامع الصحيح، وهم:

- الحافظُ ابن حجر في شرحه: «فتح الباري».
- البدرُ العيني (ت٨٥٥ هـ) في شرحه: «عمده القاري».
- الشهابُ القَسْطلاني (ت٩٢٣هـ) في شرحه: «إرشاد الساري».

---

[1] ظَنّي أنّها: «الألمانية» والله أعلم.

[2] انظر: معجم المصنفات الواردة في فتح الباري (ص٣٦٣)؛ دار الهجرة السعودية ١٤١٣هـ.

[3] مقدمة تحفة الأحوذي (٦٩/١).

[4] المرجع السابق (٦٨/١).

[5] المرجع السابق (٦٩/١).

رتَّب أبو نُعيم المُستخرج وِفقَ ترتيب البخاري للجامع الصحيح، على الكتب والأبواب، بَيْدَ أنّه خَالَفَهُ في أمور منها:

أ. المُخالفة في ألفاظِ مُتون الأحاديث، وذلك من وجهين:

الأول: إبدال لفظٍ بآخر: فمن ذلك، أنَّ البخاري ساق حديث عائشة في الوليدة السَّوداء التي اتُّهمت في وِشاحٍ أحمر، فَلَمَّا بَانَ أنّها بريئةٌ قال: «هذا الذي اتَّهمتموني به زَعَمْتُم، وأنا منْه بريئةٌ، وَهُو ذا هو»[1]، فَلَمَّا استخرج أبو نُعيم هذا الحديث قال: «وَهَا هُوَذَا»[2].

الثاني: تقديم لفظٍ على لفظ: فمن ذلك أنَّ البخاري ساق حديث ابن عمر في الدَوَّاب التي يجوز للمُحْرِم أن يقتلها[3]، فلمَّا استخرجه أبو نُعيم وقع عنده فيها تقديمٌ وتأخير[4].

والذي استقراه الدكتور زين العابدين أنّ التغير الواقع في مُتون الأحاديث عند أبي نُعيم، أنَّه تغييرٌ لا يُسْلِمُ إلى التَّضاد، بَلْ هو تغييرُ تَنَوُّعٍ، ومن الأدلة على ذلك، أنَّ البُخاري ساق حديث عبدالله بن أبي قتادة عن أبيه قال: «سِرْنَا مع النبيِّ صلى الله عليه وسلّم ليلةً...»، فلَمَّا استخرجه أبو نعيم قال: «كُنَّا مع النبي صلى الله عليه وسلّم وَهُوَ يسيرُ بنا[5].

ب. المُخالفة في الأسانيد: وذلك من وجهين:

الأول: في إسقاط شيء من الإسناد: ومنْه أنَّ البخاري قال: حدثنا أيوب بن سُليمان قال حدثنا أبو بكر عن سُليمان قال صا لح بن كيسان حدثنا الأعرج عبد الرحمن وغيرهُ عن أبي هريرة[6]... قال الحافظ ابن حجر: «وقد رَوَاهُ أبو نُعيم في المُستخرج من وَجْه آخر عن أيوب بن سُليمان، فَلَمْ يقل فيه: وغيره»[7].

---

(1) أخرجه البخاري في كتاب الصَّلاة؛ باب نوم المرأة في المسجد برقم: (٤٣٩).

(2) فتح الباري لابن حجر (١/٥٣٤) وعمدة القاري (٤/١٩٧)

(3) أخرجه البخاري في جزاء الصيد..برقم: (١٨٢٧).

(4) فتح الباري لابن حجر (٤/٣٥).

(5) فتح الباري لابن حجر: (٢/٦٧).

(6) سندُ حديث رقم ٥٣٣، ٥٣٤ من مواقيت الصلاة.

(7) فتح الباري: (٢/١٥) وعمدة القاري: (٥/١٩).

الثاني: المخالفة في صيغ الأداء: ومن ذلك أنَّ البخاري قال: «قال ابن أبي مريم أخبرنا يحيى حدثنا حُميد حدثنا أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم»[١].

قال العيني: «هذا أيْضاً مُعَلّقٌ... وقد وَصَلَهُ أبو نُعيم حدثنا أبو أحمد الجرجاني حدثنا إبراهيم بن مُوسى، حدثنا إبراهيم بن هانيء حدثنا عمرو بن الربيع، وحدثنا إبراهيم بن محمد، حدثنا أبو عروبة... حدثنا ابن أبي مريم، قال: حدثنا يحيى بن أيوب أخبرني حميد سمع أنساً»[٢].

ت . المخالفة في إيراد حديثٍ في موضعٍ، لم يُورده البخاريُّ فيه: فمن ذلك أنَّ البخاري ساق حديث عَمْرة في الغُسل يوم الجمعة في باب: «وقت الجمعة إذا زالت الشمس». فَلمَّا استخرجه أبو نعيم ساقَهُ في «باب من أين تُؤتى الجمعة، وعلى مَنْ تجب»[٣].

ج . المخالفة في صيغ التَّراجم: من ذلك أنَّ البخاري قال: «باب النَّجَّار»، قال الحافظ ابن حجر: «بالنُّون والجيم، وللكُشْمِيهَنِّي بكسر النُّون وتخفيف الجيم، وزيادة هاء في آخره، وبه تَرْجَمَ أو نُعيم في المستخرج[٤].

۞ معالم منهج أبي نُعيم في «المستخرج»:

١ . التَّعليقُ على ما قد يَسْتخرجه من الحديث: من ذلك أنَّ البخاري قال في أوَّل سند حديث ابن عمر في السَّعي: «حدثني محمد» ثم ساق السند إلى تمامه[٥]، قال الحافظُ ابن حجر: "وأمَّا أبو نُعيم فقال بعد أن أخرج الحديث من طريق محمد بن عبدالله بن نُمير عن شريح: «أخرجه البخاريُّ عن مُحمد، ويقال: هو ابنُ نُمير»[٦].

---

(١) سندُ حديث رقم ٣٩٣ من الصلاة.

(٢) عمدة القاري: (١٢٧/٤).

(٣) فتح الباري: (٣٨٨/٢)

(٤) فتح الباري: (٣١٩/٤) وانظر أيضاً: إرشاد الساري (٤٣٧/٨).

(٥) من كتاب الحج حديث رقم: (١٦٠٤).

(٦) فتح الباري: (٤٧١/٣) وعمدة القاري: (٢٥٠/٩).

٢ . التعليق على بعض صنيع البخاري في الأسانيد: فمن ذلك أنَّ البخاري قال: «وقال ابن أبي مريم أخبرنا يحيى بن أيوب حدثني حميد عن أنس»، ثم ذكر الحديث[١]، فانبرى أبو نعيم في المستخرج مُعلّقاً، فقال: «ذَكَرَهُ البخاريُّ بلا رواية»[٢].

٣ . الإفصاح بأنَّ مخرج الحديث قَدْ ضاق: من ذلك قولُ أبي نُعيم عند حديث طواف النساء مع الرجال: «هذا حديثٌ عزيزٌ ضيِّقُ المَخْرج»[٣].

٢ . الطرق التي استخرج منها أو نعيم في المستخرج:

وأنتَ خبيرٌ، أننا لا نَمْلك حَصْر جميع الطرق التي أخرج منها أبو نُعيم في المستخرج، لأنَّنا لا نَرجع في ذلك إلى أصلِ الكتاب، لأنَّه في حُكم المَفْقود، وقُصارى ما نَضعُ أنْ نستخرجَ تلك الطُّرق ممَّا الْتَقَطْنَاهُ من مادة الكتاب، من الشُّروح التِّي أوْمأنا إليها آنفاً، فمن ذلك:

١ . الحميدي في مسنده[٤].

٢ . أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده[٥].

٣ . أبو أحمد الجُرجاني[٦].

٤ . الطبراني[٧].

٥ . أبو بكر بن خلاّد[٨].

٦ . محمد بن أحمد (هكذا)[٩].

---

(١) كتاب الآذان، حديث رقم: (٦٥٦).

(٢) فتح الباري: (٢/١٤٠) وعمدة القاري: (٥/١٧٣).

(٣) فتح الباري: (٣/٤٨٠) وعمدة القاري: (٩/٢٦١).

(٤) فتح الباري: (٣/٥١٦) و (٥/٢٨٨) و (٩/٥٣٧) وعمدة القاري: (١٠/٣).

(٥) فتح الباري: (٣/٢٣٠).

(٦) فتح الباري: (٢/١٢٥ و٥٨١) وعمدة القاري: (٤/١٢٧) وعمدة القاري: (٧/١٥٣) وإرشاد الساري (٢/٣٠١).

(٧) فتح الباري: (٢/٥١) وعمدة القاري: (٥/٦٨).

(٨) عمدة القاري: (٧/٢٨١).

(٩) عمدة القاري: (٧/٤١) وإرشاد الساري (٢/٢٥١).

٧. عبدالله (هكذا غير منسوب)[١].

٨. علي بن هارون (هكذا)[٢].

٩. أبو إسحاق بن حمزة[٣].

١٠. ابن رسته[٤].

١١. أحمد بن الفرات[٥].

١٢. إسحاق بن راهويه في مسنده[٦].

١٣. أحمد بن يحيى الحلواني[٧].

١٤. الفِرَبْري[٨].

١٥. أحمد بن عبد الكريم الوزان[٩].

١٦. يوسف القاضي[١٠].

وممّا يُمكن الحديثُ عنه هُنا، بعضُ المصادر التي صَرَّح أبو نُعيم، باستمداده منها في المستخرج، كَنُسخة أبي عَمْرو الجيزي، فَقَدْ قال الحافظُ ابن حجر في أثناء شَرْح قول البخاري: «وقال إسماعيل أخبرني عبد العزيز بن عبدالله بن أبي سلمة» يعني الماجشون... ووقع في الأطراف لأبي

(١) عمدة القاري: (٩/٩٢).

(٢) عمدة القاري: (٩/١٣١).

(٣) عمدة القاري: (١٣/١٣١).

(٤) فتح الباري: (١٣/٤٥).

(٥) عمدة القاري: (١٦/٤٠).

(٦) فتح الباري: (٦/٤٩١) وعمدة القاري: (١٦/٤٠).

(٧) فتح الباري: (١٣/٣٦٦).

(٨) فتح الباري: (١/١٤٨).

(٩) عمدة القاري: (١١/٢٠٨).

(١٠) فتح الباري: (٩/٤٩).

مُسْعود وخلف جميعاً، أنَّ إسماعيل المذكور هو ابن جعفر، وبه جَزَمَ أبو نُعيم في «المُستخرج» وقال: «رَأَيْته في نُسخة أبي عمرو». يعني الجيزي: «قال إسماعيل بن جعفر»[١].

۞ الانتقادات والتعقُّبات على مستخرج أبي نُعيم:

هذا وقد ذكر شرّاح الجامع الصحيح أثناء نقلهم للفوائد من مُستخرج أبي نُعيم بعض ما قد يقع لأبي نُعيم من أوْهام وأغْلاطٍ. وكان الحافظُ ابن حجر أكثر هؤلاء الشُّراح تعقباً لأقوال أبي نُعيم، وانتقاداً لبعض صَنيعه، وفيما يلي بعضا الانتقادات:

أولاً: ذُهول أبي نُعيم في عَزْوِهِ شيئاً إلى البخاري: ومن الأمثلة في ذلك: أنَّ البخاري قال في سَنَد حديث عائشة في قصة اشتراط بَريرة: « حدثنا محمد أخبرنا جرير...».

قال الحافظُ ابنُ حجر: « ومحمد المذكور... قال أبو علي الغسَّاني: هو ابن سلام إنْ شاء الله، وجرير هو ابن عبد الحميد، قلت: وقد وقع في الاستقراض: «حدثنا محمد حدثنا جرير »... وليس في الكتاب محمد عن جرير سوى هذين المَوضعين، والمُرجح أنّه ابن سلام، وقد أغرب أبو نُعيم فأخرج الحديث من طريق عُثمان بن أبي شيبة عن جرير، ثم قال: « أخرجه البخاريُّ عن عثمان »، لهذا وجدتهُ، وما أظنه إلاَّ ذُهُولاً.[٢]

ثانياً: تفردُ أبي نُعيم بِذكر شيءٍ في متن الحديث: من ذلك أنَّ البخاري أخرج حديث البراء بن عازب وفيه: «وألْجأت ظَهْري إليك:رغبةً ورهبةً إليك...»، فلمَّا استخرجه أبو نعيم، وقعت لَهُ في هذا الموضع زيادة. قال الحافظُ: وقع في « مستخرج أبي نُعيم » في هذا الموضع ما نَصُّه: « استرهبوهم من الرَّهبة، ملكوت ملك، مثل رَهَبُوت وَرَحَمُوت، تقول: ترهب خيرٌ من أن ترحم » انتهى ولم أرَهُ لغيره هُنَا.[٣]

ثالثاً: تقصير أبي نُعيم في استخراج الحديث من طريق البخاري مع إمْكانية تجنب طريقه: ومن أمثلة ذلك: أنَّ البخاري أخرج حديث: « كانت الأَمَةُ من إماء أهل المدينة، لَتَأْخُذُ بيد رسولِ الله

(١) فتح الباري: (٥/٣٨٧) وانظر: عمدة القاري: (١٢٧/٤).

(٢) فتح الباري لابن حجر (٤٧/١٢).

(٣) فتح الباري (١١٥/١١) وأيضاً في (٣٢١/١٣).

ﷺ فَتَنْطلق به حيث شاءتْ [(١)] قال الحافظُ: « وقد ضاق مخرجُهُ على أبي نُعيم أيضا، فَسَاقَهُ في مُستخرجه من طريق البُخاري، وغَفَلَ عَنْ كونه في مُسند أحمد [(٢)].

رابعاً: تَرْكُ أبي نُعيم لبيان ما في الحديث من علّة: من ذلك أَنَّ البخاريَّ أخرج حديث عون بن أبي جحيفة عن أبيه أنّه رأى بلالاً يؤذِّنُ، فَجَعَلْتُ أَتَتَبَّعُ فَاهُ هنا وهنا بالأذان [(٣)].

قال ابن حجر: « وفي رواية عبد الرزَّاق عن الثوري في هذا الحديث زيادتان: إحداهما: الاستدارة والأخرى وَضْع الإصْبع في الأذن، ولفظُه عند الترمذي: «رأيتُ بلالاً يؤذن ويَدُور، ويتبع فاه هنا وهنا، وإِصبعَاه في أذنيه »، فأَمَّا قوله: «يَدُور» فهو مُدرج في رواية سفيان عن عُوْنْ... وساق أبو نُعيم في المستخرج حديث الباب من طريق عبد الرحمن بن مهدي، وعبد الرزاق، عن سفيان بِلَفْظ عبد الرزاق مع ما فيه من الإدراج.[(٤)].

*** ***

---

(١) حديث رقم ٦٠٧٢ من كتاب الأدب.

(٢) فتح الباري لابن حجر (٤٩٠/١٠).

(٣) حديث رقم ٦٣٤ من كتاب الآذان.

(٤) فتح الباري (١١٦/٢).

المبحث الثاني

المسند الصحيح المخرّج على كتاب مسلم للإمام أبي عوانة (رحمه الله)

المطلب الأول: ترجمة المؤلف

۞ اسمه ونسبه:

هو أبو عوانه ـبفتح العين المهملة وبعد الألف نونـ يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد النسيابوري، ثم الإسفرائي الحافظ صاحب المسند الصحيح المخرج على كتاب مسلم بن الحجاج[1].

۞ ثناء العلماء عليه:

كان أبو عوانه أحد الحفاظ الجديدين والمحدثين المكثرين طاف الشام ومصر والبصرة والكوفة وواسط والحجاز والجزيرة واليمن وأصبهان والري وفارس.

قال أبو عبد الله الحاكم: "أبو عوانه من علماء الحديث واثباتهم ومن الرجالة في أقطار الأرض لطلب الحديث". وقال الإمام اليافعي: "وكان مع حفظه فقيها شافعيا اماما.[2]"

۞ وفاته وقبره:

توفي رحمه الله سنة ست عشرة وثلثمائة (٣١٦هـ). و قبره بإسفرايين مزار العالم، ومتبرك الخلق، وبجنب قبره قبر أبي نعيم عبد الملك بن الحسن الأزهري الإسفرايني في مشهد واحد داخل المدينة، على يسار الداخل من باب نيسابور[3].

---

(١) انظر ترجمته في: تاريخ جرجان: ٤٤٨، وفيات الأعيان: ٦/٣٩٤ ٣٩٣، سير أعلام النبلاء (١٤/٤١٧)، تذكرة الحفاظ: ٣/٧٨٠ ٧٧٩، العبر: ٢/١٦٥، دول الإسلام: ١/١٩٠، مرآة الجنان: ٢/٢٧٠ ٢٦٩، طبقات الشافعية للسبكي: ٣/٤٨٨ ٤٨٧، البداية والنهاية: ١١/١٥٩، المختصر في أخبار البشر: ٢/٧٣، النجوم الزاهرة: ٣/٢٢٢، طبقات الحفاظ: ٣٢٧، شذرات الذهب: ٢/٢٧٤، الرسالة المستطرفة: ٢٧.

(٢) وسير أعلام النبلاء للذهبي، ج١٤ ص ٤١٧،

(٣)تذكرة الحفاظ: ٣/٢

المطلب الثاني: دراسة عن الكتاب ومنهج المؤلف فيه:

اسم الكتاب ونسبته الى أبي عوانة ثابتة عند العلماء، قال الإمام الذهبي: " هذا الصحيح المسند المخرج على صحيح مسلم وله فيه زيادات عديدة[١]"

وقال الإمام الحموي: "وأبوعوانة يعقوب بن إسحاق الإسفرائني الحافظ صاحب المسندالمصحح المخرج على كتاب مسلم[٢].

۞ مميزات الكتاب:

(١) ميزته العظمى أن المؤلف شارك مسلماً في بعض شيوخه كما هو يشارك في شيخ شيخ مسلم عامة. ففي بعض الأحاديث يتابع مسلما تماما في رواية الحديث عن نفس الشيخ.

(٢) يمتاز بجمع طرق عديدة من عدة الشيوخ.

(٣) ربما يذكر الحكم في عنوان الباب[٣].

(٤) من أجود محاسنه أنه بوب هذا الكتاب على أبواب فقهية، وفصول مبتكرة وأصول متنوعة كما قال "بيان الأخلاق والأعمال المحمودة التي جعلها رسول عليه السلام في الإيمان ونبها أهل الحجاز وما يليها، والأخلاق والأعمال المذمومة التي نسبها إلى الكفر وأنها قبل المشرق وبالله التوفيق.

(٥) ومن أحسن أقواله رحمه الله تعالى أنه عبر عن معنى الحديث تعبيرا صحيحا وتفسير ا بليغا كما قال: أبو عوانه: يقال وإن هذا لأصحاب رسول عليه السلام الموقنين ولم يعم به وإنما قال منه من لقيت وزاء الحافظ فلم يلق إلا عمر قد بشره النبي عليه السلام بالجنة. أو كما قال في حديث لا يدخل الجنة إلا المؤمنون: قال أبوعوانه، وسألت المزني في أول ما وقع الخبر إلينا عصر أن يجر اختلاف بين أهل الحديث في هذه المسألة. فسألته عن الإيمان والإسلام فقال: هما والله واحد كان بلغنا عن أحمد بن حنبل أنه فرق وزعم أن حمادبن زيد فرق بينهما.

(٦) زاد أبوعوانه في صحيحه على صحيح مسلم عد ة زيادات كما قال في باب الدليل على إيجاب الوضوء لكل صلاة حدثنا السليمي. قال ثنا عبد الرزاق قال نا معمرعن همام من مبنية

---

(١)تذكرة الحفاظ ٣/٢.

(٢)معجم البلدان ١/٢٢٨

(٣)انظر: مصادر السنة ومناهج مصنفيها للدكتور العوبي، (ص١٠٦)

قال: هذا ما ثنا أبو هريرة عن محمد عليه السلام لا تقبل صلاة أحدكم إذا حدث حتى يتوضأ.
قال أبو عوانه: من هنا لم يخرجه أصحابنا.

(٧) قد أتى المصنف رحمه الله تعالى بأسنانيد مختلفة، وروايات عديدة بالتحويل والشواهد الدالة على الصحيحة ثم يحب عن اختلاف المتى وجمع في بيانه أقوالا عجيبة وآثارا صحيحة، لم نكديزاهافي الكتب المتداولة.

(٨) ومن أهم ما أودع المصنف في هذا الكتاب أنه جمع المسانيد بحيث تشتهد في سيرته عليه الصلاة والسلام وخلقه وهديه وزله وسمته، فلله ردّه[١].

❁ منهج صاحب الكتاب:

(١) كتابه مستخرج على كتابين وهما: صحيح مسلم، وصحيح أحمد بن سلمة النيسابوري، زميل مسلم وتلميذه[٢].

(٢) يمتاز الكتاب بأن مؤلفه شارك مسلماً في بعض شيوخه كيونس بن عبد الأعلى وغيرهم ففي بعض الأحاديث يتابع مسلماً متابعة تامة في رواية الحديث عن نفس الشيخ[٣].

(٣) يقع في الكتاب زيادات قليلة على كتاب مسلم وهي حقيقة زيادات أحمد بن سلمة النيسابوري على كتاب مسلم.ثم خرج عليها أيضاأبو عوانة بعض الأحاديث مستخرجة.يعني هذه الاحاديث مستقلة عن صحيح مسلم[٤].

(٤) يوجد فيها الصحيح والحسن والضعيف أيضا[٥].

(٥) قسم المؤلف الكتاب إلى كتب فقهية، ثم قسم الكتاب إلى أبواب.وأورد في كل باب جملة من الأحاديث.

❁ الملاحظات على الكتاب:

(١) مما لوحظ على الكتاب أن فيه بعض الزيادات على أحاديث صحيح مسلم.وقد ذكرنا أنها مستخرجة على أحاديث صحيح أحمد بن سلمة النيسابوري.

---

(١)انظر: خاتمة مسند أبي عوانة، ص٤٢٣.
(٢) ينظر:مصادر السنة:حاتم العوني: (ص ١٠٦).
(٣) مصادر السنة: ص ١٠٦، والحديث والمحدثون: أبو زهو: (ص ٤٠٤).
(٤) المرجعين السابقين وبحوث في تاريخ السنة المشرفة: أكرم ضياء العمري: (ص ٢٥٤).
(٥) بحوث في تاريخ السنة: (ص ٢٥٤).

(٢) وجود الأحاديث الضعيفة في الكتاب.

❁ أوجه الاتفاق بَيْن مُستخرج أبي نعيم ومُستخرج الإسماعيلي:

ليس تتهيأُ الموازنة بين مُستخرج أبي نُعيم ومستخرج الإسماعيلي، إلاّ من خلال الوُقوف على مضمون الكتابيْن ذلك معاً، ودراسة ذلك دراسةً تحليلية، ثم رَصدُ أهم أوجهِ الاتفاق والاختلاف بين منهج أبي نعيم والإسماعيلي في كِتابيهما.

ولقد تُستصعَبُ . لأوَّل وهلة . المُوازنة بين المُستخرجين لأنَّهما في حُكم المفقود، لكنّها لا تَلبثُ بعد ذلك أنْ تُستسهل إذا وُقفَ على مادة الكتابين من خلال الشروح الثلاثة التي أومأنا إليها مراراً، ولكن في هذه العجالة نذكر أوجه الإتفاق فقط، كما يلي:

(١) الاتفاق على ترتيب المستخرجين على الكتب والأبواب، وفق ترتيب البخاري صاحب الصحيح.

(٢) قد يتفق الإسماعيلي وأبو نُعيم على استخراج شي من الحديث، من طريق واحدة، من ذلك: أنَّ البخاري ساق حديث عائشة أنَّها استعارت من أسماء قلادةً، فَهَلَكَتْ، فبعث رَسول الله (صلى الله عليه وسلم) رجلاً، فوجدها، فَأَدْرَكَتْهُم الصلاةُ، وليس معهم ماءٌ، فَصَلُّوا[١]، قال الحافظُ ابن حجر: "قوله: «وليس معهم ماءٌ فصلوا» زاد الحسن بن سُفيان في مسنده عن محمد بن عبدالله بن نُمير عن أبيه: «فصلوا بغير وُضوء». أخرجه الإسماعيلي وأبو نُعيم من طريقه"[٢].

(٣) وُرود فوائد الاستخراج التي ذكرها أهلُ الحديث، في المستخرجين معاً، وقد يقع للإسماعيلي وأبي نُعيم أنْ يتفقا على ذِكْر الفائدة الواحدة في موضع واحد[٣].

(٤) الاتفاق على إسقاط شيءٍ من الجامع الصحيح، سواء كان ذلك الشيء متعلقاً بالسند أو بالمتن، فمن الأول: أنَّ البخاري لَمّا أخرج حديث زيد بن ثابت في اتخاذ النبي (صلى الله عليه وسلم) حجرةَ من حصير في المسجد[٤]، قال: «قال عفان: حدثنا وهيب حدثنا موسى سمعت أبا

---

(١) حديث رقم ٣٣٦ من كتاب التيمم.

(٢) فتح الباري: (١/٤٤٤).

(٣) انظر: فتح الباري: (١/٥٤٣) و (٣/٥٤٨) و (١١/١٣٠) وعمدة القاري: (٤/٢٠٩)، و(١٠/٤٣) وإرشاد الساري (٩/١٨٩).

(٤) حديث رقم ٧٣١ من كتاب الأذان.

النّضر عن بُسر عن زيد عن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال الحافظُ ابنُ حجر: "قولهُ: «قال عفّان» كذا في رواية كريمة وحدها، ولم يذكره الإسماعيليُّ ولا أبو نُعيم"[١].

ومن الثاني: أنّ البخاري ساق في كتاب الرّقاق، في باب صفة الجنة والنّار حديث عمران وحديث أسامة في أهل الجنة، وأهل النار[٢]، فقال الحفاظُ ابن حجر في تعليقه على حديث أُسامة: «سَقَط هذا الديثُ، والذي قبله من كثير من النُّسخ، ومن مُستخرجي الإسماعيلي وأبي نُعيم»[٣].

(٥) الاتفاق على عدم استخراج طرق ذكرها البخاري: ومن ذلك: الطريق التي أوردها البخاريُّ لحديث فضل صلاة الجماعة، قال: «قال شعيبٌ: وحدَّثني نافعٌ عن عبدالله بن عمر قال: «تفضلها بِسبع وعشرين درجة»[٤]، قال الحافظُ ابنُ حجر: «ولكن لم أرَ طريق شعيب هذه إلاَّ عند المصنف ولم يستخرجها الإسماعيليُّ ولا أبو نُعيم»[٥].

(٦) الاتفاق على التعليق على طرفٍ من الحديث: ومن ذلك أنَّ البخاري أخرج حديث أبي جمرة الذي سأل ابن عباس عن المُتعة، قال: فأمرني بها، قال: وسألتُهُ عن الهدي، فقال: فيها جَزُورٌ، أو بقرةٌ، أوْ شاةٌ، أوْ شِرْكٌ في دم، قال: وكأنَّ ناساً كرهوها، فنمتُ فرأيتُ في المنام كأنَّ إنساناً يُنادي: حَجٌّ مبرورٌ، ومُتعةٌ متقبلة[٦].

قال الحافظُ ابنُ حجر: «قولهُ: «ومتعة مُتقبلة» قال الإسماعيليُّ وغيره: تفرد النضر بقوله: «متعة» ولا أعلمُ أحداً من أصحاب شعبة رَوَاهُ عنْهُ إلاَّ قال: «عُمرة»، وقال أبو نُعيم: «قال أصحابُ شعبة كلهم، «عُمرة»، إلاَّ النضر، وقال: «مُتعة»[٧].

---

(١) فتح الباري: (٢/٢١٤) و (٣/٥٤٨) وإرشاد الساري (٢/٧٠).

(٢) حديث رقم: (٦٥٤٦ و٦٥٤٧).

(٣) فتح الباري: (١١/٤٢٠).

(٤) حديث رقم ٦٤٩ من كتاب الأذان.

(٥) فتح الباري: (٢/١٣٨) وعمدة القاري: (٥/١٦٩) وانظر أيضاً فتح الباري: (١١/١٩٧).

(٦) حديث رقم ١٦٨٨ من كتاب الحج.

(٧) فتح الباري: (٣/٥٣٥) وعمدة القاري: (١٠/٢٦).

وصلى الله على نبينا محمد، ، ،

الفصل السابع

مناهج المحدثين في كتب المعاجم

﴿معاجم الطبراني الثلاثة﴾

تمهيد:

تعريف المعجم:

المعجم: هو ما تذكر فيه الأحاديث على ترتيب الصحابة، أو الشيوخ، أو البلدان، أو غير ذلك، والغالب أن يكونوا مرتبين على حروف الهجاء، كمعجم الطبراني الكبير المُؤَلف في أسماء الصحابة على حروف المعجم عدا مسند أبي هريرة فإنه أفرده في مصنف[١].

۞ الفرق بين المعجم والمسند:

عرفنا فيما سبق أن المسند هو أن يجمع المصنف في ترجمة كل صحابي ما عنده من حديثه، صحيحه وضعيفه، وعلى هذا له أن يرتبه علي الحروف، أو علي القبائل، فيبدأ ببني هاشم، ثم بالأقرب فالأقرب نسبًا إلى رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ أو على

السوابق، فالعشرة، ثم أهل بدر، ثم الحديبية، ثم المهاجرين بينها وبين الفتح، ثم أصاغر الصحابة سنًا، ثم النساء، بادئًا بأمهات المؤمنين .

ويمكننا بُناءً علي تعريف المعجم والمسند أن نستخلص الفرق بينهما على النحو الآتي:

١. أن اعتناء المعجم إنما يكون أولاً بالصحابة، أو الشيوخ، أو البلدان، أو غير ذلك، فقد يذكر صاحب المعجم اسم الصحابي، ونسبه، وصفاته، وسنة ميلاده، ووفاته، وسنه، ثم يتبع ذلك بمسنده إن كانت له رواية، وقد يترجم له بما سبق، وإن لم تكن له رواية، كما فعل الطبراني في المعجم الكبير، وقد نص على ذلك في مقدمة كتابه فقال: هذا كتاب أَلّفناه جامعًا لعدد ما انتهى إلينا ممن روى عن رسول الله ـصلى الله عليه وسلمـ من الرجال والنساء على حروف (أ، ب، ت، ث)، بدأت فيه بالعشرة ـرضي الله عنهمـ لِئَلا يتقدمهم أحد غيرهم، خرَّجت عن كل واحد منهم حديثًا، وحديثين، وثلاثة، أو أكثر من ذلك، على حسب كثرة روايتهم وقلتها، ومن كان من المقلين خرجت حديثه أجمع، ومن لم يكن له رواية عن رسول الله ـصلي الله عليه وسلمـ وكان له ذكر من أصحابه من استشهد مع رسول الله ـصلى الله عليه وسلمـ أو تقدم موته ذكرته من كتب المغازي وتاريخ العلماء؛ ليوقف علي عدد الرواة عن رسول الله ـصلى الله عليه وسلمـ، وذكر أصحابه ـرضي الله عنهمـ[٢].

---

(١) الرسالة المستطرفة ص ١٠١.

(٢) مقدمة المعجم الكبير ١ / ٥١ .

أما اعتناء المسند فإنما يكون أولاً بحصر أحاديث كل صحابي علي حدة، بغض النظر عن الترجمة له، فكأنه يقتصر في ذكر الصحابة علي من كانت له رواية .

٢ـ أن اهتمام المعجم لا يقتصر علي الصحابة وحدهم؛ بل يكون للصحابة كمعجم الطبراني الكبير في أسماء الصحابة، ومعجم الصحابة لأحمد بن علي الهمذاني، وقد يكون أيضا للشيوخ كمعجم الطبراني الصغير، ومعجم الشيوخ لأبي بكر الإسماعيلي، ولأبي نعيم الأصبهاني وهو في شيوخه، وكالمعجم لما استعجم المشتمل على تسمية تاريخ الكتب الستة لابن عساكر، كما يكون للبلدان كمعجم البلدان لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني، ومعجم البلدان لياقوت الحموي، وغير ذلك[١].

أما اهتمام المسند فإنما يتمحض للصحابة وما لهم من مرويات عن رسول الله ـصلى الله عليه وسلم . ـ

٣. أن كلاً من المعجم والمسند فيه التزام بالترتيب، غير أن الغالب علي المعجم أن يلتزم بالترتيب على حروف التهجي، في حين أن المسند قد يلتزم بذلك، أو بالترتيب على القبائل، أو السوابق، كما تقدم في تعريف المسند.

٤. أن المعجم أقرب ما يكون إلى كتب الرجال، علي حين أن المسند أقرب ما يكون إلى كتب المتون.

٥. أن بين المعجم والمسند علاقة عموم وخصوص وجهي، فالمعجم أعم من المسند من جهة أنه لا يهتم بالصحابة وحدهم؛ بل وبغيرهم أيضا، والمسند أعم من المعجم من جهة أن الترتيب فيه لا يختص بالترتيب الأبجدي وحده، بخلاف المعجم الذي يعتمد بالدرجة الأولى على الترتيب المعجمي.

ومما يؤكد تلك العلاقة التي يجتمعان عليها اعتبار بعض العلماء معجم الطبراني في أسماء الصحابة ضمن كتب المسانيد، فقد عقب السيوطي على قول النووي على المسند: "وعلى هذا له أن يرتبه

---

(١) راجع الرسالة المستطرفة ص ١٠٢ـــــ ١٠٣ .

علي الحروف .."، بقوله: "في أسماء الصحابة كما فعل الطبراني، وهو أسهل تناولاً"[١]. فنراه عَدَّ المعجم الكبير ضمن المسانيد[٢].

۞ أهم المؤلفات في المعاجم:

لقد صنف كثير من العلماء في هذا النوع من التأليف، ومن أشهر المصنفات في ذلك ما يلي: (المعاجم الثلاثة: الكبير، والأوسط، والصغير) لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، ومعجم الصحابة لأبي القاسم عبد الله بن محمد البغوي، ومعجم الصحابة لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع، ومعجم الصحابة لأحمد بن علي الهمداني، ومعجم الشيوخ لأبي بكر الإسماعيلي، ومعجم الشيوخ لأبي سعيد عبد الكريم السمعاني، ومعجم السفر لأبي طاهر أحمد بن محمد السلفي، وقد اشتمل هذا المعجم على ثلاثة معاجم أحدهما لمشيخة أصبهان، ثانيهما لمشيخة بغداد، ثالثهما لباقي البلاد، وهكذا[٣].

۞ أهمية المعجم لباحث علم السنة:

١, المعاجم من المصادر الأصلية للسنة النبوية.

٢, يجد الباحث في علم السنة معظم أحاديث صحابي واحد في مكان واحد.

٣, يستفيد الباحث من المعجم في تخريج الحديث عن طريق اسم الصحابي.

٤. كما يستفيد من الأحاديث الأفراد الموجودة في المعجم، خاصة المعجم الأوسط للطبراني.وقال الحافظ ابن حجر في "النكت": من مظان الأحاديث الأفراد "مسند" أبي بكر البزار؛ فإنه أكثر فيه من إيراد ذلك وبيانه، وتبعه أبو القاسم الطبراني في " المعجم الأوسط".

---

(١) تدريب الراوي ٢ / ١٥٤.

(٢) الحافظ الطبراني وجهوده في خدمة السنة النبوية ص ١٤٩ ــــ ١٥٠ .

(٣) انظر: الرسالة المستطرفة ص ١٠١ ــــ ١٠٤ بتصرف .

المبحث الأول

ترجمة الإمام الطبراني (رحمه الله)

۞ اسمه ونسبه ونسبته وكنيته:

هو: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللَّخمي الشامي الطبراني، أبو القاسم. صاحب المعاجم الثلاثة[1]. ولد بمدينة عكا في شهر صفر سنة ستين ومئتين، وتوفي لليلتين بقيتا من ذي القعدة سنة ستين وثلاث مائة، يقول الذهبي: استكمل مائة عام وعشرة أشهر وحديثه قد ملأ البلاد.

۞ شيوخه:

من أهم شيوخه: هاشم بن مرثد الطبراني، وإدريس العطار، وبشر بن موسى، وحفص بن عمر، وعلي بن عبد العزيز، وأبي زرعة عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي، وأبي علي بشر بن موسى الأسدي، وعبد الله بن الإمام أحمد، و الإمام النسائي، وغيرهم.

۞ تلاميذه:

من تلاميذه: أبو خليفة الجُمَحي، وأبو عبد الله محمد بن إسحاق الأصبهاني، وأبو بكر أحمد بن موسى بن مَرْدُويه الأصبهاني، وأبو نعيم الأصبهاني، والمسند أبو بكرمحمد بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن رِيْذَة الأصبهاني ـ وهو ممن روى معجم الطبراني الكبير والصغير.

۞ ثناء العلماء عليه:

---

[1] انظر ترجمته في: ذكر أخبار أصبهان: ١/٣٣٥ – ٣٣٦، طبقات الحنابلة: ٢/٤٩ – ٥١، الأنساب: ٨/١٩٩ – ٢٠٠، المنتظم: ٧/٥٤، معجم البلدان: ٤/١٨ – ١٩، وفيات الأعيان: ٢/٤٠٧، سير أعلام النبلاء (١٦/١١٩)، تذكرة الحفاظ: ٣/٩١٢ – ٩١٧، دول الإسلام: ١/٢٢٣، ميزان الاعتدال: ٢/١٩٥، العبر: ٢/٣١٥ – ٣١٦، مرآة الجنان: ٢/٣٧٢، البداية والنهاية: ١١/٢٧٠، غاية النهاية في طبقات القراء: ١/٣١١، لسان الميزان: ٣/٧٣ – ٧٥، النجوم الزاهرة: ٤/٥٩ – ٦٠، طبقات الحفاظ: ٣٧٢ – ٣٧٣، طبقات المفسرين للداوودي: ١/١٩٨ – ٢٠١، شذرات الذهب: ٣/٣٠، هدية العارفين: ١/٣٩٦، الرسالة المستطرفة: ٣٨، ١٣٥ – ١٣٦، وغيرها.

قال عنه الذهبي: الإمام الحافظ، الثقة، محدِّث الإسلام... كان من فرسان هذا الشأن مع الصدق والأمانة.. وقال: ولم يزل حديث الطبراني رائجاً، نافقاً، مرغوباً فيه، ولا سيما في زمان صاحبه ابن ريذة، فقد سمع منه خلائق.

قال أبو بكر بن أبي علي المعدل: الطبراني أشهر من أن يدل على فضله وعلمه، كان واسع العلم كثيرا التصانيف[1].

(1) انظر: وفيات الاعيان: ٢/٤٠٧) لابن خلكان. وكذا " سير أعــلام النــبلاء (١٦/١١٩-١٣٠)، تذكرة الحفاظ (٣/٩١٢-٩١٧).

المبحث الثاني

المعجم الكبير للإمام الطبراني (رحمه الله)

۞ اسم الكتاب وموضوعه:

اسم الكتاب كما سماه به مؤلفه هو: "المعجم الكبير".

وأما موضوع الكتاب: معرفة الصحابة بذكر أحوالهم وفضائلهم ومروياتهم ـ أو بعضها ـ مرتبين ترتيباً معجمياً. قال الطبراني: "هذا كتاب ألفْناه جامع لعدد ما انتهى إلينا ممن روى عن رسول الله ﷺ من الرجال والنساء، على حروف ألف ب ت ث" [1].

۞ طريقة المؤلف في ترتيب الكتاب:

رتب الإمام الطبراني المرويات على مسانيد الصحابة ـ في الغالب ـ، ورتب الصحابة على حروف المعجم ـ بعامة ـ وقسمهم إلى رجال ونساء، وفيما يلي تفاصيله:

١ ـ رتب المرويات على حسب مسانيد الصحابة رضوان الله عليهم ـ في الغالب ـ ولكنه يروي في مسند الصحابي، أحاديث ليست من روايته، وذلك عند التعريف بهذا الصحابي، وذكر فضائله، وعند بيان صحبة من ليست له رواية، و في أكثر الأحوال، يسوق ما يتعلق بنسبة الصحابي، ثم ما يتعلق بصفته، وبسنِّه ووفاته، ثم يبوب بقوله: "ومما أسند".

٢ ـ تنوعت طريقته في ترتيب ما يسنده ويرويه الصحابي على أحوال، منها:

أ - يصنف مرويات الصحابي على الأبواب الفقهية.

ب ـ يقسم مرويات الصحابي المتوسط الرواية أو مكثرها على تراجم من روى عنهم، فإذا كان ذلك الراوي عن الصحابي مكثراً أيضاً، قسم مروياته على حسب من روى عن الراوي عن الصحابي، ومن ذلك: ما صنع عند مسند جابر بن سمرة رضي الله عنه، حيث قال: "سماك بن حرب عن جابر بن سمرة "[2]، ثم قال بعده: "سفيان الثوري عن سماك"[3] وساق مرويات الثوري من هذا الطريق، ويبدأ برواية الصحابة (الرجال ثم النساء) عن الصحابة، ثم برواية التابعين

---

(1) "المعجم الكبير" لأبي القاسم الطبراني. (١/ ٥١). تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي ناشر: مكتبة العلوم والحكم – الموصل. ط/٢. ١٤٠٤ هـ. الأجزاء: ٢٠).

(٢) انظر: "المعجم الكبير" للطبراني. (٢/٢١٦).

(٣) المصدر السابق.

(الرجال ثم النساء) عن الصحابة، وربما رتب تابع التابعين عن الرواة عن الصحابة على حسب البلدان كما صنع عند مسند: سهل بن سعد رضي الله عنه حيث ترجم بقوله: "ما روى أبو حازم: سلمة بن دينار عن سهل بن سعد"، ثم ترجم بقوله: "رواية المدنيين عن أبي حازم" وبعد أن ساق مروياتهم، ترجم بقوله: "المكيون عن أبي حازم"، وبعد أن ساق مروياتهم، ترجم بقوله: "رواية البصريين عن أبي حازم"، وكذا أيضاً قال: "رواية الكوفيين عن أبي حازم".

ج- يجمع في مرويات الصحابي بين التصنيف على الأبواب الفقهية، وبين تقسيم المرويات على حسب التراجم، ومنه صنيعه عند مسند جبير بن مطعم رضي اللّه عنه حيث قسّم مروياته على حسب من روى عنه، ثم صنف أحاديث هؤلاء الرواة عن الصحابي، على الأبواب الفقهية.

٣ ـ بدأ مسانيد الرجال من الصحابة بمسانيد العشرة المبشرين بالجنة، وقدم الأربعة الخلفاء رضوان الله عليهم، ثم ساق باقي الصحابة، ورتبهم على حروف المعجم، وبدأ بأصحاب الأسماء ثم بأصحاب الكنى، والنساء في قسم مستقل، فبدأ بمسانيد بنات النبي ﷺ، وقدم منهن: فاطمة، ثم زينب، ثم رقية، ثم أم كلثوم بنات رسول الله ﷺ، ورضي الله عنهن، ثم أمامة بنت أبي العاص، وهي: بنت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم أعقبهن بزوجات النبي ﷺ، وقدم منهن: خديجة، ثم عائشة، بقية أزواج النبي ﷺورضي الله عنهن، وقد قال في مقدمة مسانيد النساء: "ما انتهى إلينا من مسند النساء اللاتي روين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، خرجت أسماءهن على حروف المعجم، وبدأت ببنات رسول الله ﷺ وأزواجه لئلا يتقدمهن غيرهن، وكانت فاطمة أصغر بنات رسول الله ﷺ، وأحبهن إليه، فبدأت بها لحب رسول الله ﷺ لها"، ثم ساق بقية النساء على حروف المعجم، وقسمهن كطريقته في تقسيم الرجال، إلا أنه زاد في النساء: قسم للمبهمات من الصحابيات رضوان الله عليهن.

۞ بيان محتويات الكتاب:

(١) عدد الصحابة الذين خَرَّج لهم الطبراني أو أوردهم مترجماً بهم مع التعريف: "١٦٠٠"صحابي تقريباً.

(٢) عدد مرويات الكتاب: قدَّر الكتاني عدد أحاديثه بـ: ستين ألفاً،[1] بينما يرى حاجي خليفة أنها خمس وعشرون ألفاً فقط(٢٧).

---

(١) انظر: الرسالة المستطرفة " للكتاني.

والذي وجد في المطبوع بترقيم حمدي السلفي: "٢٢٠٢١"حديثاً تقريباً، وبمراعاة الأجزاء المفقودة يتبيّن أن تقدير حاجي خليفة أقرب للصواب.

فالكتاب مطبوع في عشرين مجلداً، لكن ينقصه خمس مجلدات، من المجلد الثالث عشر إلى السابع عشر.

وعدد مرويات الكتاب المطبوع: "٢٢٠٢١"حديثاً تقريباً.

(٣) اشتمل المعجم على المرفوع إلى النبي ﷺ وهو أكثر مرويات الكتاب، وعلى كثير من الموقوف ولا سيما أنه يبدأ بالتعريف بالصحابي، ويذكر بعض شمائله وفضائله وأقواله، ومن ذلك ما ذكر في مسند أبي بكر الصديق ﷺ، ومسند عمر ابن الخطاب ﷺ وفيه أقوال التابعين ومن دونهم المتعلقة بالتعريف بالصحابة رضوان الله عليهم، وذكر صفاتهم ونحوها، وقد نبه إلى ذلك في مقدمة المعجم الكبير بقوله: "ومن لم يكن له رواية عن رسول الله ﷺ، وكان له ذِكر من أصحابه من استشهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو تقدم موته، ذكرته من كتب المغازي وتاريخ العلماء[١]" وهو يروي كل ذلك بالإسناد.

(٤) اشتمل المعجم على أقوال الطبراني نفسه بالتعريف بالصحابة، وذكر أنسابهم، وبلدانهم، وسابقتهم، وتواريخ وفياتهم، وهذا من الأمور التي اعتنى بها الإمام الطبراني كثيراً، كما اشتمل الكتاب أيضاً على شرح الطبراني للغريب، ومنه قوله: "الحش: البستان" [٢].

(٥) اشتمل المعجم على بيان اختلاف الرواة في مروياتهم، حيث عُني الطبراني بجمع طرق الحديث الذي يرويه، وقد يبوب على ذلك، كما صنع في مسند عبد الله بن مسعود ﷺ، حيث يقول: "الاختلاف عن الأعمش في... "[٣]، وفي موضع آخر قال: "الاختلاف عن الأعمش في حديث عبد الله في صلاة النبي ﷺ بمنى"[٤] وغيره.

۞ شرط المؤلف ومنهجه فيه:

---

(١) "المعجم الكبير " للطبراني. (١/ ٥١).

(٢) "المعجم الكبير " للطبراني. (١/ ٧٨).

(٣) "المعجم الكبير " للطبراني. (١٠/ ١١٧).

(٤) "المعجم الكبير " للطبراني. (١٠/ ١١٥).

أما شرط المؤلف فيه: فهو التزم فيه الترتيب المعجمي للصحابة من الرجال والنساء، ـ إضافة إلى ما سبق ـ حيث يقول: "خرجت عن كل واحد منهم حديثاً وحديثين وثلاثاً وأكثر من ذلك على حسب كثرة روايتهم وقلتها، ومن كان من المقلين خرجت حديثه أجمع، ومن لم يكن له رواية عن رسول الله ﷺ وكان له ذكر من أصحابه ممن استشهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أو تقدم موته، ذكرته من كتب المغازي وتاريخ العلماء، ليوقف على عدد الرواة عن رسول الله ﷺوذكر أصحابه رضي الله عنهم، وسنخرج مسندهم بالاستقصاء على ترتيب القبائل"[1].

يتبين من كلام الإمام الطبراني في مقدمة الكتاب أن الإمام اشترط ما يلي:

(١) يخرّج عدداً من مرويات كل صحابي مكثر أو متوسط، ولم يخرج لأبي هريرة رضي الله عنه في معجمه هذا؛ لأنه أفرده بمسند مستقل نظراً لكثرة مروياته.

يقول الذهبي: " ليس فيه مسند أبي هريرة، ولا استوعب حديث الصحابة المكثرين "[2]، ويتنبه إلى أنه لم يشترط استيعاب حديث المكثرين.

(٢) التزم باستيعاب مرويات المقلين من الصحابة رضوان الله عليهم.

(٣) التزم بإيراد أسماء الصحابة الذين ليست لهم رواية، وعرف بهم، وذكر فضائلهم ـ من مرويات غيرهم ـ؛ لأن من أهداف تأليفه لهذا المعجم: معرفة الصحابة.

(٤) التزم بترتيب كل ما سبق على حروف المعجم.

أمّا منهجه في الكتاب:

(١) فبدأ بذكر الخلفاء الراشدين، على ترتيب خلافتهم، ثم أتبعهم بذكر بقية العشرة المبشرين بالجنة، ورتب أسماء الصحابة على حروف المعجم، وجعله ترتيباً عاماً لكل الكتاب.

(٢) يترجم لكل صحابي في مستهل مسند؛ بذكر نسبه، ثم صفته، ثم سنده ووفاته. ثم ما أسنده عن رسول الله (.. هذا إذا كان لديه أحاديث في هذه الأبواب، فإن لم يعثر على شيء تركها دون التزام بهذا الترتيب.

(٣) إذا اجتمعت مجموعة من الأحاديث في موضوع ما عنون لها بعنوان مناسب؛ كأن يقول: " باب كذا ".

---

(١) "المعجم الكبير" لأبي القاسم الطبراني. (١/ ٥١).

(٢) "سير أعلام النبلاء (١٦/ ١٢٢).

(٤) إن كان الصحابي مكثرًا ذكر بعض أحاديثه، وإن كان مقلًا ذكر جميع أحاديثه وإن روى عن الصحابي عدد من التابعين، ذكر أحاديث كل تابعي على حدة، وعنون لها بعنوان ذكر فيه التابعي عن الصحابي " فلان عن فلان ".

(٥) من لم يكن له رواية عن رسول الله (أو تقدم موته) يذكره نقلًا عن كتب المغازي، وتاريخ العلماء ليوقف على عدد الرواة عنه.

(٦) إذا اشترك عدد من الصحابة في اسم واحد أفرد لهم بابًا خاصًا وعنون له بعنوان " باب من اسمه كذا ".

(٧) ذكر أبواباً ولم يترجم لها بترجمة، فيقول " باب " فقط هكذا، وهذا يفعله إذا ما كان بين هذا الباب والذي قبله أو بينه والذي بعده اتصال في الموضوع.

(٨) إذا دارت عدة أحاديث لصحابي حول موضوع واحد، ووجد المؤلف أن هناك مرويات لصحابي آخر لها تعلق بهذا الموضوع، فإنه يذكرها ويغض النظر عن أنها ليست تحت ترجمة ذلك الصحابي، قصده بذلك استكمال النفع بالموضوع الواحد في موضع واحد، ثم يرجع فيستكمل مرويات الصحابي المترجم.

(٩) روايات المعجم جميعها مروية بصيغة الأداء " حدثنا " وهي أرفع صيغ الأداء عند ابن الصلاح.

(١٠) قلّما يكرر حديثًا بسنده ومتنه كما هو، بل لابد من مغايرة، تتمثل غالبًا في تعدد الطرق، وهذا من شأنه تقوية الحديث ورفعه من درجة إلى التي أعلى منها.

(١١) اشتمل المعجم على المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو أكثر مرويات الكتاب، وعلى كثير من الموقوف ولا سيما أنه يبدأ بالتعريف بالصحابي، ويذكر بعض شمائله وفضائله وأقواله، ومن ذلك ما ذكر في مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه، ومسند عمر ابن الخطاب رضي الله عنه ومسند أبي عبيدة الجراح رضي الله عنه، وفيه أقوال التابعين ومن دونهم المتعلقة بالتعريف بالصحابة رضوان الله عليهم، وذكر صفاتهم ونحوها، وقد نبه إلى ذلك في مقدمة المعجم الكبير بقوله: "ومن لم يكن له رواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان له ذِكر من أصحابه من استشهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو تقدم موته، ذكرته من كتب المغازي وتاريخ العلماء"، وهو يروي كل ذلك بالإسناد.

(١٢) اشتمل المعجم على أقوال الطبراني نفسه بالتعريف بالصحابة، وذكر أنسابهم، وبلدانهم، وسابقتهم، وتواريخ وفياتهم، وهذا من الأمور التي اعتنى بها الإمام الطبراني كثيراً، كما اشتمل الكتاب أيضاً على شرح الطبراني للغريب، ومنه قوله: "الحش: البستان".

(١٣) اشتمل المعجم على بيان اختلاف الرواة في مروياتهم، حيث عُني الطبراني بجمع طرق الحديث الذي يرويه، وقد يبوب على ذلك، كما صنع في مسند عبد الله بن مسعودرضي الله عنه، حيث يقول: "الاختلاف عن الأعمش في... "، وفي موضع آخر قال: "الاختلاف عن الأعمش في حديث عبد الله في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بمنى"، وغيره

۞ طريقة ترتيبه:

رتب الطبراني المرويات على مسانيد الصحابة ـ في الغالب ـ، ورتب الصحابة على حروف المعجم ـ بعامة ـ، وقسمهم إلى رجال، ونساء، وتفصيل ذلك كما يلي:

(١) رتب المرويات على حسب مسانيد الصحابة رضوان الله عليهم ـ في الغالب ـ ولكنه يروي في مسند الصحابي، أحاديث ليست من روايته، وذلك عند التعريف بهذا الصحابي، وذكر فضائله، وعند بيان صحبة من ليست له رواية، وهو في أكثر الأحوال، يسوق: ما يتعلق بنسبة الصحابي، ثم ما يتعلق بصفته، ثم ما يتعلق بسنِّه ووفاته، ثم يبوب بقوله: "ومما أسند".

(٢) تنوعت طريقته في ترتيب ما يسنده ويرويه الصحابي على أحوال، منها:

أ ـ يصنف مرويات الصحابي على الأبواب الفقهية.

ب ـ يقسم مرويات الصحابي المتوسط الرواية أو مكثرها على تراجم من روى عنهم، فإذا كان ذلك الراوي عن الصحابي مكثراً أيضاً، قسم مروياته على حسب من روى عن الراوي عن الصحابي، ومن ذلك: ما صنع عند مسند جابر بن سمرة رضي الله عنه، حيث قال: "سماك بن حرب عن جابر بن سمرة "، ثم قال بعده: "سفيان الثوري عن سماك" وساق مرويات الثوري من هذا الطريق، ويبدأ برواية الصحابة (الرجال ثم النساء) عن الصحابة، ثم برواية التابعين (الرجال ثم النساء) عن الصحابة، وربما رتب تابع التابعين عن الرواة عن الصحابة على حسب البلدان كما صنع عند مسند: سهل بن سعد رضي الله عنه حيث ترجم بقوله: "ما روى أبو حازم: سلمة بن دينار عن سهل بن سعد"، ثم ترجم بقوله: "رواية المدنيين عن أبي حازم" وبعد أن ساق مروياتهم، ترجم بقوله: "المكيون عن أبي حازم"، وبعد أن ساق مروياتهم، ترجم بقوله: "رواية البصريين عن أبي حازم"، وكذا أيضاً قال: "رواية الكوفيين عن أبي حازم".

ج- يجمع في مرويات الصحابي بين التصنيف على الأبواب الفقهية، وبين تقسيم المرويات على حسب التراجم، ومنه صنيعه عند مسند جبير بن مطعم رضي الله عنه حيث قسَّم مروياته على حسب من روى عنه، ثم صنف أحاديث هؤلاء الرواة عن الصحابي، على الأبواب الفقهية.

د ـ أحياناً يبوب بما يدل على اقتصاره على غرائب ما رواه الصحابي، مثل صنيعه عند مسند أبي ذر رضي الله عنه، حيث يقول: "من غرائب مسند أبي ذر".

(٣) بدأ في مسانيد الرجال من الصحابة بمسانيد العشرة المبشرين بالجنة، وقدم الأربعة الخلفاء رضوان الله عليهم، ثم ساق باقي الصحابة، ورتبهم على حروف المعجم، وبدأ بأصحاب الأسماء ثم بأصحاب الكنى، والنساء في قسم مستقل، فبدأ بمسانيد بنات النبي صلى الله عليه وسلم، وقدم منهن: فاطمة، ثم زينب، ثم رقية، ثم أم كلثوم بنات رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورضي الله عنهن، ثم أمامة بنت أبي العاص، وهي: بنت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم أعقبهن بزوجات النبي صلى الله عليه وسلم، وقدم منهن: خديجة، ثم عائشة، بقية أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ورضي الله عنهن، وقد قال في مقدمة مسانيد النساء: "ما انتهى إلينا من مسند النساء اللاتي روين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، خرجت أسماءهن على حروف المعجم، وبدأت ببنات رسول الله صلى الله عليه وسلم وأزواجه لئلا يتقدمهن غيرهن، وكانت فاطمة أصغر بنات رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأحبهن إليه، فبدأت بها لحب رسول الله صلى الله عليه وسلم لها"، ثم ساق بقية النساء على حروف المعجم، وقسمهن كطريقته في تقسيم الرجال، إلا أنه زاد في النساء: قسم للمبهمات من الصحابيات رضوان الله عليهن

۞ طريقة الوصول إلى الحديث فيه[1]:

للبحث عن موضوع الحديث في معجم الكبير للطبراني عدة خطوات، منها:

الأولى: أن يستفاد من إسناد ومتن الحديث الذي يراد الوصول إلى مظنته:

مثل ما روى سعيد المسيب عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: "إن الميت يعذب بما نيح عليه"، فبمعرفة اسم الراوي الأعلى وهو: عبد الله بن عمر يُتوصل إلى مظنة مروياته داخل المعجم الكبير؛ لأن الطبراني ذكره في حرف العين من الأسماء في قسم الرجال

([1]) هذه الفقرة مستفادة بتصرف من بحث للشيخ: دخيل بن صالح اللحيدان، بعنوان: طرق التخريج بحسب الراوي الأعلى، طبع في مجلة الجامعة الإسلامية العدد (١١٧).

ونظراً لكبر حجم معجم الطبراني فيمكن أن يستفاد من أحد كتب المداخل والفهارس التي تسهل الوصول إلى ذلك، مثل: معجم مسانيد كتب الحديث للتُوني حيث إنه فهرس مرتب بحسب الراوي الأعلى ترتيباً معجمياً دقيقاً، فمن خلاله يُتعرف على بداية مرويات عبد الله بن عمر في معجم الطبراني الكبير، وبالاستفادة من الفهارس والمداخل التي تقرب محتوى المعجم يسهل الوصول إلى الحديث المطلوب.

الثانية: أن تُتجاوز المرويات التي يسوقها الطبراني في معرفة نسبة الصحابي ونسبه وصفته، وسنه، ووفاته، حتى يتم الوصول إلى مرويات الصحابي والتي يبوب عليها الطبراني بقوله: "ومما أسند عبد الله بن عمر" فيبحث فيها.

الثالثة: أن يُبحث عن مرويات سعيد بن المسيب عن عبد الله ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ كما في السابق؛ لأن ابن عمر مكثر، وقد قسّم الطبراني مرويات الصحابة المكثرين، بحسب من روى عنهم لكنه لم يرتبهم على حروف المعجم، ولهذا يلزم الرجوع إلى الفهرس الذي أعده محقق معجم الطبراني، في آخر المجلد الذي تُوجد فيه مرويات الصحابي، ويُبحث عن موضع مرويات سعيد بن المسيب عن ابن عمر، فإذا عُرفت الصفحة التي تبين بداية مرويات ابن المسيب عن ابن عمر، يتم البحث عندئذ عن الحديث المذكور في مرويات ابن المسيب عن ابن عمر حتى يتوصل إليه.

ومن الجدير بالذكر أنه يمكن الوصول إلى أحاديثه عن طريق متنه كأوائل ألفاظه أو موضوعه، من خلال الفهارس والكتب التي عُنيت بترتيبه على هذا النحو، وتوضيحه في طرق التخريج بواسطة المتن، فإذا عثر على الحديث المطلوب يتم تخريجه بالعزو إلى المعجم وفق الأسلوب التوثيقي المعلوم.

وبالجملة فالكتاب موسوعة حديثية؛ احتوت على مرويات عدد جم من الصحابة، وموسوعة تاريخية؛ احتوت على عدد جم من تراجم الصحابة، واحتوت على الكثير من العلم.

۞ مميزات الكتاب:

١ـ يعتبر المعجم الكبير للطبراني من مصادر السنة النبوية الأصيلة ذات الأهمية الجليلة.

٢ ـ يعتبر من الموسوعات الكبيرة المسندة.

٣ ـ اشتماله على كثير من الزوائد على الكتب الستة.

٤ ـ يُعَد من أبرز المصادر الأصيلة في معرفة الصحابة، وذكر أنسابهم ووفياتهم وفضائلهم.

وبالجملة فهذا الكتاب موسوعة حديثية؛ احتوت على مرويات عدد جم من الصحابة، وموسوعة تاريخية؛ احتوت على عدد جم من تراجم الصحابة، وعلى الكثير من العلم.

۞ جهود العلماء وعنايتهم بهذا الكتاب:

ولقد عنى العلماء بمعجم الطبراني وخدمه من نواح عديدة، منها:

أولاً: حقق الشيخ حمدي عبد المجيد السلفي ـحفظه الله تعالى ـ كتاب الطبراني: المعجم الكبير ونبّه إلى أنه سقطت قطعة من مسانيد العبادلة، كما يوجد سقط في مواضع أخر، فاكتفى بتحقيق ما وجده، وألحق به فهارس متنوعة في آخر كل مجلد، ثم استدرك حفظه الله (عام ١٤١٥هـ) قطعة تشتمل على عدة مسانيد من مرويات العبادلة، حيث تبدأ من أثناء مرويات عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ، وتنتهي بمرويات عبد الله أبي يزيد المزني ﷺ، وتحتوي على (٤٧٥) حديثاً، ولم يفهرس محتواها في كتاب معجم مسانيد الحديث لسامي التُوني.

ثانياً: وحقّق أيضاً جُزءاً من القطعة السابقة الشيخ أبو معاذ طارق بن عوض الله، واشتملت (٢٤٢) حديثاً، لكن تخريج الشيخ حمدي السلفي أتم منه وأكمل.

ثالثاً: زوائده: ومن الذين قاموا بخدمة هذا الكتاب: نورالدين أبوبكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ) حيث أنه خرّج زوائده على الكتب الستة المعروفة في كتاب " البدر المنير في زوائد المعجم الكبير " وترتيب زوائد أحاديثه، في كتابه الآخر "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد" وهو في الزوائد على الكتب الستة، كما أن الإمام ابن كثير في كتابه جامع المسانيد والسنن، قد عُني بزوائد الطبراني إلا أنه رتبها على الأسانيد.

رابعاً: إعادة ترتيب الكتاب:

رتيبه على الأبواب الفقهية: ومن العلماء من رتبه على الأبواب: الأمير علاء الدين على بن بلبان هذا المعجم على الأبواب الفقهية. وهذا فيه فائدة كبيرة، بل ظهر الكتاب بهذا الشكل أنه من كتب الحديث.[1]

ترتيب أوائل ألفاظ متون الأحاديث على حروف المعجم: ومنها ترتيب أوائل ألفاظ متون الأحاديث على حروف المعجم، مثل:

---

(1) ينظر: بحث للشيخ: دخيل بن صالح اللحيدان، بعنوان: طرق التخريج بحسب الراوي الأعلى، طبع في مجلة الجامعة الإسلامية العدد (١١٧). بتصرف. وكذا في موقع شبكة الانترنيت في عنوان: الجمعية العلمية السعودية للسنة وعلومها. (السنن) مناهج المحدثين، منهج الطبراني في المعجم الكبير.

كتاب موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف، لأبي هاجر: محمد السعيد بن بسيوني، وفهارس المعجم الكبير للطبراني، إعداد: عدنان عرعور، الذي أورد أيضاً فهرساً بترتيبها بحسب الراوي الأعلى دون ذكر المرويات، ومثله معجم مسانيد كتب الحديث لسامي التُوني.

۞ استفادة أهل العلم بهذا الكتاب:

كثرت نقول أهل العلم واستفادتهم من هذا الكتاب جدًا، لاسيما كتب التخريج، التي لا يكاد كتاب منها يخلو من ذكر معجم الطبراني الأوسط، ومن ذلك:

نقل عنه الحافظ المنذري في الترغيب والترهيب في أكثر من(٢٨٨) موضعًا، والحافظ ابن حجر في فتح الباري في أكثر من(٧٠) موضعًا، والمناوي في فيض القدير في أكثر من(٦٩) موضعًا.

المبحث الثالث

المعجم الأوسط للإمام الطبراني (رحمه الله)

۞ اسم الكتاب:المعجم الأوسط (وهو في الحقيقة المعجم الصغير)

۞ منهج الكتاب ووصفه:

"المعجم الأوسط" للطبراني، كتاب مفيد جداً وهو يستمد قيمته العلمية ومنزلته في المكتبة الإسلامية من موضوعه ومكانة مؤلفة.

موضوع الكتاب: فهو يتمثل في جمع الأحاديث الغرائب والفوائد والتنصيص على غرابتها وموضوع التفرد أو المخالفة فيها، فهو يعد مصدراً أساسياً لعلل الحديث.

وقد لخص الحافظ الذهبي وصف هذا الكتاب بقوله: "...والمعجم الأوسط في ست مجلدات كبار على معجم شيوخه يأتي فيه عن كل شيخ بما له من الغرائب والعجائب، فهو نظير كتاب الأفراد للدارقطني، بيَّن فيه فضيلته وسعة روايته، وكان يقول: "هذا الكتاب روحي" فإنه تعب عليه، وفيه كل نفيس وعزيز ومنكر"[1].

وقال الحافظ ابن حجر في "النكت": من مظان الأحاديث الأفراد " مسند " أبي بكر البزار؛ فإنه أكثر فيه من إيراد ذلك وبيانه، وتبعه أبو القاسم الطبراني في " المعجم الأوسط"[2].

وعلى هذا فهو من الكتب التي اعتنت بالغرائب، كالمعجم الصغير له، وقد اعتنيا بذكر الأحاديث الغرائب، وبيان وجه الغرابة فيها.

رتب المؤلف أسامي شيوخه على حروف المعجم، ولم يتقيّد برواية عدد معين لكل شيخ؛ بل قد يكثر وقد يقل بحسب روايته عن هذا الشيخ، وبحسب المستغرب من المرويات.

إذا تكرّر سند واحد لعدّة أحاديث من مرويات شيخ واحد، فإن المؤلف يذكر السند كاملًا في أول موضع، ثم إن تكرر السند بتمامه يقول فيما يليه: " وبه..." وإن تكرر بعض السند فيقول فيما يليه: " وبه إلى فلان... ".

---

(1) "تذكرة الحفاظ" للذهبي،(٣/ ٨٥). بتحقيق: زكريا عميرات. طبع: دار الكتب العلمية بيروت،

(2) "النكت على كتاب ابن الصلاح" لابن حجر حققه الشيخ ربيع بن هادي المدخلي. ناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية. (٢/ ٧٠٨).

والمؤلف يعقّب كل حديث ببيان ما وقع فيه من الإنفرادات، فيقول: لم يروه إلا فلان عن فلان..، أو تفرّد به فلان عن فلان..."

وقد تمثلت مادة الكتاب في(٩٤٨٩) نصًا مسندًا، منها المرفوع والموقوف والمقطوع، تباينت أسانيد الكتاب صحة وضعفاً؛ والمؤلف لم يولي هذا الأمر كبير اهتمام لأنه ليس المقصود من هذا الكتاب، بل المقصود جمع الغرائب والفوائد، وقد وفى المؤلف بالمقصود فرحمة الله عليه[1].

۞ جهود العلماء وعنايتهم به:

اعتنى أهل العلم بهذا الكتاب عناية بالغة وأبرز من خدموا:

١ـ "مجمع البحرين" للهيثمي؛ فقد أفرد فيه زوائده مع زوائد المعجم الصغير.

٢ـ وعني بزوائده أي على الكتب الستة المعروفة، ثم جردهما من أسانيدهما، وكذلك فعل في المعجم الكبير، ومسانيد أبي يعلى، وأحمد، والبزار، في كتابه الشهير مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ."

٣ـ " المصنفات التي جمعت بين معاجم الطبراني وغيرها من المسانيد والسنن: وأولاها كتاب الحافظ ابن كثير "جامع المسانيد والسنن" فإنه ينقل ما في "الأوسط " بإسناده ومتنه.

وقد كثرت نقول أهل العلم واستفادتهم من هذا الكتاب جدًا، لاسيما كتب التخريج، التي لا يكاد كتاب منها يخلو من ذكر معجم الطبراني الأوسط[2].

۞ منهج المؤلف في الكتاب:

(١) رتب المؤلف أسامي شيوخه على حروف المعجم.ولم يتقيّد برواية عدد معين لكل شيخ؛ بل قد يكثر وقد يقل بحسب روايته عن هذا الشيخ، وبحسب المستغرب من المرويات.

---

(١) انظر: "مقدمة تحقيق المعجم الأوسط" طبعة دار الحرمين القاهرة، ١٤١٥هـ. (٢٣/١)، حققه: طارق بن عوض الله بن محمد،عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، مطبوع في ١٠ أجزاء. وكذا" تذكرة الحفاظ" للذهبي (٩١٢/٣)، و "النكت على ابن الصلاح" لابن حجر: (٧٠٨/٢)، بستان المحدثين للدهلوي ص (٨٢).

(٢) انظر: مقدمة تحقيق المعجم الأوسط/ طبعة دار الحرمين: (٢٤/١– ٢٧)

(٢) إذا تكرّر سند واحد لعدّة أحاديث من مرويات شيخ واحد، فإن المؤلف يذكر السند كاملًا في أول موضع، ثم إن تكرر السند بتمامه يقول فيما يليه: " وبه..." وإن تكرر بعض السند فيقول فيما يليه: " وبه إلى فلان... ".

(٣) يعقّب المؤلف على كل حديث ببيان ما وقع فيه من الانفرادات، فيقول: لم يروه إلا فلان عن فلان..، أو تفرّد به فلان عن فلان...

(٤) تمثلت مادة الكتاب في(٩٤٨٩) نصًا مسندًا، منها المرفوع والموقوف والمقطوع.

(٥) تباينت أسانيد الكتاب صحة وضعفًا؛ والمؤلف لم يولي هذا الأمر كبير اهتمام لأنه ليس المقصود من هذا الكتاب، بل المقصود جمع الغرائب والفوائد، وقد وفى المؤلف بالمقصود فرحمة الله عليه.

۞ ميزات الكتاب:

الكتاب يعد مصدراً أساسياً لعلل الحديث. لأن موضوعه جمع الأحاديث الغرائب والفوائد و التنصيص على غرابتها وبيان موضع التفرد أو المخالفة فيها. وقد لخص الحافظ الذهبي وصف هذا الكتاب بقوله: "...المعجم الأوسط في ست مجلدات كبار، على معجم شيوخه؛ يأتي فيه عن كل شيخ بما له من الغرائب والعجائب، فهو نظير كتاب الأفراد للدارقطني، بين فيه فضيلته وسعة روايته، وكان يقول: " هذا الكتاب روحي " فإنه تعب عليه، وفيه كل نفيس وعزيز ومنكر"[١].

وقال الحافظ ابن حجر "من مظان الأحاديث الأفراد "مسند" أبي بكر البزار؛ فإنه أكثر فيه من إيراد ذلك وبيانه، وتبعه أبو القاسم الطبراني في " المعجم الأوسط"[٢].

فهو إذاً من الكتب التي اعتنت بالغرائب، كالمعجم الصغير له، وقد اعتنيا بذكر الأحاديث الغرائب، وبيان وجه الغرابة فيها.

۞ أشهر الطبعات لهذا الكتاب:

١ ـ حقّق قدر ربع الكتاب د. محمود الطحان، صدر عن مكتبة المعارف بالرياض، سنة ١٤٠٧هـ. إلا أن الدكتور لم يتم الكتاب، وإنما أخرج منه ثلاثة أجزاء فحسب، وهي تحتوي على

---

(١) "تذكرة الحفاظ" للذهبي،(٣/ ٨٥).

(٢) "النكت على كتاب ابن الصلاح" لابن حجر: (٢/ ٧٠٨).

(٣٠٠٠) حديث فقط، نحو ربع الكتاب، ولم يتمه حتى الآن. ثم إن طبعته لم تقع محققة كما ينبغي، بل كثر فيها التصحيف والتحريف والسقط والزيادة وغير ذلك.

٢ ـ طبع بنفس الاسم، بتحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن إبراهيم الحسيني، صدرت عن دار الحرمين بالقاهرة، سنة ١٤١٥هـ.

المبحث الرابع

المعجم الصغير للإمام الطبراني (رحمه الله)

۞ اسم الكتاب:

المعجم الصغير(وهو في الحقيقة معجم شيوخ الطبراني).

موضوع الكتاب:ذكر الأحاديث الغرائب.وبيان وجه الغرابة فيها.

عدد أحاديث الكتاب: احتوى هذا الكتاب على(١١٩٨) نصًا مسندًا، منها ما هو مرفوع ومنها ما دون ذلك.

۞ عناية أهل العلم به تمثلت في:

(١) عنايتهم بإفراد زوائده:اعتنى بهذا الكتاب أهل العلم عناية بالغة، وأبرز من خدمه الحافظ نور الدين الهيثمي؛ فقد أفرد زوائده مع زوائد المعجم الأوسط،في كتاب "مجمع البحرين" وعني بزوائده أي على الكتب الستة المعروفة، ثم جردهما من أسانيدهما وكذلك فعل في المعجم الكبير، ومسانيد أبي يعلى، وأحمد، والبزار، في كتابه الشهير " مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ".

(٢) عنايتهم بتخريج أحاديثه:وللعلامة الألباني تخريج عليه سمّاه "الروض الداني"، ولا يزال مخطوطاً.

(٣) استفادتهم من الكتاب:وقد كثرت نقول أهل العلم واستفادتهم من هذا الكتاب جدًا، لاسيما كتب التخريج، التي لا يكاد كتاب منها يخلو من ذكر معجم الطبراني الأوسط، ومن ذلك:

نقل عنه الحافظ المنذري في الترغيب والترهيب في أكثر من(٩٥) موضعًا، والحافظ ابن حجر في فتح الباري في أكثر من(٥١) موضعًا، والمناوي في فيض القدير في أكثر من(٦٧) موضعًا.

۞ طبعات الكتاب:

وقد تعددت طبعاته جدًا، ومن أشهرها:

١.طبعة عتيقة مقترنة بعدة رسائل، صورتها دار الكتب العلمية ببيروت، سنة ١٤٠٣هـ

٢. طبعة صححها عبد الرحمن محمد عثمان، صدرت عن المكتبة السلفية بالمدينة، ١٣٨٨هـ.

٣.طبعة بتحقيق صا لح محمد الزهراني، كرسالة ماجستير بجامعة أم القرى، سنة ١٤٠٧هـ.

٤.طبعة بتحقيق عبد الجبار الزيدي، كرسالة دكتوراه بجامعة البنجاب، لاهور، ١٤١٠هـ.

٥.وقد طبع باسم: "الروض الداني إلى المعجم الصغير للطبراني"حققه محمد شكور بن محمود الحاجي أمرير، صدر عن المكتب الإسلامي ببيروت، ١٤٠٥هـ

۞ منهج المؤلف في هذا الكتاب كما يلي:

(١) رتب أسماء شيوخه على حروف المعجم.

(٢) خرج تحت كل اسم حديثًا أو حديثين.

(٣) عقب كل حديث ببيان ما في سنده من تفرد.

(٤) تكلم على بعض الرواة جرحًا وتعديلًا.

(٥) عا لج المسائل المتعلقة برجال الأسانيد:مثل: بيان أسماء بعض من ذكر بكنيته، وإزالة اللبس في بعض الأسماء المتشابهة، ويتكلم على الاختلاف الواقع في بعض الأسماء، وينبه على بعض الأوهام التي وقعت من بعض الرواة، في شيوخهم أو من فوقهم، في أسانيد هذا الكتاب، قد يذكر تاريخ وفيات بعض الرواة، إلى مسائل أخرى في الرجال.

(٦) شرح بعض الكلمات الغريبة. ويبين بعض العبارات المبهمة.

(٧) تعرض لذكر بعض الآراء الفقهية.

(٨) ذكر تاريخ القصة التي وقع فيها الحديث.

(٩) تعرض لتصحيح بعض المرويات.

(١٠) احتوى هذا الكتاب على(١١٩٨) نصًا مسندًا، منها ما هو مرفوع ومنها ما دون ذلك.

۞ مميزات المعجم الصغير:

(١) جودة ترتيب الكتاب.

(٢) يعتبر المعجم الصغير للطبراني،من الكتب التي اعتنت بذكر الأحاديث الغرائب، وبيان وجه الغرابة فيها.

(٣) معالجة مؤلفه المسائل المتعلقة برجال الأسانيد،منها:الكلام على بعض الرواة جرحًا وتعديلًا. و كإزالة اللبس في بعض الأسماء المتشابهة، والكلام على الاختلاف الواقع في بعض الأسماء، والتنبيه على بعض الأوهام التي وقعت من بعض الرواة، في شيوخهم أو من فوقهم، في أسانيد هذا الكتاب، وذكر تاريخ وفيات بعض الرواة. إلى مسائل أخرى في الرجال.

(٤) ذكر مؤلفه بعض الآراء الفقهية.

(٥) احتواء الكتاب على شرح بعض الكلمات الغريبة. وبيان بعض العبارات المبهمة.

(٦) ذكر تاريخ القصة التي وقع فيها الحديث.

(٧) تصحيح مؤلفه بعض المرويات.

وبالجمل ففي الكتاب من الصناعة الحديثية ما ينبئ عن إمامة مؤلفه.

۞ الفرق بين المعجمين الصغير والأوسط:

أورد الطبراني في الصغير حديثًا واحدًا في الغالب، أو حديثين في النادر لكلّ شيخ من شيوخه، وأما في الأوسط: فقد أورد ـ رحمه الله تعالى ـ كل المرويّات التي سمعها لكل شيخ من شيوخه.

ويمكننا أن نقول أن المعجمين الكبير والأوسط (الصغير) يشتركان في أن كلا الكتابين من المصادر الأصلية للحديث. والمعجم الأوسط (الصغير) والصغير (معجم شيوخ الطبراني) يشتركان في أنهما يحتويان على الغرائب. لكن الأوسط يشتمل على غرائب الصحابة، أما الصغير فيشتمل على غرائب شيوخ الإمام الطبراني.

الفصل الثامن
مناهج المحدثين في كتب الزوائد

مجمع الزوائد ومنبع الفوائد.
وإتحاف الخيرة بزوائد المسانيد العشرة.
والمطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية.

تمهيد

قبل أن أدخل في الموضوع أذكر تعريف الزوائد والمراد بها لغة واصطلاحاً:

لغة: زيد (الزاء، والياء، والدال) أصل يدلّ على الفضل، يقولون: زاد الشيء يزيد فهو زائد. ويقال: شيءٌ كثير الزَّيايد، أي الزيادات. وربما قالوا زوائد.[١]

أصل يدلّ على الفضل

وأمّا اصطلاحاً، فقال الكتاني: " الأحاديث التي يزيد بها بعض كتب الحديث على بعض آخر معين منها"[٢]. وقال عبد السلام علّوش: " الحديث الذي في لفظه زيادة أو نقص أو اختلاف مفيد أو المروي عن صحابي آخر[٣]. وقال الدكتور خلدون الأحدب علم الزوائد هو: "علم يتناول إفراد الأحاديث الزائدة في مصنف رويت فيه الأحاديث بأسانيد مؤلفه، على أحاديث كتب الأصول الستة أو بعضها من حديث بتمامه لا يوجد في الكتب المزيد عليها، أو هو فيها عن صحابي آخر، أو من حديث شارك فيه أصحاب الكتب المزيد عليها أو بعضهم، وفيه زيادة مؤثرة عنده"[٤].

ويمكن أن نستخلص من التعريف عدة نقاط:

(١) المراد بالزوائد أحاديث زائدة في كتاب على كتاب آخر، وهذه الزيادة مطلقة وقد تكون الزيادة في سند أو متن حديث اشتركا في إخراجه وهذه الزيادة نسبية.

(٢) مؤلف الكتاب الذي احتوى على الزوائد لا علاقة له بمؤلف الكتاب المزيد عليه، فتأليف كل واحد منهما لكتابه استقلالاً.

(٣) إبراز زوائد الكتاب المزيد عليه جاء في فترة متأخرة ومن إمام متأخر عنهما.

التعريف الراجح من هذه التعريفات الثلاثة هو تعريف خلدون الأحدب، لكونه عرف علم زوائد الحديث. بينما الآخران عرفا الحديث الزائد ولا شك بينهما فرق كبير، كذلك أنه ليس شرطا أن يكون الكتاب الذي تفرد زوائده من كتب الرواية كالمسانيد والسنن والجوامع.... ا لخ.

---

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس. (٣/ ٤٠). مادة (زيد).

(٢) الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة لمحمد بن جعفر الكتاني. (ص ١٣٩).

(٣) " علم زوائد الحديث " لعلّوش. (ص ١٧).

(٤) انظر: " مجمع الزوائد ومنبع الفوائد" (ص ٢). و" علم زوائد الحديث " لعلّوش. (ص١٨-١٩).

۞ **أهمية كتب الزوائد لباحث علم السنة:**

(١) تجمع كتب الزوائد مجموعة كبيرة من الأحاديث المتعلقة بموضوع ما في مكان واحد.ما يغني الباحث عن الرجوع إلى الكتب الكثيرة.

(٢) كتب الزوائد تفيد باحث علم السنة في استخراج الحديث عن طريق معرفة موضوع الحديث.

(٣) وتظهر أهمية المطالب العالية لابن حجر، وإتحاف الخيرة للبوصيري أنهما حفظا لنا عدداً من كتب الحديث المسندة التي فقدت وضاعت، مثل مسند العدني وأحمد بن منيع والحارث بن أبي أسامة.

المبحث الأول

مجمع الزوائد ومنبع الفوائد

للإمام الهيثمي (رحمه الله)

المطلب الأول: التعريف بالمؤلف:

اسمه ونسبه: هو نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر بن عمر بن صالح، أبو الحسن، الهيثمي. الإمام الحافظ المحدث الزاهد(١).

ولادته: ولد رحمه الله في شهر رجب سنة خمس وثلاثين وسبع مائة. (٧٣٥هـ).

بعض مصنفاته: صنف كثيرا من الكتب في الزوائد وغيرها، ومن أشهرها: كشف الأستار عن زوائد البزار، ومجمع الزوائد ومنبع الفوائد، وموارد الظمآن لزوائد ابن حبان، والمقصد الأرشد في زوائد مسند الإمام أحمد.

وفاته: توفي رحمه الله تعالى ليلة الثلاثاء التاسع عشر من رمضان سنة سبع وثمانمائة، بالقاهرة ودفن من الغد خارج باب البرقية منها(٢).

المطلب الثاني: التعريف بالكتاب:

۞ اسم الكتاب، وسبب تسميته بهذا الاسم:

الاسم الكامل للكتاب هو: "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد" كما بين الحافظ بنفسه وهو مكتوب على عدة طبعات المتداولة (٣). وهذا العنوان للكتاب يكشف كثيراً عن محتوى وفحوى الخطاب الذي يريد واضعه إيصاله للناس.

فعنون المؤلف عنوان الكتاب على أربع كلمات، وقسمها إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: مجمع الزوائد والمجموعة الثانية: منبع الفوائد. ويمكن بتحليل هذا العنوان أن نتبين المقصد؟ و نعلم لماذا سمى الهيثمي الكتاب بهذا العنوان؟ يقول عبد الله الدرويش:

---

(١) انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي (٢/٧٢٠)، والضوء اللامع للسخاوي (٣/٢١٢).

(٢) انظر: طبقات الحفاظ للسيوطي (٢/٣٥٦)، وإنباء الغمر لابن حجر (ص ١/٣٠٠).

(٣) انظر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي – مقدمة المؤلف (١/٨).

إن الكتاب يضم في طياته الزوائد، وهو جامعها، فليس زيادات كتاب واحد، بل هو مجمع -أي مكان اجتماع- ولذا سماه "مجمع الزوائد" وأما "منبع الفوائد" لأن الكتاب مرجعنا في الحصول على الفوائد والاستفادة منه، وكذلك يقدم للقارئ معلومات قيمة التي لم توجد في الكتب الأولى، ولذا سماه "منبع الفوائد"[1].

۞ محتويات الكتاب:

جمع فيه زوائد ستة كتب- هي: مسند أحمد والبزار، وأبي يعلى، ومعاجم الطبراني الثلاثة -الكبير والأوسط والصغير- على الكتب الستة المعروفة، بعد حذف أسانيدها وترتيبها على الأبواب، والحكم على أسانيدها بما يناسبها من الصحة والضعف[2].

۞ الباعث على تأليف المجمع:

وقد ذكر الشيخ عبد الله درويش -صاحب بغية الرائد- في مقدمة كتابه حيث قال: إن السبب لتأليف هذا الكتاب هو:

(١) حاجة الأمة لحصر المروي عن رسول الله ﷺ في كتب سهلة المتناول، قريبة المآخذ، وخصوصا أن الكتب حواها الجمع عسيرة التناول، لا يصل الإنسان إلى بغيته منها إلا بصعوبة بالغة، هذا إذا توفر له المصدر الذي ما يريد.

(٢) تمرُّس الحافظ الهيثمي في التعامل مع تلك الكتب، وقدرته على فهم ما يريد مؤلفوها.

(٣) تشجيع شيخه الحافظ العراقي الذي يلمس منه أن تلميذه قادر على هذا الأمر[3].

۞ مكانة الكتاب:

يقول الشيخ عبد الله الدرويش: كتابنا هذا يأتي في المرتبة الأولى بعد الكتب الستة من حيث الجمع والترتيب والتنسيق[4].

۞ منهج الهيثمي في الكتاب:

---

(١) انظر: بغية الرائد في تحقيق مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١/٢٧)

(٢) انظر: مقدمة " مجمع الزوائد ومنبع الفوائد" للهيثمي (١/ ٧). و " تدوين السنة " لمطر الزهراني. (ص ١٤٢).

(٣) "بغية الرائد في تحقيق مجمع الزوائد ومنبع الفوائد" (١/٢٦)

(٤) "بغية الرائد في تحقيق مجمع الزوائد ومنبع الفوائد" (١/٢٤)

(١) الكتاب مرتب على أبواب الفقه.
(٢) عدد الكتب في المجمع ٤٤ كتاباً. وأوله:"كتاب الإيمان"، وآخره "كتاب صفة الجنة"، وكل كتاب مقسم إلى أبواب.
(٣) الإمام لا يحكم على الحديث غالباً بل يقول إسناده صحيح أو يقول رجاله صحيح.
(٤) إن الإمام الهيثمي ربما يصحح الحديث، لكن تصحيحه لا تعتبر لصحته، فيمكن أن يكون الحديث صحيح بنسبة هذا الرجال أو هذا الكتاب.
(٥) الإمام يذكر ويحكم على سند الحديث دون متنه، وعلة الحديث وشذوذه تعرف من متنه.
(٦) يحذف الإمام أسانيد الكتب لكي تجتمع أحاديث كل باب منها في باب واحد من هذا.
(٧) إذا يروي الحديث الإمام أحمد وغيره، فالكلام على رجاله إلا أن يكون إسناد غيره أصح.
(٨) اذا يكون للحديث سند واحد اكتفي الإمام به من غير نظر إلى بقية الإسانيد.
(٩) أما كان من مشايخ الطبراني في "الميزان" نبه الهيثمي على ضعفه، ومن لم يكن في "الميزان" ألحقته بالثقات الذين بعده[(١)].
(١٠) جمع كافة المعلومات حول موضوع معين تحت عنوان: كتاب.
(١١) تفصيل ما بين يديه تحت عنوان: باب
(١٢) تجزئة الباب الواحد إذا كان فيه معان متفرقة، فيقول: "باب منه".
(١٣) جعل الأبواب متصلة ببعضها صلة السلسلة فيأتي بما يناسب المقام.
(١٤) عنونة المواضع بحيث يستفاد منها معان يريد إيصالها تظهر فقهه لتلك الأحاديث.
(١٥) عدم الإحالة على أبواب أو كتب أخرى فيها ما يناسب الباب.
(١٦) يذكر بعض الأبواب تنبيها على ما يأتي في مكان آخر يجد بينها ارتباطاً.
(١٧) عدم عنونة بعض الأبواب عندما لا يرتاح لما في مضمونها.
(١٨) تكراره للأحاديث رغم طولها إذا كانت أبواب مختلفة تفيد شيئاً آخر يؤيده. كحديث سؤالات نافع بن الأزرق لابن عباس ذكره كاملاً في كتاب التفسير وفي كتاب الفضائل رغم طولها.

---
(١) المرجع السابق ص ١٨.

(١٩) يغلب عليه تفريق روايات الحديث وإن كانت لراو واحد إذا اختلف المخرج.

(٢٠) إذا كانت مجموعة أحاديث في موضوع واحد بإسناد واحد يذكر الكلام على الإسناد في الحديث الأول ثم يحيل عليه بقوله: " وبسنده". وقد يذكر درجة الحديث في أول النص بعد قوله: عن فلان بإسناد...

(٢١) قد يشير إلى تحريف أو خطاء في المصادر التي ينقل منها.

(٢٢) يحذف بعض الحديث إذا لم يكن من شرطه. فعندئذٍ يشير إلى ذلك الحذف.

(٢٣) يبين ما سمعه من نسخة كتاب وما لم يسمعه منها.

(٢٤) يميز بين فوارق الروايات ولو طفيفة أحياناً، مثل: "أوتوا الكتاب" و "أهل الكتاب".

(٢٥) يذكر أحياناً اتصال الأسانيد أو انقطاعها.

(٢٦) أحيانا يضع أشياء في غير موضعها. مثلاً: آيات من سورة النساء نقلها في تفسير سورة المائدة. انظر رقم: (١٠٩١٧).[١]

۞ بعض المصطلحات للهيثمي في هذا الكتاب:

فقوله: "مرسل صحيح": يريد به: صحيح رجاله ثقات. وإذا ذكر "الطبراني" دون ذكر الكتاب، فهو الكبير، إلا في مواضع يسيرة. وإذا قال: "رجاله رجال الصحيح"، يريد صحيح مسلم لا البخاري، وإذا قال: "رجاله وُثِّقوا"، فيعني: لم يوثّقهم غير ابن حبان، أو وثّقهم جماعة وضعّفهم آخرون.

۞ المآخذ على الكتاب:

وقع الإمام الهيثمي في أوهام كثيرة في هذا الكتاب، وقد قال الحافظ ابن حجر: "كنت قد تتبعت أوهامه في كتابه "مجمع الزوائد" فبلغني أن ذلك شّق عليه فتركته رعاية له"[٢]. أذكر هنا بعضاً منها:

١ـ توثيق رجال أسانيد رغم وجود وضّاع.

٢ـ توثيقه من يعتبره ضعيفاً جداً، أو العكس.

٣ـ تجهيله لرجل في موضع ومعرفته في موضع آخر.

٤ـ نفيه أن يكون الرجل هو فلان، فإذا به هو.

---

(١) "بغية الرائد في تحقيق مجمع الزوائد ومنبع الفوائد" (١/ ٢٩- ٣٠

(٢) "إنباء الغمر " لابن حجر (١/٣٠٠).

٥ـ ظنه بعض الكنى لفلان ثم يتبيّن أنها لغيره.

٦ـ وصفه بعض الرجال بأوصاف لم تذكر في كتبهم، كاعتباره "ليث بن أبي سليم" مدلّساً، رغم أنه لم يذكره أحد في المدلسين.[1]

٧ـ كما انتقد عليه قوله في المقدمة: "ومن كان من مشايخ الطبراني في "الميزان" نبَّهت على ضعفه، ومن لم يكن في "الميزان" ألحقته بالثقات الذين بعده"[2].

وهي من القواعد في الجرح والتعديل التي يذكرها أهل العلم، وهي بحاجة إلى نظر ومزيد استقراء. وهذه القاعدة محلّ نظر؛ فهناك من شيوخ الطبراني من لم يذكره الذهبي في كتابه، وهو ضعيف أو مجهول.

٨ـ كما أخذ عليه قلّة عنايته بذكر الشواهد والمتابعات:

ولعلّ ذلك يعود إلى أنه ليس من شرط كتابه، فقد ينشط لذكرها وقد لا ينشط.

ولعلّ من عذره: ضخامة مادة كتابه. وانصباب اهتمامه على الحكم على الأسانيد.

وعدم ذكر الأسانيد في كتابه.

۞ عناية العلماء بكتاب: مجمع الزوائد:

أولاً: المؤلفات حول الكتاب:

هذا وقد ألف العلماء تأليفات حول هذا الكتاب، ومنها:

(١) "بغية الزائد" للسيوطي – ذيل عليه السيوطي ولكنه لم يتمه.

(٢) "الفرائد على مجمع الزوائد" لخليل بن محمد العربي، ذكر فيها عددا من الرواة الذين ذكرهم الهيثمي وقال فيهم "لم أعرفه".

(٣) "تنبيهات على تحريفات وتصحيفات في كتاب مجمع الزوائد" لدكتور عاصم بن عبد الله القريوتي –حفظه الله تعالى-.

(٤) وصدر له "فهرس " على الألفاظ لأبي هاجر بسيوني زغلول.

(٥) وهناك مجموعة من طلاب الدارسات العليا في الجامعة الإسلامية العالمية كتبوا البحوث حول مجمع الزوائد بعنوان" الرواة الذين ذكرهم الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد دراسة مقارنة" بين أقوال الهيثمي وأقوال العلماء الآخرين.

---

(1) يقول الدكتور عاصم القريوتي: لم يذكره أحد بالتدليس سوى الهيثمي.

(٢) مقدمة مجمع الزوائد (١/ ١٤٧).

ثانياً: طبعات كتاب: مجمع الزوائد.

١ـ طبعه العلامة المحقق صديق حسن خان (ت ١٣٠٧) هـ على نفقته في (مجلد واحد) في دلهي بالهند.[١]

٢ـ كما طبع "مجمع الزوائد" في مكتبة القدسي في عشرة أجزاء ثم صور مراراً.

٣ـ ثم طبع في دار الفكر بيروت ١٩٩٤ في عشرة أجزاء بتحقيق: عبدالله محمد الدرويش، وسمى تحقيقه "بُغية الرائد في تحقيق مجمع الزوائد ومنبع الفوائد". وقد بلغ عدد أحاديثه حسب ترقيمه (١٨٧٧٦) حديثاً.

٤ـ ثم في دار الكتب العلمية بيروت في (١٣) مجلدا بتحقيق: عبد القادر أحمد عطا.

٥ـ ويعمل الشيخ حسين أسد الداراني على تحقيق هذا الكتاب والمجلد الأول منه طبع في دار المأمون دمشق.سنة (١٤١٢)هـ.

☆☆☆ ☆☆☆

([١]) انظر: "معجم المطبوعات العربية" (ص ١٩٠٣).

المبحث الثاني

إتحاف الخيرة بزوائد المسانيد العشرة للبوصيري (رحمه الله)

المطلب الأول: ترجمة مختصرة للبوصيري:

۞ اسمه ونسبه ونسبته:

هو أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز الكناني، البوصيري، الشافعي، أبو العباس، شهاب الدين، محدث وحافظ.

ولادته: ولد سنة اثنين وستين وسبعمائة (٧٦٢ هـ) بأبو بصير. (من الغربية، قرب سمنود) وتعلم بها وبالقاهرة.

۞ أشهر شيوخه:

لازم العراقي واستفاد منه، وسمع منه ومن الهيثمي، كما لازم الحافظ ابن حجر وكتب عنه لسان الميزان والنكت على الكاشف وسمع الكثير من التصانيف وغيرها[١]. قال السخاوي: "أخذ الفقه عن النور الآدمي وحصلت له بركاته. وسمع الكثير من جماعة منهم: التقي ابن حاتم والتنوخي والبلقيني والعراقي والهيثمي..."[٢].

ثناء العلماء عليه: قال ابن حجر: "صاحبنا الفاضل... البوصيري، كتب عني واستملى عليَّ، وله تخاريج وفوائد، بارك الله فيه[٣].

۞ أشهر مؤلفاته:

١ـ فوائد المنتقي لزوائد البيهقي.

٢ـ مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (زوائده على باقي الكتب الخمسة، مع الكلام على أسانيده).

٣ـ إتحاف المهرة بزوائد المسانيد العشرة. ومختصره: " مختصر إتحاف السادة المهرة بزوائد المسانيد العشرة.

(١) إنباء الغمر (٨/ ٤٣١-٤٣٢)

(٢) " الضوء اللامع لأهل القرن التاسع " للسخاوي (١/٢٥١). ذكر الأحمدين.

(٣) تبصير المنتبه (٢/٦٩٢)

وفاته: قال الحافظ ابن حجر: ولم يزل مكباً على الاشتغال والنسخ إلى أن مات في ليلة الثامن عشري المحرم عام أربعين وثمانمائة(٨٤٠ هـ) بمدرسة السلطان حسن بالرميلة، وله ثمان وسبعون سنة[(١)].

المطلب الثاني: دراسة كتاب "اتحاف الخيرة للبوصيري"

۞ بداية تأليفه وموضوع الكتاب:

ـ بدأ المؤلف تأليف الكتاب سنة سبع عشرة وثمانمائة، وفرغ منه في سنة ثلاث وعشرين وثمانمائة، فظل يحقق ويحرر في الكتاب أكثر من ست سنوات، وقد قال عنه: "فرغت المسودة في ثلاث سنين".

۞ موضوع الكتاب:

جمع البوصيري في هذا الكتاب زوائد عشرة مسانيد على الكتب الستة، وهي:

١ـ مسند أبي داود الطيالسي (ت ٢٠٤هـ).

٢ـ مسند الحميدي (عبد الله بن الزبير أبو بكر) (ت ٢١٩هـ).

٣ـ مسند مسدّد (ت ٢٢٨هـ).

٤ـ مسند أبي بكر بن أبي شيبة(٢٣٥هـ).

٥ـ مسند إسحاق بن راهويه (ت ٢٣٨هـ).

٦ـ مسند ابن أبي عمر العدني (ت ٢٤٣هـ).

٧ـ مسند أحمد بن منيع (ت ٢٤٤هـ).

٨ـ مسند عبد بن حميد، أبو محمد الكشي(ت ٢٤٩هـ).

٩ـ مسند الحارث بن محمد بن أبي أسامة (٢٨٢هـ).

١٠ـ مسند أبي يعلى الموصلي (ت ٣٠٧هـ). [(٢)]

علماً أن هذه المسانيد هي نفس المسانيد الثمانية المذكورة في المطالب العالية للحافظ ابن حجر، إلا أنه أضاف هنا مسند إسحاق بن راهويه، ومسند أبي يعلى الكبير.

---

(١) انظر: " الضوء اللامع " للسخاوي (١/٢٥١–). معجم المؤلفين (١/١٧٥).

(٢) " إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة" للبوصيري. (٨/٢٧٧). (ج ٨/ص ٢٧٧–٢٨٠). كتاب صفة الجنة، باب في خلود أهل الجنة فيها وأهل النار فيها وما جاء في ذبح الموت. وانظر: "الرسالة المستطرفة" للكتاني (ص ١٢٧). طبع دار الكتب العلمية بيروت / لبنان.

۞ توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه (البوصيري):

يكفي في إثبات نسبة هذا الكتاب إلى البوصيري الاستفاضة والشهرة التي تغني عن أي دليل آخر، لكن هناك بعض الأدلّة تؤيد على ذلك:

١ـ أن النسخة الخطية للكتاب قد كتبت بخط المؤلف نفسه، كما بين ذلك محققو الكتاب.

٢ـ ذكره المؤلف وأحال عليه في كتبه الأخرى، فذكره في كتابه " مصباح الزجاجة في زوائد سنن ابن ماجه": (١/٤٤، ٥٨) وغيرها من المواضع.

٣ـ ذكر المؤلف في أثناء كتاب " إتحاف الخيرة المهرة" كتبه الأخرى وأحال عليها. ٤ـ ذكر المؤلف في الكتاب نقولات واستدراكات وفوائد عن شيوخه المعروفين كالعراقي وابن حجر والهيثمي والبلقيني.

٥ـ ذكر أسانيده للكتب عن شيوخه المعروفين أيضاً.

٦ـ على نسخة الكتاب حواشٍ بخط الحافظ ابن حجر ـ وخطه معروف لا يشتبه بغيره ـ وهذا يفيد في توثيق النسخة.

٧ـ كما ذكر هذا الكتاب من مؤلفات البوصيري جمع كبير من العلماء منهم: الحافظ ابن حجر في ترجمة المؤلف، فقال: "وعمل زوائد المسانيد العشرة"[١]. وكذا السخاوي في الضوء اللامع والسيوطي في ذيل تذكرة الحفاظ والكتاني في الرسالة المستطرفة[٢]

۞ منهج البوصيري في كتابه: إتحاف الخيرة المهرة:

١ـ بدأ البوصيري كتابه بمقدمة حدد فيها المسانيد العشرة التي سيستخرج زوائدها، والأصول الستة التي سيستخرج عليها الزوائد، وحدد منهج إيراد هذه الزوائد، فقال:

وبعد؛ فقد استخرت الله الكريم الوهاب في إفراد زوائد مسانيد الأئمة الحفاظ الأعلام الأجلاء الأيقاظ أبي داود الطيالسي، و... على الكتب الستة: صحيحي البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي الصغرى وابن ماجه ﷺ..."[٣]

٢ـ ثم ذكر تراجم موجزة لأصحاب المسانيد العشرة.

---

(١) انظر:"إنباء الغمر" (٨/٤٣٢).

(٢) انظر: "الرسالة المستطرفة" للكتاني (ص ١٢٧).

(٣) انظر: " اتحاف المهرة" مقدمة المؤلف (١/ ٥٦).

٣ـ ثم شـرع بالكتـاب فبـدأه بكتـاب الإيمـان وختمـه بكتـاب صـفة الجنـة، حيـث قـال في المقدمة:"ورتبته على مئة كتاب". ثم ذكرها، لكنه في عمله جمع أربعة كتب في كتابين، كل كتابين في كتاب واحد؛ فجمع كتاب الضحايا وكتاب العقيقة معاً، وكتاب فضائل القرآن وكتاب التفسير معاً، وفرق ثلاثة كتب إلى ستة كتب، فيكل كتاب إلى كتابين؛ ففرق كتاب البيوع والسلم إلى كتاب البيوع وكتاب السلم، وكتاب اللباس والزينة إلى كتاب اللباس وكتاب الزينة، وكتاب المدبر والمكاتب إلى كتاب المدبر وكتاب المكاتب، وكتاب الزهد والورع إلى كتاب الزهد وكتاب الورع، فصار عدد الكتب مئة واثنين.

٤ـ قسم الكتاب إلى كتب وكل كتاب إلى أبواب.

٥ـ ضم أيضاً أحاديث من مسند أحمد والبزار وصحيح ابن حبان، ومستدرك الحاكم.

٦ـ إذا كان للحديث طريقان فأكثر فإنه يخرجه بالطريق التي انفرد بتخريجها أصحاب المسانيد أو أحدهم، وإن كان المعنى واحداً. ويذكر الحديث في الكتب الستة أو أحدها من غير الطريق التي أخرجها صاحب المسند.

٧ـ وإذا كان الحديث في مسندين فأكثر من طريق صحابي واحد، فإنه يورده بطريقه في موضع واحد إن اختلف إسناده.

٨ـ وإن كان الحديث في مسند بطريقين فأكثر فإنه يصرح باسم صاحب المسند في الطريق الأولى، ويعطف عليها بقية الطرق دون ذكر صاحب المسند.

٩ـ وإن اتفقت المسانيد أو المعاجم على لفظ واحد من متن الحديث ساق متناً واحداً ثم أحال ما بعده عليه، ويذكر جميع المتون عند اختلافها وإن اتفق بعضها واختلف البعض الآخر، ذكر موضع الاختلاف وعقب عليه بقوله: "فذكره".

١٠ـ وكان يتعقب الأحاديث بالحكم عليها صحة و ضعفا، أو بالكلام على رواتها جرحاً أو تعديلاً، مثاله: قال في (الإتحاف (٣/ ٣٨٢/ ٢٩٤٢): " هذا إسناد ضعيف لضعف مصعب بن ثابت " ا.هـ، وربما ترك التعقيب عليها بالكلية.

١١ـ استفاد المؤلف من كتاب السنن الكبرى للبيهقي ـ حيث أنه أفرد زوائده على الكتب الستة في كتابه " فوائد المنتقي لزوائد البيهقي".

١٢ـ كذلك استفاد من كتاب الترغيب والترهيب للمنذري ـ حيث أنه عمل زوائده على الكتب الستة في كتابه " تحفة الحبيب للحبيب بالزوائد في الترغيب والترهيب".

١٣ـ وكذلك فإن البوصيري ينقل أحاديث مسند البزار بواسطة كتاب شيخه ابن حجر مختصر زوائد البزار، وينقل كلام ابن حجر من غير أن يصرح باسمه غالباً.

١٤ـ ذكر في آخر الكتاب أسانيده إلى المسانيد العشرة وموطأ مالك ومسند أحمد ومسند البزار وصحيح ابن حبان ومعاجم الطبراني الثلاثة وسنن الدارقطني ومستدرك الحاكم وسنن البيهقي الكبرى.

١٨ـ وضع المؤلف فهرساً لأسماء الكتب ليسهل الكشف من الكتاب، لكن بدا له في أثناء العمل تقديم وتأخير طفيف عما ذكره في هذا الفهرست؛ فقدم كتاب الجمعة على كتاب قصر الصلاة، وقدم كتاب الوصايا على كتاب الفرائض، وأخر كتاب صلاة الخوف إلى بعد كتاب الاستسقاء.

١٩ـ إذا كان في الأسانيد مدلس أو مختلط أو ضعيف يبينه غالباً.

٢٠ـ يكثر من شرح الغريب.

وقد استفاد البوصيري من كتب الهيثمي فائدة كبيرة لا سيما من كتابه "مجمع الزوائد" في عزو الأحاديث لمن أخرجها وتعقبها بالحكم عليها، وتتبع كلام النقاد على رواتها، لكنه مع هذا لم يشر إلى استفادته هذه من كتب الهيثمي في مقدمة كتابه ولا في أثنائه، مع أنه كان ينقل عبارات الهيثمي بألفاظها أحياناً، دون زيادة أو نقص انظر مثلاً حديث ١٣٨ من " المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي": حديث أبي هريرة" جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال ما إسباغ الوضوء؟..." قال الهيثمي: قلت: لأبي هريرة أنه توضأ ثلاثاً، وليس فيه السؤال عن إسباغ الوضوء، ولا ما يصح ما تحت الثوب والله أعلم..اً فقد نقله البوصيري من قول الهيثمي قلت: لأبي... (انظر اتحاف الخيرة (٢اً١٨٣)

وانظر الأحاديث (١٥٧، ٢٦٣، ٢٠٩) من المقصد العلي.قارن حديث (١٥٧) في المقصد العلي مع إتحاف الخيرة (٢اً٢٢٨) وحديث (٢٦٣) في المقصد العلي مع إتحاف الخيرة(٤اً٣٨١) وحديث (٢٠٩) في المقصد العلي مع إتحاف الخيرة(٣اً٢٦٥)."[1].

تنبيه:

---

(1) انظر اتحاف الخيرة (٢/١٨٣) وانظر "المقصد العلي" الأحاديث: (١٥٧، ٢٦٣، ٢٠٩) (١٥٧) وانظر: إتحاف الخيرة (٢/٢٢٨). وانظر: " تدوين السنة" للدكتور مطر الزهراني (ص ٢٤٦-٢٤٧).

توجد للكتاب نسختان: الأولى: مسندة، أتمها سنة ٨٢٣ هـ، والثانية: مجرّدة من الأسانيد، أتمها سنة ٨٣٢ هـ. ومنهج البوصيري في النسخة المختصرة هو نفس منهجه في النسخة المسندة، لا يختلف عنها إلا في أمرين:

١ـ أنه في المختصرة حذف الأسانيد، فقال: فإن اتضح الكلام على إسناد حديث من صحة وحسن وضعف قدمته، وما لم يتضح تركت الكلام عليه، ما لم يكن الحديث عند من التزم الصحة كابن حبان والحاكم.

٢ـ أنه يجمع بين المتون ويقول: رواه فلان وفلان، ويعني أصل الحديث؛ فإنه قال: فإن اتفقت المسانيد على متن واحد أو بألفاظ متقاربة اكتفيت بواحد منها عن سائرها،

تنبيه آخر: يرى الحافظ البوصيري صحة ما جزم به البخاري من معلقات.

المطلب الثالث: عناية العلماء والباحثين بهذا الكتاب:

١ـ رسالة علمية بعنوان " الصناعة الحديثية عند الإمام البوصيري في كتابه إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة"، تقدم بها الباحث: سعد أمين محمد المناسية، بإشراف: أ.د. ياسر الشمالي.

٢ـ تحقيق الكتاب من قبل مجموعة من الباحثين، وقد طبع في دار الوطن.(١)

٣ـ حقق كتاب اتحاف المهرة للبوصيري في عدة رسائل علمية في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، بعضها دكتوراه، وأكثرها ماجستير، وقد نوقشت أغلب أجزائه. كما يعمل مركز خدمة السنة بالجامعة الإسلامية بالتعاون مع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف على طبعه بتحقيق بعض علماء الحديث.(٢).

---

(١) انظر: « إنباء الغمر » للحافظ ابن حجر العسقلاني.، «الضوء اللامع» للسخاوي، وانظر: «مقدمة تحقيق الكتاب» طبعة دار الوطن، " وكذا « مقدمة الدكتور سعد بن ناصر الشثري للمطالب العالية» للحافظ ابن حجر.

(٢) انظر: مقدمة المحقق المنسق د. سعد بن ناصر الشثري" للمطالب العالية" (١/ ص ٧٢).

المبحث الثالث

المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية لابن حجر (رحمه الله)

المطلب الأول: التعريف بالمؤلف:

اسمه ونسبه ونسبته: هو شهاب الدين أبو الفضل، أحمد بن علي بن محمد بن علي، الكناني، العسقلاني، الشافعي. صاحب أشهر شرح لصحيح الإمام البخاري أصله من عسقلان بفلسطين،

ولادته ووفاته: ولد ٧٧٣هـ بالقاهرة. **وتوفي فيها سنة:** ٨٥٢هـ.

رحل إلى عدة مدن وقرى كـ: اليمن، والحجاز، وغيرهما لسماع الشيوخ، وصارت له شهرة كبيرة. قصده الناس للأخذ عنه، وأصبح حافظ الإسلام في عصره

أشهر مصنفاته: فتح الباري، الإصابة في تمييز الصحابة؛ تهذيب التهذيب؛ تقريب التهذيب؛ لسان الميزان؛ بلوغ المرام، إتحاف المهرة بأطراف العشرة، المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، طبقات المدلسين؛ وغيرها من المصنفات الكثيرة جداً [(١)].

المطلب الثاني: دراسة كتاب "المطالب العالية":

۞ اسم الكتاب وموضوعه ومحتوياته:

اسم الكتاب: الاسم الصحيح للكتاب هو: "المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية" وهذا هو المعتمد، وذلك لعدة أمور:

(١) أن المؤلف صرّح بهذا الاسم في مقدمته للكتاب[(٢)].

(٢) أن غالب من ترجم للحافظ ابن حجر اتفقوا على هذه التسمية، ومن هؤلاء السخاوي الذي هو أعرف الناس بالمصنف. وقد تحرّف هذا الاسم في بعض الكتب، فجاء في كشف

---

(١) انظر: "شذرات الذهب" لابن عماد الحنبلي. (٧/ ٢٦٩) رقم: ٢٧٠). و " البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع" للشوكاني. (١/ ٨١) رقم الترجمة: (٥١).

(٢) انظر: " المطالب العالية" مقدمة الحافظ (ص ٢٣) طبع: دار العاصمة، ودار الغيث. تحقيق: دكتور عبد الله بن عبد المحسن التويجري.

الظنون: (٢/ ١٧١٤) وشذرات الذهب لابن العماد (٧/ ٢٧٢) " المطالب العالية برواية المسانيد الثمانية " وتصحّف في القلائد الجوهرية (٤٥٩) إلى " المطالب الغالية بزوائد المسانيد الثمانية" وفي الرسالة المستطرفة للكتاني (١٢٨): " المطالب العليّة في زوائد المسانيد الثمانية" ولعله تصحيف مطبعي أو من النسّاخ.

(٣) أن نسخ الكتاب التي بين أيدينا اتّفقت على هذا العنوان [١].

۞ موضوع الكتاب:

بيّن الحافظ في مقدمة (المطالب العالية) موضوع كتابه فقال: " وقد جمع أئمتنا منه الشتات على المسانيد والأبواب المرتبات فرأيت جمع جميع ما وقفت عليه من ذلك في كتاب واحد ليسهل الكشف منه على أولي الرغبات، ثم عدلت إلى جمع الأحاديث الزائدة على الكتب المشهورات في الكتب المُسندات، وعَنَيتُ بالمشهورات: الأصول الستة، ومسند أحمد، وبالمسندات: ما رتب على مسانيد الصحابة" [٢].

۞ أما محتوياتُ الكتاب:

أـ يحتوي الكتاب زوائد الكتب التالية على الكتب الستة ومسند الإمام أحمد:

(١) زوائد « مسند الطيالسي » ت ٢٠٤هـ. بلغت (١٩٢) حديثاً.

(٢) زوائد « مسند أبي بكر الحميدي » ت ٢١٩هـ. بلغت (٥١) حديثاً. وهو أقل الكتب زوائدًا على الكتب السبعة.

(٣) زوائد « مسند ابن أبي عمر العدني » ت ٢٤٣هـ. بلغت (٢٠٠) حديثاً.

(٤) زوائد « مسند عبد بن حميد الكشي » ت ٢٤٩هـ. بلغت (١٧٨) حديثاً.

(٥) زوائد « مسند مسدّد بن مسرهد » ت ٢٢٨هـ. بلغ عددها (٩٠٩) حديثًا.

(٦) زوائد « مسند أحمد بن منيع البغوي» ت ٢٤٤هـ. بلغت (٣٨٧)حديثًا.

(٧) زوائد « مسند أبي بكر ابن أبي شيبة » ت ٢٣٥هـ. بلغت (٥٧٦) حديثاً.

(٨) زوائد « مسند الحارث بن أبي أسامة » ت ٢٨٢هـ. بلغت (٧٥١) حديثاً.

(٩) زوائد « مسند إسحاق بن راهويه » ت: ٢٣٨ هـ وقد وقف ابن حجر على مقدار نصفه وبلغت الزوائد في هذا النصف (٦٢٩) أحاديث.

---

(١) انظر: مقدمة المحقق ج ١/ ص ٧٨).

(٢) انظر: " المطالب العالية" مقدمة الحافظ (ص ٢٠).

(١٠) زوائد « مسند أبي يعلى الموصلي » ت: ٣٠٧ هـ.أ النسخة المطولة التي هي رواية ابن المقرئ، وهذه الرواية للمسند لم يقف عليها ابن حجر كاملة وإنما وقف على أكثرها، وبلغ عدد زوائد مسند أبي يعلى (١٥٨٧) حديثاً[١].

❁ عددأحاديث الكتاب:

فيه أربعة وأربعون كتاباً، يختلف عدد أحاديثه من طبعة إلى طبعة:

١ـ بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي رحمه الله، عدد أحاديثه (٤٧٠٢) حديثاً.

بتحقيق غنيم عباس غنيم، وياسر إبراهيم محمد، صدرت عن دار الوطن بالرياض، سنة ١٤١٨هـ. وعدد أحاديث هذه الطبعة (٤٦٤١) حديثاً.

❁ **ملحوظة:**

كتاب مطالب العالية أصبح محتوياً على عشرة كتب، بينما عنوان الكتاب يظهر منه أنه ثمانية كتب، وذلك لأن المؤلف رحمه الله لم يعتدّ بما وجده ناقصاً، مسند إسحاق بن راهويه، ومسند أبي يعلى الرواية المطولة لم يجدهما كاملين. فأدخلهما تبعاً وليس مستقلاً. وفي هذا الصدد يقول في مقدمة الكتاب"... وقد وقع لي منها ثمانية كاملات..." ـفذكر ثمانية مسانيد غير مسند ابن راهويه وأبي يعلى. إلى أن قال:ـ "... لكن رأيت شيخنا أبا الحسن الهيثمي قد جمع ما فيها، وفي مسند أحمد، في كتاب مفرد، محذوف الأسانيد، فلم أر أن أزاحمه عليه، إلا أني تتبعت ما فاته من مسند أبي يعلى لكونه اقتصر في كتابه على الرواية المختصرة ووقع لي عدة من المسانيد غير مكمَّلة، كمسند إسحاق بن راهوية ووقفت منه على قدر النصف، فتتبعت ما فيه، فصار ما تتبعته من ذلك من عشرة دواوين"[٢].

❁ **ترتيب الكتاب ومنهج المؤلف فيه:**

(أ) رتب كتابه على أبواب الأحكام الفقهية، بدءاً من كتاب الطهارة، ثم الصلاة، ثم الجنائز... وختم الكتاب بالبعث والنشور [٣].

(ب) قسم الكتاب على أربعة وأربعين كتابًا، فرَّع مضمون كل كتاب على أبواب تناسب ما تحتويه من أحاديث، وفي كل باب غالبًا يقدم المرفوع ثم الموقوف ثم المقطوع.

---

(١) انظر: المطالب العالية مقدمة الحافظ (ص ٢٠) وانظر: تدوين السنة لمطر الزهراني (ص ٢٤٥).

(٢) انظر: المطالب العالية مقدمة الحافظ (ص ٢١).

(٣) انظر: المطالب العالية لابن حجر العسقلاني (١/ ١).

(ج) ولابن حجر رحمه الله في الزوائد منهج فريد دقيق، يتقدم به على كل من كتب في الزوائد، فهو: يذكر الحديث في الزوائد إن لم يرو في الأصل، أو ورد ولكن من طريق آخر، أو من نفس الطريق ولكن في الفرع زيادة مؤثرة.

(د) أما الذي يشترك فيها مع غيره فهو:

يسوق الحديث بإسناده من أحد المسانيد العشرة، وقد يكتفي بسياق بعضه، ثم يحيل على إسناد سابق أو لاحق. فيقول: فذكره ـ بنحوه ـ بمعناه ـ بلفظه..، وأحياناً بالإشارة إلى المتن فقط، فتجده يقول مثلاً: فيه حديث فلان تقدّم في باب كذا، أو يأتي في باب كذا.

(هـ) ومن منهجه رحمه الله:

١ ـ يهتم بذكر زوائد المقطوعات والموقوفات.

٢ ـ ما جاء معلقًا في كتب الأصول كمعلقات البخاري ومسلم والترمذي إذا جاءت في كتب الفروع مسندة يسوقها على أنها من الزوائد.

٣ ـ يورد الحديث في الزوائد إن كان من رواية من سمع من المحدث قبل الاختلاط إن كان في الأصل من رواية من سمع منه بعد الاختلاط.

٤ ـ إن كان في كتب الفروع وفي المتن زيادة مؤثرة، يورد بسببها الحديث في الزوائد.

٥ ـ إن كان الحديث في الأصول على الشكّ في اسم الصحابي، وجاء في الفرع مقطوعًا به، أورده في الزوائد.

٦ ـ إن وقع في الإسناد تصحيف أو تحريف في الكتاب الأصل أتى بالحديث في الزوائد إن جاء على الصواب في الكتاب الفرع.

٧ ـ قد يورد الحديث في الزوائد لأنه من المزيد في متصل الأسانيد.

٨ ـ إذا كان اسم الصحابي مبهماً في الأصل ومعروفاً في الأصول أو العكس؛ ذكر الآخر في الزوائد

٩ ـ إذا جاء مرسلاً في الأصول متصلاً في الزوائد وبالعكس.

(و) قد يسوق ابن حجر أحاديث من مسانيد أخرى لمقاصد متعددة منها:

١ ـ لتعليل الأحاديث التي ساقها.

٢ ـ لبيان وجود المتابعات والشواهد لهذا الحديث.

٣ ـ وأحيانًا ينقل الحديث من مسند البزار أو من صحيح ابن حبان لبيان حكم البزار على الحديث، أو نقل تصحيح ابن حبان للحديث.

٤ ـ يسوق الحديث من غير مصادره لإزالة إشكال في حديث من الزوائد كتردد في اسم الصحابي.
٥ ـ وقد ينقل من البزار ويسوق الحديث من طريقه وكلام البزار بعده، وغرضه من ذلك بيان وهم البزار في قوله.

(ز) ومما تراه في "المطالب" في منهج ابن حجر:

ـ أنه قد يقول: وفي الباب... على طريقة الترمذي.

ـ يقطع الحديث على حسب نهج البخاري رحمه الله، و لا يميز في ذلك بين الصحيح والموضوع، فقد يقطع الحديث الموضوع الذي حكم بوضعه في أكثر من أربعين موضع.

ـ يطلق ابن حجر لفظة: موقوف ، ولا يريد أنه موقوف على الصحابي، وإنما موقوف على من انتهى إليه الكلام.

ـ من دقة ابن حجر أنه يسوق القسم الزائد من الحديث، أما القسم المشترك فيقول: فذكره.

ـ قد يذكر معنى لفظة ويشرح الغريب، وهو قليل.

ـ بيانه لدرجة الأحاديث وتنبيهه على الأحاديث الموضوعة مع المقارنة بغيره:

يحكم الحافظ في بعض الأحيان على الأحاديث التي ينقلها، وخاصة منها المعلولة والشاذة، وهو في هذا المجال قليل الحكم، فإن الأحاديث التي حكم عليها لم تبلغ ربع الأحاديث، لكنه يمتاز مع ذلك بالتحرير، والدقة في الأحكام مقارنة بغيره.

وامتاز بتفننه في الأحكام وإيجاز ألفاظها:

ـ فمرة يحكم على الإسناد ويعلّل ذلك. ـ وأحياناً يحكم على الرواة.

ـ وأحياناً يحكم على المتن. ـ وقد يبهم العلّة.

ـ وفي أحيان قليلة ينقل الحكم عن غيره.

ـ يتكلّم على الرجال جرحاً وتعديلاً وهذا ليس سمة للكتاب: من ذلك قوله:

أبان عن أنس: ضعيف. بشير بن نمير: ضعيف جداً. أبان بن أبي عياش: متروك.

ـ بيانه للأسماء والأنساب والكنى والألقاب، وغير ذلك، مما يميّز الراوي عن غيره.

ـ بيانه لما يؤخذ من الأحكام: وهذا نادرٌ جداً في الكتاب.

ـ ذكره للمتابعات والشواهد: ويبرز منهجه في ذلك على النحو التالي:

١ـ سياق طرق أخرى من مصادر أخرى.

٢ـ الإشارة إلى شواهد وردت في الكتب المستخرج زوائدها.

٣ـ ذكر أو الإشارة إلى شواهد من مصادر أخرى.

ـ أحياناً يحيل ابن حجر رحمه الله إلى حديث لم يورده في كتابه، أو يحيل إلى موضع خطأ.

ـ يتصرف ابن حجر في الحديث متنا وإسناداً، وهو يعتمد كثيراً على حفظه.

المطلب الرابع: أشهر طبعات الكتاب:

طبع الكتاب عدة طبعات تحت اسم: "المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية"

وفيما يلي بيان أبرزها:

١ – طبع بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي: صدر عن إدارة الشؤون الإسلامية بالكويت، سنة ١٣٩٣هـ، ثم عن دار المعارف ببيروت بعد ذلك، وهذه الطبعة مجردة الأسانيد إذ حذفت أسانيد نصوصها. وعدد أحاديثه (٤٧٠٢) حديثاً.

٢ – طبع بتحقيق غنيم عباس غنيم، وياسر إبراهيم محمد: ـ صدر عن دار الوطن بالرياض، سنة ١٤١٨هـ. وعدد أحاديث هذه الطبعة (٤٦٤١) حديثاً.

٣ ـ طبع بتحقيق أيمن علي أبو يماني، وأشرف صلاح علي: ـ صدر عن مؤسسة قرطبة بمصر سنة ١٤١٨هـ.

٤ ـ طبعة مجمّعة من خلال تحقيق عدة رسائل جامعية للكتاب في سبع عشر رسالة علمية قدمت لجامعة الإمام محمد بن سعود، وقد نسقها د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، وصدرت عن داري العاصمة، والغيث بالرياض، سنة ١٤٢٠هـ في (١٩) مجلداً.

المبحث الرابع

مقارنة بين كتب الزوائد ومناهج مؤلفيها

المطلب الأول:"(مجمع الزوائد) و(المطالب العالية)، و(إتحاف المهرة)

(١) الأولية: مجمع الزوائد(للهيثمي ت٨٠٧هـ)صنف أولاً، ثم المطالب العالية (لابن حجرت ٨٥٢هـ)، ثم إتحاف الخيرة(للبوصيري ت ٨٤٠هـ).

(٢) وجود الأصول المستخرج منها الزوائد: كل أصول كتاب مجمع الزوائد موجودة ومطبوعة (إلا كتب:١.مسند البزار(البحر الزخار) و٢.معجم الطبراني الكبير، و٣.مسند أبي يعلى و٤.مسند الإمام أحمد و٥.معجم الطبراني الأوسط موجودة لكن فيها نقص). أما أصول المطالب العالية والإتحاف فقد فُقِد كثير من أصولهما.

(٣) حجم الأصول التي استخرجوا زوائدها: اتفق الهيثمي والبوصيري على اعتبار الكتب الستة فقط هي الأصول واستخرجا الزوائد عليها، أما الحافظ ابن حجر فضم مسند الإمام أحمد إلى الكتب الستة فأصبحت الأصول عنده سبعة واستخرج الزوائد على هذه السبعة، فأدى ذلك إلى تضخم الإتحاف (للبوصيري) إلى نحو ضعف المطالب (لابن حجر) مع اتحاد الأصول التي يستخرجا زوائدها.

(٤) استيعاب الزوائد: الهيثمي أكثر استيعاباً للزوائد من صاحبيه، ويرجع ذلك إلى أنه أفرد زوائد كل كتاب على حدة، (إلا المعجمين الصغير والأوسط_فجمع زوائدهما في كتاب واحد_)أولا، ثم جمع الزوائد في كتاب واحد.ومع ذلك فإن الهيثمي فاته عزو كثير من الأحاديث إلى مسند أحمد وغيره. أما ابن حجر والبوصيري فجمعا زوائد المسانيد العشرة كلها مرة واحدة.

(٥) الإلتزام بشرط إخراج الزوائد: الهيثمي أكثر التزاما بشرطه من صاحبيه. وأكثر البوصيري جدا من الأحاديث التي ليست على شرط كتابه. وقد ذكر الحافظ ابن حجر أحاديث كثيرة ليست على شرطه.وعذره في ذلك مقبول، لأن أكثر الأحاديث التي ليست على شرطه إنما هي في مسند أحمد، ومسند أحمد كتاب ضخم غير مرتب على ترتيب موضوعي بخلاف الكتب الستة.

(٦) الترتيب: اتفقت الكتب الثلاثة على ترتيب الأحاديث على الأبواب الفقهية.

(٧) ذكر الأسانيد: الإمام الهيثمي في مجمع الزوائد يذكر الأحاديث بغير السند.بخلاف ابن حجر في المطالب والبوصيري في الإتحاف فإنهما يذكران الحديث بإسناده.وهذه أعظم فائدة للكتابين (المطالب والإتحاف) مع فقد أكثر أصولهما.

(٨) طريقتهم في سياق المتون: مشى الثلاثة:(الهيثمي والبوصيري وابن حجر) على ما مشى عليه السابقون من الاختصار في ذكر المتون، فيذكرون السند ثم يحيلون على متن سابق مثل قولهم: (فذكره، بنحوه، بمعناه، بلفظه...) وقد يقطعون المتن بين الأبواب، وربما يكتفون بالشاهد من اللفظ، وأحياناً بالإشارة للمتن فقط فتجدهم مثلاً يقولون: فيه حديث فلان تقدم في باب كذا، أو يأتي في باب كذا، وقد أشار إلى ذلك البوصيري في المقدمة، وصرحوا به جميعاً في ثنايا كتبهم.

(٩) الفوائد الحديثية والكلام على درجة الأحاديث: البوصيري أكثرهم نقلاً عن أئمة الحديث في تصحيح الأحاديث و تضعيفها وجرح رواتها وتعديلهم. وبيانه لدرجة الأحاديث وتنبيهه على الأحاديث الموضوعة، وابن حجر في هذا المجال أقل الثلاثة، مع كون الأحاديث التي يبين درجتها أو أشار إلى ذلك بلغت أقل من الربع قليلاً، إلاّ أن البوصيري قد تجاوزت عنده النصف؛ وقد نقل البوصيري عن ابن حجر بعض الأحكام، صرح بالنقل عنه أحياناً و أحياناً لا يصرح. والهيثمي أكثرهم كلاماً على الأسانيد. والبوصيري أكثرهم وهما في تصحيح الأحاديث وتضعيفها وجرح رواتها وتعديلهم. والحافظ ابن حجر أقلهم كلاما وأقلهم أوهاما في ذلك.(

(١٠) ذكر الشواهد والمتابعات:يعتبر البوصيري في هذه الناحية أكثر الثلاثة، ثم يليه ابن حجر ثم الهيثمي؛ فقد أربت على الثلث عند البوصيري في حين بلغت عند ابن حجر نحو العشر من الكتاب المحقق وفي حين لم تتجاوز عدة أحاديث عند الهيثمي. ولعل قلة عناية الهيثمي ـ رحمه الله ـ بها، راجع إلى أسباب أهمها:

ضخامة المادة التي جمعها، خاصة إذا عرفنا أنه استقاها من ستة مصادر فقط، فلعله يعتبر أكبر موسوعة للأحكام في العصور المتأخرة. واهتمامه بالحكم على الأسانيد. وعدم ذكر الأسانيد، وهذا ظاهر في عدم العناية بالمتابعات خاصة.

(١١) الكلام على الأحكام الفقهية:لم يهتم الهيثمي وابن حجر بذكر الأحكام الفقهية، في حين أن البوصيري أكثر من ذكر الأحكام الفقهية ومذاهب العلماء.وفي الغالب كان ينقلها من جامع

الترمذي وسنن البيهقي الكبير، والترغيب والترهيب للمنذري، ونقل عن شيخه البلقيني في موطنين.

(١٢) الإستطرادفي ذكر فوائد وأحاديث من كتب أخرى غير الأصول التي اشترطوا أستخراج زوائدها: البوصيري أكثر جدا من الاستطراد في ذكر أحاديث وفوائد من كتب عديدة غير التي اشترط استخراج زوائدها، منها:مسند الإمام أحمد، ومسند البزار، وصحيح ابن حبان، وسنن البيهقي الكبير. وابن حجر أقل من ذلك. والهيثمي نادرا ما يخرج عن كتب الأصول التي يستخرج منها كأن يقول:صححه ابن حبان.

(١٣) شرح الغريب: البوصيري أكثرهم شرحا لغريب الحديث.واعتماده في ذلك على الترغيب والترهيب للمنذري، والنهاية في غريب الحديث لابن الأثير.

(١٤) النسخ الخطية: الإتحاف ليس له إلا نسخة واحدة.بخط مؤلفه غير كاملة.أما مجمع الزوائد والمطالب العالية فلهما عدة نسخ في مكتبات العالم[1].

۞ يختلف كتاب "المطالب العالية" عن "إتحاف الخيرة المهرة" بأمور، منها:

الأول: أن البوصيري تتبع الزوائد على الكتب الستة فقط، بينما ابن حجر تتبع الزوائد على الكتب الستة ومسند أحمد، ولهذا فإن كتاب البوصيري أغزر مادة وأكبر حجماً.

الثاني: أن البوصيري كان يعتني ببيان درجة الحديث وحال الرواة، بينما ابن حجر لم يحكم إلا على عدد قليل جداً من الأحاديث.

وتظهر أهمية المطالب العالية وإتحاف الخيرة أنهما حفظا لنا عدداً من كتب الحديث المسندة التي فقدت وضاعت، مثل مسند العدني وأحمد بن منيع والحارث بن أبي أسامة.

وبالجملة: فإن كتاب (المطالب العالية) كتاب موسوعي جامع، غزير الفائدة، إذا ضُمّ إلى الكتب الستة حصلنا على موسوعة حديثية ضخمة وافية لا يفوتها من حديث النبي ﷺ إلا القليل[2].

المطلب الثاني: مقارنة بين الهيثمي، والحافظ ابن حجر، والبوصيري:

([1]) انظر: مقدمة كتاب إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، ومنهج الحافظ ابن حجر في المطالب العالية: مقدمة تحقيق المطالب العالية لابن حجر طبعة: دار الوطن، مقدمة الشيخ: سعد الشثري للمطالب العالية.

([2]) انظر: المراجع:(مقدمة تحقيق طبعة: دار الوطن، مقدمة الشيخ: سعد الشثري للمطالب العالية.

ظهرت ثلاث موسوعات مهمة في الزوائد هي: "مجمع الزوائد" للهيثمي ، "المطالب العالية" لابن حجر ، "إتحاف الخيرة" للبوصيري.

كان لا بدّ من إلقاء نظرة مقارنة بين هذه الأعمال الثلاثة، ما اتفقت عليه، وما انفرد وتميّز كل واحد عن الأخر، فنقول:

أولاً: هناك أمور اتفق عليها الثلاثة أو اثنان:

١ـ اتفقوا على أصل ترتيب الكتاب، وهو الترتيب على أبواب الأحكام.

٢ـ أن مادة كتبهم واحدة، وهي كتب المسانيد، دون غيرها.

٣ـ الهيثمي والبوصيري أكثر تعليقاً على الأحاديث، والثاني أقلّ من الأول.

٤ـ الهيثمي والبوصيري أكثر حكماً على الأحاديث، والهيثمي أكثر من البوصيري.

٥ـ اتفق الحافظ ابن حجر والبوصيري على ذكر الأحاديث بأسانيدها من مسانيدها.

٦ـ اتفق الهيثمي والبوصيري في عدم ضمّ مسند أحمد إلى الكتب الستة عند إخراج الزوائد[١].

٧ـ يسوق كل من البوصيري وابن حجر الأحاديث مسندةً إذا كان من أحاديث المسانيد العشرة، وقد يكتفيان بسياق بعضه ثم الإحالة على إسناد سابق، أو لاحق.

٨ـ طريقتهم في سياق المتون: وقد مشى الثلاثة:(الهيثمي والبوصيري وابن حجر) على ما مشى عليه السابقون من الاختصار في ذكر المتون، فيذكرون السند ثم يحيلون على متن سابق مثل قولهم: (فذكره، بنحوه، بمعناه، بلفظه).

٩ـ ذكرهم للمتابعات والشواهد: يعتبر البوصيري في هذه الناحية أكثر الثلاثة، ثم يليه ابن حجر ثم الهيثمي.

ثانياً: كلامهم في الرواة على ثلاثة ألوان:

١ـ أن يوثقوا أو يجرحوا، عموم رواة الإسناد، مثل: رجاله ثقات[٢] أو الأشخاص بخصوصهم مثل: فلان ضعيف، أو مجهول و نحو ذلك[٣].

---

(١) انظر: المطالب العالية – مقدمة تحقيق الشيخ: سعد الشثري. (١/ ٨٩– ٩١). طبعة: دار الوطن.

(٢) انظر: الإتحاف المهرة حديث:(٩،١١،٣٠).

(٣) انظر: الإتحاف المهرة حديث:(١٣،١٥،١٩).

٢- أن يوثقوا أو يجرحوا ضمنياً، كأن يحكم على الإسناد بأنه صحيح [١] أو ضعيف جداً أو واه "كما في حديث: ٤٧، أو حسن «انظر حديث٢٧، لأن كلَّ وصفٍ له من الرواة ما يناسبه، فلا يمكن أن يكون في الإسناد ضعيف أو متروك، ثم يحكم عليه بأنه صحيح، وهلم جراً.

٣- أن يلمحوا إلى حال الرواة من حيث موافقتهم أو مخالفتهم لغيرهم؛ كأن يشير أن غيره ممن هو أوثق منه قد خالفه«انظر حديث (٣٤، ٣٩).»، أو أنه شاذ، ونحو ذلك.

وقد بلغت نسبة الأحاديث التي تكلم البوصيري على رواتها ما يقارب النصف، في حين بلغت عند ابن حجر العشر، أما الهيثمي فنادراً ما يهمل الحديث من الكلام عن رواته. ولكن الأوهام كثيرة عند الهيثمي والبوصيري بالمقارنة مع ابن حجر، ولعل مرد ذلك إلى كثرة كلامهما في الرجال.

ثالثاً: أمور انفرد بها الهيثمي، وهي:

١- أن كتابه محذوف الأسانيد، وهذه تعدّ من السلبيات.

٢- يتكلّم على الأحاديث في الغالب، وكثيراً ما يكتفي بقوله: "رجاله ثقات" أو "رجاله رجال الصحيح"، وهو أكثر منهما في ذلك.

٣- هو أكثر منهما في عدد الأحاديث، وهذا راجع إلى ضخامة الكتب التي استخرج زوائدها.

٤- أنه هو الرائد في هذا الباب وله في ذلك فضل السبق.

رابعاً: أمور انفرد بها الحافظ ابن حجر، وهي:

١- أنه ضمّ إلى الكتب الستة مسند الإمام أحمد، فلم يخرّج ما فيه.

٢- قلّة كلامه في الرواة والأحاديث، مع دقتها وإيجازها.

٣- قلّة حصول الوهم والخطأ لديه.

٤- رجوعه إلى بعض المصادر -غير المسانيد العشرة-، وهي مصادر نادرة الوجود، وبعضها مفقود.

خامساً: أمور انفرد بها البوصيري، وهي:

١- أنه كثير الكلام على الأحاديث والرواة، وكذا بيان الأحكام الفقهية.

٢- أنه أكثرهما في شرح الغريب.

٣- أنه قد ينقل عن الحافظ ابن حجر، ويصرّح باسمه أحياناً، وأحياناً لا يصرّح.

---

(١) انظر الإتحاف حديث (١٩، ٣٠).

٤ـ كثرة الأوهام عنده بالمقارنة مع الحافظ والهيثمي.

٥ـ أن كتابه له نسخة فريدة ناقصة، ونسخة أخرى مختصرة، وهذا من سلبياته.[١].

---

(١) انظر: المطالب العالية – مقدمة تحقيق الشيخ: سعد الشثري. (١/ ٨٩– ٩١). طبعة: دار الوطن.

الفصل التاسع
مناهج المحدثين في كتب الأطراف

تحفة الأشراف للمزي.

اتحاف المهرة بأطراف العشرة لابن حجر.

تعريف الأطراف:

الأطراف لغة: جمع طرف، وهو الناحية، وطائفة من الشيء[(١)].

وفي اصطلاح المحدثين: طرف الحديث: هو جزء الحديث الدال على بقيته، سواء كان ذلك الجزء من ألفاظ الحديث مثل: (بني الإسلام على خمس)، و (الإيمان بضع وسبعون شعبة) و (الدين النصيحة)، أو وضع له مؤلف كتاب الأطراف عنوانا مثل (حديث جبريل) و (حديث النغير) ونحوهما[(٢)].

وكتب الأطراف: هي الكتب التي يقتصر فيها علي ذكر طرف الحديث الدال علي بقيته مع الجمع لأسانيده إما علي سبيل الاستيعاب أو علي جهة التقيد بكتب مخصوصة كأطراف الصحيحين لأبي مسعود الدمشقي [(٣)].

شرط أهل كتب الأطراف:

شرط أهل كتب الأطراف أن يذكروا حديث الصحابي مفردا كأهل المسانيد إلا أنهم لا يذكرون من الحديث إلا طرفا منه، بخلاف أهل المسانيد فإنهم يذكرون الحديث بتمامه ليعرف به، ثم . أي أصحاب الأطراف . يذكرون جميع طرق الشيخين وأهل السنن الأربع وما اشتركوا فيه من الطرق وما اختص به كل واحد منهم[(٤)].

أهمية كتب الأطراف لباحث علم السنة:

للأطراف فوائد كثيرة ومميزات عظيمة لخصها الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة هي:

(١) جمع طرق الحديث لنعرف بها إن كان الحديث غريباً أو عزيزاً أو مشهوراً

أقول هذا بالنسبة للكتب الستة لكن قد يظهر للمخرج عنج تخريج الحديث من غير الكتب الستة طريقا أو طرقا أخري تزيل الغرابة عن الحديث وتجعله عزيزاً أو مشهورا.

(٢) جمع رجال الإسناد لكل حديث فيظهر للباحث مبهماته ومهمله كسفيان هل هو الثوري أو ابن عيينة، وحماد هل حماد بن زيد أو حماد بن سلمة

---

(١) (لسان العرب: مادة طرف)

(٢) " منهج النقد في علوم الحديث" لـ: نور الدين عتر، (ص ٢٠١). دار الفكر دمشق، طبع ٣/ ١٤١٨هـ

(٣) الرسالة المستطرفة ص ١٢٥، وتدريب الراوي" للسيوطي. (ج ٢/ ص ٦٠٠).

(٤) توضيح الأفكار ص ٢٣١، ٢٣٢.

فمثلا: إذا أخرجنا حديثا من البخاري وجاء في بعض رجال الإسناد راو مهمل، كأن يقال عن سفيان، وتأتي الرواية في صحيح الإمام مسلم من نفس الطريق بتمييز هذا المهمل فيقال: عن سفيان الثوري.

وقد يكون الاسم مبهماً في رواية الترمذي، فيقال مثلا عن سفيان الثوري عن رجل عن أنس، فتأتي الرواية في النسائي بتعيين هذا المبهم، فيقال عن سفيان الثوري عن علي بن زيد عن أنس بن مالك.

وقد يكون الاسم ورد بالكنية، فيقال مثلا: عن أبي محمد، فتأتي رواية أخري وتميز هذا الاسم، فيقال مثلا: عن إسحاق بن علي أبي محمد.

وزيادة علي ما سبق فإننا نقول بجمع رجال الإسناد يتبين لنا إذا كان ورد في الإسناد تعليق، أو انقطاع، أو إعضال، أو إرسال.

(٣) تصحيح ما يقع من الأغلاط المطبعية أو العلمية في أسانيد كتب السنة وما أكثرها، خصوصا عندما قام بنشر كتب السنة من لا علم له بها، وليست لديه الخبرة الكافية بقواعد التصحيح.

(٤) معرفة من أخرج الحديث من أصحاب الدواوين المشهورة، وموضع تخريجه عند من أخرجه منهم.

(٥) معرفة اختلاف نسخ الكتب الستة وغيرها، فكثيرا ما تختلف نسخ البخاري وأبي داود بذكر بعض الأحاديث وحذفها والتعليق عليها، فيستفيد المخرج من كتب الأطراف للمزي مثلا بأن هذا الحديث موجود في نسخة فلان وفلان من أصحاب نسخ البخاري أو أبي داود رحمهم الله تعالي

(٦) ضبط أسانيد الكتب المخرج منها وحفظها من التحريف والتبديل، ومثال ذلك عند الترمذي (٤ ⁄ ١٤٥) من النسخة المطبوعة: سفيان بن عيينة عن وكيع عن زيد بن أسلم عن أبيه، وهذا خطأ لأنه جاء في كتب الأطراف وخصوصا التحفة (٣ ⁄ ٤٠٨) صحة السند هكذا: سفيان بن عيينة عن وكيع عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه، لذلك اتضح لنا صحة الاسم من خلال ما جاء في كتب السنة الأخرى

(٧) معرفة مرويات كل صحابي على حدة في الكتب التي اعتمد عليها صاحب كتاب الأطراف[١].

(٨) فائدة سلبية، وهي معرفة أن الحديث ليس عند واحد من أهل الكتب المذكورة. فإذا رأيت حديثا من مسند الإمام أحمد أو غيره مثلا، وأردت أن تعرف هل أخرجه البخاري أو مسلم أو أبو داود مثلا مررت في كتاب الأطراف على ترجمة ذلك الصحابي فإذا لم تجد فيها هذا الحديث عرفت أنه ليس في الكتب الستة[٢].

المؤلفات في الأطراف:

لقد نشأت فكرة كتابة الأطراف منذ وقت مبكر في عهد التابعين، يقول محمد بن سيرين (ت ١١٠ هـ) كنت ألقي عبيدة (هو ابن عمرو السلماني ت ٧٢ هـ)بالأطراف فأسأله[٣].

ويقول عبد الله بن عون (ت ١٥١ هـ): " دخلت على إبراهيم النخعي (ت ٩٥ هـ، وهو يكره كتابة الحديث) فدخل عليه حماد . ابن أبي سليمان ت ١٢٠ هـ . فجعل يسأله ومعه أطراف، فقال: ما هذا ؟ قال: إنما هي أطراف. قال: ألم أنهك عن هذا؟[٤].

ثم نجد إبراهيم النخعي هذا يجيزه، يقول منصور بن المعتمر (١٢٣هـ) عن إبراهيم النخعي قال: " لا بأس بكتابة الأطراف"[٥].

وقد بين ابن حجر المقصود بذلك فقال: (عني بذلك، ما كان السلف يصنعونه من كتابة أطراف الأحاديث ليذاكروا بها الشيوخ فيحدثونهم بها)

وانتشرت هذه الطريقة لمذاكرة الحديث مع انتشار الرواية جنبا إلي جنب، ثم تطور بعد أن تم جمع الحديث في الدواوين الكبيرة، فتوجهت عنايتهم إلي جمع طرق الأحاديث من كتب عديدة، وتصنيفها علي أطراف متونها ؛ تسهيلا للاطلاع على طرق عديدة للحديث في مكان واحد.

من أشهر كتب الأطراف:

(١) أطراف الصحيحين: لأبي مسعود الدمشقي إبراهيم بن محمد بن عبيد (ت ٤٠١ هـ).

(٢) أطراف الصحيحين: لأبي محمد الواسطي خلف بن محمد بن علي (ت ٤٠١ هـ).

---

(١) انظر: تحفة الأشراف (١ / ٢١، ٢٢)، القول البديع ٤٣ ـ ٤٥.

(٢) انظر: مقدمة تحفة الأشراف: محمد عبد الرزاق حمزة:٤٤/٢، نقلا عن الحديث النبوي: للصباغ: ص ٢٨٨.

(٣) العلم لابن أبي خيثمة ص ١٤١، والعلل لأحمد (٢ / ١١).

(٤)الطبقات الكبرى لابن سعد ٧ / ٢٧٢، والدارمي في سننه، المقدمة ١ / ١٢٠.

(٥) العلم لابن أبي خيثمة ص ١٤١، وجامع بيان العلم ص ٩٢.

(٣) أطراف الكتب الخمسة لأبي العباس أحمد بن ثابت بن محمد الطَرْقي الأزدي (ت ٥٢١هـ)

(٤) أطراف الكتب الستة: لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧ هـ) جمع فيه أطراف البخاري، ومسلم، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

(٥) الإشراف على معرفة الأطراف: لأبي القاسم علي بن الحسن، المعروف بابن عساكر الدمشقي (٥٧١ هـ)، جمع فيه أطراف السنن الأربعة: أبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه[1].

(٦) تحفة الأشراف بعرفة الأطراف: لأبي الحجاج المزي: جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن الدمشقي (ت ٧٤٢ هـ)، وسوف نتحدث عنه تفصيلاً فيما بعد إن شاء الله.

(٧) أطراف صحيح ابن حبان: لأبي الفضل العراقي عبد الرحيم بن الحسين (٨٠٦ هـ).

(٨) إتحاف المهرة الخيرة بأطراف المسانيد العشرة: لأبي العباس البوصيري أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت ٨٤٠ هـ)، جمع فيه أطراف مسانيد: أبي داود الطيالسي، والحميدي، ومسدد، ومحمد بن يحي العدني، وإسحاق بن راهويه، وأبي بكر بن أبي شيبة، وأحمد بن منيع، وعبد بن حميد، والحارث بن محمد بن أبي أسامة، وأبي يعلى الموصلي.

(٩) إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة للحافظ ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي (٨٥٢ هـ)[2]، وسوف يأتي الحديث عنه تفصيلاً فيما بعد إن شاء الله.

(١٠) إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي: لابن حجر، جمع فيه أطراف مسند أحمد بن حنبل، أفرده من كتابه السابق "إتحاف المهرة"

(١١) ذخائر المواريث في الدلالة على موضع الحديث: للنابلسي عبد الغني بن إسماعيل بن عبد الغني الدمشقي (١١٤٣ هـ)، جمع فيه أطراف سبعة كتب: الكتب الستة، وموطأ الإمام مالك.

دراسة أشهر كتب الأطراف:

تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للمزي.

اتحاف المهرة بأطراف العشرة لابن حجر

---

(١) انظر: الرسالة المستطرفة ص ١٦٩– ١٧٠)، طبع: دار البشائر الإسلامية – بيروت

(٢) انظر: " أصول التخريج ودراسة الأسانيد" دكتو ر محمود الطحان. (ص ٤٨).

المبحث الأول

تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للإمام المزي (رحمه الله)

المطلب الأول: ترجمة مختصرة للمؤلف:

هو أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف المزي الدمشقي الشافعي.

ولد سنة ٦٥٤هـ. نشأ بالمزه -قرية دحية الكلبي الصحابي- قرب دمشق.

قال عنه الذهبي: وكان ثقة حجة، كثير العلم حسن الأخلاق، كثير السكوت، قليل الكلام، صادق اللهجة.

وقال الذهبي أيضاً: ترافق المزي وابن تيمية كثيرا في سماع الحديث وفي النظر في العلم، وكان يقرر طريقة السلف في السنة، ويُعضد ذلك بمباحث نظريّة وقواعد كلامية.أ.هـ.

فهو عالم كبير، حامل اللواء في علم معرفة الرجال، والقائم بأعبائها، عمل كتاب "تهذيب الكمال" في مائتي جزء وخمسين جزءًا"، وعمل كتاب "الأطراف" في بضعة وثمانين جزءًا.

وفاته: توفي -رحمه الله تعالى- في سنة ٧٤٢هـ[1].

المطلب الثاني: دراسة كتاب «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف»:

❁ **التعريف بالكتاب: (اسمه وموضوعه، ومحتوياته).**

أولاً: اسم الكتاب: فهو كما سماه المؤلف بنفسه، حيث قال في مقدمة الكتاب أثناء حديثه عن طريقة ترتيب الكتاب "... و أصلحت ما عثرت عليه في ذلك من وهمٍ أو غلط. وسمَّيتُه «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» طالباً من الله التوفيق"[2].

ثانياً: موضوع الكتاب ومحتوياته:

موضوع الكتاب: هو إعادة ترتيب أحاديث الكتب الستة وبعض لواحقها على الأطراف[1] وفي هذا الصدد يقول المزي رحمه الله في مقدمة الكتاب: " أما بعد: فإني عزمت على أن أجمع في هذا

---

(1) انظر: " تذكرة الحفاظ" للذهبي (٤/ ١٩٣- ١٩٤).

(2) "مقدمة المزي في تحفة الأشراف " (ج ١/ ص ٥).

الكتاب ـإن شاء الله تعالى ـ أطراف الكتب الستة التي هي عمدة أهل الإسلام وعليها مدار عامة الأحكام [٢]

أما محتويات الكتاب:

موضوع الكتاب هو أطراف أحاديث الكتب الستة: البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، إضافة لواحق هذه الكتب، وهي: تعليقات صحيح البخاري، مقدمة صحيح مسلم، والمراسيل لأبي داود، والعلل الصغير للترمذي، والشمائل للترمذي، وعمل اليوم والليلة للنسائي، والسنن الكبرى للنسائي أيضاً، وخصائص علي للنسائي أيضاً.

والهدف من هذا الكتاب هو جمع أحاديث الكتب الستة، والدلالة على أماكن وجودها في الكتب التي خرجتها بأسانيدها، مع بيان أسانيد كل حديث من الكتب المذكورة. معتمداً في عامة ذلك على كتاب أبي مسعود الدمشقي. وكتاب خلف الواسطي في أحاديث الصحيحين. وعلى كتاب ابن عساكر في كتب السنن، وما تقدم ذكره معها[٣].

۞ سبب التأليف لهذا الكتاب وما فيه من الفوائد:

ـ الغرض الأساسي من تصنيفه هو جمع أحاديث الكتب الستة وبعض ملحقاتها بطريق يسهل على القاري معرفة أسانيدها المختلفة مجتمعة في موضع واحد[٤].

أما الفوائد، فقد لخصها الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة بما يلي:

(١) معرفة طرق الحديث عند أصحاب الستة، فتعرف عن الحديث هل هو غريب أو مشهور أو عزيز

(٢) معرفة ما في الإسناد من المبهمات أو المهملات. كـ سفيان في السند هو الثوري أم ابن عيينة؟.

(٣) معرفة من أخرج الحديث من أصحاب الدواوين المشهورة ومعرفة موضع تخريجه عند من أخرجه منهم.

---

(١) " تدوين السنة النبوية" د. مطر الزهراني. (ص ٢٢٨).

(٢) انظر: مقدمة التحفة – للمزي (١/٣)

(٣) انظر: مقدمة التحفة– للمزي (١/٣ –٤)

(٤) مقدمة التحقيق: للشيخ عبد الصمد ص ١٢. أصول التخريج ودراسة الأسانيد– محمود الطحان، ص ٥١)

(٤) الوقوف على اختلاف نسخ الكتب الستة، فكثيرا ما تختلف نسخ البخاري وأبي داود بذكر بعض الأحاديث وحذفها، والتعليق عليها. فنستفيد من كتاب التحفة أن هذا الحديث في نسخة فلان وفلان من أصحاب نسخ البخاري أو أبو داود رحمهم الله تعالي.

(٥) امتازت أطراف المزي على أطراف ابن عساكر بذكر نسخ أبي داود والنسائي وما بين تلك النسخ من اختلاف، بخلاف ابن عساكر حيث اقتصر على بعض النسخ، فمثلا اقتصر على نسخة اللؤلؤي لأبي داود(١).

۞ ترتيب الكتاب ومنهج المؤلف فيه:

يقول المؤلف:"ورتبته على نحو ترتيب كتاب أبي القاسم، (أي على الأسانيد دون المتون) فإنه أحسن الكل ترتيباً، وأضفت إلى ذلك بعض ما وقع لي من الزيادات التي أغفلوها، أو أغفلها بعضهم، أولم يقع له من الأحاديث"(٢). وبيان ذلك:

(١) رتب أسماء الصحابة والتابعين ومن بعدهم على حروف المعجم، ثم الكنى مثل أبي أسيد، وأبي ذر، وأبي هريرة، ثم المنسوبين إلي آبائهم أو أجدادهم، مثل: أبي أبزي، وابن الحضرمي، ثم المبهمين على ترتيب أسماء الرواة عنهم، مثل: إسماعيل بن إبراهيم عن رجل من بني سليم، ثم كناهم مثل أبي البختري الطائي عن رجل، وابن سندر عن رجال منهم من أسلم، ثم النساء عن المبهمين مثل أسماء بنت أبي بكر الصديق عن رجل، ثم المبهمين عن المبهمين مثل أيوب السختياني عن شيخ من بني قشير عن عمه.

ثم يبدأ بمسانيد النساء مرتبا أسماءهن علي المعجم، ثم رتب أسماء التابعين في الأحاديث المرسلة على غرار ترتيب أسماء الصحابة، وبه ينتهي الكتاب.

(٢) يذكر تحت ترجمة كل صحابي أحاديثه، ولكنه لم يرتبها على أي طريقة من طرائق الترتيب، لا على أول الحديث، ولا على الأبواب، وإنما رتبها بأن قدم الحديث الذي كثر عدد مخرجيه أولا، ثم ما يليه في الكثرة، وهكذا، فما رواه الستة يقدمه في الذكر على ما رواه الخمسة، وما رواه الخمسة على ما رواه الأربعة، وهكذا، ويرتب الكتب الستة علي حسب الأصحية، فالبخاري أولا، ثم المسلم، ثم أبو داود، ثم الترمذي، ثم النسائي، ثم ابن ماجه.

---

(١) انظر: مقدمة التحقيق لعبد الصمد شرف الدين (١/٢١). وتدوين السنة النبوية" د. مطر الزهراني ص ٢٣١.

طبع: دار الهجرة للنشر. سنة ١٤١٧هـ.

(٢) "مقدمة المزي في تحفة الأشراف " (ج ١/ ص ٥).

فعل ذلك لأن غرض الكتاب لم يكن معرفة ألفاظ الأحاديث، وإنما هو جمع طرق الحديث وأسانيده في تلك الكتب الستة وملحقاتها، لذلك اهتم بترتيب أسماء الصحابة على حروف المعجم، وهذا هو الترتيب العام للكتاب.

(٣) إذا كان للصحابي ـ مثل أنس، وجابر ابن عبد الله، وعبد الله ابن عباس، وعبد الله ابن عمر، أبي سعيد الخدري، وأبي هريرة، وغيرهم ـ روايات كثيرة في تلك الكتب الستة وملحقاتها فإنه رتب أحاديثه على حسب الذين رووها عن ذلك الصحابي، ورتب هؤلاء الرواة عنهم على حروف المعجم مثلا لأبي هريرة تلاميذ كثيرون، فرتبهم في ترجمة هكذا:

إبراهيم بن إسماعيل، ثم إبراهيم بن عبد الله المدني، ثم إبراهيم ابن عبد الله الزهري، ثم إسحاق ابن عبد الله، وهكذا ذكر جميع تلاميذه مرتين على حروف المعجم.

وإذا كثرت مرويات أحد التابعين عن بعض الصحابة، وكثر عدد الآخذين عن ذلك التابعي فإنه رتبها على أسماء الآخذين عنه، ورتبهم على حروف المعجم، مثل أبي هريرة ـ رضي الله عنهـ، أحد تلاميذه " ذكوان أبو صا لح السمان " له تلاميذ كثيرون في الكتب الستة وملحقاتها، فذكره في ترجمة أبي هريرة، ثم رتب تلاميذه هكذا:

إبراهيم بن أبي ميمونة، ثم بكير بن عبد الله بن الأشج، ثم حبيب بن أبي ثابت، وهكذا إلى آخرهم.

وكذلك إذا كثرت مرويات أحد أتباع التابعين عن تابعي، وتعدد الآخذون عن ذلك التابعي،فقد رتبها على أسماء الآخذين عنه، ورتبهم على حروف المعجم، مثلا ذكوان أبا صا لح السمان ذلك، من تلاميذه " سليمان الأعمش" وله تلاميذ كثيرون في الكتب الستة وملحقاتها، فرتبهم تحت اسمه هكذا:

إبراهيم بن طهمان، ثم إسماعيل بن زكريا، ثم جابر بن نوح، وهكذا إلى آخرهم.

(٤) يحيل المزي في الكنى على ما ذكر في الأسماء، والعكس، ومن ذلك قوله في الكنى: (أبو بكر الصديق، واسمه عبد الله بن عثمان، تقدم في حرف العين)، وكقوله عند ترجمة خراش أبي سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم: (يأتي في الكنى)، وكذا يحيل في المعروف بلقبه على اسمه، كقوله (الأشجع المصري عن النبي صلى الله عليه وسلم، اسمه المنذر، يأتي في حرف الميم إن شاء الله) ويحيل عند من حدث وهم في اسمه كقوله: (خالد العداء عن النبي صلى الله عليه وسلم، هو وهم سيأتي في مسند العداء بن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم)، ويحيل أيضا عند ذكر أطراف الحديث على المتقدم والمتأخر، ومن ذلك قوله عند ذكر أسانيد حديث: (سيأتي إن شاء

الله)، وفي موضع آخر قال: (رواه خالد بن عبد الله الطحان، عن حصين، عن هلال، عن زاذان، عن عائشة، وسيأتي)

(٥) رتبه على الأسانيد دون المتون.

(٦) قسم المؤلف جميع أحاديث الكتب الستة مسندها ومرسلها، وعددها ١٩٥٩٥ حديثا مع المكرر إلى ١٣٩٥ مسندا، منها: ٩٩٥ منسوبا إلى الصحابة رجالا ونساء رضوان الله عليهم. والباقي من المراسيل وعددها ٤٠٠ حديثا منسوبا إلى أئمة التابعين ومن بعدهم على نسق حروف المعجم ايضاً. وأما أرقام المسانيد والأحاديث فليست من أصل كتاب المصنّف، بل من ترقيم المحقق. هذا هو التقسيم العمومي لأحاديث الصحاح الستة، ومنه يُعرف عدد الأحاديث المرويّة عن كل صحابي عليحدة.[1].

(٧) بعد فراغ المصنف من إيراد طرف الحديث يشرع في بيان أسانيده عند من خرجه على نسق الرموز بها ابتداء الحديث فيذكر الرمز، ثم يتبعه باسم الكتاب الذي ورد فيه ذلك الحديث عن ذلك الصحابي...[2] مثاله: خ: صلاة، عن فلان، عن فلان عنه به.

(٨) سلك المزي لسنن الترمذي منهجاً خاصاً حيث يبين حكم الترمذي على الحديث عند ما يخرج الحديث من سنن الترمذي.

۞ رموز الحافظ المزي في التحفة:

علامة ما اتفق عليه الجماعة الستة (ع). وعلامة ما أخرجه البخاري (خ).وعلامة ما استشهد، بِهِ تعليقا (خت). وعلامة ما أخرجه مسلم (م).وعلامة ما أخرجه أبوداود (د).وعلامة ما أخرجه الترمذي في (الجامع) (ت.وعلامة ما أخرجه في (الشمائل) (تم).وعلامة ما أخرجه النسائي في (السنن) (س).وعلامة ما أخرجه في كتاب (عمل يوم وليلة) (سي).وعلامة ما أخرجه ابن ماجة

---

(١) انظر: "تحفة الأشراف" مقدمة الشيخ عبد الصمد شرف الدين (١/ ص ١٣)، "تدوين السنة النبوية" د. مطر الزهراني ص ٢٢٨- ٢٣٠).

(٢) انظر: أصول التخريج ودراسة الأسانيد للطحان،(ص ٥٢- ٥٣) و " تدوين السنة " لمطر الزهراني (ص ٢٣٠).

القزويني (ق)وما في أوله (ز) من الكلام على الأحاديث فهو مما زدته أنا.وما قبالته (ك) فهو مما استدركته على الحافظ أبي القاسم ابن عساكر رحمة الله عليهم جميعاً[1].

۞ عناية العلماء بهذا الكتاب:

حققه الشيخ عبد الصمد شرف الدين، وأشرف عليه الشيخ زهير الشاويش، حيث صدر في(أربعة عشر مجلداً) من الدار القيمة، بومباي، و المكتب الإسلامي بيروت. في سنة: ١٣٨٤هـ. وكذا في سنة ١٤٠٣هـ.

---

(١) "مقدمة تحفة الأشراف " للمزي (٦/١).

المبحث الثاني

إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة لابن حجر (رحمه الله)[(١)].

المطلب الأول: التعريف بالكتاب:

اسم الكتاب: إتحاف المهرة بالفوائد المُبْتَكرة من أطراف العشرة، وقد صرح بذلك مؤلفه ابن حجر في مقدمته، حيث أنه قال في مقدمة الإتحاف:"... وسميت هذا الكتاب (إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة)"[(٢)].

موضوعه: أطراف مرويات مجموعة من المصادر الحديثية، مُرتبة بحسب الراوي الأعلى.

محتوى هذا الكتاب: هذا الكتاب يعتبر موسوعة إسنادية، جمعت أحد عشر مصدراً من كتب السنة المشرفة على طريقة فن الأطراف، وهي:

والكتب العشرة الأصيلة التي جمعت أطرافها في هذا الكتاب هي:

(١) موطأ الإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩ هـ)، وقد رمز له بـ (طا).

(٢) مسند الإمام الشافعي (٢٠٤ هـ)، وقد رمز له بـ (ش).

(٣) مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ)، وقد رمز له بـ (حم).

(٤) سنن الدارمي (ت ٢٥٥ هـ)، وقد رمز له بـ (مي).

(٥) المنتقى لابن الجارود (ت ٣٠٧ هـ)، وقد رمز له بـ (جا).

(٦) صحيح ابن خزيمة (ت ٣١١ هـ)، وقد رمز له بـ (خز).

(٧) مستخرج أبي عوانة (ت ٣١٦ هـ)، وقد رمز له بـ (عه).

(٨) شرح معاني الآثار للطحاوي (ت ٣٢١ هـ)، وقد رمز له بـ (طح).

(٩) صحيح ابن حبان (٣٤٥ هـ)، وقد رمز له بـ (حب).

---

(١) سبق أن ذكرت ترجمة لابن حجر في الباب السادس أثناء دارسة كتابه: "المطالب العالية". فأرى الكفاية على ما سبق.

(٢)انظر: مقدمة اتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة (١٥٨/١-١٦٠). بتحقيق زهير بن ناصر الناصر.

(١٠) مستدرك الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥ هـ)، وقد رمز له بـ (كم).

ولأن أطراف صحيح ابن خزيمة لم تكن كاملة نظرا لفقد بعض أصل الكتاب، فقد زاد على هذه الكتب أطراف كتاب آخر وهو:

(١١) سنن الدار قطني (ت ٣٦٠ هـ)، وقد رمز له بـ (قم).

أما الكتب التي ذكر أطرافها غير الكتب الأصلية فقد بلغت ثلاثة عشر كتاباً، وهي:

(١) الأدب المفرد، للبخاري (٢٥٦ هـ).
(٢) روضة العقلاء، وكتاب الصلاة، وهما لابن حبان (ت ٣٥٤ هـ).
(٣) المعجم الصغير والأوسط والكبير للطبراني (ت ٣٦٠ هـ)، وكذا كتاب الدعاء له أيضا.
(٤) تهذيب الآثار للطبري (ت ٣١٠ هـ).
(٥) كتاب فضل العلم، لابن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ).
(٦) كتاب فضائل القرآن لأبي عبيد (٢٢٤ هـ).
(٧) مسند الحارث بن أبي أسامة (ت ٢٨٢ هـ).
(٨) مسند البزار (ت ٢٩٢ هـ).
(٩) كتاب " السياسة " و " التوكل " لابن خزيمة (ت ٣١١ هـ).
(١٠) " شعب الإيمان " و " السنن الكبرى "، وهما للبيهقي (٤٥٨ هـ).
(١١) مسند إسحاق بن راهوية (ت ٢٣٨ هـ).
(١٢) مصنف ابن أبي شيبة (ت ٢٣٥ هـ).
(١٣) مسند أبي يعلي الموصلي (ت ٣٠٧).

المطلب الثاني: منهج الحافظ ابن حجر في إتحاف المهرة:

إن أحسن وأدق ما يعرف به منهج أي مصنف هو ما صرح به في مقدمة كتابه، فلذا أسوق هنا ما يلي من مقدمة الحافظ ابن حجر رحمه الله لكتابه "إتحاف المهرة"، فهو رحمه الله في أثناء مقدمته للكتاب تكلم عن منهجه فيه فقال: "ثم إني نظرت فيما عندي من المرويات فوجدت عدة تصانيف، قد التزم مصنفوها الصحة، فمنهم من تقيد بالشيخين كالحاكم، ومنهم من لم يتقيد كابن حبان، والحاجة ماسة إلى الاستفادة منها، فجمعت أطرافها على طريقة الحافظ أبي الحجاج المزي وترتيبه، إلا أني أسوق ألفاظ الصيغ في الإسناد غالبا، لتظهر فائدة ما يصرح به المدلس، ثم إن كان حديث التابعي كثيرا رتبته على أسماء الرواة عنه غالبا، وكذا الصحابي المتوسط".

(١) يتبين مما سبق أن الحافظ ابن حجر استفاد من منهج ترتيب تحفة الأشراف للإمام المِزِّي فهو قال: "جمعت أطرافها على طريقة الحافظ أبي الحجاج المِزِّي وترتيبه".

(٢) كذلك يظهر من اسم الكتاب أن المصادر الحديثية المسندة التي عمل أطرافها عشرة مصادر، وزاد عليها مصدر حادي عشر جبراً لنقص أحد هذه العشرة كما نبه إلى ذلك في مقدمة كتابه.

(٣) اشتمل على أقوال لابن حجر في عدة فنون، منها: بيانه لعلل الأحاديث واختلاف رواتها، مثل صنيعه عند الحديث الذي أخرجه الحاكم وصححه على شرطهما، حيث تعقبه بقوله: "لكنه معلول، قد بين علته الترمذي في جامعه"، وقوله عند آخر:"غريب جداً".

(٤) بيانه لما للحديث من طرق، مثل قوله: "وله طرق في ترجمة قتادة عن أنس".

(٥) بيانه لأحوال بعض الرواة كقوله: "داود: ضعيف جداً"، وكقوله: "في سياقه صورة انقطاع، ورجاله ثقات"،

(٦) استدراكه على كلام أهل العلم في بعض الفنون، مثل صنيعه عند الحديث الذي أخرجه البزار وذَكَر أن حماد بن زيد قد تفرد به عن ثابت، فقال ابن حجر: "لم يتفرد به عنه، بل رواه محمد بن زياد عن ثابت أيضاً".

(٧) اشتمل الإتحاف على أقوال المحدثين سيما أصحاب المصادر التي عمل الحافظ أطرافها، مثل: تصحيحات الحاكم في المستدرك، مع أنه يتعقبه إذا لم يوافقه كصنيعه عند تصحيح الحاكم لحديث فقال: "بل فيه ضعف وانقطاع؛ لأن حجاج بن نصير وشيخه ضعيفان، وإسحاق لم يسمع من عبادة"، ومثل كلام الدارقطني على الأحاديث، ومنها قوله: "عثمان هو الوقاصي: متروك الحديث"، وقوله: "الحسن بن دينار والحسن بن عمارة ضعيفان"، وقوله: "تفرد به مبشر عن أبيه"، ومثل كلام البزار، كقوله: "إسناده حسن"، إلى أن قال: "فإن أخرجه الثلاثة الأول أفصحت بذكرهم، أعني: مالكا والشافعي وأحمد[(١)]".

۞ طريقة ترتيب الكتاب:

رتب الحافظ ابن حجر إتحافه، كترتيب المِزِّي للتحفة، وقد تقدم بيان قوله، وتفصيل ترتيب التحفة، غير أن كتاب ابن حجر لم يكمل صدوره مطبوعاً إلى الآن، ورغم ذلك فقد نبه محققه الدكتور زهير الناصر في مقدمة هذا السفر إلى وجود فوارق بين تحفة الأشراف وإتحاف المهرة،

---

(١) انظر: مقدمة ابن حجر في إتحاف المهرة (١/١٥٨-١٦٠).

ولعل ذلك يعود إلى أن الحافظ ابن حجر توفي قبل تحريره كما قاله السخاوي، أما أبرز تلك الفوارق، فهي:

(١) أن الحافظ ابن حجر ترك مواضع متعددة تتعلق بمرويات المكثرين والمتوسطين من الصحابة، لم يرتبها بحسب التابعين وأتباعهم، بخلاف صنيع المِزِّي، مع أن الحافظ اشترط ذلك حيث يقول في مقدمته: "ثم إن كان حديث التابعي كثيراً، رتبته على أسماء الرواة عنه غالباً، وكذا الصحابي المتوسط".

(٢) أن الحافظ ابن حجر ربما رتب مرويات التابعي عن الصحابي، على الأبواب الفقهية مثل صنيعه في مرويات: "عكرمة عن ابن عباس". وهذا نادر جداً.[١]

(٣) أن الحافظ اشترط في مقدمته سياق صيغ الأداء كما جاءت في المصادر حيث يقول: "أسوق ألفاظ الصيغ في الإسناد غالباً لتظهر فائدة ما يصرِّح به المدلس"، ونبه الدكتور زهير الناصر إلى أنه لم يلتزم بذلك في الغالب، حيث عبر في مواضع كثيرة بالعنعنة كطريقة المِزِّي.[٢]

۞ طريقة سرد الأسانيد:

بعد ما فرغ الحافظ من إيراد طرف من الحديث يأخذ في بيان أسانيده عن جميع من خرّجه فرداً فرداً في نسق الرقوم التي رقم بها في الابتداء. فيبدأ بكتب أول تلك الرقوم عبارة عن اسم أول مخرجيه ويتبعه باسم الكتاب الذي ورد فيه ذاك الحديث من أصل ذاك المخرج، متلواً بإسناده عن فلان، منتهياً إلى اسم المترجم بقوله:(عنه به) أي بهذا الإسناد، وهكذا بجميع رموز ذاك الحديث.

لقد امتاز كتابه هذا عن بقية كتب الأطراف بأنه نحى فيه منحى الجهابذة النقاد والأئمة الحفاظ فلم يكتفِ بترتيبه على طريقة الأطراف، بل أحكم فيه أمره، فتكلم عن فنون الإسناد فحكم على الأسانيد وقوى بعضها بذكر المتابعات والشواهد، ووصل المرسل، وبين المنقطع، وعيّن المبهم بحيث يقف الباحث أمام مؤلفه هذا متعجباً مندهشاً لما تضمنه من أبحاث وما احتواه من نكت وفوائد فما من فائدة إلا ذكرها ولا شاردة إلا قيدها في الكثير من الأحاديث بحيث لا تجد ذلك مجموعاً في صعيد واحد في غيره من المؤلفات.

۞ طريقة تخريج الحديث:

---

(١) اتحاف المهرة " مقدمة المحقق (١/ ١٠٣).

(٢) اتحاف المهرة " مقدمة المحقق (١/ ١٠٤).

يعزو الحافظ الأحاديث إلى مصادرها عزواً إجمالياً، مبنياً اسم الكتاب التفصيلي في المصادر المخرجة على الأبواب مثل أن يقول: "في الصيام"، ويعزو إلى التقاسيم والأنواع ـ المعروف بصحيح ابن حبان ـ بحسبها كأن يقول "حب في الثامن من الخامس"، كما يعزو إلى المسانيد إجمالاً، ويسوق أسانيد المصادر التي خَرّج أطرافها، أو التي يعزو إليها، ويميز زيادات عبد الله بن الإمام أحمد بقوله: "رواه عبد الله بن أحمد في زياداته"، ويستخدم الحروف علامة لأسماء المصادر، وقدم لكل ذلك بذكر أسانيده إلى المصادر التي عمل أطرافها.

۞ أهم مميزات الكتاب:

(١) يعتبر مكملاً للنقص الذي لحق بالمصادر المطبوعة التي عمل ابن حجر أطرافها، أو عزى إليها، مثل: مسند الإمام أحمد، ومستدرك الحاكم، وصحيح ابن خزيمة، وصحيح أبي عوانة ـ المطبوع باسم المستخرج ـ وغيرها، وقد نبه الذين اعتنوا بتحقيق هذا الكتاب في مركز خدمة السنة بالمدينة المنورة إلى وجود زيادات في الإتحاف سقطت من المطبوع من هذه المصادر.

حيث ينقل الحافظ ابن حجر في "إتحاف المهرة" عن نسخة أكمل من النسخة المطبوعة، فينقل من كتب لابن خزيمة بعنوانات متعددة منها "الفتن"، "التوكل"، "السياسة" وغيرها.

وقد وجد فيه (٢٧٨) حديثاً غير موجودة في المطبوع من صحيح ابن خزيمة.

(٢) يعتبر موسوعة لأطراف الحديث فقد اشتمل على أطراف عدة مصادر زائدة عن الكتب الستة التي عمل المِزّي أطرافها، وبهذا سهل على الباحثين الوصول إلى مرويات الصحابة وغيرهم ـ في هذه المصادر ـ بطريقة ميسرة، ولا سيما كتاب التقاسيم والأنواع لابن حبان. وتعتبر الكتب التي عمل أطرافها كل من الإمام المِزّي وابن حجر أمهات وأصول الحديث النبوي، فقلّ أن تجد حديثاً ثابتاً في غيرها إلا وله أصل فيها.

(٣) كما يعتبر من الكتب المهمة في التعقب على بعض الكتب مثل مستدرك الحاكم، ويفسّر سبب كثرة تلك الأوهام التي وقعت للحاكم في كتابه حيث يقول الحافظ في الإتحاف: "أظنه في حال تصنيف المستدرك كان يتكل على حفظه، فلأجل هذا كثرت أوهامه"[1].

(٤) من خلال الرجوع إلى كتب الأطراف مثل: (إتحاف المهرة) للحافظ ابن حجر، يمكننا تعيين الراوي المبهم فمثلاً تجد في الإسناد: عن سعيد عن أبي هريرة.. الحديث، فالراوي المهمل سعيد، فترجع إلى الإتحاف فتجد الحافظ يضع عنواناً لحديث سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ثم

---

(1) انظر: إتحاف المهرة (١/٥١٠).

يذكر أحاديث سعيد بن المسيب عن أبي هريرة، ويذكر من بينها الحديث الذي تبحث عنه، فتعرف أن الراوي المهمل في الإسناد هو سعيد بن المسيب [١]

(٥) كلامه على علل الأسانيد: فقد أعلّ الحافظ ابن حجر حديث: (إن النبي ﷺ كان ينزل من المنبر يوم الجمعة فيكلمه الرجل ويكلمه، ثم ينتهي إلى مصلاه فيصلي)، بقوله: (لكنه معلول قد بين علته الترمذي في جامعه) [٢]

(٦) ذكره متابعات وشواهد تقوي رتبة الحديث: فقد قال في حديث ((الرهن بما فيه): (وله طريق في ترجمة قتادة عن أنس)[٣].

(٧) تقوية سند الحديث ببيان وصله بوجه آخر: فقد قال في حديث: (دخل على رسول الله ﷺ بابني جعفر بن أبي طالب فقال لحاضنتهما: ما لي أراهما ضارعين... الحديث): (روى من حديث أسماء بنت عميس موصولاً)[٤]

(٨) بيانه في بعض الأحيان تفرد بعض الرواة في طرق الحديث وقد يرد على من حكم بذلك. فقد ردّ ابن حجر قول البزار: (تفرد به حماد بن زيد، عن ثابت) بقوله: ((لم يتفرد به عنه بل رواه محمد بن زياد، عن ثابت أيضاً أخرجه أحمد في مسنده وسيأتي إن شاء الله في موضعه)[٥].

(٩) بيان غلط بعض الرواة في سند الحديث[٦].

كيف نخرج حديثا باستخدام هذا الكتاب ؟

إذا أردنا تخريج حديث بهذا الكتاب فلابد أن نكون على معرفة باسم الصحابي الذي رواه، فإن كان من المكثرين للرواية كأبي هريرة وأنس بن مالك وابن عباس وعائشة. رضي الله عنهم .

فالأيسر أن نتيقن بمن روى هذا الحديث عن الصحابي من التابعين، وإلا إذا كان اسم التابعي الذي روى عن الصحابي غير معروف لطال وقت البحث عن الحديث، فإذا كان حديثا معلوم راويه من الصحابة

---

(١) انظر: إتحاف المهرة (١٦/٥١٦).

(٢) (انظر: إتحاف المهرة ١/٤٤١-٤٤٢ (٣٩٩).

(٣) (انظر: إتحاف المهرة ١/٦٥٦ (١٠١٢).

(٤) (انظر: إتحاف المهرة ١٨/٥٤٦ (٢٤١٦١).

(٥) (انظر: إتحاف المهرة ١/٤٥٧ (٤٤٣).

(٦) انظر: إتحاف المهرة ١٦/٦٧٨ (٢١١٥٢)

فيبحث عنه في مكانه من الكتاب، وعلى مجلدة الكتاب كتب محقق الكتاب اسم الصحابي الذي يبدأ به المجلد، واسم الصحابي الذي ينتهي به أيضا.

ففي الجزء الأول كتب " مسند آبي اللحم " . أنس بن مالك الأحاديث من ١: ١٠٧٥.

والمعنى بداية أحاديث الصحابي آبي اللحم وما بعده ممن بدأ اسمه بحرف الألف إلى أحاديث أنس بن مالك . رضي الله عنهما.

وفي الجزء الثاني كتب " بقية مسند أنس . التلب بن ثعلبة العنبري. الأحاديث ١٠٧٦: ٢٤٤٩.

فإذا عرف مكان الصحابي من الكتاب فليتتبع أحاديثه حتى يقف على الحديث الذي يبحث عنه.

فإذا كان الصحابي من المكثرين فليعلم أن المؤلف رتب تلاميذه من التابعين على حسب حروف المعجم، فإذا كان أول اسمه ألفا فأحاديثه في أول أحاديث الصحابي، ثم يليه من أول اسمه حرف الباء، وهكذا.

هذا إذا كان يعرف اسم التابعي الذي روى عن الصحابي.

أما إذا كان لا يعرف اسم التابعي الذي روى عن الصحابي فلينظر في أحاديث الصحابي كلها، وسيصل بإذن الله إلى حديثه، ويوضح ذلك ما يلي:

إذا أردنا تخريج حديث أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغير عند صلاة الصبح فإن سمع أذانا أمسك وإلا أغار...."

فلنبحث عن أحاديث أنس بن مالك رضي الله عنه فنجدها في الجزء الأول ن وتبدأ من ص ٣٩١: ٤١٥ من الجزء الثاني.

ثم نعرف من روى هذا الحديث عن الصحابي من التابعين هو: حماد بن سلمة، فنبحث عن رواية حماد بن سلمة عن أنس يبدأ ص ٤٦١ من الجزء الأول، فنجد حديثنا في ص ٤٦٨ من نفس الجزء، وصورته هكذا:

٤٦٧ . حديث . أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغير عند صلاة الصبح فإن سمع أذانا أمسك وإلا أغار..."

خز، عه، حب، طح، حم.

وهكذا ذكر رموز من أخرجه ثم يفصل ذلك:

خز: ومعناه صحيح ابن خزيمة في الصلاة : ثنا محمد بن أبي صفوان الثقفي ثنا بهز . يعني ابن أسد . ثنا حماد بن سلمة....به.

أي أن الحديث في صحيح ابن خزيمة في كتاب الصلاة عن محمد بن أبي صفوان الثقفي، عن بهز بن أسد به.

عه: في الجهاد، ثم يذكر: ثنا أبو داود، ثنا موسى بن إسماعيل، وفي الصلاة... عن يونس بن حبيب ثنا أبو داود وعن الصغاني عن عفان

وعن محمد بن عبيد الله بن المنادي عن يونس بن محمد أربعتهم عن حماد بن سلمة، به.

حب: في الثالث من الخامس: أنا الحسن بن سفيان ثنا هدبة بن خالد ثنا حماد... به.

طح: في السير ثنا ابن أبي أبي داود، ثنا أبو الوليد.

وثنا ابن مرزوق، ثنا بشر بن عمر.

وثنا محمد بن خزيمة، ثنا حجاج وعبيد الله بن محمد التميمي، قالوا ثنا حماد... به.

رواه أحمد عن عفان وسهل وعبد الرحمن كلهم عن حماد... به.

فلتراجع هذه الكتب في مصادرها المشار إليها لتقف على حديثك المذكور فتفصل مواطن تخريجه بالكتاب والباب أو الجزء والصفحة.

وقد أشار محقق الكتاب إلى مواطن هذه الأحاديث في الكتب المشار إليها بالجزء والصفحة في أسفل هامش النسخة المطبوعة

۞ المأخذ على الكتاب:

الحافظ ابن حجر لم يلتزم في كتابه الترتيب الدقيق الذي مشى عليه الحافظ أبو الحجاج المزي، في كتابه "تحفة الأشراف" من ترتيب أسماء التابعين الذين رووا عن الصحابة وأتباع التابعين عن التابعين وهكذا...

فقد رتب المصنف الأطراف على الأبواب الفقهية كما فعله في مرويات "عكرمة عن ابن عباس" رضي الله عنه وهذا نادراً جداً[1].

كثيرا يحيل الى غير الكتب العشرة.

۞ طبعات الكتاب:

حقق الكتاب في " مركز خدمة السنة والسيرة النبوية " في المدينة المنورة ١٤١٥هـ بتحقيق مجموعة من الباحثين، وطبع بتعاون من مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف في المدينة، حيث صدر منه (١٩) مجلداً.

---

(١) انظر: مقدمة التحقيق زهير بن الناصر (١/ ١٠٣).

المطلب الرابع:

مقارنة بين تحفة الأشراف، و إتحاف المهرة بأطراف العشرة

إن هذين الكتابين مؤلَّفين على أطراف الأحاديث؛ لذا لو نظرنا إلى طريقة تأليفهما، والمنهج الذي سلك المؤلفين الجليلين فيهما نجد أنهما قد يشتركان في أمور، و قد يختلفان في أخرى، وأحيانا يمتاز الواحد منهما من ناحية، وآخر يمتاز من ناحية أخرى، وفيما يلي بيان ذلك:

۞ الأمور المشتركة بينهما:

(١) كلاهما على ترتيب مسانيد الصحابة، وفيه مراعاة لحروف المعجم.

(٢) لا ينظران إلى موضوع الحديث أو لفظه.

(٣) يوردان طرفا من الحديث بقدر ما يكون دالا على بقيته.

(٤) اختصار الطرق، والإشارة إلى الفرق بين من رواه بلفظه أو بنحوه.

۞ ما امتاز به الحافظ المزي:

(١) له فضل السبق في هذا الفن.

(٢) التزم الترتيب الدقيق حيث رتب أحاديث الصحابي الواحد حسب من روى عنه من التابعين مرتبا لهم على حروف المعجم أيضا، وهكذا إذا كان التابعي مكثرا رتب من روى عنه على حروف المعجم كذالك. بخلاف الحافظ ابن حجر حيث لم يلتزم ترتيب أسماء التابعين الذين رووا عن الصحابة، وأتباع التابعين عن التابعين وهكذا.[١].

(٣) اختلاف نسخ الكتب الستة؛ لأنه يبين اختلاف النسخ.

۞ ما امتاز به الحافظ الابن حجر:

(١) مصادر كتابه أكثر عددا من مصادر كتاب الحافظ المزي. حيث جمع الحافظ ابن حجر أطراف عشرة كتب.

(٢) يسوق ألفاظ الصيغ في سوق الإسناد غالبا[٢].

---

(١)مقدمة إتحاف المهرة، ١٠٣/١.

(٢) انظر: مقدمة التحقيق للكتاب لزهير بن ناصر الناصر ١/ ١٠٣.

المبحث الثالث

ذخائر المواريث في الدلالة على موضع الحديث

المطلب الأول: نبذة عن المؤلف:

هو العلامة الشيخ عبد الغني بن إسماعيل بن عبد الغني بن إسماعيل ابن أحمد بن إسماعيل النابلسي الدمشقي الحنفي.

ولد بدمشق في الخامس من ذي الحجة سنة خمسين وألف (١٠٥٠) وتوفي سنة ثلاث وأربعين ومائة وألف (١١٤٣هـ) في الرابع والعشرين من شهر شعبان.

المطلب الثاني: نبذة عن الكتاب:

جمع الشيخ النابلسي في كتابه أطراف الكتب الستة وموطأ الإمام مالك وهي:

١. صحيح البخاري ٢. صحيح مسلم ٣. سنن أبي داود ٤. سنن الترمذي ٥. سنن النسائي ٦. سنن ابن ماجه ٧. موطأ الإمام مالك

ولقد زاد مؤلف الكتاب موطأ الإمام مالك لما رأى أن المغاربة يعدون موطأ الإمام مالك سادس الكتب الستة، بل جعلوه في مرتبة تلي الصحيحين، أما المشارقة فإنهم يعدون سنن ابن ماجه سادس الكتب الستة، فجاء كتابا جامعا لأطراف الكتب الستة عند الفريقين.

۞ رموز الكتاب:

(خ) رمز لما رواه البخاري في صحيحه.

(م) رمز لما رواه مسلم في صحيحه.

(د) رمز لما رواه أبو داود في سننه.

(ت) رمز لما رواه الترمذي في سننه.

(ن) رمز لما رواه النسائي في سننه الصغرى (المجتبى).

(ه) رمز لما رواه الإمام ابن ماجه في سننه.

(ط) رمز لما رواه الإمام مالك في موطئه.

۞ طريقة عرضه في تخريج الحديث:

لقد سلك النابلسي في كتابه مسلكا لا يختلف نوعا ما عن مسلك الغمام المزي في كتابه تحفة الأشراف، وطريقة عرضه في تخريج الحديث كالتالي:

أنه يذكر اسم الصحابي ثم يقول: حديث بخط كبير، ثم يذكر طرف الحديث الذي يدل على بقية الحديث، ثم يذكر اسم المصدر مشارا إليه بالرمز مع تحديد المكان الذي يوجد فيه الحديث في المصدر، ثم يذكر شيخ المصنف الذي أخرج الحديث في كتابه. وعلى المخرج الذي يتعامل مع الكتاب أن يلاحظ في تعامله ما يلي:

١ . أن المؤلف يذكر اسم الراوي الأعلى صحابياً كان أو تابعياً، ثم يذكر تحته الأحاديث التي رويت عنه.

٢ . لا يذكر اسم المصدر صراحة، بل يشير إليه بالرمز مشفوعاً بمكان وجوده فيه، فيقول مثلا (م) صلاة.

٣ . يذكر شيخ كل مصنف فقط عقب رواية الحديث، فيقول مثلا (م) صلاة عن يحي بن أبي يحي.

٤ . أن المؤلف لا يذكر نص الحديث كاملاً، وإنما يذكر طرفا من الحديث يدل على بقيته.

٥ . أن المؤلف قد يذكر جملة من الحديث ثم يسوق المعنى بلفظ من عنده.

وبالمثال يتضح ما ذكرناه: فإذا أراد المخرج أن يخرج حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:(الحرب خدعة) فعلى المخرج أن يبحث عن ترجمة: جابر بن عبد الله، وبالوقوف على الترجمة (١ـأ ١٢٦) يجد أول أحاديث جابر بن عبد الله، ثم يقرأ الأحاديث إلى أن يصل إلى حديثه في (١ـأ ١٤٩) وسوف يجد التالي: حديث (الحرب خدعة): (خ) في الجهاد عن صدقة بن الفضل، (م) في المغازي عن علي بن حجر وعمرو الناقد وزهير بن حرب، (د) في الجهاد عن سعيد بن منصور، (ت) فيه . أي الجهاد . عن أحمد بن منيع ونصر بن علي.

أي إن هذا الحديث أخرجه البخاري في الجهاد، ومسلم في المغازي، وأبو داود والترمذي في الجهاد، والرجل المذكور هو شيخ كل منهم، وهذا تخريج إجمالي يحتاج إلى التفصيل، وهو أن تقول: أخرجه البخاري في كتاب كذا، باب كذا، جزء كذا، صفحة كذا، طبعة كذا، وهكذا بقية المصادر المذكورة.

۞ ترتيب الرواة في الكتاب:

رتب المؤلف أسماء الرواة فيه حسب حروف المعجم كترتيب المزي في كتابه، وقد قسم كتابه إلى سبعة أبواب وهي:

١. مسانيد الرجال من الصحابة.

٢ . مسانيد من اشتهر بالكنى مرتبة حسب حروف المعجم بالنسبة للحرف الأول من اسم المكنى به.

٣ . المبهمين من أسماء الرجال من الصحابة مرتبة حسب ترتيب أسماء الرواة عنهم، وقد ذكر تحت هذا الباب أربعة فصول هي:

أ . فصل في الكنى من مبهمي الرجال . أي المبهمين من الصحابة حسب ترتيب كنى من روى عنهم.

ب . فصل فيمن اشتهر بالنسبة إلى أبيه أو جده مرتبين حسب حروف المعجم.

ج . فصل فيما روته النساء عمن انبهم من الرجال عن النبي صلى الله عليه وسلم.

د. فصل فيما رواه من لم يسم عمن لم يسم عن النبي صلى الله عليه وسلم.

٤. مسانيد النساء من الصحابيات مرتبة حسب ترتيب حروف المعجم.

٥. مسانيد من اشتهر بالكنى من النساء الصحابيات.

٦. المنبهم من أسماء الصحابيات مرتبة حسب ترتيب أسماء الرواة عنهن. وقد ذكر تحت هذا الباب فصلين:

أ. ذكر المنبهم من أسماء الصحابيات مرتبة على أسماء النساء الراويات عنهن.

ب. ما رواه مجهول عن مجهول من النساء.

٧. المراسيل من الأحاديث وأسماء رجالها مرتبة حسب حروف المعجم، وقد ذكر تحته أنواع هي:

أ. المراسيل حسب كنى المرسلين. بكسر السين. مرتبة حسب حروف المعجم.

ب. من نسب إلى أبيه أو جده.

ج. المبهمين من المرسلين بحسب من روى عنهم.

د. النساء المرسلات للحديث.

۞ أهم خصائص الكتاب:

لقد استخلص الدكتور عزت عطية أهم خصائص الكتاب فقال:

١. أنه سلك مسلك من سبقه وبخاصة المزي في كتابه.

٢. لم يذكر من الأسانيد غير مشايخ أصحاب الكتب رغبة للإيجاز.

٣. رتبه على أسماء الصحابة ولم يقسم أحاديث الصحابة المكثرين بحسب التابعين أو أتباع التابعين.

٤ . لم يكرر الرواية الواردة عن أكثر من صحابي في مسانيد كل منهم، بل يذكر الروايات كلها في مسند واحد منهم اكتفاء بحصول المقصود.

٥. جعل مكان سنن النسائي الكبرى عند من سبقه: السنن الصغرى.

٦. زاد أطراف الموطأ من رواية يحي بن يحي الليثي.

٧. راعى في الأطراف معنى المتن أو بعضه دون لفظه، فعلى الطالب أن يعتبر معنى المتن الذي يبحث عنه لا خصوص لفظه.

۞ الفرق بينه وبين تحفة الأشراف:

من خلال ما سبق يمكن بيان الفروق في النقاط التالية:

١. أن المزي يكرر الحديث الواحد الذي رواه عدد من الصحابة في مسانيدهم بخلاف النابلسي فإنه يذكره في مسند واحد منهم طلبا للاختصار.

٢. أن المزي راعى اللفظ غالبا بخلاف النابلسي فإنه راعى المعنى أو بعضه دون اللفظ.

٣. أن المزي خرج من الكتب الستة ولواحقها بخلاف النابلسي فقد خرج من الستة وموطأ الإمام مالك.

٤ . أن المزي اعتنى بالأسانيد فذكرها أما النابلسي فإنه لا يذكر إلا شيخ المصنف فقط.

٥ . أن المزي راعى السنن الكبرى في النسائي بخلاف النابلسي فإنه راعي الصغرى.

٦ . أن المزي رمز لابن ماجه (ق) أما النابلسي فقد رمز له (ه).

۞ مميزات الكتاب:

يمتاز هذا الكتاب بما يلي:

١ . الوقوف على جميع الألفاظ التي روي بها هذا الحديث لأن النابلسي لا يعتمد اللفظ ، بل يتعدى ذلك إلى المعنى.

٢. حصر الأحاديث التي رواها كل صحابي في هذه الكتب السبعة ، وذلك بعدها حديثا حديثا.

٣. الوقوف على الأحاديث المرسلة في الكتب السبعة ، وذلك بالرجوع إلى الباب السابع من الكتاب.

٤ ـ معرفة الأحاديث التي في إسنادها رجل مبهم في الكتب السبعة ومحاولة وصلها من خلال تخريجها والوقوف على الأسانيد.

۞ عيوب هذا الكتاب:

١ . إنه لا يمكن التخريج منه إلا بمعرفة الراوي الأعلى.

٢ . أهمل المصنف سند الحديث أو بعضه بما يتطلب الرجوع إلى المصادر الأصلية.

٣ . إنه لم ينقل حكم الأئمة على الحديث حين التخريج ، كحكم الترمذي أو أبو داود.

٤ . إن الراوي الأعلى لو كان من المكثرين لتطلب الأمر قراءة الأحاديث برمتها مما يتعب القارئ ويربكه في بعض الأحيان.

٥ . إذا ذكر المصنف الحديث بالمعنى وأراد الباحث لفظ الحديث تعسر في ذلك ، لأن المخرج يطلب اللفظ والمصنف راعى المعنى ، ولو وقف على الحديث بمعناه لاضطر إلى مراجعة ذلك في المصادر التي أشار إليها المصنف ، وفي هذا عناء وجهد كبير لغير المشتغلين بعلم الحديث.

الفصل العاشر
مناهج المحدثين في كتب العلل

العلل لعلي بن المديني

العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد

العلل لابن أبي حاتم الرازي

العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني

مدخل

۞ العلل لغةً واصطلاحاً:

تعريف العلل لغةً:

قَالَ ابنُ فارس: "عَلَّ:العين واللام أصولٌ ثلاثةٌ صحيحة: أحدها: تكرّر أو تكرير، والآخر: عائق يعوق، والثالث: ضعف في الشيء، فالأوَّل: العلل، وهي الشربة الثانية،...والأصل الآخر: العائق يعوق، قَالَ الخليل: العلة حدث يشغل صاحبه عن وجهه...، والأصل الثالث: العِلةُ: المرض، وصاحبها معتل"[١].

واسم المفعول من أعل "مُعَلّ"، واستعمل المحدثون في كلامهم لفظة معلول، قَالَ العراقي: "والتعبير بالمعلول موجود في كلام كثير من أهل الحديث في كلام الترمذي في جامعه، وفي كلام الدارقطني، وأبي أحمد بن عدي، وأبي عبد الله الحاكم، وأبي يعلى الخليلي، ورواه الحاكم في التاريخ، وفي علوم الحديث عن البخاري"[٢]. واستعمال البخاري نقله الترمذيُّ في العلل الكبير عن البخاري[٣].

غير أنَّ كثيراً من أهل اللغة، وبعض المحدثين انتقدوا هذا الاستعمال، قَالَ ابن الصلاح: "ويسميه أهل الحديث المعلول، وذلك منهم ومن الفقهاء في قولهم في باب القياس: العلة والمعلول مرذول عند أهل العربية واللغة"[٤].

وقال ابنُ منظور: "واستعمل أبوإسحاق لفظة المَعْلول في المُتقارِب من العَروض.... والمتكلمون يستعملون لفظة المَعْلول في مثل هذا كثيراً؛ قَالَ ابنُ سِيده: وبالجملة فَلَسْتُ منها على ثِقَةٍ ولا على ثَلَجٍ، لأَن المعروف إِنَّما هو أَعَلَّه الله فهو مُعَلّ"[٥].

---

(١) معجم مقاييس اللغة (٤/١٢-١٤).

(٢) التقييد والإيضاح (ص٩٧).

(٣) العلل الكبير للترمذي (ص٢٠٦).

(٤) علوم الحديث (ص٨١).

(٥) لسان العرب (١١/٤٧١) مادة (علّ).

إلاَّ أنّ أهل اللغة أنفسهم ليسوا متفقين على تخطئة هذا الاستعمال، قَالَ العراقيُّ-بعد نقله كلام ابن الصلاح المتقدم-: "وقد تبعه عليه الشيخ محي الدين النوويّ فقال في مختصره: إنه لحن، واعترض عليه بأنه قد حكاه جماعة من أهل اللغة منهم قطرب فيما حكاه اللبلي، والجوهري في الصحاح، والمطرزي في المغرب"[1]. واستعمل هذه اللفظة كبار أهل اللغة منهم: أبو إسحاق الزجاج كما تقدم في كلام ابن منظور[2]، وقال الفيوميُّ: "والعلة المرض الشاغل، والجمع علل مثل سدرة وسدر، وأعله الله فهو معلول قيل من النوادر التي جاءت على غير قياس وليس كذلك، فإنه من تداخل اللغتين، والأصل أعله الله فَعُلَّ فهو مَعْلُول"[3].

فمما تقدم من عدم اتفاق أهل اللغة على تخطئة استعمال هذه الكلمة، واستعمال كثير من الأئمة المحدثين لها نستفيد أنّها كلمة صحيحة لغوياً، وإنْ كان الأفصح استعمال كلمة معل.

العلة والحديث المُعل في الاصطلاح:

ترد كلمة عِلة، ومعلول في لسان المحدثين على معنيين:

المعنى الأوَّل: معنى عام ويراد به الأسباب التي تقدح في صحة الحديث، المانعة من العمل به، قَالَ ابن الصلاح: "اعلم أنه قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل، ولذلك نجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب، والغفلة، وسوء الحفظ ونحو ذلك من أنواع الجرح، وسمّى الترمذيُّ النسخَ علةً من علل الحديث"[4].

وما قاله ابنُ الصلاح ظاهر ففي كتابِ العلل لابن أبي حاتم، وكتاب العلل للدارقطني أمثلةٌ كثيرةٌ تدلُ على ما قَالَ، وكذلك في تطبيقات الأئمة المتقدمين، فالعلة عندهم لها معنى واسع وشامل، بحيث تشمل ما قاله ابن الصلاح، والمعنى الخاص الآتي الذكر.

---

(١) التقييد والإيضاح (ص٩٦).

(٢) انظر : التقييد والإيضاح (ص٩٦)، فتح المغيث للسخاوي (١/٢٥٩)، توضيح الأفكار (٢/٢٥).

(٣) المصباح المنير (ص٤٢٦) مادة (علّ).

(٤) علوم الحديث (ص٨٤)، وانظر: ألفية السيوطي شرح أحمد شاكر (ص٥٩-٦٠).

المعنى الثاني: معنى خاص، وعرّفه ابنُ الصلاح بقوله: "هو الحديث الذي اطلع فيه على علةٍ تقدحُ في صحته مع أنّ ظاهره السلامة منها"[١]، وعرّفه ابنُ حجر بقوله: "هو حديثٌ ظاهرهُ السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قادح"[٢].

وهذا المعنى هو مرادُ من تكلم عَنْ أهمية العلل ودقته وقلة من برز فيه، وهو المعنى الذي يتكلم عنه من كتب في علوم الحديث، وقد أشار الحاكم في كتابه "معرفة علو م الحديث"[٣] إلى هذا المعنى، وهو نوعان:

النوع الأوّل: الاختلافُ في إسنادِ الحديثِ كرفعهِ ووقفهِ، ووصلهِ وإرسالهِ، ونحو ذلك، أو الاختلافُ في متنِ حديثٍ كاختصار المتن، أو الإدراجِ فيه، أو تغيير المعنى ونحو ذلك، وهذا النوعُ هو الغالبُ على "علل الدارقطني".

النوع الثاني: العلةُ الغامضةُ في إسنادٍ فَرْدٍ ظاهرهُ الصحة، وهذه العلةُ الغامضةُ لا يمكن أن يوضع لها ضابط محدد لأنّ لها صوراً كثيرةً ومتعددةً، وفي بعضها دقة وغموض، لا يعلمها إلاّ حذاق هذا الفن، وهذا النوع يكثر في كلام النقاد المتقدمين، وهم العمدة في الكلام عليه إذْ أنهم-في الغالب- قد باشروا مكمن العلة والخطأ بأنفسهم: تارةً بسؤال الراوي ونقده مباشرةً، وتارةً بالرحلة لجمع طرق الحديث والنظر في موضع الخطأ وغير ذلك.

"ومن تتبع كتب العلل وأمعن النظر في محتواها، وجد معنى العلة في هذه الكتب يدور على نقطة واحدة، وهي خطأ الراوي ـ سواء أكان ثقة أم ضعيفا ، سواء أكان الوهم فيما يتعلق بالإسناد أم في المتن ـ ، وذلك لأن هذه الكتب كانت مرتكزة على ذكر الأحاديث التي أخطأ فيها الثقة والضعيف غير الوضاع، سواء بسواء . وبالتالي يمكن تحديد معنى العلة في ضوء عمل النقاد بأنه عبارة عن خطأ الراوي، وأنه لا ينبغي حصر العلة في أحاديث الثقات وحدها، بل تنطبق العلة على ما رواه الضعيف أيضاً، غير أن خطأ الراوي الثقة يكون أغمض، وأخفى من خطأ الضعيف"[٤].

۞ أهميةُ علم العلل:

---

(١) علوم الحديث (ص٨١).

(٢) فتح الباقي على ألفية العراقي (١/٢٢٦).

(٣) معرفة علو م الحديث (ص١٠٧).

(٤) الحديث المعلول قواعد وضوابط (ص ٤).

تعددتْ أقوال النقادِ في بيانِ أهميةِ علم العلل وشرفهِ وعزته ودقته، فمن الأقوالِ في ذلكَ:
قول عبدالرحمن بن مهدي: "لأنْ أعرف علةَ حديثٍ-هو عندي- أحب إليّ من أنْ أكتب عشرين حديثاً ليسَ عندي"[1]، وقولُهُ: "إنكارُنا للحديثِ عِند الجهّال كِهانة"[2]. وَقَالَ علي بنُ المديني: "ربما أدركتُ علةَ حديثٍ بعد أربعين سنة"[3].
وَقَالَ ابنُ أبي حاتم أيضاً: "سمعتُ أبي يقول: الذي كانَ يحسنُ صحيحَ الحديثِ من سقيمهِ وعنده تمييزُ ذلكَ ويحسنُ عللَ الحديثِ أحمدُ بنُ حنبل ويحي بن معين وعلي بنُ المديني وبعدهم أبو زرعه كان يحسنُ ذلكَ، قيل لأبي: فغير هؤلاء تعرف اليوم أحداً؟ قَالَ: لا"[4].
وَقَالَ الحاكم أبو عبد الله: "ذكر النوع السابع والعشرين من علوم الحديث هذا النوع منه معرفة علل الحديث، وهو علم برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل...فإنّ معرفة علل الحديث من أجل هذه العلوم"[5]. وَقَالَ الخطيبُ البغدادي: "معرفةُ العلل أجل أنواع علم الحديث"[6]، وَقَالَ أيضاً: "فمن الأحاديث ما تخفى علته فلا يوقف عليها إلاّ بعد النظر الشديد، الشديد، ومضي الزمن البعيد"[7]. وَقَالَ ابنُ حجر: "المُعَلَّل: وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلاّ من رزقه الله فهماً ثاقباً، وحفظاً واسعاً، ومعرفةً تامةً بمراتب الرواة، وملكةً قويةً بالأسانيد والمتون، ولهذا لم يتكلم فيه إلاّ القليل من أهل هذا الشأن؛ كعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ويعقوب بن شيبة، وأبي حاتم، وأبي زرعة"[8].

---

(1) مقدمة علل الحديث لابن أبي حاتم (١/١٠) وعنده بلفظ (أكتب حديثا ليس عندي)-، معرفة علوم الحديث (ص١٤٠)، - الجامع لأخلاق الراوي (٢/٢٩٤).
(2) علل ابن أبي حاتم (١/ ١٠).
(3) الجامع لأخلاق الراوي (٢/٢٥٧).
(4) الجرح والتعديل (٢/٢٣).
(5) معرفة علوم الحديث (ص١٤٠، ١٤٨).
(6) الجامع لأخلاق الراوي (٢/٢٩٤).
(7) المرجع السابق (٢/٢٥٧).
(8) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص٤٣)، وانظر:النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/٧١١).

وكلام الأئمة والنقاد في أهميةِ هذا العلم، وشرفهِ، وعزته ودقته كثير، ولعل ما تقدم كافٍ في بيان ذلك.

ومن خلال ما تقدم من النقول يتبين أنَّ أهمية علم العلل ترجع إلى عدة أسباب أبرزها أمران:

الأوَّل: قلةُ العلماء البارعين والمتمكنين من هذا الفن، لعدة أسباب:

١ـ أنَّ العلة أمر خفيّ فلا تدرك إلاّ بعد النظر الشديد، ومضي الزمن البعيد، وتقدم كلام علي بن المديني، والخطيب البغدادي في ذلك.

٢ـ أنَّ معرفة العلة ومأخذها يحتاج إلى دقة فهم وجودة فكر ونظر، قَالَ ابنُ دقيق العيدـ بعد أنّ طوّل النفس على حديث ابن عباس مرفوعاً: "إذا وقع الرجل بأهله وهي حائض فليتصدق بنصف دينار" وبين علله وناقشها: "إذا تنبهت لهذه الدقائق التي ذكرناها في هذا الحديث ظهر لك احتياج هذا الفن إلى جودة الفكر والنظر، فإنَّ الأمر ليس بالهين، لا كما يظنه قوم أنه مجرد حفظ ونقل لا يحتاج إلى غيرهما فيه"[(١)].

٣ـالحاجة في هذا الفن إلى الحفظ الواسع، والتقصي في جمع الطرق، قَالَ ابنُ المبارك: "إذا أردتَ أن يصحَ لكَ الحديث فاضرب بعضه ببعض[(٢)]، وقال علي بنُ المديني: "البابُ إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه"[(٣)]، وقال يحي بنُ معين: "اكتب الحديث خمسين مرة، فإنّ له آفات كثيرة"[(٤)].

٤ـ الدقة في معرفة مراتب الثقات، وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف.

الثاني: أثرُ علم العلل الكبير في تصحيح الحديث وتضعيفه، خاصةً لَمَّا تنوعتْ أخطأ وأوهام الرواة وخفيتْ وغمضتْ، وسرت إلى روايات الثقات بقصدـلأسباب عديدةـ وبغير قصد.

قال ابن رجب: "اعلم أن معرفة صحة الحديث وسقمه تحصل من وجهين: أحدهما: معرفة رجاله وثقتهم وضعفهم ومعرفة هذا هين لأن الثقات والضعفاء قد دونوا في كثير من التصانيف وقد اشتهرت بشرح أحوالهم التواليف.

---

(١) الإمام (٣/٢٦٨).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي (٢/٢٩٥-٢٩٦).

(٣) المرجع السابق (٢/٢١٢).

(٤) المرجع السابق.

والوجه الثاني: معرفة مراتب الثقات، وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف، إمّا في الإسناد، وإمّا في الوصل والإرسال، وإما في الوقف والرفع ونحو ذلك، وهذا هو الذي يحصل من معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث"[١].

وقَالَ المعلميُّ: "وهذه " الملكة لم يؤتوها من فراغ، وإنما هي حصاد رحلة طويلة من الطلب، والسماع، والكتابة، وإحصاء أحاديث الشيوخ، وحفظ أسماء الرجال، وكناهم، وألقابهم، وأنسابهم، وبلدانهم، وتواريخ ولادة الرواة ووفياتهم، وابتدائهم في الطلب والسماع، وارتحالهم من بلد إلى آخر، وسماعهم من الشيوخ في البلدان، من سمع في كل بلد؟ ومتى سمع؟ وكيف سمع؟ ومع من سمع؟ وكيف كتابه؟، ثم معرفة أحوال الشيوخ الذين يحدث الراوي عنهم، وبلدانهم، ووفياتهم، وأوقات تحديثهم، وعادتهم في التحديث، ومعرفة مرويات الناس عن هؤلاء الشيوخ، وعرض مرويات هذا الراوي عليها، واعتبارها بها، إلى غير ذلك مما يطول شرحه.

هذا مع سعة الاطلاع على الأخبار المروية، ومعرفة سائر أحوال الرواة التفصيلية، والخبرة بعوائد الرواة ومقاصدهم وأغراضهم، وبالأسباب الداعية إلى التساهل والكذب، وبمظنات الخطأ والغلط، ومداخل الخلل.

هذا مع اليقظة التامة، والفهم الثاقب، ودقيق الفطنة"[٢].

۞ أوّل من اشتهر في الكلام في نقد الحديث:

(١) محمَّد بنُ سيرين، أبو بكر البصريّ (٣٣هـ ـ ١١٠هـ)[٣]:

مِنْ أوائل التابعين نقداً للرواةِ، قَالَ ابنُ رجب: "فالجهابذةُ النقادُ العارفون بعللِ الحديثِ أفرادٌ قليلٌ من أهل الحديث جداً، وأوَّل من اشتهر في الكلام في نقد الحديث ابن سيرين، ثم خَلَفه أيوب السختياني"[٤]، وقال: "وابنُ سيرين ـرضي الله عنهـ هو أولُ من انتقد الرجالَ وميز الثقاتِ من غيرهم، وقد روى عنه من غير وجه أنّه قَالَ: إنَّ هذا العلمَ دين فانظروا عمن تأخذون دينكم، وفي روايةٍ عنه أنه قَالَ: إنَّ هذا الحَدِيث دين فلينظر الرجل عمن يأخذ دينه، قَالَ يعقوبُ بن شيبة قلتُ ليحي بن معين: تعرفُ أحداً من التابعين كَانَ ينتقي الرجال كما كَانَ

---

(١) شرح علل الترمذي (٢/٦٦٣).

(٢) النكت الجياد (١/١٠)، وانظر: مقدمة الجرح والتعديل (ب–ج)، (فتح المغيث (١/٢٧٣–٢٧٤).

(٣) تهذيب الكمال (٢٥/٣٤٤)، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص:١٧٣).

(٤) جامع العلوم والحكم (ص:٢٤١).

ابن سيرين ينتقيهم؟ فَقَالَ ـبرأسهـ:أي لا، قَالَ يعقوبُ: وسمعتُ علي بنَ المديني يقولُ: كَانَ ممن ينظرُ في الحَدِيث ويفتشُ عَنْ الإسناد ولا نعرف أحدا أول منه محمَّد بن سيرين ثم كَانَ أيوب وابن عون ثم كَانَ شُعْبَة ثم كَانَ يحي بن سعيد وعبد الرحمن، قلتُ لعلي: فمالك بن أنس؟ فَقَالَ: أخبرني سفيان بن عيينة قَالَ:ما كَانَ أشدّ انتقاء مالك الرجال"[١]. وَقَالَ الذهبيُّ: "فأوّل من زكّى وجرّح عند انقراض عصر الصحابة:الشعبي، وابن سيرين"[٢].

قَالَ ابنُ رَجَب: "وهو أوَّل من وسع الكلام في الجرح والتعديل، واتصال الأسانيد وانقطاعها، ونقب عَنْ دقائق علم العلل، وأئمة هذا الشأن بعده تَبَعٌ له في هذا العلم"[٣]، وَقَالَ ابنُ أبي حاتم: "بابُ ما ذُكر من معرفة شعبة بعلل الحَديث صحيحه وسقيمه وما فسر من ذلك"[٤]، ثم سرد له جملةً من الأخبار الدالةِ على علمه بهذا الشأن.

(٢) يحي بنُ سعيد القطان، أبو سعيد البصريّ (١٢٠ـ١٩٨)[٥]:

قال ابنُ أبي حاتم: "باب ما ذُكر من كلام يحي بن سعيد في علل الحديث"[٦]، وسرد له جملةً من الأخبار الدالة على علمه بهذا الشأن، وذكر ابنُ رجب أنَّ هناك مؤلفاً في علل الحديث منقول عنه[٧].

---

(١) شرح علل الترمذي (١/٣٥٥)، وانظر أمثلةً على نقده في مقدمة العقيلي لكتابه الضعفاء (١/٦-١٠،٨، ١٢).

(٢) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (١٧٢).

(٣) شرح علل الترمذي (١/١٧٢).

(٤) تقدمة الجرح والتعديل (ص١٥٧).

(٥) تقدمة الجرح والتعديل (ص٢٣٥)، مشاهير علماء الأمصار (ص١٦١)، سير أعلام النبلاء: (٩/١٧٦)، شرح علل الترمذي (٢/٨٩٢)، تسمية ما ورد به الخطيب دمشق من الكتب (ص٢٩١). وانظر: كتاب "المعجم المصنف لمؤلفات الحديث الشريف" (رقم ١٢٠٦).

(٦) تقدمة الجرح والتعديل (ص٢٣٥).

(٧) شرح علل الترمذي (٢/٨٠٥)، وتسمية ما ورد به الخطيب دمشق (ص٨٩).

وقال علي بن المديني: "شعبةُ أحفظ الناس للمشايخ، وسفيان أحفظ الناس للأبواب، وابن مهدي أحفظهم، ...ويحي بن سعيد أعرف بمخارج الأسانيد وأعرف بمواضع الطعن من جميعهم"(١).

قال ابنُ أبي حاتم: "باب ما ذُكر من علم عبد الرحمن بن مهدى بعلل الحديث"(٢)، وسرد له جملة من الأخبار الدالة على علمه بهذا الشأن، وعبد الرحمن بن مهدي هو القائل: "لأنْ أعرف علةَ حديثٍ-هو عندي- أحب إليّ من أنْ أكتب عشرين حديثاً ليسَ عندي"(٣)، والقائل: "إنكارُنا للحديثِ عِند الجهّال كِهانة"(٤)، والقائل: "معرفة الحديثِ إلهام، فلو قلتَ للعالِم يعلل الحديث من أين قلت هذا؟ لم يكن له حجة"(٥)، وقيل لابنِ مهدي: كيفَ تعرفُ صحيح الحديث من سقيمه؟ قال: كما يعرف الطبيبُ المجنون"(٦).

يحي القطان، و عبد الرحمن بن مهدي(٧)، أشهر أهل زمانهما في هذا الفن، وأخذ عنهما من جاء بعدهم من أئمة هذا الشأن.

قال الذهبيُّ: "عبدُ الرحمن بن مهدي، وكان هو ويحي القطان المذكور قد انتدبا لنقد الرجال، وناهيك بهما جلالةً ونبلاً وعلماً وفضلاً، فمن جَرَحَاهُ لا يكادُ- والله - يَنْدمِلُ جرحه، ومن

---

(١) شرح علل الترمذي (٤٦٦/١).

(٢) تقدمة الجرح والتعديل (ص٢٣٥).

(٣) مقدمة علل الحديث لابن أبي حاتم (١٠/١) وعنده بلفظ (أكتب حديثا ليس عندي)–، معرفة علوم الحديث (ص١٤٠)، – الجامع لأخلاق الراوي (٢٩٤/٢).

(٤) علل ابن أبي حاتم (١/ ١٠).

(٥) معرفة علوم الحديث (ص: ١١٣)، قال السخاويّ تعليقاً على قول ابن مهدي هذا: "يعني يعبر بها غالباً وإلا ففي نفسه حجج للقبول وللرفض"، قلتُ: وهذا ليس خاصاً بعلل الحديث، بل كل ذي اختصاص –بحكم ممارسته– يميز بين الأمور ويحكم عليها وربما لا يستطيع أن يعبر عن السبب والعلة.

(٦) الجرح والتعديل (٢٥٢/١، ٢٠/٢)، حلية الأولياء (٤/٩)، الإرشاد (٥٠٩/٢)، الجامع لأخلاق الراوي (٢٥٥/٢).

(٧) وهناك بحثٌ بعنوان "منهج الإمامين يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي في الرواية عن المحدثين الضعفاء" للباحث: حسن مظفر، نُشر في المجلة الأحمدية، عدد١١، سنة ١٤٢٣هـ.

وثقاه فهو الحجة المقبول، ومن اختلفا فيه اجتُهِدَ في أمره، ونزل عن درجة الصحيح إلى الحسن، وقد وثقا خلقاً كثيراً وضعفا آخرين"[١].

۞ أول من ألف في علم العلل:

أمّا أول من ألف في علم العلل، فيميل الدكتور مصطفى الأعظمي إلى أن أول من ألف في علم العلل هو شعبة بن الحجاج إما كتاباً أو رسالة أو مدونة، فقال:

(١) على كل أرى أن نبدأ بشعبة بن الحجاج المتوفي سنة١٦٠هـ كأول من ألف شيئاً ما في العلل.

(٢) كتاب يحي بن سعيد القطّان المتوفي سنة ١٩٨هـ في العلل.

(٣) العلل المنقولة عن يحي بن معين المتوفي سنة ٢٣٣هـ ويوجد كلامه ضمن تاريخه.

(٤) العلل لعلي بن المديني المتوفي سنة ٢٣٤هـ.

والكتاب المطبوع مع هذه المقدمة يعتبر جزءاً صغيراً من مؤلفاته في العلل إذ له كتاب العلل المرتب على المسانيد"[٢].

(١) شعبةُ بنُ الحجاج، أبو بسطام الواسطي ثم البصري (٨٣ـ١٦٠)[٣]:

قَالَ ابنُ رَجَب:وهو أوَّل من وسع الكلام في الجرح والتعديل، واتصال الأسانيد وانقطاعها، ونقب عَنْ دقائق علم العلل، وأئمة هذا الشأن بعده تَبَعٌ له في هذا العلم"[٤]، وَقَالَ ابنُ أبي حاتم: "بابُ ما ذُكر من معرفة شعبة بعلل الحَدِيث صحيحه وسقيمه وما فسر من ذلك[٥]، ثم سرد له جملةً من الأخبار الدالةِ على علمه بهذا الشأن.

(٢) يحي بنُ سعيد القطان، أبو سعيد البصريّ (١٢٠ـ١٩٨)[٦]:

---

(١) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص: ١٨٠).

(٢) نقلاً عن مقدمة كتاب العلل:علي بن المديني: تحقيق:محمد مصطفى الأعظمي: ٢٢/١.

(٣) تقدمة الجرح والتعديل (ص١٥٧)، شرح علل الترمذي (٤٤٨/١).

(٤) شرح علل الترمذي (١٧٢/١).

(٥) تقدمة الجرح والتعديل (ص١٥٧).

(٦) تقدمة الجرح والتعديل (ص٢٣٥)، مشاهير علماء الأمصار (ص١٦١)، السير (١٧٦/٩).

قال ابنُ أبي حاتم: "باب ما ذُكر من كلام يحي بن سعيد في علل الحديث"[١]، وسرد له جملةً من الأخبار الدالة على علمه بهذا الشأن، وذكر ابنُ رجب أنَّ هناك مؤلفاً في علل الحديث منقول عنه[٢].

وقال علي بن المديني: "شعبةُ أحفظ الناس للمشايخ، وسفيان أحفظ الناس للأبواب، وابن مهدي أحفظهم، ...ويحي بن سعيد أعرف بمخارج الأسانيد وأعرف بمواضع الطعن من جميعهم"[٣].

(٣) يحي بن معين أبو زكريا البغداديّ (١٥٨ـ٢٣٣)[٤]:

قَالَ ابنُ أبي حاتم: "سمعتُ أبي يقول: الذي كانَ يحسنُ صحيحَ الحديثِ من سقيمهِ وعنده تمييزُ ذلكَ ويحسنُ عللَ الحديثِ أحمدُ بنُ حنبل ويحي بن معين وعلي بنُ المديني، وبعدهم أبوزرعه كان يحسنُ ذلكَ، قيل لأبي: فغير هؤلاء تعرف اليوم أحداً؟ قَالَ: لا"[٥]، وقال ابنُ أبي حاتم: "ما "ما ذكر من علم يحي بن معين رحمه الله بناقلة الآثار ورواة الأخبار وعلل الحديث"[٦]، وسرد له جملة من الأخبار الدالة على علمه بهذا الشأن، وذكر ابنُ رجب أنَّ هناك مؤلفاً في علل الحديث منقول عنه[٧].

---

(١) تقدمة الجرح والتعديل (ص٢٣٥).

(٢) شرح علل الترمذي (٢/٨٠٥)، وتسمية ما ورد به الخطيب دمشق (ص٨٩).

(٣) شرح علل الترمذي (١/٤٦٦).

(٤) ذكر أخبار أصبهان (١/٢١٨)، شرح علل الترمذي (٢/٨٩٢)، وهناك دراسات كثيرة ومتنوعة عن ابن معين تنظر في فهارس كتابي محمد خير رمضان "دليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة"، و"المعجم المصنف لمؤلفات الحديث الشريف".

(٥) الجرح والتعديل (٢/٢٣).

(٦) تقدمة الجرح والتعديل (ص٣١٤).

(٧) شرح علل الترمذي (٢/٨٠٥).

وفي تواريخ ابن معين المطبوعة[١] ـ تاريخ الدوريّ، والدقاق، والدرامي، وابن محرز، وابن الجنيد، والطبراني، وكذلك في العلل المنقولة عن أحمد: كعلل الأثرم، وعلل عبد الله وغيرهما ـ نقدُ ابن معين لكثير من الأحاديث.

(٤) علي بن عبد الله المديني أبو الحسن البصريّ (١٦١ـ٢٣٤)[٢]:

وهو مِنْ أبرز مَنْ أظهر هذا الفن وشهره، وأكثر فيه التصنيف، بل إنَّ أئمة الحديث ونقاده مجمعون على تقدمه في هذا الفن على جميع أقرانه، وأقوال العلماء في إمامته وتقدمه في هذا الفن كثيرة؛ منها قول أحمد بن حنبل: "أعلمنا بالعلل علي بن المديني"[٣]. وقول أبي حاتم: "كان على بن المديني عَلَماً في الناس في معرفة الحديث والعلل"[٤]. وقول الذهبيُّ: "وأما علي بنُ المديني فإليه فإليه المنتهى في معرفة علل الحديث النبوي، مع كمال المعرفة بنقد الرجال، وسعة الحفظ، والتبحر في هذا الشأن، بل لعله فرد زمانه في معناه، وقد أدرك حماد بن زيد وصنف التصانيف وهو تلميذ يحي بن سعيد القطان ويقال: لابن المديني نحو مائتي مصنف"[٥]. وقولهُ: "الشيخُ الإمامُ الإمامُ الحجةُ، أميرُ المؤمنين في الحديث، ..وبَرَعَ في هذا الشأن وصنف وجمع وساد الحفاظ في معرفة العلل، ويقال: إنَّ تصانيفه بلغت مئتي مصنف"[٦]. وقول ابن حجر: "لا يختلفون في أنَّ

---

(١) بيّن ابنُ رجب أنَّ هذه المصنفات عن ابن معين إنّما هي من تدوين تلاميذه عنه فقال : "كان ابنُ معين يكرهُ أن يدوّن كلامه في الجرح والتعديل، ولم يدون هو شيئا –فيما أظن– وإنما سألهُ أصحابه، ودونوا كلامه، منهم: عباس الدوريّ، وإبراهيم بن الجنيد، ومضر بن محمد، و المفضل الغلاَبي، وعثمان بن سعيد الدارمي، ويزيد بن الهيثم وغيرهم". شرح علل الترمذي (٤٩٠/١).

(٢) تقدمة الجرح والتعديل (ص٣١٩)، الثقات (٤٦٩/٨)، معرفة علوم الحديث (ص٨٩)، الجامع لأخلاق الراوي (٢٩٥/٢، ٣٠٢)، ميزان الاعتدال (١٧٠/٥) ، شرح علل الترمذي (٤٨٦/١)، هدي الساري (ص٣٤٦)، علي بن المديني و منهجه في نقد الرجال (ص٢٦٢).

(٣) المجروحين (٥٥/١).

(٤) تقدمة الجرح والتعديل (ص٣١٩).

(٥) ميزان الاعتدال (١٧٠/٥).

(٦) سير أعلام النبلاء (٤١/١١).

علي بنَ المديني كَانَ أعلم أقرانه بعلل الحديث، وعنه أخذ البخاريّ ذلك حتى كان يقول: ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني"[١].

(٥) أحمد بن حنبل أبو عبد الله المروزي نزيل بغداد (١٦٤ـ٢٤١)[٢]:

قال ابنُ أبي حاتم: "باب ما ذكر من معرفة أحمد بن حنبل بعلل الحديث بصحيحة وسقيمة وتعديله ناقلة الأخبار وكلامه فيهم"[٣]. وسرد له جملة من الأخبار الدالة على علمه بهذا الشأن، وتقدم قول ابن أبي حاتم أيضاً: "سمعتُ أبي يقول: الذي كانَ يحسنُ صحيحَ الحديثِ من سقيمهِ وعنده تمييزُ ذلكَ ويحسنُ عللَ الحديثِ أحمدُ بنُ حنبل ويحي بن معين وعلي بنُ المديني، وبعدهم أبو زرعه كان يحسنُ ذلكَ، قيل لأبي: فغير هؤلاء تعرف اليوم أحداً؟ قَالَ: لا". ونُقِلَ عنه كلام كثير في العلل من رواية ابنيه: عبد الله وصا لح، ومن رواية: المروذي، والميموني وغيرهم، وقد طُبع كثير منها"[٤].

(٦) عبدُ الرحمن بنُ أبي حاتم أبو مُحمَّد الرَّازيّ (٢٤٠ـ ٣٢٧):

وكتابه "علل الحديث" من أشهر مؤلفات هذا الفن، قال ابنُ كثير: "ومن أحسن كتاب وضح ذلك، وأجله وأفحله كتاب العلل لعلي بن المديني...وكذلك كتاب العلل لعبد الرحمن بن أبي حاتم، وهو مرتبٌ على أبواب الفقه"[٥]، وقال البلقيني: "وأجل كتاب في العلل كتاب الحافظ ابن المديني، وكذلك كتاب ابن أبي حاتم"[٦].

([١]) هدي الساري (٣٤٦).

([٢]) تقدمة الجرح والتعديل (ص٣١٤)، الضعفاء الكبير (٣/٢٣٩)، سير أعلام النبلاء: (١١/٣٣١)، المعجم المفهرس (ص١٥٨).

([٣]) تقدمة الجرح والتعديل (ص٣١٤).

([٤]) والذي طبع منها حسب علمي: "العلل ومعرفة الرجال–رواية عبد الله–" تحقيق: طلعت قوج، إسماعيل جراح، ١٤٠٧هـ، المكتبة الإسلامية. و"العلل ومعرفة الرجال: للإمام أحمد بن محمد بن حنبل–رواية ابنه عبد الله بن أحمد عنه–" تحقيق:د. وصي الله عباس، ط١، ١٤٠٨، المكتب الإسلامي ـــ بيروت. دار الخاني.

([٥]) اختصار علوم الحديث (ص٦٤).

([٦]) محاسن الاصطلاح (ص٢٠٣).

قال أبو يعلى الخليلي قال: "أخذ علمَ أبيه وأبي زرعة، وكان بحراً في العلوم، ومعرفة الرجال، والحديث الصحيح من السقيم، وله من التصانيف ما هو أشهر من أن يوصف: في الفقه والتواريخ، واختلاف الصحابة، والتابعين، وعلماء الأمصار، وكان زاهداً يعد من الأبدال.... ويقال: إن السّنّة بالري ختمت به"[(١)].

(٧) علي بن عُمَر أبو الحسن الدارقطنيّ (٣٠٦ـ٣٨٥)[(٢)]:

قال محمد بن طاهر الحافظ: "سألتُ سعدا الزنجاني الحافظ بمكة قلتُ له: أربعة من الحفاظ تعاصروا أيهم أحفظ فقال من؟ قلتُ الدارقطني ببغداد، وعبد الغني بمصر، وأبو عبد الله بن مندة بأصبهان، وأبو عبد الله الحاكم بنيسابور، فسكت فألححتُ عليه فقال: أما الدارقطني فأعلمهم بالعلل، وأما عبد الغني فأعلمهم بالأنساب، وأما ابن مندة فأكثرهم حديثا مع معرفة تامة، وأما الحاكم فأحسنهم تصنيفاً"[(٣)]، وقال الذهبيّ: "وكان من بحور العلم ومن أئمة الدنيا انتهى إليه الحفظ ومعرفة علل الحديث ورجاله مع التقدم في القراءات وطرقها وقوة المشاركة في الفقه والاختلاف والمغازي وأيام الناس وغير ذلك"[(٤)]، وقال الذهبيُّ: "وبهِ خُتم معرفة العلل"[(٥)].

۞ أقسام العلة باعتبار محلها وقدحها:

العلة غالباً توجد في الإسناد وأحياناً توجد في المتن، فإذا وقعت العلة في الإسناد، فإما تقدح في السند فقط أو فيه وفي المتن معاً أو لا تقدح مطلقاً.

وهكذا إذا وقعت في المتن، فعلى هذا يكون للعلة ستة أقسام:

(١) تقع العلة في الإسناد ولا تقدح مطلقا.

(٢) تقع العلة في الإسناد وتقدح فيه دون المتن.

(٣) تقع العلة في الإسناد وتقدح فيه وفي المتن معا.

(٤) تقع العلة في المتن ولا تقدح فيه ولا في الإسناد.

(٥) تقع العلة في المتن وتقدح فيه دون الإسناد.

---

(١) الإرشاد (٢/ ٦٨٣).

(٢) سير أعلام النبلاء: (١٦/ ٤٥٠، ١٧/ ١٧٤)، طبقات الشافعية الكبرى (٤/ ١٥٨).

(٣) سير أعلام النبلاء: (١٧/ ١٧٤)، طبقات الشافعية (٤/ ١٦٠).

(٤) سير أعلام النبلاء: (١٦/ ٤٥٠).

(٥) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (٢٠٩).

(٦) تقع العلة في المتن وتقدح فيه وفي الإسناد معاً[١].

۞ أسباب وقوع العلة في الحديث:

أسباب العلة في الحديث متعددة[٢]، ويمكن إجمالها في الآتي:

(١) الخطأ والزلل.
(٢) النسيان.
(٣) التوقي والاحتراز.
(٤) أخذ الحديث حال المذاكرة.
(٥) كسل الراوي.
(٦) التصحيف.
(٧) انتِقالُ البصر.
(٨) جمعُ حديثِ الشيوخ بسياق واحدٍ.
(٩) التدليس.
(١٠) اختصار الحديث والرواية بالمعنى.
(١١) التلقين.
(١٢) الإدخال على الشيوخ.
(١٣) سلوك الجادة.
(١٤) التفرد.
(١٥) مَن حدّث عن ضعيفٍ فاشتبه عليه بثقةٍ.

۞ تفصيل لبعض ما أُجمل وغير ذلك من الأسباب:

(١) الخطأ والزللُ: الثقات جميعهم بشر يخطئون ويُصيبون، وقد وقع الخطأ من كبار الطبقة الأولى. فمن باب أولى أن يقع ممن دونهم، فهذا سبب لا ينفك عنه بشر، ولا يسلم منه مخلوق، ولا عصمة إلا الله ولكتابه ولرسوله ﷺ ودخول الوهم والخطاء على الصحابة والتابعين والأئمة المتقدمين شيء معروف عند العامة والخاصة، وقد أشار الترمذي في علله إلى هذا في القسم الرابع في الرواة عنده، وهم الحفاظ الذي يندر أو يقل الغلط في حديثهم، و هؤلاء هم الطبقة العليا من الرواة[٣].

وقد تناول ابن رجب في شرحه لعلل الترمذي هذا القسم الرابع الذي ذكره الترمذي بالشرح وذكر أقوال العلماء في أخطاء الثقات وأوهامهم فقال: "وذكر الترمذي هنا حكم القسم الرابع، وهم الحفاظ المتقنون الذي يقل خطأهم وذكر أنه لم يسلم من الخطأ كبير أحد من الأئمة على حفظهم. وقال: قال ابن معين: من لم يخطئ في الحديث فهو كاذب. وقال أيضا: لست أعجب ممن يحدث فيخطى، إنما أعجب ممن يحدث فيصيب. وقال ابن المبارك : من ذا يسلم من الوهم؟

---

(١) انظر: النكت على ابن الصلاح، لابن حجر، (ص٣١٤). تحقيق: مسعود عبد الحميد ومحمد فارس.

(٢) راجع ما ذكره المحققون الدكتور سعد آل حميد وآخرون في مقدمتهم لتحقيق العلل لابن أبي حاتم.

(٣) انظر: علل الترمذي الصغير ٧٤٨/٥ وشرح العلل لابن رجب الحنبلي ص ٤٣١.

وقد وهمت عائشة جماعة من الصحابة في رواياتهم وقد جمع بعضهم جزءاً في ذلك"[1].

(٢) خفة الضبط وكثرة الوهم مع بقاء عدالتهم:

هو ما اتصف به بعض رواة الآثار من خفة الضبط، وكثرة الوهم مع بقاء عدالتهم و هؤلاء هم الذين ذكرهم الترمذي في علله بقوله: "أهل صدق وحفظ ولكن يقع الوهم في حديثهم كثيراً"[2].
وقد ذكر ابن رجب في شرحه عدداً من هؤلاء الثقات الذين يكثر الخطاء في حديثهم مع ترجمة موجزة لكل منهم، فذكر من هذا الصنف، محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي، وعبد الرحمن بن حرملة المدني وشريك بن عبد الله النخعي قاضي الكوفة[3].

(٣) الاختلاط أو الآفة العقلية:

الاختلاط: آفة عقلية تورث فسادا في الإدراك وتصيب الإنسان في آخر عمره، أو تعرض له بسبب ما، كفقد عزيز أو ضياع مال ، ومن تصيبه هذه الآفة لكبر سنّه يقال فيه: اختلط بآخره.
ورغم أن كثيراً من الناس يختلطون إلا أن الاختلاط إذا أطلق انصرف الى فئة قليلة منهم، وهي فئة المحدثين، وذلك لما في اختلاط المحدث من أثر على روايته لا سيما وأنه الثقة العدل، المحتج به.
والكشف عن الاختلاط يلقي على الناقد، رجل العلل، مهمة دقيقة، فهي لا تقتصر على متابعة المحدث في فترة دون فترة، أو مكان دون آخر، أو عن شيخ دون سواه؛ بل تمتد مهمة رجل العلل حتى وفاة الرجل موضع النقد والعلة.
وقد تكلم ابن رجب عن هذا السبب أثناء الكلام عن اختلاط المشاهير من الثقات وقد جعل هذا نوعاً من القسم الثاني من أقسام العلل. وبيان ذلك أنه قسّم علم العلل إلى قسمين:
الأول: في معرفة الثقات، قول من يقدم منهم عند الاختلاف.
والثاني: ذكر قوم من الثقات، لا يذكر أكثرهم غالباً في كتب الجرح، وقد ضعف أحاديثهم، إمّا في بعض الأوقات وهم المختلطون، أو في بعض الأماكن أو عن بعض الشيوخ.[4]
وذكر طائفة من مشاهير المختلطين وفصل أحوالهم وما يتعلق باختلاطهم منهم: عطاء بن السائب، وحصين بن عبدالرحمن، وغيرهم.

([1]) انظر: شرح علل الترمذي للإبن رجب الحنبلي، (١/٤٣٥، ٤٣٦).
([2]) انظر: علل الترمذي الصغير ٥/٧٤٤.
([3]) انظر: شرح علل الترمذي للإبن رجب الحنبلي، ص ٤٠٣.
([4])انظر: تهذيب التهذيب ٢٤٣/١٠.

(٤) خفة الضبط بالأسباب العارضة: ويقصد بالأمور العارضة أمورا تعرض المحدث، توثر في ضبطه دون أن توثر في اداركه، وبهذا يتميز هذه الأمور العارضة عن الاختلاط.
وهذه العوارض تعتري المحدث الذي يعتمد على كتابه في الرواية، فاذا ضاع الكتاب أو اخترق أو أضر الراوي، في كل هذه الحالات يختل ضبط الراوي ويكون سبب خفة الضبط هذا العارض الذي اعترض المحدث.
وممن خف ضبطه لبعده عن كتبه: معمر بن راشد[١]، وعبدالله بن لهيعة، قاضي مصر[٢] . ومن الحفاظ من خف ضبطه لضياع كتبه: علي بن مسهر القرشي الكوفي قاضي الموصل.
(٥) قصر الصحبة للشيخ وقلة الممارسة لحديثه: أعطى المحدثون طول ملازمة الشيخ وممارسته حديثه أهمة كبيرة فرجحوا من اجل ذلك أسانيد كثيرة على أخرى، وأعانتهم معرفتهم بالصحبة والممارسة على تمييز كثير من الأوهام والعلل.
واهتمام النقاد بهذا الأمر جعلهم يتابعون الرواة عن شيخ ما يقسمونهم فئات بن الأطول صحبة والأقصر، والأقل ممارسة والأكثر ومن اعتنى بالشدة بهذا هو الإمام البخاري رحمه الله في كتابه "الجامع الصحيح" وفي هذا قال ابن رجب: وأما البخاري فشرط أشد من ذلك وهو أنه لا يخرج الا الثقة الضابط ولمن ندر وهمه.
ومن أجل هذه الممارسة كان بعض المحدثين لا يرضى أن يسمع الحديث من الشيخ مرة واحدة.
قال أبو زرعه: محمد بن يزيد أشبه عن أبيه لأنه أفهم لحديث أبيه.[٣]
(٦) اختصار الحديث أو روايته بالمعنى: وأن الجمهور على أن الرواية بالمعنى جائزة وقالوا أيضا: أن الرواية بالمعنى ان لم يلتزم راويها بشرطها الذي يضمن عدم الإحالة فإن هذه الرواية تكون سببا في دخول العلة على الحديث.
وقد سئل ابن رجب لروايات بالمعنى أحال الرواة معناها، لاضطراب في المقدرة اللغوية وعدم معرفتهم بلفظ العرب أو عدم الادراك المراد من الحديث وسببه الذي قيل فيه.
وفي هذا يقول ابن رجب: وقد روى كثير من الناس الحديث بمعنى فهموه منه فغيروالمعنى، مثل: ما اختصر بعضهم من حديث عائشة في حيضها في الحج أن النبي ﷺ قال لها وكانت حائضا:

---

(١)انظر: الضعفاء للعقيلي، ٢١٨).
(٢)انظر: شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي، (ص ٧٥٥).
(٣)علل الحديث لإبن أبي حاتم، ١٦٤٧/٢، ١٥١٠.

انقضى رأسك وامتشطى" وأدخله في باب غسل الحيض، وقد أنكر احمد ذلك على من فعله لأنه يخل بالمعنى فإن هذا لم تومر به في الغسل من الحيض عند انقطاعه بل في غسل الحائض اذا أرادت الإحرام.

(٧) تدليس الثقات. وقد يكون سبب العلة تدليسا أدركه النقاد فكشفوا فيه عن انقطاع في الإسناد أو رواية عن ضعيف غير اسمه أو كنيته وغالبا ما تكون العلة في حديث الأعمش أو إسحاق بن أبي فروة أو ابن جريج.

(٨) التدليس: إما أن يكون تدليساً بالإسناد، وهو أن يروي الراوي عمن لقيه ولم يسمع منه أو عمن عاصره ولم يلقه أو عمن سمع منه شيئا ولم يسمع موضوع الرواية وفي كل هذا يوهم أنه سمع. أوتدليس الشيوخ: هو أن يسمي شيخه أو يكنيه أو ينسبه أو يصفه بما لا يعرف.[١]

وقد أفرد ابن رجب الكلام من التدليس بمبحث ذكر فيه أقوال العلماء وشروطهم لقبول رواة المدلس.

(٩) الرواية عن المجروحين والضعفاء: وقد تضمنت كتب العلل أحاديث ذكر أن علتها جرح الراوي فكان الجرح سببا في العلة. وفي هذا الصدد قال ابن الصلاح: "ثم اعلم أن قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث المخرجة له من حال الصحة الى حال الضعف المانعة من العمل به، على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل، ولذلك نجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب والغفلة وسوء الحفظ ونحو ذلك من أنواع الجرح[٢].

۞ وسائل الكشف عن العلة:

للكشف عن العلل في الأحاديث ينبغي للناقد أن يكون عالماً بما يلي[٣]:

(١) معرفة المدارس الحديثية ونشأتها ورجالها ومذاهبها العقدية والفقهية وأثرها وتأثيرها في غيرها وما تميزت به عن غيرها.

(٢) معرفة من دار عليهم الإسناد وأوثق الناس فيهم وتمييز أصح الأسانيد أضعفها.

(٣) معرفة الأبواب ورجل العلل الحافظ العارف الفهم لم يصل إلى ما وصل إليه إلا بعد أن

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص ٦٤).

(٢) انظر:مقدمة ابن الصلاح، ص ٨٤.

(٣) انظر: مقدمة "شرح علل الترمذي" للدكتور همام عبدالرحيم سعيد، ١/ ١٥.

جمع الأحاديث في الأبواب وأحاديثه.

(٤) معرفة المتشابه من الأسماء والكنى والألقاب. معرفة مواطن الرواة.

(٥) معرفة الوفيات والولادات.

(٦) معرفة من أرسل ومن دلس ومن اختلط.

(٧) معرفة أهل البدع والأهواء.

۞ المصنفات في العلل:

إنَّ المؤلفات في هذا الفن كثيرة، ومتعددة الطرائق في التأليف، قَالَ ابنُ رجب: "وقد صنفت فيه كتب كثيرةٌ مفردة، بعضها غير مرتبة: كالعلل المنقولة عن يحي القطان، وعلي بن المديني، وأحمد، ويحي وغيرهم، وبعضها مرتبة: ثم منها ما رتب على المسانيد: كعلل الدارقطني، وكذلك مسند علي بن المديني، ومسند يعقوب بن شيبة..ومنها ما هو مرتب على الأبواب: كعلل ابن أبي حاتم، والعلل لأبي بكر الخلال الحنبلي"[١].

ويمكن تقسيم الكتب المبينة للعلل إلى قسمين:

القسم الأوَّل: كتب مبينة للعلل غير مفردة لبيانها؛ ففيها بيان العلل وغيرها، ومن هذا القسم كثير من كتب السؤالات ومعرفة الرجال، والجرح والتعديل، وكُتُبُ التواريخ والبلدان، وكُتُبُ التخريج، والسنن وغيرها من الكتب، ومن الكتب التي تعد من مظان ذكر علال أحاديث:التاريخ الكبير، والأوسط للبخاري، وسنن الترمذي، والسنن الكبرى والصغرى للنسائي، وتهذيب الآثار للطبري، والضعفاء الكبير للعقيلي، والكامل لابن عدي، وسنن الدارقطني، وحلية الأولياء لأبي نعيم الأصبهاني، والسنن الكبرى للبيهقي، وتاريخ دمشق لابن عساكر، وغيرها من الكتب التي تذكر العلل أثناء التراجم والأبواب، وتعدادها يطول.

وَيُنَبَّهُ هنا على أنّ الكتبَ المصنفة لنقدِ الرجال مليئة ـ في الغالب ـ بتعليل الأحاديث، وكذلك كتب العلل مليئة بنقد الرجال، وهذا يوضح التلازم التام بين علم الرجال وعلم العلل، وهذان العلمان ثمرة جمع الطرق والموازنة بينها فظهور الخلل في المرويات هو "علم عِلَل الحديثِ"، وظهور الخلل في الراوي وضبطه هو "علم الرجال".

القسم الثاني: كتب مفردة لبيان عِلَل الحديثِ، وهذه على نوعين أيضاً:

---

(١) شرح علل الترمذي (٢/٨٩٢).

النوع الأوَّل: كتب مفردة لبيان عِلَل الحديثِ ولكنها غير مرتبة: كالعلل المنقولة عن يحي القطان، وعلي بن المديني، ويحي وغيرهم، ذكر ذلك ابن رجب كما تقدم، ويبدو أنَّ هذه غير الكتب التي تجمع معرفة الرجال و العلل، فهي كما قَالَ ابنُ رجب مفردة لبيان العلل.

النوع الثاني: كتب مفردة ومرتبة لبيان عِلَل الحديثِ، واتخذت هذه الكتب عدة مناهج من حيث الترتيب:

(١) كتب مرتبة على الأبواب: كعلل ابن أبي حاتم، والعلل للترمذي، والعلل لأبي بكر الخلال[1].

(٢) كتب مرتبة على المسانيد: كعلل الدارقطني، ومسند علي بن المديني، ومسند يعقوب بن شيبة، قَالَ ابنُ رجب: "وقد صنف ابنُ المديني ويعقوب بنُ شيبة مسانيد معللة"[2]، وقال أيضاً: "وهما في الحقيقة موضوعان لعِلَل الحديثِ"[3]، ويلتحق بهما مسند البزار ومسند الماسرجسي.

(٣) كتب مفردة لبيان علل حديث راوٍ معين ـ وفي الغالب يكون من الأئمة الكبار الذين يجمع حديثهم، أو من الرواة المختلف فيهم اختلافاً كبيراً بين النقاد جرحاً وتعديلاً ـ ومن ذلك: كتاب "علل حديث الزهري" للذهلي، والنسائي، وابن حبان، وكتاب "علل حديث ابن عيينة" لعلي بن المديني.

(٤) كتب مفردة لبيان علل كتاب معين ـوفي الغالب يكون من الكتب المشهورة جداً كالصحيحين والموطأـ ومن ذلك: كتاب "علل صحيح مسلم" لابن الشهيد، وكتاب "التتبع وهو ما أخرج في الصحيحين وله علة" للدارقطني.

(٥) كتب مفردة لبيان نوع من أنواع العلل، من ذلك: "تمييز المزيد في متصل الأسانيد" و"الفصل للوصل المدرج في النقل" وكلاهما للخطيب، وقال السخاويُّ عند ذكره العلل للدارقطني: "وقد أفرد شيخنا من هذا الكتاب ماله لقب خاص كالمقلوب والمدرج والموقوف فجعل كلاًّ منها في تصنيف مفرد، وجعل العلل المجردة في تصنيف مستقل"[4].

---

(1) فائدة: قَالَ ابنُ رجب: "وأمَّا الأبوابُ المعللة فلا نعلم أحداً سبق الترمذي إليها "، ويقصد ابن رجب عمل الترمذي في الجامع، شرح علل الترمذي (١/٣٤٥).

(2) شرح علل الترمذي(١/٣٤٥).

(3) المرجع السابق (٢/٨٩٢).

(4) فتح المغيث (٣/٣١٣).

(٦) كتب مفردة لبيان علة حديث معين: ككتاب "حديث الستة من التابعين وذكر طرقه واختلاف وجوهه" للخطيب.

ونشير هنا إلى إنَّ الموجود من كتب العلل مخطوطاً قليل، والمطبوع أقل، ويظهر أنَّ فقد هذا النوع من الكتب قديم لعدم الاهتمام بها، وذلك لصعوبة علم العلل وغموضه، قال الخطيب البغداديُّ ـبعد ذكر عددٍ من كتب علي بن المديني في العلل وغيره: "وجميع هذه الكتب قد انقرضت ولم نقف على شيء منها إلا على أربعة أو خمسة حسب، ولعمري إنَّ في انقراضها ذهاب علوم جمة، وانقطاع فوائد ضخمة، وكان علي بن المديني فيلسوف هذه الصنعة وطبيبها ولسان طائفة الحديث وخطيبها رحمة الله عليه وأكرم مثواه لديه...: مثلُ هذه الكتب الجليلة كان يجب أنْ يكثر بها النسخ، ويتنافس فيها أهل العلم، ويكتبوها لأنفسهم ويخلدوها أحرارهم، ولا أحسب المانع من ذلك إلا قلة معرفة أهل تلك البلاد لمحل العلم وفضله وزهدهم فيه ورغبتهم عنه وعدم بصيرتهم به والله أعلم"[١].

تنبيه:

إنَّ أيّ كتابٍ يراد ذكره وإنزاله منزلته التي يستحقها من بين كُتب العلل لا بدَّ فيه من نظرين:

(١) نظر في المؤلف ومنهجه العقدي ـ لئلا تذكر كتب أجنبية عن هذا العلم، ككتب عِلَل الحديثِ للشيعةـ، ومنهجه العلمي.

(٢) نظر في الكتاب نفسه ومضمونه، إذْ إنَّه لا يشترط في اسم كتاب العلل أنْ يتضمن مادة"علَّ ومشتقاتها"، فهناك كتب كثيرة وضعت في العلل لا تحتوي أسماؤها على هذه المادة كمسند علي بن المديني، ويعقوب بن شيبة، والبزار، والتمييز لمسلم، والأجوبة للدمشقي وغيرها، وكذلك هناك كتب صُنفتْ، وأبواب عُقِدتْ باسم "علل الحديث" وهي تبحث في مقاصد الشريعة[٢]، وقد عقد الشافعيُّ في كتابه "الرسالة" باباً قال فيه: "باب العلل في الحديث" ، وللحكيم الترمذيّ كتاب "إثبات العلل"، ومقصودهما بالعلل هنا حِكَم التشريع ومقصده، لا العلل في اصطلاح المحدثين، فالنظر في الكتاب نفسه ومضمونه يحدد نوعية الكتاب ومجاله وقيمته.

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي (٢/٣٠٢-٣٠٤).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء: (١٣/٤٤٢)، (١٥/٥٧٥)، (٢١/٣٠٩).

إنّ أبرزَ كُتُبِ العلل التي حَظِيتْ بثناء النقاد وحُفاظ الحديث: علل ابن المديني، وعلل حديث الزهري للذهلي، ومسند يعقوب ابن شيبة، وعلل ابن أبي حاتم، وعلل الدارقطني، وبيان الوهم والإيهام لابن القطان.

۞ مناهج كتب العلل:

تنوعت طرق ومناهج كتب العلل[1]:

(١) طريقة المسانيد المعللة: طريقته: أن يصنف إمام معتبر علل الحديث على مسانيد الصحابة فيذكر حديث الصحابي الواحد ثم يذكر علة كل حديث بعد الفراغ منه. كمسند المعلل ليعقوب بن شيبة. وعلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني.

(٢) المسائل المتفرقة والمعارف غير المبوبة: وذلك بأن يجيب إمام من أئمة هذه الصنعة على أسئلة تلاميذه ثم ينشط واحد من هؤلاء التلاميذ فيجمع هذه المسائل المنثورة المتفرقة في كتاب. كتاريخ والعلل ليحي بن معين. وسؤالات الآجري لأبي داود.

(٣) طريقة جمع الحديث المعلل لشيخ واحد: كعلل الحديث ابن عيينة لابن المديني.

(٤) طريقة التراجم المعللة: وقد تكون على الطبقات أو على الترتيب الهجائي. وفيها يعمد المصنف إلى الرواة فيذكرهم ويذكر بعض العلل التي عرف بها المترجم. ككتاب الضعفاء للعقيلي.

(٥) طريقة الأبواب المعللة:

أن يصنف الحديث على الأبواب الفقهية ثم تذكر علل كل باب بعد الفراغ منه أو علة كل حديث بعده. كعلل الصغير للترمذي. وعلل الحديث لابن أبي حاتم.

(٦) ذكر علل أحاديث كتاب معين:

ككتاب "علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج" لأبي الفضل بن عمار.

---

(1) انظر: شرح علل الترمذي لابن رجب ٨٠٥/٢، وانظر: فتح المغيث ٣٢٤/٣. أيضا: مقدمة "شرح علل الترمذي" للدكتور همام عبدالرحيم سعيد، ٣٨/١، أيضا: مقدمة علل الحديث لابن أبي حاتم، للدكتور علي الصباح، ٥٧/١.

(٧) الكلام على الأحاديث المعللة ضمن الكتب الحديثية: كما يذكر الأئمة أبو داود. والنسائي، وابن ماجه في سننهم.

إلى غير ذلك من أنواع التصنيف ليس هذا مقام الحصر لجميع هذه المؤلفات.

المبحث الأول

كتاب العلل لابن المديني (رحمه الله).

المطلب الأول: ترجمة موجزة للمؤلف:

اسمه ونسبه: هو: علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي، مولاهم البصري، المعروف بابن المديني[١]. ولد بالبصرة سنة ١٦١هـ، وتوفي سنة ٢٣٤ هـ[٢].

شيوخه وتلاميذه: عبد الله بن دينار وطبقته من علماء المدينة. وحماد بن زيد، وجعفر بن سليمان، ويزيد بن زريع، والدراوردي، وابن عيينة، والوليدابن مسلم. وأخذ عنه: الأئمة أحمد بن حنبل ، والبخاري، وأبو حاتم وغيرهم من العلماء.

۞ ثناء العلماء عليه:

قال أبو داود : "كان أعلم من الإمام أحمد باختلاف الحديث"[٣].

قال الذهبي: الشيخ الإمام الحجة، أمير المؤمنين في الحديث.

وقال أيضاً" إليه المنتهى في معرفة علل الحديث النبوي "[٤]

وقال ابن حجر: " أعلم أهل عصره بالحديث وعلله".[٥]

المطلب الثاني: دراسة منهج كتاب: كتاب العلل لابن المديني:

---

(١) انظر ترجمته في: التاريخ الكبير (٦ / ٢٨٤)، التاريخ الصغير (٢ / ٣٦٣)، تاريخ الفسوي (١ / ٢١٠)، الجرح والتعديل (٦ / ١٩٣، ١٩٤ و١ / ٣١٤، ٣٢٠)، تاريخ بغداد (١١ / ٤٥٨، ٤٧٣)، تذكرة الحفاظ (٢ / ٤٢٨، ٤٢٩)، سير أعلام النبلاء (١١ /٤١)، البداية والنهاية (١٠ / ٣١٢)، تهذيب التهذيب (٧ / ٣٤٩، ٣٥٧)، النجوم الزاهرة (٢ / ٢٧٦، ٢٧٧).

(٢) انظر ترجمته: سير أعلام النبلاء. (١١/ ٤٢)، و البداية والنهاية، لابن كثير (١٠ / ٣١٢). والتاريخ الكبير للبخاري (٢/ ٢٨٤).والأعلام للزركلي. (٤/ ٣٠٣) طبع دار العلم للملايين.

(٣) سير أعلام النبلاء. (١١/ ٤٢)، و تذكرة الحفاظ" للذهبي . (٢/ ١٤).

(٤) ميزان الاعتدال" للذهبي (٣/ ١٤١).

(٥) تقريب التهذيب" لابن حجر (١/ ٦٩٧).

۞ طريقة تأليف الكتاب:

روى محمد بن أحمد بن البراء هذا الكتاب عن ابن المديني قراءة عليه، وقد تم تأليفه على يد ابن المديني ، إلا أن ابن البراء أضاف إليه بعض النصوص الأخرى من كتب ابن المديني نفسه من غير أن يكون قد قرأ عليه، فالكتاب مجموعة من تأليف ابن المديني ولو أن في هذا التنسيق دخلاً لابن البراء.

۞ رواية الكتاب عن ابن المديني:

يظهر أن هذا الكتاب قد انتشر برواية أبي الحسن محمد بن أحمد بن البراء، وقد روي عنه عدة أشخاص منهم: أبو عبد الرحمن محمد بن أبي حاتم الرازي، وعثمان بن أحمد الدقاق، وأبو محمد دعلج بن أحمد بن عبد الرحمن السجزي، وأبو محمد الحسن بن محمد بن إسحاق الاسفرائيني[1].

۞ منهج المؤلف فيه:

كتاب العلل لابن المديني بمجموعه يتناول العلل في أربعة أقسام:

القسم الأول: تكلم فيه الإمام ابن المديني عن مقدمات عامة في العلل وعلم الرجال، بيّن فيها طبقات الرواة في مختلف الأمصار ؛ مع ذكر أول من صنف في الحديث، ومن دار عليه الإسناد من عهد الصحابة إلى زمن ابن المديني حيث ذكر أن الإسناد يدور على ستة:

فأهل المدينة: أبو بكر محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب (ت ١٢٤هـ). وأهل مكة: أبو محمد عمرو بن دينار مولى جمح، (ت: ١٢٦هـ). وأهل البصرة: أبو الخطاب قتادة بن دعامة السدوسي، (ت: ١١٧هـ). أبو نصر يحي بن أبي كثير، (ت: ١٣٢هـ). وأهل الكوفة: أبو إسحاق عمرو بن عبد الله بن عبيد، (ت: ١٢٩هـ). و أبو محمد سليمان بن مهران مولى بني كاهل من بني أسد (١٤٨هـ). ثم صار علم هؤلاء الستة إلى أصحاب الأصناف ممن صنف[2].

القسم الثاني: ففيه عملية استقصاء للرواية عن بعض الرواة. وفي هذا القسم يتابع الرواية عن شخص واحد، فيذكر من سمع منه ومن لم يسمع. وقد بدأ بالصحابي زيد بن ثابت. فذكر من روى عنه من أهل المدينة ثم من روى عنه من أهل الكوفة ثم من روى عنه ولم يثبت سماعه منه. ثم ذكر بعض الأحاديث كنماذج تطبيقية.

---

(١) انظر: " العلل لابن المديني. مقدمة المحقق : محمد مصطفى الأعظمي. (ص ٢٣). طبع : المكتب الإسلامي بيروت. سنة ١٤٠٠هـ.

(٢)العلل لا بن المديني" تحقيق مصطفى الأعظمي (ص ٣٦- /٣٧).

القسم الثالث: وقد ذكر فيه ابن المديني مجموعة من الأحاديث وبيّن علّة كل واحد منها، وعرض طرقه عرضاً مستفيضاً.

مثال ذلك: «علل حديث أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله». قال علي (ابن المديني) وحديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: "أمرت أن أقاتل الناس..."، قال: رواه صالح عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة. ورواه عقيل ، فخالفه صالح في إسناده ، فرواه عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة عن عمر بن الخطاب. ورواه ابن عيينة عن أبي هريرة مرسلاً ، ورواه معمر عن الزهري عن عبيد الله مرسلاً. ورواه سفيان بن حسين عن الزهري عن عبيد الله عن أبي هريرة. ورواه عمران القطان فخالفهم جميعاً فرواه عن معمر عن الزهري عن أنس عن أبي بكر . والحديث حديث عبيد الله"(١)

القسم الرابع: وفي هذا القسم تعرّض لعدد من الرجال من حيث العدالة والضعف، وثبوت الرواية عنهم أو انقطاعها، كما أن فيه البيان لكثير من الوفيات والكنى.

مثال ذلك: قال علي: "إسرائيل ضعيف".

وقال علي " عنبسة البصري الذي يروي عن الحسن ، روى عنه عبد الوهاب الثقفي : ضعيفٌ".

وقال علي: "غاضرة بن عروة الفقيمي، شيخ مجهول، لم يرو عنه غير عاصم بن هلال"(٢).

عناية العلماء بهذا الكتاب:

ومن العلماء الذين اعتنوا بهذا الكتاب الشيخ محمد مصطفى الأعظمي رحمه الله تعالى. حيث أنه حقق هذا الكتاب، وأعظم من هذا أنه أخرج الكتاب من حيز المخطوط إلى عالم المطبوع. ثم طبع الكتاب مراراً من مكتب الإسلامي ببروت، بإشراف الأستاذ محمد زهير الشاوش.

---

(١) العلل لا بن المديني" (ص ٧٩- ٨٠/ رقم ١٢٣).

(٢) العلل لا بن المديني" (ص ٨٦- رقم: ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦).

المبحث الثاني

كتاب العلل ومعرفة الرجال

للإمام أحمد (رحمه الله).

المطلب الأول: دراسة الكتاب:

قبل أن أشرع الموضوع أود التنويه بأنه سبق ترجمة الإمام احمد في الباب الأول،من هذا البحث، فلا داعي لاعادة ذكرها هنا. وأما الدراسة لكتاب العلل تكون في النقاط الآتية:

۞ التعريف بالكتاب: اسم الكتاب و رواته وتوثيق نسبته إلى المؤلف:

ويشمل تعيين اسم الكتاب وتوثيق نسبته إلى الإمام أحمد ووصف النسخة وذكر مكانها وناسخها وتعريفا موجزا عن مواد الكتاب.

أولاً: اسم الكتاب:

نجد في ظهر الكتاب اسمه هكذا: " كتاب العلل ومعرفة الرجال" عن أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، رواية أبي علي محمد بن أحمد بن الحسن الصواف.عن أبي عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن حنبل.عن أبيه سماع عبيد الله بن أحمد.

ويبدو أن هذا هو اسم الكتاب الذي سماه به الإمام أحمد أو ابنه عبدا لله أو أبو علي بن الصواف. وأي من هؤلاء الثلاثة كان المسمى للكتاب.

فهذا الاسم هو المتعين فإن كان المسمى الإمام أحمد فهو واضح، وإن كان عبد الله بن أحمد فيترجح أنه بعد الجمع والترتيب يكون عرضه وقرأه على أبيه، وكذلك إن كان الذي سماه هو أبو علي بن الصواف فهو أيضا لا بدّ وأن يكون قرأه على عبد الله بهذا الاسم وقرره عبد الله[(١)].

ثانياً: توثيق نسبة الكتاب للإمام أحمد:

معظم العلماء في الحديث وعلم الجرح والتعديل إذا ذكروا التصانيف في فن علوم الحديث أو الجرح والتعديل، أو ترجموا للإمام أحمد ذكروا كتاب العلل ناسبين للإمام. وخاصة برواية عبد الله ابنه هذا الذي بين أيدينا.

---

(١) انظر: "مقدمة محقق كتاب العلل" الدكتور وصي الله بن محمد عباس (١/٨٥).

ثم إن المواد التي نُقلت عن عبد الله بن أحمد عن أبيه من كتاب العلل في ثنايا كتب المتقدمين موافقة لما حواها هذا الكتاب.

لذا لا نشك أن كتاب العلل هذا أصله من تأليفات الإمام أحمد ؛ لأن الأمر قد اشتهر بل وتواتر بحيث لا يترك مجالاً للشك.

ولعل قائلاً يقول: إنه لم يكن كتاب مؤلف للإمام أحمد بهذا المعنى، وإنما هي أسئلة وجهها عبد الله إلى أبيه فأجاب عليها أبوه فينبغي نسبة الكتاب إلى عبد الله؟

فنقول: إن من جملة طرق انتشار التأليف في تلك الأيام: أن التلميذ كان يكتب عن الشيخ وهو يُملي عليه، أو يسأله التلميذ في بعض الأحيان فيُجيبه الشيخ من حفظه أو من كتابه فينتشر الكتاب من طريق التلميذ ، وبهذه الطريقة وصلت إلينا أكثر كتب السلف،

وبهذه الطريقة نفسها نقل عبد الله عن أبيه هذا الكتاب ثم زاد فيه زيادات، وهذا لا يعني أنه لم يكن عند الإمام كتاب أو تأليف منه في هذا الموضوع"[1].

ثالثاً: رواة هذا الكتاب:

هذا الكتاب له روايات متعددة، منها:

أـ رواية عبد الله بن الإمام أحمد . وقد طبع بتحقيق الدكتور وصي الله عباس.

بـ رواية أبي بكر المروذي (ت ٢٧٥هـ)[2] وعبد الملك الميموني، وصا لح بن الإمام أحمد. وقد طبعت هذه الروايات مجموعة بتحقيق الدكتور وصي الله عباس أيضاً.

جـ رواية الخلاّل. ولم يصلنا منها سوى قطعة من انتخاب ابن قدامة منها. (طبعت هذه القطعة بتحقيق الشيخ طارق بن عوض الله.[3]

المطلب الثاني: محتويات الكتاب ومنهج المؤلف:

---

(١) انظر: "مقدمة محقق كتاب العلل" الدكتور وصي الله بن محمد عباس (١/٨٦).

(٢) يقول الدكتور محفوظ الرحمن السلفي، أثناء تحقيقه لكتاب العلل للدار قطني (١/ ٤٩): إن ابن خير ذكر هذه الرواية في الفهرست باسم:" معرفة الرجال وعلل الحديث" وقال: جزء كبير. يقول الدكتور: ويوجد في دار الكتب الظاهرية بدمشق جزء صغير باسم:" من كلام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل رضي الله عنه في علل الحديث ومعرفة الرجال"..... توجد صورة منه في قسم المخطوطات بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة (برقم ٩٩).

(٣) انظر " العلل لابن أبي حاتم" مقدمة المحقق الشيخ سعد بن عبد الله الحميد وآخرون. (١/ ٣٣).

(١) كتاب العلل ومعرفة الرجال يحتوي مواضيع علل الحديث وأحوال الرجال وأحاديث في أبواب مختلفة.

(٢) لم يرتب كتابه بترتيب خاص للرواة في الطبقات ولا في الحروف الأبجدية. ولا في شيوخ وتلامذة وغيرها من اعتبارات الترتيب.

(٣) لم يراع الترتيب والتبويب في الأحاديث الفقهية المعللة وغير المعللة.

(٤) حدث الإمام أحمد مجموعه هذا لعبد الله كما هو: وهذا القسم يعبر عنه عبد الله بقوله: "سمعت أبي...".

(٥) كما أن الجزء الكبير من الكتاب عبارة عن السؤال والجواب وجه السؤال عبد الله إلى أبيه في المسائل اليومية المختلفة التي كانت تعترض له في الرواة وأحاديثهم وأجاب به الإمام، فقيده عبد الله ووضعه بجانب ما روى له أبوه في مناسبات مختلفة بدون سؤال منه: وهذا القسم هو الذي يعبر عنه عبد الله بقوله: "سألت أبي..." ومن الممكن أن يكون في هذا القسم سؤال عن غير عبد الله وُجّه إلى الإمام فأجاب عليه وعبد الله في المجلس فقيّده.

فهذا القسم أيضاً فيما يظهر يُعبّر عنه عبد الله بقوله: " سمعتُ أبي .."، كما أن قسماً من الكتاب لا بأس به ، يحتوي على مسموعات أو مسئولات عبد الله عن غير أبيه تخلل بين مواد الكتاب[1].

(٦) وقد يرتب بعض المواد لأغراض خاصة. مثل ما قال: هؤلاء الرجال من روى عنهم مسعر من أهل الكوفة وغيرهم ولم يسمع منهم شعبة...أ هذا من حيث ترتيب المواضيع.

(٧) يذكر في الرواة المواليد والوفيات، ثقة وضعيف، مختلط ومدلس عقيدة الراوي، من السنة والتشيع والقدر والنصب، والكنى والأسماء والأنساب والقبائل، كنى المعروفين بالأسماء أسماء المعروفين بالكنى، المؤتلف والمختلف والمتشابه، المبهمات، وغير ذلك.

(٨) وقد يذكر الإسناد بكامله ويذكر متنه بطوله، ويكون الغرض منه بيان سماع وتحديث المدلس مثلا أو غرض آخر.

(٩) وقد يذكر النص ولا تظهر له مناسبة بموضوع الكتاب ولكن بالإمعان والتدقيق تظهر المناسبة والفائدة ومثال ذلك قال في النص. حدثني أبي حدثنا هشيم قال: زعم لي بعضهم قال: كتب الحجاج أن يؤخذ إبراهيم بن يزيد إلى عامله، فلما أتاه الكتاب قال: فكتب إليه: أن قبلنا

---

[1] انظر: "مقدمة محقق كتاب العلل" الدكتور وصي الله بن محمد عباس (١/١٠٩- ١١٠).

إبراهيم بن يزيد التيمي وإبراهيم بن يزيد النخعي فأيهما نأخذ ؟ قال: فكتب أن خذهما جميعا. قال هشيم: أما إبراهيم النخعي فلم يوجد حتى مات وأما إبراهيم التيمي فأخذ فمات في السجن.

(١٠) وهذه الرواية في ظاهرها ليست متعلقة بالعلل ومعرفة الرجال لكن إذا أمعنا النظر وجدنا أنا سيقت لفوائد حديثية مهمة منها بيان المتفق والمفترق من الاسماء، وكيف يمكن التمييز بينها فلما أطلق ابراهيم بن يزيد صار متشابها لم يتعين المراد فلما نسب كل واحد بنسبته الخاصة بن حصل التمييز.

(١١) ومنها بيان المعاصرة بينهما وكونهما في بلد واحد مثلا.

(١٢) وقد يذكر الرواية لبيان عيب أو عاهة في الراوي.

(١٣) إن كتاب العلل مع اختصاصه بموضوع العلل ومعرفة الرجال يشمل أكثر أنواع علوم الحديث[1].

۞ عناية العلماء بهذا الكتاب:

كتاب العلل للإمام أحمد برواية ابنه عبد الله بن أحمد : قد طبع منه المجلد الأول في أنقرة بتركيا سنة ١٩٦٣م . بتحقيق الدكتور طلعت قوج بيكيت. والدكتور إسماعيل جراح أوغلي.

وبقي المجلد الثاني فلم يطبع [2] إلى أن قام الدكتور وصي الله عباس بتحقيقه حتى طبعه باشتراك كل من: المكتب الإسلامي بيروت. و دار الخاني الرياض. سنة ١٤٠٨هـ.

ثم أعاد الطبع من دار الخاني الرياض سنة ١٤٢٢هـ. بتحقيق الدكتور وصي الله أيضاً.

☆☆☆

---

(١) العلل و معرفة الرجال لأحمد – (ج ١ / ص ١٠٩ـــ١٣٥). المسمى بـ: مسائل الامام أحمد كتاب العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن محمد بن حنبل رحمه الله (١٦٤ – ٢٤١) تحقيق وتخريج الدكتور وصي الله بن محمد عباس المجلد الأول المكتب الإسلامي بيروت دار الخاني الرياض.

(٢) انظر: "العلل للدار قطني" مقدمة المحقق : الدكتور محفوظ الرحمن زين الله السلفي. (١/ ٤٩). الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ. دار طيبة . الرياض. المملكة العربية السعودية.

المبحث الثالث

كتاب العلل لابن أبي حاتم الرازي (رحمه الله).

المطلب الأول: ترجمة مختصرة للمؤلف:

۞ اسمه ونسبه ونسبته:

هو ـالإمام ابن الإمام، الحافظ الناقد شيخ الإسلام عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر. أبو محمد التميمي الحنظلي، وهو نسب إلى درب حنظله بالري. كان يسكنه والده[١].

ولادته: ولد في سنة (٢٤٠ هـ).

رحلاته: وارتحل به أبوه فأدرك الأسانيد العالية. قال الخطيب أبو الحسن: سمعته عن نفسه: "لم يدعني أبي اشتغل بالحديث، حتى قرأت القرآن على الفضل بن شاذان الأزي، ثم كتبت الحديث"[٢].

هيأ الله لابن أبي حاتم أسرة علمية، تتصف بالتدين والزهد، والبروز في علم الحديث، فأبوه من كبار الأئمة في زمانه، وابن خال أبيه: الإمام الكبير أبو زرعة، وعمه: إبراهيم بن إدريس، وخال أبيه: إسماعيل بن يزيد ـوقد ترجم لهم في كتابه الجرح والتعديل ـ وغيرهم من محدثي أسرته. وله ترجمة في كثير من المصادر العلمية

وقال الخوارزمي: "ابن أبي حاتم إمام، قد ربي بين إمامين: أبي حاتم وأبي زرعة، وإمامي هدي"[٣].

وقال ياقوت الحموي: " أحد الحفاظ، صنف" الجرح والتعديل" فأكثر فائدته.[٤]

---

(١) انظر ترجمته في: الإرشاد للخليلي (٢/٦٨٣-٦٨٤)، طبقات الحنابلة (٢/٥٥رقم٥٩٦)، تاريخ دمشق (٣٥/٣٥٧-٣٦٦)، التقييد لابن نقطة (٢/٧٨-٨٢رقم٤٠١) ، التدوين في أخبار قزوين (٣/١٥٣-١٥٥)، طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح (١/٥٣٤رقم١٩٩)، سير أعلام النبلاء (١٣/٢٦٣-٢٦٩)، البداية والنهاية (١١/ ١٩١).

(٢) سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٢/٢٦٣-٢٦٥) مؤسسة الرسالة.

(٣) تاريخ دمشق، لابن عساكر (٢٥/٢٦١).

(٤) معجم البلدان، لياقوت الحموي. (٢/١٢٠)

قال محققو الكتاب: إن هذا الكتاب من أبدع من صنف في علل الحديث، فإنه حوى فوائد يكاد يعجز طلبة العلم عن استعلامها كاشتماله على آراء علماء العلل إلى جانب آراء أبيه وأبي زرعه[1].

وفاته: توفي رحمه الله سنة ٣٢٧ هـ الموافق: ٩٣٨ م.[2]

***

(1) انظر كتاب العلل لابن أبي حاتم، مقدمة المحقق د. سعد آل حميد وآخرون (٢٨٣/١) .

(2) انظر تذكرة الحفاظ (٢٢٩/٢-٢٣٢). ومقدمة الجرح والتعديل. للشيخ المعلمي (ص ٤-٦).

المطلب الثاني: دراسة كتاب العلل لابن أبي حاتم الرازي

۞ التعريف بالكتاب:

ما يتعلق باسم الكتاب ذكر غير واحد من الأئمة كالإمام ابن كثير[١]، والعراقي[٢] والسخاوي[٣] وغيرهم. أن اسم الكتاب" كتاب العلل".

۞ روايات كتاب العلل عن ابن أبي حاتم:

حسب ما يقوله محققو الكتاب الدكتور سعد الحميد وغيره أنهم وقفوا على أربع روايات لكتاب " العلل " عن ابن أبي حاتم: وهي:

(١) رواية أبي بكر محمد بن أحمد بن الفضل بن شهريار الأردستاني.

(٢) رواية أبي أحمد الحسين بن علي بن محمد بن يحي التميمي النيسابوري.

(٣) رواية أبي الحسن علي بن بُخار الرازي.

(٤) رواية أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن مندة.[٤]

۞ منهج الإمام ابن أبي حاتم في علله:

(١) افتتح ابن أبي حاتم كتابه بمقدمة عن أهمية علم العلل.

(٢) ثم ثنى بكتاب الطهارة ثم الصلاة ... وهكذا ؛ مرتِّباً له على أبواب الفقه، إلا أنه لم يُقسّم الكتاب الواحد إلى أبواب. فكتاب الصلاة ـمثلاًـ استغرق في المجلد الثاني من (ص ٣٦) إلى (ص ٥٠٨) دون تبويب.[٥]

(٣) لم يرتب بين المسائل، بل ربما سرد عدداً من المسائل عن شيخ واحد كحماد بن سلمة؛ كما صنع في المسائل من رقم (٣٢٦) إلى (٣٣٤).

(٤) كثيراً ما يسرُدُ سؤالا ته لأبيه متتالية، وكذا سؤالا ته لأبي زرعه. وربما كرر المسألة الواحدة.

---

(١) انظر: " اختصار علوم الحديث" (١/١٩٧).

(٢) انظر: "شرح الألفية" (ص ٣٠٤).

(٣) انظر: "فتح المغيث" (٣/ ٣١١).

(٤) انظر: " كتاب العلل" لابن أبي حاتم، مقدمة المحقق الدكتور سعد آل حميد وآخرون (١/ ٢٩٣).

(٥) المرجع السابق (١/ ٢٩٠).

(٥) ربما كرر بعض الأبواب: مثلُ قوله في المجلد الخامس (ص ٣٤٢): " عِلَلُ أخبارٍ رُوِيَتْ في الدعاء" فإنه كرّره في المجلد السادس (ص ٣٣٣) بالعنوان نفسه.

(٦) ربما فرّق أبواب الموضوع الواحد" [١].

(٧) معظم مادة هذا الكتاب سؤالات وجهها ابن أبي حاتم إلى أبيه وأبي زرعة أو إلى أحدهما، وأكثرها أسئلة لأبيه، وهناك سؤالات موجهه منه إلى شيخين آخرين له:١ـ علي بن الحسين بن الجنيد. ٢ـ محمد بن عوف الحمصي. وربما ورد في بعض المسائل ذكر لقول بعض الأئمة المتقدمين كشعبة ويحي القطان وابن معين. والطيالسي.

۞ مميزات وفوائد لكتاب علل ابن أبي حاتم:

هناك عدة مميزات وفوائد لهذا الكتاب، من أهمها:

(١) الحكم على رواية بعض الرواة عن شيوخهم بأنها مرسلة[٢]، ولا توجد هذه الأحكام في كتاب" المراسيل" للمصنّف ـابن أبي حاتمـ، فهي من الزيادات عليه [٣].

(٢) أحكام أبي حاتم على بعض الرواة الذين لا توجد لهم ترجمة، كأسباط بن عزرة، قال فيه مجهول.[٤]

(٣) بيان أبي حاتم لبعض الرواة الذين خفي أمرهم على بعض الأئمة.[٥]. مثل ابن أبي عُبيد الزُّرَقِي عن أبيه، المذكور في المسألة (٢٥٩٣). فقد بين أبو حاتم أنه إسماعيل بن عبيد بن رفاعة، وخفي هذا على المزي وابن حجر[٦].

(٤) الأحاديث الغريبة التي لا تكاد توجد إلا عنده في كتاب العلل، وعنه ينقل الأئمة ذلك الحديث[٧].

---

(١) المرجع السابق (١/ ٢٩٠– ٢٩١).

(٢) انظر على سبيل المثال: المسائل رقم: ٣١٧/ ٧٣٦/ ١٥٩٠).

(٣) انظر المسألة رقم ٣١٧ كتاب العلل لابن أبي حاتم

(٤) انظر المسألة رقم ٢١٧٩.

(٥) انظر كتاب العلل لابن أبي حاتم، مقدمة المحققون. سعد الحميد وآخرون (١/٢٨٥).

(٦) انظر تعليق المحققون، على العلل. (١/ ٢٨٥) حاشية رقم (٤).

(٧) كالحديث المذكور في المسألة رقم: ٢٤٨).

(٥) حثّ طلاب علم الحديث على البعد عن الأقوال الشاذة وما يجري مجراها من الأقوال التي يكون الاعتماد فيها على خطأٍ في فهم عبارة إمام ...

(٦) بيان منهج الأئمة في التشديد في أحاديث العقائد والأحكام، والتساهل في غيرها كالفضائل والرقاق والأدعية.

(٧) التنبيه على أنه ليس كلٌّ متابعةٍ أو شاهدٍ يرفع من درجة الحديث ويقويه.

(٨) بيان منهج الأئمة في الانتخاب، وهو أخذ غرائب الأحاديث، وترك المشاهير.

بيان اختصاص بعض الأئمة ببعض الشيوخ، وتقديمهم على الآخرين حال الخلاف، مثل كون ابن المبارك والقطان أعلم بحديث شعبة من وكيع بن الجراح[(١)]. [(٢)].

عناية العلماء بهذا الكتاب:

وقد حقق هذا الكتاب بمشاركة مجموعة من الأساتذة الباحثين بإشراف: فضيلة الدكتور سعد بن عبد الله الحُمَيِّد، و الدكتور خالد بن عبد الرحمن الْجُرَيْسِي.

حيث أكملوا هذا التحقيق سنة ١٤٢٦هـ و طبع في سبع مجلدات. في الرياض في عام ١٤٢٧هـ.

☆☆☆

---

(١) كما في " العلل" لابن أبي حاتم (٣/ ٥٥)، المسألة رقم (٦٨٤).

(٢) انظر: "العلل" لابن أبي حاتم الرازي، مقدمة المحققين: بإشراف د. سعد بن عبد الله الحُميد. والدكتور خالد الجُريسي. (١/ ٢٨٥- ٢٨٦).

المبحث الرابع

العلل الواردة في الأحاديث النبوية للإمام الدارقطني (رحمه الله).

المطلب الأول: ترجمة موجزة للمؤلف:

اسمه ونسبه وكنيته: هو علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود. أبو الحسن، البغدادي المحدِّث، من أهل محلة دار القطن ببغداد[1].

ولادته: ولد سنة ست وثلاثمائة (٣٠٦هـ) (٢).

شيوخه: أبو القاسم البغوي، وأبو عمر محمد بن يوسف بن يعقوب القاضي، وأبو بكر بن زياد النيسابوري، وعمر بن أحمد بن علي الديربي، وإسحاق بن محمد الزي.

تلاميذه: روى عنه الإمام الحاكم وأبو نعيم الأصبهاني والقاضي أبو الطيب الطبري راوي السنن، وأبو محمد الجوهري وعبد الصمد بن المأمون وغيرهم.

ثناء العلماء عليه: قال الحاكم: صار الدار قطني أوحد عصره في الحفظ والفهم والورع وإمامًا في القرَّاء والنحويين[3].

قال أبو بكر الخطيب: كان الدارقطني فريد عصره، وقريع دهره، ونسيج وحده، وإمام وقته، انتهى إليه علو الأثر والمعرفة بعلل الحديث وأسماء الرجال، مع الصدق والثقة، وصحة الاعتقاد.

وقال الذهبي: الإمام الحافظ المجوِّد، شيخ الإسلام، علم الجهابذة[4].

---

(١) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ١٢ / ٣٤ – ٤٠، تذكرة الحفاظ: ٣ / ٩٩١ – ٩٩٥، سير أعلام النبلاء (١٦ /٤٤٩)، البداية والنهاية: ١١ / ٣١٧ – ٣١٨، النجوم الزاهرة: ٤ / ١٧٢، طبقات الحفاظ: ٣٩٣ – ٣٩٤، شذرات الذهب: ٣ / ١١٦ – ١١٧، هدية العارفين: ١ / ٦٨٣ – ٦٨٤، الرسالة المستطرفة: ٢٣.

(٢) تذكرة الحفاظ للذهبي (٣/ ١٣٢).

(٣) تذكرة الحفاظ للذهبي (٣/ ١٣٢).

(٤) "سير أعلام النبلاء" للذهبي (١٦/ ٤٤٩).

وفاته: توفي سنة خمس وثمانين وثلاثمائة (٣٨٥هـ). وصلى عليه أبو حامد الاسفرائيني الفقيه، ودفن في مقبرة باب الدير، قريب من معروف الكرخي رحمهما الله وجعل الجنة مثواهما[١].

المطلب الثاني: دراسة كتاب:

۞ اسم الكتاب وتوثيق نسبته إلى الدار قطني:

اسم الكتاب: فهو " العلل الواردة في الأحاديث النبوية"

☆ أما ما يتعلق بتوثيق نسبة هذا الكتاب إلى المؤلف هو: إنه لا شك أن للدار قطني كتاباً في العلل، ولكن جميع النسخ التي حصلت عليها هي خالية من إسناد متصل بالمؤلف ؛ بينما محقق الكتاب الشيخ محفوظ الرحمن حاول في جمع بعض القرائن لإثبات أن هذا الكتاب هو كتاب العلل الذي أملاه الدارقطني، ومن تلك القرائن:

(١) كل الأحاديث المسندة في النسخة تبتدئ أسانيدها بشيوخ الدار قطني.

(٢) عزى الأئمة بعض الأقوال أو الأحاديث إلى الدار قطني في كتابه العلل وهي موجودة بنصها في هذا الكتاب.(أي: علل الدارقطني).

(٣) ما ذكره بعض العلماء من أسلوب الدارقطني في إملاء العلل، فقد ذكروا أنه يذكر جميع ما في الحديث من اتفاق الرواة واختلافهم في الرواية.

(٤) بالنظر إلى المخطوطات المختلفة يتثبت أن الكتاب للدار قطني نفسه.

(٥) تسمية الكتاب بهذا الاسم من الدار قطني نفسه، فهو أيضاً قرينة.

(٦) غير واحد من أهل العلم معاصرين ذكروا اسم الكتاب واسم مؤلفه في كتبهم أنه الإمام الدار قطني.

وقد قيل: إن الإمام الدار قطني أخذ كتاب "العلل" هذا من يعقوب بن شيبة.

ويجاب لذلك: أن كتاب يعقوب بن شيبة لم يوجد إلا في مسند عمر بن الخطاب وابن عباس.

وكتاب الدارقطني يدل على غير ذلك.

۞ سبب تأليف هذا الكتاب وأسلوب التأليف:

---

(١) انظر: تاريخ بغداد" لأبي بكر الخطيب البغدادي.(١٢ / ٤٠).طبع: دار الكتب العلمية. بيروت. (١٤أجزاء). ووفيات الأعيان"(٣ / ٢٩٨) وكذا " العلل " للدار قطني. مقدمة المحقق: د. محفوظ الرحمن. (ج ١/ ص ٦٧).

إن سبب تأليف كتاب العلل هو أبو منصور ابن الكرخي[١] الذي كان يريد أن يصنف مسندا معللا، يدفع أصوله إلى الدار قطني فيعلم له على الأحاديث المعللة، ولكن احترمته المنية قبل استتمامه[٢].

أسلوب تأليف الكتاب:

الإمام الدارقطني –رحمه الله- ألف كتابه "العلل" بأسلوب توجيه الأسئلة إليه، فكان يملي الأجوبة من حفظه، وقد سجل ذلك الخطيب البغدادي في تاريخه فقال:" سألت البرقاني قلت له: هل كان أبو الحسن الدارقطني يملي عليك العلل من حفظه فقال: نعم، ثم شرح لي قصة جمع العلل، فقال: كان أبو منصور بن الكرخي يريد أن يصنف مسنداً معلماً فكان يدفع أصوله إلى الدارقطني ...[٣] إلى أن ذكر قصة أبو منصور مع الدار قطني وقد سبق أن أشرت إليها في سبب تأليف هذا الكتاب.

وأيضاً ذكر الخطيب في ترجمة أبي منصور: "... وأراد أن يصنف مسنداً معللاً فكان أبو الحسن الدارقطني يحضره عنده في كل أسبوع يوماً ويعلم على الأحاديث في أصوله، وينقلها شيخنا أبو بكر البرقاني[٤]، وكان إذ ذاك يورق له ويملي عليه أبو الحسن علل الأحاديث حتى خرج من ذلك شيئاً كثيراً، وتوفي أبو منصور قبل استتمامه، فنقل البرقاني كلام الدارقطني ورتبه على المسند، وقرأه على أبي الحسن وسمعه الناس بقراءته فهو كتاب " العلل " الذي دوّنه الناس عن الدار قطني[٥].

۞ منهج الإمام الدار قطني في كتابه " العلل":

---

(١) هو: إبراهيم بن الحسين بن حكمان أبو منصور الصيرفي المعروف بابن الكرجي سمع أحمد بن عبيد بن إسماعيل الصفار وأبا بكر الشافعي. انظر: "تاريخ بغداد" (٦/٥٩).

(٢) "تاريخ بغداد" ٥(/٢٤٩).

(٣) انظر:"تاريخ بغداد" للخطيب (٥/٢٤٩)، و " العلل " للدار قطني، مقدمة المحقق: د. محفوظ الرحمن.(١/٦٧).

(٤) هو: أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، أبو بكر الخوارزمي المعروف بالبرقاني، الشافعي، ولد ٣٣٦هـ/ وتوفي ٤٢٥هـ). انظر: "تاريخ بغداد" (٤ / ٣٧٣).

(٥) "تاريخ بغداد " (٥/٢٥٠).

سبق أن ذكرت ضمن الكلام عن أسلوب الدار قطني لتأليف الكتاب أن أصل هذا الكتاب هو على طريقة السؤال التي وجهت إلى الدار قطني حول أحاديث فيها علة أو أكثر... فبناءاً على هذا أن منهجه في هذا الكتاب هو:

(١) هو يجيب عن هذه الأسئلة بما يفتح الله به عليه، ويطيل النفس أحيانا ويقصر أحيانا ، كل ذلك خاضع لما يقتضيه المقام من إيضاح. فيبدأ كل حديث بقوله: "وسئل عن حديث فلان..." وهكذا، يسرد الحديث المتضمن للسؤال ثم يتلوه الجواب مباشرة مصدراً بـ "فقال".

مثال ذلك: "وسئل عن حديث أبي هريرة عن عمر عن النبي ﷺ" أنه نهى عن العزل عن الحرة إلا بإذنها" فقال:" تفرد به إسحاق الطباع عن ابن لهيعة عن جعفر بن ربيعة ، عن الزُّهْريِّ ، عن مُحَرَّرِ بن أبي هريرة ، عن أبيه ، عن عُمَر. وَوَهِم فِيهِ ... "[1]

(٢) أسلوب المؤلف عند الجواب عن الأسئلة: في أغلب الأحيان يذكر الراوي الذي يقع اختلاف الإسناد عنه، ثم يذكر أوجه الخلاف فيه. مثال ذلك، قوله:" رواه زيد بن أسلم عن أبيه، واخْتُلِف عن زيد بن أسلم فرواه الدراوردي عبد العزيز بن محمد عن زيد بن أسلم عن أبيه...الخ.

(٣) وأحيانا يقول: يرويه فلان أو فلان وفلان كذا، أو خالفه فلان فرواه كذا.

(٤) وأحيانا يقول: هو حديث صحيح من حديث فلان، رواه عنه جماعة من الثقات الحفاظ، فاتفقوا على إسناده منهم فلان وفلان، ثم يذكر من رواه عنه وخالف فيه الثقات، مثل ما قال في حديث عمر عن أبي بكر في تزويج النبي صلى الله عليه وسلم حفصة "

(٥) وأحيانا يذكر الاضطراب فيه من شخص واحد فيقول مثلا: يرويه فلان – وهو لم يكن بالحافظ – ويضطرب فيه فتارة يروي كذا وتارة يروي كذا. كما قال في حديث عامر بن ربيعة العدوي عن عُمَر عَن النبي ﷺ: "تابعوا بين الحج العمرة...".

(٦) وأحيانا يذكر أكثر من راو ، ثم يذكر الاختلاف عنهم. ، فمثلا: قال في حديث شريح بن هانئ عن علي عنِ النَّبيِّ ﷺ في المسح على الخفين : هو حديث يرويه القاسم بن مخيمرة والمقدام بن شريح كلاهما عن شريح بن هانئ. فأما القاسم بن مخيمرة فرواه عنه الحكم بن عتيبة واختُلِفَ عنه...الخ .

(٧) وأحيانا يقول : حَدَّث به فلان عن فلان ووهم ، والصواب كذا فيبينه.

---

[1] انظر: العلل" للدار قطني تحقيق: د/ محفوظ الرحمن السلفي (٢/٩٣) سؤال: ١٣٥).

(٨) وأحيانا يسرد عددا من الرواة، ثم يفصل ويذكر الاختلاف في بعضهم.

(٩) وأحيانا يقول: تفرد به فلان، وغيره يرويه كذا، وهو الصواب.

(١٠) وأحيانا يذكر الخلاف على راو، وبعد ما ينتهي من الكلام عليه يقول: وروى هذا الحديث فلان واختلف عنه، ثم يذكر الخلاف عن هذا الراوي.

(١١) وأحيانا (وهذا نادر) لا يذكر أسماء الرواة الذين اختلفوا في الحديث أو سنده، بل يقول: من روى هذا الحدث فقد وهم، وقال ما لم يقله أحد من أهل العلم.

(١٢) غالبا يذكر الدارقطني العلل الموجودة في إسناد الحديث من الاتصال أو الإرسال أو الانقطاع والاضطراب أو إبدال راو براو وغيرها، وأحيانا يذكر في متن الحديث أيضا.

(١٣) في غالب الأحاديث لا يذكر السند من عنده، بل يكتفي بذكر ما فيه من علة. وأحيانا يسرد الأحاديث بإسناده.

(١٤) الأحاديث المسندة غالبا يختم بها الجواب مع متونها كاملة وأحيانا يذكرها أثناء ذكر الخلاف.

(١٥) أحيانا يكتفي بذكر طريق أو طريقين من الأحاديث المسندة ، وأحيانا يطول فيذكرها من عدة طرق.

(١٦) غالبا لا يذكر من أخرج الحديث. وأحيانا يعزو إلى من أخرجه، فيقول مثلا : أخرجه البخاري، ومسلم ، أو يرويه مالك في الموطأ وغير ذلك.

(١٧) أحيانا يتكلم في الراوي، فيقول : ثقة ، ثقة مأمون ، أو سيء الحفظ". وغير ذلك من ألفاظ الجرح والتعديل. كما أنه أحيانا يذكر اسم الراوي أو كنيته وإذا كان فيه خلاف فيبين وجه الصواب.

(١٨) غالبا بعد ما ينتهي من ذكر الطرق والاختلاف في السند يحكم عليه، فيقول مثلا : وهم فلان والصحيح ما قاله فلان.

(١٩) وأحيانا لا يحكم، بل يقول:"الله أعلم" . وأحيانا يكتفي بذكر العلل ولا يحكم عليه بشئ ونادرا يقول: " والأشبه بالصواب قول لا أحكم فيه بشيء.

(٢٠) أحيانا يذكر حديثا آخر غير حديث الباب للتعريف برجل أو لسبب آخر يقتضيه المقام[1].

([1]) انظر: " العلل" للدار قطني، مقدمة الدكتور محفوظ الرحمن السلفي (١/ ٨٩- ٩٥).

۞ منهج البرقاني في جمع كتاب العلل:

تقدمت الإشارة إلى أن أبا بكر البرقاني جمع كتاب العلل ثم قرأه على الدار قطني بعد ترتيبه وقد سلك في الترتيب مسلكا توضحه النقاط التالية:

١ – رتبه على مسانيد الصحابة دون أبواب الفقه.

٢ – قدم العشرة المبشرين بالجنة ، ثم ذكر بقية مسانيد الرجال من الصحابة.

٣ – أتبع مسانيد الرجال بذكر مسانيد النسوة.

٤ – رتب مسانيد المكثرين – على تفاوتهم – على الرواة عنهم ، فمثلا يقول : حديث عُمَر ، عَن أبي بكر ، وهكذا يفعل في أحاديث عثمان وعلي ...الخ.

٥ – أحيانا يرتب الرواة عن الرواة عن الصحابي الذي يذكر مسنده ، فمثلا يقول : ومن حديث سالم ، عَن ابن عُمَر ، عَن عمر عنِ النَّبيِّ ﷺ.

٦ – أحيانا – وهذا نادر – يزيد البرقاني على ما قاله الدارقطني ، فيميزه بقوله – بعد ما انتهاء قول الدارقطني – قلت.

٧ – بعض الأحاديث التي ذكر الدار قطني عللها وهي كانت غير موجودة في أصل أبي منصور فزادها البرقاني في كتاب العلل ووضعها في أماكنها بحسب ترتيبه"[١]

۞ المآخذ على الكتاب:

(١) من المآخذ على كتاب العلل للدار قطني: قال أبو الفضل ابن طاهر في فوائد الرحلة: " سمعت الإمام أبا الفتح نصر ابن إبراهيم المقدسي يقول: إن كتاب العلل الذي أخرجه الدارقطني إنما استخرجه من كتاب يعقوب بن شيبة، واستدل له بعدم وجود مسند ابن عباس فيهما ".

الرد عليه: قد تقدم أن الدارقطني لم يؤلف كتابه العلل كما ألف السنن وغيرها، بل إن البرقاني كان يسأله عن علل الأحاديث، فكان الدار قطني يملي عليه عللها من حفظها.

وأيضا إن يعقوب لم يكمل مسنده، فما ندري هل يوجد في مسنده مسانيد النسوة أم لا ؟. مع أن العلل للدار قطني توجد فيه مسانيد النسوة.

(٢) ومن المآخذ كذلك: أنه غير مرتب على أبواب الفقه أو على حروف المعجم في أسماء الصحابة.

عناية العلماء بهذا الكتاب:

---

[١] " العلل" للدار قطني، مقدمة الدكتور محفوظ الرحمن السلفي (١/ ٩٦– ٩٧).

حسب علمي أن ما قدمه العلماء من الخدمة لهذا الكتاب الجليل، هو ما قام به الدكتور محفوظ الرحمن زين الله السلفي، بتحقيق هذا الكتاب، حيث أنه حقق الكتاب وخرّج الأحاديث والآثار والأقوال منه. إلى أن أخرج الكتاب بشكل مطبوع. وذلك في سنة ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م. من الناشر: دار طيبة الرياض، شارع عسير.

المبحث الخامس
مقارنة بين مناهج كتب العلل

❁ خصائص كتاب الإمام الدارقطني:

(١) يمتاز كتاب العلل للإمام علي بن المديني بأنه من أقدم الكتب المؤلفة في علم العلل.

(٢) الإمام ابن المديني هو أول من أرّخ للمدارس الحديثية المنتشرة في الأمصار، ولأصحابها، ولأشهر رجالها، ومن دار عليهم الإسناد، في هذا الكتاب.

(٣) أفاد الكتاب خلاصة اجتهاد ابن المديني في الحكم على الراوي، وروايته، خاصة إذا تعارض قوله مع قول غيره من العلماء المبرزين.

(٤) قد يحكم ابن المديني على بعض الرواة، وليس فيهم سوى قوله.

(٥) كما أن كتابه يحتوي على بعض النصوص فات المتأخرين إيرادها[1].

❁ خصائص كتاب الإمام أحمد:

(١) كتاب العلل للإمام أحمد من أوائل الكتب المؤلفة في هذا العلم.

(٢) لم يكتف الإمام بذكر علل الأحاديث فقط بل يحتوي الكتاب على مادة واسعة في علم الرجال الجرح والتعديل وكذلك على أنواع أخرى من علوم الحديث.

❁ خصائص كتاب الإمام ابن أبي حاتم:

١. جمع الإمام في الكتاب أقوال إمامين عظيمين في علم العلل وهما الإمامان أبوزرعة وأبوحاتم الرازيين، ولم يكتف بهذا بل أورد أقوال الأئمة الآخرين كذلك، مع ذكر كلامه هو في بيان العلل. وهذا يزيد في أهمية الكتاب.

٢. يمتاز الكتاب بحسن ترتيبه على الكتب الأخرى، فإنه مرتب على أبواب الفقه ويسهل بذلك للقارئ البحث فيه.

❁ خصائص كتاب الإمام الدارقطني:

---

(١) انظر: مقدمة كتاب العلل ومعرفة الرجال: علي بن المديني: تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، ص٢٠.

(١) يمتاز كتاب الإمام الدارقطني على الكتب الأخرى بأنه أوسع وأجمع كتاب في إيراد طرق الأحاديث المعللة[١]، وبيان عللها وذكر الاختلاف بين الرواة[٢]. فإن بعض الأحاديث تحتوي على خمس عشرة ورقة.

(٢) توجد عند الإمام الدارقطني زيادات لا توجد عند الآخرين[٣].

(٣) خصص الإمام الدارقطني كتابه لبيان العلل الواردة في إسناد الحديث أو المتن فقط.فلا يذكر تراجم الصحابة والرواة إلا نادراً[٤].

(٤) يذكر الإمام الدارقطني العلل بصورة منسقة مختصرة[٥].

*** ***

---

(١) انظر:مقدمة محفوظ الرحمن السلفي،لكتاب العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني: (١/١٣٠).

(٢) نفس المرجع: (١/١٠٨ و١/١١٠_١١١).

(٣) نفس المرجع:١/١٠٨،و١١٠و انظر المثال:١/١١٦).

(٤) المرجع السابق: (١/١١٣).

(٥) أيضاً: (١/١١٤و ١/١٣١)

الفصل الحادي عشر
مناهج المحدثين في
كتب التوفيق بين الأحاديث المتناقضة ظاهراً

- تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة.
- مشكل الآثار للطحاوي.
- كشف المشكل من حديث الصحيحين لابن الجوزي.
- مشكل الحديث وبيانه لابن فورك.

التمهيد:

تعريف مختلف الحديث ومشكل الحديث والموازنة بينهما:

۞ التعريف اللغوي والاصطلاحي لمختلف الحديث:

مختلف الحديث في اللغة:

المختلف في اللغة مأخوذ من (الاختلاف)ومثله (التخالف)، وهو ضد الاتفاق. يقال: تخالف القوم واختلفوا، إذا ذهب كل واحد منهم إلى خلاف ما ذهب إليه الآخر[1]. ويقال: تخالف الأمران، واختلفا، إذا لم يتفقا، وكل ما لم يتساو فقد تخالف واختلف[2]. ومنه قول الله تعالى ﴿يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾ (النحل: ٦٩) وقوله تعالى: ﴿وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفاً أُكُلُهُ﴾ (الأنعام: ١٤١) أي: في حال اختلاف أُكُلِه[3].

مختلف الحديث في الاصطلاح:

يختلف المراد بـ " مختلف الحديث" في الاصطلاح باختلاف ضبط كلمة "مختلف"

فهو بكسر اللام على أنه اسم فاعل، ويكون المراد حينئذٍ بمختلف الحديث:

"هو الحديث الذي عارضه ظاهراً مثله"[4]

أما من ضبطها بفتح اللام على أنه مصدر ميمي، بمعنى أن الحديث الذي وقع فيه الاختلاف، ويكون المراد حينئذٍ هو: أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهرا"[5]

۞ شروط لوجود التعارض بين الحديثين:

مما سبق يتضح أن الحديث لا يندرج في هذا النوع من العلم إلا إذا تحققت فيه أربعة شروط:

(١) أن يكون الحديث من نوع المقبول، ولا يكون من قسيم المردود.

(٢) أن يرد حديث آخر معارض له في المعنى الظاهري، فلا تعتبر من مختلف الحديث تلك الأخبار والآثار التي يفسد أولها آخرها، أو آخرها أولها.

---

(١) انظر: " القاموس المحيط" للفيروزآبادي (١٤٣/٣).

(٢) انظر: لسان العرب لابن منظور (٩١/٩).

(٣) لسان العرب (٩١/٩)، القاموس المحيط (١٠٤٢-١٠٤٣)، تاج العروس (٢٣/٢٤٠-٢٨١).

(٤) "شرح نخبة الفكر " لابن حجر (ص ٢٠- ٢١).

(٥) انظر: "تدريب الراوي على تقريب النواويــ" للسيوطي (١٨٥/٢).

(٣) أن يكون الحديث المعارض صالحا للاحتجاج به، ولو لم يكن في رتبة معارضه صحة وحسنا.

(٤) أن يكون الجمع أو الترجيح بين الحديثين المتضادين ممكنا" (١).

۞ حكم مختلف الحديث:

يختلف الحكم في مختلف الحديث باختلاف ماله من أقسام، وينقسم مختلف الحديث إلى قسمين:

الأول: أن يكون الحديثان المتعارضان مما يمكن الجمع بينهما، فحكمه: يجب الجمع بينهما؛ لأن في الجمع إعمالاً للدليلين معا، وإعمال الدليلين أولى من إهمال أحدهما، أو إهمالهما جميعاً.

الثاني: أن يتضاد الحديثان ويتعارضان على وجه لا يمكن الجمع بينهما، فهنا لا يخلو الأمر من إحدى حالتين: أن يثبت نسخ أحدهما للآخر، أو أن لا يعرف التاريخ ولا يمكن النسخ، فيصار عند ذلك إلى الترجيح. فإذا لم يظهر وجه الترجيح أيضاً فيتوقف عندئذ عن العمل بكلا الحديثين، حتى يظهر له وجه الترجيح.[٢]

۞ التعريف اللغوي والاصطلاحي لمشكل الحديث:

المشكل لغةً:

قال ابن فارس: " الشين والكاف واللام معظم بابه المماثلة، تقول: هذا شكلٌ، أي مثله، ومن ذلك يقال: أمر مشكل، كما يقال: أمر مشتبه، أي هذا شابه هذا، وهذا دخل في شكل هذا ..."[٣]ويقال أيضا: " أشكل الأمر: التبس"[٤].

والمشكل مأخوذ من الشكل، جمعه أشكال، يقال: أشكل بكذا أي أشبه.ويمكن أن نقول – المشكل ـ لغة: هو المختلط والملتبس[٥].

المشكل اصطلاحاً:

قال الجرجاني: "مالا ينال المراد منه إلا بتأمل بعد الطلب"[١].

---

(١)"مختلف الحديث وموقف النقاد والمحدثين منه"للشيخ أسامة عبد الله الخياط، (ص:٣١-٣٢).

(٢)انظر: " مختلف الحديث وموقف النقاد"للشيخ أسامة عبد الله الخياط،(ص ٣٣).

(٣) "معجم مقاييساللغة" لابن فارس ((٣/٢٠٤).

(٤) " القاموس المحيط" للفيروز آبادي. (٣/٤٠٢).

(٥)انظر: " الصحاح للجوهري" (١/٣٦٥)، ومختلف الحديث وموقف النقاد "للخياط، (ص:٣٤).

وقال المناوي: "شرح المشكل من الكلام: بسطه وإظهار ما خفي من معناه"[٢].

وعرفه آخرون بأنه: "اسم لما خفي المراد منه باللفظ نفسه لدخوله في أشكاله، بحيث لا يدرك ذلك المراد إلا بقرينة تميزُه، وذلك عن طريق البحث والتأمل بعد الطلب"[٣].

هذا من حيث معنى كلمة (مشكل)، وأما تعريفه باعتباره علماً ولقباً على العلم أو النوع من أنواع علوم الحديث، فكما يلي:

أ ـ تعريف الطحاوي:

يقول الطحاوي (رحمه الله): "فإني نظرت في الآثار المروية عنه ﷺ بالأسانيد المقبولة التي نقلها ذوو التثبيت فيه والأمانة عليها، وحسن الأداء لها، فوجدت فيها أشياء مما سقطت معرفته والعلم بما فيه من أكثر الناس، فمال قلبي إلى تأملها، وتبيان ما قدرت عليها من مشكلها من استخراج الأحكام التي فيها ومن نفي الإحالات عنها"[٤].

فاشتمل تعريف الطحاوي على ثلاثة أمور:

١ـ كونه آثاراً مروية عن رسول الله ﷺ .

٢ـ كون رواة هذه الآثار عدولاً ضابطين.

٣ـ وجود ما يشعر بالإحالات في هذه الآثار، أي تلك الأمور المستحيلة عقلاً أو شرعاً أو عقلاً وشرعاً معاً(٨).

ب ـ تعريف الحاكم:

قال رحمه الله: "هذا النوع من هذه العلوم: معرفة سننٍ لرسول الله ﷺ يعارض مثلها، فيحتج أصحاب المذاهب بأحدهما وهما في الصحة والسقم سيان"[٥].

ج ـ تعريف النووي:

([١])التعريفات (ص ٢١٥).

([٢])التوقيف على مهمات التعاريف (ص ٤٢٧).

([٣])تفسير النصوص، د. محمد أديب الصالح (٢٥٣/١)، بواسطة: دراسة نقدية في علم شكل الحديث (ص ٤٨).

([٤])مشكل الآثار (٢/١).

([٥])معرفة علوم الحديث (ص ١٢٢).

قال رحمه الله: "معرفة مختلف الحديث وحكمه.. وهو أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهراً فيوفق بينهما، أو يرجح أحدهما"[1].

د ـ تعريف ابن حجر:

قال رحمه الله: "ثم المقبول إن سلم من المعارضة فهو المحكم، وإن عورض بمثله، فإن أمكن الجمع فمختلف الحديث"[2].

هـ ـ ولخص ذلك د. نور الدين عتر:

قال وفقه الله: "هو ما تعارض مع القواعد فأوهم معنى باطلاً، أو تعارض مع نص شرعي آخر "[3].

و ـ تعريف د. أسامة خياط:

قال وفقه الله: " مشكل الحديث هو: أحاديث مروية عن رسول اللهﷺبأسانيد مقبولة يوهم ظاهرها معاني مستحيلة، أو معارضة لقواعد شرعية ثابتة"[4].

وتعريف د. نور الدين عتر أقرب التعاريف للمراد، على إعواز فيه من جهتين:

(١) لم يذكر ما تعارض مع الحقائق التاريخية، كأن يأتي حديث يخالف ما علم من حث التاريخ.

(٢) لم يتضمن التعريف ما إذا تعارض الحديث مع الإجماع، وهذا إشكال.

وعليه يمكن استدراك ما سبق، وتعاد صياغة التعريف على النحو الآتي:

هو الحديث المقبول الذي خفيت دلالته أو تعارض ظاهره مع نص أو قاعدة ثابتة أو حقيقة تاريخية.

أما تعريف د. خياط، فيلحظ عليهأمران:

(١) تعبيره بالجمع (أحاديث مروية..)، وهو يعرف (مشكل الحديث)، وقد يكون الإشكال في حديث بعينه.

---

(١)التقريب مع التدريب (٦٥١/٢).

(٢)نخبة الفكر مع النزهة (ص ٣٧).

(٣)منهج النقد في علوم الحديث (ص٣٣٧).

(٤)مختلف الحديث (ص ٣٢).

(٢) لم يذكر معارضة الحديث لنص أو دليل شرعي آخر، وهذا من صميم (مشكل الحديث) فإغفاله في التعريف يضعفه.

وينبغي أن يعلم أن غالب من تكلم على هذا النوع سماه (مختلف الحديث) كما في كتاب ابن الصلاح ومن بعده، ومن سبق ابن الصلاح كالحاكم فلم يذكر له اسماً، وأما الخطيب البغدادي فقال: "باب القول في تعارض الأخبار وما يصح التعارض فيه وما لا يصح"[١].

والمختلف بمعنى المشكل هاهنا، وقد وقفت في كتاب العين ما نصه: "أشكل الأمر إذا اختلف، وأمر مشكل شاكل: مشتبه ملتبس"[٢].

وكما قال د. نور الدين عتر: "مختلف الحديث، ربما سماه المحدثون: مشكل الحديث"[٣].

فيكون المراد بالمختلف ما كان التعارض فيه بين حديثين كما أفاده كلام النووي (رحمه الله)، أما المشكل فقد يكون من جهة التعارض بين حديثين، وقد يكون بسبب تعارض حديث مع آية، أو مع إجماع، أو مناقضة للعقل أو غير ذلك، فالمختلف صورة من صور المشكل.

بل قد يكون الإشكال من غير جهة المعارضة بأن يكون معنى الحديث مشكلاً في نفسه، فعليه يكون المشكل أعم من التعارض ومن المختلف، كما أن التعارض أعم من المختلف؛ لأن المختلف تعارض بين حديثين، أما التعارض فيشمل غيره من ضروب الاختلاف الأخرى[٤].

وكذا المشكل أعم من الناسخ والمنسوخ، كما قال السخاوي: "كل ناسخ ومنسوخ مختلف ولا عكس"[٥].

فهنا وقع تعارض بين نصين، فهذا إشكال، ورفع الإشكال يكون بمعرفة الناسخ من المنسوخ كما يكون بغيره.

---

(١) الكفاية (ص ٤٣٢).

(٢) العين (٥/٣٩٦).

(٣) منهج النقد ي علوم الحديث (ص ٣٣٧).

(٤) انظر: مختلف الحديث بين المحدثين والفقهاء (ص ١٣ – ٢٤)، منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث (ص ٥٦ وما بعدها).

(٥) فتح المغيث (٣/٧١).

فائدة: ذكر العسعس أن عبارات العلماء تنوعت في تلقيب هذا العلم فهو يسمى: اختلاف الحديث، ومختلف الحديث، ومشكل الحديث، ومناقضة الحديث، وبيان محامل صحيحها، وعلم تلفيق الحديث؛ لكن الدارج المستعمل منها: مختلف الحديث، ومشكل الحديث[1].

۞ الموازنة بين مختلف الحديث ومشكل الحديث:

عند التأمل في تعريف مختلف الحديث ومشكله يظهر لنا الفرق بينهما، وأوضح ذلك من خلال ما يلي:

١ـ الفرق اللغوي:

أـ فالمختلف لغة مشتق من الاختلاف.

بـ بينما المشكل لغة مشتق من الإشكال، وهو الالتباس.

٢ـ الفرق في السبب:

أـ فالمختلف سببه معارضة حديث لحديث ظاهراً.

بـ بينما مشكل الحديث سبب الإشكال فيه قد يكون التعارض الظاهري بين آية و حديث، وقد يكون سببه التعارض الظاهري بين حديثين أو أكثر، وقد يكون سببه معارضة الحديث للإجماع، وقد يكون سببه معارضة الحديث للقياس، وقد يكون سببه مناقضة الحديث للعقل، وقد يكون سببه غموضاً في دلالة لفظ الحديث على المعنى لسبب في اللفظ، فيكون مفتقر إلى قرينة خارجية تزيل خفاءه كالألفاظ المشتركة.

٣ـ الفرق في الحكم:

أـ فالمختلف حكمه محاولة المجتهد التوفيق بين الأحاديث المختلفة بإعمال القواعد المقررة عند أهل العلم في ذلك.

بـ وأما المشكل فحكمه النظر والتأمل في المعاني المحتملة للفظ وضبطها، والبحث عن القرائن التي تبين المراد من تلك المعاني[2].

([1])انظر (دراسة نقدية في علم مشكل الحديث (ص ٥٧).

([2])ينظر: مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين د.نافذ حسين (١٥)، مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين د.أسامة خياط (٣٣-٣٨)، منهج التوفيق بين مختلف الحديث د.عبد المجيد السوسوة (٥٦-٥٨) أحاديث العقيدة التي يوهم ظاهرها التعارض في الصحيحين د.سليمان الدبيخي(٢٨-٢٩).

ومما سبق يتبين أن بين كل من مختلف الحديث ومشكل الحديث فروقاً ظاهرة يتميز بها كل واحد منهما عن الآخر، ويزول بها اللبس والتداخل، وفيما يلي هذه الفروق:

(١) أن مدار مختلف الحديث قائم على وجود معنى التعارض والاختلاف بين الحديثين، فإذا لم يوجد التعارض بينهما فلا يتحقق معنى مختلف الحديث. وأما مشكل الحديث فلا يقتصر أشكاله على وجود تعارض بين حديثين أو أكثر فحسب؛ وإنما ينشأ الأشكال فيه عن أسباب أخرى كثيرة مع ذلك، والتعارض بين الحديثين أيضا سبب من الأسباب التي ينشأ عنها مشكل الحديث.

(٢) مختلف الحديث مقصور على ما قد يقع من تعارض بين الأحاديث دون غيرها من أدلة الشرع. وأما مشكل الحديث فلا يقتصر على هذا النوع من أنواع التعارض فقط، بل يتجاوز ذلك إلى أنواع أخرى، فمن مشكل الحديث ما يكون أشكاله بسبب معنى الحديث نفسه بغير معارضه، وقد يكون أشكاله بسبب تعارض آية وحديث، وقد يكون تعارض الحديث مع الإجماع، وقد يكون مع القياس وقد يكون التعارض بسبب مناقضة الحديث للعقل.

(٣) دفع التعارض الواقع بين الحديثين لا يتأتى إلا بأعمال قواعد محددة جعلها العلماء سبيلا يسلك لدرأ التعارض، أي أن الاعتماد على العقل فقط لا يؤدي إلى إزالة التعارض ورفعه.[١] بخلاف الحال في المشكل، فإن المراد به لا يدرك إلا بالعقل، وأنه يحتاج في إدراكه إلى تأمل.

(٤) أن صنيع بعض من صنف في مختلف الحديث ومشكل الحديث وجعلهما في مؤلف واحد يشعر بوجود معنى المفارقة والمفاصلة بين هذين النوعين، حيث أنه حين يورد قضية من قضايا «مختلف الحديث» ويذكر وجه المعارضة فيها يعقب ذلك بقوله: "وهذا تناقض واختلاف" أو "هذا مختلف لا يشبه بعضه بعضا" وأما حين يورد قضية من قضايا «مشكل الحديث» فإنه لا يذكر هذه العبارات وأمثالها.[٢]

❁ أهمية علم مختلف الحديث، والمؤلفات فيه:

علم مختلف الحديث له أهمية كبيرة، أُبرزها من خلال الأمور التالية:

---

(١) والمقصود من تلك القواعد قاعدة الجمع وقاعدة الترجيح.

(٢)انظر: "مختلف الحديث وموقف النقاد "" لأسامة الخياط، (ص:٣٧-٤٣) بتصرّف واختصار.

(١) أنَّ فهم الحديث النبويّ الشريف فهماً سليماً، واستنباط الأحكام الشرعية من السنة النبويّة على- صاحبها أفضل الصلاة و أتم التسليم - استنباطاً صحيحاً لا يتم إلا بمعرفة مختلف الحديث. وما من عالم إلا وهو مضطرٌ إليه ومفتقر لمعرفته. ولذا فقد تنوعت عبارات الأئمة في بيان مكانة مختلف الحديث وعظيم منزلته. ومن ذلك قول ابن حزم الظاهري رحمه الله تعالى: "وهذا من أدق ما يمكن أن يعترض أهل العلم من تأليف النصوص وأغمضه وأصعبه"[١]. وقال أبو زكريا النووي رحمه الله تعالى: "هذا فنٌ من أهمِّ الأنواع، ويضطرُّ إلى معرفته جميع العلماء من الطوائف"[٢]. وقال ابن تيمية رحمه الله تعالى: "فإن تعارض دلالات الأقوال وترجيح بعضها على بعض بحر خضم"[٣].

(٢) أنَّ كثيراً من العلماء اعتنوا بمختلف الحديث عنايةً كبيرةً، من هؤلاء إمام الأئمة ابن خزيمة رحمه الله تعالى فهو من أحسن الناس كلاماً فيه حتى قال عن نفسه: "لا أعرف حديثين متضادين، فمن كان عنده فليأتني به لأؤلف بينهما"[٤].

ومن العلماء من صنف به مصنفات كالإمام محمد بن إدريس الشافعي في كتابه "اختلاف الحديث" الذي ذكر فيه طرفاً من الأخبار المتعارضة، ولم يقصد الاستقصاء.قال النووي رحمه الله تعالى: "وصنف فيه الإمام الشافعي ولم يقصد -رحمه الله- استيفاؤه، بل ذكر جملة ينبه بها على طريقه"[٥].

وممن صنف فيه كذلك أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّينَوَري رحمه الله تعالى في كتابه "تأويل مختلف الحديث" وكان غرضه من هذا الكتاب: "الرد على من ادّعى على الحديث التناقض والاختلاف، واستحالة المعنى من المنتسبين إلى المسلمين"[٦].

---

(١)الإحكام في أصول الأحكام (٢/١٦٣).

(٢)تدريب الراوي (٢/١٧٥). و قريب منه كلام ابن جماعة في المنهل الروي (٦٠)، وكذا السخاوي في فتح المغيث (٣/٤٧٠).

(٣)مجموع الفتاوى (٢٠/٢٤٦).

(٤)تدريب الراوي (٢/١٧٦)، المنهل الروي (١/٦٠)، فتح المغيث (٣/٤٧٠).

(٥)تدريب الراوي (٢/١٩٦).

(٦)تأويل مختلف الحديث (١٤٥).

ومنهم أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي رحمه الله تعالى في كتابه"مشكل الآثار" وهو من أعظم ما صنف في هذا الباب، وقد بيّن في مطلع كتابه غرضه من تأليف الكتاب فقال: "فإني نظرت في الآثار المروية عنهﷺبالأسانيد المقبولة التي نقلها ذوو التثبيت فيه والأمانة عليها، وحسن الأداء لها، فوجدت فيها أشياء مما سقطت معرفته والعلم بما فيه من أكثر الناس، فمال قلبي إلى تأملها، وتبيان ما قدرت عليها من مشكلها من استخراج الأحكام التي فيها ومن نفي الإحالات عنها"[1]..

ومنهم أبو بكر محمد بن الحسن بن فُورَك(رحمه الله تعالى في كتابه "مشكل الحديث وبيانه" وهذا الكتاب جمع فيه مؤلفه جملة من أحاديث العقيدة التي رأي ابن فورك أن ظاهرها التشبية والتجسيم بناءً على مذهبه في الصفات، فيقوم بتأويلها وصرفها عن ظاهرها المراد منها[2]، وغيرهم.

ومنهم من لم يفردوه بالتصنيف، لكنهم قد بثوه وفرقوه في كتبهم من هؤلاء حافظ المغرب أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، وشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، وأبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، والحافظ أحمد بن علي العسقلاني، و شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر (ابن قيم الجوزية) ـرحمهم الله جميعاًـ وغيرهم . والأمر كما قال النووي ـرحمه اللهـ: "وإنما يكمل له الأئمة الجامعون بين الحديث والفقه والأصوليون الغواصون على المعاني"[3].

(٣) أنَّ النظر في طرق العلماء ومناهجهم في دفع إيهام الاضطراب عن أحاديث المصطفى ﷺ يُنمّي لدى طالب العلم ملكة في التعامل مع النصوص الشرعية، وكذلك يربيه على تقديس وتعظيم وإجلال الوحي كتاباً وسنةً فلا يرد منها شيئاً، بل يجتهد في طلب التوفيق و الجمع بينها؛ وذلك لعلمه أن نصوص الوحي لا تتعارض بحال. قال ابن القيم رحمه الله تعالى: "فصلوات الله وسلامه على من يصدّق كلامه بعضه بعضاً، ويشهد بعضه لبعض، فالاختلاف

---

(١)مشكل الآثار (٢/١).

(٢)ينظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة (٢/٥٥٨-٥٦٩)، وأحاديث العقيدة التي يوهم ظاهرها التعارض في الصحيحين(٣٩-٤٠).

(٣)تدريب الراوي (٢/١٧٥). و قريب منه كلام ابن جماعة في المنهل الروي (٦٠)، وكذا السخاوي في فتح المغيث (٣/٧١).

والإشكال والاشتباه إنما هو في الأفهام، لا فيما خرج من بين شفتيه من الكلام، والواجب على كل مؤمن أن يَكِلَ ما أشكل عليه إلى أصدق قائل، ويعلم أن فوق كل ذي علم عليم"[١].

(٤) أنَّ مختلف الحديث يكتسب أهميته من أهمية مُتعلقه وهو فقه الحديث، وقد بلغ من عناية أئمة الحديث بهذا الشأن مبلغاً عظيماً حيث عدَّه بعضهم نصف العلم. قال الإمام علي ابن المديني (رحمه الله): "التفقه في معاني الحديث نصف العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم"[٢].

ومما ينبغي أن يشار إليه هنا أنه لا يتصدى للكلام في حل المشكلات إلا لمن كانت عنده الآلة والملكة في ذلك، وأتى الأمر من بابه وفق الضوابط المعتبرة في فهم النصوص والجمع والترجيح بينها، مع صدق التوجه والدعاء وكثرة الاستغفار، قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيماً ☆ وَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُوراً رَحِيماً﴾ (النساء:١٠٥، ١٠٦).

ونقل ابن عبد الهادي عن ابن تيمية أنه قال: "إنه ليقف خاطري في المسألة والشيء أو الحالة التي تشكل عليّ فأستغفر الله تعالى ألف مرة أو أكثر أو أقل حتى ينشرح الصدر، وينحل إشكال ما أشكل"[٣].

بيان حقيقة الاختلاف الحقيقي والظاهري:

(١) الاختلاف الحقيقي: هو التضاد التام بين حجتين متساويتين دلالةً وثبوتاً وعدداً، ومتحدتين زماناً ومحلاً[٤].وهذا لا يمكن وقوعه في الأحاديث النبوية؛ لأنها وحي من الله تعالى قال الله سبحانه: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلا وَحْيٌ يُوحَى﴾ (النجم ٤:٣) والوحي يستحل وقوع الاختلاف والتناقض فيه لقوله تعالى:﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافاً كَثِيراً﴾ (النساء:٨٢) قال الإمام محمد بن جرير الطبري رحمه الله تعالى في تفسيره لهذه الآية: "وأن الذي أتيتهم به من التنزيل من عند ربهم لاتساق معانيه وائتلاف أحكامه وتأييد بعضه بعضاً بالتصديق وشهادة بعضه لبعض بالتحقيق فإن ذلك لو كان من عند غير الله لاختلفت أحكامه

(١)مفتاح دار السعادة (٣/٣٨٣).

(٢)المحدث الفاصل (٣٢٠)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/٢١١)،سير أعلام النبلاء (١١/٤٨).

(٣)العقود الدرية (ص ٢١).

(٤)منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث(٥٩)

وتناقضت معانيه وأبان بعضه عن فساد بعض"[١]، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "لا يجوز أن يوجد في الشرع خبران متعارضان من جميع الوجوه، وليس مع أحدهما ترجيح يقدم به"[٢]، وقال ابن القيم رحمه الله تعالى: "وأما حديثان صحيحان صريحان متناقضان من كل وجه ليس أحدهما ناسخاً للآخر فهذا لا يوجد أصلاً، ومعاذ الله أن يوجد في كلام الصادق المصدوق ﷺ الذي لا يخرج من بين شفتيه إلا الحق"[٣].

(٢) الاختلاف الظاهري: وهو وهم يكون في ذهن الناظر، ولا وجود له في الواقع[٤]. قال إبراهيم بن موسى الشاطبي رحمه الله: "كل من تحقق بأصول الشريعة فأدلتها عنده لا تكاد تتعارض كما أن كل من حقق مناط المسائل فلا يكاد يقف في متشابه لأن الشريعة لا تعارض فيها البتة فالمتحقق بها متحقق بما في الأمر فيلزم أن لا يكون عنده تعارض ولذلك لا تجد ألبتة دليلين أجمع المسلمون على تعارضهما بحيث وجب عليهم الوقوف لكن لما كان أفراد المجتهدين غير معصومين من الخطأ أمكن التعارض بين الأدلة عندهم"[٥].

وهذا الاختلاف الظاهري له أسباب عديدة قد أوضح ابن القيم رحمه الله تعالى شيئاً منها فقال رحمه الله تعالى: "ونحن نقول لا تعارض بحمد الله بين أحاديثه الصحيحة، فإذا وقع التعارض، فإما أن يكون أحد الحديثين ليس من كلامه ﷺ،وقد غلط فيه بعض الرواة مع كونه ثقة ثبتاً، فالثقة يغلط، أو يكون أحد الحديثين ناسخاً للآخر، إذا كان مما يقبل النسخ، أو التعارض في فهم السامع لا في نفس كلامه ﷺ، فلا بد من وجه من هذه الوجوه الثلاثة. وأما حديثان صحيحان صريحان متناقضان من كل وجه ليس أحدهما ناسخاً للآخر فهذا لا يوجد أصلاً، ومعاذ الله أن يُوجد في كلام الصادق المصدوق ﷺ الذي لا يخرج من بين شفتيه إلا الحق، والآفة من التقصير في معرفة المنقول، والتمييز بين صحيحه و معلوله، أو من القصور في فهم مراده ﷺ، وحمل كلامه على غير ما عناه به، أو منهما معاً، ومن ههنا وقع من الاختلاف والفساد ما

([١])تفسير الطبري (١٧٩/٥).

([٢])المسودة (٣٠٦).

([٣])زاد المعاد(١٤٩/٤)، وينظر:مفتاح دار السعادة (٣٨٣/٣).

([٤])منهج التوفيق والترجيح(٨٧).

([٥])الموافقات (٢٩٤/٤)

وقع وبالله التوفيق"[١]. وقال كذلك: "وإن حصل تناقض فلابد من أحد أمرين: إما أن يكون أحد الحديثين ناسخاً للآخر، أو ليس من كلام رسول الله ﷺ. فإن كان الحديثان من كلامه وليس أحدهما منسوخاً فلا تناقض ولا تضاد هناك البتة، وإنما يُؤتى من يُؤتى هناك من قبل فهمه، وتحكيمه آراء الرجال، وقواعد المذهب على السنة، فيقع الاضطراب والتناقض والاختلاف"[٢].

ومن خلال الكلام السابق لابن القيم يظهر أن أسباب التعارض والاختلاف ترجع إلى:

(١) إما أن يكون أحد الحديثين ليس من كلامه ﷺ، وقد غلط فيه بعض الرواة مع كونه ثقة ثبتاً، فالثقة يغلط.

(٢) وإما أن يكون أحد الحديثين ناسخاً للآخر، إذا كان مما يقبل النسخ.

(٣) وإما أن يكون التعارض في فهم السامع لا في نفس كلامه ﷺ.

(٤) وإما من جهة تقصير الناظر في معرفة المنقول، والتمييز بين صحيحه و معلوله. أو من القصور في فهم مراده ﷺ، وحمل كلامه على غير ما عناه به، أو منهما معاً.

(٥) أو تحكيم آراء الرجال، وقواعد مذهب من المذاهب على السنة النبوية على صاحبه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

مسالك أهل العلم في دفع مختلف الحديث:

القول الذي عليه جماهير أهل العلم[٣] في دفع التعارض الظاهري بين مختلف الحديث، هو أن يسلك المجتهد الطرق التالية:

---

[١] زاد المعاد (١٤٩/٤).

[٢] إعلام الموقعين (٤٢٥/٢).

[٣] انظر: الرسالة للشافعي (٣٤١-٣٤٢)، قواطع الأدلة في الأصول (٤٠٤/١)، مجموع الفتاوى (٢٤٧/٢٠)، إعلام الموقعين (٤٢٥/٢)، الموافقات (٢٩٤/٤)، التقييد والايضاح (٨٤٤/٢)، تدريب الراوي (١٧٥/٢)،فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٤٧٤/٣)، المنهل الروي (٦٠)، منهج الاستدلال على مسائل الأعتقاد عند أهل السنة والجماعة (٣٢٢/١)،معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة (٢٧٩)، منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث (١١٣) مختلف الحديث د. نافذ حسين (١٢٥)، مختلف الحديث د. أسامة خياط (١٢٥-٣٣٢).

(١) الجمع بين الحديثين: لاحتمال أن يكون بينهما عموم وخصوص، أو إطلاق وتقييد، أو مجمل ومبين؛ لأن القاعدة المقررة عند أهل العلم أن إعمال الكلام أولى من إهماله[1]، قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: "ولا ينسب الحديثان إلى الاختلاف ما كان لهما وجها يمضيان معا إنما المختلف ما لم يمضي إلا بسقوط غيره مثل أن يكون الحديثان في الشيء الواحد هذا يحله وهذا يحرمه"[2]. قال الخطابي رحمه الله تعالى: "وسبيل الحديثين إذا اختلفا في الظاهر وأمكن التوفيق بينهما وترتيب أحدهما على الآخر، أن لا يحملا على المنافاة، ولا يضرب بعضها ببعض، لكن يستعمل كل واحد منهما في موضعه، وبهذا جرت قضية العلماء في كثير من الحديث"[3].

(٢) النسخ: إن لم يمكن الجمع بين الحديثين، نُظِر في التاريخ؛ لمعرفة المتأخر من المتقدم، فيكون المتأخر ناسخاً للمتقدم، قال الشافعي رحمه الله: "فإذا لم يحتمل الحديثان إلا الاختلاف كما اختلفت القبلة نحو بيت المقدس والبيت الحرام كان أحدهما ناسخا والآخر منسوخاً"[4].

(٣) الترجيح: إن لم يمكن الجمع، ولم يقم دليل على النسخ، وجب المصير إلى الترجيح الذي هو تقوية أحد الحديثين على الآخر بدليل[5] لا بمجرد الهوى. قال الشافعي رحمه الله تعالى: "ومنها ما لا يخلو من أن يكون أحد الحديثين أشبه بمعنى كتاب الله أو أشبه بمعنى سنن النبي ﷺ مما سوى الحديثين المختلفين أو أشبه بالقياس فأي الأحاديث المختلفة كان هذا فهو أولاهما عندنا أن يصار إليه"[6]. وقال الشوكاني رحمه الله في مبحث وجوه الترجيح بين المتعارضين: "إنه متفق عليه، ولم يخالف في ذلك إلا من لا يعتد به، ومن نظر في أحوال الصحابة والتابعين وتابعيهم ومن بعدهم وجدهم متفقين على العمل بالراجح وترك المرجوح"[7].

---

(١) الإبهاج (٢/١٢٩)، المنثور (١/١٨٣)، قواعد الفقه للمجددي (٦٠)، شرح القواعد الفقهية للزرقا (٣٢١)، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية (١٨٧).

(٢) الرسالة (١/٣٤٢).

(٣) معالم السنن (٣/٦٨).

(٤) اختلاف الحديث (٤٨٧).

(٥) المجموع (١٣/١١٠-١١١-١٢٠-١٢١).

(٦) اختلاف الحديث (٤٨٧).

(٧) إرشاد الفحول (٤٦٠).

(٤) التوقف: إذا تعذر كل ما تقدم من الجمع والنسخ والترجيح فإنه يجب التوقف حينئذ عن العمل بأحد الحديثين حتي يتبين وجه الترجيح. قال الشاطبي رحمه الله تعالى: "التوقف عن القول بمقتضى أحدهما وهو الواجب إذا لم يقع ترجيح"(١). قال السّخاوي رحمه الله تعالى: "ثم التوقف عن العمل بأحد الحديثين والتعبير بالتوقف أولى من التعبير بالتساقط لأن خفاء ترجيح أحدهما على الآخر إنما هو بالنسبة للمعتبر في الحالة الراهنة مع احتمال أن يظهر لغيره ما خفى عليه وفوق كل ذي علم عليم"(٢).

---

(١)الموافقات (١٥٤/٤).

(٢)فتح المغيث (٤٧٥/٣).

المبحث الأول

تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة (رحمه الله).

المطلب الأول: ترجمة موجزة لابن قتيبة الدِّينَوري

اسمه ونسبه: هو: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّينوري. أبو محمد. المروزي، الكاتب، عالم وفقيه وأديب وناقد ولغوي، من أعلام القرن الثالث للهجرة. ولد بالكوفة سنة ٢١٣هـ.ثم انتقل إلى بغداد.

من شيوخه: أبو حاتم السجستاني وإسحاق بن راهويه وغيرهم.

منزلته العلمية: يعتبر ابن قتيبة إمام مدرسة بغدادية في النَّحو وفَّقت بين آراء المدرستين البصرية والكوفية. اختير قاضيًا لمدينة الدينور، ومن ثم لقب بالدينوري.

وفي بغداد اشتغل بالتدريس، فتتلمذ عليه خلق كثيرون.

من أشهر مؤلفاته: تأويل مشكل القرآن؛ تأويل مختلف الحديث؛ كتاب الاختلاف في اللفظ؛ الرد على الجهمية والمشبهة.

وفاته: توفي رحمه الله سنة: ٢٧٦هـ.(١)

المطلب الثاني: دراسة كتاب: تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة

۞ اسم الكتاب:

طبع الكتاب باسم:" تأويل مختلف الحديث" عدة طبعات(٢)· لكن بعض العلماء اختلفوا على هذا العنوان: فعنوانه في نسخة الظاهرية: كتاب اختلاف الحديث والسنن. وذكره حاجي خليفة باسم: "المناقضة " مرة . وباسم: اختلاف الحديث" مرة أخرى.(٣)

وذكر ابن النديم في الفهرست: " مختلف الحديث، واختلاف تأويل الحديث"(٤)

۞ سبب تأليف الكتاب وغرضه:

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/٢٩٦– ٢٩٧). وانظر: تايخ بغداد (١٠/١٧٠).

(٢) سيأتي تفصيلها تحت عنوان: عناية العلماء بهذا الكتاب.

(٣) انظر: " كشف الظنون" لحاجي خليفة. (١/١).

(٤) انظر: الفهرست لمحمد بن إسحاق النديم. (١/١١٥). طبع دار المعرفة . بيروت. ١٣٩٨هـ

يقول ابن قتيبة ـرحمه الله ـ مبيّناً مقصوده من تأليف هذا الكتاب: "ونحن لم نرد في هذا الكتاب أن نرد على الزنادقة ولا المكذبين بآيات الله عز وجل ورسله، وإنما كان غرضنا الرد على من ادعى على الحديث التناقض والاختلاف، واستحالة المعنى من المنتسبين إلى المسلمين"[1].

ويستبين من ذلك أن ابن قتيبة رحمه الله: قصد من تأليف هذا الكتاب: دحض الشبهة التي يطعن أهلها ـمن المسلمين ـ بها على السنة، ويصمون أحاديثها بالتناقض والتضاد، وينعون عليها اشتمالها على المعاني التي يحكم العقل باستحالتها، وعدم مطابقتها للحقيقة والمنطق والحس[2].

۞ ترتيب الكتاب:

لم يرتب ابن قتيبة في كتابه هذا القضايا الفقهية على ترتيب أبواب الفقه.

وكذا لم يميز بين قضايا مختلف الحديث وقضايا مشكل الحديث، بل كلاهما مختلط في هذا الكتاب.

۞ منهج ابن قتيبة في هذا الكتاب:

المنهج الذي سلكه ابن قتيبة في هذا الكتاب يمكن تلخيصه في النكات الآتية:

(١) افتتح ابن قتيبة كتابه بمقدمة مسهبة مستفيضة جداً، استغرقت ستا وثمانين صحيفة من مجموع صحائف الكتاب.

وقد عرض في هذه المقدمة " لثلب أهل الكلام أهل الحديث وامتحانهم وإسهابهم -في الكتب- بذمهم، ورميهم بحمل الكذب، ورواية المتناقض، حتى وقع الاختلاف"، ثم أورد من بعد ذلك جملة من الأحاديث التي تعلقت بها الفرق المختلفة، ونصرت بها مذاهبها، واحتجت بها على من خالفها من الفرق الأخرى.[3]

٢ـ قسّم الأحاديث التي ذكرها في كتابه إلى ثلاثة أنواع:

الأول:أنه يذكر الأحاديث تخالف كتاب الله عز وجل.

الثاني: يذكر الأحاديث تخالف الأحاديث الأخرى.

---

(1) تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة (ص ١٢٤).

(2) مختلف الحديث وموقف النقاد والمحدثين منه" للشيخ أسامة الخياط،(ص:٣٩٥)

(3) انظر: مقدمة كتاب:" تأويل مختلف الحديث" لابن قتيبة. (ص ٥– ٨). طبع: دار الكتاب العربي. بيروت. وكذا "مختلف الحديث" لأسامة خياط. (ص ٣٩٦).

الثالث: يذكر أحاديث تخالف العقل والنظر.

ولكن هناك قسمان اللذان أوردها، لكنه فات عن بيانها، وهي:

الرابع: أحاديث التي تخالف الإجماع.

الخامس: الأحاديث التي يبطلها القياس.

(٢) أما طريقة سرد الأحاديث فهي متعددة، منها:

١- فتارة يقول: "قالوا: حديثان متناقضان"ـ

٢- وتارة بقوله: "قالوا: حديثان متدافعان متناقضان"ـ

٣- وتارة بقوله: "حكم في الغسل يوم الجمعة مختلف"ـومثل ذلك.

٤- وتارة بقوله: "قالوا: أحاديث في متناقضة"ـ

٥- وتارة بقوله: "قالوا: حديثان في ..... متناقضان"ـ

٦- وتارة بقوله: "قالوا: حديثان مختلفان في ..."ـ

٧- وقد يقول: "قالوا: أحاديث متناقضة"[١]ـ

٨- يذكر الأحاديث بغير إسناد.

۞ ملاحظات على الكتاب:

يظهر من هذا أن ابن قتيبة لم يقتصر في كتابه على المختلف بل تناول المشكل، ولذا فقد ذهب بعض الباحثين إلى أن "الأولى بابن قتيبة أن يسمي كتابه:تأويل مشكل الحديث"[٢]، كما سمَّ كتابه الآخر: "تأويل مشكل القرآن"، وهذا بناءً على القول بالتفريق بين المختلف والمشكل ـ على ما تقدم ـ، أما على القول بأنهما شيء واحد فلا إشكال. وقد امتاز هذا الكتاب باشتماله على جملة من الأحاديث التي يطعن بها أهل البدع على أهل السنة، فدفع التعارض عنها، وأزال ما استُشكل فيها، بتوجيهات سديدة، وأجوبة شافية غالباً.

كما امتاز كتابه بتنوع الأدلة، فهو لا يقتصر في الاحتجاج على الأدلة الشرعية، بل يتبع ذلك أحياناً بالأدلة العقلية، والشواهد اللغوية والشعرية، مما أكسبه أهمية بالغة عند أهل العلم.

---

(١) انظر: "تأويل مختلف الحديث" لابن قتيبة، (ص:٨٩. ص:١٨٩ ص:٥٩. ص:٢٤٠ ص:٢٤٢. ص:٢٦٣ ص:٢٨٦). وانظر: " مختلف الحديث" لأسامة خياط. (ص ٣٩٨- ٤٠٠).

(٢)مختلف الحديث للدكتور نافذ حسين حماد (٦٥).

والكتاب أيضاً متنوع المسائل، ففيه المسائل المتعلقة بالعقيدة، والمتعلقة بالفقه وغيرهما، وإن كانت مسائل العقيدة فيه أغلب.

ولكن يؤخذ على هذا الكتاب: افتقاره إلى الترتيب والتنسيق، فتجد مسائل الفقه مثلاً غير مرتبة على أبواب الفقه المعروفة، بل هي متناثرة في الكتاب مختلطة بالمسائل الأخرى المتعلقة بالعقيدة وغيرها.

كما يؤخذ على ابن قتيبة ـ رحمه الله تعالى ـ في هذا الكتاب: أنه ربما أتى بالحديث الضعيف ـ دون ذكر سند له أو تخريج غالباً ـ ثم حاول توجيهه والإجابة عنه، أو التوفيق بينه وبين حديث آخر صحيح، وكان الأولى له في هذه الحالة أن يبين ضعف الحديث، وعدم قيام الحجة به، وأنه لا ينهض لمعارضة الصحيح، فيزول بهذا الإشكال، وينتفي التناقض، إذ الحجة فيما صحَّ وثبت من سنة المصطفى ﷺ .

وقد يكون هذا التقصير من ابن قتيبة ـ رحمه الله ـ راجعاً إلى قلة عنايته بالحديث، ومعرفة صحيحه من ضعيفه، وهو ما ذكره عنه الذهبي ـ رحمه الله ـ حيث قال: "ابن قتيبة من أوعية العلم؛ لكنه قليل العمل في الحديث، فلم أذكره"[1]، أي: لم يعده الذهبي من حفاظ الحديث، فلم يذكره في طبقاته[2].

ولعل هذا هو سبب تعرض بعض المحدثين لنقد كتابه هذا:

فقد قال ابن الصلاح ـ رحمه الله ـ: "وكتاب مختلف الحديث لابن قتيبة في هذا المعنى، إن يكن قد أحسن فيه من وجه، فقد أساء في أشياء منه، قصر باعه فيها وأتى بما غيره أولى وأقوى"[3].

وقال النووي: "صنَّف فيه ابن قتيبة، فأتى بأشياء حسنة وأشياء خير حسنة؛ لكون غيرها أقوى وأولى وترك معظم المختلف"[4].

وقال ابن كثير: "ابن قتيبة له فيه مجلد مفيد، وفيه ما هو غثٌّ، وذلك بحسب ما عنده من العلم"[5].

---

(١)تذكرة الحفاظ (٢/٦٣٣).

(٢)انظر: مختلف الحديث للدكتور نافذ حسين (٦٥).

(٣)مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث (١٧٣)، وانظر: الرسالة المستطرفة للكتاني (١٢٣).

(٤)التقريب للنووي مطبوع مع شرحه تدريب الراوي (٢/١٨١).

(٥)اختصار علوم الحديث مطبوع مع شرحه الباعث الحثيث لأحمد شاكر (١٦٩).

۞ عناية العلماء بهذا الكتاب:

كتاب " تأويل مختلف الحديث" طبع بهذا الاسم عدة مرات.

(١) وكان أولها: بمطبعة كردستان العلمية بالقاهرة سنة ١٣٢٦هـ.

(٢) والثانية في خزانة المرحوم السيد محمود الشكري الألوسي، منقولة عن نسخة المكتبة المرجانية ببغداد.

(٣) والثالثة: للسيد جمال الدين القاسمي، منقولة عن نسخة " اختلاف الحديث" المحفوظة بالخزانة الظاهرية بدمشق، وعلّق على هذه الطبعة الشيخ إسماعيل الأسعردي.

ثم أعاد النظر فيه الأستاذ محمد محي الدين الأصفر.

(٤) وطبع سنة ١٤٠٩هـ. في بيروت بالاشتراك بين المكتب الإسلامي ودار الإشراق.

(٥) ثم حققه وعني بتصحيحه وتخريج أحاديثه وأقوال العلماء فيه والتعليق عليه: الدكتور محمد نافع المصطفى. حيث طبع من جديدسنة ١٤٢٥هـ. في بيروت بمطبعة مؤسسة الرسالة.[١]

---

(١) انظر: " تأويل مختلف الحديث" مقدمة المحقق: د. محمد نافع المصطفى.طبعه مؤسسة الرسالة. بيروت. سنة ١٤٢٥هـ. (ص ٣٨).

المبحث الثاني

مشكل الآثار للإمام الطحاوي (رحمه الله).

المطلب الأول: ترجمة موجزة للإمام الطحاوي:

اسمه ونسبه: هو:أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبدالملك، الازدي الحجري المصري الطحاوي الحنفي، أبو جعفر . صاحب التصانيف. الإمام العلامة. محدث الديار المصرية.

ولادته: ولد سنة ٢٣٩هـ في قرية طحا من أعمال مصر، وتفقه على مذهب الشافعي ثم تحول إلى مذهب أبي حنيفة.

ثناء العلماء عليه: قال الذهبي "من نظر في تآليف هذا الإمام، علم محله من العلم، وسعة معارفه".

قال أبو سعيد بن يونس: "وكان ثقة ثبتا فقيها عاقلا، لم يخلف مثله".

وقال: أبو إسحاق: "وأبو جعفر الطحاوي انتهت إليه رئاسة أصحاب أبي حنيفة بمصر".

وفاته: توفي الإمام سنة ٣٢١هـ بالقاهرة.[١]

المطلب الثاني: دراسة عن الكتاب:

۞ اسم الكتاب:

أما اسم الكامل للكتاب فهو "مشكل الآثار" كما هو مكتوب على الكتاب وكذلك نص عليه العلماء مثل الحافظ الذهبي وعمر رضا كحالة في معجم المؤلفين[٢].

الصحيح "بيان مشكل الآثار.

۞ سبب تأليف الكتاب وغرضه:

إن الإمام الطحاوي رحمه الله كان ينظر في الآثار المروية عن النبي ﷺ بالأسانيد المقبولة التي نقلها من كانوا ذوي التثبت فيها، والأمانة عليها، وحسن الأداء لها، فوجد في تلك الآثار مما يسقط

---

(١) انظر: سير أعلام النبلاء (٢٧/١٥-٣٠)، وتذكرة الحفاظ (٢١/٣) كلاهما للإمام الذهبي، وتاريخ دمشق لابن عساكر (٦٧/٥).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي ٢٨/١٥). ومعجم المؤلفين (٢٣٠/٥).

معرفتها عن أكثر الناس، فمال قلبه إلى تأملها وبيان مشكلها واستخراج الأحكام التي فيها حسب ما عنده من القدرة عليه، ذلك ما دعاه إلى تأليف الكتاب[1].

وأما الغرض الذي من أجله ألف الطحاوي كتابه فهو رفع ما في الأحاديث الصحيحة من إشكال معانيها ومن التعارض الظاهري بين الأحكام التي فيها عند نظر المجتهد. فزوال ذلك الإشكال من تلك الأحاديث الصحيحة هو العامل الذي جذب الطحاوي وأعجبه إلى تأليف الكتاب[2].

۞ ترتيب الكتاب:

(١) لم يرتب المؤلف كتابه على طريقة معينة، بل يورد الأبواب كما اتفقت له، فنجد أحاديث الوضوء فيه متفرقة من أول الكتاب إلى أخره، وكذلك أحاديث الصلاة والصيام وسائر الشرائع والأحكام.

(٢) اختصر هذا الكتاب القاضي أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي (ت ٤٧٤هـ) اختصاراً بديعاً، ورتبه ترتيباً حسناً؛ فحذف الأسانيد، واختصر الطرق وبعض ألفاظ المصنف التي عقب بها على الأحاديث؛ لكي يسهل على طالب العلم حفظه وفهمه وفقهه.

(٣) اختصر هذا المختصر القاضي يوسف بن موسى أبو المحاسن الحنفي باسم: "المعتصر من المختصر من مشكل الآثار" وبدأ من كتاب الإيمان إلى آخره، وهو رتب حسب الجوامع، وهذا جهد كبير ومفيد جداً[3].

۞ منهج الإمام الطحاوي في هذا الكتاب:

(١) الطريقة التي اتبعها المؤلف-رحمه الله- في هذا الكتاب فقد ذكرها المحقق شعيب الأرنؤوط، وغيره، وفيما يلي بيانه باختصار:

(٢) رتب الكتاب على الأبواب، وقد بلغت (١٠٠٢)، وبدأ ذلك بـ: " باب ما قد روي عن رسول الله عليه السلام في أشد الناس عذابًا يوم القيامة "[1] وختم الكتاب بـ: " بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ في نهيه عن الإقعاء في الصلاة ما هو؟"[2].

---

(١) انظر: أبو جعفر الطحاوي وأثره في الحديث، ص ٢٦٢، وأشار إليه الطحاوي في مقدمة كتابه (٦/١).

(٢) انظر: المرجع السابق: (ص ٢٥٩).

(٣) انظر: "تدوين السنة نشأته وتطوره" للدكتور محمد بن مطر الزهراني: (ص١٩٢).

(٣) لم يخصّه بنوع معيّن من الأحاديث، بل أودعه من الأحاديث التي رآها مشكلة خفيّة المعنى، سواء أكانت تلك الأحاديث في العقيدة، أو التفسير، أو الفقه، أو اللغة، أو الفضائل.

(٤) قدم المؤلف بين يدي الكتاب بمقدمة ذكر فيها خطبة الحاجة التي كان النبي (يداوم عليها في جميع خطبه في كافة شؤونه، فذكرها المؤلف وذكر الطرق التي يرويها بها إلى النبي" .

(٥) قد بلغت النصوص التي حشدها المؤلف في هذا الكتاب (٥٤٠٨) نصًا مسندًا.

(٦) لم يرتّب كتابه ترتيباً معيّناً، ولم يُراع ضمّ كل باب إلى شكله، ولا إلحاق كل نوع بجنسه، بخلاف صنيعه في "شرح معاني الآثار". وقد يُعتذر له بسبب طول الكتاب، وأنه ليس مقصوراً على استخرج الأحكام، وأن كثيراً من بحوثه لا يوجد لها نظائر تنضمّ إليها.

(٧) يضع العناوين للأبواب التي يتكلم عليها فيقول مثلاً: " باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ مما أمر به في السير على الإبل في حال الخصب وفي حال الجدب [٣]. ونحوها في مواضع أخرى.

(٨) يدرج تحت كل باب حديثين ظاهرهما التعارض مما يتضمنهما العنوان الذي وضعه لهما، فيورد أسانيدهما، ويسرد طرقهما وألفاظهما، ثم يبسط القول في مواضع الخلاف فيهما.

(٩) اشترط في التوفيق بين الحديثين المتعارضين أن يكون كل منهما في مرتبة واحدة من الصحّة والسّلامة، فإذا كان أحدهما ضعيفاً اطّرحه وأخذ بالقويّ، لأن القوي لا يؤثر فيه معارضة الضعيف. أما إذا كانا في مرتبة واحدة من الصحّة والسّلامة، فهو لا يألوا جهداً في البحث عن معنى يوفّق بينهما، ويُزيل تعارضهما.

(١٠) إذا تضادّا، ولا سبيل إلى الجمع بينهما؛ فإن علم تاريخ كل واحد منهما، حكمَ على المتقدّم بالنّسخ، وصار إلى الناسخ المتأخر.

(١١) إذا جهل تاريخهما، فإنه يلجأ إلى ترجيح أحدهما بما يعتدّ به من وجوه الترجيح، وهي كثيرة بسَطَها في أكثر من موضع من كتابه هذا.

---

(١) مشكل الآثار للطحاوي (١/٥).

(٢) مشكل الآثار للطحاوي (١٥/١٩٥).

(٣) "مشكل الآثار" للطحاوي (١/٦٤).

(١٢) لم يلتزم مذهباً معيّناً، بل هو دائرٌ مع الحديث، يستنبط منه الحكم المناسب عنده بمقتضى القواعد التي التزمها، وقيّد نفسه بها.

(١٣) يتكلّم على الاتصال في السند وعدمه، والإعلال بالرّفع والوقف، كإعلاله حديث شبرمة في الحج؛ بأن عزرة هو ابن تميم وهو ضعيف، وبأن الصحيح أنه موقوف.

(١٤) ينقل بعض عبارات الأئمة في الجرح والتعديل. ويبيّن حال الراوي.

(١٥) يذكر صحّة الحديث، وتنوّعت عبارته في ذلك، فهو يقول مثلاً: فهذا الحديث صحيح الإسناد لا طعن لأحد في أحد من رواته[١]". وقوله: فهذا حديث صحيح الإسناد". وقوله: مستقيم الإسناد"[٢].

(١٦) يذكر ضعف الحديث أيضاً، ويبيّن علّته، فيقول مثلاً: فكان هذا الحديث عندنا فاسد الإسناد؛ إذ كان من رواية جار عمر بن أبي سلمة الذي لم يسمَّ لنا فيه ولم نعرفه"[٣].

(١٧) يعتمد الطحاوي في الترجيح أصلاً قواعد علم الحديث، فتجده يقول: إنّ المتّصل الإسناد أولى أن يُقبل ممن خالفه، والرّواية التي تتضمّن زيادة صحيحة الإسناد العمل بها أولى..الخ.

(١٨) يعتمد في الترجيح أولاً النصّ الموثّق، ثم يجيء القياس والاجتهاد عاضداً ومقوياً له، ولا يعتمد القياس أصلاً إلا في حال ترجيح أحد الحديثين على الآخر بمقتضى الصناعة الحديثية.

(١٩) وتتجلّى أمانته ودقّته في النقل عن غيره مما يحتج به من تفسير آية، أو شرح غريب، أو بيان قراءة، أو نسبة رأي إلى صحابي أو تابعي، فإنه يعزو كل ذلك إلى قائله بالسند المتّصل منه إليه.[١]

---

[١] "مشكل الآثار" (٢١٥/٤).

(٢) المرجع السابق (١٩٦/٧) ومثله في أكثر من موضع.

[٣] "مشكل الآثار" (٨٧/١).

۞ عناية العلماء بهذا الكتاب:

وقد أعطى أهل العلم أهمية البالغة لهذا الكتاب القيم؛ لكونه أوسع ما كتب في بابه، حيث خدموا هذا الكتاب من ناحية التلخيص والاختصار، والشرح، والاهتمام لطبعه، وفيما يلي تفاصيل ذلك:

أولاً: ما ألفوا حوله:

١. محمد بن رشد القرطبي، المالكي من تصانيفه: "مختصر مشكل الآثار". حيث رتبه ترتيبا حسنا فحذف أسانيد الأحاديث ومكررها، واختصر كثيراً من ألفاظه من غير أن يخلّ بشيء من معانيه وفقهه، وزاد فيه من (الموطأ).

٢. المطهر بن الحسين بن سعد بن علي اليزدي، الحنفي من مؤلفاته: "تلخيص مشكل الآثار".

٣. علي بن حسام الدين الهندي الشهير بالمتقي من تصانيفه: "مجمع بحار الأنوار في شرح مشكل الآثار".

٤. الملطي: القاضي جمال الدين بن يوسف بن موسى بن محمد الفقيه الحنفي. من تصانيفه: "المعتصر من المختصر من مشكل الآثار".

٥. قام الباحث خالد محمود الرباط بترتيب الأصل ـ مشكل الآثار ـ، فقسمه إلى خمسة وعشرين كتاباً مرتباً إياها على الموضوعات الفقهية، فابتدأه بكتاب الإيمان ثم الطهارة ثم الصلاة ثم الزكاة... وهكذا، وختمه بكتاب الفتن ثم القيامة والجن والنار، وقد جمع تحت كل كتاب ما يتعلق به من الأحاديث، وسماه: "تحفة الأخيار بترتيب شرح مشكل الآثار"، وهو مطبوع في عشر مجلدات.

ثانياً: طبعاته المختلفة:

(١) طبع باسم "شرح مشكل الآثار" في دائرة المعارف العثمانية في (٤) مجلدات قدر ثلث الكتاب. الطبعة الأولى سنة ١٣٣٣ هـ

([1])انظر: "مختلف الحديث" لأسامة عبد الله الخياط. (ص:٤٠٨-٤١٤) وكذا انظر: مشكل الآثار للطحاوي، بتحقيق شعيب الأرنؤوط. ص ١٤). و "تدوين السنة النبوية" للدكتور مطر الزهراني (ص ١٦٨- ١٧٠).

(٢) ثم طبع كاملاً في دار البشير عمان في (١٦) مجلداً، وفي مؤسسة الرسالة الطبعة الاولى١٩٨٧م كلتاهما بتحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط، وذلك باسم: "بيان مشكل الآثار".

۞ ملاحظات على الكتاب:

يلاحظ على هذا الكتاب عدم الترتيب والتنظيم ممَّا يعسر معه الحصول على المطلوب، فتجد أبواب الموضوع الواحد متشتتة ومتفرقة من أول الكتاب إلى آخره، فإذا أردت البحث عن مسألة معينة لم تجد بُدّاً من استعراض جميع أبواب الكتاب؛ ولذلك قال أبو المحاسن يوسف بن موسى الحنفي (٨٠٣هـ): "وكان تطويل كتابه ـ بكثرة تطريقه الأحاديث وتدقيق الكلام فيه حرصاً على التناهي في البيان ـ على غير ترتيب ونظام، ولم يتوخ فيه ضم باب إلى شكله ولا إلحاق نوع بجنسه، فتجد أحاديث الوضوء فيه متفرقة من أول الديوان إلى آخره، وكذلك أحاديث الصلاة والصيام وسائر الشرائع والأحكام، تكاد أن لا تجد فيه حديثين متصلين من نوع واحد، فصارت بذلك فوائده ولطائفه منتشرة متشتتة فيه، يعسر استخراجها منه، إن أراد طالب العلم أن يقف على معنى بعينه لم يجد ما يستدل به على موضعه إلا بعد تصفح جميع الكتاب، وإن ذهب ذاهب إلى تحصيل بعض أنواعه افتقر في ذلك إلى تحفظ جميع الأبواب"[1].

المطلب الثالث: مقارنة بين كتابي ابن قتيبة، والطحاوي:

وأما للمقارنة والموازنة فأذكر نقاط الاختلاف بينهما وبعض الملاحظات عليهما فأقول وبالله التوفيق:

١. **كتاب الطحاوي اشمل بنسبة كتاب ابن قتيبة كذلك الطحاوي توفي قبل ابن قتيبة.**
٢. كتاب الطحاوي عام من كتاب ابن قتيبة وهو خاص.
٣. **كتاب الطحاوي يتناول المشكل من الأحاديث، وكتاب ابن قتيبة يتناول المختلف من الأحاديث.**
٤. **كتاب الطحاوي مرتب ومنظم على مسلك معين خلاف كتاب ابن قتيبة.**
٥. **الإمام الطحاوي يذكر الأحاديث بالإسناد وابن قتيبة لم يذكر الإسناد.**

---

[1] المعتصر من المختصر من مشكل الآثار (٣/١).

٦. الإمام ابن قتيبة قد أورد مشكل الحديث والحال أن كتابه على مختلف الحديث وهكذا عند الإمام الطحاويوقد أورد مختلف الحديث مع ذلك أن كتابه على مشكل الحديث.

٧. الإمام الطحاوي ألف الكتاب متأخرا من كتاب ابن قتيبة وهو مقدم في التأليف.

٨. الإمام الطحاوي قد يورد الأقوال والآثار مع الأحاديث، والإمام ابن قتيبة يورد الأحاديث فقط.

*** ***

المبحث الثالث

كشف المشكل من حديث الصحيحين لابن الجوزي (رحمه الله).

المطلب الأول ترجمة موجزة لابن الجوزي:

۞ اسمه ونسبه:

هو: أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن عبيد الله بن عبد الله بن حمادي بن أحمد بن جعفر[1]، وينتهي إلى "أبي بكر الصديق" رضي الله عنه.

ولد ببغداد سنة (٥١٠هـ) وعاش حياته في الطور الأخير من الدولة العباسية، حينما سيطر الأتراك السلاجقة على الدولة العباسية.

وقد عرف بابن الجوزي لشجرة جوز كانت في داره بواسط، ولم تكن بالبلدة شجرة جوز سواها، وقيل: نسبة إلى "فرضة الجوز" وهي مرفأ نهر البصرة.

وقد توفي أبوه وهو في الثالثة من عمره فتولت تربيته عمته، فرعته وأرسلته إلى مسجد " محمد بن ناصر الحافظ" ببغداد، فحفظ على يديه القرآن الكريم، وتعلم الحديث الشريف، وقد لازمه نحو ثلاثين عامًا أخذ عنه الكثير حتى قال عنه: "لم أستفد من أحد استفادتي منه".

۞ شيخوخة وأساتذته:

قال الذهبي: "لم يرحل في الحديث، لكنه عنده (مسند الإمام أحمد)، و(الطبقات لابن سعد)، و(تاريخ الخطيب)، وأشياء عالية، و(الصحيحان)، والسنن الأربعة، و(الحلية)، وعدة تواليف وأجزاء يخرج منها"[2].

تعلم "ابن الجوزي" على عدد كبير من الشيوخ، وقد ذكر لنفسه (٨٧) شيخًا، منهم:

أبو الفضل محمد بن ناصر بن محمد بن علي بن عمر (٤٦٧ ـ ٥٥٠ هـ) وهو خاله، كان حافظًا ضابطًا متقنًا ثقة، وفقيهًا ولغويًا بارعًا، وهو أول معلم له.

([1])ترجم له الجم الغفير منهم على سبيل المثال: ابن الأثير في الكامل: ٧١/١٢، وابن خلكان في الوفيات: ١٤٠/٣، والذهبي في سير أعلام النبلاء (٣٦٥/٢١)، وابن كثير في البداية: ٢٨/١٣، وابن رجب في الذيل: ٣٩٩/١، والجزري في غاية النهاية: ٣٧٥/١، وكثير غيرهم.

([2])سير أعلام النبلاء (٣٦٦/٢١).

أبو منصور موهوب بن أحمد بن الخضر الجواليقي (٤٦٥ـ ٥٤٠هـ)، وهو اللغوي المحدث والأديب المعروف، وقد أخذ عنه اللغة والأدب.

أبو القاسم هبة الله بن أحمد بن عمر الحريري المعروف بابن الطبري (٤٣٥ـ٥٣١هـ) وقد أخذ عنه الحديث.

أبو منصور محمد بن عبد الملك بن الحسين بن إبراهيم بن خيرون (٤٥٤ـ٥٣٩هـ) وقد أخذ عنه القراءات.

۞ منزلته ومكانته:

كان "ابن الجوزي" علامة عصره في التاريخ والحديث والوعظ والجدل والكلام، وقد جلس للتدريس والوعظ وهو صغير، وقد أوقع الله له في القلوب القبول والهيبة، فكان يحضر مجالسه الخلفاء والوزراء والأمراء والعلماء والأعيان، وكان مع ذيوع صيته وعلو مكانته زاهدًا في الدنيا متقللا منها، وكان يختم القرآن في سبعة أيام، ولا يخرج من بيته إلا إلى المسجد أو المجلس، ويروى عنه أنه كان قليل المزاح.

يقول عن نفسه: "إني رجل حُبّب إليّ العلم من زمن الطفولة فتشاغلت به، ثم لم يحبب إلي فن واحد بل فنونه كلها، ثم لا تقصر همتي في فن على بعضه، بل أروم استقصاءه، والزمان لا يتسع، والعمر ضيق، والشوق يقوى، والعجز يظهر، فيبقى بعض الحسرات".

۞ مجالس وعظه:

بدأ "ابن الجوزي" تجربة موهبته في الوعظ والخطابة في سن السابعة عشرة، وما لبث أن جذب انتباه الناس فأقبلوا على مجلسه لسماع مواعظه حتى بلغت شهرته في ذلك مبلغًا عظيمًا، فلم يعرف تاريخ الوعظ والمجالس الدينية ـ على مر العصور ـ مجلسًا كمجلس "ابن الجوزي" يحفل بعدد هائل من المريدين يصل إلى عشرة آلاف رجل.

وكان يحضر مجلسه الخلفاء والأمراء والسلاطين والوزراء، وكان مجلسه بإزاء داره على شاطئ "دجلة" بالقرب من قصر الخليفة، فكانت الأرض تُفرش بالحصير ليجلس عليها الناس، ثم يصعد "ابن الجوزي" المنبر، ويبتدئ القرّاء بقراءة القرآن، يتناوبون التلاوة بأصوات شجية مطربة، فإذا فرغوا من التلاوة بدأ "ابن الجوزي" خطبته، فتناول فيها تفسير الآيات التي تلاها القراء، فيأخذ بألباب وعقول سامعيه، ينظم فيها عقود الحكمة ورقائق الزهد والمواعظ، بما يرقق القلوب ويحرك الأشجان، فتدمع العيون، وتخشع النفوس، وتذوب المشاعر في خشوع وجلال للخالق العظيم يحركها الشوق والوجد والإيمان.

❁ أقوال العلماء فيه:

اتفق العلماء والأدباء على الثناء على "ابن الجوزي" فمدحوا علمه وورعه ومهارته في الخطابة والفقه والحديث والتاريخ والأدب.

قال عنه "ابن كثير": "أحد أفراد العلماء، برز في علوم كثيرة، وانفرد بها عن غيره، وجمع المصنفات الكبار والصغار نحوًا من ثلاثمائة مصنف".

وقد وصفه "ابن الجزري" بأنه: "شيخ العراق وإمام الآفاق".

وقال عنه "ابن العماد الحنبلي": "كان ابن الجوزي لطيف الصوت حلو الشمائل، رخيم النغمة، موزون الحركات، لذيذ الفاكهة".

وقال عنه "ابن جبير": "آية الزمان، وقرة عين الإيمان، رئيس الحنبلية، والمخصوص في العلوم بالرتب العلية، إمام الجماعة، وفارس حلبة هذه الصناعة، والمشهود له بالسبق الكريم في البلاغة والبراعة".

وقال عنه "شمس الدين الذهبي": "ما علمت أن أحدًا من العلماء صنف ما صنف هذا الرجل".

❁ مؤلفاته:

تميز "ابن الجوزي" بغزارة إنتاجه وكثرة مصنفاته التي بلغت نحو ثلاثمائة مصنف شملت الكثير من العلوم والفنون، فهو أحد العلماء المكثرين في التصنيف في التفسير والحديث والتاريخ واللغة والطب والفقه والمواعظ وغيرها من العلوم، ومن أشهر تلك المصنفات:

زاد المسير في علم التفسير، وصفوة الصفوة، وصيد الخاطر، وتلبيس إبليس، والمنتظم في تاريخ الملوك والأمم، والناسخ والمنسوخ في الحديث، والوفا في فضائل المصطفى، وغيرها كثير.

كان "ابن الجوزي" شاعرًا مجيدًا إلى جانب كونه أديبًا بارعًا وخطيبًا مفوهًا، وله أشعار حسنة كثيرة.

❁ وفاته:

توفي "ابن الجوزي" ليلة الجمعة (١٢ من رمضان ٥٩٧هـ) عن عمر بلغ سبعا وثمانين سنة بعد أن مرض خمسة أيام، فبكاه أهل بغداد، وازدحموا على جنازته، حتى أقفلت الأسواق، فكان ذلك يومًا مشهورًا مشهودًا، يشهد بمكانة "ابن الجوزي" وحب الناس له.

المطلب الثاني: دراسة عن الكتاب:

ألف ابن الجوزي هذا الكتاب لشرح ما استُشكِل من حديث الصحيحين، معتمداً فيها على كتاب (الجمع بين الصحيحين) للحميدين والذي رتبه مؤلفه على المسانيد، ممَّا جعل ابن الجوزي

يسلك سبيله في هذا الترتيب، فجاء كتاب ابن الجوزي مرتباً على المسانيد، لا على الأبواب الفقهية، وهذا ما جعل الاستفادة منه صعبة وشاقة.

وقد أشار في مقدمة كتابه إلى السبب المباشر الذي حرَّك همته لتأليف هذا الكتاب، وهو أن سائلاً سأله ذلك، قال: "فأنعمت له، وظننت الأمر سهلاً، فإذا نيل سُهَيْلٍ أسهل"؛ لكن هذا الأمر لم يكن ليثني إرادته أو يوهن من عزيمته، يقول: "فلما رأيت طرق شرحه شاسعة، شمرت عن ساق الجَدِّ، مستعيناً بالله عز وجل"[1].

كما أشار إلى أنه سيُعنى بكشف الإشكال المعنوي، لكون الحاجة إليه أمس، والعناية به أجدر وأحق، خاصةً وأن الحميدي قد ألف كتاباً في شرح غريب مفردات أحاديث الصحيحين فسدَّ هذه الثغرة[2].

۞ مميّزات الكتاب:

(١) ومما تميز به هذا الكتاب عن الكتب السابقة أنه خاص بالصحيحين، فلم يُدْخِلْ فيه حديثاً ليس فيهما أو في أحدهما.

(٢) كما تميز بأنه لم يقتصر على فنٍّ معين، بل تنوعت مسائله وأحاديثه لتشمل فنوناً متعددة، وقد نال الفقه منها بحظ وافر.

(٣) وامتاز أيضاً بشرح الألفاظ الغريبة، مع العناية بضبط اللفظة، وذكر تصاريفها واشتقاقاتها، وبيان دلالتها ما لاستشهاد على ذلك من أقوال أئمة اللغة، وأشعار العرب[3].

(٤) كما امتاز أيضاً باحتوائه على جملة كبيرة من المسائل الفقيهة، مع عرضٍ لأقوال الفقهاء فيها ناسباً كلَّ قول إلى قائله غالباً[4].

۞ المآخذ على هذا الكتاب:

١ـأنه لم يستوعب جميع المشكل، خاصة ما يتعلق منه بالعقيدة، حيث لم يذكر منه إلا شيئاً قليلاً بالنسبة لما ترك، وقد يكون رأيه فيه مرجوحاً، لاسيما إذا كان الإشكال متعلقاً بأسماء الله تعالى

---

(١)كشف المشكل (١/٦).

(٢)انظر: كشف المشكل (١/٦)، وكتاب الإمام الحميدي مطبوع متداول، وعنوانه: "تفسير غريب ما في الصحيحين".

(٣)انظر: مقدمة الكتاب (١/١٦).

(٤) انظر: مقدمة الكتاب (٢٤ ـــ ٢٦).

وصفاته، وفي المقابل قد يذكر فيه ما ليس بمشكل، ولذ قام بعض العلماء باختصار الكتاب، وقال: "رأيته يذكر فيه شيئاً من الأحاديث غير مشكل، أو مشكلاً ولا يأتي فيه بشيءٍ شافٍ"[١].

٢ـأنه اضطرب في صفات الله تعالى بين النفي والإثبات، وخاصة الصفات الخبرية؛ فإنه كثيراً ما يؤولها[٢].

٣ـأنه لم يخصه في المشكل؛ ولذا فإنه قد يورد الحديث لا لإشكال فيه ـ كما تقدم ـ، وإنما ليستخرج منه فائدة معينة[٣]، وقد يذكر الحديث ليوضح فيه معنى كلمةٍ غريبة فقط، ومن أمثلة ذلك:

قال في مسند عبادة بن الصامت: "وفي الحديث الثاني: (من تعارَّ من الليل) يعني استيقظ"[٤].

وفي مسند أُبي بن كعب t قال: "وفي الحديث الرابع: (لو اشتريت حماراً تركبه في الرمضاء) يعني الحر"[٥].

وقال في مسند سعيد الخدري: "وفي الحديث الثاني عشر: (لا يسمع مدى صوت المؤذن جنٌّ ولا أنسٌ ولا شيءٌ إلا شهد له يوم القيامة) المدى الغاية"[٦].

ففي هذه الأحاديث لم يذكر فيها غير ما نقلت، ومنها كثير[٧].

٤ـ جرأته ـ رحمه الله ـ في ردِّ الروايات ـ إذا خالفت مذهبه ومعتقده ـ، واتهامه المحدثين بالغلط في الرواية أو التصرف، أو النقل بالمعنى، دون استناد إلى دليل أو برهان، وإليك مثالاً على ذلك:

---

(١)انظر: كشف الظنون (٢/١٤٩٥).

(٢)انظر: مجموع الفتاوى (٤/١٦٩)، وذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (١/٤١٤)، وابن الجوزي بين التأويل والتفويض للدكتور أحمد عطية الزهراني (١٥٤ ـ ١٥٥)، ومقدمة كتاب كشف المشكل للدكتور علي البواب (١/١٢، ٤٧).

(٣)انظر: مقدمة الكتاب (١/١٥ ـ ١٦).

(٤) كشف المشكل (٢/٨١).

(٥) كشف المشكل (٢/٧٠).

(٦)كشف المشكل (٣/١٦١).

(٧)انظر: مقدمة الكتاب للدكتور علي البواب (١/١٨).

قال بعد تأويله لصفة القدم لله عز وجل: "فإن قيل: كيف يصح هذا التأويل وسيأتي في حديث أبي هريرة: (يضع فيها رجله)؟ فالجواب: أن هذا من تحريف بعض الرواة؛ لأنه ظنَّ أن القدم هي الرجل، فروى بالمعنى الذي يظنه"(١).

ولعل هذا نابع من تلك القاعدة التي ذكرها أثناء اتهامه بعض الرواة بأنهم عبَّروا بالمعنى، ولم يفهموا المقصود، مما أوقع الإشكال في كثير من الأحاديث، حيث قال: "فمتى سمعتحديثاً فيه نوع خلل فانسُب ذلك إلى الرواة، فإن الرسول ﷺ منزَّه عن ذلك"(٢).

قلت: لا ريب أن الرسول ﷺ منزَّه عن الخلل في حديثه؛ ولكن لماذا لا يتهم الإنسان رأيه وفهمه واجتهاده قبل اتهام النقلة العدول الثقات، أهل الضبط والإتقان والتحري والتثبت؟! فإن الإنسان كثيراً ما يؤتى من قبل رأيه وفهمه واجتهاده، فيستشكل ما ليس بمشكل، كما وقع لابن الجوزي هنا في صفة القدم والرجل، والله تعالى أعلم.

---

(١)كشف المشكل (٣/٢٤٥)، وانظر: مقدمة الكتاب (١/٤٧، ٤٨).

(٢)كشف المشكل (٣/٧٠).

المبحث الرابع

مشكل الحديث وبيانه لابن فورك (رحمه الله).

المطلب الأول: ترجمة موجزة عن المؤلف:

۞ اسمه وشيوخه وتلاميذه:

الإمام، العلامة، الصا لح، شيخ المتكلمين، أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني[١].

سمع مسند أبي داود الطيالسي من عبد الله بن جعفر بن فارس. وسمع من:ابن خرزاذ الأهوازي.

حدث عنه:أبو بكر البيهقي، وأبو القاسم القشيري، وأبو بكر بن خلف، روى عنه الحاكم حديثاً، وتوفي قبله بسنة واحدة[٢]. وصنف التصانيف الكثيرة[٣].

۞ أقوال العلماء فيه:

وقال القاضي ابن خلكان فيه: "أبو بكر الأصولي، الأديب النحوي الواعظ، درس بالعراق مدة، ثم توجه إلى الري، فسعت به المبتدعة ـ يعني الكرامية ـ فراسله أهل نيسابور، فورد عليهم، وبنوا له مدرسة ودارا، وظهرت بركته على المتفقهة، وبلغت مصنفاته قريبا من مائة مصنف، ودعي إلى مدينة غزنة، وجرت له بها مناظرات، وكان شديد الرد على ابن كرام، ثم عاد إلى نيسابور، فسم في الطريق، فمات بقرب بست"[٤].

---

(١)انظر ترجمته في: الرسالة القشيرية ٣١٠، تبيين كذب المفتري ٢٣٢، إنباه الرواة (٣/١١٠، ١١١)، وفيات الأعيان (٤/٢٧٢، ٢٧٣)، العبر ١/٩٥، الوافي بالوفيات ٢/٣٤٤، مرآة الجنان ٣/١٧، ١٨، سير أعلام النبلاء (١٧/٢١٥)، طبقات السبكي ٤/١٢٧ – ١٣٥، طبقات الاسنوي ٢/٢٦٦، ٢٦٧، النجوم الزاهرة ٤/٢٤٠، تاج التراجم ٤٦، شذرات الذهب (٣/١٨١، ١٨٢)، تاج العروس (٧/١٦٧)، إيضاح المكنون (١/٤٧٥ و٢/٤٨٩)، هدية العارفين (٢/٦٠)، وفورك: ضبطها ابن خلكان والسمعاني وابن الأثير والصفدي والسيوطي وابن العماد بضم الفاء وسكون الواو وفتح الراء وبعدها كاف، وضبطها الزبيدي بضم الفاء وفتحها.

(٢)سير أعلام النبلاء (١٧/٢١٦).

(٣)انظر مصنفاته وأماكن وجودها في مكتبات العالم في " تاريخ " بروكلمان النسخة العربية ٣/٢١٨، ٢١٩.

(٤)وفيات الأعيان " ٤/٢٧٢.

قال الذهبي: "كان أشعرياً، رأساً في فن الكلام، أخذ عن أبي الحسن الباهلي صاحب الأشعري"[١]. وحمل مقيدا إلى شيراز للعقائد[٢]. ونقل أبو الوليد الباجي: أن السلطان محموداً سأله عن رسول الله ﷺ فقال:كان رسول الله، وأما اليوم فلا. فأمر بقتله بالسم"[٣].

المطلب الثاني: نبذة عن الكتاب:

۞ موضوع الكتاب:

هذا الكتاب خاص بأحاديث العقيدة المتعلقة بالأسماء والصفات، فأورد جملة منها زاعماً أن ظاهرها يوهم التشبيه والتجسيم، ثم ذهب يؤولها ويصرفها عن ظاهرها المراد منها، بما يتوافق مع مذهبه الأشعري، وكثيراً ما يصدر الحديث الذي يريد تأويله بقوله: (ذكر خبر مما يقتضي التأويل ويوهم ظاهره التشبيه)، ومن الصفات التي أوَّلها: اليد، والأصابع، والقدم، والنزول، والضحك، والعجب، والفرح، والاستواء، والعلو.

۞ منهج المؤلف فيه:

الكتاب عبارة عن ثلاثة أقسام مرتبط بعضها ببعض[٤]:

(١) القسم الأول أورد فيها أكثر من خمسة وسبعين حديثاً، مما يرى أن ظاهرها يوهم التشبيه، فأوَّلها وبين معناها من وجهة نظر أشعرية[٥].

(٢) القسم الثاني فهو للرد على ابن خزيمة في كتابه: (التوحيد) فأورد فيه عشرة أحاديث، يشترك بعضها مع القسم الأول، وأوَّلها كغيرها من أحاديث الصفات، وخطَّأ ابنَ خزيمة في حملها على ظاهرها مع نفي المماثلة، وقد بدأه بقوله: (فصل فيما ذكره ابن خزيمة في كتاب التوحيد)[٦].

---

(١)سير أعلام النبلاء (٢١٦/١٧).

(٢)انظر " تبيين كذب المفتري " ٢٩٣، و" طبقات " السبكي ١٣٠/٤.

(٣)انظر ذكر محنته في " طبقات " السبكي ١٣٠/٤ – ١٣٣.

(٤)انظر: مختلف الحديث للدكتور نافذ حسين (٧٢ ــ ٧٤).

(٥) يبدأ هذا القسم من أول الكتاب حتى (ص ٣٩١).

(٦)يبدأ هذا القسم من (٣٩٢ ــ ٤٤٤).

(٣) القسم الثالث فقد خصّه للردِّ على أبي بكر أحمد بن إسحاق الصبغي صاحب ابن خزيمة، في كتابه: (الأسماء والصفات)، وقد عقد فيه أكثر من عشرين فصلاً في تأويل صفات الله تعالى، وابتدأه بقوله: "فصل آخر فيما ذكره الصبغي في كتاب الأسماء والصفات"[١].

(٤) ختم هذه الكتاب بقوله: "كَمُلَ بيان ما أشكل ظاهره من صحيح الحديث مما أوهم التشبيه، ولبَّس بذلك المجسمون، وازدراه الملحدون، وطعن في روايته الملحدون، وإيضاح ما خفي باطنه مما أغفله الجاهلون، وأنكره المعطلون"[٢].

۞ ملاحظات على الكتاب:

المطلع على هذا الكتاب يلحظ أمرين عجيبين:

(١) الأول: البحث عن أوجه التأويل لكل حديث، والتكلف في ذلك، وهو يعتقد أن هذه مهمة طائفة من أهل الحديث، فقد قسمهم إلى فرقتين: فرقة هم أهل النقل والرواية، وحصرِ أسانيدها وتمييز صحيحها من سقيمها.

وفرقة منهم يغلب عليهم تحقيق طرق النظر والمقاييس، والإبانة عن ترتيب الفروع على الأصول، ونفي شبهة الملَبِّسين عنها.

فالفرقة الأولى للذين كالخزانة للملك، والفرقة الأخرى كالحراس الذين يَذُبُّونَ عن خزائن الملك[٣].

وواضح أن ابن فورك في كتابه جعل مهمته تحقيق هدف الفرقة الثانية، ولذلك ذكر فيه ما يراه من مشكل الحديث.

(٢) الثاني: خلْطُه فيما يورده ـ من الأحاديث ـ بين الأحاديث الصحيحة والضعيفة والموضوعة، حيث جعلها نسقاً واحداً في الدلالة وضرورة التأويل، وإذا أشار إلى ضعف بعض الروايات لا يكتفي بذلك في ردها، وبيان عدم الحاجة إلى بحث ما دلت عليه من الصفة لله تعالى، وإنما يشير إلى ضعفها ـ إن أشار ـ بلكمات، ثم يجلب بخيله ورجله في تأويها"[٤].

---

(١)بداية هذا القسم من (ص ٤٤٥).

(٢)مشكل الحديث (٥٢٥).

(٣) انظر: مشكل الحديث لابن فورك (٣٢).

(٤) موقف ابن تيمية من الأشاعرة للدكتور عبد الرحمن المحمود (٢/٥٦٢، ٥٦٣).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مَعْرِض حديثه عن تأويلات أهل الكلام: "هؤلاء يقرنون بالأحاديث الصحيحة أحاديث كثيرة موضوعة، ويقولون بتأويل الجميع، كما فعل أبو بكر بن فورك في كتاب (مشكل الحديث)"[1].

وصلى الله وسلم على نبيّنا محمّد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

(1) درء تعارض العقل والنقل (٥/٢٣٦).

الفصل الثاني عشر
مناهج المحدثين في كتب التخريج

- نصب الراية لتخريج أحاديث الهداية، للزيلعي.
- البدر المنير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لابن الملقّن.
- المغني عن حمل الأسفار، للعراقي.
- الفتح السماوي بتخريج أحاديث البيضاوي، للمناوي.

تمهيد:

۞ تعريف التخريج لغة :

(١) أصل التخريج في اللغة يعود إلى مادة الفعل الثلاثي: (خرج) أي: ظهر. فإذا زيدت عليه الألف في أوله صار المشتق منه : (أخرج) أي: أظهره وأبرزه.

(٢) والتدريب: يقال: خرّجه في الأدب، فتخرج به. بمعنى أنه تدرب على يديه وبجهده.

(٣) التوجيه: يقولون: خرّج المسألة، أي : يبيّن لها وجهاً، كأنه أبرز ما خفي على الناس من تفسيرها.

(٤) اجتماع أمرين متضادين في شيء واحد، قال في القاموس: وعام في تخريج: خِصْبٌ، وجَدْبٌ[١].

۞ تعريف التخريج اصطلاحاً:

لقد عرفه العلماء بتعريفات عديدة ، منها:

(١) قال الإمام السخاوي: "التخريج: إخراج المحدث الأحاديث من بطون الأجزاء والمشيخات والكتب ونحوها، وسياقها من مرويات نفسه أو بعض شيوخه أو أقرانه أو نحو ذلك، والكلام عليها، وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين، مع بيان البدل والموافقة ونحوهما"[٢].

لو أردنا تطبيق هذا التعريف على مناهج العلماء في التخريج نجد أنه لا ينطبق إلا على جانب من تلك المناهج. إذ لا يمكن تطبيقه تماماً على منهج الإمام الزيلعي في (نصب الراية)، ولا على منهج الإمام ابن حجر في (تلخيص الحبير)، فهما لم يسوقا الأحاديث بأسانيدها إلى منتهاها مثلاً.

(٢) أما الإمام السيوطي فقد قال:"أطلق في الإصطلاح على شيئين:

أحدهما: إيراد الحديث بإسناده في كتاب إو إملاء ؛ ومنه قولهم: خرَّجه البخاري ومسلم، أو أخرج بالهمزة.

الثاني: عزو الأحاديث إلى من أخرجها من الأئمة ؛ ومنه الكتب المؤلفة في تخريج أحاديث الإحياء، والرافعي، وغير ذلك، تسمى تخاريج"[٣].

---

(١) انظر: **"لسان العرب" لابن منظور (٢٤٩-٢٥٣) مادة (خرج).**

(٢) فتح المغيث " للإمام السخاوي. (ج ٢/ص ٣٨٢).

(٣) البحر الذي زخر " للسيوطي. (٣/٩١٧– ٩١٩).

(٣) عرَّف الدكتور محمود الطحان التخريج بقوله: "هو الدلالة على موضع الحديث في مصادره الأصلية التي أخرجته بسنده، ثم بيان مرتبته عند الحاجة"[١].

ثم قال في تفسير قوله: " ثم بيان مرتبته عند الحاجة": " أي بيان رتبة الحديث من الصحة والضعف وغيرها إذا دعت الحاجة لذلك، فليس بيان المرتبة إذن شيئًا أساسيًا في التخريج، وإنما هو أمر متمم يؤتى به عند الحاجة إليه"[٢].

إلا أن العلامة الدكتور محمد أبو شهبة عرَّفه بقوله: " عزو الأحاديث إلى من ذكرها في كتابه من الأئمة وبيان درجتها من الصحة أو الحسن أو الضعف"[٣].

وعرَّفه الأستاذ صبحي السامرائي فقال: " هو عزو الحديث إلى مصدره أو مصادره من كتب السنة المشرفة وتتبع طرقه وأسانيده وحال رجاله وبيان درجته قوةً وضعفًا"[٤].

فالدكتور أبو شهبة والأستاذ السامرائي أدخلا في التعريف " بيان درجة الحديث من الصحة أو الحسن أو الضعف" دون تقييد(عند الحاجة) كما ذكر الدكتور الطحان.

قلت: ومما يرجح قولهما على قوله أقوال المحدثين وواقع عملهم في كتب التخريج.

قال العراقي في المغني مبينًا منهجه في التخريج: "اقتصرت فيه على ذكر طرق الحديث وصحابيه ومخرجه، وبيان صحته أو حسنه أو ضعف مخرجه فإن ذلك هو المقصود الأعظم عند أبناء الآخرة، بل وعند كثير من المحدثين عند المذاكرة والمناظرة، وأبين ما ليس له أصل في كتب الأصول"[٥].

وقال السيوطي: " العمدة في علم الحديث معرفة صحيح الحديث وسقيمه وعلله واختلاف طرقه ورجاله جرحًا وتعديلاً"[٦]. وقال المناوي متعقبًا أحكام السيوطي على أحاديث كتابه الجامع الصغير، إذ اكتفى في الحكم بالإشارة والرمز، قال: "كان ينبغي له- أي السيوطي- أن يعقب كل حديث بالإشارة بحاله بلفظ: صحيح أو حسن أو ضعيف في كل حديث، فلو فعل ذلك كان أنفع وأصنع ولم يزد الكتاب به إلا وريقات لا يطول بها، وأما ما يوجد في بعض النسخ من الرمز إلى الصحيح والحسن والضعيف بصورة رأس صاد وحاء وضاد فلا ينبغي الوثوق به لغلبة

---

(١) أصول التخريج: ص ١٤.
(٢) المصدر السابق.
(٣) حاشية كتاب" الوسيط في علوم ومصطلح الحديث" ص: ٣٥٣.
(٤) مقدمة تحقيقه لتخريج أحاديث مختصر المنهاج للحافظ العراقي.
(٥) المغني عن حمل الأسفار بهامش الإحياء: ١/ ١.
(٦) طبقات الحفاظ: ٥٣٤.

تحريف النساخ، على أنه وقع له ذلك في بعض دون بعض، فكان المتعين ذكر كتابة صحيح وحسن أو ضعيف في كل حديث.

قال العلائي: من ذكر حديثًا اشتمل سنده على من فيه ضعف أن يوضح حاله خروجًا عن عهدته وبراءةً من ضعفه"[(١)].

والمطلع على كتب التخريج يرى أن المخرجين يبينون درجة الحديث من حيث القوة والضعف، فمنهم من يبينه اختصارًا كما هو الحال في تخريج العراقي لأحاديث " إحياء علوم الدين" للإمام الغزالي، وتخريجه لأحاديث " المنهاج" للبيضاوي.

ومنهم من يبينه تفصيلاً، بعد عرض لأقوال العلماء ومناقشتها، كما هو الحال في تخريج الحافظ الزيلعي لأحاديث" الهداية" للمرغيناني، وتخريج الحافظ ابن حجر لأحاديث " شرح الوجيز الكبير" للرافعي.

وأهمية كتب التخريج تأتي أولاً من بيان حال الأحاديث المخرجة من الصحة والضعف، ويظهر تمكن مؤلف "التخريج" في الحديث روايةً ودرايةً، من بحثه في بيان درجة الحديث، من خلال استيفاء الكلام على طرقه، والكشف عن علله، والتحقيق في رجاله جرحًا وتعديلاً.

ولذا فإن قول الدكتور الطحان: " ثم بيان مرتبته عند الحاجة" يرده قول المحدثين وواقع الحال في كتب التخريج التي ذكرت مرتبة الحديث بعد ذكر مخرجيه، إما نصًا، وإما إشارةً كذكر أحد رواته بالضعف، أو ما يشير إلى قبول الحديث أو رده[(٢)].

وعليه فيمكن القول في تعريف التخريج اصطلاحًا بأنه: "عزو الحديث إلى من رواه من أصحاب المصادر الأصلية مع ذكر طرقه ودراستها وبيان درجة الحديث".

فعزو الحديث، معناه: نسبة الحديث إلى من أخرجه من الأئمة، وله صورتان:

الأولى: العزو الإجمالي، وذلك بأن يقتصر على مجرد الإحالة إلى من أخرج الحديث، أو ذكر اسم المصدر الذي يروى فيه الحديث، كأن يقال مثلاً: " أخرجه البخاري في صحيحه" أو " أخرجه الترمذي في سننه" أو " أخرجه الطبراني في معجمه" ونحو ذلك من العبارات، وهذه طريقة المتقدمين في الغالب، لاكتفائهم بذلك في معرفة موضع الحديث.

الثانية: العزو التفصيلي، وللمتأخرين فيه عدة مسالك، منها: أن يزاد على ما سبق بذكر ترجمة الكتاب التفصيلي، وترجمة الباب، ورقم المجلد والصفحة والحديث، فيقال مثلاً: " أخرجه أبو

---

(١) فيض القدير: ١/٤٠-٤١.

(٢) أسباب اختلاف المحدثين لخلدون الأحدب: ٢/٧٠٦.

داود في سننه، كتاب الطهارة، باب في طهور الأرض إذا يبست، رقم: (٣٨٢)، ج: ١ ص: ١٩٨، وهكذا.

۞ فوائد علم التخريج:

١ـ تمكين الباحث أو الطالب من الوقوف علي الأحاديث في مصادرها الأصلية أو الثانوية مع معرفة درجة الحديث من حيث القبول أو الرد.

٢ـ معرفة طرق توثيق النصوص عموماً.

٣ـ تقوية الحديث الضعيف بحيث يجبر من خلال التخريج.

٤ـ إثبات تواتر الحديث. وذلك لدفع التعارض بالتخريج أو الجمع أو النسخ.

٥ـ إثبات شهرة الحديث. أو استفاضته بعد أن كان غريبا.

٦ـ كشف علل الحديث الظاهرة والباطنة.

٧ـ زوال الانقطاع أو الإعضال.

٨ـ بيان المهمل في الإسناد وتمييزه كأن يقال حدثنا محمد فيعرف من هو محمد بالتخريج.

٩ـ بيان المبهم في الإسناد وتمييزه كأن يقول جاء رجل فيعرف من هو الرجل بالتخريج.

١٠ـ قد يوجد في الإسناد من يكون بينه وبين غيره اشتراك في الاسم أو الكنية أو اسم الأب أو كلاهما فيميز عن غيره بالتخريج.

١١ـ زوال التصحيف أو التحريف في الإسناد أو المتن.

١٢ـ زوال عنعنة المدلس: كأن يكون في الإسناد رجل عرف بالتدليس وقد روي عن شيخه بالعنعنة.

١٣ـ زوال الحكم بالشذوذ.

١٤ـ بيان الإدراج. سواء أكان في الإسناد أو في المتن.

۞ أشهر كتب التخاريج :

١ـ تخريج أحاديث المهذب ، لأبي إسحاق الشيرازي .

٢ـ تخريج أحاديث المختصر الكبير ، لابن الحاجب.

٣ـ نصب الراية لأحاديث الهداية ، للمرغيناني .

٤ـ تخريج أحاديث الكشاف ، للزمخشري .

٥ـ البدر المنير في تخريج الأحاديث و الآثار الواقعى في الشرح الكبير، للرافعي .

٦ـ المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج مافي الاحياء من الأخبار ، تصنيف عبد الرحيم العراقي .

٧ـ تخريج الأحاديث التي يشير إليها الترمذي في كل باب ، للحافظ العراقي .

٨ـ التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الوجيز الكبير ، للرافعي.

٩ـ الدراية في تخريج احاديث الهداية ، للحافظ ابن حجر .

١٠ـ تحفة الراوي في تخريج أحاديث البيضاوي ، تصنيف عبد الرؤف المناوي.

المبحث الأول

نصب الراية لأحاديث الهداية للزيلعي (رحمه الله)

المطلب الأول: ترجمة موجزة للمؤلف:

❁ **اسمه ونسبه:**

هو الإمام الفاضل عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي الحنفي جمال الدين أبو محمد[(١)]. والزيلعي ـ نسبة إلى ـ زيلع ـ بلدة على ساحل الحبشة[(٢)]، وهي اليوم في الصومال. وهو غير الزيلعي " عثمان " شارح الكنز[(٣)]. وكانت وفاته سنة اثنتين وستين وسبعمائة بالقاهرة[(٤)].

❁ **شيوخه:**

سمع من أصحاب النجيب، وأخذ عن المزي[(٥)]، والذهبي[(٦)]، والفخر الزيلعي شارح الكنز، والقاضي علي بن عثمان التركماني المارديني، وابن عقيل النحوي، وغيرهم[(٧)].

قال الحافظ ابن حجر: "ذكر لي شيخنا العراقي أنه كان يرافقه في مطالعة الكتب الحديثية لتخريج الكتب التي كانا قد اعتنيا بتخريجها فالعراقي لتخريج أحاديث الأحياء والأحاديث التي يشير إليها الترمذي في الأبواب والزيلعي لتخريج أحاديث الهداية وتخريج أحاديث الكشاف فكان كل واحد منهما يعين الآخر ومن كتاب الزيلعي في تخريج الهداية استمد الزركشي في كثير مما كتبه من تخريج الرافعي "[(٨)].

❁ **مؤلفاته:**

خرج أحاديث كتاب الهداية للمرغيناني، في نصب الراية. وأحاديث كتاب الكشاف للزمخشري، في الإتحاف بأحاديث الكشاف. واستوعب ذلك استيعاباً بالغاً.

---

(١) (طبقات المفسرين للداودي ٢٩١/١) و (الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٩٥/٣).

(٢) لب اللباب في تحرير الأنساب: للسيوطي. (٤١/١).

(٣) انظر " الأعلام" لخير الدين الزركلي. طبع: دار العلم للملايين. بيروت. (١٤٧/٤).

(٤) (طبقات المفسرين للداودي ٢٩٢/١) و (الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٩٥/٣).

(٥) صرح الزيلعي أن المزي شيخه في مواضع منها: ١٨١/١، ٣٢٥، ٤١٠/٢، ٢٠٤/٣، ٧/٤، ٢٧٥.

(٦) صرح الزيلعي أن الذهبي شيخه في مواضع منها: ٢٤/١، ٣٨١، ٣٤/٣، ٢٣٥، ٣٤٠، ٣٤٧، ١١/٤، ٣٠.

(٧) (الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٩٥/٣).

(٨) (الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ٩٦/٣).

المطلب الثاني: دراسة عن الكتاب:

۞ موضوع الكتاب ومميزاته:

أما موضوع الكتاب: فهو تخريج أحاديث كتاب الهداية للمرغيناني.**وميزته** أنّه من أوائل الكتب المصنفة في التخريج، وإلا فأصحاب المذاهب لا يهتمون بتخريج الأحاديث ومعرفة صحيحها من سقيمها.

۞ رواية الكتاب:

يرويه غالب أصحاب الأثبات، بطريق أمين الدِّين الاقصرائي، عن الحافظ شمس الدَّين محمد بن الجزري المقرئ، عن المؤلف الزيلعي[1].

۞ منزلة الكتاب:

إن كتاب نصب الراية من أحسن كتب التخريج وأكثرها فائدة، وقد حوى من الفوائد والنفائس ما لا تفي هذه النبذة المختصرة بإحصائها، بَلْه استقصائها، ولذلك اعتنى الحفاظ بتحصيله وتعليقه واجتناء ثمراته، وهذا حافظ عصره ابن حجر الكناني يلخصه في الدراية، ويُنَوِّه بفضله في تلخيصه الحبير، ويصرح في طالعته أنه تتبع فوائده وزوائده من تخريج الزيلعي[2].

وتظهر لك أهمية الكتاب حين تعلم واقع كتب الفقه عموما، وفقه الحنفية خصوصا، فقد امتلأت كثير من هاتيك الكتب بالأحاديث الموضوعة والباطلة، بَلْه الضعيفة المنكرة، وتساهل مدونو فقه المذاهب في حشر الأخبار وحشدها انتصارا لمذاهبهم قبل التبين والتثبت من صحتها، فراجت كثير من البواطيل وشاعت وذاعت، وكثير منها مما لا أصل له في كتب الحديث، فاحتسب أولو الغيرة على السنة، وتوفروا على تخريج هاتيك الأخبار، وميزوا أكثرها، وبينوا الصحيح والسقيم، فأقاموا الحجة، وأوضحوا المحجة، ونصحوا الأمة، وكشفوا عن طالبي الدليل الصحيح الغمة.

وكتاب نصب الراية من أثرى كتب التخريج وأوسعها، ولم يقتصر على تخريج أحاديث الهداية، بل زانه بإيضاح أدلة المخالفين، وحلّى كتابه بنقول عزيزة، ونصوص نفيسة، نقلها عن كتب نادرة، ولم يكن الزيلعي مجرد ناقل جماع، بل كان في الجملة ناقدا مُوازنا، يكشف الأخطاء،

([1]) انظر: نصب الراية للزيلعي. مقدمة المحقق محمد عوامة. (١٢/١).

([2]) انظر: الدراية في تخريج أحاديث الهداية لابن حجر (١٠/١).

ويستدرك، ويُوازن بين بعض نسخ مصادره، وكان عف العبارة في الجملة، لكنه قد يشتد ويحتد، ويرمي بالحُمم والعبارات الجارحة، في النادر القليل.

وتظهر أهمية الكتاب حينما نعلم واقع كتب الفقه عموماً، وفقه الحنفية خصوصاً؛ فقد امتلأ كثير منها بالأحاديث الموضوعة والباطلة، بَلْه الضعيفة المنكرة، وقد تساهل معظم أصحاب المذاهب الفقهية في تثبت الأخبار من صحتها.

۞ منهج الإمام الزيلعي (رحمه الله) في هذا الكتاب:

(١) لم يقتصر على تخريج الأحاديث المُصَرح برفعها إلى النبي صلى الله عليه وسلم، بل يخرج ما وقف عليه من الأحاديث المرفوعة والموقوفة.

(٢) يبين ما كان أشار إليه المرغيناني من أحاديث ولو لم يصرح بكونها أحاديث، ولا يكتفي بسياق حديث واحد، بل تراه يجمع ويستقصي ويُحصي ما وقف عليه من المتابعات والشواهد.

(٣) كثيراً ما يقتل المسألة بحثاً، فيورد أحاديث المخالفين، ويتكلم عليها تصحيحاً وإعلالاً، وعلى رُواتها جرحاً وتعديلاً، ويُكثر من النقل ولو طال المبحث[(١)]، وكان يغلب عليه الإنصاف. ومن الأمثلة على ذلك: قول الدار قطني: "وهذا الحديث لم يسنده عن جابر بن عبد الله غير أبي حنيفة والحسن بن عمارة، وهما ضعيفان[(٢)].

(٤) قد يتعرض في بعض المواضع لبعض النكت والفوائد الفقهية، ويأتي باعتراضات على المخالفين[(٣)].

وكثيراً ما ينقل الأسانيد بتمامها، كما نقل سند السراج، ونقل سند الطبراني، و سند عبد الرزاق، و سند البيقي، و سند إسحاق وابن ماجه، و سند البزار[(٤)].

(٥) قد يقتصر على نقل بعض السند، كما تراه، في مواضع كثيرة جدا يعسّر إحصاؤها[(٥)].

(٦) وقد يقتصر على ذكر الصحابي الذي جاء من طريقه الحديث[(٦)].

(٧) وكثيراً ما ينقل كلام مخرج الحديث وكلام غيره[(١)].

---

(١) انظر: "نصب الراية" للزيلعي. (٣٤٦-٣٣٦/١).

(٢) انظر: (٨-٧/٢)، ونحوه في (١٠/٢، ٢٦٥/٤).

(٣) انظر: "نصب الراية" (٤٧/٤).

(٤) انظر: (١/ ١٠، ١٥، ١٧، ٢٥)، (١٢/١)، (١٧/١)، (٧٣/١)، (٩٦/٣)، (٦/١)، على التوالي.

(٥) المرجع السابق (٤٣٦/١).

(٦)نصب الراية ١٨/١، 19، 20.

(٨) وأحيانا يكتفي بالإحالة، كقوله: "وكأنه عند البخاري، ويُنظَر"، أو "يُنْظَر الصحيحان"، "وينبغي أن يُراجَع فيه نسخة أخرى، فإني لم أعتمد على النسخة، وعلقتُ هنا لأتذكره، والله أعلم"[٢]، وقال: "وذُكِر أنه في مسلم، وما وجدتُه، فليُراجَع"[٣]. وعلق أثرين من مصنف عبد الرزاق، ثم قال: "ويُنظَر الأسانيد فيه"[٤]. وقال: "وفي الخلاصة للنووي: صححه الحاكم في كتاب المستدرك فليُراجَع"[٥].

(٩) يدقق في التخريج والإحالات إلى الكتب، انظر مثلاً تخريجه حديث الأعمال بالنيات[٦]، ويلتزم ذلك غالباً إذا كان الحديث في غير مظنته[٧].

❁ نقده واعتراضه على من سبقه:

كثيراً ما نرى الزيلعي رحمه الله ينتقد ويعترض على من سبقه، نذكر هنا بعضاً منها:

(١) خرج حديثاً من الصحيحين ثم قال: "واقتصر شيخنا علاء الدين ـ مقلداً لغيره ـ على حديث عزاه للدارقطني عن أبي هريرة ـ وهذا ذُهول فاحش، فإنه في الكتب الستة، فالمقلِّد ذهل، والمقلَّد جهل"[٨] وقال: و"غفل المنذري في مختصره عن ابن ماجه، فلم يَعْزُهُ إليه"[٩].

(٢) ومن شدته في النقد قوله: "وجهل من عزاه لأبي داود، وأبو داود لم يذكره في سننه ولا في مراسيله"[١٠].

(٣) واعتنى بنقل بعض تعقبات الذهبي في تلخيصه المستدرك[١]، وذكر أن الحاكم سكت عن حديث، وأن الذهبي صححه في مختصره[٢].

---

(١)المرجع السابق (١٧٩/٣، ١٥٦/٢).
(٢)نصب الراية (٤٣٥/٣).
(٣)المرجع السابق (٤٩٣/٢).
(٤)السابق (٤٨٨/٢).
(٥)نصب الراية (١٣٢/٢).
(٦) المرجع السابق (٣٠١/١).
(٧) راجع المواضع: (١١٦/١، ٤٨٨/٢، ١٦٩/٣، ١٧١،٤، ٢٨١/١٧٠، ١٦٢، ٧١-٢٨٢.) من نصب الراية.
(٨)نصب الراية (٢١٩/١). وكرر نحو ذلك (٢/١، ٢٤).
(٩) نصب الراية (٤٩/٤).
(١٠)نصب الراية (٧/٤).

وهو أول من رأيته جاء بدعوى إقرار الذهبي تصحيح الحاكم، فقد ذكر حديثا رواه الحاكم وصحح سنده، ثم قال: وأقره الذهبي عليه اهـ.

وذكر المرغيناني حديثا باطلا لا أصل له، فقال الزيلعي: لم أعرف الحديث الذي أشار إليه المصنف(٣).

(٤) **لما قال المرغيناني: قال عليه السلام: إن الله يحب التيامن في كل شيء .قال الزيلعي: قلت: غريب بهذا اللفظ، وروى الأئمة الستة في كتبهم من حديث مسروق عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ يحب التيامن في كل شيء، [حتى؟] في طهوره، وتنعله، وترجله، وشأنه كله.**

(٥) ذكر المرغيناني أن النبي ﷺ قال: لا جمعة ولا تشريق ولا فطر ولا أضحى إلا في مصر جامع، قال الزيلعي: غريب مرفوعاً، وإنما وجدناه موقوفاً على علي(٤). ثم خرجه من مصنف عبد الرزاق وابن أبي شيبة والمعرفة للبيهقي موقوفاً على علي ﷺ .

(٦) له تنبيهات مهمة المتصلة بمنهج تخريج الأحاديث، منها ما سطره في الحديث: "ابدءوا بما بدأ الله به"، فقال: "اعلم أن هذا الحديث ورد بصيغة الخبر، وهي: أبدأ، كما رواه مسلم في حديث جابر الطويل، أو: نبدأ، كما رواه أبو داود، والترمذي، وابن ماجه، ومالك في "الموطأ"(٥)، والثاني بصيغة الأمر(٦)، فهي ابدءوا، وهذا هو حديث الكتاب، وهو عند النسائي، والدارقطني، ثم البيهقي في "سننهما" وإنما ذكرت ذلك لأن بعض الفقهاء عزا لفظ الأمر لمسلم، وهو وهم منه، وقد يحتمل هذا من المحدث لأن المحدث إنما ينظر في الإسناد وما يتعلق به، ولا يحتمل ذلك من الفقيه، لأن وظيفته استنباط الأحكام من الألفاظ، فالمحدث إذا قال: أخرجه فلان، فإنه يريد أصل الحديث لا بتلك الألفاظ بعينها، ولذلك اقتصر أصحاب الأطراف على ذكر طرف الحديث، فعلى الفقيه إذا أراد أن يحتج بحديث، على حكم أن تكون

---

(١)نصب الراية (*1/297* ، *344*،*4/30*،*241-242.*).

(٢)نصب الراية (٣٤٧/٣).

(٣)نصب الراية (٥٥/٤).

(٤)نصب الراية (١٩٥/٢).

(٥) عند الترمذي في "باب ما جاء أنه يبدأ بالصفا" ص ١١٧، وعند أبي داود في حديث جابر: ص ٢٦٢، وعند ابن ماجه في "باب حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم" ص ٢٢٨، و"موطأ مالك - في باب البدء بالصفا في السعي" ص ١٤٥.

(٦) عند النسائي في "باب القول بعد ركعتي الطواف" في حديث جابر: ص ٣٩ - ج ٢، والبيهقي: ص ٩٤ - ج ٥، وعند الدارقطني: ص ٢٧٠.

تلك اللفظة التي تعطيه موجودة فيه، حتى إن بعض الفقهاء احتج بهذه اللفظة، أعني قوله: ابدءوا بما بدأ الله به على وجوب الترتيب في الوضوء"[١].

بعض الأخطاء التي وقعت له في الكتاب:

(١) عزا حديث: "أسرعوا بالجنازة" إلى الأربعة، مع أنه عند البخاري ومسلم[٢]. ثم عكس الأمر فعزا حديثاً عند أصحاب السنن إلى أصحاب الكتب الستة[٣].

(٢) قوله: "وروى إسحاق بن راهويه في مسنده باقيه، فقال: أخبرنا الثوري، عن عاصم بن كليب"[٤]، وهذا غلط واضح، فإن إسحاق لم يُدرك الثوري، بل ولد سنة وفاة الثوري ه سنة ١٦١هـ، ولعل إسحاق رواه عن سفيان بن عيينة، وأهمله ولم ينسبه، فغلط الزيلعي وظن أنه الثوري، وكتب ما ارتسم في ذهنه، راويًا بالمعنى، فزلّ وزلق.

(٣) قوله: "والحسن لم يسمع من أنس، كما قال البزار"[٥]، وسماع الحسن من أنس مما لا يخالف فيه حَدِيثيٌّ، والزيلعي نفسَه نقل قبل ذلك بورقة ٩٠١ٌّ قول البزار: "فأما الذين سمع منهم، فهو أنس بن مالك.

(٤) وعزا حديث قصة الحديبية إلى البخاري ومسلم، والصحيح أنه من أفراد البخاري[٦].

١. موارده ومصادره:

لم يقتصر الزيلعي على التخريج من المصنفات والجوامع والمسانيد والصحاح والسنن، بل تنوعت مصادره، ونقل عن مصادر غزيرة، وكتب نادرة، تدل على أن الرجل طويل الباع، واسع الاطلاع، صاحب تفنّن في العلوم، ومن أكثر من أفاد منه الزيلعي: ابن القطان في "بيان الوهم والإيهام"، وابن دقيق العيد في الإمام، وابن عبد الهادي في التنقيح وغيره.

٢. عناية العلماء بالكتاب:

---

(١) نصب الراية (٣/٥٤-٥٥).

(٢) المرجع السابق (٢/٢٨٩).

(٣) المرجع السابق (٣/٣٥).

(٤) المرجع السابق: (1/ 381)

(٥) المرجع السابق (١/٩٢).

(٦) المرجع السابق (3/129).

اعتنى العلماء ومحبي علم السنة بهذا الكتاب، وخدموه من عدة جوانب: تلخيصه وتذييله، وتصحيحه، وكذا ترتيب الرواة الواردين فيه، وفيما يلي بيانه بإيجاز:

(١) لخص الحافظ ابن حجر هذا الكتاب، وسماه الدراية في تلخيص نصب الراية ، وطبع مرتين - بالهند - ، وسموه في طبعة نصب الراية. وطبع أيضاً على هوامش الهداية.

(٢) وللشيخ المحدث قاسم بن قطلوبغا الحنفي، ذيل على هذا التخريج، سماه: منية الألمعي فيما فات من تخريج أحاديث الهداية ـ للزيلعي[١].

(٣) ويحسن التنويه بكتاب "تحقيق الغاية بترتيب الرواة المترجم لهم في نصب الراية" للشيخ ثناء الله الزاهدي، فهو فهرس مفيد يساعد الباحث على الوقوف على الرواة الذين عَرَض لهم الزيلعي في كتابه[٢].

(٤) كما قام الشيخ عبدالعزيز الديوبندي الفنجاني بتصحيح الكتاب ووضع حواشيه إلى كتاب الحج، ثم أكملها محمد يوسف الكاملفوري، طبع ذلك بتحقيق محمد عوامة ونشره باشتراك مؤسسة الريان بيروت. ودار القبلة بجدة. في عام ١٤١٨هـ. في أربعة أجزاء.

☆☆☆

---

(١) انظر: "نصب الراية " للزيلعي. مقدمة المحقق محمد عوامة. (١٢/١).

(٢) المرجع السابق.

المبحث الثاني

البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير لابن الملقن (رحمه الله).

المطلب الأول :ترجمة موجزة للإمام ابن الملقّن:

٣. **اسمه ونسبه:**

هو عمر بن علي بن أحمد بن محمد بن عبد الله، سراج الدين أبو حفص الأنصاري الوادي آشي الأندلسي التكروروي المصري الشافعي، ويُعرف بابن النحوي، لأنّ أباه كان نحوياً. أصله من وادي آش بالأندلس، ثم انتقل أبوه منها إلى تكرور، ثم قدم القاهرة بعد أن ولد له صاحب الترجمة بسنة.(١)

مولده : ولد في الثاني والعشرين من شهر ربيع الأول سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة(٢).

٤. **مذهبه:**

كان على مذهب الأشعرية في الاعتقاد، والصّوفية في السلوك.(٣)

٥. **شيوخه:**

خليل بن كيكلدي العلائي ـ عبد الرحمن الصالحي ـ عبد الرحيم الإسنوي ـ ابن هشام ـ علي بن عبد الكافي السبكي ـ عبد العزيز الكناني المعروف بابن جماعة ـ إبراهيم المناوي.

٦. **تلاميذه:**

عبد الرحيم بن الحسين العراقي ـ أحمد بن عثمان الريشي ـ أحمد بن علي المقريزي ـ ابن حجر العسقلاني ـ محمد بن موسى الدميري.(٤)

٧. **مصنّفاته:**

له نحو ثلاثمائة مصنف، منها:

---

(١)– إنباء الغمر، للحافظ ابن حجر – البدر الطالع، للشوكاني – لحظ الألحاظ، لابن فهد. موقع الجمعية العلمية السعودية للسنة و علومها.

(٢)الضوء اللامع (٦/١٠٠).

(٣)– السابق.

(٤)– السابق .

- " إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال ".
- " التذكرة في علوم الحديث "
- " الاعلام بفوائد عمدة الاحكام "
- " إيضاح الارتياب في معرفة ما يشتبه ويتصحف من الأسماء والأنساب "
- " غريب كتاب الله العزيز "
- " التوضيح لشرح الجامع الصحيح "
- " البدر المنير " في تخريج أحاديث شرح الوجيز للرافعي
- " خلاصة الفتاوي في تسهيل أسرار الحاوي ".

٨. وفاته:

توفي ابن الملقن ليلة الجمعة سادس عشر ربيع الأول سنة أربع وثمانمائة، عن إحدى وثمانين سنة.[(١)]

المطلب الثاني: دراسة عن الكتاب:

٩. اسم الكتاب:

ألف أبو حامد الغزالي كتابا سماه "الوجيز" في الفقه الشافعي. ثم شرحه عبدُ الكريم الرافعي في كتابه "الْفَتْح الْعَزِيز فِي شرح الْوَجِيز" ويسمى "الشرح الكبير". ثم خرج ابن الملقن أحاديث هذا الشرح في كتابه "البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير"، كما ذكر الإمام في مقدمته حيث قال: "ووسمته بـ «البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير»[(٢)].

١٠. موضوع الكتاب:

الكتاب يعد من كتب التخريج، إذ موضوعه يتناول الأحاديث والآثار الواقعة في " الشرح الكبير " للإمام الرافعي.

١١. محتويات الكتاب:

يحتوي الكتاب على زبد التآليف الحديثية أُصُولهَا وفروعها قديمها وحديثها زَائِدَة عَلَى مائَة تأليف نظرتها كَمَا عددتها فِيهِ أَرْجُو أن باحثه ومحصله يلْتَحق بأئمته الأكابر وَلَا يفوتهُ من الْمُحْتَاج إِلَيْهِ

---

(١)– إنباء الغمر، للحافظ ابن حجر – البدر الطالع، للشوكاني – لحظ الألحاظ، لابن فهد.موقع الجمعية العلمية السعودية للسنة و علومها.

(٢) البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير (١/٢٩٤).

إِلَّا النَّادِر لِأَن شرح الْوَجِيز احتوى عَلَى غَالب مَا فِي كتب الْأَصْحَاب من الْأَقْوَال وَالْوُجُوه والطرق وَعَلَى أُلُوف من الْأَحَادِيث والْآثَار تنيف عَلَى أَرْبَعَة آلَاف بمكررها وَقد بيناها فِي لْكتاب الْمَذْكُور عَلَى حسب أَنْوَاعهَا من الصِّحَّة وَالْحسن والضعف والاتصال والإرسال والإعضال والانقطاع وَالْقلب والغرابة والشذوذ والنكرة وَالتَّعْلِيل والوضع والإدراج وَالِاخْتِلَاف والناسخ والمنسوخ إِلَى غير ذَلِك من علومه الجمة كضبط أَلْفَاظ وَأَسْمَاء وَتَفْسِير غَرِيب وإيضاح مُشكل وَجمع متن أَحَادِيث متعارضة وَالْجَوَاب عَنْهَا

١٢. ترتيب الكتاب:

يشتمل الكتاب على الكتب و الأبواب بدأ من كتاب الطهارة ثم كتاب الأحداث و كتاب الحيض و في الإختتام ذكر كتاب أُمَّهَات الْأَوْلَاد.

أما عن طريقة ترتيبه للكتاب، فيفصح عن ذلك في مقدمة حيث يقول: "وكنت عزمت على أن أرتب أحاديث وآثار الكتاب المذكور على مسانيد الصحابة فأذكر الصحابي ، وعدة ما روى من الأحاديث وما له من الأثار، فثنيت العنان عن ذلك، لوجهين أجدهما: أن الإمام الرافعي، في كثير من المواطن لا يذكر إلا نفس الحديث ، ويحذف الراوي، إذ هو موضع الحاجة فلا يهتدي طالب الحديث إليه، لأنه لا يعرف مظنته.

الثاني: أن ذلك يعسر على الفقيه فإنه يستدعي معرفة جميع الأحاديث والأثار الواقعة في شرح الرافعي واستحضارها وهي زائدة على أربعة آلاف بمكررها، وربما عسر ذلك عليهم فرتبته على ترتيب "شرح الرافعي" لا أغير منه شيئا بتقديم ولا بتأخير، فأذكر كل باب وما تضمنه من الأحاديث والآثار، فمتى طلب الطالب حديثا أو أثرا في "كتاب الطهارة" منه فزع إلى كتاب الطهارة من هذا التأليف، أو في "كتاب الطهارة" منه فزع إلى كتاب الطهارة من هذا التأليف، أو في كتاب الصلاة فزع إلى كتاب الصلاة منه، وهكذا أولاً فأول على الترتيب والولاء آخر الكتاب إن شاء الله تعالى[1].

١٣. منهج المؤلف في هذا الكتاب:

سلك ابن الملقن منهجاً وسطاً في التخريج وقد أفصح بذلك حيث قال في المقدمة: "وأتوسط في العبارة فيما أورده من علل الحديث ومتعلقاته، وإذا توارد على التعليل أو غيره من الفنون المتعلقة به أئمة ، ذكرت قول أشهرهم لئلا يطول الكتاب". وقال: "شرعت فِي ذَلِك ذَاكِرًا من

---

(١) انظر: "البدر المنير" مقدمة المحقق: مصطفى أبو الغيط عبد الحي وآخرون. (ص ١٧٥).

الطّرق أصَحها أَو أحْسنهَا وَمن المقالات أرجحها مُشِيرا بِقَوْلِي مُتَّفق عَلَيْهِ لما رَوَاهُ إمامَا الْمُحدثين أَبُو عبد الله مُحَمَّد ابْن إِسْمَاعِيل بن إِبْرَاهِيم بن بردذبه الْجعْفِيّ البُخَارِيّ وَأَبُو الْحُسَيْن مُسلم بن الْحجَّاج الْقشيرِي النَّيْسَابُورِي وبقولي رَوَاهُ الْأَرْبَعَة لما رَوَاهُ التِّرْمِذِيّ فِي جَامعه وَأَبُو دَاوُد وَالنَّسَائِيّ وَابْن مَاجَه فِي سُنَنهمْ وبقولي رَوَاهُ الثَّلَاثَة لما رَوَاهُ المذكورون خلا ابْن مَاجَه فِي سُنَنهمْ وبقولي غَرِيب أَنِّي لَا أعلم من رَوَاهُ وَمَا عدا ذَلِك أسمي من رَوَاهُ وَحَيْثُ أطلقت النَّقْل عَن الْبَيْهَقِيّ فَهُوَ فِي سُننه الْكَبِير وَهَذَا الْمُخْتَصر عَلَى تَرْتِيب أَصله لَا أغير مِنْهُ شَيْئا بِتَقْدِيم وَلَا تَأْخِير فلعلك ترَى أيهَا النَّاظر حَدِيثا غير مُنَاسِب للباب فَأعْلم أَن الرَّافِعِيّ ذكره كَذَلِك فَإِن دعِي هَذَا الْمُخْتَصر بالخلاصة كَانَ باسمه وافيا وَلما يرومه طَالبا كَافِيا أَو الْمدْخل كَانَت سمة صَادِقَة وللحقيقة مُطَابقَة وَهَذَا الْمُخْتَصر أسلك فِيهِ طَرِيق الْإِيضَاح قَلِيلا لَا الِاخْتِصَار جدا فَإِن رمت جعلته كالأحراف فقد لخصته فِي كراريس لَطِيفَة مُسَمًّى بالمنتقى نفع الله بِالْجَمِيعِ بِمُحَمد وَآله وجعلهم مقربين من رضوانه مبعدين من سخطه وحرمانه نافعين لكاتبهم وسامعهم نفعا شَامِلاً فِي الْحَال والمآل إِنَّه لما يَشَاء فعال لا رب سواهُ وَلَا مرجو إِلا إِيَّاه".

(١) يحصر ابن الملقن الأحاديث التي وردت في الباب، فمثلاً في كتاب الصلاة، باب صلاة التطوع قال ابن الملقن: "ذكر فيه رحمه الله أحاديث وآثار، أما الأحاديث فسبعة وأربعون حديثاً". ثم يذكر كل حديث على حدة ويحصر طرقه قبل الكلام عليه.

(٢) غالبا ما يصرح بالحكم على الحديث في أوله بالصحة أو الحسن أو الضعف أو الغرابة .. الخ.

(٣) إذا كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما، فإنه يكتفي بالعزو إليهما ولا يتعدى إلى غيرهما إلا إذا كان هناك فائدة، وأما إذا لم يكن الحديث في الصحيحن، فإنه يعزوه لمن أخرجه من أصحاب السنن والمسانيد والمعاجم مقدماً أصحاب السنن الأربعة، حيث قال في المقدمة: "فإن كان الحديث أو الأثر في صحيحي الإمامين: أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري وأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، أو أحدهما أكتفيت بعزوه إليهما أو إليه، ولا أعرج على من رواه غيرهما من باقي أصحاب السنة والمسانيد الصحاح، لأنه لا فائدة في الأطالة بذلك، وإن كان الحافظ مجد الدين عبد السلام ابن تيمية إعتمد ذلك في أحكامه لأن الغرض الإختصار، ذلك عندي من أيسر شيئ اللهم إلا أن يكون في الحديث زيادة عند غيرهما، والحاجة داعية إلى ذلك فأشفعه بالعزو إليهم، وإن لم يكن الحديث في واحد من الصحيحين عزيته إلى من أخرجه من الأئمة".

(٤) إذا كان الحديث في الكتاب في مظانه، فإنه يطلق العزو إليه. أما إذا كان الحديث في غير مظانه، فإنه يقيد العزو بالباب الذي يوجد فيه فقد صرح بذلك في مقدمته حيث قال: "وكل نقولاتها في الكتاب معزوة إلى قائلها وناقلها، فإن كان في المظنة أطلقته وإن لم يكن فيها قيدته ببابه.

(٥) غالباً ما يعين لفظ من أخرجه، فيقول مثلاً: "وهذا لفظ البخاري أو مسلم أو أبي داود ...الخ".

(٦) قد يتطرق إلى ذكر روايات الحديث. فمثلاً عند تخريج لحديث أبي موسى الأشغري، قال: "دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم، وطرف السواك على لسانه". قال ابن الملقن: رواه البخاري ومسلم. وفي رواية للبخاري "رأيته يستن بسواك بيده يقول: أع أع والسواك فيه كأنه يتهوع". وفي رواية للنسائي وابن خزيمة، وابن حبان: "عأ عأ". وفي رواية للجوزقي في "صحيحة": "أخ أخ أخ". وفي رواية لأبي داودك "أه أه" بهمزة مضمومة، وقيل: مفتوحة والهاء ساكنة.

(٧) يعزو الأحاديث التي صرح بها الرافعي، بأنها أحاديث أومأ إليها، فقد صرح بذلك في حديث "المؤذن أملك بالأذان، والإمام أملك بالإقامة"[(١)].

(٨) أحياناً يتعرض ابن الملقن للحكم الفقهي المستنبط من الحديث فمثلاً في حديث: "من أذن فهو يقيم". قال ابن الملقن: "هذا الحديث أستدل به الرافعي على أنه إذا أذن جماعة على الترتيب فالأول أولى بالإقامة فانه قال: فإذا انتهى الأمر إلى الإقامة فإذا أذنوا على الترتيب، فالأول أولى بالإقامة ثم ذكر الحديث، وليس مطابقاً لما أدعاه، إذ هو دليل على أن من أذن وحده يقيم، ولا يلزم من إقامة من انفرد الاذان انفراد من أذن أولا بالإقامة، وفي حديث عبد الله بن زيد الذي ذكره الرافعي بعد هذا، وفي هذا نظر، فانه ليس فيه تعدد الأذان، وانما فيه انفرد واحد به والآخر بالإقامة، فتفطن له"[(٢)].

(٩) ويعتمد في تخريجه على أكثر من نسخة للكتاب الواحد.

(١٠) ينقل أقوال الأئمة في الجرح والتعديل، ولكن أحياناً يناقش أقواله"[(٣)]

١٤. أدب ابن الملقن في نقده للعلماء:

---

(١)مقدمة التحقيق (ص١٧٨).

(٢)المرجع السابق (١٩٨).

(٣) انظر: "البدر المنير" مقدمة المحقق: مصطفى عبد الحي وآخرون. (ص ١٧٤– ٢٠٠).

التزم ابن الملقن رحمه الله الأدب الجم في نقده للعلماء ولعلك تلمس ذلك في مقدمته حيث قال: "وأنبه مع ذلك على ما أظهره الله على يدي مما وقع للمتقدمين والمتأخرين من وهم أو غلط ، أو اعتراض أو استدراك قاصداً بذلك النصيحة للمسلمين حاشا الظهور أو التنقيص معاذ الله من ذلك فهل الفضل إلا للمتقدم، وغالب ذلك إنما يقع من التقليد، ونحن براء منه بحمد الله ومنه[1].

١٥. أهميّة الكتاب:

تتبيّن أهميّة هذا من الكتاب في النواحي الآتية:

(١) أنه يتعلق بتخريج أحاديث الأحكام، إذ بها يعرف الحلال والحرام ...

(٢) أن موضوعه يتعلق بتخريج أحاديث كتاب الرافعي الذي نال شهرة واسعة.

(٣) الأحكام لا يجوز أن تثبت إلا بالأحاديث الصحيحة.

(٤) يعد هذا الكتاب موسوعة في باب التخريج. حوى بين طياته جملة وافرة من أحاديث الأحكام.

(٥) ومما يميز هذا الكتاب أن مصنفه كان يجتهد في جمع طرق الحديث على قدر الاستيعاب"[2].

١٦. عناية العلماء بهذا الكتاب:

هناك أكثر من اختصار لكتاب "البدر المنير" منها:

(١) خلاصة البدر المنير لابن الملقن كتابه "البدر المنير"

(٢) المنتقى من خلاصة البدر المنير للمؤلف أيضا حيث اشار إليه في مقدمة "خلاصة البدر المنير" فقال: فان رمت جعلته كلأحرف فقد لخصته في كراريس لطيفة مسمى بالمنتقى.

(٣) تلخيص الحبير للحافظ ابن حجر العسقلاني، وهو من أكثر الكتب شهرة في مجال التخريج[3].

---

(١)مقدمة التحقيق (٢٠٦).

(٢) انظر: "البدر المنير" مقدمة المحقق (ص ٢٠٨- ٢١٥).

(٣)مقدمة التحقيق (ص١٧٠، ١٧١).

المبحث الثالث

المغني عن حمل الأسفار في الأسفار للعراقي (رحمه الله)

المطلب الأول: ترجمة موجزة للحافظ العراقي:

۞ اسمه ونسبه:

هو الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، ولد بمنشاة المهراني بين مصر والقاهر سنة ٧٢٥هـ[1]، وتوفي سنة ٨٠٥هـ[2].

۞ شيوخه:

أبو القسم بن سيد الناس أخو الحافظ فتح الدين وناصر الدين محمد بن إسماعيل الايوبي بن الملوك وبمصر ابن عبد الهادي ومحمد بن علي بن عبد العزيز القطرواني وبمكة أحمد بن قاسم الحراري والفقيه خليل إمام المالكية بها وبالمدينة العفيف المطري وببيت المقدس العلائي وبالخليل خليل بن عيسى القيمري وبدمشق ابن الخباز وبصالحيتها ابن قيم الضيائية والشهاب المرداوي وبحلب سليمان بن إبراهيم بن المطوع والجمال إبراهيم ابن الشهاب محمود[3].

۞ مؤلفاته:

له مؤلفات بديعة في الحديث وعلومه منها الألفية التي اشتهرت في اللآفاق وشرحها. وتخريج أحاديث الأحياء وتخريج الأحاديث التي يشير إليها الترمذي في كل باب وشرع في إملاء الحديث من سنة ٧٩٦هـ فأحيا الله تعالى به سنة الإملاء بعد ان كانت داثرة. فأملى اكثر من أربعمائة مجلس[4].

المطلب الثاني: دراسة عن الكتاب:

۞ اسم الكتاب وموضوعه:

---

(١) الضوء اللامع - (ج ٢/ ص ٣٠٤). أصول التخريج ودراسة الأسانيد (ص٣١ الحاشية).

(٢)المرجع السابق - (ج ٢/ ص ٣٠٨).

(٣) المرجع السابق - (ج ٢/ ص ٣٠٤).

(٤) أصول التخريج ودراسة الأسانيد (ص٣١ الحاشية).

اسم الكتاب: هو «المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار» كما سماه به المؤلف في مقدمته[1]، وموضوعه تخريج الأحاديث التي في كتاب "إحياء علوم الدين" للغزالي. طبع هذا التخريج بذيل كتاب "إحياء علوم الدين"وهو تخريج نفيس مفيد جداً، يدل على رسوخ قدم العراقي في علوم الحديث، وطول باعه

منهج المؤلف في الكتاب:

(١) طريقته في التخريج:

إن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفى بعزوه إليه. وإذا لم يكن في الصحيحين أو أحدهما ذكر من أخرجه من بقية أصحاب الكتب الستة، وإذا كان في أحد الكتب الستة لم يعزه إلى غيرها، إلا لغرض مفيد ، كأن يكون من أخرجه ممن التزم الصحة في كتابه، أو كان لفظه أقرب الى لفظه الذي في "الإحياء" واذا لم يكن الحديث في أحد الكتب الستة ذكر مواضعه في غيرها من كتب الحديث المشهورة الكثيرة، وإذا تكرر الحديث في "الإحياء" فإن تكرر في باب واحد ذكر تخريجه أول مرة غالبا. وقد يكرر تخريجه لغرض ، أو لذهول عن كونه تقدم تخريجه، وان كان التكرار في باب آخر ، خرجه في جميع المواضع، ونبه على أنه تقدم وربما ذهل عن التنبيه.

(٢) طريقته في عرض التخريج:

يذكر طرف الحديث الذي في "الإحياء" وصحابيّه ومخرجه ثم يبين صحته أو حسنه أو ضعفه. واذا لم يكن للحديث أصل في كتب السنة بين ذلك بقوله: لا أصل له، واحيانا يقول: لا أعرفه أي لا يعرفه حديثا في كتب السنة في حدود اطلاعه . وهذا دقة منه في التعبير رحمه الله .

ثم إن هذا التخريج المطبوع هو التخريج المختصر من التخريج الكبير الموسع وقد اشار العراقي الى ذلك في مقدمته فقال: "فلما وفق الله تعالى لاكمال الكلام على أحاديث إحياء علوم الدين في سنة إحدي وخمسين تعذر الوقوف على بعض أحاديثه، فأخرت تبيضه الى سنة ستين فظفرت بكثير مما غرب عني علمه ثم شرعت في تبييضه في مصنف متوسط حجمه، وأنا مع ذلك متباطئ في اكماله غير متعرض لتركه واهماله الى ان ظفرت باكثر ما كنت لم أقف عليه. وتكرر السؤال من جماعة في اكماله فأجابت وبادرت اليه ولكني اختصرته في غاية الاختصار ليسهل تحصيله وحمله في الأسفار فاقتصرت فيه على ذكر طرف الحديث، وصحابيّه ومخرجه وبيان صحته أو

([1]) انظر: مقدمة المغني عن حمل الأسفار (٣/١).

حسنه أو ضعفه مخرجه فان ذلك هو المقصود الأعظم عن أبناء الآخرة، بل وعند كثير من المحدثين عند المذاكرة والمناظرة . وأبين ما ليس له أصل في كتب الأصول[1].

(٣) نموذج التخريج:

قال العراقي: حديث (خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه شيء إلا ما غيّر لونه أو طعمه أو ريحه) أخرجه ابن ماجه من حديث أبي أمامة باسناد ضعيف وقد رواه بدون الإستثناء أبو داود والنسائي والترمذي من حديث أبي سعيد، وصححه أبو داود وغيره"[2].

۞ أهمية الكتاب:

هذا التخريج ضروري ومهم جداً، لأن كتاب"إحياء علوم الدين" يشتمل على كثير من الأحاديث الضعيفة والواهية، بل والموضوعة، فتولى هذا التخريج بيانها، وميز صحيحها من سقيمها، بشكل مختصر، وبعبارة سهلة واضحة، فجزي الله الحافظ العراقي.

***

(١)أصول التخريج ودراسة الأسانيد (٣٢). مقدمة التخريج بذيل "الإحياء" (١/١).

(٢)الإحياء (١٣٠/١).

المبحث الرابع

الفتح السماوي بتخريج أحاديث البيضاوي للمناوي (رحمه الله).

المطلب الأول: ترجمة موجزة للمناوي:

اسمه و نسبه:

هو محمد عبد الرءوف بن تاج العارفين ابن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري، زين الدين: من كبار العلماء بالدين والفنون. ولد سنة ٩٥٢هـ، وتوفي سنة ١٠٣١هـ.

مصنفاته:

له نحو ثمانين مصنفاً، منها " التيسير " في شرح الجامع الصغير، مجلدان، اختصره من شرحه الكبير (فيض القدير "، و(شرح الشمائل للترمذي)، و(غاية الإرشاد إلى معرفة أحكام الحيوان والنبات والجماد)[(١)].

المطلب الثاني: دراسة عن الكتاب:

اسم الكتاب:

يقول المؤلف في مقدمة كتابه : "لم أقف عَلَى من أفرد تَخْرِيج الْأَحَادِيث الْوَاقِعَة فِي تَفْسِير القَاضِي(يعني البيضاوي) . طيب الله ثراه وَجعل الْجنَّة مثواه . بتأليف مُسْتَقل، مَعَ دُعَاء الْحَاجة بل الضَّرُورَة إِلَى ذَلِك أشد، إِذْ مِنْهَا الصَّحِيح، والضعيف، والموضوع، وَمَا لَا أصل لَهُ، وَلم يُوقف لَهُ عَلَى خبر بِالْكُلِّيَّةِ . فأفردت لذَلِك هَذِه العجالة، ... وسميته (الْفَتْح السماوي بتخريج أَحَادِيث القَاضِي الْبَيْضَاوِيّ) وَمن مد الْكَوْن أَسْتَمدّ العون، وَهُوَ حسبي، وَنعم الْوَكِيل"[(٢)].

منهج المؤلف في هذا الكتاب:

(١) سلك في تخريجه هذا طريقة الإيجاز و الاختصار دون التطويل والإطناب ...

(٢) يبيِّن إذا كان في الحديث إرسال أو انقطاع، ومثاله:

في سُورَة الْفَاتِحَة "قَول القَاضِي رَحِمَهُ اللَّهُ :لقَوْله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم : (هِيَ شِفَاء من كل دَاء)، رُوَاة الدَّارمِيّ فِي مُسْنده وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيّ فِي الشّعب عَن عبد الْملك بن عُمَيْر مُرْسلاً"[(٣)].

---

(١) الأعلام للزركلي (٣/٢٠٥).

(٢) مقدمة مؤلف الفتح السماوي (١/٩٠).

(٣)الفتح السماوي ١/٩١).

وفي سُورَة الْبَقَرَة: "قَوْله: وَمَا رَوَى ابْن مَسْعُود أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم قَالَ: من قَرَأَ حرفا من كتاب الله فَلَهُ حَسَنَة ،والحسنة بعشر أَمْثَالهَا لا أَقُول(الم) حرف ، بل «ألف» حرف، و «لام» حرف، و«مِيم» حرف...الحَدِيث، رَوَاهُ التِّرْمِذِيّ، وَقَالَ: صَحِيح، وَلم يُخرجهُ أحد من السِّتَّة غَيره، وَلَا أَحْمد، نعم ، أخرجه البُخَارِيّ فِي تَارِيخه وَالْحَاكِم فِي مُسْتَدْركه. وَصَححهُ. وَابْن الأَنْبَارِي ، وَابْن الضريس ، وَغَيرهم"(١).

(٣) قام بتخريج الأحاديث التي رواها الشيخان و يذكر اسم الصحابي ويحذف الإسناد كاملاً، ومثاله في سُورَة النِّسَاء: «قَوْله»: "وَعنهُ عَلَيْهِ السَّلام: (الرَّحِم معلقَة بالعرش) الحَدِيث، أخرجه الشَّيْخَانِ من حَدِيث عَائِشَة"(٢).

(٤) في بعض الأحيان يذكرالإسناد كاملاً اذا كان الحديث مخرجاً من غير كتب الأحاديث ككتب التفسير و غيرها، مثاله قَوْله : "وَعنهُ عَلَيْهِ السَّلام أن رجلاً قَالَ لَهُ: إن فِي حجري يَتِيماً أَفَآكُل من مَاله؟ قَالَ: بِالْمَعْرُوفِ غير متأثل مَالاً وَلَا واق بِمَا لَهُ. أخرجه الثَّعْلَبِيّ من طَرِيق مُعَاوِيَة بن هِشَام عَن ابْن أبي نجيح عَن الْحسن العرني عَن ابْن عَبَّاس"(٣).

(٥) اهتمّ المناوي بذكر اختلاف الألفاظ في الحديث بعد عزوه إلى مصدره، مثاله في سُورَة الْأَنْعَام قَوْله : "كَمَا مثل جِبْرِيل فِي صُورَة دحْيَة. هَذَا حَدِيث مُتَّفق عَلَيْهِ من رِوَايَة أبي عُثْمَان النَّهْدِيّ عَن أُسَامَة بن زيد، قَالَ نبئت أن جِبْرِيل أَتَى النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم وَعِنْده أم سَلمَة، فَجعل يتحدث ثمَّ قَامَ فَقَالَ نَبِي الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم لأم سَلمَة: من هَذَا: فَقَالَت: دحْيَة الْكَلْبِيّ.

وَأخرج النَّسَائِيّ بِسَنَد صَحِيح عَن ابْن عمر قَالَ: كَانَ جِبْرِيل يَأْتِي النَّبِي عَلَيْهِ السَّلَام فِي صُورَة حدية الْكَلْبِي"(٤).

(٦) أحياناً نجد المناوي ينقل الحكم على الأسانيد من أقوال من سبق، مثاله قَوْله : "لقَوْله عَلَيْهِ السَّلَام: إذا اسْتكْمل الْمَوْلُود خمس عشرَة سنة كتب مَا لَهُ وَعَلِيهِ وأقيمت عَلَيْهِ الْحُدُود. أخرجه الْبَيْهَقِيّ فِي الخلافيات من حَدِيث أنس، قَالَ: إِسْنَاده ضَعِيف"(٥).

---

(١) المرجع السابق: (١/١٢٢).
(٢) المرجع السابق: (٢/٤٥٧).
(٣) المرجع السابق: (٢/٤٥٩).
(٤)المرجع السابق: (٢/٦٠٠).
(٥) المرجع السابق: (٢/٤٥٩).

(٧) إن لم يجد الحديث في كتب السنة يعبر بقوله لم أقف عليه، مثاله في سُورَة النَّحْل قَوْله : "رُوِيَ أن عمر قَالَ عَلَى الْمِنْبَر: مَا تَقولُونَ فِيهَا، ا لخ . لم أقف عَلَيْهِ"(١).

(٨) أحياناً يذكر تصحيح الحافظ ابن حجر للأسانيد و يعتمد تصحيحه، مثاله في سُورَة الْكَهْف قَوْله : "وَعَن مُعَاوِيَة أنه غزى الرّوم فَمر بالكهف، ا لخ. أخرجه ابْن أبي حَاتِم وَعبد بن حميد وَأَبُو بكر بن أبي شيبَة من رِوَايَة يعْلى بن مُسلم عَن سعيد بن جُبَير عَن ابْن عَبَّاس، قَالَ الْحَافِظ ابْن حجر: وَإِسْنَاده صَحِيح"(٢).

(٩) أحيانا يذكر الشاهد للحديث من الصحيحين اذا كان الحديث من الصحيحين و لم يذكر البيضاوي من الصحيحين، مثاله قَوْله : "قَالَ عَلَيْهِ السَّلام لمن قَالَ لَهُ من أبر؟: أمك، ثمَّ أمك، ثمَّ أمك، ثمَّ قَالَ بعد ذَلِك: أَبَاك. أخرجه أَبُو دَاوُد وَالتِّرْمِذِيّ من حَدِيث بهز بن حَكِيم عَن أَبِيه عَن جده قَالَ: قلت: يَا رَسُول الله: من أبر، الحَدِيث. وَله شَاهد فِي الصَّحِيحَيْنِ من حَدِيث أبي زرْعَة عَن أبي هُرَيْرَة قَالَ: جَاءَ رجل إِلَى رَسُول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم فَقَالَ: من أَحَق النَّاس بصحابتي، الحَدِيث"(٣).

(١٠) يبين إذا كان الحديث من الموضوعات، و يحكم عليه بالوضع، مثاله قَوْله : "من قَرَأَ سُورَة الْكَافِرُونَ ، إِلَخ ... مَوْضُوع . وَرَوَى الْجُمْلَة الأولَى مِنْهُ التِّرْمِذِيّ من حَدِيث أنس"(٤).

(١١) يجمع الطرق و يختصرها و يحكم عليها بالوضع، مثاله سُورَة النَّاس قَوْله : "من قَرَأَ المعوذتين فَكَأَنَّمَا قَرَأَ الْكتب الَّتِي أنزلهَا الله. الثَّعْلَبِيّ وَابْن مرْدَوَيْه والواحدي بأسانيدهم إِلَى أبي بن كَعْب، وَقد تقدم أن كلهَا مَوْضُوعَة".

أسأل الله أن يتقبل منّا جهودنا، وأن يجعلها في موازين حسناتنا يوم لا ينفع مال ولا بنون، إلا من أتى الله بقلب سليم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

---

(١) المرجع السابق: (٧٥٥/٢).
(٢) المرجع السابق: (٧٩٢/٢).
(٣) المرجع السابق: (٩١٣/٢).
(٤) المرجع السابق: (١١٣٠/٣).

الفصل الثالث عشر
مناهج المحدثين في كتب الرجال

- تهذيب الكمال للمزي.
- تهذيب التهذيب لابن حجر.
- تقريب التهذيب لابن حجر.

تمهيد:

بما أن الحكم على الحديث صحة وضعفاً مبنيٌّ على أمور منها عدالة الرواة وضبطهم ، أو الطعن في عدالتهم وضبطهم ، لذلك قام العلماء بتصنيف الكتب التي فيها بيان عدالة الرواة وضبطهم منقولة عن الأئمة المُعَدِّلين الموثوقين ، وهذا ما يسمَّى بـ " التعديل " كما أن في تلك الكتب بيان الطعون الموجهة إلى عدالة بعض الرواة أو إلى ضبطهم وحفظهم كذلك منقولة عن الأئمة غير المتعصبين وهذا ما يسمَّى بـ " الجَرْح " ومن هنا أُطلق على تلك الكتب " كتب الجرح والتعديل ".

وهذا الكتب كثيرة ومتنوعة ، فمنها المُفْرَدَة لبيان الرواة الثقات ، مثل كتاب الثقات لابن حبان ، ولابـن شـاهين ، ومنـها المفـردة لبيـان الضـعفاء والمجـروحين ، مثـل الضـعفاء للعقيلـي ، والمجروحين لابن حبان ، ومنها كتب لبيان الرواة الثقات والضعفاء ، ومن جهة أخرى فإن بعض هذه الكتب عام لذكر رواة الحديث بغض النظر عن رجال كتاب أو كتب خاصة من كتب الحديث، ومنها ما هو خاص بتراجم رواة كتاب خاص أو كتب معينة من كتب الحديث.

هذا ويعتبر عمل علماء الجرح والتعديل في تصنيف هذه الكتب عملا رائعا مهما جبارا ، إذ قاموا بمسح دقيق لتراجم جميع رواة الحديث ، وبيان الجرح أو التعديل الموجه إليهم أولاً ثم بيان من أخذوا عنه ومن أخذ عنهم ، وأين رحلوا ، ومتى التقوا ببعض الشيوخ ، وما إلى ذلك من تحديد زمنهم الذي عاشوا فيه بشكل لم يُسْبَقوا إليه ، بل ولم تصل الأمم المتحضرة في هذا العصر إلى القريب مما صنفه علماء الحديث من وضع هذه الموسوعات الضخمة في تراجم الرجال ورواة الحديث ، فحفظوا على مدى الأيام التعريف الكامل برواة الحديث ونقلته فجزاهم الله عنا خيراً

وإليك بعض الأسماء لهذه الكتب:

۞ كتب رواة الحديث بعامة :

هذه الكتب اشتملت على تراجم رواة الحديث عامة؛ أي لم تختص بتراجم رجال كتب خاصة، كما أنها لم تختص بتراجم الثقات وحدَهم أو الضعفاء وحدَهم، وإنما كانت عامة في تراجم رواة الحديث.

فهناك كتبُ تراجمَ مختصةً برجالِ الكتب الستة ، أو مختصة برجال البخاري، أو برجال مسلم، أو برجال الصحيحيْن، وكتابا: "التاريخ الكبير" للبخاري ، و"الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم الرازي ، وهما كتابان جمعا الرواةٍ بعامَّة ؛ فيهما الثقات، وفيهما الوسط، وفيهما الضعفاء،

وفيهما الكذابون والمجروحون إلى غير ذلك مما تناولتْه الأسانيد الصحيحة أو الضعيفة أو الموضوعة.

لكن صُنِّف بعد ذلك كتبٌ تخدم الرواة في جزئية معينة كما في كتاب "الإصابة" للحافظ ابن حجر يخدم في معرفة الصحابة.

۞ كتب التراجم الخاصة برجال الكتب السِّتَّة:

لقد صَنَّفَ العلماء عددًا من الكتب جمعوا فيها تراجمَ رجالِ الكتب الستة مع تراجمَ لرجال بعض مصنفات صغيرة ألَّفها أصحاب الكتب الستة.ومن هذه الكتب:

الكمال في أسماء الرجال لعبد الغني المقدسي

(١) تهذيب الكمال للمزي

(٢) تذهيب التهذيب للذهبي:

(٣) الكاشف للذهبي:

(٤) تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر:

(٥) تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر

وحسبنا أن نقف مع أهمها : وهي تهذيب الكمال للمزي ، وتهذيب التهذيب ، وتقريبه لابن حجر .

المبحث الأول

تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ المزي (رحمه الله).

۞ التعريف بالمؤلف :

قال تاج الدين السبكي : هو يوسف بن الزكي عبد الرحمن الكلبي القضاعي الدمشقي ، شيخنا وأستاذنا وقدوتنا ، الشيخ جمال الدين أبو الحجاج المزي ، حافظ زماننا حامل راية السنة والجماعة والقائم بأعباء هذه الصناعة والمتدرع جلباب الطاعة ، إمام الحفاظ كلمة لا يجحدونها وشهادة على أنفسهم يؤدونها ورتبة لو نشر أكابر الأعداء لكانوا يودونها ، واحد عصره بالإجماع وشيخ زمانه الذي تصغي لما يقول الأسماع ، والذي ما جاء بعد ابن عساكر مثله وإن تكاثرت جيوش هذا العلم فملأت البقاع ، جد طول حياته فاستوعب أعوامها واستغرق بالطلب لياليها وأيامها وسهر الدياجي في العلم إذا سهرها غيره في الشهوات أو نامها ، ذكره شيخنا الذهبي في تذكرة الحافظ وأطنب في مدحه وقال : نظر في اللغة ومهر فيها وفي التصريف وقرأ العربية ، وأما معرفة الرجال فهو حامل لوائها والقائم بأعبائها لم تر العيون مثله انتهى.وذكره في المعجم المختص وأطنب ثم قال : يشارك في الفقه والأصول ويخوض في مضايق المعقول فيؤدي الحديث كما في النفس متنا وإسنادا وإليه المنتهى في معرفة الرجال وطبقاتهم انتهى.

وقد قدمنا في ترجمة الشيخ الإمام الوالد أني سمعت شيخنا الذهبي يقول: ما رأيت أحفظ منه ، وأنه بلغني عنه أنه قال : ما رأيت أحفظ من أربعة ابن دقيق العيد والدمياطي وابن تيمية والمزي وترتيبهم حسبما قدمناه ، وأنا لم أر من هؤلاء الأربعة غير المزي، ولكن أقول: ما رأيت أحفظ من ثلاثة المزي والذهبي والوالد .

وبالجملة كان شيخنا المزي أعجوبة زمانه يقرأ عليه القارئ نهارا كاملا والطرق تضطرب والأسانيد تختلف وضبط الأسماء يشكل وهو لا يسهو ولا يغفل، يبين وجه الاختلاف ويوضح ضبط المشكل ويعين المبهم ، يقظ لا يغفل عند الاحتياج إليه وقد شاهدته الطلبة ينعس فإذا أخطأ القارئ رد عليه كأن شخصا أيقظه وقال له قال هذا القارئ كيت وكيت هل هو صحيح وهذا من عجائب الأمور.

وكان قد انتهت إليه رئاسة المحدثين في الدنيا ، وكنت أنا كثير الملازمة للذهبي أمضي إليه في كل يوم مرتين بكرة والعصر، وأما المزي فما كنت أمضي إليه غير مرتين في الأسبوع، وكان سبب ذلك أن الذهبي كان كثير الملاطفة لي والمحبة في بحيث يعرف من عرف حال معه أنه لم يكن يحب

أحدا كمحبته في، وكنت أنا شابا فيقع ذلك مني موقعا عظيما، وأما المزي فكان رجلا عبوسا مهيبا، وكان الوالد يحب لو كان أمري على العكس أعني يحب أن ألازم المزي أكثر من ملازمة الذهبي لعظمة المزي عنده. مولده في ليلة العاشر من شهر ربيع الآخر سنة أربع وخمسين وستمائة بظاهر حلب سمع منه ابن تيمية والبرزالي والذهبي وابن سيد الناس والشيخ الإمام الوالد وخلق لا يحصون ،وصنف تهذيب الكمال المجمع على أنه لم يصنف مثله وكتاب الأطراف توفي في يوم السبت ثاني عشر صفر سنة اثنتين وأربعين وسبعمائة بدار الحديث الأشرفية ودفن بمقابر الصوفية اهـ

❁ التعريف بالكتاب، وبيان منهج مؤلفه فيه:

وقد سار المزي في كتابه "تهذيب الكمال" على النحو التالي:

أولاً: ترجم لرجال الكتب الستة، ولرجال المصنفات التي صنفها أصحاب الكتب الستة إلا أنه ترك مصنفاتهم المتعلقة بالتواريخ؛ لأن الأحاديث التي ترد فيها غير مقصودة بالاحتجاج.

ثانياً: رمز في كل ترجمة رموزا تدل على المصنفات التي روت أحاديث من طريق صاحب الترجمة. فالمزي ـرحمه الله تعالى ـ حين يورد الترجمة يقول مثلا: ترجمة الإمام أحمد مثلا، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ويسوق النسب والمولد ونحو ذلك قبل أن يورد الاسم يقول مثلا "ع" ، ومعناها أنه أخرج له الجماعة، وإذا قال مثلا "خ م" معناه أنه أخرج له البخاري ومسلم كما صنع تماما بتمام في كتاب "تحفة الأشراف" يقول مثلا إذا ذكر أنه خرج له أبو داود والنسائي فيذكر "دس" أو يذكر ابن ماجه "هـ" مثلا و"ت" للترمذي وهكذا في كل راو مع بداية الكلام على اسم الراوي يذكر من خرج له من أصحاب السنن، وإذا كان في السنن الأربعة فيذكر رقم أربعة، وهكذا إلى آخر الكتاب، فيذكر أولا من خرج له من أصحاب الكتب الستة إما مجتمعين أو متفرقين.

ثالثاً: ذكر في ترجمة كل راو شيوخه وتلاميذه على الاستيعاب قدر ما تيسر له، وقد حصل من الشيء المبدع أن المزي ـرحمه الله تعالى ـ كأنه جهاز حاسب آلي حيث يذكر داخل ترجمة الراوي الشيوخ والتلاميذ ، و لا يكتفي بذكر أن هذا الراوي الذي يترجم له مخرج له في الصحيحين أو في الكتب الستة أو في السنن الأربعة أو في بعضها ؛ بل يأتي في الشيوخ ويقول مثلا: محمد بن جعفر، الذي هو غندر في ترجمة غندر، يقول: خرج له شعبة، وبجانب شعبة مثلا الكتب التي خرجت لمحمد بن جعفر عن شعبة،ومحمد بن جعفر روى عن الأعمش يذكر بجوار الأعمش مسلما مثلا، أو السنن الأربعة أو غير ذلك، فيذكر في الشيوخ والتلاميذ أحاديث الراوي المترجم له عن ذلك الشيخ في أي كتاب، وأحاديث الراوي المترجم له روى عنه تلميذه في أي

كتاب، وهذه عبقرية فذة، نعم هو اقتصر على الكتب الستة، وذكر رواةً كثيرين ليسوا في الكتب الستة، روى عنهم الشيخ أو رووا عنه، ويمكن الاستدراك بذكر مكان رواية هذا الراوي عن ذلك الشيخ إذا كانت خارج الكتب الستة، لكن كونه يذكر أن الراوي روى عن شيخه في أي كتاب والتلميذ روى عن شيخه في أي كتاب، فهذه تدل على براعة ودقة وإتقان من المزي قل أن توجد في غيره من المصنفين -رحمه الله تعالى ورحم الله جميع علمائنا!.

رابعاً: رتب كلاً من شيوخ صاحب الترجمة وتلاميذه على حروف المعجم.

خامساً: ذكر سنة وفاة الرجل، وذكر الخلاف وأقوال العلماء فيها بالتفصيل.

بالنسبة للوفيات في "تهذيب الكمال" المتفق على سنة وفاتهم يذكره، الراوي المختلف في سنة وفاته هو يذكر الخلاف، فيقول مثلا البخاري قال في "التاريخ الكبير" إنه مات سنة كذا، وذكر الواقدي أنه مات سنة كذا، وذكر ابن سعد وذكر غيره، فيذكر كلام أهل العلم بالأسانيد في الوفيات، وهذا مما يحتاج إلى تحرير أيضا في "تهذيب الكمال".

سادساً: ذكر عددا من التراجم ولم يعرف بأحوالهم، ولم يزد على قوله: روى عن فلان، أو روى عنه فلان، أخرج له فلان، والظاهر أنه لم يعرف شيئا من أحوالهم، وليس ذلك بغريب، فالإحاطة بأحوال آلاف من الرواة ليس بالأمر الهين، ومع ذلك؛ فعدد من لم يُعرِّف بأحوالهم قليل جدا بالنسبة للأعداد الكثيرة في هذا الكتاب.

سابعاً: أطال الكتاب بإيراده كثيرا من الأحاديث التي يخرجها بإسناده من مروياته العالية من الموافقات والأبدال وغير ذلك من أنواع العلوم.فالمزي إمام بارع واسع الرواية جدا، قل أن يأتي راو من المشاهير أو من الوسط ويمرر ترجمته من غير أن يسوق له حديثاً بإسناده -رحمه الله تعالى- فيقول: وقد وقع لي من حديثه بدلا عاليا وقد وافقته في كذا، ويذكر الإسناد طويلا مثلا، وتقدر هذه الأحاديث من حيث الحجم بنحو ثلث حجم الكتاب.

ثامناً: رتب أسماء التراجم على أحرف المعجم، بما فيها أسماء الصحابة مخلوطة مع أسماء غيرهم خلافا لصاحب "الكمال" الذي ترجم لأسماء الصحابة وحدهم غير مخلوطين بغيرهم، إلا أنه ابتدأ في حرف "الهمزة" بمن اسمه أحمد، وفي حرف الميم بمن اسمه محمد.

تاسعاً: نسب بعض الأقوال في الجرح والتعديل إلى قائليها من أئمة الجرح والتعديل بالسند، وذكر بعض تلك الأقوال بدون سند، وقال: "وما في كتابنا هذا مما لم نذكر له إسنادا؛ فما كان بصيغة الجزم؛ فهو مما لا نعلم بإسناده إلى قائله المحكي عنه بأسا، وما كان بصيغة التمريض؛ فربما كان في إسناده نظر.فكتاب المزي يعتبر وعاء كبيرا لأسانيد كتب الجرح والتعديل.

عاشراً: نبه على ترتيبات بعض الأسماء المبهمة أو المكنية، وما أشبه ذلك فقال:

"فإذا كان في أصحاب الكنى من اسمه معروف من غير خلاف فيه؛ ذكرناه في الأسماء، ثم نبهنا عليه في الكنى ، وإن كان فيهم من لا يعرف اسمه، أو اختلف فيه؛ ذكرناه في الكنى ونبهنا على ما في اسمه من الاختلاف، ثم النساء كذلك...وقد ترجم لأبي هريرة رضي الله عنه في الكنى، لأنه مختلف في اسم أبي هريرة اختلافا كثيرا، فيذكره في الكنى وحين يذكره في الكنى ينبه على الاختلاف الوارد في الاسم.

"وربما كان بعض الأسماء يدخل في ترجمتين فأكثر، فنذكره في أولى التراجم به ثم ينبه عليه في الترجمة الأخرى، وبعد ذلك فصول فيمن اشتهر بالنسبة إلى أبيه أو جده، أو أمه أو عمه أو نحو ذلك وفيمن اشتهر بالنسبة إلى قبيلة أو بلدة أو صناعة، وفيمن اشتهر بلقب أو نحوه وفيمن أبهم مثل: فلان عن أبيه أو عن جده أو أمه أو عمه أو خاله أو عن رجل أو امرأة ونحو ذلك، مع التنبيه على اسم مع عرف اسمه منهم والنساء كذلك".

والخصيصة التي تميز بها كتاب المزي على غيره أنه استوعب شيوخ الراوي، وتلاميذه.

فهذه هي النقطة الأساسية أو المرحلة الأولى عند دراسة الأسانيد هي تعيين الراوي؛ أي تمييزه عن غيره، وهي التي تسمى عند علماء الحديث بالترجمة المعرفية.

۞ فائدة :

تراجم الرواة تنقسم إلى ثلاثة أقسام: ترجمة معرفية، وترجمة منقبية، وترجمة نقدية.

الترجمة المعرفية: هي التي تميز الراوي بذكر اسمه، واسم أبيه، وجده، ونسبه، ولقبه، وكنيته إلى غير ذلك من الخصائص التي تميز الراوي عن غيره، هذه تسمى ترجمة معرفية.

والترجمة المنقبية: هي التي تذكر الصفات الخاصة بالراوي فيما يتعلق بتزكيته وتعديله.

والترجمة النقدية : وهي التي تعنى بكلام أهل العلم في الراوي جرحا وتعديلا، وتمييزا لها عن غيرها. وهذه يستفاد منها عند الترجيح بين الروايات المتعارضة، وهذه يراعى فيها عدة أشياء ليس هذا محل الكلام عليها.

فكتاب المزي -رحمه الله تعالى- اعتنى بهذه الجوانب الثلاثة: في تمييز الراوي من غيره، وذكر كلام أقرانه، وشيوخه، وتلاميذه، والطبقات التي بعده في بيان حسناته، ومزاياه، ثم بعد ذلك كلام أهل العلم في الجرح والتعديل.

الحادي عشر : ذكر ثلاثة فصول أحدها في شروط الأئمة الستة، والثاني في الحث على الرواية عن الثقات، والثالث في الترجمة النبوية .فالمزي ـرحمه الله تعالىـ بدأ كتابه أولا: بذكر شروط الأئمة .

الثاني عشر: حذف عدة تراجم من أصل "الكمال" ممن ترجم لهم صاحب الكمال؛ بناء على أن بعض الستة أخرج لهم. لكنه لم يقف ـهوـ على روايتهم في شيء من الكتب الستة، وهذه الرموز التي ذكرها المزي في كتابه، وعددها سبعة وعشرون رمزا: ع: للستة و ٤ لأصحاب السنن، و خ للبخاري وم لمسلم؛ فلا داعي لذكر الكلام عليها.

المبحث الثاني

تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر العسقلاني (رحمه الله)(١).

❁ اسم الكتاب:

اسم الكتاب كما هو معروف: "تهذيب التهذيب"، وقد نصَّ المؤلف على تسميته بهذا الاسم كما في مقدمة الكتاب، وكما في مواضع كثيرة من كتبه الأخرى، وبخاصة "تعجيل المنفعة"، و"لسان الميزان".

❁ توثيق نسبة الكتاب للمؤلف:

ثبوت نسبة هذا الكتاب للحافظ ابن حجر أمرٌ لا شكَّ فيه ولا ريب، ولعلّ مما يُقوِّي هذا الأمر ويزيده تأكيدًا ما يلي:

١.الاستفاضة والشهرة، فقد اشتهر هذا الكتاب بنسبته للحافظ ابن حجر بين أهل العلم والمتخصصين في الحديث ورجاله.

٢.أن الحافظ ابن حجر قد نسبه لنفسه في كتبه الأخرى؛ كـ"تعجيل المنفعة" حيث قال في المقدمة: وكنت قد لخصتُ "تهذيب الكمال" وزدتُ عليه فوائد كثيرة، وسميته "تهذيب التهذيب" وجاء نحو ثلث الأصل. "تعجيل المنفعة" (١/٢٣٦)، وكثيرًا ما يقول في "تعجيل المنفعة": وقد أوضحتُ ذلك في "تهذيب التهذيب" أو: وقد بسطت ذلك في "تهذيب التهذيب" ونحو ذلك. وكذا عزا له ونسبه لنفسه في "فتح الباري" (١/٥١)، و(١٣/٣٢٤)، وفي موضع كثيرة من "الإصابة".

٣.أنّ المؤلف يعزو في هذا الكتاب إلى كتبه الأخرى، ومن أمثلة عزوه لكتابه "الإصابة": قوله في ترجمة (عاصم بن سفيان بن عبدالله بن ربيعة الثقفي): .. قلت: نسبه البخاري فزاد بعد عبدالله بن ربيعة أخو عبدالله ووقع في "الصحابة" للبغوي، وغيره من طريق بشر بن عاصم عن أبيه سمعت النبي صلى الله عليه وسلم فذكر حديثًا فغلب على ظني أنّ المخرج له في السنن غيره، وقد بيَّنتُ ذلك في كتاب "الإصابة". "تهذيب التهذيب" (٥/٣٨)، وكذا عزا للإصابة في مواضع متعددة من الكتاب. ومن أمثلة عزوه لمقدمة "فتح الباري": قوله في ترجمة (مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية الأموي): .. واعتذرتُ عنه في مقدمة "شرح البخاري". "تهذيب التهذيب" (١٠/٨٣)

(١) http://www.sunnah.org.sa/ar/sunnah-sciences/modern-methods/ ٣٢٢٣q-q--------

٤.وجود عدة نسخ خطية للكتاب مكتوبًا على طرتها اسم الكتاب منسوبًا للمؤلف، كما في موقع مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، وغيره من فهارس المخطوطات.
٥.قد نسبه له أصحاب كتب الفهارس والأثبات؛ كالكتاني في "الرسالة المستطرفة" (ص ٢٠٦)، وحاجي خليفة في "كشف الظنون"

۞ سبب تأليف الكتاب:

رأى الحافظ ابن حجر أنّ الحافظ المزي أطال كتابه بأشياء تركها أولى، وقصّر فيه بأشياء ذكرها وإثباتها أولى، وأنّ من هذّب الكتاب أو تعقّبه كالذهبي ومغلطاي قد وقع في أوهام أو تقصيرٍ مما دفعه لتأليف الكتاب، وقد قال في المقدمة ـ موضِّحًا سبب تأليفه للكتاب ـ: أما بعد، فإنّ كتاب "الكمال في أسماء الرجال" الذي ألفه الحافظ الكبير أبو محمد عبدالغني بن عبدالواحد بن سرور المقدسي، وهذّبه الحافظ الشهير أبو الحجاج يوسف بن الزكي المزي من أجلّ المصنفات في معرفة حملة الآثار وضعًا، وأعظم المؤلفات في بصائر ذوي الألباب وَقعًا، ولاسيما "التهذيب" فهو الذي وفّق بين اسم الكتاب ومُسمّاه، وألّف بين لفظه ومعناه، بيد أنه أطال وأطاب، ووجد مكان القول ذا سعة فقال وأصاب، ولكن قَصُرت الهمم عن تحصيله لطوله، فاقتصر بعض الناس على الكشف من "الكاشف" الذي اختصره منه الحافظ أبو عبدالله الذهبي. ولما نظرت في هذه الكتب وجدت تراجم "الكاشف" إنما هي كالعنوان تتشوَّق النفوس إلى الاطلاع على ما وراءه، ثم رأيت للذهبي كتابا سماه "تذهيب التهذيب" أطال فيه العبارة ولم يعدُ ما في "التهذيب" غالبًا وإن زاد ففي بعض الأحايين وفيات بالظن والتخمين، أو مناقب لبعض المترجمين، مع إهمال كثير من التوثيق والتجريح؛ اللذين عليهما مدار التضعيف والتصحيح.

هذا وفي "التهذيب" عدد من الأسماء لم يُعرِّف الشيخ بشيءٍ من أحوالهم، بل لا يزيد على قوله: روى عن فلان، روى عنه فلان، أخرج له فلان. وهذا لا يروي الغلة، ولا يشفي العلة. فاستخرتُ الله تعالى في اختصار "التهذيب" على طريقةٍ أرجو الله أن تكون مستقيمة..

وقال في مقدمة "تعجيل المنفعة" (٢٤٢/١): وإنما حدا بي على عمل "تهذيب التهذيب" أنّ العلامة شيخ الشيوخ علاء الدين مغلطاي وضع عليه كتابًا سماه "إكمال تهذيب الكمال" تتبّع فيه ما فاته من رواة الشخص الذي يترجم له، ومن شيوخه، ومن الكلام فيه من مدحٍ وقدحٍ، وما ظهر له مما يرد على المزي من تعقّب، وجاء كتابًا كبيرًا يقرب حجمه من حجم "التهذيب" وقفتُ عليه بخطه، وفيه له أوهام كثيرة، وقد اختصره هو في قدر نصف حجمه ثم اقتصر منه على التعقبات في مجلد واحد، فعمدت أنا إلى "التهذيب" فلخصته؛ حذفت منه الأحاديث التي يسوقها المزي

بأسانيده من رواية ذلك الشخص المترجم؛ فإن ذلك بالمعاجم والمشيخات أشبه، وكذلك ما يورده من مناقب الصحبة والأئمة ومن سير الملوك والأمراء في تراجمهم، لأن لذلك محلا آخر وموضع الكتاب إنما هو لبيان حال الشخص المترجم من جرحٍ أو تعديلٍ، فاقتصرت على ما في كتابه من ذلك وأضفت إليه ما في كتاب مغلطاي من هذا الغرض .. وميَّزتُ كلام المزي مما زدته عليه من عند مغلطاي، ثم تتبعتُ بمبلغ نظري وتفتيشي على ما يتعلق بهذا الغرض بعينه فألحقتُ في كلِّ ترجمةٍ ما عثرتُ عليه من ذلك..

۞ منهج المؤلف في الكتاب:

يمكن الكلام عن منهج الحافظ ابن حجر في هذا الكتاب بما يلي:

١.قدَّم المؤلف لكتابه بمقدمة حافلة أثنى فيها على كتاب "الكمال" للمقدسي، و"تهذيب الكمال" للمزي، وذكر سبب تأليفه للكتاب، ومآخذه على المزي، وبيَّن منهجه في الكتاب، وطريقة ترتيبه.

٢.حافظ على ترتيب التراجم كما هي في الكتاب الأصل "تهذيب الكمال" فرتَّبها على حروف المعجم، وكان المزي رحمه الله قد رتَّب الكتاب على حروف المعجم إلا أنه ابتدأ في حرف الهمزة بمن اسمه أحمد، وفي حرف الميم بمن اسمه محمد، فإن كان في أصحاب الكنى من اسمه معروف من غير خلاف فيه ذكره في الأسماء ثم نبَّه عليه في الكنى، وإن كان فيهم من لا يعرف اسمه أو اختلف فيه ذكره في الكنى ونبَّه على ما في اسمه من الاختلاف، ثم النساء كذلك.

٣.أعاد التراجم التي حذفها المزي من أصل "الكمال"، والتي كان الحافظ عبدالغني قد ذكرها بناءً على أن بعض الستة أخرج لهم، وكان المزي قد حذفهم بسبب عدم وقوفه على روايتهم في شيء من الكتب الستة، وقال مبينًا ذلك: ثم وجدت صاحب "التهذيب" حذف عدة تراجم من أصل "الكمال" ممن ترجم لهم بناءً على أن بعض السنة أخرج لهم فمن لم يقف المزي على روايته في شيءٍ من هذه الكتب حَذَفَه، فرأيتُ أن أثبتهم وأنبه على ما في تراجمهم من عِوَز، وذِكرُهم على الاحتمال أفْيَد من حذفهم، وقد نبَّهتُ على من وقفتُ على روايته منهم في شيءٍ من الكتب المذكورة، وزدت تراجم كثيرة أيضًا التقطتها من الكتب الستة مما ترجم المزي لنظيرهم تكملة للفائدة أيضًا.

٤.لم يرتب شيوخ وتلاميذ صاحب الترجمة على الحروف، وإنما رتبهم على التقدُّم في السن، والحفظ، والإسناد، والقرابة، وما إلى ذلك، وقال مبينًا صنيعه في ذلك: ولم ألتزم سياق الشيخ والرواة في الترجمة الواحدة على حروف المعجم لأنه لزم من ذلك تقديم الصغير على الكبير،

فأحرصُ على أن أذكر في أول الترجمة أكثر شيوخ الرجل وأسندهم وأحفظهم إن تيسَّر معرفة ذلك، إلا أن يكون للرجل ابنٌ أو قريبٌ فإنني أقدِّمه في الذكر غالبًا، وأحرصُ على أن أختم الرواة عنه بمن وصف بأنه آخر من روى عن صاحب الترجمة، وربما صرحت بذلك.

٥.زاد في أثناء بعض التراجم كلاما ليس في الأصل لكن صدره بقوله: قلت؛ فليتنبه القارئ إلى أنّ جميعَ ما بعد كلمة "قلت"؛ فهو من زيادة ابن حجر إلى آخر الترجمة، فقال: وما زدته في أثناء التراجم قلت في أوله: (قلت) فجميع ما بعد (قلت) فهو من زيادتي إلى آخر الترجمة. ومن أمثلة ذلك: في ترجمة (أحمد بن إبراهيم بن كثير بن زيد الدورقي النُّكري البغدادي أبو عبدالله) بعد أن ذكر كلام المزي إلى أن قال المزي: ومات في شعبان سنة (٢٤٦)، قال الحافظ ابن حجر: قلت: فيها أرَّخه السَّرَّاج، وقال العقيلي: ثقة، وقال الخليلي في "الإرشاد": ثقة متفق عليه، وذكره ابن حبان في "الثقات". والنُّكري ـ بضم النون ـ نسبة إلى بني نكر وهم بطن من عبد القيس، والدورقي؛ قال ابن الجارود في مشيخته: هو من أهل دورق من أعمال الأهواز، وهي معروفة وإليها تنسب القلانس الدورقية، ويقال: بل هو منسوب إلى صنعة القلانس، لا إلى البلد، والله أعلم. وقال اللالكائي: كان يلبس القلانس الطوال.

٦.حرَّر الكلام في وَفيات الرواة.

٧.لا يحذف من رجال "التهذيب" أحدًا، بل زاد بعض التراجم التي رأى أنها على شرطه، وميَّز التراجم التي زادها على الأصل بأن كتب اسم صاحب الترجمة، واسم أبيه بالأحمر، وقال موضِّحًا ذلك: ولا أحذفُ من رجال "التهذيب" أحدًا، بل ربما زدتُ فيهم من هو على شرطه فما كان من ترجمة زائدة مستقلة فإنني أكتبُ اسم صاحبها واسم أبيه بأحمر.

٨.وافق المؤلف المزيَّ على خلطه الصحابة بغيرهم، فقال: ثم ذكر المؤلف الفائدة في خلطه الصحابة بمن بعدهم خلافًا لصاحب "الكمال"، وذلك أن للصحابي رواية عن النبي صلى الله عليه وآله، وعن غيره؛ فإذا رأى من لا خبرة له رواية الصحابي عن الصحابي ظنَّ الأول تابعيًا فيكشفه في التابعين فلا يجده، فكان سياقهم كلهم مساقًا واحدًا على الحروف أولى.

٩.زاد الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ على كلام المزي في "التهذيب" كلام بعض الأئمة في الجرح والتعديل مما التقطه من كتاب مغلطاي والذهبي، فقال: وقد ألحقتُ في هذا المختصر ما التقطته من "تذهيب التهذيب" للحافظ الذهبي فإنه زاد قليلاً فرأيت أن أضمّ زياداته لتكمل الفائدة.. وقد انتفعت في هذا الكتاب المختصر بالكتاب الذي جمعه الإمام العلامة علاء الدين مغلطاي على "تهذيب الكمال" مع عدم تقليدي له في شيء مما ينقله، وإنما استعنتُ به في

العاجلة، وكشفت الأصول التي عزا النقل إليها في الآجل، فما وافق أثبته وما باين أهملته، فلو لم يكن في هذا المختصر إلا الجمع بين هذين الكتابين الكبيرين في حجم لطيف لكان معنى مقصودًا، هذا مع الزيادات التي لم تقع لهما والعلم مواهب، والله الموفق.

❁ طريقته في اختصار "تهذيب الكمال":

كان اختصاره للكتاب وتهذيبه له على الوجه التالي:

١.اقتصر على ما يُفيد الجرح والتعديل، فحذف ما ذكره المزي مما يتعلّق بأخلاق الراوي، وعبادته، والقصص والحكايات التي داخل الترجمة، وأبقى الكلام في الجرح والتعديل؛ لأن المعَوّل عليه.

٢.حذف ما أطال به المزي الكتاب من الأحاديث التي يخرجها من مروياته العالية، وهي تشكل حوالي ثلث حجم الكتاب.

٣.حذف كثيرًا من شيوخ صاحب الترجمة وتلاميذه الذين قصد المزيُّ استيعابهم، واقتصر على الأشهر والأحفظ والمعروف منهم إذا كان الراوي مُكْثرًا.

٤.لم يحذف شيئًا من التراجم القصيرة في الغالب.

٥.زاد في الترجمة ما ظفر به من أقوال الأئمة في التجريح والتوثيق من خارج الكتاب؛ فزاد في الترجمة من أقوال الأئمة غير الذين ذكرهم المزيُّ.

٦.أورد في بعض المواطن بعض كلام الأصل بالمعنى مع استيفاء المقاصد، وقد يزيد بعض الألفاظ اليسيرة للمصلحة.

٧.حذف كثيرًا من الخلاف في وفاة الرجل إلا في مواضعَ تقتضي المصلحةُ عدمَ حذف ذلك.

٨.لم يحذف من تراجم "تهذيب الكمال" أحدًا.

٩.حذف الفصول الثلاثة التي ذكرها المزيُّ في أول كتابه، وهي ما يتعلق بشروط الأئمة الستة، والحث على الرواية عن الثقات، والترجمة النبوية؛ أي السيرة النبوية، فقال: ثم ذكر المؤلف بعد ذلك ثلاثة فصول: (أحدها) في شروط الأئمة الستة، (والثاني) في الحث على الرواية عن الثقات، (والثالث) في الترجمة النبوية؛ فأما الفصلان الأولان فإن الكلام عليهما مستوفىً في علوم الحديث، وأما الترجمة النبوية فلم يعدُ المؤلف ما في كتاب ابن عبدالبر، وقد صنّف الأئمة قديمًا وحديثًا في السيرة النبوية عدة مؤلفات مبسوطات ومختصرات، فهي أشهر من أن تذكر وأوضح من أن تشهر، ولها محلٌّ غير هذا نستوفي الكلام عليها فيه إن شاء الله تعالى.

١٠.زاد بعض الزيادات التي التقطها من كتاب "تذهيب التهذيب" للذهبي، وكتاب "إكمال تهذيب الكمال" لعلاء الدين مغلطاي.

وقد قال الحافظ ابن حجر ـ مبينًا طريقته في الاختصار ـ: فاستخرتُ الله تعالى في اختصار "التهذيب" على طريقةٍ أرجو الله أن تكون مستقيمة؛ وهو أنني اقتصر على ما يفيد الجرح والتعديل خاصة، وأحذف منه ما أطال به الكتاب من الأحاديث التي يخرجها من مروياته العالية من الموافقات والأبدال، وغير ذلك من أنواع العلو، فإنّ ذلك بالمعاجم والمشيخات أشبه منه بموضوع الكتاب، وإن كان لا يلحق المؤلف من ذلك عاب.. فحذفتُ هذا جملةً وهو نحو ثلث الكتاب.

ثم إنّ الشيخ رحمه الله قصد استيعاب شيوخ صاحب الترجمة واستيعاب الرواة عنه، ورتّب ذلك على حروف المعجم في كل ترجمةٍ، وحصَلَ من ذلك على الأكثر، لكنه شيءٌ لا سبيل إلى استيعابه ولا حصره، وسببه انتشار الروايات وكثرتها وتشعُّبها وسعتها فوجد المتعنّتُ بذلك سبيلاً إلى الاستدراك على الشيخ بما لا فائدة فيه جليلة ولا طائلة، فإن أجلّ فائدة في ذلك هو في شيءٍ واحدٍ؛ وهو إذا اشتهر أن الرجل لم يروِ عنه إلا واحد، فإذا ظفر المفيد له براوٍ آخر أفاد رفع جهالة عين ذلك الرجل برواية راويين عنه، فتتبُّع مثل ذلك والتنقيب عليه مهم. وأما إذا جئنا إلى مثل سفيان الثوري، وأبي داود الطيالسي، ومحمد بن إسماعيل، وأبي زرعة الرازي ويعقوب بن سفيان، وغير هؤلاء ممن زاد عدد شيوخهم على الألف فأردنا استيعاب ذلك تعذّر علينا غاية التعذر فإن اقتصرنا على الأكثر والأشهر بطل ادعاء الاستيعاب.. فاقتصرت من شيوخ الرجل ومن الرواة عنه إذا كان مكثرًا على الأشهر والأحفظ والمعروف؛ فإن كانت الترجمة قصيرة لم أحذف منها شيئًا في الغالب، وإن كانت متوسطة اقتصرت على ذكر الشيوخ والرواة الذين عليهم رقم في الغالب، وإن كانت طويلة اقتصرت على من عليه رقم الشيخين مع ذكر جماعة غيرهم، ولا أعدل عن ذلك إلا لمصلحة مثل أن يكون الرجل قد عرف من حاله أنه لا يروي إلا عن ثقة فإنني أذكر جميع شيوخه أو أكثرهم كشعبة ومالك وغيرهما.. وأحذفُ كثيرًا من أثناء الترجمة إذا كان الكلام المحذوف لا يدلُ على توثيقٍ ولا تجريحٍ، ومهما ظفرت به بعد ذلك من تجريح وتوثيق ألحقته. وفائدة إيراد كل ما قيل في الرجل من جرح وتوثيق يظهر عند المعارضة، وربما أوردت بعض كلام الأصل بالمعنى مع استيفاء المقاصد، وربما زدت ألفاظًا يسيرة في أثناء كلامه لمصلحة في ذلك، وأحذفُ كثيرًا من الخلاف في وفاة الرجل إلا لمصلحة تقتضي عدم الاختصار..

۞ الرموز التي استخدمها المؤلف:

الرموز التي استخدمها الحافظ ابن حجر هي نفسها الرموز التي استخدمها المزي، فقال الحافظ مبينًا ذلك": (فصل) وقد ذكر المؤلف الرقوم، فقال: للستة (ع)، وللأربعة (٤)، وللبخاري (خ)، ولمسلم (م)، ولأبي داود (د)، وللترمذي (ت)، وللنسائي (س)، ولابن ماجه (ق)، وللبخاري في التعاليق (خت)، وفي "الأدب المفرد" (بخ)، وفي "جزء رفع اليدين" (ي)، وفي "خلق أفعال العباد" (عخ)، وفي "جزء القراءة خلف الإمام" (ز)، ولمسلم في مقدمة كتابه (مق)، ولأبي داود في "المراسيل" (مد)، وفي القدر (قد)، وفي الناسخ والمنسوخ (خد)، وفي كتاب "التفرد" (ف)، وفي "فضائل الأنصار" (صد)، وفي المسائل (ل)، وفي "مسند مالك" (كد)، وللترمذي في "الشمائل" (تم)، وللنسائي في "اليوم والليلة" (سي)، وفي "مسند مالك" (كن)، وفي خصائص علي، وفي "مسند علي" (عس)، ولابن ماجه في التفسير (فق).

۞ مجمل تعقبات وانتقادات الحافظ ابن حجر على "تهذيب الكمال" للمزي:

يمكن تلخيص انتقادات الحافظ ابن حجر وملاحظاته على كتاب المزي من خلال كلامه في المقدمة بالنقاط التالية:

١.طول الكتاب، بحيث قصرت الهمم عن تحصيله فتوجه الناس بسبب ذلك إلى"الكاشف". الذي غلب على تراجمه الاختصار الشديد بحيث لا تفي بالغرض.

٢.خلو بعض تراجم"التهذيب"من بيان أحوالهم.

٣.محاولة المزي استيعاب شيوخ صاحب الترجمة واستيعاب الرواة عنه، وأنه بالرغم من تمكنه من ذلك في أغلب التراجم" لكنه شيء لا سبيل إلى استيعابه ولا حصره بسبب انتشار الروايات وكثرتها وتشعبها وسعتها، فوجد المتعنت بذلك سبيلا إلى الاستدراك على الشيخ بما لا فائدة جليلة ولا طائلة". "تهذيب التهذيب" (١/٤)

٤.أنه أفرد"عمل اليوم والليلة" للنسائي عن "السنن"، وهو من جملة كتاب "السنن" في رواية ابن الأحمر وابن سيار، وكذلك أفرد "خصائص علي"، وهو من جملة المناقب في رواية ابن سيار. ولم يفرد "التفسير"، وهو من رواية حمزة وحده، ولا كتاب "الملائكة" و"الاستعاذة" و"الطب" وغير ذلك، وقد تفرَّد بذلك راوٍ دون راو عن النسائي فلم يتبيَّن للحافظ ابن حجر وجه إفراد المزي "الخصائص" و"عمل اليوم والليلة". "تهذيب التهذيب" (١/٦).

٥.أنه بقي عليه من تصانيف أصحاب الكتب الستة التي على الأبواب عدة كتب، قال الحافظ ابن حجر: منها: "بر الوالدين" للبخاري، وكتاب "الانتفاع بأُهُب السِّبَاع" لمسلم، وكتاب

"الزهد" و"دلائل النبوة" و"الدعاء" و"ابتداء الوحي" و"أخبار الخوارج" من تصانيف أبي داود وكأنه لم يقف عليها، والله الموفق.

وقد اعتذر الحافظ ابن حجر عن المزي بقوله: .. وإن كان لا يلحق المؤلف في ذلك عاب، حاشا وكلا، بل هو والله العديم النظير، المطلع النِّحرير، لكن العمر يسير، والزمان قصير..

۞ أهمية الكتاب ومزاياه:

تميَّز كتاب "تهذيب التهذيب" بمزايا كثيرة من أهمها:

١. مكانة مؤلفه العلمية المرموقة والتي لا تخفى على أحدٍ من أهل العلم وطلبته، وقيمة أي كتاب تزداد بعلو مكانة مؤلفه، كيف لا ومؤلفه حافظ عصره كما لا يخفى.

٢. اشتمل هذا الكتاب على إضافات وتحريرات قلّ أن توجد في غيره من الكتب المؤلف في تراجم الرواة، وهو وإن اعتمد على كتاب "إكمال تهذيب الكمال" لمغلطاي وكتاب "التذهيب" للإمام الذهبي اعتمادًا كبيرًا، إلا أنه انتقى منهما ما وجده مهمًا ومناسبًا فذكره، وقد أثنى الحافظ ابن حجر على هذا الكتاب وأظهر رضاه عنه، فقال – بعد أن ذكر استفادته من كتاب الذهبي وكتاب مغلطاي ـ: فلو لم يكن في هذا المختصر إلا الجمع بين هذين الكتابين الكبيرين في حجم لطيف لكان معنى مقصودًا، هذا مع الزيادات التي لم تقع لهما والعلم مواهب، والله الموفق. وقال أيضًا: فاستخرتُ الله تعالى في اختصار "التهذيب" على طريقةٍ أرجو الله أن تكون مستقيمة..

٣. أنّ الحافظ ابن حجر كثيرًا ما يُحيل إلى هذا الكتاب في كتبه الأخرى بقوله: وقد حرَّرت ذلك في "تهذيب التهذيب" أو وقد بيَّنته، أو لخّصته، أو أوضحته في "تهذيب التهذيب، مما يعني أنه بذل فيه جهدًا عظيمًا، وحرَّره تحريرًا دقيقًا.

٤. قد يُقال: إنّ ما ورد في "تهذيب التهذيب" من استدراكات أو إضافات يمثِّل الصيغة النهائية أو الحكم النهائي لما استدركه أو صححه أو أضافه العلماء طيلة قرن كامل من العناية بكتاب المزي "تهذيب الكمال"، فقد لخّص الحافظ ابن حجر ما كُتب بعد "تهذيب الكمال" من كتبٍ متمِّمة له أو مستدركة عليه.

٥. أنّ هذا الكتاب يُعدُّ أجودُ الكتبِ وأدقُّها بين الكتب التي عَملت على اختصار وتهذيب كتاب "تهذيب الكمال"، مع ما فيه من وضوح العبارة وسهولتها، مع البعد عن التحامل والتجريح الذي وقع فيه غيره.

٦.يُعدُّ هذا الكتاب مع كتاب المزي من أهم وأجمع الكتب المؤلفة في هذا الفن، حتى لا يكاد يستغني عنهما أحد ممن يحتاج إلى ترجمة راوٍ من الرواة، بل لو أراد الباحث الاقتصار عليهما في معرفة أحوال الرواة والحكم عليهم جرحًا وتعديلاً لأمكن ذلك إلى حدٍّ ما، والله أعلم.

۞ عناية الباحثين بالكتاب:

من عناية الباحثين بهذا الكتاب:

١ـ رسالة ماجستير بعنوان: "جمع ألفاظ الجرح والتعديل ودراستها من كتاب "تهذيب التهذيب" للباحث سلمان محمد الندوي ـ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ أصول الدين ـ السنة وعلومها ـ ١٤٠١هـ

٢ـ وقد قُدِّمت مجموعة رسائل علمية (ماجستير ودكتوراه) بعنوان: (زوائد رجال "التاريخ الكبير" للبخاري على "تهذيب التهذيب" لابن حجر العسقلاني) (دراسة تحليلية) لمجموعة من الباحثات في الرئاسة العامة لتعليم البنات ـ الآداب للبنات بالرياض ـ الدراسات الإسلامية.

۞ طبعات الكتاب:

طبع الكتاب في مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد الدكن: الهند، الطبعة: الأولى سنة (١٣٢٥ هـ). وأعادت دار صادر طبعه بالأوفست. ثم طبع في دار الفكرـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ، وصوِّرت الطبعة الهندية في دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: الأولى، سنة ١٤١٢هـ ثم طبع في مؤسسة الرسالة سنة (١٩٩٦ م) في (٤) مجلدات، باعتناء: إبراهيم الزيبق، وعادل مرشد.

المبحث الثالث

تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر العسقلاني (رحمه الله).

مدخل:

إن معرفة منهج ابن حجر في النقد على التفصيل الأكمل أمر في غاية النفع عند المشتغلين بالحديث، وذلك لسببين[1]:

أولهما: كثرة كتبه في الرجال والتخريج، وكثرة ما حوته تلك الكتب من أحكام له على الأحاديث ورواتها؛ والمكثرون من النقاد لا بد من أن تكثر وتشتد العناية بتفاصيل مناهجهم من قِبل علماء الحديث والباحثين في علومه.

وثانيهما: شهرته وشهرة كتبه وكثرة اعتماد أهل العلم والبحث عليها قديماً وحديثاً، فلقد حكم الناس على آلاف الأحاديث معتمدين اعتماداً كلياً أو شبه كلي على أقوال ابن حجر في الرواة والأسانيد!

ومما ينبغي التنبيه عليه هنا هو أنه لا غنى بمن يريد أو يحاول . مجتهداً لا مقلداً . معرفة منهج ابن حجر في (تقريب التهذيب) وشروطه فيه، من التعرض لقدرٍ كافٍ من هذه الأمور التالية أو لجميعها:

الأول: استقراء أحكام ابن حجر على الرواة في كتابه (التقريب) خاصة، وأحكامه عليهم في كتبه الأخرى عامة، ومقارنتها بأقوال كثير من كبار الأئمة ومعتدليهم.

الثاني: استكشاف منهجه في كتابه (تهذيب التهذيب) بدقة وتعميق، إذ هو أصل التقريب، ومنه مادته إلا ما ندر.

الثالث: جمع ما صرح هو نفسه به من طريقته في نقد الأحاديث ورواتها، وما يتعلق بتلك الطريقة، وجمع ما نص عليه أو اختاره أو أقره من قواعد وضوابط في النقد في كتبه، وكذلك ما صرح به هو من بيان مناهج من تقدمه من العلماء وصفات نقدهم، فإن وصفه لمناهج العلماء الذين عُرفت مناهجهم، يبين جانباً من مسلكه في النقد، لأن العالم، إذا وصف ناقداً أو طريقته، وحكم عليها بشيء من اعتدال أو تساهل أو تشدد أو إصابة أو خطأ، أو غير ذلك،

---

(١) http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=٤٠٦٧٣

فهو في الحقيقة، إنما يقارن طريقته بطريقة نفسه، أو بالمنهج الذي يرتضيه؛ وبه يتبين أيضاً – ولو على وجه التقريب ـ قدر اعتماده كلام كل ناقد.

وهذه القواعد والضوابط التي صرح بها كثيرة موزعة على كثير من كتبه، ولا سيما المختصة بالمصطلح كالنزهة والنكت «ولكن وقف ابن حجر فيما بيضه من هذا الكتاب أو ما وصلنا منه قبل باب الجرح والتعديل، وهو أهم ابواب المصطلح، وكلام مثل ابن حجر في مثل هذا الباب مما تشتد الحاجة اليه، فهو امام المتأخرين في هذا الفن، ولو تكلم فيه في النكت لبان منهجه أكثر؛ ولكن قدر الله ما كان دون ما لم يكن، والحمد لله».

وكذلك له جملة طيبة متناثرة من الكلام الداخل في هذا الباب في كتابه الكبير (فتح الباري)، ولاسيما في (مقدمته)، وله أيضاً فوائد وقواعد ومهمات، وتنبيهات اصطلاحية، في كتابيه الكبيرين (التهذيب) و(اللسان).

الرابع: التعرض والمناقشة لأهم ما وُصِف به ابن حجر مما يتعلق بما نحن بصدده، من قِبل العلماء السالفين، أو العلماء والباحثين المعاصرين، سواء صواباً كان ذلك الوصف أم خطأ، وكذلك مناقشة أهم ما وصف به كتاب (تقريب التهذيب) وأهم ما تعقبه به العلماء والباحثون، ولقد جرني البحث في ذلك إلى انتقاد كتاب (تحرير التقريب) الذي ألفه المحققان الفاضلان البارعان الشيخ شعيب الأرنؤوط والدكتور بشار عواد معروف، وهو أحسن ما رأيته من الكتب المؤلفة لخدمة (تقريب التهذيب) ونقده وتكميله؛ ولعل في جهود بعض الدارسين ممن خدموا (التقريب) ما هو أفضل، ولكني لم أقف عليه.

الخامس: دراسة أحاديث رجال الكتاب بتبحر وإتقان.

۞ اسم الكتاب:

نصَّ المؤلف على تسمية الكتاب في المقدمة فقال: وسميته "تقريب التهذيب".

أي تقريب واختصار كتاب "تهذيب التهذيب"، وهذا الاسم هو الذي اشتهر به الكتاب، وليس له اسمٌ آخر، إلا أنه يُطلق عليه اختصارًا اسم "التقريب".

۞ توثيق نسبته للمؤلف:

ثبوت نسبة هذا الكتاب للحافظ ابن حجر أمرٌ ظاهرٌ معروفٌ، ومما يزيد هذه النسبة وضوحًا وتأكيدًا ما يلي:

١. الاستفاضة والشهرة؛ فقد اشتهر هذا الكتاب بنسبته للحافظ ابن حجر من لدن تأليفه، حتى أنَّ صغار الطلبة لا يكاد يخفى عليهم هذا الأمر.

١. أنَّ المؤلف قد ذكر في المقدمة أنه اختصره من كتابه "تهذيب التهذيب"

٢. وجود عدة نسخ خطية للكتاب مكتوبًا على طرتها اسم الكتاب منسوبًا للمؤلف، كما في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية وفهارس المخطوطات.

٣. نسبه له العلماء الذين ترجموا له؛ كالسخاوي في "الجواهر والدرر" (٢/٦٦٨)

٤. قد نسبه له أصحاب كتب الفهارس والأثبات؛ كالكتاني في "الرسالة المستطرفة" (ص ٢٠٦)، وحاجي خليفة في "كشف الظنون" (٢/١٥١٠)، والبغدادي في "هدية العارفين".

۞ سبب تأليف الكتاب:

بيَّن الحافظ سبب تأليفه لهذا الكتاب في المقدمة وهو أنه قد طلب بعض إخوانه منه أن يجرِّد له أسماء الأشخاص المترجمين في كتابه "تهذيب التهذيب" خاصة، وأنه لم يجبه إلى طلبه أولاً، ثم رأى إجابته على وجه يحصل مقصودُه بالإفادة، فقال: أما بعد: فإنني لما فرغت من تهذيب "تهذيب الكمال في أسماء الرجال"، الذي جمعت فيه مقصود "التهذيب" لحافظ عصره أبي الحجاج المزي، من تمييز أحوال الرواة المذكورين فيه، وضممت إليه مقصود "إكماله" للعلامة علاء الدين مغلطاي، مقتصرًا منه على ما اعتبرته عليه، وصححته من مظانه، من بيان أحوالهم أيضًا، وزدتُ عليهما في كثير من التراجم ما يتعجَّب من كثرته لديهما، ويستغرب خفاؤه عليهما: ووقع الكتاب المذكور من طلبة الفن موقعًا حسنًا عند المميِّز البصير، إلا أنه طال إلى أن جاوز ثلث الأصل، والثلث كثير. فالتمس مني بعض الإخوان أن أجرِّد له الأسماء خاصة؛ فلم أوثر ذلك لقلة جدواه على طالبي هذا الفن، ثم رأيت أن أجيبه إلى مسألته، وأسعفه بطلبته على وجه يحصل مقصوده بالإفادة، ويتضمن الحسنى التي أشار إليها وزيادة.

۞ وصف الكتاب ومحتواه:

سبق أن تلكمنا في الدراسة عن "تهذيب التهذيب" للحافظ ابن حجر أنَّ ابن حجر قد اختصر كتاب "تهذيب الكمال" للمزي، ثم إنه قام رحمه الله باختصار "تهذيب التهذيب " بكتابه "تقريب التهذيب " هذا في مجلد واحد، راعى فيه أن تكون الترجمة أخصر ما يمكن بحيث تكون في سطر واحد في الأغلب، وتتضمن العناصر الأتية:

ـ اسم الراوي واسم أبيه وجده، ونسبه، ونسبنه، وكنيته، ولقبه، مع عناية تامة بضبط ما يشكل من ذلك بالحروف.

٢ـ الحكم على كلِّ راوٍ منهم بحكم وجيز بكلمة واحدة، أو عبارة وجيزة تبين منزلته.
٣ـ التعريف بعصر كلِّ راوٍ منهم، وذلك بتقسيمهم إلى طبقات اصطلح هو عليها، فجعلها اثنتي عشرة طبقة، وذكر وفاة من عرف سنة وفاته منهم.
٤ـ رقَّم على كلِّ ترجمة بالرقوم التي ذكرها المزي في "تهذيب الكمال " واصطلح عليها، أو وقف هو عليها مع تجوُّز يسير في بعض فروعها، فإنه أدرج ـ غالبًا ـ "عمل اليوم والليلة" في السنن الكبرى، وكذا "خصائص علي"

وقد فرغ من تأليفه سنة (٨٢٧ هـ)، لكنه ظلَّ يعاود النظر فيه؛ يزيد فيه وينقص، ويوضح ويعدل إلى قريب من وفاته بسنتين، كما هو واضح من تواريخ الإلحاقات والإضافات التي دوَّنها على النسخة التي كتبها بخطه من "التقريب"، كما في مقدمة تحقيق الكتاب لمحمد عوامة، فكان ما دوَّنه في هذا الكتاب خلاصة مركزة لما انتهى إليه من رأيٍ واجتهاد وحكم في الرجال المذكورين فيه.

۞ طريقة ترتيب وتقسيم الكتاب:

رتب الحافظ ابن حجر كتابه على النحو التالي:
١ـ رتَّبه على حروف المعجم بذكر أسماء الرجال من الألف إلى الياء، لكن في الألف بدأ بأحمد وفي الميم بدأ بمحمد لشرف الاسمين.
٢ـ يذكر الكنى مرتبةً على حروف المعجم أيضًا.
٣ـ يذكر من نُسب إلى أبيه أو أمه أو جده أو عمه، مثل (ابن إسحاق)، و(ابنِ أبي أوفى). وذكر تحت هذا فصلاً فيمن قيل فيه ابن أخي فلان. مثل (ابن أخي الزهري). ثم تحت هذا الفصل فصلٌ فيمن قيل فيه ابن أم فلان، منهم الصحابي الجليل (ابن أم مكتوم).
٤ـ يذكر الأنساب من القبائل والبلاد والصنائع وغير ذلك مثل (الإفريقي، الأنصاري، الحلواني، الغزَّال، الورَّاق).
٥ـ ثم ذكر الألقاب مثل: الأحدب، الأزرق، الأعمش، الأعرج، الكوسج. ثم تحت هذا يذكر الكنى من الألقاب مثل: أبو الأحوص. ثم ذكر الأنساب من الألقاب مثل الزهري، الدورقي، التنيسي. ثم المبهمات مثل: إبراهيم النخعي عن خاله، فيوضح من خاله. ثم الكنى من المبهمات مثل: أبو إسحاق الهمداني عن رجل عن سعد بن عبادة، أبو العشراء الدارمي عن أبيه، أبو الزبير المكي عن ابن عم أبي هريرة عن أبي هريرة. يبيّن كل ذلك.
٦ـ ثم أخيرًا ذكر النساء ورتب أسماءهن كما فعل في أسماء الرجال.

وقد قسَّم الحافظ ابن حجر الرواة إلى طبقات بحسب سني وفياتهم، وإلى مراتب بحسب حالهم من حيث الجرح والتعديل، فقال في المقدمة: وباعتبار ما ذكرت انحصر لي الكلام على أحوالهم في اثنتي عشرة مرتبة، وحصر طبقاتهم في اثنتي عشرة طبقة؛ فأما المراتب:

فأولها: الصحابة: فأصرِّح بذلك لشرفهم.

الثانية: من أكِّد مدحه؛ إما بأفعل: كأوثق الناس، أو بتكرير الصفة لفظًا: كثقة ثقة، أو معنى: كثقة حافظ.

الثالثة: من أفرد بصفة، كثقة، أو متقن، أو ثبت، أو عدل.

الرابعة: من قصر عن درجة الثالثة قليلا، وإليه الإشارة: بصدوق، أو لا بأس به، أو ليس به بأس.

الخامسة: من قصر عن الرابعة قليلا، وإليه الإشارة بصدوق سيء الحفظ، أو صدوق يهم، أو له أوهام، أو يخطىء، أو تغير بأخرة. ويلتحق بذلك من رمي بنوع من البدعة، كالتشيُّع والقدر، والنصب، والإرجاء، والتجهُّم، مع بيان الداعية من غيره.

السادسة: من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبول، حيث يتابع، وإلا فلين الحديث.

السابعة: من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ: مستور، أو مجهول الحال.

الثامنة: من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر، ووجد فيه إطلاق الضعف، ولو لم يُفسَّر، وإليه الإشارة بلفظ: ضعيف.

التاسعة: من لم يرو عنه غير واحد، ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ: مجهول.

العاشرة: من لم يوثق البتة، وضُعِّف مع ذلك بقادح، وإليه الإشارة: بمتروك، أو متروك الحديث، أو واهي الحديث، أو ساقط.

الحادية عشرة: من اتهم بالكذب.

الثانية عشرة: من أطلق عليه اسم الكذب، والوضع.

ثم قال المؤلف: وأما الطبقات:

فالأولى: الصحابة، على اختلاف مراتبهم، وتمييز من ليس له منهم إلا مجرد الرؤية من غيره.

الثانية: طبقة كبار التابعين، كابن المسيب، فإن كان مخضرمًا صرَّحتُ بذلك.

الثالثة: الطبقة الوسطى من التابعين، كالحسن وابن سيرين.

الرابعة: طبقة تليها، جُلُّ روايتهم عن كبار التابعين، كالزهري وقتادة.

الخامسة: الطبقة الصغرى منهم، الذين رأوا الواحد والاثنين، ولم يثبت لبعضهم السماع من الصحابة، كالأعمش.
السادسة: طبقة عاصروا الخامسة، لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة، كابن جريج.
السابعة: كبار أتباع التابعين، كمالك والثوري.
الثامنة: الطبقة الوسطى منهم، كابن عيينة وابن علية.
التاسعة: الطبقة الصغرى من أتباع التابعين: كيزيد بن هارون، والشافعي، وأبي داود الطيالسي، وعبدالرزاق.
العاشرة: كبار الآخذين عن تبع الأتباع، ممن لم يلقَ التابعين، كأحمد بن حنبل.
الحادية عشرة: الطبقة الوسطى من ذلك، كالذهلي والبخاري.
الطبقة الثانية عشرة: صغار الآخذين عن تبع الأتباع، كالترمذي. وألحقتُ بها باقي شيوخ الأئمة الستة، الذين تأخَّرت وفاتهم قليلا، كبعض شيوخ النسائي.
وذكرت وفاة من عرفتُ سنة وفاته منهم، فإن كان من الأولى والثانية: فهم قبل المائة، وإن كان من الثالثة إلى آخر الثامنة: فهم بعد المائة، وإن كان من التاسعة إلى آخر الطبقات: فهم بعد المائتين، ومن ندَرَ عن ذلك بيَّنته.
قلت: وقد علَّق الشيخ أحمد شاكر رحمه الله على المراتب التي ذكرها المؤلف فقال: فما كان من الثانية والثالثة، فحديثه صحيح من الدرجة الأولى، وغالبه في الصحيحين، وما كان من الدرجة الرابعة فحديثه صحيح من الدرجة الثانية، وهو الذي يحسِّنه الترمذي ويسكت عليه أبو داود، وما بعدها فمن المردود إلا إذا تعدَّدت طرقه، فما كان من الدرجة الخامسة والسادسة فيتقوَّى بذلك ويصير حسنًا لغيره. وما كان من السابعة إلى آخرها فضعيف على اختلاف درجات الضعف؛ من المنكر إلى الموضوع. "الباعث الحثيث" (ص ١٠١)

۞ الرموز التي استخدمها المؤلف:

قال المؤلف ـ مبيِّنًا رموزه واصطلاحاته في الكتاب ـ: وقد اكتفيتُ بالرقم على أول اسم كل راو، إشارةً إلى من أخرج حديثه من الأئمة؛ فالبخاري في صحيحه (خ)، فإن كان حديثه عنده معلقًا (خت)، وللبخاري في الأدب المفرد (بخ)، وفي خلق أفعال العباد (عخ)، وفي جزء القراءة (ر)، وفي رفع اليدين (ي)، ولمسلم (م)، ولأبي داود (د)، وفي المراسيل له (مد)، وفي فضائل الأنصار (صد)، وفي الناسخ (خد)، وفي القدر (قد)، وفي التفرُّد (ف)، وفي المسائل (ل)، وفي

مسند مالك (كد)، وللترمذي (ت)، وفي الشمائل له (تم)، وللنسائي (س)، وفي مسند علي له (عس)، وفي مسند مالك (كن)، ولابن ماجه (ق)، وفي التفسير له (فق).

فإن كان حديث الرجل في أحد الأصول الستة، أكتفي برقمه، ولو أخرج له في غيرها. وإذا اجتمعت فالرقم (ع)، وأما علامة (٤) فهي لهم سوى الشيخين.

ومن ليست له عندهم رواية مرقوم عليه: (تمييز)، إشارة إلى أنه ذكر ليتميَّز عن غيره. ومن ليست عليه علامة نُبِّه عليه، وتُرجِمَ قبلُ أو بعدُ.

۞ منهج المؤلف في هذا الكتاب:

يمكن الكلام عن منهج المؤلف من خلال النقاط التالية:

١. قدَّم المؤلف لكتابه بمقدمة بيَّن فيها سبب تأليفه للكتاب كما سبق، وطريقة اختصاره لكتابه "تهذيب التهذيب"، وذكر فيها شيئًا من منهجه.

٢. قسَّم المؤلف الرواة إلى طبقات، وحصر الكلام على الرواة في مراتب كما سبق بيانه.

٣. ذكر المؤلف طريقته في عرض ترجمة كل راو، فقال ـ رحمه الله ـ: .. وهي أني أحكم على كلِّ شخصٍ منهم بحكم يشمل أصحّ ما قيل فيه، وَأَعْدَلَ ما وصف به بألخص عبارة وأخلص إشارة بحيث لا تزيد كل ترجمته على سطرٍ واحدٍ غالبًا، يجمع اسم الرجل واسم أبيه وجده، ومنتهى أشهر نسبته ونسبه، وكنيته ولقبه، مع ضبط ما يُشْكل من ذلك بالحروف ثم صفته التي يَخْتص بها من جرح أو تعديل، ثم التعريف بعصر كل راوٍ منهم بحيث يكون قائمًا مقام ما حذفته من ذكر شيوخه والرواة عنه، إلا من لا يؤمن لبسُه.

٤. كما سبق في كلام المؤلف فإنه اعتنى بضبط ما يُشكل من أسماء الرواة وأنسابهم وكناهم بالحروف، مثال ذلك: عبدالله بن عاصم الحِمَّاني ـ بكسر المهملة وتشديد الميم ـ، أبو سعيد البصري، صدوق من العاشرة ق. وفي هذا فائدة جليلة كما ستأتي الإشارة إليه.

٥. ذكر جميع التراجم التي في "تهذيب التهذيب" ولم يقتصر على تراجم رواة الكتب الستة كما فعل الذهبي في "الكاشف"، كما رَتَّبَ التراجم على الترتيبِ نفسه الذي مشى عليه في "التهذيب".

٦. استعمل الرموز التي ذكرها في "تهذيب التهذيب" نفسها، إلا أنه زاد رمزًا وهو كلمة "تمييز"، وهي إشارةٌ إلى من ليست له رواية في المصنفات التي هي موضوع الكتاب.

٧. زاد على "التهذيب" فصلاً في آخر الكتاب يتعلق بِبَيَان المبهمات من النسوة على ترتيب من روى عنهن رجالاً ونساءً.

۞ أهمية الكتاب ومزاياه:

لهذا الكتاب منزلة كبيرة عند المشتغلين بصناعة الحديث، ولقد استحوذت عليهم أحكامه بحيث صاروا يعتدون بالنتائج التي انتهى إليها في حق الرواة، وصار عامة المشتغلين بهذا الفن يكتفون بهذه الأحكام، بل كان ولا يزال كثير من طلبة الدراسات العليا في هذا الفن يعتبرونه مرجعهم الأول ومصدرهم الأساس في معرفة منزلة الرواة وأحكامهم من حيث الجرح والتعديل، ولقد تميَّز هذا الكتاب بمزايا كثيرة من أهمها:

١. مكانة مؤلفه العلمية المرموقة والتي لا تخفى على أحدٍ من أهل العلم وطلبته، وقيمة أي كتاب تزداد بعلو مكانة مؤلفه، كيف لا ومؤلفه حافظ عصره كما لا يخفى.

٢. أن هذا الكتاب يُمثِّل خلاصة جهود الحافظ ابن حجر في علم الجرح والتعديل، وآخر اجتهاداته، وقد فرغ من تأليفه عام (٨٢٧ هـ) وظل يحرر فيه، وينقح فيه، ويضيف إليه وينقص حتى عام (٨٥٠ هـ) أي قبيل وفاته بعامين.

٣. ما سبق ذكره من اعتناء المؤلف بضبط ما يُشكل من الأسماء والكنى والأنساب بالحروف، وهو أمرٌ في غاية الأهمية، حيث أنه يختصر الوقت والجهد على الباحثين، فبدل من أن ينظر الراوي في ترجمة الرواي في كتب التراجم وفي كتب الضبط معًا، يستطيع أن يكتفي بضبط اسم الرواي من "التقريب" إذا ضاق عليه الوقت أو تقاصرت همته.

٤. سهولة تناول الكتاب والوصول إلى الترجمة فيه؛ بسبب ترتيبه على حروف المعجم بشكل دقيق، حتى أنه لا يحتاج إلى فهرس، بل هو نفسه كالفهرس لأسماء الرواة.

٥. ثناء العلماء على هذا الكتاب؛ ومن ذلك: أنه قد أثنى عليه تلميذ المصنف السخاوي حيث قال: وهو عجيب الوضع، يشتمل على رجال "تهذيب الكمال"، لا تزيد الترجمة على سطر، يشتمل على اسم الراوي، وأشهر نسبه، وصفته من القبول، وعدمه، وبيان طبقته، مع ضبط ما يحتاج على ضبطه، من ذلك بالحروف، وهو في مجلدة متوسطة. اهـ "الجواهر والدرر" (٦٦٨/٢)

۞ بعض المآخذ على الكتاب:

أخذ على المؤلف في هذا الكتاب بعض المآخذ، وهي:

١) يُلاحَظ عليه اختصاره الشديد حتى أنه لم يذكر أيَّ شيخٍ أو تلميذٍ للمترجم لهم في جميع الكتاب، ولذلك يتميَّز عليه في هذه الجزئية كتاب "الكاشف" للذهبي، وكتاب "الخلاصة" للخزرجي.

٢) اختلاف أحكامه على الراوي الواحد، فقد اختلفت أحكامه على الراوي الواحد بين كلامه في "تقريب التهذيب" وبين كلامه عليه في كتبه الأخرى كمقدمة الفتح، أو الفتح، أو "التلخيص الحبير"، ويمكن أن يُجاب عن ذلك بأنه نتيجة تغيُّر اجتهاد، أو بالنظر إلى الحديث المعيَّن الذي رواه هذا الراوي؛ فكما هو معلوم فإن الصدوق سيء الحفظ ومن على شاكلته قد يكون ضابطًا لحديثٍ معيَّن، والثقة قد يهم في الحديث المعيَّن، إلى غير ذلك من الاعتبارات التي لا تخفى على المشتغلين بهذا الفن.

٣) وقد ألف الشيخان (شعيب الأرناؤوط) و(بشار عواد معروف) كتاب: "تحرير التقريب"، وتعقَّبا فيه الحافظ ابن حجر فيما اعتقدا أنه أخطأ فيه أو وهم، وقد طبع كتابهما في مؤسسة الرسالة- بيروت (١٤١٧ هـ) في (٤) مجلدات، وقد تعنَّتا في هذا الكتاب وتحاملا فيه على الحافظ ابن حجر مما حدا بالكثيرين للرد عليهما وانتقادهما، ومن أهمهم الدكتور ماهر الفحل في كتابه "كشف الإيهام لما تضمَّنه تحرير التقريب من الأوهام".

۞ عناية العلماء والباحثين بالكتاب:

كما سبق فإن لهذا الكتاب أهمية كبيرة عند العلماء والباحثين، مما دفعهم للعتناء به، وكتابة المؤلفات والرسائل العلمية حوله، ومن ذلك:

١. عمل الحافظ قاسم بن قطلوبغا الحنفي حاشيةً على "التقريب" ذكرها السخاوي في "الضوء اللامع" (٦/١٨٧).

٢. وكذلك عليه حاشية للمحدث المسند عبدالله بن سالم البصري المتوفى سنة (١١٣٤هـ)، طبعها محقق الكتاب محمد عوامة مع "التقريب"، جمعها أثناء تدريسه للكتب الستة، من كثرة مراجعته للتقريب، فكان يعلق عليه بعض الحواشي المفيدة، والتنبيهات القيمة حتى اجتمعت تلك الحاشية.

٣. وللعلامة الشيخ عبدالعزيز بن باز حاشية بعنوان: "النكت على تقريب التهذيب" طبعت في دار المنهاج- الرياض (١٤٢٦ هـ) باعتناء عبدالله بن فوزان الفوزان.

٤. وقد ألف الشيخان (شعيب الأرناؤوط) و(بشار عواد معروف) كتاب: "تحرير التقريب"، وتعقَّبا فيه الحافظ ابن حجر، وقد طبع كتابهما في مؤسسة الرسالة- بيروت (١٤١٧ هـ) في (٤) مجلدات. وقد ردَّ عليهما - كما سبق - الدكتور ماهر الفحل في كتابه "كشف الإيهام لما تضمَّنه تحرير التقريب من الأوهام".

٥. وللشيخ عطاء عبداللطيف بن أحمد المصري كتاب: "إمعان النظر في تقريب ابن حجر"، طبع في مكتبة العلم- مصر (١٤١٤هـ)

٦. رسالة دكتوراه بعنوان: "دراسة المتكلم فيهم من رجال تقريب التهذيب" تقدَّم بها الباحث عبدالعزيز بن سعد التخيفي في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ أصول الدين ـ السنة وعلومها – (١٤٠٥هـ).

٧. رسالة دكتوراه بعنوان "من وصف بلفظ مقبول في "تقريب التهذيب" للحافظ ابن حجر العسقلاني من غير رجال الصحيحين" دراسة وتحقيقًا تقدَّم بها الباحث عصام بن إبراهيم الحازمي في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ أصول الدين ـ السنة وعلومها – (١٤٢٢هـ).

٨. "مصباح الأريب في تقريب الرواة الذين ليسوا في تقريب التهذيب" لأبي عبدالله لمحمد بن أحمد المصنعي العنسي، طبع في مكتبة الفاروق الحديثة القاهرة، ومكتبة صنعاء في (٣) مجلدات.

٩. وللباحث علي بن نايف الشحود بحث بعنوان: "الحافظ ابن حجر ومنهجه في تقريب التهذيب"

۞ طبعات الكتاب:

أول ما طبع الكتاب طبعة حجرية في دهلي- الهند، سنة (١٢٩٠ هـ) في (٣٤٨) صفحة، ثم طبع فيها أيضًا سنة (١٣٢٠ هـ) في (٢٩٨) صفحة وطبع بهامشه كتاب "المغني" للفتني.

وطبع سنة (١٣٩٣ هـ) في دار الكتب- باكستان.

وطُبِعَ في مجلدين بعناية الشيخ عبدالوهاب عبداللطيف، ونشرته المكتبة العلمية المدينة المنورة، (١٣٨٠هـ)، ونشرته أيضًا دار المعرفة- بيروت، (١٣٨٠ هـ)

ويُعدُّ كتاب "تحرير التقريب" الذي ألفه شعيب الأرنؤوط وبشار عواد طبعة مستقلة للكتاب، فقد حافظا على نص التقريب مع تعقُّب الحافظ ابن حجر في الحاشية، وخرج الكتاب في أربع مجلدات.

وطبعته مؤسسة الرسالة أيضًا باعتناء عادل مُرشد.

وطُبع أيضًا بتحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد – حلب، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ).

وطبعة أخرى بتحقيق: الشيخ أبي الأشبال صغير أحمد شاغف، ونشرته دار العاصمة، السعودية، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ).